تاريخ ليبيا

من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969

تأليف
نيكولاي إيليتش بروشين

ترجمة وتقديم
د. عماد حاتم

طبعة جديدة ومنقحة

صفحة ليبيا تاريخ وثقافة على الفيسبوك



تـــاريـــخ ليبيـــا

من نهاية القرن التاسع عشر

حتى عام 1969

تاريخ ليبيا

من نهاية القرن التاسع عشر
حتى عام 1969

تاليف
ن. إ. بروشين

ترجمة وتقديم
الدكتور عماد حاتم

دار الكتاب الجديد المتحدة

الطبعة الثانية

كانون الثاني/يناير/أي النار 2001 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 4692/ 1999

رقم الإيداع الدولي (ردمك) ISBN 9959-29-026-3

دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار الكتاب الجديد المتحدة

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،

خليوي: 933989_03 ـ هاتف وفاكس: 542778_1_00961

بيروت ـ لبنان

توزيع **دار أويا** للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،

هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21. 00218 ـ فاكس: 4442758. 21. 00218، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

صدر كتاب «تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969» منذ بضع سنوات(*) ونفدت نسخ الطبعة الأولى منه؛ ومن دواعي الغبطة والمسرة أن تتولى «دار الكتاب الجديد المتحدة» نشر هذا الكتاب في طبعته الثانية.

يتناول الكتاب المرحلة الأهم في تاريخ ليبيا الحديث منذ أن انسحبت منها الجيوش التركية لتسلمها للإيطاليين وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر المجيدة عام 1969 وقد أمضى المؤلف الروسي نيكولاي ايليتش بروشين عشر سنوات من عمره في ليبيا حتى جمع مادة كتاب واستعان على ذلك بخبرات الكبار من المفكرين والعلماء الليبيين ومعارفهم فقدم كتاباً فريداً من نوعه لا نبالغ إذا قلنا إنه الكتاب الأول في المكتبة العربية حول تاريخ ليبيا المعاصر، حدّد المؤلف فيه المراحل الأساسية في تاريخ البلاد وصوّر أهم الأحداث والشخصيات والعوامل التي تركت أثرها في توجيه المسيرة التاريخية.

وتحتل الحروب الليبية ضد الغزاة الإيطاليين مساحة هامة في الكتاب، فقد عكست هذه المرحلة واحداً من أول وأهم اللقاءات العربية بالجيوش الاستعمارية

(*) صدر الكتاب ضمن «منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي»، سلسلة الدراسات المترجمة 11-1988.

الوليدة الغازية التي تصدت لها القوات الليبية المجاهدة بإقدام وقوة، وكانت شراسة الاستعمار الإيطالي تتناسب طرداً مع ضراوة المقاومة النبيلة، فجرّب الفاشيون على الأرض الليبية آخر ما توصلت إليه أسلحة الحروب الحديثة الفتاكة: أول القنابل الراجمة من الجو في التاريخ، وأول تطبيقات أجهزة اللاسلكي، ومارسوا حروب الإبادة بالمعنى الحرفي للكلمة وهو ما يفسر التخلخل السكاني الذي لا تزال تعاني منه الأراضي الليبية حتى اليوم، وأقيمت أوّل معسكرات الاعتقال الجماعي، التي تضم قبائل بكاملها حكم عليها بالموت البطيء لكسر شوكة المقاومة التي استطاعت أن تحقق النصر تلو النصر. وكانت «الجمهورية الطرابلسية» أول جمهورية عربية في تاريخنا المعاصر.

وتتداخل صفحات النضال الليبي المجيد خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها. ويبين المؤلف ما قدمته ليبيا من تضحيات في سبيل حريتها واستقلالها كما يبين دسائس الدول الاستعمارية الأوروبية التي انضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، وإصرارها على استغلال الموقع الاستراتيجي للأراضي الليبية ثم على السيطرة على منابع النفط في البلاد. ويصور المؤلف كيف تمت المواجهة بين الشعب الصامد المتطلع إلى حريته وبين المستعمرين الذين فتحوا للمواجهة ميداناً جديداً وأعطوها طبيعة جديدة. فلم تعد المعارك تجري في ميادين القتال بل صار ميدانها «القصر» مكاتب الوزراء وكبار المسؤولين ومجموعات العملاء والحكومات المأجورة والمعاهدات الجائرة والانتخابات المشبوهة و «كواليس» منظمة الأمم المتحدة أخيراً... وقد فصَّل المؤلف في الحديث عن هذه المرحلة الطويلة وبيّن أسبابها ونتائجها وتميّزت تحليلاته بالانحياز المطلق إلى جانب عدالة القضية الليبية وحق الشعب العربي الليبي في أرضه وفي خيرات بلاده.

وما ينبغي تسجيله هو نجاح المؤلف في عرض التاريخ مرتبطاً بتاريخ الأرض العربية والافريقية. وإذا كان المؤلف قد وفّق في عرض الخصوصية الذاتية للنضال الليبي والمميّزات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأرض فإنه عرض، بنفس الواقعية والموضوعية، ارتباط هذه الأرض بدائرة أوسع هي الأرض العربية

وعرض تفاعل الأقطار العربية مع أحداث الجهاد الليبي، ثم من خلال المنظور الأفريقي ووحدة المصير بين ليبيا وأفريقيا.

كثيراً ما كانت المعاصرة سبباً في ابتعاد المؤلف و «اغترابه» عن أحداث عصره، غير أن كتاب بروشين كان بعيداً عن ذلك الاغتراب، فقد تمكن أن يستخدم مادة تاريخية غنية وافرة متلونة في صنع «تاريخه» الطريف الذي لا يمكن لأي باحث بعده أن يتجاهل ما في الكتاب من أصالة الرواية وطرافة التبويب ودقة الأحكام.

وأخيراً فإننا نأمل في أن نكون قد وفقنا إلى ترجمة هذا الكتاب بما تستحق من أمانة في دقة المعنى ورصانة في التعبير، ذلك إن كتاب بروشين «تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969»، شكل خطوة مهمة، إذا لم نقل فريدة، في البحث التاريخي في عصرنا الحاضر.

د. عماد حاتم
جامعة آل البيت. المفرق
المملكة الأردنية الهاشمية

تقديم

يحتل كتاب نيكولاي ايليتش بروشين «تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 م» مكانة خاصة بين ما نشر في هذا الموضوع من دراسات عربيّة وأجنبيّة. وهو أول كتاب من نوعه يصدر في الإتحاد السوفياتي، ويتصدّى لمعالجة موضوع التاريخ الليبي خلال هذه المرحلة الطويلة، ويناقشها بصورة واعية متكاملة. غير أنّ ما يعطي الكتاب أهميته لا يقتصر على طرافته واتّساع الفترة التي يتصدّى لها، بل هناك عدد من الخصائص التي تميّز بها، سواء من ناحية مراجعه أو موضوعاته أو منهجه، تلك الخصائص التي تضعه في هذه المرتبة الخاصة في مكتبة التاريخ العربي الليبي.

فقد حاول المؤلّف أن يطّلع على دائرة موسّعة من المراجع والمصادر من عربية وروسية وإيطالية وانجليزية وفرنسية وألمانية وتركية تشمل الوثائق التاريخية والكتب والدوريات والصحف وآراء المؤرخين المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتاريخ الليبي. وقد أعطى رأيه في معظمها في مقدّمة كتابه. كما حاول تحليل الكثير من هذه الوثائق، وتقديم الاستشهادات الوافية خلال عرض أفكاره مثلما فنّد آراء عدد من الكتّاب والمفكّرين الغربيّين الذين أساؤوا، بصورة مقصودة في غالب الأحيان، في تفسير التاريخ الليبي.

أمّا من ناحية الموضوعات، فإنّها تدخل في المسار المعروف بالنسبة للتاريخ الليبي، فهو يقسّم كتابه إلى أربعة فصول: الأول ـ ليبيا عند تخوم

القرنين، الثاني ـ نضال الشعب الليبي ضد المستعمرين الإيطاليين الثالث ـ نشوء الدولة، والرابع ـ المرحلة الأخيرة من النضال في سبيل الاستقلال السياسي.

بيد أنّ الطرافة تظهر في تناول هذه الموضوعات من قبل المؤلّف، وفي رؤيته (الجديدة) إلى حقائقها. وإذا كانت قراءة الكتاب بكامله هي البرهان على ما قلناه، فإنّ من الطريف تلمّس حقيقة أكيدة وهي، أنّ الباحث يرى في دراسة موضوع «ليبيا والدول الأجنبية» ـ بدءاً من الحكومة العثمانية وانتهاء بالحكومة الأمريكيّة» انموذجاً للاستعمار بصوره المختلفة، ومن خلال هذا المنظور ينظر إلى النضال البطولي الطويل الأمد للشعب الليبي، فعلى الرغم من إشارته إلى الروح الوطنية، والدينية التي أهابت بالكثير من الشرفاء في مختلف مناطق الأمبراطورية العثمانية للإلتحاق بفصائل المقاومة الليبية ضد الاستعمار الإيطالي، فإنّه يبرهن على أنّ سياسة الحكومة العثمانية ما حادث يوماً عن صورتها الجائرة ويبين كيف ولماذا تنازل العثمانيون عن ليبيا لإيطاليا. ثم، كيف حوّلوها إلى ورقة للمساومة يتّسق اللعب بها ومصالح بني عثمان دون أيّ اهتمام بالمصالح الليبية! وعندما يتحدث عن سياسة «الفاتيكان»، يطرح صفحة جديدة عن (طبائع الاستعمار) الذي جنّد الفاتيكان أو جنّده الفاتيكان من أجل غزو ليبيا، ويرينا الوجه الحقيقي لهذه المؤسسة الدينية التي تتظاهر بمناصرة الصّليب على الهلال بينما هي في واقعها مؤسسة إستعمارية تقوم على ما يقوم عليه الاستعمار من جشع ونهب، ومن تجييش للجيوش، ومن حروب وتدمير من أجل أن تزداد حساباتها في (بانكو دي روما) الذي كان الفاتيكان أكبر المساهمين فيه.

أمّا في حديثه عن (الحركة السنوسية) فيحاول المؤلّف أن يساير تطوّرها وتحوّلها السريع من مؤسسة دينية أظهرت في البداية غيرة كبيرة على حقيقة الدّين ونشره، إلى مؤسسة افراد تجمعهم الأسرة السنوسية التي التحمت مصيرياً بالاستعمار، تأتمر بأمره، وتعيش في كنفه. ومن هذه النقطة تنطلق معالجة المؤلّف لمصير ادريس السنوسي فهو يبرهن بكثير من البرود والاثباتات، على أنّ

مسلك الأسرة السنوسية عموماً كان معوّقاً في وجه الاستقلال الحقيقي للبلاد.

كما يتحدث عن الطبيعة الاستعمارية للإستعمار الجديد (الانجلو ـ أمريكي، والفرنسي) قبل ظهور النفط، وبعده. إنّ قراءة الصفحات الطويلة في هذا الموضوع تقدّم للقارىء، الكثير من المعلومات الجديدة حول الدسائس الغربيّة التي جعلت من ليبيا مسرحاً لها. ويتحوّل الكتاب في كثير من الصفحات في شطريه، الثالث والرابع، إلى ضرب من الدراسة التاريخية ـ الإقتصادية ـ الإجتماعية. فيبيّن الكاتب، كيف حوّل الاستعمار وسماسرته البلاد إلى سوق لتصريف المنتوج الاستعماري، وكيف كانوا يحولون ـ بعد الإنفجار النفطي ـ دون أيّ تطوير للزراعة أو الصناعة، خشية ضياع أسواق التصريف. وكيف تتحوّل القواعد العسكرية، ليس فقط حامياً لمصالح الاستعمار بل وللفئة الحاكمة التي التحمت به، وارتبط مصيرها بمصيره.

وهذه الحقائق، تساعد المؤلّف على استعراض لوحة الفساد الذي تفشّى في أجهزة الحكم التي جنّدت كل شيء لحماية نفسها: أجهزة الأمن القمعية المسلّحة بكلّ شيء، أجهزة الدعاية، وأخيراً حراب الاستعمار، وهذا كلّه ما أكّد حتمية اندلاع الثورة، كما أظهر المصاعب الكبرى التي كان لا بدّ وأن تعترض قيامها، وتعترض أيضاً طموحاتها نحو الإصلاح.

أمّا المنهج الذي اعتمده المؤلّف، فيستحق وقفة خاصة بسبب طرافته. فبالإضافة إلى الاعتماد على هذه الكمية الوافرة من المراجع والمصادر، يقدّم المؤلّف خلفيّة واسعة لكل من الأحداث في كتابه، ويبين من خلالها أن الحدث التاريخي في ليبيا لا يجري منفصلاً عمّا يحدث في العالم. وهو ما يساعد على فهم الكثير من الأحداث. «لاحظ، موقف تركيا من القضية الليبية، مجريات الحربين العالميتين ـ الأولى والثانية، القضيّة الليبية في أروقة منظمة الأمم المتحدة، القواعد العسكرية في ليبيا والصّراع الإنجليزي ـ الأمريكي في ليبيا». كما أنه يستعرض فهماً جديداً للتاريخ أوّل أسسه، أنّ ليس الأفراد يصنعون التاريخ، بل الجماهير. ومن هذا المنظور يستعرض نضال الشعب الليبي كملحمة

بطولية جماهيرية على مدى عشرات السنين، ملحمة سجّلها أولئك «المجهولون» الذين مضوا بصمت من أجل أن يعيش الوطن. وتتّجه رغبة الكاتب، في كلّ ثنايا كتابه إلى إبراز هذه النقطة بعينها، كما يبين أن النضال الجماهيري لم ينته عند خروج الإيطاليين، بل تحوّل إلى نضال ضد الاستعمار الجديد القائم على ثالوث أشد فتكاً من الاستعمار الإيطالي الاستيطاني وهو الاستعمار، والملكية والرجعية. وهنا تظهر الساحة وقد تحوّلت إلى ميدان صراع بين جبهتين لا بدّ وأن تحذف إحداهما الأخرى: جبهة الأوساط الشعبية المناضلة التي تضمّ العمّال والطلاب وعناصر البورجوازية الوطنية والمثقّفين وبعض عناصر الفئة الاقطاعية والتجّار ورجال الدّين وبين النّظام الملكي والرجعية والاستعمار من خلفهما. وتتضح هذه النقطة بصورة أجلى في عرض المؤلّف لنضال الشعب الليبي في تصفية القواعد الاستعمارية واجلاء الجيوش الأجنبية عن أرض الوطن.

إنّ المنهج التاريخي الصارم يتطلّب البرود، والتجرّد، والحياد، وقد حاول المؤلّف السير على هذا المنهج إلا في موقفه من النضال الليبي المجيد، الذي فرض نفسه كحقيقة على التاريخ. غير أن كثرة من المؤرخين أهملت تلك الحقيقة عن عمد، أو جهل، وجاء بروشين ليقف منها موقف الإنصاف، وموقف الإجلال والإكبار، إنّ «الالتزام» الوحيد في الكتاب هو التزام المؤلف بإجلاء صفحة تلك الأمجاد البطولية التي انطوت عليها صفحات التاريخ الليبي لتتردّد في صفحات كتاب بروشين من بدايتها وحتى نهايتها.

وإذا كان هناك من مأخذ يؤخذ على المؤلف ـ فهو بعض الاضطراب في ترجمته لعدد المقتطفات التي استمدّها من المراجع العربية، أو عدم الدقّة في الإشارة إلى هذه المراجع. وقد حاولنا في كلّ مرّة أن نعود إلى أصول هذه المقتطفات فنأخذها من مصادرها الأولى، أمّا ما تعذّر علينا الحصول عليه، فقد ترجمناه عن الأصل الروسي، وأشرنا إلى ذلك في نهاية ترجمة المقتطف بحرف (م)، التي تعني «المترجم».

.. ومهما يكن، فإنّ ما يتصف به كتاب بروشين من سمات علمية جادة تتناول مراجعه وموضوعاته ومنهجه ـ يجعل منه كتاباً يستحق العناية والإهتمام، ويفرد له مكاناً خاصاً في المكتبة التاريخيّة العربية الليبية.

الدكتور: عماد حاتم
جامعة الفاتح

مدخل

إن تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر، وحتّى سبعينيات القرن العشرين ـ هو سِفْر نضال الشعب الليبي ضد المستعبدين الأجانب في سبيل الاستقلال والوحدة والحكم الوطني.

ففي بداية القرن العشرين، وقف الليبيون والسلاح في أيديهم يدافعون عن حريتهم في وجه المستعمرين الفرنسيين. وأبدوا خلال الحرب الإيطالية ـ التركيّة (1911-1912) مقاومة ضارية للغزاة الإيطاليين ودوّنوا صفحة مشرقة في تاريخ نضال شعوب الشرق الأدنى وافريقيا في سبيل حريتها واستقلالها. وقد أشار ف. أ. لينين في مقاله «نهاية حرب إيطاليا مع تركيا» إلى «أن الحرب على الرغم من «الصلح» ستتواصل في الواقع إذ أنّ القبائل العربية في دواخل القارة الأفريقية، والبعيدة عن الشاطىء لن تستسلم، وسيجري «تحضيرها» فترة طويلة عن طريق الحربة والرصاصة وحبل المشنقة والنّار واغتصاب النساء». (7، ص 114).

وقد أكّد نضال الليبيين المسلّح ضد المستعمرين الإيطاليين، فيما بعد، كلمات ف. إ. لينين هذه بكلّ جلاء. ولمّا تحرّر الشعب الليبي من السيطرة الاستعمارية الإيطالية، عاد استعباده من جديد على أيدي المحتلّين الإنجليز والفرنسيين هذه المرة. وفي عام 1951، ونتيجة لنضاله الصامد توصّل إلى استقلاله.

كما أنّ تشكل الدولة في ليبيا في صيغة نظام ملكي دستوري ذي بنية اتحاديّة

للـدولـة، رسّـخ مـن التخلّـف الإجتمـاعـي السيـاسـي للمجتمـع الليبـي، ومـن انغلاقه التقليدي وتفتّته جراء الحواجز الجهوية والقبلية ومن تبعيّته للدول الامبرياليّة.

كانت الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا، في سبتمبر سنة 1969 م وإقامة النّظام الجمهوري الذي فتح أمام الشعب الليبي آفاق التطوّر الوطني المستقل واحدة من الحلقات في سلسلة التحولات الثورية في المشرق العربي. فقد استهلت ثورة سبتمبر، من خلال كونها نتيجة للنضال التحرّري للشعب الليبي على مدى سنين طويلة وثمرة للتطورات الجذرية في الحياة الإقتصادية للبلاد، عهد تبـدّل الطبيعـة الطبقيّـة للسلطـة الحكـوميـة. وكـانـت الإجـراءات الاجتمـاعيـة ـ الاقتصادية التي تحقّقت في الجمهورية العربية الليبية موجّهة نحو ترسيخ السلطة في أيدي الفئات الاجتماعية المتوسطة، وابعاد أعيان الاقطاع، والطبقة الأكثر محافظة من فئة الموظّفين المتعفّنة.

ونتيجة للثورة المناهضة للإقطاع وللأمبريالية، تمّت تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا التي تحتل مركزاً استراتيجياً هاماً وتحتوي على مخزونات نفطية هائلة. فوجّهت بذلك ضربة قاصمة إلى المواقع العسكرية ـ السياسية للأمبريالية في منطقتي شمال افريقيا والشرق الأدنى: إذ أبطلت المعاهدات والاتفاقيات العسكرية والاقتصادية الجائرة واستؤصلت جذور مخلّفات الاستعمار الإيطالي وأمّمت فروع المصارف الأجنبية الكبرى وفرضت الرقابة على استغلال الثروات النفطية في البلاد.

ويحاول الكثيرون من المؤرخين البورجوازيين في الغرب من خلال تقديمهم اللوحة الوحيدة الجانب للأحداث التاريخية وعبر تزييفهم الواضح للحقائق أن يطمسوا الاتجاه المعادي للأمبريالية في النضال التحرّري للشعب الليبي، وأن يفرغوه من محتواه، ويصوّروه على أنه مجرد حركة دينية سنوسية، وأن يغدقوا مدائحهم على ادريس السنوسي، قائد تلك الحركة، على أنه البطل القومي و «صانع» الدولة الليبية. كما جرت المحاولات أيضاً في المطبوعات

الرسمية خلال العهد الملكي من أجل حجب الحقائق التاريخية الأصلية، وتحويل «مومياء ادريس إلى الشخصية الحية لحركة المقاومة» (254، ص 39) على حد تعبير الطاهر الزاوي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبّع تاريخ نضال الشعب الليبي في سبيل الاستقلال، والوحدة، والحكم الوطني خلال الفترة الممتدة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الإطاحة بالملكية واعلان الجمهورية عام 1969. وقد استلزم كشف هذا الموضوع دراسة مجموعة من القضايا من بينها الأسباب الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لظهور الحركة السنوسية ونشاطها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والمراحل الأساسية للنضال الوطني ـ التحرّري خلال مرحلة العدوان الاستعماري الإيطالي، ونشوء الحكومة وتطوّرها في ليبيا، ودراسة التطورات الاجتماعية ـ السياسية بعد حصول البلاد على استقلالها وأزمة الملكية الليبية.

أمّا المصادر الأساسية (باللغات: العربية، الروسية، الإيطالية، الإنجليزية والفرنسية) المعتمدة في كتابة هذه الدراسة فكانت: مواد أرشيف السياسة الخارجية لروسيا (17-20) وأرشيف السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي (21-23) والمجموعات الرسمية المنشورة من قبل اللجنة السياسيّة التابعة لوزارة الحربيّة الإيطالية (180)، والمنشورات الإيطالية، والإنجليزيّة والفرنسيّة والألمانية للوثائق الدبلوماسية (542، 53-58، 67)، مجموعات الوثائق التي نشرتها جمعية الدفاع عن طرابلس وبرقة (278) واللجنة الطرابلسية (282) ومجموعات وثائق منظمة الأمم المتحدة (24-34، 38، 43، 49، 79-83)، وجامعة الدول العربية (69، 70) وخطب العرش للملك ادريس الأول والموازنات السنوسية لليبيا والخطط الخمسيّة (48، 68) والجرود البرلمانية والمحاضر التشريعية الخاصة بالموضوعات الاقتصادية والسياسية (35-37، 41، 46، 65)، والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا (84-90) والإحصائيّات الإعلاميّة الرسميّة، واحصائيّات السكان، والجرود الخاصة بحالة الأسواق وغير

ذلك (51، 52، 64، 66، 77-79) بالإضافة إلى منشورات وبلاغات وبيانات التجمّعات السياسية غير الشرعيّة، والصحافة العربيّة الدورية.

أمّا من بين الدراسات العربية، ذات الطابع التاريخي، والمكتوبة بأسلوب المذكّرات، فإنّ معطيات قيمة تكمن في أعماق المؤلّفين الذين عايشوا، بصورة مباشرة، الأحداث المصوّرة كالرحّالة التونسي المشهور م. الحشايشي (234) والليبي/ محمد العيساوي (277) والأمير شكيب أرسلان (236) كما أنّ مذكرات أبو القاسم، وزعيمة الباروني (221، 222) النّسيبين القريبين لسليمان الباروني، أحد زعماء الحركة الوطنية ـ التحررية فتكتسب أهمية خاصة على الرغم ممّا تتضمنّه من فروق فرديّة.

خلال العهد الملكي لم تجر من الناحية الواقعيّة دراسات للتاريخ الحديث للبلاد. ففي الأعمال المتفرّقة لمحمد مسعود (288) وصدقي الدجّاني (248) والطيّب الأشهب (216-219)، قدّم التاريخ الليبي من خلال مفهوم السلطات الرسمية، بمعنى أنّه زيّف إلى حدّ كبير فجرى تضخيم دور الحركة السنوسية في الحركة الوطنية ـ التحررية، وتهويل دور انجلترا في حصول ليبيا على استقلالها. أمّا أمثال هؤلاء المؤرخين كمحمّد بازامه (223-225) وخليفة المنتصر (292-293) فإنّهما أهملا بصورة مقصودة قضايا النضال التحرّري بعد انتهاء الحرب الإيطالية ـ التركية، لأن أيّ جنوح عن وجهة النظر الرسميّة كان يجر وراءه ملاحقة السلطات. أما أعمال المؤرخ الليبي الطاهر الزّاوي (251-254) وهو أحد الشخصيّات السياسية في الجمهورية الطرابلسية، فكانت مكرّسة للقضايا العملية في حركة التحرر الوطنية. ويلتزم الطاهر الزّاوي موقف التحليل الموضوعي للواقع التاريخي، فليس عجيباً لهذا السبب أن تمنع أعماله في ليبيا قبل القضاء على الملكيّة وأن يعيش صاحبها في المنفى.

وتنشر صفحة تاريخ ليبيا الحديث، بصورة مفصّلة في أعمال المؤلفين المصريين محمود الشنيطي (269) وسامي حكيم (243-246)، والسوري أمين سعيد (262).. وعلى الرغم من وضوح الاتحاد المعادي للأمبرياليّة في هذه

الأعمال، فإنّها لا تخلو من نقص. فكثيراً ما يغمط فيها حق الجانب الطبقي في الأحداث. وتشكو أعمال المؤرخ المصري محمد فؤاد شكري (264-266) من الأحكام المسبقة في تقديمه لماضي ليبيا التاريخي، فهو يضخم من دور ادريس السنوسي في الحركة التحرريّة. بينما يميل المؤلفون العرب من أمثال: علي الشيفي (270) ممدوح حقّي (242) راسم رشدي (249) وسليمان محمود (286) عن تحليل القضايا الإجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية المعقّدة. ويقتصرون على إيراد الوقائع المتعلّقة بتاريخ ليبيا. وتتّسم أعمال المؤرخ اللبناني نقولا زيادة (256-258) بالطّموح إلى التحليل الموضوعي، بيد أن التقييمات والاستنتاجات التي تحتويها هذه الأعمال تتطلّب موقفاً نقدياً، نظراً لحياديّته في معالجة قضايا الصراع الطّبقي.

وتكتسي أهميّة، كتب عبد الحفيظ الميّار (295) ومصطفى نبيل (296) ومحمد عبد الرزاق منّاع (294) الصادرة في ليبيا ومصر بعد القضاء على الملكية الليبية وهي تقدم وصفاً للأحداث قبل ثورة سبتمبر 1969 م وتلقي الضوء على الإجراءات الأولى للنظام الجمهوري.

كما أنّ المحادثات مع المؤرخين الليبيين محمد بازامه، خليفة المنتصر، علي المصراتي، مصطفى بعيّو، وخليفة التليسي ومع عدد من الشخصيات الحكوميّة والدينية في البلاد، كانت عَوْناً للمؤلّف في الحصول على معلومات اضافية تتعلّق بالحقائق الهامّة للنضال التحرّري للشعب الليبي وحول دسائس الدول الأمبرياليّة.

إنّ الأدبيّات الغربية المتعلّقة بتاريخ ليبيا، هي أكثر اتساعاً من الأدبيات العربية. بيد أنّ غالبية أعمال المؤرخين البورجوازيين المتضمنة مادة ثرية بالحقائق، تتصف بالدفاع السافر عن الاستعمار.

فمن خلال استعراض الدّور «التحضيري» للمستعمرين وإلصاق الأهداف التقدمية والتحريرية بنشاطهم، يحاول المؤرخون الإيطاليون أن يبيّضوا صفحة

الحرب الاستعمارية الطويلة الأمد في ليبيا، وأن يحجبوا طابعها النّهبي. وقد لقي التصوّر الأمبريالي الرجعي لهذه الحرب انعكاسه في كتاب ر. غراتسياني (161). وقد حاول التّدوين الإيطالي الرسمي للتاريخ خلال عهد الدكتاتورية الفاشية، من خلال تطلّعه إلى تبرير هزائم الجيش الإيطالي الذي قدّر عليه خوض حرب امتدّت سنين طوالاً ضدّ سكان ليبيا أن يشوّه طابع الحركة الوطنية ـ التحررية في ليبيا، وأن يفسّرها على أنّها تجلّ للتعصّب الدّيني لدى السكان المحليين. وفي الأعمال الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية للمؤرخين والكتاب الاجتماعيين البورجوازيين (177) جرت زخرفة «أفضال» السلطات الإيطالية التي كانت أعمالها تصوّر على أنّها موجّهة لإعداد سكّان ليبيا للحكم الذاتي.

وتتصف أعمال الباحثين الإنجليزيين، العالم الاتنوغرافي يوهانس بريتشارد (153، 154)، والمؤرخ جون رايث (212) والمؤرخ الأمريكي هنري ويلارد (205) بطابع التمويه على مخطّطات التجزئة الاستعمارية لليبيا، وتصوير الإنجليز في دور الحماة الوحيدين للشعب الليبي. وفي الوقت نفسه، فإنّ أعمال هؤلاء المؤلّفين المبنية على دائرة واسعة من المصادر تمثّل أهمية للمتخصصين في تاريخ أفريقيا، والعلوم الإتنوغرافيّة الخاصة بها.

وقد ظهرت الأدبيّات العلمية المتعلّقة بليبيا في بلادنا منذ فترة غير بعيدة. وفي أعمال العلماء السوفيات، والقليلة العدد للأسف، لم تدرس إلاّ بعض جوانب التاريخ الليبي... وكان ف ب. لوتسكي، أول من التفت إلى هذا الموضوع. ففي كتابه «تاريخ الأقطار العربية الحديث» يقدّم وصفاً موجزاً لاحتلال ليبيا من قبل الإيطاليين وتكرّس دراستا أ. أرشاروني (93، 94) للتوسّع الاقتصادي والسياسي للأمبريالية الإيطالية في ليبيا كما تتناول منشورات غ. ل بونداريفسكي (196) وز. ب. ياخيموفتش (122) قضيّة الصّراع ما بين الدول الأمبريالية على ممتلكات تركيا في الشمال الافريقي، كما تعالج دراسة م. ن. ايفانيتسكي تاريخ حل القضيّة الخاصة بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أطروحات ز. م بونياتوف وف. د. سوخوف، ون. ب. بروجوغين التي

تقدّم تصوّرات عن بعض جوانب التطور الإجتماعي ـ السياسي لليبيا. . . ويتضمن دليل (ليبيا الحديثة) لـ ف. ل. بوديانسكي وف. أ. شاغال معلومات ذات طابع جردي واعلامي.

* * *

والمؤلّف يقدّم عميق امتنانه لـ ل. ن. بروشينا على المساعدة التي قدّمتها أثناء اعداد هذا الكتاب للطّبع.

ن. إ. برويشين

الفصل الأول

ليبيا عند تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين

وصف عام لاقتصاد الممتلكات
التركية بالشمال الأفريقي

عند حدود القرنين التاسع عشر والعشرين كانت رقعة الجمهورية العربية الليبية الحالية والمنبسطة وسط شمال أفريقيا الشمالية تدخل في نطاق الأمبراطورية العثمانية. وكانت ليبيا تتألف من مقاطعات ثلاث كبرى هي ـ طرابلس وبرقة وفزان[1].

وتمثل ليبيا رقعة من السهوب والصحاري الجافة التي تشغل حوالي 95٪ من مساحتها والتي لا يزيد معدّل ما يسقط من الأمطار على الشطر الأكبر منها عن 100-200م في العام، ولا تزيد هذه الكمية في الصحراء الليبية عن 25 مم.

ومن الناحية المناخية يمكن تقسيم ليبيا إلى خمس مناطق:

المنطقة الساحلية، ويتراوح عرضها بين 8 و15 كم، وتتراوح كمية الأمطار السنوية التي تسقط فيها بين 100 و600مم[2].

المنطقة السهبية، وتضم منطقة جفارة في الجزء الغربي من طرابلس بالإضافة إلى المنطقة الممتدّة من الخمس حتى مصراتة فسرت بعرض 20 ك. م.

---

(1) كانت مقاطعة طرابلس تضمّ فزان، ثمّ انفصلت إثر احتلال فرنسا لفزان سنة 1943 م. وقد اتخذت هذه البقعة الاسم الرسمي (ليبيا) سنة 1934 م خلال فترة السيطرة الاستعمارية لإيطاليا هناك. بيد أنّ التسمية الجغرافية «ليبيا» كانت معروفة منذ القرنين الثالث عشر ـ الثاني عشر قبل الميلاد وكانت تطلق على الأراضي الممتدة إلى الغرب من مصر.

(2) تسقط الكمية العظمى للأمطار في منطقة البيضاء وشحات (برقة). فهي تنزل بدءاً من أكتوبر وحتى مارس ويحدث أن تسقط في سبتمبر وفي أبريل.

وفي المنطقة السهبية تدخل منطقة بنغازي الممتدة بين البحر والجبال وسهل مارماريكا (البطنان) الرملي الصخرية. وتصل كمية الأمطار في منطقة جفارة إلى 200-250مم أمّا إلى الجنوب من سرت ومصراتة وفي برقة فلا يزيد المعدل عن 100-150 مم في العام (35، ص 14).

المنطقة الجبلية، وتضم سلسلة جبال نفوسة الممتدة من الحدود التونسية حتى الخمس بالإضافة إلى الجبل الأخضر في برقة، وتتراوح كمية الأمطار فيها بين 200 مم (في غريان) وحتى 260 مم (في ترهونة)، ولا يزيد في نالوت عن 100 مم. أمّا في الجبل الأخضر حيث يصل ارتفاع الجبال إلى 870 م فتتراوح كمية الأمطار بين 300-700 مم (35، ص 17).

المناطق شبه الصحراوية والصحراوية إلى الجنوب من الجبال، وتسقط الأمطار فيها بصورة غير منتظمة وبكميات قليلة ولا يكاد المعدّل السنوي للأمطار فيها يبلغ ألـ 70 مم.

والمناطق الرئيسية للإنتاج الزراعي ـ هي المنطقة الساحلية، الجبل الأخضر وجبل نفوسه حيث يسقط بين 280-600 مم من الأمطار. أما المناطق نصف الجافة فالسكان يعملون فيها أساساً بتربية المواشي.

ولا توجد في ليبيا أنهار أو بحيرات عذبة المياه، وفي موسم الأمطار تمتلىء السرائر الجافة (الوديان) ـ بالماء، وبنفذ قسم ضئيل من الماء في التربة بينما يصب القسم الأعظم منها في البحر المتوسط بعد أن يجرف معه التربة الطمية.

وتلعب الوديان دوراً هاماً في الإنتاج الزراعي في ليبيا، ويتراوح عرضها بين 100 و1000 م أمّا طولها فيبلغ مئات الكيلومترات، وأكثر الأراضي خصوبة هي أراضي تلك الوديان التي تمتلىء بالماء مرتين في العام. وتقسم الوديان في ليبيا إلى مجموعتين: الوديان التي تصل إلى البحر (وهي أقل خصوبة لأن مياهها في موسم الأمطار تجرف الطبقة السطحية من التربة إلى البحر) وتلك التي لا منفذ لها على البحر (وهي أكثر ملاءمة للزراعة). أما أكبر الوديان فهي: في برقة ـ وادي

درنه، وادي القلع، وادي المعلّق، وفي طرابلس ـ سوف الجين وكعام والمجينين وزمزم، وفي فزان ـ الشاطىء وبيني وروحو. (184، ص 18-19).

وليبيا غنيّة نسبياً بالمياه الجوفية الواقعة على عمق 20 متراً وأكثر، وهي تنفر إلى السطح في بعض الأماكن فتشكل الينابيع. وفي البلاد 2977 ينبوعاً (35، ص 51) أكبرها نبع تاورغاء (على بعد 40 كلم جنوب مصراتة) وهو يعطي 12-18 ألف متر مكعب في الساعة (45، ص 410) وتعطي ينابيع وادي كعام التي تتشكل عند مصبه في البحر المتوسط بين الخمس وزليطن 360 متراً مكعباً في الساعة. وهناك ينابيع هامة للماء على الشاطىء في المناطق المأهولة بالسكان في تاجوراء (شرق طرابلس)، زواره وسيدي سعيد (بين زواره وطرابلس) وعلى مسافة قريبة من الشاطىء ـ في منطقة ترهونة، جادو والرباطة والغاربية وما شابهها (45، ص 117). وبفضل وفرة المياه الجوفية في صحاري ليبيا ظهرت الواحات المزدهرة وما تزال. . وأكبر هذه الواحات: طرابلس وسبها ومرزق وغات وغدامس والكفرة وجالو والجفرة والجغبوب وغيرها.

ويؤدي نقص الأمطار الى جعل الزراعة في البلاد مرتبطة ارتباطاً مباشراً بإمكانيات تخزين المياه. فمن أجل المحافظة على ماء المطر يقوم السكان في بعض الأماكن ببناء الأحباس في الوديان ويحفرون الأحواض كما يحافظون على الصهاريج التي كانت قد أنشئت أيام الرومان. إلا أن أساس تخزين المياه بالنسبة لغالبية المناطق هو ـ الآبار، ويبلغ عددها 88 ألفاً في البلاد (35، ص 51)، وتختلف مستويات عمقها[1].

---

(1) في جنوب ليبيا تقترب المياه من سطح الأرض، ولهذا فإنّ الماء يستخرج في هذه المناطق باليد عن طريق الجبادين. ويقوم بذلك العمل أشد الناس فقراً بين الأهالي، ولا يزيد عمق البئر في المنطقة المجاورة للساحل في منطقة اجدابيا وبنغازي عن متر واحد إلاّ أنها تصل في مناطق أخرى من البلاد إلى 110 أمتار أحياناً (كبئر الغنم، إلى الجنوب من طرابلس) (35، ص 24) ويستخرج الماء من الآبار عادة بِالقِرَبْ ويستخدمون في ذلك الثيران والجمال والحمير، والماء الذي يستخرج خلال النهار والليل من الآبار من أجل السقي يجمع في خزانات خاصة ثم يوزع بعد ذلك في الحقول.

وبصورة عامة فإن مياه الآبار لا تكفي لري المساحات الكبيرة من الأرض المزروعة، ولهذا تستعمل قبل كل شيء لسقاية البساتين والحدائق.

الزراعة:

على الرغم من المناخ الجاف ومن اضطراب سقوط الأمطار وندرتها في ليبيا فإن الزراعة البعلية سيطرت منذ أزمنة بعيدة في تلك البلاد، وقد ذكر أنطوني كاكيا في كتابه: «ليبيا تحت الاحتلال العثماني» (أن السقاية كانت تمثل بالطبع مشكلة كبرى وكان على الليبيين أن يعتمدوا على الأمطار لري القسم الأعظم من الأراضي المزروعة) (136، ص 110).

وكانت السلطات التركية تؤكد في حينها أنه ـ من بين أية عشر سنوات في ليبيا كان يمكن التعويل على محصول جيد من الحبوب في السنوات الأربع الأولى ـ (ولم تكن الحبوب كافية فقط لإشباع احتياجات جميع السكان بل كان منها ما يفيض من أجل التصدير والتخزين). وخلال السنوات الأربع التالية كان يمكن جني محصول متوسط الكمية (كاف تماماً لتمويل السكان بالقمح وادخار قسم ضئيل). أما في السنتين المتبقيتين فلم يكونوا يستهلكون المدخرات فقط بل ويستوردون كميات معينة من الحبوب والدقيق (136، ص 112).

أما أهم الحبوب في ليبيا فكانت الشعير والقمح والذرة. وتشير معطيات سنة 1909 م إلى أن المساحة المزروعة بالقمح كانت تساوي في طرابلس 35,7 ألف هكتار وبالشعير 7,8 ألف هكتار. وفي الأعوام الغنية بالمحاصيل كان الشعير يشحن إلى انجلترا ويشحن القمح إلى كثير من البلدان الأوروبية. (53، ص 460).

وبلغت البستنة حداً من التطور. أما النخيل والزيتون فكانا يزرعان في حدود كبيرة بشكل خاص.

وكان النخيل يلقى انتشاراً واسعاً في المنطقة الساحلية وفي واحات فزان.

وحتى الإحتلال الإيطالي لليبيا كانت البلاد تضم حوالي المليونين من أشجار النخيل المختلفة وتشمل على ما يقارب ألـ 400 صنف (53، ص 460). أما في المنطقة الساحلية ففي الغالب كانت تزرع النخلة التي تعرف ثمارها باسم (البكراري) بينما يزرع في الجنوب نخيل (تسفرت) وكانت تصدّر أفضل الأصناف من فزّان ـ كالقادري والتليس والتاغيات (35، ص129). ونوعية التمور في المناطق الجنوبية أفضل منها بكثير في المناطق الشمالية لأنّ أشعة الشمس في الشمال لا تكفي للإنضاج التام للتمور. وكان سكان المناطق الشمالية يجمعون التمور قبل نضجها ثم يجففونها على الحصر تحت الشمس لمدة 7-10 أيام. وكان محصول التمور يتوقف على منطقة زرع النخيل ودرجة الاعتناء به. فكان متوسط منتوج النخلة في برقة يعادل 25-58 ك. غ. وفي المنطقة الساحلية 13-17 ك. غ. وفي فزان 12,5 ك. غ. وكانت الفترة اللازمة لتربية نخلة حتى إثمارها تتراوح بين 5-10 سنوات [35، ص 132].

وانتشر في ليبيا استخراج النسغ من شجرة النخيل وكان يتخذ من ذلك خمر خاص هو ـ «اللاقبي» وللحصول على النسغ كانت تحزّ شقوق في جذع الشجرة. وطعم النسغ شبيه في البداية بطعم حليب جوزة الهند ويضرب بعد ذلك إلى الحموضة في الأيّام التالية ثم يبدأ بالتخمّر. وكانت السلطات التركية تسمح بجني اللاّقبي سنوياً وفي غضون 45 يوماً، كما كان استخراجه يخضع لنظام صارم (136، ص 111) وكان على المالك أن يدفع على كل شجرة يجني منها اللاّقبي ضريبة قيمتها ـ 120 درهماً (ارتفعت منذ سنة 1900 م إلى 150 درهماً). (136، ص 84).

وعرفت ليبيا زراعة الزيتون منذ أقدم العصور، وكانت كروم الزيتون تعطي محاصيل وفيرة وثابتة في حالات سقوط الأمطار بشكل كاف[1]. وعادة ما كانوا

(1) شجرة الزيتون قنوعة وقادرة على مقاومة الجفاف، و250 مم من الأمطار كافية بالنسبة لها تماماً. ولهذا فإن كروم الزيتون الكبيرة كانت تظهر في مختلف المناطق ولكن أكثرها كان في منطقة طرابلس.

يزرعون الخضار وحتى الحبوب تحت أشجار الزيتون، كما كانوا يزرعون اللوز بين أغراسه الفتية، وكان يوضع في الحسبان أن أكبر محصول من اللوز كان يمكن جنيه عندما تبلغ الشجرة 10-12 سنة من عمرها بينما لا تعطي الزيتونة إلا 50٪ من إنتاجها في ذلك العمر. وكانت شجرة اللوز تقطع بعد مرور 20-25 سنة لكي لا تعوق منتوج الزيتون. (35، ص 122) وكانت أهم كروم الزيتون تنتشر في منطقة طرابلس، أما متوسط إنتاج الشجرة الواحدة فكان 18 ك. غ. في طرابلس و11 ك. غ. في برقة و18 ك. غ. في فزان، وقد بلغ الإنتاج العام للزيتون سنة 1909 م مثلاً 1142 طناً.

ومنذ أقدم العصور كانوا يحصدون نبات حشيش الاسبارتو الذي ينمو برياً في شمال طرابلس (وهو الحلفا أو القصب البانيولي) وكانت هذه المادة الخام الثمينة تستخدم لصنع الورق الرفيع النوعية والحبال، وكانوا يجمعون الحلفا في المناطق الساحلية في طرابلس وفي الجبل الأخضر وكانت تصدّر بمجموعها (30 ألف طن خلال 1902-1911 م) إلى انجلترا[1] (136، ص 141).

وكانت زراعة التبغ خاضعة للرقابة الكاملة من جانب السلطات التركية فما كان يسمح بزراعته إلا في منطقة واحة طرابلس، وكان الغالب منه نوعان ـ الطرابلسي والفزاني[2]. وفي آخر سني الحكم التركي كانت المساحة المزروعة بالتبغ تزيد عن 15 هكتاراً وكان متوسط المحصول السنوي (26 طناً) من التبغ الفزاني، و(11 طناً) من التبغ الطرابلسي (136، ص 160) وكانت زراعة التبغ عملاً مربحاً جداً بالرغم من أنه يتطلب السقاية المستمرة.

وهناك زراعات كبرى منها زراعة الحبوب أو الأشجار المثمرة كانت تزرع

---

(1) كان التجّار الإنجليز يشترون الحلفا من الليبيين ويبيعونها إلى أصحاب مصانع الورق بسعر مضاعف مرة ونصف المرة.

(2) كانت (أشتال التنباك الفزاني) تزرع في يناير ويجمع المحصول في يوليو وكانت أوراقه تتصف بالسماكة والمتانة. أما التنباك الطرابلسي فكان يزرع في فبراير ويجني محصوله في أغسطس أو في أوائل سبتمبر وكانت أوراقه متينة لكنّها خفيفة.

بصورة خاصة بين أغراس النخيل والزيتون.

وبسبب حالات الجفاف الدورية كانت الزراعة القائمة على الري نفسها غير كافية التأثير فإذا ما كان المطر قليلاً في الفترات الخريفية ـ الشتائية كان مستوى الماء في الآبار والينابيع يهبط هبوطاً شديداً فإذا ما تواصل الجفاف سنتين أو ثلاث سنوات جف الكثير من الآبار والينابيع والأحواض جفافاً كلياً. وهذا هو السبب في كون مساحة المزروعات البعلية وليس المروية فقط كانت تتفاوت تبعاً لحال الآبار والينابيع والأحواض.

أما أساليب زراعة الأراضي المسقيّة في مختلف مناطق البلاد فقليلاً ما كانت تختلف من منطقة إلى أخرى، فالبساتين (السواني) كانت تقسم إلى مساحات غير كبيرة (3 أمتار مربعة) تروي عن طريق التتابع وكان الملاك يصرفون الشطر الأكبر من جهدهم من أجل استخراج الماء. فيحفرون في سبيل ذلك بئراً في منطقة مرتفعة من البستان ثم يقيمون فوقها دعائم ذات نظام كامل من الجرارات والحبال التي كانوا يستخرجون الماء بواسطتها ويرفعونها إلى الأعلى في قرب جلدية (الدلو) وهكذا كان بمقدور الفلاح الواحد أن يحصل على 60 لتراً في الدقيقة، لكن ما كان بمقدوره طبعاً أن يعمل طيلة الوقت على وتيرة واحدة. وفي الوقت نفسه كان مساعده يشرف على جداول الري (الساقية) ويحول الماء إلى هذه البقعة أو تلك بصورة متعاقبة (29، ص 96).

الرعي المتنقل ونصف المتنقل:

إنّ الخصائص الفيزيائية ـ الجغرافية لليبيا والتي قصرت إمكانيات تطور الزراعة على مناطق محصورة في الساحل، جبل نفوسة والجبل الأخضر وبعض الواحات قد ساعدت في الوقت نفسه على تطور الرعي وخاصة منه المتنقل.

أما المجموعة الأساسية لمربي المواشي في طرابلس وبرقة فكان يشكله البدو الرحل وأنصاف الرحل الذين كانوا يربون المواشي صغيرة الحجوم، وكانوا

يسمونهم أهل الغنم وكانت التربية المتنقلة للأغنام منتشرة بصورة واسعة بشكل خاص في برقة بفضل وجود المصادر المائية والمراعي المريحة. وقبيل الاستعمار الايطالي بفترة قصيرة بدأ الأغنياء من الأهالي بالاهتمام بتربية الأغنام في ليبيا فكانوا يملكون القطعان الكبيرة من الماشية، يكترون لها الرعاة الجوالين، الذين كانوا يرعون لهم القطعان في أراضي قبيلتهم، وكانت تربية الأغنام تلعب دوراً كبيراً في حياة البدو الرحل وأنصاف الرحل، فقد كانوا يحصلون على المواد المصنعة والمواد الغذائية لقاء أغنامهم والمواد المشتقة منها. ولم يكن لديهم إلا القليل من الجمال والحمير والخيل التي كانوا يستعملونها بصورة رئيسة لنقل الناس والمتاع.

كانت غالبية القبائل شبه الرحالة في برقة تتوجه في شهر ديسمبر من كل عام من الشمال نحو الجنوب. ففي ذلك الوقت كانوا يفرغون من زراعة الحبوب، وكان الرعاة أول من يبدأ الرحلة إلى الجنوب. فعندما تصل القطعان إلى جنوب برقة يكون قد نما الكلأ الكثيف الغض، ذلك العلف الممتاز الذي يساعد على نمو الحملان الصغيرة. وبالإضافة إلى هذا يكون الجو أكثر دفئاً والأمطار تسقط بانتظام من أول أكتوبر حتى أبريل. وما كان هناك شعور بنقص الماء في مناطق المراعي (فما كانت قطعان الغنم والماعز والإبل تساق إلى المسقى منذ أن يظهر الكلأ الغض).

وكانت رحلات البدو تنحصر عادة في أحواض المناطق السهبية أو فوق سفوح الوديان. وفي بداية أبريل يبدأ جزّ الأغنام وفي نفس الوقت تقريباً يبدأ تحضير مشتقات الألبان: السمن وأقراص الحليب المجفف. . وكان القسم المعد للبيع من القطيع يساق على طول الحزام الجنوبي من مراعي برقة نحو الحدود المصرية، فكانت الأغنام تلقى الكلأ الجيد في طريقها فتصل إلى أسواق مصر وهي في حالة جيدة، وكانت برقة تغطي قسماً كبيراً من احتياجات مصر من اللحوم.

وبصورة عامة كان الرعاة أنصاف الرحل يمضون في القسم السهبي من برقة من ثلاثة أشهر إلى ستة دون أن يبتعدوا عن المناطق المسكونة أكثر من 100 إلى 150 كم وكان الصيف يلقاهم دوماً بالقرب من الينابيع الدائمة فوق هضبة برقة.

وبعد أن يمضي البدو أنصاف الرحل نصف سنة إن لم يكن شطرها الأعظم في الأماكن الدائمة المياه والملائمة بالتالي للزراعة كان هؤلاء يجمعون بين الرعي والزراعة، أي أنهم كانوا يمارسون اقتصاداً نصف مستقر. بيد أن غالبية القبائل نصف المتنقّلة في برقة وطرابلس كانت تولي اهتمامها الأكبر لتربية الأغنام والماعز. وكانت هذه القبائل تملك قطعاناً كبيرة العدد من الماشية وتتمسّك بتقاليد الترحال بشدة وتعيش أيام السنة بطولها في الخيام دون أن تكون لها المساكن المستقرة بصفة دائمة حتى في مناطق نشاطها الزراعي. ولم تكن الزراعة بالنسبة لهذه القبائل الا صفة إضافيّة ثانويّة. وكانت تغلب لديهم الزراعة البعليّة التي كانت تعطي محاصيل غير كبيرة من الشعير والقمح.

وكانت الجمال لا تستعمل فقط كدواب للنقل بل وكانت كماشية منزليّة تعطي اللّحم والألبان والوبر والجلود[1].

كان البدو يقومون على تربية الإبل في ليبيا فكانوا يسمّون أهل الجمال. وكانت تربية الإبل التي تسمح لهم بالإفادة من أشد المناطق اقفاراً في ليبيا تحرمهم في الوقت نفسه من إمكانية اقتناء أصناف أخرى من الماشية. وعندما كان لبعض أصحاب الجمال أنواع أخرى من الماشية المنزلية كانوا يخلفونها عند ذويهم في هضبة برقة بينما كانوا هم يقومون برحلات بعيدة حتى كان يمكن أن نلتقي بهم بين النيل وفزان وحتى في السودان.

كان الرحل رعاة الجمال في برقة يتكتلون في عشائر صغيرة ـ العواقير، لمنَفَه وغيرها من التجمعات ـ (154، ص 34) ومن بين القبائل الرحالة في طرابلس ممن كانوا يعنون بتربية الابل في بداية القرن العشرين كان أولاد سليمان الذين يجوبون منطقة سرت بالقرب من المراكز المأهولة بالسكان ـ هون

---

(1) كان الهجين منتشراً في ليبيا وهو نوع من الإبل الوحيد السنان وهو حيوان قنوع شديد التحمّل للمشاق، ويعطي هذا النوع من الإبل 10 لتر من الحليب يومياً ومردوداً وافراً من الوبر. وفي ظروف الصحاري الرملية والحجرية التي لا نهاية لحدودها كان الجمل الوسيلة الوحيدة المناسبة تقريباً للتنقل.

ودّان ـ كما كان أولاد أبو سيف في منطقة مرزق. وفي منطقة سرت كانت تتنقل التجمعات القبلية لرعاة الإبل ـ القذاذفة والفرجان، وفي الجزء الجبلي من طرابلس كان ـ الأصابعة والزنتان والرجبان والرحيبات. وكان الكثير من البدو يتنقلون في وادي الشاطىء.

ومما ساعد على تطور تربية الإبل تجارة المرور الترانزيت الناشطة التي كانت تقوم بها فوق التراب الليبي البلدان الواقعة جنوب الصحراء ومصر. فكان البدو يكْرون جمالهم وكانوا يعملون في نقل البضائع للقوافل. وكانوا يبيعون الجمال وبأثمانها يشترون المنتوجات والمواد المصنعة. وقد أدى استعمار أفريقيا من قبل الدول الأوروبية الى فتح طرق مائية أرخص كلفة في النيجر وعند شواطىء خليج غينيا، ومدّت الخطوط الحديدية في أفريقيا الغربية ومصر وأدى ذلك بمجموعه إلى تقلص تجارة قوافل الترانزيت التي كانت تقوم بها أفريقيا الوسطى مع ليبيا. وبتقلّص تجارة القوافل بدأت تربية الإبل في ليبيا بالانخفاض. . وهذا ما يبينه الجدول رقم(1).

الجدول رقم (1):

رؤوس الماشية في ليبيا بالآلاف

السَنة	المنطقة	الخيل	الإبل	الأبقار	الضّأن
1910 م	برقة	27	83	23,6	1259,3
1933 م	برقة	1	8,6	8,7	123
1902 م	طرابلس**	5	300	198	1107
1920 م	طرابلس	8	48	49	954

* (145، ص 37).

** (41، ص 26-27، 136، ص 115).

(*) كانت السياسة الفاشية المتجهة إلى إبادة المواشي كوسيلة لتحطيم مقاومة الشعب الليبي واحداً من أهم أسباب هلاك المواشي سنة 1933. وهو ما سيشير إليه المؤلف فيما بعد (المترجم).

وكان أكبر ضياع لتربية الماشية يتم في فترات الجفاف. ففي سنة 1881 م مثلاً هلكت معظم الحيوانات بسبب الجفاف وذبح قسم منها، وكان الجفاف في سنة 1892 م مدمّراً إلى درجة أن القنصل الإنجليزي في برقة كتب في تقريره: (يلزم عشر سنوات لتعويض الخسائر في الماشية) (136، ص 114).

وكانت الماشية تصدّر من طرابلس وبرقة إلى مصر ومالطا. ففي 1906 م شحن 500 ألف رأس وفي 1908 م شحن 400 ألف رأس منها 340 ألف رأس من الأغنام والماعز إلى مصر و20 ألفاً من الأبقار. أما مالطا فشحن إليها 40 ألف رأس من الأبقار (136، ص 114).

وتشير احصائيات المؤرخ الإيطالي اينريكو دي أوغسطين إلى أنه من بين سكان طرابلس البالغ عددهم 569 ألف نسمة في بداية القرن العشرين كان 356,4 من الحضر المستقرين و128,1 ألفاً من أنصاف الرحل و48,5 ألفاً من البدو الرحل (144، ص388-389).

وحسب معطيات ذلك المؤرخ كان في بين ألـ 185,4 ألفاً من سكان برقة 134,3 ألفاً من الحضر المستقرين و34,9 ألفاً من البدو أنصاف الرحل و16,2 ألفاً من الرحل. وكما سلفت الإشارة فإنّ أساس اقتصاد غالبية القبائل المستقرة في برقة كانت تربية الماشية، وعلى هذا فكان عدد من يعملون في تربيتها يتجاوز ألـ 150 ألف نسمة (145، ص 444).

وفي سنة 1890 م بدأ في ليبيا صيد الاسفنج الذي كان يؤمن للسلطات التركية غير قليل من الدخل. ويشير الرحالة الأمريكي تشارلز فورلونج إلى أن أثمان الاسفنج في المجموع العام للتصدير في طرابلس سنة 1904 م (وهو 2 مليون دولار) كانت 350 ألف دولار.

وكان الاسفنج الليبي، والذي يستخرج من سواحل برقة بشكل خاص يلقى رواجاً كبيراً في السوق الأوروبية (من أجل الاستخدامات الطبية والتقنية وغيرها) وكانت قيمته تزيد بـ 35٪ على قيمة الاسفنج المستخرج من كافة بلدان البحر

الأبيض المتوسط، وكان هذا الاسفنج يعرف بماركة الحصان التجارية وكان يباع بالقطعة. أما الاسفنج الطرابلسي فكانت ذا نوعية أدنى وكان يباع بالوزن (136، ص 143).

وعادة ما كانت الشركات اليونانية والإيطالية تقوم باستخراج الاسفنج كصاحبة امتياز (213، ص18) وأخذ صيد الاسفنج يتّجه إلى التفنن فيما بعد فصارت تستخدم ملابس الغوص وعادة ما كان يخرج إلى الصيد مركبان ـ أحدهما للشحن والآخر للصيادين ولطاقم القيادة. وجريا وراء تحقيق الأرباح الطائلة كانت السلطات التركية تسمح للصيادين بالغوص في المياه حتى عمق 80 متراً بينما لم تكن الحدود المسموح بها تتجاوز الـ 30 متر، وكان ذلك يؤدي إلى أمراض وعاهات قاسية ومزمنة للصيادين بل وإلى هلاكهم. فكان يموت ما ينوف عن مائة شخص سنوياً (174، ص46).

كان موسم صيد الاسفنج ينقسم إلى فترتين: الفترة الصيفية (وهي الأهم) من مارس وحتى أكتوبر. والشتوية من نوفمبر وحتى فبراير وكان 40٪ من الصيد يصدّر إلى اليونان، ـ 18 إلى انجلترا و17 إلى هولندا و10 إلى إيطاليا و8 إلى تونس و7٪ إلى دول أخرى (148، ص 436).

وإذا كان صيد الاسفنج يلعب دوراً كبير الأهمية بالنسبة للتجارة الليبية وبالتالي للاقتصاد فإنّ ذلك ما لا يمكن قوله عن الصناعات البحرية الأخرى وبخاصة عن صيد سمك التونة. وعلى الرغم من أنّ البحر الأبيض المتوسط كان غنياً جدّاً بالثروة السمكيّة فإن صيد الأسماك كان ضعيفاً وكان يجري في طرابلس وفي برقة لتغطية الاستهلاك المحلي في المناطق المجاورة للنقاط المأهولة بالسكان وذلك بأساليب بدائية إلى حدّ كبير. والحقّ أن الشركات الأوروبية حاولت أكثر من مرّة تنظيم صيد للتّونة بهدف التصنيع بل وأن تنشىء مصنعاً للتعليب لكن جميع تلك المحاولات لم تحقق نجاحاً (136، ص156).

مدن ليبيا كمراكز تجارية وحرفية

انطلاقاً من الخصائص الجغرافية للبلاد كانت جميع المدن الليبية الهامة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط. وكانت مدن طرابلس وبرقة ـ طرابلس (مركز ولاية طرابلس، حوالي 30 ألف نسمة) (136، ص199) وبنغازي (مركز برقة، 20 ألف نسمة) ومرزق (6 آلاف نسمة) وغدامس (12 ألف نسمة) (174، ص 134) ـ مراكز ادارية ـ عسكرية ومراكز حرفيّة وتجارية أيضاً. لقد كانت محطات إعادة نقل هامة في طرق القوافل التي تربط سواحل البحر المتوسط بالمناطق الداخلية من البلاد. ومن خلالها كانوا ينقلون البضائع المحلية وبضائع الترانزيت الى الدول الأوروبية. وعادة ما كانت هذه المدن جميعاً تحاط بسور أو بصفين من الجدران تتخلّلها بوابات تغلق في الليل. وكانت كل مدينة تحتوي على سوق (بازار) تقوم ورشات العمل غير بعيد عنه. وفيه تقوم حوانيت الباعة الذين يتاجرون بالأقمشة والملابس والأسلحة والقهوة والأغطية[1].

كان صنّاع المعادن يمثّلون مجموعة كبرى من الحرفيين في كل مكان تقريباً: وهم الحدّادون والنحاسون، وصنّاع السلاح ومن شاكلهم وكانت المجموعة التالية تضم الحائكين. وفي بداية القرن العشرين اتّسع بصورة كبرى انتاج الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية من المواد الأولية المحلية أو المستوردة[2]. وكانت خيوط الغزل القطنية تصل إلى ليبيا من مانشستر (انجلترا) بشكل خاص، ومن الدولة النمساوية ـ المجرية ومن إيطاليا. وكان القماش

---

(1) في تلك المدن كطرابلس ومصراته أخذ السّوق يتجزّأ إلى عدّة بازارات متخصصة تجاورها حوانيت الحرفيّين.

(2) في سنة 1911 م بلغ عدد الأنوال العمودية لنسج الأقمشة القطنية في طرابلس 1700 و350 نولاً للمنسوجات الصوفية و150 للأقمشة الحريرية وفي مصراته كان هناك 250 نولاً عمودياً لحياكة المنسوجات الصوفية وعدد كبير من الأنوال العمودية لإنتاج السجاد والملابس الوطنيّة من المادة الصوفيّة السّميكة. وكان في بنغازي 450 نولاً للمنسوجات القطنيّة و50 للصوفية و10 للحريرية وفي درنة 100 للقطنية و12 للحريريّة (136، ص 118).

القطني يعرف عند الأوروبيين باسم باركانو.

وكان الليبيون أنفسهم يطلقون مسميات خاصة على أقمشتهم فكانوا يسمون المنسوج القطني باسم حولي الرّدي أو ببساطة الردي (الرداء) وعلى الصوفي اسم - حولي صوف، وعلى الحريري اسم حولي حرير وغير ذلك. وكانوا ينسجون الرداء عادة بمقياس 4 × 1,5 متر وكان يساوي خمسة قروش للقطعة وكانت طرابلس تنتج 250 ألف قطعة من حولي الردى سنوياً ويستهلك 75٪ من هذه المادة في طرابلس نفسها بينما يصدّر الباقي إلى تونس وبرقة (136، ص 119).

وقد اشتهرت غدامس أيضاً بمنسوجاتها القطنية إلا أنها كانت أصغر حجماً 1,5 × 0,61 م فكانت ملابس الأطفال، الخرقة، التي تنسج هناك والتي تغطي بمختلف التطرزات، مشهورة في أراضي طرابلس كلّها. كما اشتهرت أيضاً الأقمشة المصنوعة في يفرن ومنها كانت تصنع ملابس الأعراس.

وفي السنوات الأخيرة من السيطرة التركية كانت ليبيا تنتج حتى الـ 25 ألف قطعة من حولي الصوف (1911م) وكانت كل قطعة بمساحة 4,5 × 1,5 وتساوي 12 قرشاً وقدرت قيمة الإنتاج العام للحولي الصوف بـ 3 آلاف ليرة تركية وكان 30٪ من حولي الصوف يصدّر إلى تونس ومصر. وكانوا يستعملون المواد الأولية المحلية لإنتاج الأقمشة الصوفية ثمّ صارت الأقمشة الصوفية الدقيقة تصنع فيما بعد من خيوط الغزل الصوفية الإنجليزية.

وكانوا ينسجون من الصوف الخشن وخاصة في نالوت نسيج حولي الجبل بقياس 4,9 × 1,5 متر، وكان سعره يتراوح بين 45 و50 قرشاً (136، ص 121) وانتشرت بمنطقة طرابلس، وفي مصراتة بشكل خاص صناعة النسيج الصوفي السميك «العباية» من الغزل المحلي فوق أنوال عمودية. وكان مقاس هذا النسيج مساوياً لمقاس الحولي الصوف إلا أنّ ثمن القطعة كان يصل حتى الـ 20 قرشاً ومن بين المنسوجات الصوفية كانت البطانية التي كانت تصنع منها الأغطية. وكان

مقياسها يتراوح بين 7,6 × 1,8 متر وحتى 5,5 × 1,4 متر ويتراوح ثمنها بين 25 و16 قرشاً.

ولم يكن انتاج المنسوجات الحريرية يلاقي انتشاراً كبيراً في البلاد. فالأنوال الخاصة بتسليك الحرير كانت بدائية جداً كانت مصنوعة من الخشب وتدار باليد. وكانت خيوط الحرير تستورد من الصين عن طريق مرسيليا ومن إيطاليا أيضاً. وكان الحرفيون اليهود يحتكرون في الأساس تلك الصناعة.

كانت قطعة النسيج الحريري ـ حُولِي الحرير تعادل 3,6 × 1,5 متر وتباع بالوزن وكانت الأونصة من الحرير (28,35غ) تساوي 3 قروش. وكانت كل قطعة من الحولي الحرير تزن بين 22 و25 أونصة. وكانت أوزان النسيج الحريري مختلفة إذ كثيراً ما كان يعشق بخيوط الذهب أو الفضة. ويخصص مثل هذا النسيج لملابس الأعراس النسائية. وكانت الأقمشة الحريرية في طرابلس تباع في أسواق خاصة ـ سوق الحرير (136، ص 126). وكانوا ينتجون في العام حوالي 8 آلاف قطعة حُولِي حرير يبلغ مجموع ثمنها تقريباً 5 آلاف ليرة تركية. وكان قسم من هذا المنتوج يحمل إلى مصر (136، ص 127) وبالإضافة إلى المنسوجات كانوا ينتجون الأحزمة الحريرية الخاصة للرجال ومناديل الرأس الحريرية للنساء.

وكان الكثير من أهالي المدن يعملون في الصباغة (أمّا الألوان الأثيرة لدى الليبيين فكانت الأحمر والأصفر والأزرق والأسود).

وكانت طرابلس مركزاً لتجارة الأقمشة فكانت الأقمشة القطنية فيها تباع بسوق الثلاثاء القديم، أما الصوفية ففي سوق الثلاثاء الجديد.

واشتهرت ليبيا منذ العهود القديمة بسجادها الصوفي، ولقي أكبر شهرة فيها السجاد المصنوع في مصراتة. وكانوا يصنعون السجاد بمقاييس مختلفة، وبألوان حمراء وصفراء عادة إلا أنها جميعاً كانت تغطي بأشكال هندسية مختلفة وبصور المساجد وأشجار الفاكهة وبالثمار والحيوانات بالإضافة إلى الحلقات وقطع النقد. وكانت مصراتة في فترة السيطرة التركية تنتج في العام حوالي الـ 7 آلاف

سجادة بقيمة 20 ألف ليرة تركية. وكان معظمها ينقل ليباع في برقة ومصر (136، ص 125).

وكان نسج الحصر والبسط من الحرف الواسعة الانتشار وكانوا يستخدمون في صناعتها القصب الذي كان ينمو بكميّات وفيرة في المناطق المستنقعية. وكثيراً ما كانت الحصر تنسج من الحَلْفاَ وكانت أحياناً من مواد مختلطة من القصب وسعف النخيل. وكان ثلث المنتوج من هذه السلعة ينقل إلى تركيا وإلى تونس ومصر (إلى الاسكندرية). وكانت قيمة ما يصدر من الحصر 3 آلاف ليرة تركية سنوياً. وكان أكثر الحصر رواجاً حصر مصراتة وواحة تاورغاء (136، ص 130)[1].

وكان تطريز الملبوسات الخاصة بالنساء أو بالرجال بخيوط الذهب أو الفضة والحرير يمثّل حرفة مستقلة. فكانت الملابس الخاصة بالرجال بالنسبة للميسورين من الليبيين تزيّن بالتطريزات الثمينة ومن بينها السروال (وهو السروال الصوفي ذو التطريزات القطنية والحريرية) الزّبون (وهو سترة ذات تطريزات حريرية أو قطنية) البدعية (وهو سترة صيفية مطرزة) البرنس (مسوح صوفي بتطريزات قطنية أو صوفية). كما كانت تطرز أيضاً مستلزمات الملابس النسائية: الفنيك (قميص حريري مقصّب بالفضة) الفرملة (صدرية صغيرة بدون أكمام تصنع من الحرير أو المخمل من ألوان فاقعة، مقصّبة بالفضة، وذات تطريزات).

وكان تصنيع المواد الجلدية وانتاجها من الصناعات الرائجة في ليبيا، وكانت تولي أهمية خاصة للتطريزات المختلفة للمصنوعات الجلدية وخاصة منها الموشاة بالخيوط. وكانت الورشات والمخازن المتخصصة في صنع المنتوجات الجلدية وتسويقها تملأ شوارع بطولها، فكان بالإمكان أن تشتري فيها القراب للسلاح وحاملات المسدسات وغمّد الخناجر والسيوف وجعب الذخيرة وأحذية

(1) كانت أسعار الحصر منخفضة: من 25. بارة (القرش الواحد = 40 بارة) حتى القرشين حسب القياس والنوعية (136، ص 130).

الرجال والنساء الموشاة بالتطريزات الجميلة وما شابه ذلك.

أما صناعة الحلي فكانت في العادة وقفاً على يهود طرابلس. وكان من يشتري هذه الحُلَيْ هم عرب المناطق الساحلية والدواخل في البلاد بالإضافة إلى سكان مصر وتونس. وكان صاغة الحلي الذهبية والفضية يشغلون في طرابلس حياً بكامله. وكانت الحلي الفضية تلاقي رواجاً خاصاً عند البدو الذين كانوا يقدمونها هدايا لنسائهم في أعوام الإقبال. وكانت الحلي الذهبية تصنع من ذهب عالي النوعيّة. أمّا المنتوج السنوي من الحلي الذهبية والفضية فكان يقدر بـ 25 ألف ليرة تركيّة (137، ص 13).

أما صناعة الفخار فلم تكن متطورة تطوراً كبيراً في ليبيا فكانت المصنوعات الفخارية تنقل إليها عادة من تونس. وكانت بعض هذه المصنوعات الفخارية (كالبرّادة ـ وهو ابريق للماء، والحلاّب، وهو إناء لحفظ السمن والحليب، الكرازية ـ إناء للزيت النباتي، الابريق ـ إناء للوضوء) تصنع في طرابلس وغريان. أمّا الطين فكان يؤخذ عادة من وادي المجينين[1].

وبفضل تطور طرق التجارة التي كانت تقطع ليبيا وبفضل وجود الموانىء اتّسم الكثير من المناطق السكانية منذ أقدم العصور بكونها مراكز هامة لتجارة القوافل (العبور). فمن خلال الميناءين الرئيسيين في ليبيا وهما: طرابلس وبنغازي ـ كانوا ينقلون ريش النعام، وعاج الفيل وتبر الذهب والفراء والجلود والاسفنج والصوف والسجاد والحصر والملح والشعير والحمضيات والتمور والصودا والماشية الحية (الأبقار، الماعز، الأغنام، الخيل، البغال، والحمير) وكانوا ينقلون الحلفا من مينائي الخمس وزليطن. كما كانوا يشحنون الحبوب والملح من موانىء زواره، مصراتة، سرت، مرسى سوسه ودرنة. وكانت مصاطب الميناء الليبية تستقبل البضائع المستوردة التالية: «المنسوجات القطنية والصوفية، الحرير، الخردوات، الفحم، أخشاب البناء، الموبيليا، المصنوعات

---

(1) كان افتتاح قسم السيراميك في «مدرسة الفنون والصّنائع الاسلامية» سنة 1899 م في طرابلس يمثّل دفعة واضحة نحو الامام في تطوير إنتاج الفخار.

الزجاجية والمعدنية، الأرز، الدقيق، السكّر، القهوة، الشاي، الخمر، الكحول، التبغ، السلاح والبارود» (136، ص 164 و165).

وفي عام 1851 م مثلاً، توقّفت 394 سفينة في ميناء طرابلس، وكانت قيمة ما حملته اليها 178876 ليرة ايطالية وشحنت من ليبيا بضائع بقيمة 150892 ليرة تركية وفي سنة 1904م زاد عدد السفن التي زارت طرابلس زيادة كبيرة فقد دخلت الميناء 814 سفينة.

وتتحدث المعطيات التالية عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في ليبيا وتعبيرها القيمي سنة 1898 م (بآلاف الافرنكات) (136، ص 169).

البلاد	الاستيراد	التصدير
انجلترا ومالطا	2168	3500
فرنسا	1800	3067
تركيا	1600	517
ايطاليا	1200	200
دول أخرى	2272	2654
المجموع	**9040**	**9938**

أما أهمية طرابلس كمركز تجاري فتعبّر عنه المعطيات التالية:

في عام 1911 م كانت تعمل في طرابلس 15 شركة للتصدير والاستيراد و9 وكالات تجارية و6 فروع لمصارف تجارية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ـ بداية القرن العشرين كان هناك طريقان رئيسيان للقوافل يخترقان ليبيا من الغرب إلى الشرق وكان الحجاج ينتقلون بواسطتهما إلى مكة وتنقل عبرهما مختلف البضائع. كان أحد هذين الطريقين يمتد عبر المراكز المأهولة بالسكان على الساحل، ويمتد الآخر بعيداً جنوبي ذلك

الخط. فكان طريق القوافل ذاك ينطلق من طرابلس نحو الجنوب الشرقي نحو واحات سوكنة وزلّة ثم يتواصل عبر واحات جالو، سيوه، (في مصر) ليتّجه بعد ذلك نحو دلتا النيل وكان ينتهي عند كارداس القديمة إلى الغرب من القاهرة ومديرية الفيّوم[1].

وكانت التجارة عبر الصحراء تلعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية للبلاد فمن بين الخطوط الرئيسية الأربعة للتجارة عبر الصحراء كانت ثلاثة تمتد عبر التراب الليبي وكان أهمها خط طرابلس غدامس ـ غات ـ زنيدر ـ كانو، وكان ثانيها من ناحية الأهمية خط طرابلس ـ مرزق ـ بيلما ـ بحيرة تشاد. أما الخط الثالث (أو ما يسمى بالطريق الشرقي) فكان يمتد من بنغازي إلى واحات جالو والكفرة عبر هضبة تيبستي فإمارة واداي (212، ص 194). وكانت طرق القوافل تتقاطع فيما بينها لتشكّل شبكة متداخلة من الطرق في المحيط الرملي المترامي الأطراف والخالي من السكان.

كان حجم أعمال تجارة القوافل يشكّل بين 1878-1881 م وسطيّاً 1,6 مليون جنيه استرليني في العام (53، ص 53) إلا أن الدورة التجارية هبطت في السنوات التالية فبين 1890 و1905م تقلّصت تجارة طرابلس مع مناطق أفريقيا الوسطى بنسبة عشرين ضعفاً (98، ص22). وكان التقسيم الاستعماري لأفريقيا واحداً من أسباب تقلّص التجارة. وفضلاً عن ذلك فإن خطوط الاتصال الجديدة التي فتحتها انجلترا بعد استعمار نيجيريا[2] قد لعبت دورها فضمرت التجارة عبر الصحراء في 1870-1914 م على حساب تناقص تصدير البضائع

---

(1) في هذه المنطقة من مصر كانت توجد أسواق كثيرة من بينها سوق لبيع الابل. وكان هذا الخط مخصّصاً بصفة خاصة للقوافل التجارية.

(2) كانت البضائع الأساسية توجه عبر المحيط الأطلسي إلى ميناء لاغوس ثم تنقل بعد ذلك عبر الخط الحديدي الذي أنشىء سنة 1905 م إلى كانو. وهكذا صارت البضائع تنقل بصورة أسرع وهبطت تكاليفها إلى حدود ملموسة. فنقل طنّ من الحمولة من ليفربول إلى كانو كان يكلف 3 جنيهات استرلينية بينما كان يكلف 6 جنيهات استرلينية من طرابلس إلى كانو (312، ص 113).

السودانية التي كانت ترسل إلى أوروبا عبر ليبيا[1].

وفي بداية القرن العشرين لم تكن تجارة الترانزيت تلعب دوراً ذا شأن في التجارة الخارجية للبلاد. ففي سنة 1904 م كان مجموع قيمة الصادرات 2 مليون دولار من بينها بضائع ترانزيت بـ 314 ألف دولار (157، ص 121).

وكانت السلطات التركية تجني مرابح طائلة من تجارة العبيد. وفي سنة 1848 م حظر السلطان التركي على نائب طرابلس وعلى غيره من الشخصيات التركية الرسمية في ليبيا العمل في هذه التجارة، بيد أن حجم تلك التجارة لم يكن فقط بعيداً عن الانخفاض، بل وقد تزايد بصورة أكبر. (174، ص 46).

ففي سنة 1855 م و1857 م صدر الأمر عن طريق الفرمانات (المراسيم) السلطانية بحظر شحن العبيد من موانىء طرابلس، بنغازي، درنة، وغيرها من ولايات الأمبراطورية العثمانية ومناطقها، سواء بالطرق البرية أو البحرية (212، ص 106). ونتيجة لذلك انخفض حجم تجارة العبيد بعض الشيء فصارت تجري بطريق التهريب، ولم يعد العبيد ينقلون إلى الشواطىء كما كان الأمر في السابق بل إلى المناطق الداخلية من فزان، وصارت مرزق مركز تجارتهم. وتشير معطيات (تشارلز فورلدنغ) إلى أن حوالي الـ 10 آلاف من العبيد كانوا ينقلون سنوياً من (واداي إلى برقة) في بداية القرن العشرين (157، ص 203) والواقع أن تجارة العبيد لم تنقطع في ليبيا حتى الحرب العالمية الأولى بل وان حوادث التجارة بالعبيد لم تكن نادرة حتى وبعد ذلك التاريخ. فقد أشارت الرحالة الانجليزية (روزيتا فوريس) في كتابها «الكفرة سرّ الصحراء» إلى أن القوافل المتجهة من الكفرة إلى جالو سنة 1921 م كانت تقوم بتجارة التهريب التي كان بضاعتها صبيان وبنات بين الثامنة والعاشرة. وقد وصلت آخر قافلة للعبيد إلى فزّان سنة 1929م (212، ص 107).

---

(1) فمثلاً هبطت قيمة عاج الفيل المصدر من 26 ألف جنيه استرليني في 1880 م إلى 4 آلاف جنيه استرليني سنة 1911 م. وهبطت صادرات ريش النعام خلال هذه الفترة من 120 ألف جنيه استرليني إلى 4 آلاف جنيه استرليني (212، ص 113).

وهكذا كانت طرابلس وبرقة تمثلان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين منطقة نائية ومتخلفة اقتصادياً من مناطق الأمبراطورية العثمانية. ومما زاد الحال سوءاً أن الأمبراطورية نفسها كانت قد فقدت في ذلك التاريخ سابق قوتها وصارت تواجه خطر السقوط والاندثار الكاملين. وكان ك. ماركس منذ سنة 1853م قد شبّه تفسّخ تركيا بتعفّن «جيفة فرس نافق» (1، ص 5)، فاقتصاد تركيا نصف الاقطاعية كان في حال مسفّة من التخلّف خاصة بالمقارنة مع دول أوروبا. وفي معرض الحديث عن المزارع الاقطاعي التركي، كان (ك. ماركس) قد كتب في منتصف القرن التاسع عشر أنه كان يقف «عند أدنى درجات الاقطاعية، وأشدّها همجية» (1، ص 6).

وكانت الأوساط التركية الحاكمة تنظر إلى ليبيا البعيدة على أنها مستعمرة لها، وأنها تكتسب أهمية خاصة وقبل كل شيء بالمفهوم العسكري ـ الاستراتيجي، ولهذا كان من الطبيعي ألا تعير هذه الأوساط أي اهتمام لتطويرها الاقتصادي (269، ص 26) والأدهى من ذلك أنه خلال الـ 75 سنة من سيطرة تركيا (1835-1911م) جرى تبديل 33 نائباً في طرابلس وبرقة (213، ص 26، 136، ص 193). وكان نشاط الغالبية العظمى من النوّاب والموظفين الأتراك ينحصر في جمع الضرائب وفي الإثراء الشخصي (258، ص 58). أما الشطر الأساسي من الأموال التي كانت تجبى من هذه الضرائب فكان يذهب إلى تركيا، ويصرف جانب منها في تمويل الجيش التركي، والإدارة في ليبيا.

كانت القوى الانتاجية في ليبيا عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على مستوى متدن من التطور. فالعمل الرئيسي لغالبية السكان كان الرعي المتنقل والزراعة الواحيّة. وكان الشطر الأعظم من الأرض الصالحة للزراعة ومن المراعي في أيدي الأرستقراطية العشائرية ـ القبلية، وكبار رجال الدين. وكانت الشروط المناخية غير الملائمة ونظام الري المتخلف، وأدوات الزراعة البدائية وأساليب ممارسة الزراعة، ونظام الملكية الاقطاعية، والضرائب، والابتزازات النهابة تقف حائلاً جدياً دون تطور الزراعة وتربية المواشي.

أما العلاقات الاقتصادية بين مختلف مناطق طرابلس وبرقة فكانت تقتصر على التجارة القائمة على المقايضة بين الرعاة الرحل وسكان الواحات والمدن الساحلية. ولعبت بعض المدن في الأساس دور المراكز التجارية والحرفية ودور المراكز الادارية ـ العسكرية للسلطات التركية. وفي بداية القرن العشرين أخذت صناعة طرابلس وبرقة تواجه مزاحمة البضائع الصناعية الأجنبية الصنع التي بدأت تغرق البلاد بأثمان أقل، فأخذت تلك الصناعة بالانحطاط تدريجياً، وساعد على ذلك نظام «الكابيتولاسيون» الذي جرى تطبيقه على كامل رقعة الأمبراطورية العثمانية لصالح الدول الأوروبية.

كانت السلطة التركية نفسها تعوّق ولادة الإنتاج الصناعي في البلاد. وقد كتب ف. انجلز أن السلطة التركية، مثل أي سلطة شرقية أخرى لا تتعايش مع النظام الرأسمالي، ففضل القيمة المكتسب لا يتمتع بأي ضمان من الأيادي النهابة للطغاة والباشوات، وينعدم الشرط الأساسي الأول للنشاط البورجوازي القائم على المبادهة ـ وهو أمن شخصية التاجر وضمان أملاكه (3، ص33). وبالإضافة إلى هذا فإن السلطات التركية كانت تحتكر المرافق والفروع الأكثر مردوداً في الانتاج الحرفي اليدوي مثل صيد الاسفنج، واستخراج الملح، وزراعة التبغ، وكانت تجني منها الأرباح الطائلة. كما أدى نقل الخطوط التجارية إلى خارج حدود ليبيا إلى مردود عكسي على اقتصادها، وكانت تلك الخطوط فيما مضى تربط الدواخل الليبية بالبحر الأبيض المتوسط. والسبب الأساسي لذلك النقل كان التقسيم الاستعماري لأفريقيا وشق الخطوط الجديدة للمواصلات في أفريقيا الغربية والشرقية. كما لعب الأتراك دوراً سلبياً في تقليص حجم تجارة الترانزيت إذ أنهم كانوا يفرضون المكوس العالية على البضائع المنقولة، بينما كانوا عاجزين عن تأمين أمن السفر في طرق القوافل الممتدة عبر التراب الليبي (157، ص 182).

لقد كان التسلّط الأمبراطوري العثماني ينوخ بثقله على كاهل الشعب الليبي، وكان يساعد على ترسيخ الاقطاعية في البلاد، وعلى تجميد رسوبات العلاقات ما قبل الاقطاعية.

النظام الاجتماعي في طرابلس وبرقة
قبيل الحرب الإيطالية ـ التركية 1911-1912

فتح العرب شمال أفريقيا، بما في ذلك رقعة ليبيا الحالية في القرن السابع الميلادي، وأقاموا مراكزهم على طول الشاطىء، ولم تكن لديهم القوى الكافية للإشراف على المناطق الداخلية من البلاد، لذلك تمّ تعريب شمال أفريقيا ودخولها في الاسلام خلال فترة أبطأ بكثير إذا ما قيست بالمناطق الأخرى التي فتحها العرب (سوريا والعراق).

بدأ التعريب الشامل والدخول الكلي في الاسلام بالنسبة لشمال أفريقيا بعد الهجرة التي اتجهت نحوها في القرن الحادي عشر من نجد لقبائل بني هلال وبني سليم والتي أسميت في التاريخ بهجرة الهلاليين. وقد حملت هذه القبائل الى ليبيا بناءها الاجتماعي ـ الاقتصادي وكانت النتيجة أن الاقتصاد القائم على التنقل ابتلع مقاطعات كثيرة من الزراعة المستقرة. فلم يتبقّ لزرع الأرض وأصحاب البساتين غير الشريط الساحلي الضيّق[1].

وباطراد نمو القبيلة واختلاطها بالقبائل المحلية البربرية ظهر عدد من البطون أصبح كل منها مستقلاً بذاته، لكنه احتفظ بالعلاقات العشائرية مع غيره من البطون المماثلة.

وبمرور الزمن تظهر بعض الخصومات فيما بين القبائل المتحدة من بني

---

(1) استقرت قبيلة بني هلال في الأساس في منطقة تونس وطرابلس الحاليّتين. أمّا قبيلة بني سليم فكانت تتنقل بين مصر وتونس، وكان مركزها الأساسي برقة (154، ص 49).

هلال وبني سليم وتتفاقم حتى تبلغ حدود الاشتباكات المسلحة، ونتيجة لذلك كان جزء من القبيلة يضطر إلى النزوح عن التراب الليبي[1].

وفي منتصف القرن التاسع عشر تمت عملية التنقل بالنسبة لقبائل الشمال الأفريقي، فخصصت وبصورة اشتراطية، رقعة محددة ـ وطن ـ لكل قبيلة، لكن ذلك لم يكن مرضياً بالنسبة لجميع القبائل، فكان منه أن أدّى إلى سلسلة من النزاعات الجديدة. وخلال عمليات الحروب الداخلية بدأ يتميز توزّع القبائل إلى قبائل حرة وموالية، فكانت القبائل الحرة تعتبر تلك القبائل التي تسيطر على الأراضي كأحفاد للمهاجرين منذ هجرة بني هلال (30، ص 5)، أمّا القبائل والبطون الموالية وما شاكلها فقد تكونت في الأساس بفضل النظام الذي كان واسع الانتشار في شمال أفريقيا، وهو نظام الولاء العشائري القبلي، ونظام الحلف والجوار وكانت هذه النظم الثلاثة تحدد الأشكال المختلفة من الارتباط التبعي للحلفاء ذوي المستوى الأدنى بالفئة العليا من القبيلة.

كان نظام الولاء أكثر النظم تطوراً في برقة وطرابلس. فقد كان الصيغة الأكثر مرونة وملاءمة لتشكيل طبقة تابعة عن طريق قبول أعضاء جدد في القبيلة. فمن يتم قبوله في القبيلة، يصبح مولى لأسرة أو عشيرة أو قبيلة. وكان يمكن للموالي أن يكونوا أشخاصاً متفرقين أو أسراً بكاملها أو عشائر أو حتى قبائل. وكان الموالي يصبحون أعضاء في هذه الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ويعتبرون من أفرادها بالولاء (أي أنهم يختلفون عن الأنسباء بالدم) فيكتسبون اسم العشيرة وتسري عليهم كافة الحقوق والواجبات التي تفرضها العصبية[2].

وكان الحلف أيضاً يمنح الأشخاص والأسر والقبائل الحق في حمل الاسم

---

(1) فقد نزحت قبيلة أولاد علي بصورة نهائية إلى مصر، بالإضافة إلى عدد من كتل متفرقة (عشائر) من القبائل الأخرى.

(2) العصبية: الشعور بوحدة الدم الذي يحدد نمط تفكير أعضاء القبيلة التي تحافظ على شرف العشيرة وتقاليدها وعاداتها، وتتّسم العصبية بروح التضامن الشديد والفوقية العشائرية والتعلق الشديد بحب القبيلة وبشيء من الاستعلاء نحو كل ما هو غريب عنها (272، ص 2).

العشائري للقبيلة وحمل شجرة نسبها بصفة شكلية، وهو ما يضمن لهم الحماية، فكان الحليف يقترب من القبيلة ضمن حقوق الأصغر وما كان له أن يتطلع إلى المساواة الكاملة معها.

كان حق الجوار يضمن لمختلف المنبوذين والغرباء، الملاذ والحماية، فكانت القبيلة الضامنة الجوار تتحمّل مسؤولية الغريب مثلما تتحملها بالنسبة لابن قبيلتها، وكانت تسري عليه عصبية تلك القبيلة.

ومن بين القبائل التابعة كانت تتميز قبائل (أو مجموعات أو أفراد) المرابطين(1)، وكان هؤلاء ينقسمون إلى فئتين: «المرابطين بالبركة والمرابطين بالصدقة»، فكان المرابطون بالبركة يسجلون لأنفسهم شرف الانحدار من هذا الولي المشهور أو ذاك، بل وقد ينسبون أنفسهم إلى النبي نفسه، ولهذا كانوا

---

(1) كلمة «مرابط» جاءت من رباط، وهي المكان المحصّن الذي يسكنه رجال الدين العسكريّون. والمرابط ـ المنسوب إلى الرباط. وقد ظهرت الرباطات لأول مرة في المغرب في القرنين السابع والثامن الميلاديين وفي بداية القرن الحادي عشر أسّس هؤلاء دولة المرابطين، التي ما لبث أن خضع لها المغرب حتى حدود الجزائر حيث بسطت سلطانها على معظم شمال أفريقيا واسبانيا. وبعد سقوط الدولة المرابطية في القرن الثاني عشر، عادت مجموعات المرابطين من أسبانيا إلى المغرب. واتجه بعضهم شرقاً، فاستقروا في طرابلس وبرقة. أما على الرقعة الليبية فإن الرباطات كانت تقام على طول الشاطىء وفي الحدود الجنوبية فلم تكن تؤدي فقط وظيفة المراكز الدفاعية بل والمراكز الدينية، وفيها كان يتمّ إعداد (الصوفيين) الذين كان يعهد إليهم بنشر الاسلام إلى الجنوب من الحدود الحالية لليبيا. وفيها كانوا يتعلمون الحرف، ويمكن أن نسمّي من بين الرباطات المشهورة قصر طرابلس (مكان قلعة طرابلس الحالية) (193، ص 4).

كان التعصّب والزهد ومعرفة القراءة والكتابة والإتيان بـ «المعجزات»، يترك بمجموعه أثراً كبيراً على البدو الرحّل البسطاء الذين كانوا يعتبرون المرابطين أناساً مقدسين، وسحرة، فكانوا يلجأون إلى طلب عونهم من أجل الحصول على التعاويذ وإقامة الطقوس الدينية، بالإضافة إلى حلّ النزاعات بين القبائل. وقد انتهت بعض مجموعات المرابطين إلى تكوين النّواة التي ما لبثت أن تطورت بمرور الزمن لتصبح مجموعة قبليّة. فكانت هذه المجموعات تنضم إلى القبائل الحرّة بالولاء أو كانت توجد كوحدة منفصلة مرتبطة بالقبيلة التي كانوا يعيشون على أرضها. وفي القرن العشرين لم تعد كلمة (مرابط) تعني شخصاً محدداً فقط، بل وتعني (شاهد قبره) أيضاً.

يعتبرون أنفسهم أحراراً غير ملزمين بمجموعة من الواجبات نحو حلفائهم، غير أن القبائل الحرة التي كان المرابطون بالبركة يعيشون على أرضها ما كانت تعتبرهم مكافئين لها، بل كانت تنظر اليهم نظرتها إلى أناس من درجة ثانية. ومن المرابطين بالبركة كانت قبائل أولاد الشيخ، المسامير، الفرجان وسواهم. ولم يكن مرابطو الصدقة يعتبرون أنفسهم مستقلين إذ لم يكن بمقدورهم أن يسجلوا لأنفسهم أثالة المحتد، ولذلك كانوا يدفعون أتاوة ـ صدقة أو خاوة ـ لقاء حمايتهم ونظير استثمارهم للأرض أو منابع الماء التي تعود للقبائل الحرة ويقدمون لحمايتهم مختلف الخدمات فيعينون في حراثة الأرض أو رعي المواشي (258، ص 15 و269/16، ص7)، وكان من بين مرابطي الصدقة قبائل العوّامة، علاون، كاتان، سنت، الفواتير، والزوية.

كانت الأراضي التي تعتبرها القبيلة الحرة ملكاً لها تتضمن المراعي والأراضي القابلة للزراعة والينابيع والآبار. فعلى ساحة (برقة) كانت تنتشر تسع قبائل حرة، يجمعها اتحاد واحد، عرفت باسم «السعادى» (من سعده الهلالية وهي فرع من سليم) وهي: العبيدات، الحاسة، البراعصة، العبيدات، العرفة، العواقير، المغاربة.

وكان وطن قبيلة العبيدات، وهي أكبر القبائل في برقة (30450) نسمة من بينهم (8600) مرابط[1] وكان يمتد من حدود مصر حتى الجزء الأوسط من الجبل الأخضر، ويتضمن المنطقة التي كانت منذ عهد السيطرة الرومانية تسمى مارماريكا «البطنان»، وكان يدخل فيه جزء من الجبل الأخضر. وكان البدو، سكان مارماريكا ينتقلون دون أن يبتعدوا عن الساحل أكثر من 150 ك. م. أي حتى حدود الصحراء المجدبة بينما كان البدو، سكان الجبل الأخضر، ينتقلون فوق كامل أراضيه (257، ص 25).

وكانت قبيلة الحاسّة (6510 نسمة من بينهم 570 مرابطاً)، تعيش فوق شبه

(1) في بداية القرن العشرين كان في برقة (44620) مرابطاً من بينهم (39520) من مرابطي الصدقة (145، ص 444).

الجزيرة في منطقة مرسى سوسه أو «بولونيا» وشحات (سيرينا) وهي منطقة غنية بالأراضي الخصبية وبالينابيع (253، ص 17).

أما وطن قبيلة أولاد فايد الصغيرة (100 نسمة) فكان يمتد بين منطقة العبيدات (إلى الشرق) والبراعصة (إلى الغرب) والحاسة (إلى الشمال). وكان البدو المحليون يتوغلون كثيراً نحو الجنوب، وكثيراً ما كانوا يقومون بزيارات أقربائهم في الفيّوم (مصر).

وكانت قبيلة البراعصة الشديدة في الحروب (21 ألف نسمة من بينهم 4840 مرابطاً) تستقر وسط الجبل الأخضر. وكانت رقعتها تقترب من رقعة قبيلة الدرسة (إلى الشمال) الحاسة وأولاد فايد (إلى الشرق) والعبيدات (إلى الغرب) وإلى الصحراء ـ جنوباً (257، ص 26).

وكانت قبيلة عبيد (6850 نسمة من بينهم 600 مرابط) تستوطن المنطقة الجنوبية من الجبل الأخضر (258، ص 18) وكان وطنها يتحدّد بأراضي قبيلة عرفة (شمالاً) والبراعصة (شرقاً)، والعواقير (غرباً).

أما قبيلة الدرسة ـ (18850 نسمة من بينهم 3340 مرابطاً) فكانت تعيش في المنطقة الساحلية من شحات حتى طلميثة.

وكانت قبيلة عرفة (9300 نسمة من بينهم 700 مرابط) تحتل الشريط الساحلي من طلميثة حتى توكرة، وكانت تعيش حياة مستقرة ونصف مستقرة. ولم تكن هذه القبيلة تملك إمكانية التنقل لأن وطنها كان محدوداً بأراضي قبيلة الدرسة، العبيد، العواقير.

وكان وطن العواقير (27500 نسمة من بينهم 6300 مرابط) يمتد في المنطقة الممتدة من توكرة حتى درنة (في الجبل الأخضر) والأبيار محتوياً جزءاً من برقة البيضا، وكان مركزه سُلُوقه (257، ص 27).

وكانت قبيلة المغاربة تعيش بين برقة وطرابلس (13 ألف نسمة من بينهم ألف مرابط) ومركزها أجدابيا.

ومن بين القبائل التي تنحدر من قبيلة بني هلال كان أولاد شكر الذين كانوا يعيشون في منطقة مسلاتة (منطقة القصبات) وزليطن، والرياح في سوكنة، زليطن ومصراتة، أولاد شبل في الزاوية وترهونة، قماطة، العربان، المهادي، المحارزة، بني عامر، بني كاروخ في ترهونة، تاورغاء، وزليطن (358، ص 19).

وكانت قبيلة بني عوف المنحدرة من سليم تنتشر في غريان، وترهونة، ومصراتة. وإلى بني سليم كانت تعود قبيلة بنو جابر ـ وبطونها ـ، أولاد سنان، المحاميد، بنو زغب، بنو هيب، وبنو ليث (258، ص 19) وكانت الغالبية العظمى منها تنتقل في المنطقة الواقعة بين سوكنة وسرت وبني وليد (ورفلّة). وفي الوقت نفسه كانت قبيلة المعاقيل وبنو هاشم تنحدر من بني هلال ومن بني سليم (258، ص 19).

أمّا منطقة فزّان، فكانت تعيش فيها القبائل التالية: المقارحة (2600 نسمة منهم 1690 مرابطاً)، حسنة (2350 نسمة ـ 1665 مرابطاً)، حطمان (1250 نسمة ـ 923 مرابطاً)، الزّوية (450 نسمة ـ 380 مرابطاً)، جويّد (700 نسمة ـ 550 مرابطاً)، زنتان (440 نسمة ـ 293 مرابطاً)، أولاد أبو سيف (150 نسمة)[1]. وبالإضافة إلى هؤلاء كانت تعيش في فزان قبائل الطوارق: الأوزاغن (1050 نسمة من بينهم 800 مرابط) كيل تينالكوم (430 نسمة) وكانوا تحت حماية الأوارق، وكانت هناك قبائل منغاساتن (450 نسمة ـ 210 مرابطين) والتبو (450 نسمة) وكانت الأخيرة منها نموذجاً للقبائل الرحل، أما القبائل الأخرى فكانت تعيش حياة نصف متنقلة (29، ص 13-15).

وكانت قبائل المرابطين بالبركة تستقر عادة بجوار ضريح الجد الأول للقبيلة. فقبيلة أولاد الشيخ كانت تعيش بجوار ضريح سيدي محيوس، وكان القسم الأعظم من قبيلة المسامير ـ يعيش بجوار ضريح سيدي نوح. أما قبيلة

---

(1) في بداية القرن العشرين كان يعيش في طرابلس وفزان 114897 مرابطاً (من بين مجموع السكان البالغ 569093 نسمة) (244ص. 388-389).

مشيطط فبجوار من سيدي مشيطط وكانت قبيلة كاتان مجاورة لضريح سيدي هاشم وسيدي سليمان الطاير. أما القبائل الأكثر قوة من بين المرابطين، كالمسامير، فكان لها وطن، بينما كان غيرها مشتتاً فوق أرض القبائل التي تبسط عليهم حمايتها، فكانوا لا يمثلون إلا جزءاً من هذه القبيلة أو تلك. وكان مرابطو هذه الأجزاء يتوسلون بالأساطير أحياناً لكي يربطوا أصولهم بأحد أفخاذ القبيلة الحرة التي يعيشون على أرضها. وبهذه الطريقة كانوا يتوصلون إلى إقامة علاقات خاصة (لف) مع هذه القبيلة.

وفي العادة كان مرابطو الفئتين السابقتين يعيشون على أراضي القبائل الحرة كمحميين، فكان وطن (الدرسة) يضم 740 مرابطاً بالبركة و2600 مرابط بالصدقة (145، ص 444) وتشير معطيات (اينريكو دي أفجوستيني) إلى أنّ عدد الموالي في بعض القبائل كان يتجاوز عدد أفراد القبيلة الحرة. . . فالفخذ الأكبر من قبيلة البراعصة وهو ـ أولاد حدّوث ـ كان يضم 2520 نسمة كان 630 فقط من بينهم ينتمون إلى القبيلة بروابط الدم، أما الآخرون ـ فموالٍ ـ. وكان يلاحظ مثل هذا في الفرع الأكبر من قبيلة العواقير ـ وهو أولاد سليمان ـ فمن بين أفرادها الـ 1940 كان 740 فقط من أفراد القبيلة، وكان الآخرون منتمين بالولاء (154، ص 51).

وعلى الرغم من الغالبية العددية للموالي في بعض بطون القبائل فإنهم كانوا يشغلون فيها مركزاً تابعاً. فكان المولي يبقى من العوام وكان يحال بينه وبين أي منصب، وحتى لو استقر وضع المولي منذ زمن بعيد، وصار معادلاً لأفراد قبيلته في كل شيء، واكتسب اسم القبيلة، وحتى ولو نسي الوقت الذي انتسب فيه هو وأجداده إلى القبيلة فإنه ما كان يحق له أن يتمتع بالحقوق المساوية وما كان له أن يرأس القبيلة الحرة. وكان عليه كعادته أن يدفع الصداق للقبيلة. وكان ذلك بمجموعه سبباً في النزاعات والحروب أكثر من مرة بين أفراد القبيلة ومواليها (فقد حصل نزاع مسلّح مثلاً بين قبيلة العواقير ومواليهم قبيلة «الشهيبات» التي كانت تعدّ 1350 نسمة). (154، ص 51).

بيد أن جميع الموالي كانوا يسلكون بالنسبة للقبائل الأخرى مسلك الممثلين

الكاملي الحقوق في قبيلتهم، وكانوا يعيشون تحت حماية العصبية بمستوى مناسب مع أفراد قبيلتهم. وكان أي عمل عدواني ضد أحد أفراد العشيرة يعتبر عدواناً على القبيلة كلها. فكان على جميع أفراد القبيلة أن يساندوا بعضهم بعضاً. وفي أوقات الحروب كان أفراد القبيلة يقفون صفاً واحداً ضد العدو المشترك، بينما لم يكن أي فرد من العشيرة يجرؤ على اجتراح الاخلاص للعصبية أو القيام بعمل عدواني ضد من تعيش القبيلة معهم بسلام وود.

كان كل فرد من أفراد القبيلة مسئولاً عن دم كل فرد منها. فكان الثأر الدامي (القود) يعتبر أول وأقدس واجب بالنسبة لكل انسان. وكان الأخذ بالثأر واجباً محتوماً يعزّز من الشعور بالأمان الشخصي. وفي حالات المصالحة كان القتل يفتدى بدفع الديّة (ثمن الدم). وكان جميع أفراد العشيرة أو القبيلة يشاركون في دفع القيمة المحددة من المال (154، ص 51).

كانت المراعي والآبار وغيرها من المصادر المائية بالإضافة إلى الأراضي المزروعة أيضاً، تدخل شكلياً في ملكية القبيلة ككل، لكن عشائر وأسراً معينة هي التي كانت تتصرف فيها وتستعملها في واقع الحال. وكانت الحدود بين ممتلكات القبائل من المراعي والأراضي المزروعة محددة وموضحة بصورة دقيقة (بالأحراش أو الأحجار أو نواتىء الصخور أو الأحواض). وكانت الماشية ملكاً لأسر معينة إلا أنها كانت تعتبر أملاكاً عامة، وكان للقبائل الكبرى مراعٍ صيفية وشتوية (كانت المزارع الصيفية تقع في أرض القبيلة، أما الشتوية ففي السهوب المتاخمة للصحاري). وكانت القبائل وفروعها تسلك في تنقلاتها طرقاً تقليدية محددة.

أمّا الخليّة الاجتماعية الأساسية في مجتمع الرحل فكانت الأسرة التي تعيش في خيمة واحدة، وكانت بضعة أسر متقاربة تشكل بيتاً، وهو الأسرة الكبيرة، التي تتمتع بوضع مستقل في العشيرة. وكان البيت في بادىء الأمر يجمع الأنسباء حتى الجد الخامس (154، ص 52).

وكانت الأسر الكبيرة تكوّن فيما بينها العشيرة، وكان أفراد العشيرة يعتبرون أنفسهم منحدرين من جد واحد ويحملون اسماً عشائرياً واحداً ويعترفون بسلطة الشيخ وهيبته وبأسرته على أنها الكبرى في العشيرة. وكان للعشيرة أسر تشملها بولائها، ومن الناحية الشكلية كان جميع أفراد العشيرة يتمتعون بصفة مشتركة المراعي والموارد والماشية المخصصة لهم.

وكانت العشائر في العادة تتكتل في أفخاذ تكوّن بمجموعها العشيرة. فالقبيلة هي مجتمع متميز مستقل من الناس تربطهم قرابة الدم[1]. إلا أن ذلك المجتمع لم يكن موحداً ففروعه وبطونه كان يمكن أن تنتقل وبصورة مستقلة. وكان لكل قبيلة ميسمها الذي تسم به مواشيها وهتافها الخاص الذي يستغيث به أفرادها طلباً للنجدة ويستحث به بعضهم بعضاً في حومة الوغى بالإضافة إلى رايتها التي ينقش فوقها رمز القبيلة (272، ص 6). وكانت القبيلة. كذلك تتكتّل عندما كان الأمر يدعو إلى الدفاع عن المصالح المشتركة.

على رأس القبيلة كان يقف الشيخ ـ وهو من الناحية الشكلية شخص منتخب، أما من الناحية الواقعية فكانت هذه الوظيفة تعطى له مدى الحياة ثم تورث إلى أخيه أو ابنه أو قريبه. وكان المركز الرفيع، والثراء، ونقل السلطة عن طريق الوراثة و«أثالة الدم» ـ كل ذلك كان يرفع من مكانة الشيخ وأسرته ويميزه بين السواد من أفراد القبيلة»[2].

كان الشيخ يدير كل أعمال القبيلة، فيقسّم أراضي الرعي والينابيع بين بطون القبيلة وعشائرها، ويقضي فيما بينها، ويعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويترأس

---

(1) إنّ التحديد الدقيق بصورة مطلقة للمضمون المحدّد لجميع المصطلحات المذكورة وللعلاقة القائمة بينها، وبالتالي إيضاح الفروق بين أقسام القبيلة أمر لا يبدو ممكناً.

(2) كان أشهر بيوت المشايخ في برقة هم: (أبو بكر بو حدوث) «في قبيلة البراعصة»، (عبد الله) «العبيدات) كزّه وعبّار «العواقير»، (عصبالي) «عرفه» (سويكير وعلواني) «عبيد» (بو قطارة بو خليفة) «الحاسة» (سيف النصر) «قبيلة أولاد سليمان» (154، ص 61).

الفرقة المحاربة في القبيلة. وكان في الحالات الأكثر مسئولية يعقد مجلس شيوخ القبيلة.

ويصف المحامي والمؤرخ الايطالي ساواريزي الوضع الاجتماعي لشيخ القبيلة بقوله: «إن لكل بيت وبطن شيخه الذي يتم انتخابه على أساس كبر سنّه وحكمته وبسالته على الرغم من أن المشيخة عادة ما كانت وراثية. ويخضع أفراد القبيلة للشيخ ويختصونه بالاحترام. ومن الضروري أن يكون الشيخ غنياً ليكون بمقدوره القيام بواجب الضيافة السمحة. وهو يلعب دوراً قيادياً في تهدئة النزاعات... وعليه أن يكون مرناً وتكتيكياً ليحافظ على وحدة القبيلة، وهو يتبادل الرأي مع شيوخ البطون الأخرى الداخلة في مجموعة القبيلة، ويصدر أوامره إلى أفراد قبيلته أثناء الحرب، ويجمع الجبايات لتدفع إلى السلطات التركية. وعلى الرغم من أن الشيخ يعيش ويلبس بصورة مشابهة للآخرين من أفراد قبيلته فإنه يبزهم ثراء إلى حدّ لا بأس به فلديه عدد أكبر من المضارب ومن الخيل ومن الزوجات. أما من الناحية الثقافية فهو يتمتع بمستوى أعلى من بقية أفراد القبيلة الآخرين (200، ص 39-40).

كانت أدوات الإنتاج تعتبر ملكاً للقبيلة كلّها، حسب عادات بدو برقة، بيد أنّ الفئة العليا في القبيلة هي التي كانت تملك حقّ التصرف في الأراضي والآبار. وكان من الطبيعي أن تركز الأرستقراطية العشائرية ـ التبعية في أيديها أفضل المراعي وينابيع الماء والقطعان الأساسية من الماشية، وعلى هذا فقد كان ممثلوها ملاكاً كباراً ـ اقطاعيين. وكانت كل ثرواتهم تقوم على استغلال أبناء القبيلة.

كان أعيان القبيلة يعطون للأفراد العاديين قطعان المواشي لرعيها بشروط المحاصة، الأمر الذي يعتبر شكلاً نموذجياً من أشكال الاستغلال الاقطاعي في الاقتصاد الرعوي المتنقل. وظهر نظام المحاصة على أساس التعاون العشائري، وكان في أول عهده أشبه ما يكون بتقديم بضعة رؤوس من الماشية بصورة مجانية ولفترة معينة إلى قريب ساءت به الحال. وبمرور الزمن صارت قطعان الضان العائدة للأعيان تعطى لموالي القبيلة الذين كانوا يقومون على رعي الماشية ـ

ويعهد بقطعان الإبل ـ إلى الموالي الذين لا يشتغلون إلا برعي الابل، وفي كلا الحالتين صار التسليم يشرط بطريقة من الطرق.

ولكن مهما كانت الأشكال التي تتخذها العلاقات الاقطاعية في مختلف أجزاء القبائل، فإن سواد الرعاة كان دوماً على ارتباط اقتصادي بهذه الدرجة أو تلك بالفئة العليا في القبيلة. فكان هناك مجموعة كاملة من الفروض والأتاوات، وكان من بينها مثلاً الأتاوات شبه الدورية التي كانت تجمع لتغطية النفقات المتعلقة بالضيافة التقليدية للشيخ. أما الأتاوات الأخرى فكانت رسوم الأعمال القضائية التي كان الشيوخ يفصلون فيها على أساس تقاليد العشيرة وأعرافها وغير ذلك.

وكانت عملية تعمّق العلاقات الاقطاعية تنعكس في فرض أشكال محددة من الارتباط الشخصي لعامة أفراد القبيلة بالفئة العليا منها وخاصة في بسط الأنماط المختلفة من الآمرية (الولاء، الحلف، الجوار) فالآمرية ـ عملية ربط الفلاح بالمزارع الإقطاعي، كانت تلعب دوراً كبيراً بشكل خاص في عملية الاستعباد الاقطاعي للأشخاص الأغراب عن القبيلة. فكان على الموالي أن يدفعوا أتاوة معيّنة لقاء حقّهم في استخدام المراعي وفي الحماية. فكانوا من الناحية العملية يدخلون في خدمة الشيخ ويعيشون بجواره ويقدمون له الفروض الاقتصادية. بل وكانوا إلى حد ما يتخلون عن حريتهم الشخصية لأنهم كانوا ملزمين باستخدام وساطة حاميهم الشيخ في حل الكثير من القضايا.

وعلى هذا فإن تطور العلاقات الإقطاعية بين البدو لم يؤدّ إلى ظهور صور الاستغلال الاقطاعي النموذجية بالنسبة للاقتصاد الرعوي، بل وإلى فرض أنماط إقطاعية نموذجية من الارتباط الشخصي للمنتجين المباشرين بالقمة المستغلة. فقد تشكّلت في القبيلة طبقتان رئيستان: الاقطاعيون الذين يمثلون الفئة العليا من القبيلة، والذين يركزون في أيديهم أدوات الإنتاج الرئيسية والسلطتين الروحية والمدنية، وفئة الفلاحين التابعين في شخص مرابطي الصدقة وسواد أفراد القبيلة.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا التشكل الطبقي من الناحية الملكية والإجتماعية كان يسير في القرن التاسع عشر بصورة أشد بطئاً لدى البدو منه لدى السكان نصف المستقرين.

وكانت عائدات الأراضي المزروعة تمثل جزءاً كبيراً من مداخيل شيوخ القبائل نصف المستقرة، وكانت تلك الأراضي تعتبر ملكاً مشتركاً للقبيلة فكان ريعها يعود إلى جميع أفراد القبيلة من الناحية الاسمية إلا أنه كان في الحقيقة يعود إلى السادة وأشراف القبيلة. وكانت هذه الأراضي في كثير من الحالات ملكاً خاصاً لأسر مختلفة وبصفة رئيسية لأسر الشيوخ. وكان العبيد ومرابطو الصدقة هم الذين يعملون عادة في خدمة تلك الأراضي. وكان السواد العام في القبائل نصف المستقرة، والمستقرة يعملون أيضاً في الأرض، إلا أن الرعي بقي يمثّل النمط الرئيسي من نشاطهم الاقتصادي.

كانت الفئة العليا من القبيلة تتلقّى موارد كبيرة من الأتاوات التي تجبيها من قوافل التجارة نظير عبورها آمنة عبر أراضي القبيلة، وكان توفير الأمن لخطوط القوافل والمراكز المأهولة بالسكان يتجاوب مع مطامح البلاد وكان يساعد إلى حد كبير على حسم النزاعات بين القبائل وداخل القبائل نفسها.

أما الدور الأهم للفئة القبلية العليا في الحياة الإجتماعية والسياسية للبلاد، فكان مشروطاً قبل كل شيء بالمحدودية الشديدة لإمكانات الإدارة التركية في المناطق الداخلية من برقة وطرابلس.

إن طرابلس التي استولت عليها الأمبراطورية العثمانية في منتصف القرن السادس عشر، وبرقة التي تم الاستيلاء عليها في بداية القرن السابع عشر كفتا عن أن تكونا ولايتين تركيتين واستحالتا ملكاً وراثياً للباشوات وأنصاف المستقلين من أسرة القارامانلي. وفي سنة 1835 م سقطت أسرة القارامانلي في معمعان الصراع المستميت على السلطة، وفرض الباب العالي نظام الإدارة المباشرة على ليبيا. إلا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى استقرار الوضع في البلاد، فقد اتصل الصراع على السلطة،

الأمر الذي لقي انعكاسه في التبديل المتواصل للحكام الأتراك (213، ص 26) (136، ص 193).

وفي سنة 1843م قسّمت الممتلكات التركية في أفريقيا الشمالية إلى مقاطعتين هما: ولاية طرابلس، ومتصرفية برقة. وقد حدّد الفرمان السلطاني الصادر في 1846م ذلك التقسيم الإداري وأقّره.

كان حاكم طرابلس، الوالي، يستعين بمجلس إدارة كهيئة استشارية، وكان المجلس يتكون من القاضي، والمفتي، والمكتبجي، والدفتردار، ومن ستّة مستشارين تختارهم القبائل مرّة كل سنتين، وكانت تلك الهيئة الاستشارية تبحث في الشؤون: المالية، والحقوقية، والمدنية، وكانت ولاية طرابلس تنقسم إلى أربع متصرفيات (سناجق) هي طرابلس، الخمس، الجبل الغربي «ومركزه يِفْرِن»، وفزّان (ومركزها مرزق) أما المتصرفيات فكانت تقسّم إلى أقضية ونواح.

كانت متصرفية طرابلس (275 ألف نسمة) تضم أقضية طرابلس، الزاوية، العجيلات، ترهونة، بني وليد، وغريان، وكانت متصرفية الخمس (130 ألف نسمة) تضم أقضية الخمس، مسلاته، زليطن، مصراته، سرت، بالإضافة إلى ناحيتي تاورغاء، وطبنة. وتضم متصرفية الجبل الغربي (100 ألف نسمة) أقضية فاسات، الحد، نالوت، غدامس، ونواحي كِكْلَة ومزدة. وتضم متصرفية فزّان (70 ألف نسمة) أقضية الشاطىء، سُوكْنَه، غات، ونواحي سبها، الجفرة الشرقية، الوادي الغربي، الوادي الشرقي، القطرون، هون، وسمنو (136، ص 77 ـ و213، ص 31). وإلى جانب الأقضية والنواحي المذكورة كانت تمتاز بصفة خاصة تلك النواحي التي تدار مباشرة من قبل الحاكم وهي: زواره، جنزور، العزيزية، دومي الجواري، تاجوراء وجفارة. وبالإضافة إلى هذا كان هناك خمس نواح (المنشية، الساحل، الرقيعات، العلاونة وجواري) خاضعة لآمرية الجيش لأسباب عسكرية (213، ص 30).

وفي سنة 1879 م فصلت متصرفية بنغازي (برقه) عن ولاية طرابلس في

شؤون الإدارة المدنية وفي سنة 1888 م شكّلت متصرفية (برقه) ذات الاستقلال الذاتي، ومركزها بنغازي، وكانت تدار مباشرة من «استانبول» (154، ص 94). وكانت متصرفية برقه تقسم إلى أقضية ونواح على أساس المبدأ القبلي، بمعنى أن كل قضاء من الأقضية يضم واحدة من القبائل أو أحد أفخاذها. فكانت برقه تضم ستة أقضية هي: بنغازي، المرج، درنه، اجدابيا، أوجله وجالو، الكفرة[1]. أما قضاء بنغازي الذي كان وطناً لقبيلة العواقير، فكان يقسم إلى النواحي التالية: سلوق، قمينس، بيرسيس، وسيدي خليفة. وكان قضاء المرج يضم نواحي: سلنطة (قبيلة البراعصة)، المرج (قبيلة عرفه وعبيد)، والحنية (قبيلة الدرسة). وفي نواحي السلّوم، طبرق، بومبه، القبّة من قضاء درنه، كانت تعيش أفخاذ قبيلة «العبيدات» وتعيش قبيلة «الحاسة» في ناحية شحّات. وكانت قبيلة المغاربة في قضاء اجدابيا تتنقل داخل نطاقها. وتعيش قبيلتا «العواجله والمجابره» في قضاء أوجله وجالو (154، ص 95).

على رأس كل قضاء كان هناك قائمقام: يعينه الحاكم التركي. وكان يساعده مجلس إداري يتكون من رئيس المحاسبين وأمين سر وقاض ومُفْتٍ، ومن أربعة مستشارين من السكّان المحليين. وكان رؤساء النواحي «المدراء» يعيّنون أيضاً من قبل الحكومة السلطانية بناء على توصية من السلطات التركية في طرابلس وبرقة، وكان للمدراء صلات مباشرة بقبائل البدو، وبزوايا الحركة السنوسية (أنظر ما يتعلّق بها فيما يلي). أما بالنسبة لحلّ المشاكل الرئيسية فكانوا يجمعون الشيوخ للمشورة.

أمّا المناطق الساحلية وغيرها من المناطق التي كانت تتركز فيها الحاميات العسكرية، فإن الإدارة التركية تركت فيها تأثيراً محدوداً على العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وخاصة في مضمار ملكية الأرض واستغلالها. فوفقا «لمرسوم الأرض» للدولة العثمانية بتاريخ 21 أبريل (نيسان) 1858 م قسمت الأراضي في

---

(1) يسمّي أنطوني كاكيا في كتابه «ليبيا تحت الإحتلال العثماني» الأقضية التالية: درنه، المرج، جالو، هيغاب، طبرق، الجغبوب.

طرابلس وبرقة إلى ملك (أو ملك) ـ وهي الأراضي ذات الملكية الخاصة، وميري (أو أميرية) وهي أراضي الدولة وموقوفة ـ وهي أراضي الأوقاف (أراضي المساجد الإسلامية). وكان هناك الأراضي المتروكة وهي الأراضي العامة التي كانت تقسّم إلى أراض مهنية وهي الأراضي المخصصة للاستغلال الاجتماعي (كالطرق وشواطىء البحر وما شابهها) ومرافق، وهي المراعي العامة. وأخيراً فإن المرسوم حدّد وجود الـ «موات» ـ وهي الأراضي الحرّة التي لم تستغل منذ أقدم العصور، وكانت تعتبر ملكاً للدولة (وفي حالات الاستثمار كانت تصبح أراضي ميري أو تملّك لمن أحياها) (136، ص 95 و96). إلا أن قرارات «مرسوم الأرض» كانت مستحيلة التطبيق بصورة كاملة في ظروف الممتلكات التركية في الشمال الأفريقي. فالقبائل العربية الرحل وأنصاف الرحل كانت تقف ضد حق ملكية الدولة للأرض وضدّ جباية الأتاوات والفروض المطلوبة. فقد كانت مقررات «مرسوم الأرض» ممكنة التطبيق فقط في مناطق المستقرين (على طول الشاطىء وبالقرب من المراكز الكبرى المأهولة بالسكان). أما المساحات المستغلة ضمن خط المدينة فكان ينظر إليها على أنها ملكية خاصة، لقد كانت أراضي ملك تطبّق عليها قوانين الملكية. وكان الكثير من الأراضي الملك في المنطقة الريفية في بداية عهده أراضي ميري ثم بيعت إلى الأهالي، وجرى البيع بصفة خاصة في المناطق الساحلية من زواره، صبراته، والزاوية (136، ص 9).

وفي سنة 1864 م نظّم في طرابلس وفي كثير من المدن الأخرى ما يسمّى بالدفترخانة ـ وهي مؤسسات تسجيل الأراضي. وكان أمامها مهمة تنظيم ملكية الأراضي في طرابلس وبرقه، واعطاء كل مالك للأرض (طابو) أي وثيقة رسمية بالملكية.

وقام خليل سامي باشا، حاكم برقة (1863م ـ 1868م) بناء على الأمر السلطاني بتكوين لجنة تضع قانوناً بملكية الأرض وفق الظروف الليبية. وقد أعلنت اللجنة أن الأراضي المحيطة بدرنه وبنغازي هي أراضي ملك أو ميري، وتعود إلى سكان هاتين المدينتين. ولما كان من المفروض أن تكون بقية الأراضي

ملكاً لقبائل البدو، فقد حاولت اللجنة أن تحدّد أراضي كل قبيلة، تلك الأراضي التي كانت حدودها قد رسمت في الأساس حتى ذلك الوقت.

وقد وقفت القبائل معارضة لتسجيل الأراضي إذ كان من شأن ذلك الإجراء من قبل الحكومة التركية أن يؤدي إلى مضاعفة الضغط الضرائبي. وكانت القبائل تنظر إلى الالتزام بدفع الضرائب على أنه تجاوز على حريتها وانتهاك لحقوقها، ولما كانت السلطات التركية تدرك جيداً بأن القبائل لا تسمح بأي تدخل في شئونها الداخلية، فإنها لم تشدد كثيراً على تسجيل تملّك الأراضي.

أما أراضي القبائل الخالية من أية انشاءات فوقها ومن المزروعات فكانت السلطات التركية تعتبرها أراضي ميري.

ومنذ عهد الفتوحات العربية كان قد وضع حق ملكية الأراضي الميري في يد رئيس الدولة الإسلامية ـ الخليفة، كما تحدد حق التصرف وهو استغلال الأراضي من قبل القبائل. وبمرور الزمن أدّى حق التصرف إلى تمكين الاقطاعيين والعشائر المنفصلة من التصرف الحر بالأرض، تأجيرها وبيعها ورهنها وتوريثها. وقد كتب عالم الاتنوغرافيا الانجليزي يوهانس بريتشارد أن حق الدولة في الأرض كان شكلياً من الناحية القانونية لأن الدولة ما كانت تملك الرغبة ولا الإمكانية ولا الوسائل لاستثمار تلك الأراضي فكانت مجبرة على الاعتراف بحقّ التصرّف إلى الأبد (154، ص 221).

كان أصحاب الملك، لا يشتغلون في أراضيهم في العادة بل يؤجرونها للفلاحين. ولهذا السبب كانت الاستثمارات الزراعية الصغيرة والصغيرة جداً، هي الغالبة في ميدان استغلال الأرض. وبسبب التخلّف الاجتماعي، والاقتصادي في ليبيا كان الكراء العيني هو الأكثر انتشاراً فيها. فكانت علاقات التأجير وفقاً لذلك تقوم على أساس المحاصّة. وكانت الأنماط الرئيسية من الكراء العيني هي الخمّاسة ـ المحاصة على أساس خمس المحصول، والمرابعة، وهي المحاصة على أساس ربع المحصول، والمغارسة، وهي نوع من المحاصة في زراعة

البساتين. أما شروط الاتفاق على المحاصة الخماسة والمرابعة فكانت تتم بصورة شفوية ولمدة عام واحد، ولم تكن وحيدة النمط. ففي ترهونة (ولاية طرابلس) مثلاً كان صاحب الملك، عند استخدامه للعمل في الأرض، وجني المحصول يعطيهم ثلث المحصول. وعلاوة على ذلك كان يقدم للفلاح الطعام وأحياناً ـ بعض الملابس. فإذا قام المحاص بتقديم البذور والآليات، ارتفعت حصته من المحصول حتى النصف. وكانت الآليات في غاية البدائية، وكانت تصنع في العادة من قبل الفلاح نفسه. وكانوا يحرثون الأرض بواسطة الثيران وأحياناً بواسطة الجمال (مناطق غريان ومسلاته) (181، ص 94). وكانت الشروط المناخية المحددة تؤخذ في بعض الأحيان بالاعتبار، فكان صاحب الأرض يرفع نصيب الفلاح حتى الـ 70 بالمائة وأكثر. أما في المناطق الخصيبة (كغريان) فكان المالك يعطي للمحاص نصيباً أقل من المحصول.

أما في برقة، فكانت المرابعة أكثر انتشاراً، ويذكر الحشايشي العالم والرحالة التونسي الذي زار برقة سنة 1895 م أن أهالي بنغازي «لا يعرفون الخمّاس بل يسمونه الربّاع لأخذه الربع من الصابة» (234، ص 99).

وقد أثبتت بعثة فانكيتي الإيطالية الزراعية وجود الأجر النقدي في غريان. فقد كان يتقاضى الأجير نصف ليرة إيطالية يومياً وطعامه. (181، ص 95).

وكان نظام المغارسة واسع الانتشار في منطقة طرابلس (مناطق غريان ومسلاته) وذلك في الأراضي التي كانت تزرع بالأشجار المثمرة. وعلى أساس الاتفاق المكتوب، كان يترك للفلاح ـ المغارسي حق تحديد كمية الأشجار المغروسة واختيار أصنافها وأنواعها. وكان المغارسي يتكفّل بإيصال الأشجار حتى عمر الأثمار (كانت الكرمة تتطلب 5 سنوات، والتين من 7-8 والنخيل من 10 إلى 14 والزيتون من 10 إلى 12 سنة وهكذا). وبعد ذلك كان الضامن يأخذ نصف البستان ويبقى النصف الآخر لصاحب الأرض. وكان المغارسي لا ينال نظير عمله إلا حق زرع الخضار بين الأشجار الفتية، والحق ـ في حالات نادرة ـ في قطف ثمار الشجرات الفتية لصالحه. وكان ذلك أشد أنماط المحاصة إرهاقاً، يتطلب

من الأجير جهوداً كبيرة على مدار العديد من السنين دون الحصول على أي دخل ملموس. وكان عليه أن يبذل الكثير من النفقات وعادة ما كان يغرق في الديون فينزل في نهاية المطاف لصاحب الأرض إذا لم يكن عن حصته بكاملها فعن الشطر الأكبر منها.

وكان نظام الري في برقة وطرابلس وفزان يساعد إلى حد كبير على التفاوت وترسيخه بين الكبار والمتوسطين من عمال الأرض ورجال الدين والتجار من جهة، وبين عمال المحاصة والجبادين من جهة أخرى. لقد كان أصحاب الأراضي يستغلون الجبادين كدائنين لا أمل أمامهم، بل وكانوا أقرب إلى العبيد منهم إلى الأحرار، فقد كان الجبّاد يعمل لدى المالك وفق اتفاقية على أساس تعويض يعادل ربع المحصول لكنه ما كان في الواقع قادراً على إفتكاك نفسه. إذ أنه ما كان يتوصل لإقامة أوده إلا بشق النفس. ولم يكن يملك أي شيء فـ «ما كان يملك إلا صحته» على حد قول المثل المحلي (29، ص 101).

ساعدت الإجراءات التي اتخذتها السلطات التركية لتنظيم نظام ملكية الأرض على تطوير العلاقات الاقطاعية للإنتاج في طرابلس وبرقة. فقد كانت هذه السلطات تعتمد على الفئة القبلية العليا المحلية وتدعم مراكزها بكل الوسائل. ومن أجل هذه الغاية انتقل الكثير من أراضي الميري إلى ملكية الشيوخ الذين كان يعهد اليهم بجمع الضرائب للسلطان. وقد سارت عملية تحويل الفئة القبيلة إلى الاقطاع في طرابلس بصورة أسرع ممّا سارت عليه في برقة وفزان، وذلك نظراً للظروف التاريخية والخصائص الجغرافية. فنسبة الملكية الفردية للأراضي كانت في هذه المنطقة أكبر منها في المناطق الأخرى.

وكان أشد شكل من أشكال الظلم الضرائبي يقع على كواهل السكان المستقرين من طرابلس. فالضرائب التي كانت تجبى من الأهالي كان يجب أن تكون كافية أولاً لتغطية مصاريف الإدارة التركية، وثانياً لتأمين مساهمة معيّنة لصالح الحكومة المركزية، وثالثاً لتغطية مصاريف الحكم الأخرى (268، ص 206 و207).

وفضلاً عن ذلك فرضت السلطات التركية ضريبة سنوية هي الويركو على كل رجل بالغ (40 قرشاً) وكان أصحاب الماشية يدفعون كل سنة 50 قرشاً على الجمل و20 قرشاً على البقرة و4 قروش على كل رأس ضان وقرشين على كل رأس ماعز. وكان أصحاب الكروم يدفعون ضريبة في حدود قرشين ونصف القرش على كل نخلة وكل زيتونة (كانت بقية الأشجار المثمرة الأخرى معفاة من الضرائب) وكان كل بئر خاص يغطي بضريبة تعادل 25 قرشاً (286، ص 207) (126، ص 80)[1].

أما بالنسبة للحبوب فكانت السلطات التركية تحصّل عُشُر المحاصيل (الأعشار)، وبالمناسبة فإن ضريبة الحبوب كانت تحصل بصورة عينية. أما ضرائب البساتين فكانت نقدية.

وأما ضريبة العقارات (المساكن، الأراضي) فكانت تحصّل بنسبة 10 في المائة من الرّيع الذي يمكن أن يتحصل من كرائها. أمّا إذا كان المالك يستغل عقاره غير المنقول في استعماله الشخصي فإن السلطات التركية كانت تجبي عنه نسبة 8 في المائة (136، ص 83).

وفي سنة 1887 م فرضت ضريبة ـ الجهاد كاسهام لتحقيق النصر في الحرب ضد اليونان. إلا أن تلك الضريبة صارت دائمة فيما بعد وكانت تعادل 6 في المائة من ضريبة الويركو وضريبة العقارات.

وكانت ضريبة الجمارك تجبى من الواردات والصادرات (وتعادل 8 في المائة من قيمة الأولى و1٪ من قيمة الثانية) وكانت ادارة الجمارك تحصل 50 ألف ليرة تركية سنوياً في طرابلس و15 ألف في بنغازي (286، ص 207) أمّا الواردات البريدية فكانت تعادل حوالي الـ 20 ألف ليرة تركية. وفي سنتي 1909م و1910 م أرسلت السلطات المحليّة إلى استامبول 90 ألف ليرة تركية.

---

(1) بداية من سنة 1903 م حاولت السلطات التركية، استبدال ضريبة الويركو بضريبة (التمغة وهي ضريبة الدخل (3 في المائة من دخل التجار، وأصحاب الحوانيت، وصغار الباعة) لكن تلك الضريبة لم تطبّق في كلّ مكان حتى الاحتلال الإيطالي لليبيا.

وعلى هذا فإنه بدايةً من سنة 1835 م وبعد أن فرضت تركيا نظام الإدارة المباشرة على طرابلس وبرقة بدأت عملية الاستعباد المتزايد للشعب العامل واخضاعه للقوانين التركية. إلا أن محاولات السلطات التركية في اقرار هذه القوانين على كامل رقعة البلاد، كانت تصطدم بمقاومة الأهالي وخاصة البدو الرحل. وصار السكان يناصرون مختلف الحركات الدينية التي كانت تقف ضد الإسلام الرسمي الذي كان يفرضه الأتراك وينتفضون ضد السيادة التركية، وكان أعنف الانتفاضات الشعبية في فزّان بقيادة عبد الجليل (1838 م ـ 1842 م) وجمعة بن خليفة (غومة) (1838-1854 م).

الأسباب الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية لظهور الحركة السنوسية الاسلامية ونشاطها

في منتصف القرن التاسع عشر، غدا جلياً أن الأمبراطورية العثمانية ليست قادرة على الصمود في وجه المد التوسعي للدول الغربية. وكان العلماء ورجال الدين المسلمون يعتبرون أن السبب في ذلك الوهن الظاهر للأمبراطورية هو الانحطاط الاقتصادي والثقافي بالإضافة إلى أزمة الإسلام وفساد الأخلاق. وفي مختلف أصقاع العالم الاسلامي بدأت ترتفع دعوات رجال الدين مثل جمال الدين الأفغاني (1839 م إلى 1897م) ومحمد عبده (1849-1905 م) من أجل اصلاح الاسلام لكي يكون معيناً على التقدم الاقتصادي ونشر المعرفة وتطوير العلوم والمعارف.

وكان التقسيم الاستعماري لافريقيا مرفقاً باتساع رقعة النشاط التبشيري في تلك القارة، الأمر الذي عزّز الحركة الداعية الى تغيير الإسلام عن طريق طائفة من الاصلاحات. وهذا ما جعل تلك الحركة منذ بدايتها توجّه سنانها ضدّ الغرب وجعل الصراع ضد الاستعمار يتخذ طابعاً دينياً في بعض الأمصار.

وفي الوقت نفسه كانت الحركات الإسلامية تقف ضد تغلغل المستعمرين الغربيين في أفريقيا، وتمارس نشاطها في المناطق المختلفة التي يسكنها البدو أكثر من غيرهم. وقد لقيت الدعوة المهدية التقليدية انتشاراً واسعاً في افريقيا الشمالية، وكانت معروفة خلال كل التاريخ الإسلامي بدءاً من حركة الاسماعيليين في سوريا، وحتى الحركات الدينية في السودان في القرن التاسع عشر، وكأن هذه الحركات تربط نفسها بفكرة ظهور من يسمى بـ «المهدي» الذي كان ينتظر منه

تطهير الاسلام وبعثه في صورته «الصافية» الأولى، وابعاد الممثلين المأجورين من الفئة القبيلية العليا، وإقامة العدل والمساواة والأخوة.

وقد أكّد ف. انجلز أن الحركات المهدوية ولدت نتيجة صراع الغالبية المستغلة من البدو الرحل ـ ضد الأقلية المستغلة ـ وهي فئة المواطنين الذين أثروا، وأظهر الحتمية التاريخية لعودة الفئة المهدوية العليا إلى الظهور في شخص الاقطاع.

وقد كانت الحركة السنوسية التي ظهرت في الحجاز، ولقيت انتشاراً واسعاً بين السكان الرحل وأنصاف الرحل في شمال أفريقيا شديدة الشبه بالحركات المهدوية سواء بأهدافها وغاياتها أو بقواها المتحركة، إلا أن ازدهار نشاط الحركة السنوسية يتواكب، خلافاً لهذه الحركات، مع التقسيم الاستعماري لأفريقيا.

وقد كان رسوخ قدم الحركة السنوسية في المناطق الداخلية في ليبيا مرهوناً قبل كل شيء بضرورات تطور التجارة والزراعة، وخاصة بالضرورة المتعاظمة لتأمين الحماية لخطوط القوافل والمراكز الزراعية فوق المساحات الشاسعة لليبيا، حيث كان التنظيم القبلي قد وصل في منتصف القرن التاسع عشر إلى حالة التفسخ الأمر الذي أدّى إلى عملية استقرار الرحل وأنصاف الرحل، وهو ما تمّ بصورة بطيئة لكنها محتومة.

ولقد كان السُنُوسِيُون من خلال تستّرهم بالمقولات الدينية، واستغلال قداسة ذوي الكرامات (المرابطين) بصورة واسعة ينظمون في حقيقة الحال علاقات الاستغلال داخل القبيلة، ويغطون عليها وبذلك يستميلون إليهم فئة الأعيان السائرة في طريق التحول إلى الاقطاع.

وقد ولّد المستوى المتدنّي لتطور علاقات الإنتاج انعزال وتشطّر القبائل العربية والبربرية الكثيرة العدد التي كانت كل واحدة منها تعيش في عالمها المنغلق على نفسه. كما أن التشتّت الاقتصادي للقبائل، والنزاعات الداخلية التي لا تنتهي

بسبب المراعي ومصادر المياه، والآماد الصحراوية الكبرى التي كانت تفصل بين القبائل ـ كل ذلك كان يعوق العمليات الوحدوية التي كانت تولدها الأسباب الاقتصادية. كما أن تكوّن المعتقدات والتصورات الدينية كانت تحول دون توحيد القبائل المتناثرة. فعلى الرغم من لامبالاة البدو الرحل وأنصاف الرحل بمبادىء الإسلام فإنّ لوحة الحياة الروحية لسكان المناطق الداخلية من ليبيا كانت في منتصف القرن التاسع عشر متلونة إلى حد لا بأس به. فقد كان يمكن أن نلتقي بينهم باتباع الحنفية ـ وهي المدرسة الإسلامية الصارمة التي كانت تعتبر طريقة رسمية في الأمبراطورية العثمانية، واتباع مختلف الحركات الصوفية الإسلامية، وإلى جانب الإسلام كانت تتعايش ديانات الوثنية والأرواحية وعبادة الأجداد وتتشابك فيما بينها(*).

وكان خطر الوقوع تحت نير العبودية والمرتبط بالاقتسام الاستعماري لأفريقيا الحافز الأكبر الذي ساعد على عمليات التوحيد. فاحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م وفرض الأمبراطورية العثمانية لنظام الحكم المباشر لليبيا سنة 1835 م ضاعفا من خطورة استعباد المناطق الداخلة في البلاد. وفي تلك الظروف تأسست الجمعية السنوسية في برقة والتي كانت تكيّف نشاطها الديني السياسي مع التجزؤ القبلي ومع مستوى المجتمع الاستغلالي الأقرب إلى البدائية وانقسامه غير الواضح الى طبقات.

وساعد المستوى المتدنّي من البناء الاجتماعي في المناطق الداخلية من ليبيا على انتشار تأثير الحركة السنوسية التي كان قادتها يدعون إلى تطبيق النظم التي كان معمولاً بها في الجزيرة العربية أيام الخلفاء الأربعة ـ أبو بكر، عمر، عثمان، وعلي. وقد صار الرحّل وأنصاف الرحّل من لم يكن لهم غير تصور ضعيف عن التعاليم الدينية للحركة وما كانوا يهتمون بها إلا قليلاً اتباعاً لها في الأساس لأن

(*) من الواضح أن هناك مبالغة في تصوير هذا «التلوّن المذهبي» في الشمال الأفريقي، فالمعروف أن ليس هناك خلاف جذري بين الحنفية وغيرها من المذاهب الإسلامية الأخرى (المترجم).

شعارات النضال في سبيل نقاء الإسلام الأول، والعودة إلى الحياة البسيطة والتخلي عن البذخ والاسراف بالإضافة إلى الحرب المقدّسة (الجهاد) ضدّ أعداء الإسلام، كانت تفهم من جانبهم كدعوة إلى النضال ضد السيطرة التركية، وأيّ سيطرة أجنبية أخرى، ودعوة إلى الكف عن دفع الضرائب الى السلطات التركية.

وإن انضواء الرحّل وأشباه الرحّل تحت راية الحركة السنوسية قد حوّلها إلى قائدة لنضال الشعب الليبي ضدّ الظلم التركي وضد العبودية الأمبريالية.

وعلى الرغم من هذه الحقائق الواضحة، فإنّ دعاة الاستعمار البرجوازيين يحاولون في دراساتهم أن يختصروا نضال شعب ليبيا في سبيل استقلاله إلى مجرّد حركة دينية، وضعت نصب عينيها أن تطبق في الشمال الأفريقي تلك المبادىء، التي يمكن للمسلمين بموجبها أن يعيشوا وفقاً لقوانينهم الخاصة. ولا يشيرون إلا إلى الجانب الديني من نشاط الجمعية مهملين نضال أنصارها الكثيرين ضد السيطرة التركية... فالإيطالية.

ينحدر مؤسس الحركة السنوسية محمد بن علي السنوسي (1787-1859 م) من أسرة شريفة، وقد ولد في الجزائر بالقرب من بلدة مُسْتَغَانم، وسرعان ما ذاعت شهرته بفضل انتمائه الأسري ومعارفه الواسعة (التي تلقاها في الجزائر وتونس ومكة) وميله إلى التقشّف، ومكّنته أسفاره العديدة التي قام بها إلى مكة للحج عبر تونس وليبيا ومصر والحجاز من الاطلاع بصورة جيدة على أحوال العالم الإسلامي وعلى السياسة الإستعمارية للدول الغربية والنشاط التبشيري للكنيسة الكاثوليكية، وبمرور الزمن صار محمد بن علي السنوسي من أنصار اتجاه: (الصوفية) وهو الإتجاه الغيبي الإسلامي الواسع الانتشار في أفريقيا الشمالية، والذي كانت تدعو إليه مختلف الحركات المحلية الكثيرة العدد (كالقادرية والرحمانية وغيرهما).

كان الاتجاه الديني الرسمي ورجال الدين (العلماء) ينظرون نظرة عدائية إلى الصوفيين (الدراويش) على الرغم من أن هؤلاء كانوا يعلنون أنهم مؤمنون سائرون

على الهدي القويم للإسلام، وأنهم يتّبعون القرآن والسنة (وهي التراث الاسلامي الصارم) وما كان من الاضطهاد الذي بدىء به إلا أن عزّز من مكانة الصوفيين بين الأهالي الأميين في شمال افريقيا. وكانت تعاليمهم والجانب الطقسي لجمعياتهم المنطلقة منها أكثر قرباً من أفهام الجماهير الواسعة (وخاصة البدو الرحّل) من الإسلام بصورته الصحيحة.

وكان الصوفيون يعلنون بأنهم لا يوجدون إلا من أجل تمجيد الإسلام، وتثبيت العقيدة. وكانوا يعتبرون أن نشر الإسلام بين الوثنيين مهمة لا تقل أهمية. ولكي يصل هؤلاء إلى التأثير الأعظم ويستقطبوا الإهتمام العام كانوا يوصلون أنفسهم إلى حالة النشوة العظمى[1].

على رأس كل واحدة من الفرق الصوفية كان يقف الشيخ الذي كان ينصاع له أفراد الفرقة دون أي اعتراض. فكانت القيادة الواحدة والمسؤولية الفردية تهيئان الشروط الملائمة للتكتل في تنظيم ديني موحّد.

ويعتبر عام 1837 م عام ظهور الحركة السنوسية، وذلك عندما أقام محمد ابن علي السنوسي في قابوس في ضواحي مكة أول زاوية ـ المركز السياسي ـ الإداري للحركة والمسمى على شرف مؤسسه.

وانتشر نشاط السنوسيين نشاطاً كبيراً سنة 1843 م وذلك بعد أن أسس محمد بن علي السنوسي زاوية جديدة في الجزء الأوسط من برقة (البيضاء) التي صارت مقره. وصار عدد الزوايا منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية القرن التاسع عشر يتكاثر فقد أقيمت (45) زاوية في برقة و(28) في طرابلس و(21) في فزان والكفرة و(17) في الجزيرة العربية وتونس و(21) في مصر و(14) في السودان الفرنسي، وهكذا كان عددها حتى نهاية القرن التاسع عشر (146) زاوية (258، ص 70) إلا أن الحركة الدينية السياسية التي كانت تمثلها الجمعية السنوسية لم تحقّق مع ذلك

---

(1) كان الصوفيون يوصلون أنفسهم إلى النشوة عن طريق (الذّكر) وهو تمجيد اسم الله بترديده بالصوت المسموع وبالتركيز الفكري مئات المرات، وكان هذا يترافق عادة بحركات جسديّة متناغمة معه.

انتشاراً كبيراً خارج حدود برقة(26).

وفي نهاية القرن التاسع عشر ترافق تطور العلاقات الاقطاعية في برقة بانتقال البدو إلى الحياة المستقرة، فظهرت الطبقات والعلاقات الطبقية الجديدة، ومما ساعد على هذه العملية تطور العلاقات السلعية ـ النقدية التي صارت أكثر نشاطاً، بعد إحياء التجارة بين طرابلس وبرقة من جهة وبين أفريقيا الوسطى من جهة أخرى. وكانت الفئة القبلية العليا بحاجة إلى مثل تلك القوة السياسية الدينية التي تستطيع أن تحمي مصالحها الطبقية، وتؤمن لها امكانية استغلال الجماهير الأساسية من البدو الرحّل، والتي يمكن أن تبسط الاستقرار في البلاد وتساعد على نمو التجارة. وقد صارت حركة السنوسيين هي تلك القوة الدينية ـ السياسية، فقد استطاعت أن تكيّف نشاطها مع ظروف التّشتت القبلي وإقامة الأسس لإمارة اقطاعية ـ تيوقراطية طريفة. وكانت حركة السنوسيين موجهة بصفة رئيسية إلى سكان الصحراء والواحات الداخلية. ويذكر المؤرخ اللبناني ن. زيادة في كتابه «السنوسية» قوله «في الواقع كان نشاط الحركة بين سكّان الصحراء. . . فمن جهة كان سكان الصحراء بحاجة إليها، ومن جهة أخرى فإن مؤسس الحركة توجّه بالدعوة في الأساس إليهم ـ لأنهم كانوا أقل فساداً من سكان المدن» (213، ص 104).

وقد كتب يوهانس بريتشارد «كانت الحركة تعتمد على القبائل وليس على المدن» فقد كانت الزوايا تنشأ من قبل القبائل وبطون القبائل التي كانت تعتبر الزوايا معاهدها القبلية» (154، ص 7).

ومما يؤكد تكيّف الحركة مع التنظيم القبلي بشكل خاص ـ توزّع الزوايا وفق القبائل والبطون، الأمر الذي يشير إلى التشتت القبلي والتناقضات بين

---

(1) كانت هناك زوايا للحركة السنوسية في كل من: القاهرة، الاسكندرية، وطرابلس، وغدامس، وبنغازي، ودرنة. إلاّ أنها كانت تلعب دوراً أقرب إلى الممثليات، وما كانت تلعب دوراً ملموساً في حياة سكان المدن. أما في مصر فكانت الزوايا مركّزة خاصة في الصحراء الغربية.

القبائل وبين البطون. فكلّما زادت القبيلة تكتّلاً وتكثّفت رقعة أراضيها كلّما قلّت حاجتها إلى الزاوية[1].

وكان اجتراح الوحدة والتضامن في القبائل يؤدي إلى انتشار زوايا جديدة[2].

وكان توزيع الزوايا على أراضي القبائل يتحدّد أيضاً بمستوى التوزع الاجتماعي للقبيلة وانتقالها إلى حياة الاستقرار. وكان المقياس المحدد لهذا وذاك، هو عدد الموالي في القبائل وخاصة مرابطي الصدقة منهم، فكان هناك عدة زوايا لقبيلة «العبيدات» (30,5 ألف نسمة من بينهم 8 آلاف مرابط بالصدقة) والدرسة (18,9 ألف نسمة من بينهم ألفا مرابط)، والعواقير (27,5 ألف نسمة من بينهم 4,2 ألف مرابط) وفي الوقت نفسه كان عدد المرابطين قليلاً في القبائل ذات الزاوية الواحدة، كما كان التفاوت الاجتماعي بسيطاً فيها، ومن بين هذه كانت قبيلة الحاسة (6510 نسمة من بينهم فقط 200 مرابط بالصدقة) والعبيد (3850 نسمة من بينهم 150 مرابط) والبراعصة (21000 نسمة من بينهم 404 مرابطين) (154، ص 4).

وهناك مظهر آخر يمكن من خلاله الحكم على طريقة توزّع الزوايا، وضرورة وجودها، وهو ـ وجود طرق القوافل في حدود أراضي القبيلة. ففي الواحات القريبة من طرق القوافل، كان لا بد من ظهور الزوايا، فكان هناك «زاويتان» في واحة(أوجلة) وأربع في واحة سيوة (154، ص 73).

أما أكبر عدد من الزوايا أنشىء في عهد محمد بن علي السنوسي، فكان في

(1) كانت كل من أراضي قبائل: الحاسة، أولاد فايد، العبيد، العرفة، البراعصة. تضمّ زاوية واحدة (أما الزاوية الثانية فوق أرض قبيلة البراعصة فكانت تكملة لزاوية البيضاء) وكانت في الأساس مستودعاً للقمح. وكان على أرض قبيلة المغاربة زاويتان، والعواقير 6، والدّرسة 9، والعبيدات 14، وأولاد علي (مصر) ـ 17.

(2) عندما شجر الخلاف بين بطني الحاسة ـ الشبارقة والقلابطة، ظهرت زاوية جديدة (في مرسى سوسه) «لكن الزاوية لم تتشكّل بصورة نهائية إذ عاد التضامن والسلام إلى القبيلة، وكانت الزاوية الوحيدة في شحات كافية لتلبية مطالب القبيلة». (154، ص 72).

مناطق: زلّة، سوكنة، هون، وودّان وقد فرغ من بنائها سنة 1855 م. ويشير يوهانس بريتشارد، إلى أنّ الزوايا كانت تبنى في الواحات، حيث إنها كانت بالإضافة إلى كل ما ذكرناه تلعب دور نقاط تبادل البضائع والمراكز التجارية ولأن سكان الواحات كانوا أكثر اهتماماً بها من الناحية الاقتصادية من البدو. أما بالنسبة لبناة الزاوية فكان ممّا يكتسب أهميته في تلك الحالة كون الزوايا تدعم السنوسيين وتساعد على انتشار الحركة ونشاطها بين سكان الواحة. ويدل تحليل التكون الاجتماعي لسكان الواحة على أن القسم الأعظم من أهاليها كان منحدراً من أوساط البدو الرحل المدقعين، ومن مرابطي الصدقة، والعبيد المحرّرين. وكان ذلك ما مكّن: يوهانس ريتشارد، من الجزم «بأن الحركة السنوسية كانت تترك في نفوس سكان الواحة، أثراً دينياً أعمق مما تتركه في نفوس البدو الرحل» (154، ص 70).

كان مركز حركة السنوسيين، هو الزاوية التي كان يقف على رأسها الشيخ. وكانت الزوايا السنوسية تقام على هيئة وصورة زوايا الفرق الصوفية الأخرى وصفتها. وفي معرض وصف مهمة الزاوية، كتب مؤسس الحركة السنوسية محمد بن علي السنوسي في رسالته إلى حاكم فزّان التركي، يقول: والزاوية إذا حلّت بمحل نزلت فيه الرحمة، وتعمر بها البلاد، ويحصل بها النفع لأهل الحاضرة والبادية، لأنها ما أسست إلا لقراءة القرآن، ولتنشر في البادية شريعة أفضل ولد عدنان). (218، ص 142-143).

كانت الزاوية تتألف في العادة من منزل خاص يعيش فيه الشيخ، ومن جناح خاص بالضيوف وبنائب الشيخ والمعلم، وكان فيها مسجد ومدرسة قرآنية، وجناح للخدم، ومستودعات لخزن التموينات، واسطبل، وحوانيت تجارية، وغرفة خاصة للفقراء من الزوار. وكان الأغنياء يبنون بالقرب من الزاوية منازلهم التي يعيشون فيها خلال الفصول الحارة من العام، وفيها كانوا يؤثرون تخبئة الثمين من ممتلكاتهم، وما كان يمكن بيع المنازل الخاصة التي تبنى في الزاوية وكان الشيخ ينقل إليها الزائرين الجدد، في حال إخلائها من قبل أصحابها.

وكانت الأرض التي تقام عليها الزاوية تعتبر مقدّسة وتسمى حراماً. وكان الأمان مضموناً لكل من يخطو فوق الأرض الحرام طلباً للغوث أو الحماية، إذ لم يكن مسموحاً فيها استعمال السلاح أو اثارة المنازعات أو ما أشبه ذلك (٢١٨، ص ٣١).

وكانت الأراضي المحروثة، والآبار، والخزانات التي تجمع فيها مياه الأمطار تسمى حراماً (218، ص 28 و29) وكانت لكثير من الزوايا بساتين بل ومقبرة خاصة. (154، ص 74).

وعند بناء الزاوية كانت العوامل السياسية ـ والاقتصادية والإستراتيجية تؤخذ بعين الاعتبار. فقد كانت تبنى في برقة، فزان، وطرابلس بصورة يتحقق منها الاشراف على القبائل الكبرى وبطونها. وفي العادة كانت الزوايا تبنى على خطوط القوافل الرئيسية وعلى شطآن الخلجان البحرية بهدف الإشراف على التجارة في السواحل، وكانت أماكن توزّع الزوايا في الوقت نفسه، نقاط اعتماد مريحة في حالات الدفاع، وعند اختيار الرقعة كان أكثر ما يوضع في الحسبان ملاءمتها للحياة المستقرة وللعمل في الزراعة.

وقد كتب، رجل السياسة العربي، الأمير «شكيب أرسلان»: (وأغلب الزوايا يختار لها أجمل البقاع وأخصب الأرضين، وفيها الآبار التي لا تنزح من كثرة مائها، وفي الجبل الأخضر هي بجانب عيون جارية وأنهر صافية... وقل أن مررت بزاوية ليس لها بستان أو بساتين فيها من كل أنواع الفواكه والثمار. (236، ص 297).

وقد أشرنا إلى أن الشيخ كان على رأس الزاوية، وكان هناك مجلس يضم نائب الشيخ ووجهاء القبائل (وبطونها) المرتبطين بالزاوية، وكان المجلس يناقش مختلف القضايا ويفصل في الخلافات، وكان يقضي في ذلك على أساس الشريعة وطبقاً للأعراف والتقاليد (218، ص 29). وكان الشيخ، على حدّ تعبير شكيب أرسلان يتحمّل كل مسئولية الزاوية ومسئولية الأوضاع في القبائل التي تقوم فيها

الزاوية كما كان ينقل إلى الأهالي أوامر رئيس الحركة السنوسية. أما نائبه، فكان يشرف على زراعة الأرض ويشتغل في كافة القضايا الاقتصادية، وعلاوة على ذلك كانت الزاوية تضم الرئيس الروحي ـ الإمام ـ الذي كان يقيم الصلوات في المسجد، ويعلّم أحداث القبيلة القرآن، ويعقد عقود الزواج ويصلي على الجنائز (236، ص 297).

أما وظيفتا الشيخ، والإمام فحدّدهما يوهانس بريتشارد بما يلي: كان «الشيخ»، يتصرف باسم رئيس الحركة، وكان القاضي التحكيمي في نزاعات القبائل، وكان يحض القبيلة على الجهاد، ويتصرف كوسيط بين القبائل أو بطونها وبين الإدارة التركية، ويقوم بواجبات الضيافة، ويترأس حملة جمع أعشار الغلال، ويشرف على زراعة الحبوب، ويهتم بالتموينات ويرسل الفائض منها إلى مقر رئيس الحركة، ويؤم الجمعة، ويقدّم العون في تقديم المواعظ وفي التعليم. أما الامام، فكان يقيم الصلوات اليومية بين المؤمنين ويعلّمهم القرآن والشريعة، وكانت مدرسة الزاوية تعلّم القراءة والكتابة والحساب، وكان هناك مؤذن خاص يدعو المؤمنين إلى الصلاة»، (154، ص 80).

كانت أراضي الزوايا وقفاً فلم يكن بالإمكان بيعها، بل كانت على اسم الزاوية إلى الأبد. وكانت هذه الأراضي تتوسع على حساب الهبات التي كانت تقدمها القبائل وبطونها والأفراد، وعن طريق الشراء واستصلاح الأراضي القفر، وإصلاح الآبار، وتخليص الأراضي المتنازع عليها بين القبائل لصالح الزاوية، واستغلال الأرض للزراعة بتفويض من مالكها ثمّ استملاكها بصورة تدريجية بعد ذلك. (218، ص 32)[1].

---

(1) في رسالة لأحد السنوسيين، وجهت قبل وفاة محمد بن علي السنوسي بعام واحد، إلى أحد علماء طرابلس، يتحدث الكاتب فيها عن أساليب انتقال الأرض إلى الزوايا:

«نخبركم أنه فيه محل ببرقة يقال له جدابية قصرين معلومات والعرب الذين بجوار ذلك هم المغاربة وزويه، راغبين في الاستاذ أن ينشيء لهم زاوية هناك، وكتبوا حجج في إعطاء تلك الأرض ومهّدوا كل المشايخ وأرسلوا بأحدهم إلى حضرت جنابه» (248، ص 241) وكان لا بدّ من مثل هذه الوثيقة، لكي يصدر رئيس ادارة الأوقاف في الإدارة التركية الفرمان=

كانت الأراضي المزروعة العائدة للزاوية كبيرة نسبياً بمقاييس البلاد، فقد كانت مساحتها تتجاوز أحياناً (2,5) ألف هكتار، وكان بعضها صالحاً للزراعة، وبعضها الآخر للرعي، وبصورة عامة فإن مجموع مساحات الأراضي العائدة للزوايا الـ (14) في برقة كانت سنة 1919 م تعادل (50 ألف هكتار). «ويجب أن نضع في اعتبارنا أن عدد سكان الزاوية لم يكن في العادة يتجاوز الـ (50 شخصاً)» أما ممتلكات الحركة السنوسية فكانت تتجاوز الـ (200 ألف هكتار) (154، ص 77) وعند كل زاوية كانت توضع الحدود بصورة دقيقة، ولم يكن على الشيخ تبديلها رغم أنهم كانوا مهتمين بتوسيعها.

ويذكر المؤرخ الليبي الأشهب أنّ كل من كان يرغب في الاستقرار بالزاوية، كان يعطى قطعة من الأرض ليعمل بها مضافاً إليها المعدات الزراعية الضرورية بيد أن تلك الأراضي لم تكن ملكاً خاصاً، وما كان يمكن توريثها (218، ص 33 و 34). ولما كانت الزوايا تملك أراضي كافية فإن الأثرياء والأعيان من الأهالي كانوا يستخدمون لحراثة أراضيهم الخدم والعبيد بالإضافة إلى الأشخاص الذين كانوا يقبلون في الزاوية، على أساس التابعية، وعلى هذا فإن الزاوية كانت تعيش جزئياً من عملها وجزئياً من عمل الخدم والعبيد والبدو والرحل المتواجدين في ضواحيها. (154، ص 97).

وفي فترات الزرع والحصاد، كان شيخ الزاوية يضرب خيمته بالقرب من المنطقة المخصصة لزراعة الحبوب أو حيث يجري الحصاد، ويشرف على الأعمال. وكان البدو المحليّون يجيئون بمواشيهم العاملة فيحرثون ويبذرون للزاوية على مدار يوم واحد، وكان الأمر نفسه يحدث في فترة الحصاد. (154، ص 75). ويكتب شكيب أرسلان أن جماعة الزاوية درجت على أن يتبرع كل فرد في القبيلة بحراثة يوم وحصاد يوم ودراسة يوم في أرض الزاوية. فلذلك يسهل عمران الزاوية بدون نفقة كبيرة (236، ص 297).

= القاضي بأن تصبح تلك الأرض وقفاً.

كانت الحياة في الزاوية منظّمة تنظيماً دقيقاً، بل ان النظام المفروض كان إلزامياً حتى بالنسبة للشيخ نفسه[1].

ففي نهاية العام كان شيخ الزاوية يقدّم لرئيس الحركة وبطريقة شخصية تقريراً مفصلاً بنشاطه واقتراحاته بالنسبة للمستقبل، وعادة ما كان يرافقه وجهاء القبيلة في ذلك (218، ص 30).

وكان من مصلحة شيوخ القبائل أن تكون لديهم زاوية، بل وكانوا يوفدون مندوبيهم إلى رئيس الطريقة بطلب بناء زاوية لديهم، ويعبّرون عن موافقتهم على العمل على تطويرها.

وكان ذلك ما يوطّد العلاقات الشخصية بين القبائل والطريقة: ويقدم المؤرخ الايطالي م. كالوتشي في كتابه، نموذجاً يبيّن كيف تعهدت بطون قبائل: البراعصة، طرش، دينا، الشيلماني في وثيقة موقعة من رئيس القبيلة بتقديم الهبات إلى زاوية توكره ـ المواشي وجزءاً من المحصول، وبتأمين الابل لنقل المواد والبضائع إلى الجغبوب، وتقديم المساعدة للزاوية أيام البذار وفي البناء، وغير ذلك من الأعمال، علاوة على الدفاع عنها، وعن كل من يعيش فيها. وتشير الوثيقة: «كل واحد للزاوية والزاوية لكل واحد» (154، ص 76).

وكان على أفراد القبيلة التي تقوم فيها الزاوية، أن يقدموا لها وفقاً للنظام السائد أعشار غلالهم، وكانوا أيضاً يقدمون لها مختلف الهبات عندما كان يحدث

---

(1) ما كان الشيخ ـ مثلاً ـ قادراً على الزواج، إلاّ بمشورة شيخ الطريقة، وموافقته. وكانت الزاوية تدفع مصاريف حفل العرس ونفقات الزوجة والأطفال، ولكن إذا حدث وتزوج الشيخ بناء على رغبته الشخصية، كان عليه أن يدفع تلك المصاريف من جيبه.

وكانت مصاريف شيوخ السنوسيين محسوبة بدقّة. وكان للشيخ الحق في شراء فرسه وسلاحه، ومن النفقات العامة كانت تصرف نفقات الخدم، الذين يكتريهم الشيخ، بناء لمتطلّبات الزاوية، وكان من بين واجبات الشيخ الاستقبال اليومي للضّيوف (ولكن بما لا يزيد عن 10 عشرة أنفار). وكان له الحق في اقتطاع العشر من كافّة موارد الزاوية، (بما في ذلك الغلال) وذلك لتغطية نفقاته الخاصة. بالإضافة إلى كلّ هذا كان يسمح للشيخ القيام بأعماله الزراعيّة بصورة مستقلّة.

أن يقوموا بزيارتها، أو عندما كان الشيخ يعلن حاجته إلى شيء ما، وكثيراً ما كان الشيخ يتّجه إلى البدو طالباً منهم العون في تمويل القوافل المتجهة مثلاً إلى الجغبوب أو الكفرة.

وعلى هذا فإن الزوايا السنوسية التي ظهرت كمراكز دينية ـ إدارية، أخذت تتحوّل بالتدريج إلى مراكز للاستغلال الإقطاعي، وفضلاً عن ذلك فإن ضحايا الاستغلال القاسي لم يكونوا مقصورين على سكان الزاوية أي من كانوا يجدون فيها الملاذ بل وعلى البدو الذين كانت الزوايا تقوم في أراضيهم.

إن نشاط الجمعية السنوسية وتوسّعها قد ساعد على ترسيخ قداسة الأولياء التي كانت قد ضربت جذوراً عميقة في شمال أفريقيا. بل وكانوا يعلنون بعض الأشخاص أولياء حتى في حياتهم. وبفضل الصوفية قبل كل شيء حقق تقديس الأولياء ـ المرابطين ـ وهو أمر مناف للتوحيد، انتشاراً سريعاً في العالم الإسلامي. ففي أعين الشعب الأمي المستعد دوماً لقبول «المعجزات» كان الأولياء يظهرون أكثر واقعية من الله الأمجد المتعالي.

كانت ضرائح المرابطين المنثورة فوق كامل تراب البلاد، معروفة أيضاً بالنسبة لبدو برقة وطرابلس. فكان من يتعرض للظلم يجد الملاذ عند قبورهم. وكانت الضرائح ذات القباب[1] البيضاء، تتعالى فوق بعض قبور الأولياء. وكان البدو يتوافدون المرة تلو المرة لزيارة جميع تلك الأضرحة فيرفعون فيها الصلاة ويستريحون وأحياناً ما كانت ترى بالقرب منها الخيام والمحاريث وغيرها من الأدوات التي كان يتركها البدو خلال فترات الرحلات الشتائية.

وكانت الأضرحة منتشرة على حدود ممتلكات القبائل المتفرقة أو بطونها. وكانت قبور الأولياء تعتبر دوماً منطقة محايدة يجتمع فيها شيوخ مختلف القبائل أو

---

(1) يظهر داخل الضريح صندوق خشبي مغطّى بغطاء ملوّن، فوقه آيات قرآنية. وفي داخل الصندوق، صفحات من الكتب المقدسة، وأحياناً قطع نقدية صغيرة، جاء بها البدو، إلاّ أن الغالب هو أنّ قبور حتى المشاهير من الأولياء هي مجرّد مسطحات بسيطة مبنيّة من الأحجار تنفر من بينها عصا أو بضعة عصي، ربطت إليها بعض الخرق الملوّنة.

البطون. وكان يحدث أحياناً أن تتفق القبيلتان المتنازعتان حول بقعة من الأرض على التنازل عنها إلى المرابط المتوفّى - إلى وسيطه في الشئون، وبكلمة أدقّ إلى أحفاده الأحياء. وهكذا كانت تظهر ممتلكات قبائل المرابطين التي كانت تقع بين أراضي القبائل الحرّة أو بطونها[1].

وبتعاقب القرون المتتالية ترسّخت في طرابلس وبرقة، قداسة الأولياء، ففي «الكرامات»، التي كان يقوم بها الأولياء تكمن أساطير تتناقل جيلاً بعد جيل. ولم يكن البدو ينسون أوليائهم حتى بعد الممات. فكانوا يدعون لهم، ويزورون ضرائحهم، وما شابه ذلك. وقد مهدت نظرة البدو هذه إلى مؤسسة المرابطين التربة الصالحة لانتشار تأثير الطريقة السنوسية.

وإلى أن وصل محمد بن علي مؤسس الطريقة إلى برقة، كان هناك مرابطان مشهوران ينشطان هناك - أحدهما في الجزء الشرقي من هضبة برقة، والآخر في الجزء الغربي، وهما أحمد ابن عبد الله السكوري، والمرتضى فركاش، وكانا يعملان على نشر الاسلام في وقت واحد، مع حلّ نزاعات القبائل. وكانا يعتبران مرابطين بالبركة - وأصحاب القوة الروحيّة الخفيّة (البركة) التي يمكن أن تنتقل من المرابط إلى أحفاده أو مريديه، وسرعان ما صار هذان من أتباع محمد ابن علي السنوسي الوافد من الجزائر برفقة أتباعه ومريديه.

كانت (البركة) تمارس على نطاق واسع في النشاط التطبيقي للسنوسيين. فكانت تسري على القبيلة أو على بطن من بطونها من خلال الشيخ الذي يقال بأنه كان يتلقّى السلطة الروحيّة الخفيّة مباشرة عن طريق رئيس الطريقة وكان بمقدوره أن ينقلها إلى أحفاده. وكانت القبيلة أو بطنها تحظى بالبركة، بفضل الزاوية التي تقام على أرضها. وكان شيوخ الزوايا باستخدامهم للبركة يؤثرون وفق الاتجاه الذي يلائمهم على الجماهير الأميّة المهيّأة لتقبّل الخرافات. (154، ص 82).

---

(1) يمكن أن تضرب مثلاً على ذلك وطن أولاد الشيخ، الذي كان يمتد بين أراضي قبائل العواقير، العبيد والعرفة الحرة.

عند تكوين الطريقة كان يؤخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء وضع المرابطين في البناء القبلي للمجتمع، فقد كان البدو يعتبرون جميع أفراد الطريقة ـ الاخوان ـ مرابطين بالبركة. وخلافاً للمرابطين (القرن الرابع عشر ـ بداية القرن التاسع عشر) الذين لم يكن لهم تنظيم خاص كان الاخوان أعضاء جمعية سنوسية موحّدة. وعلى هذا فإن الطريقة لم تكن تعتمد فقط على الهيبة التي اكتسبها المرابطون بين بدو برقة خلال عدد من عشرات السنين، بل وعلى الامتيازات التي تفرزها أنظمتهم نفسها.

كان تنظيم الحركة يشرط توحيد القداسات المختلفة للأولياء في وحدة متكاملة ويسمح بإخضاع الزوايا الكثيرة العدد لإدارة دينيّة نبيلة واحدة في شخص رئيس الطريقة. وفي الوقت نفسه كانت الطريقة تقوم على أساس احتساب الطموح الفردي للقبيلة أو لبطونها نحو أكبر حدّ ممكن من الاستقلال عن السلطة المركزية ونحو عدم المساس بحقوقها وامتيازاتها، وبكلمة أخرى فإنّ زوايا الطريقة كانت مراكز القداسات المحلية للأولياء لكنّها لم تكن في الوقت نفسه أكثر من حلقات في تنظيم صوفيّ موحّد. ومن خلال الزوايا كانت جميع قبائل برقة تقريباً، تندرج في وحدة متكاملة.

وفي المناطق التي كانت مسرحاً لنشاط الطريقة السنوسية وخاصة منها برقة والمناطق الجنوبية من طرابلس، بدأ يتكون تدريجياً نوع من الإمارة الإقطاعيّة التيوقراطيّة.

وممّا ساعد على توطيد الطريقة في برقة أن المدن لم تترك إلاّ أثراً ضعيفاً من الناحية النسبيّة على التطور الاجتماعي والاقتصادي، إذ أنها كانت مدناً صغيرة وأقلّ تطوّراً من مدن طرابلس. وكان دورها أيضاً محدوداً كمدن تجارية. كما أن عملية التوزّع الاجتماعي للعمل الزراعي في برقة وما يرتبط بذلك من نمو للروابط التجارية الداخلية والخارجية وتبادل المنتوجات بين الواحة المستقرة وبين سكان السّهوب الرحّل راحت تتطوّر بصورة مطّردة ولكن في صورة مشوّهة إلى حدّ ما.

ولما كانت المدن في الأساس نقاط الاعتماد بالنسبة للإدارة التركية فإنّ القبائل كانت تحاول الحدّ من التجارة معها بهدف تفادي الرقابة التركية. وكانت المناطق الداخليّة من برقة أكثر ميلاً إلى المراكز التجارية فوق الأراضي المصريّة.

ان هذا كلّه، لا يعتبر بالطبع دليلاً على الانعدام الكامل للعلاقات بين البدو (الرحّل وأنصاف الرحّل) وبين سكان المدن الأكبر حجماً. وبالإمكان أن نسمّي من بينها قبل كلّ شيء «بنغازي» ـ المركز التجاري لبرقة الساحلية ـ ويخبرنا الرحالة ب. تشيلا، الذي زار هذه المدينة في 1817-1818 م أن بنغازي كانت تعدّ في ذلك الوقت 5 آلاف نسمة نصفهم ـ تجّار يهود (146، ص 229)، وقد زاد عدد سكان بنغازي زيادة ملموسة خلال الفترة الثانية من السيطرة التركية (1835-1911م) فأصبح 16.5 ألف نسمة سنة 1911 م. (154، ص 42). وكانت المدينة الثانية من ناحية الحجم في برقة هي ـ درنة ويذكر ب. تشيلا، أن عدد سكان هذه المدينة لم يكن كبيراً سنة 1816 م لأنّ كثيرين ماتوا بالطاعون، لكن عددهم كان 9,5 ألف نسمة سنة 1911 م (154، ص 54) وكانت درنة مدينة التجّار. وفي أعماق برقة (120 كيلومتر عن الساحل) كانت تتألق مدينة المرج التي ظهرت بعد أن أقام الأتراك سنة 1842 م فوق خرائب برقة قلعة حربية نمت حولها مدينة بصورة تدريجية. وكانت هناك مراكز سكانية كبيرة نسبياً (شحات وطبرق) تضم بضعة مئات من السكان، والعلاقة كانت قائمة بين سكان هذه المدن وبين البدو، إلاّ أنها لم تكن ذات بال.

كان الرحّل وأنصاف الرحّل يتجنّبون أهل المدن في العادة لأسباب أقلّها أنّ الكثيرين من هؤلاء كانوا من مواليد مناطق أخرى، وكان مثل هذا التجنّب يسري على البدو الرحّل الذين ساءت أعمالهم فقطعوا صلاتهم بتقاليد القبيلة ونزحوا إلى المدن. ومع كلّ هذا، فإن الزوايا السنوسية أقيمت في بعض المدن. فقد أنشئت زاوية في بنغازي سنة 1870 م وفي طرابلس سنة 1882 م (154، ص 71). وبهذا صار التجار الذين يتّجرون مع المناطق الداخلية للبلاد أو الذين يمارسون تجارة القوافل مع أفريقيا الوسطى أعضاء في الحركة. فعندما كان التاجر يغدو عضواً في

الحركة كان يحظى بعدد من الامتيازات أثناء عقد الصفقات والتنقّل عبر أراضي البلاد.

كان قادة الحركة، والاخوان، يستخدمون كل الوسائل لكي يبسطوا تأثير السنوسيّين على سكّان المدن والأرياف، إلاّ أنهم كانوا يلاقون مقاومة عنيفة من جانب السلطات التركيّة وخاصة في طرابلس.

فالإدارة التركية في طرابلس والتي كانت متوزعة في المدن كانت تخضع لنفسها كل السكان المستقرين الذين كانوا منذ عهد بعيد يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالمدن حيث كانوا يصرّفون المنتوج الزراعي ويشترون منتوجات الصناعة اليدوية، وكانت العلاقات الزراعية بين سكان المدن وبين المزارعين في طرابلس قد حقّقت تطوراً في مرحلة حكم أسرة القره مانلى. وبعد سقوطها أخذت السلطات التركية على عاتقها مهمة حماية مصالح الاقطاعيين المحليين وبين الأتراك في الاستغلال المشترك للسكان عن طريق جباية الضرائب والأتاوات منهم. وكانت كل المحاولات الموجهة ضد الامتيازات الاقطاعية للأثرياء الطرابلسيين تقابل بالحراب. وكان هذا هو السبب الذي جعل الفئة الاقطاعية العليا تعاكس نشاط السنوسيين الذي رأوا فيه تهديداً حقيقيّاً لامتيازاتهم.

واصطدم انتشار التعاليم الداعية إلى العودة إلى العقيدة الصحيحة بالمعارضة الشديدة من قبل المتزمّتين من رجال الدّين، والذين كانوا يعلّمون في عدد من الجامعات ـ في فاس «جامعة القرويّين» وتونس «الزيتونة» و «القاهرة» الأزهر.

كما أن الدعوة إلى الإصلاح الإسلامي المستقيم، والتي تضع في اعتبارها متطلبات ذلك الوقت المرتبطة ارتباطاً شديداً بأفكار انبعاث القوميّة العربيّة، لقيت انتشاراً كبيراً في العديد من الأقطار العربية (ومن بينها برقة وطرابلس). وقد كتب ن. زيادة «كانت تلك الحركة أكثر حيوية وعملية من حركة السنوسيين وبالتالي أكثر مقبوليّة» (213، ص 104)... فدعوة جمال الدين الأفغاني، مثلاً، والموجّهة ضد الركود الاقتصادي والثقافي لقيت صدىً حيويّاً في البلدان

الاسلامية، ولا يمكننا أن نتجاهل دعواته إلى النّضال ضد تشويه صورة الإسلام وضد انحطاط الأخلاق، ومن أجل وحدة الشعوب الإسلاميّة في التصدّي للمستعبدين الأوروبيين ذوي العقائد المغايرة. ومن الطريف أن نشير إلى أن الأفغاني، كان يدعو المسلمين إلى التسلّح بسلاح العلم والتقنية من أجل الردّ على الأوروبيين بسلاحهم. وكان تلميذه «محمد عبده» أيضاً من أنصار نشر الثقافة والمعالم التقنية في البلدان الإسلامية، وكان هو وغيره من المصلحين المسلمين يقول بأنّ رجال الاقطاع والمتزمّتين من رجال الدّين هم المتهمون في تخلّف الدول الإسلامية وفي خضوعها للمستغلّين الأجانب. فكانوا يدعون إلى إحياء الإسلام ويفهمون من ذلك جعله ملائماً لعملية برجزة المجتمع المحليّ. وبالإضافة إلى دعواتهم الإصلاحيّة كانوا، ومن بينهم محمد عبده بشكل خاص، يناضلون ضد تتريك السكان العرب في الأمبراطورية العثمانيّة ويدعون إلى إحياء اللغة الأدبية العربية ويطرحون فكرة الوطن العربي الموحّد.

وعلى هذا، فإذا كانت حركة الإصلاح الإسلامي لمحمد بن علي السنوسي موجهة نحو تحويل الفئة القبليّة العليا نحو الاقطاع، فإنّ إصلاح جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، كان موجّهاً نحو جعل الإسلام ملائماً للعلاقات الرأسمالية الجديدة المتنامية في البلاد العربية.

وأمام المعارضة التي لقيها قادة الحركة السنوسية لانتشار نشاطهم في البلدان العربيّة ركّزوا أكبر اهتمامهم على النشاط التبشيري في مناطق أفريقيا الوسطى التي لم يكن المستعمرون قد توصّلوا بعد إليها، وحيث كان السكان يعبدون في الأساس مختلف الآلهة المحلية. وبغرس تعاليم الإسلام في تلك المناطق تمكّنت الطريقة في الوقت نفسه من تدعيم مواقفها الدينيّة ـ السياسيّة هناك.

وجدت الرغبة في تحاشي تدخّل السلطات التركية في شؤون الحركة، بالإضافة إلى الرغبة في تدعيم تأثيرها في الصحراء المركزية انعكاسها في النقل المتواصل للمركز الاداري للجمعية باتجاه الجنوب، نحو المناطق القريبة من

أفريقيا الاستوائية (204، ص 100 و101).

وفي سنة 1856 م نقل محمد بن علي السنوسي مقرّه من البيضاء إلى الجغبوب وجعل خلفه: محمد المهدي السنوسي، مقره واحة الكفرة سنة 1895 م ثم واحة قرو سنة 1899 م. (269، ص 40، 41 وص 60، 61).

ولم يأت اختيار واحة الجغبوب كمركز للطريقة السنوسية مصادفة، فقد كانت هذه الواحة بعيدة عن المراكز الادارية للسلطات التركية والفرنسية والمصرية، وبالإضافة إلى ذلك كانت تمر من خلالها الطرق التجارية من بلدان المغرب، والسودان الغربي (الفرنسي)، تلك الطرق التي كان يسلكها بالإضافة إلى التجّار الناشطين، الحجّاج المتّجهون إلى مكّة. ومن ذلك المكان يمكن تحقيق الاتصال بجميع الزوايا.

وقبل اتخاذ القرار النهائي في موضوع المركز الرئيسي للسنوسية، كان محمد ابن علي السنوسي قد أعدّ العدّة لوضع يده على واحة الجغبوب، التي كانت تلعب في ذلك الوقت دور الملجأ بالنسبة للبدو المحاربين الذين كانوا يغيرون على القوافل. وتمثّلت هذه الاعدادات في، أنه بالإضافة إلى بناء الزوايا في الجزء الشرقي من برقة، بدأ بترميم الآبار والموارد المائية أو إعادة حفرها في الطرق المؤدية إلى الجغبوب من الشرق. ووضعت قوات الحراسة بجانب الآبار التي تمّ إصلاحها والتي جعلها أصحابها وقفاً على الحركة (218، ص 46)[1].

وبعد أن استقرّ السنوسيّون في الجغبوب، بدأ سكانها بالتكاثر بصورة مطّردة[2].

---

(1) تمّ إنجاز مجمّع الزوايا في الجغبوب بصورته النهائية بعد وفاة محمد بن علي السنوسي، فسرعان ما أقيمت هناك الصناعات اليدوية للأحذية والأقمشة، والحصر، والمصنوعات الجلدية والمعدنية، وغرست البساتين. أما مفخرة الجغبوب فصارت المكتبة التي كانت تحفظ فيها المخطوطات المستوردة من مصر وسوريا والحجاز وتونس والمغرب وتركيا. وكان مجموع ما في المكتبة 8 آلاف مجلّد في علوم الشريعة والتصوف والفلسفة والتاريخ والفلك والنجوم والشعر. (150، ص 24-234 ص 151).

(2) يقدّم مختلف المؤلفين تقويماً متبايناً لسكّان مركز الحركة السنوسية، فالرّحالة الفرنسي: =

وباضطراد نمو الحركة السنوسية أخذت الجغبوب تتحوّل إلى مركز ثقافي من نوع خاص. فهناك، بإشراف محمد ابن علي السنوسي وابنه محمد المهدي السنوسي من بعده، كان يدرس الطلاب في الجامعة، وهؤلاء هم رؤساء الزوايا في المستقبل. وكانت حياتهم مرتّبة بدقّة شديدة، وكان العمل يلعب دوراً كبيراً إلى جانب التعليم. وفي أيّام الجمع، كان الطلاب يتلقّون التدريب العسكري: ركوب الخيل ورمي السّهام. (236، ص 128)[1].

وخلال عهد الخلف الأول لمؤسس الطريقة السنوسية، عهد محمد المهدي السنوسي (1844 ـ 1902 م) اتخذت الصورة التنظيمية شكلها النهائي. فكانت جميع الزوايا تخضع من الناحية الشكلية للزاوية الرئيسية ويخضع جميع الشيوخ لشيخ الطريقة. كما أنّ فرض جباية الزكاة أدّى إلى تشكّل خزانة حكومية خاصة هي بيت المال وساعد ظهوره على تكوين حلقات أخرى من الجهاز الاقطاعي الحكومي. ففي عهد محمد المهدي السنوسي نظّمت الهيئة الاستشارية التي كانت تشرف على القضايا المالية (جمع الزكاة، جرود التبرعات، والهبات المختلفة) كما صارت تدير مختلف قضايا التعليم (وضع البرامج الدراسية وكفالة المتعلمين والإشراف على مسلكهم)، والقضايا الادارية (تعيين الشيوخ ومراقبة نشاطاتهم)، والعلاقات الخارجية، (استقبال الأجانب، وإجراء المفاوضات والمراسلات معهم). وكانت هذه المنظمة الاستشاريّة تمثّل الصورة الأولى للحكومة المقبلة في ليبيا. (242، ص 65-66).

وما كان تطور القاعدة السياسية لتصبح جهازاً حكومياً إلاّ ليسرّع من عمليّة تحوّل السلطة الروحية لرئيس طريقة السنوسية إلى سلطة حكومية ذات حقوق عامة. وقد ساعد على ذلك وبصفة كبرى التهديد المتعاظم لوجود الطريقة من

= دوفيرفر في كتابه «طريقة سيدي محمد بن علي السنوسي الاسلامية» والمنشور في باريس سنة 1884 م يقدّر عدد سكان الجغبوب بـ(750) نسمة لا بدّ وأن يضاف إليهم ألفان من العبيد؛ ويقدّر يوهانس ذلك العدد بـ ألف نسمة. (154، ص 150/17، ص 24-25).

(1) كان يلحق بالجامعة ما يشبه القسم العسكري الخاص.

جانب تركيا ثم من جانب فرنسا فإيطاليا.

ففي العشريات الأولى من سنيّ حياة الحركة لم يكن شيوخ الزوايا يمكثون طويلاً في مكان واحد. وكان من الطبيعي طبقاً لذلك ألا تتجه أنظارهم إلى امتلاك العقارات غير المنقولة للزوايا بل كانوا يستخدمونها بصورة مساوية للأعضاء الآخرين في الزوايا. لكن بمرور الزمن بدأت عمليات تثبيت الزاوية الواحدة باسم شيخ معين. فصار يرثه ابنه أو قريب من أقربائه وذلك بموافقة رئاسة القبيلة أو أحد بطونها، وموافقة رئاسات الزوايا المجاورة. وممّا كان يساعد على حق التّوريث تزاوج أسرة السنوسي مع أسر شيوخ الزوايا والأخوان.

كان جميع شيوخ السنوسية تقريباً من غير السكان المحليين. فعائلة الجرداوي والاسماعيلي وفدتا من طرابلس، والغماري من المغرب، وعمّور وأبو حبالي وخطّاب من الجزائر وما شابه ذلك. (154، ص 82). وكان البدو ينظرون إلى السنوسيين بمزيج من شعور الاحترام والتّعالي، فكانوا يتقبلونهم كحاملين للبركة والقداسة والقوة الروحية الخفيّة، وكرجال للدّين، وكانوا يسمونهم سيدي، ويتلقون أوامرهم ونواهيهم باحترام، لكنّهم في الوقت نفسه ما كانوا يعتبرونهم «أبناء الصحراء الأنقياء». وهكذا، كانوا يعتبرون المرابطين ـ الأخوان نوعاً خاصّاً جدّاً من البشر، يختلف سلوكهم ونمط حياتهم اختلافاً عميقاً جدّاً عن سلوك سكان الخيام ونمط حياتهم. فإذا كان المرابط يحسن قراءة الكتب المقدّسة، والصلاة، فإنّ ذلك كلّه كان غريباً على ابن الصحراء، فكانت علاقات قرابة الدّم محظورة بين الأخوان والبدو. (154، من 83).

وكانت القرابة بين بعض الأسر السنوسية تسمح لها بالإشراف على أراضي عدة زوايا وممتلكاتها، وكان من بين تلك الأسر (الغماري، كاليلي، فركاش، الأشهب، وخطّاب)، وكان لأسرة الجرداني أن تعلن بملء صوتها أنها تملك زاوية «شحات»، وأسرة الإسماعيلي «زاوية فايديّة»، وأسرة عمّور «زاوية كافانتا». (154، ص 81).

زاد نقل المركز السنوسي إلى أعماق البلاد ـ إلى واحة الكفرة، ثمّ إلى واحة قرو من صعوبات الإشراف على الزوايا وتوثيق الصّلات معها، فوجدت الزوايا نفسها معزولة عن بعضها بانتشارها في أرجاء البلاد وانفصالها عن بعضها بالآماد الصحراويّة الكبرى. أمّا الزوايا التي تبتعد بصورة أكبر عن المركز فصارت تتمتّع باستقلال ذاتي كامل.

وكان الجهاز الإداري الأساسي الذي يقوم بتنفيذ الدور القيادي في الحركة يهتمّ بصورة دقيقة، وفي ظروف الانحسار عن المركز والتّفرّدية القبليّة بأن تطبّق جميع شروط الطاعة الإقطاعية للزوايا. ففي بداية تنظيم الطريقة كانت قيادتها تعيش على حساب موارد الزوايا التي كان يتراكم لديها الفائض من الغلال الزراعية، ويمرور الزمن صارت أمثال هذه الاشتراكات دورية على الرغم من أنها كانت تعتبر من الناحية الشكلية طوعية، وتسمّى صدقة، وفي فترة متأخرة صار التموين الكامل للزاوية المركزية فرضاً على جميع الزوايا الأخرى. فإذا لم ترسل الزوايا صدقاتها إلى الزاوية المركزية كان شيوخها يُذكَّرون بواجباتهم المباشرة. وكانت زوايا المناطق الساحلية ترسل إلى الجغبوب ثمّ إلى الكفرة قوافل كاملة محمّلة بالمنتوجات المحلية (كالجلود، والصوف، والحبوب، والسمن، والعسل واللحوم) فضلاً عن المواد المستوردة (كالأرز، والشاي، والسكّر، والملابس)، وكانت النّقود ترسل صحبة القوافل[1].

كانت إرساليّات الزوايا إلى الزاوية المركزية تتعاظم وفقاً لتعاظم أحجام ثرواتها. وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت جبايات الزاوية المركزية تميل بصورة أكثر إلى أن تصبح نقديّة.

وأدّى الصراع بين أفراد الأسرة السنوسية على بسط النفوذ على الزوايا المختلفة، ومن أجل الحصول على أكبر قدر من المداخل إلى أن صار كلّ فرد من

(1) من أجل تأمين المواد المستوردة، كانت الزوايا توثق أعمالها مع البيوتات التجارية في بنغازي، التي كانت ترسل إلى هذه الزوايا ما يلزمها من طلبيّات.

الأسرة يطالب بحصّته الشخصيّة من الموارد، وبكلمة أخرى فإنّ عملية تحوّل الفئة السنوسيّة العليا إلى الإقطاع ظلت متواصلة. . . فإذا كانت عمليات تزاوج أفراد الأسرة السنوسيّة تستعمل في السابق من أجل تكتيل السلطة ومركزيتها، فإن الأمر اختلف في القرن العشرين عندما تحوّل ممثّلو الأسرة السنوسية وغيرهم من شيوخ الزوايا إلى رجال إقطاع من النّمط البطركي (الأبوي) فصارت علاقات النّسب تلعب دوراً كبيراً في تكوين التجمّعات الإقطاعية الصغيرة داخل السنوسيين أنفسهم. وانتهى الصراع بين التجمعات الاقطاعية الصغيرة إلى أن صارت جميع الزوايا موزّعة في حقيقة الحال بين تلك التجمّعات وذلك قبيل العدوان الايطالي بعدّة سنوات. . وكان على زوايا معيّنة أن تدفع أتاواتها لفرد واحد معيّن من أسرة السنوسي التي تعاظم عددها. فمجموعة محمد عبيد الاقطاعية، وشقيقه علي الكتّاب كانت ترتبط بصلات القرابة مع شيوخ الزوايا والأخوان المنتشرين في: برقة، البيضاء، وفي فزّان. فكان أقرباؤهم من جهة النّساء من أسرة الأشهب في هذه المناطق، شيوخ زوايا بالغي النّفوذ. وكان صفي الدّين وهو من أسرة السنوسي يترأس تجمّعاً إقطاعياً من شيوخ الزوايا الذين ينتشرون في برقة الحمراء، حيث كانت أسرة المحجوب تتمتّع بامتيازات خاصة. أمّا محمد خليل وهو فرد آخر من الأسرة السنوسية، فكانت علاقته بمنطقة البطنان التي كانت زواياها تدفع له أتاواتها. أمّا أكثر الأسر الاقطاعيّة تعدّداً هناك فكانت أسرة بورش وكان ادريس السنوسي، وأخوه محمد الرضا المرتبطان بأسرتي بوسيف والغماري يمثلان فئة إقطاعيّة هامّة. وكانت زوايا هاتين الاسرتين تنتشر في النهضة المركزية من برقة. وكان أحمد الشريف يرتبط بنسب لأمّه بقبيلة العواقير الضخمة، والتي كانت بطونها تنتقل في منطقة زليطن (154، ص 87).

وهكذا، فإنّ الطريقة السنوسيّة عندما صاغت تلك الفوقيّة السياسيّة فوق التنظيم القبلي، سرّعت من التوزّع الاجتماعي للمجتمع القبلي، مثلما ساعدت على تطور العلاقات الاقطاعيّة. وفي الوقت نفسه ومن خلال الاستغلال المتقن للدين ولقوته الروحية «الغيبيّة» (البركة) كان قادة السنوسية يصرفون الشّعب

المظلوم عن قضاياه الاجتماعية، بتركيز اهتماماته على الخطر القادم من الغرب، وعلى الظلم المتعاظم الذي كان يلحقه الأتراك بالأهالي[1].

كان مسلمو شمالي أفريقيا ينظرون إلى تركيا على أنها الحامية الوحيدة للإسلام. إلاّ أنّ أحداث القرن التاسع عشر، قوّضت آمالهم بالأمبراطورية العثمانية. فحرب اليونان من أجل الاستقلال وضياع الجزائر وإصلاحات محمد علي في مصر، أظهرت ضعف الأمبراطورية في توحيد العالم الإسلامي.

كان محمد بن علي السنوسي مؤسس الحركة السنوسية، من خلال رؤيته لانتشار التأثير الأوروبيّ في أفريقيا الشمالية (حيث كانت الجزائر أول ضحية للاستعمار سنة 1830 م) قد ودّع آخر آماله في قدرة الحكّام الأتراك على توحيد العالم الإسلامي وتقوية أواصر الدّين. وكانت شكوكه تزداد قوة، بل وقد تحولت، حسب قول ن. زيادة إلى الخشية من أنّ بعض ممثّلي السلطة العثمانيّة يتصرّفون لصالح القوى العظمى (213، ص 86). وهذا هو السبب الذي جعل محمد بن علي السنوسي، خلال كل فترات نشاطه لا يعتبر السلطان التركي قادراً على إصلاح الدّين على الرغم من أن الباب العالي قد اعترف به رسميّاً ومنحه مختلف الامتيازات[2].

---

(1) من الصعب القبول بما يقوله يوهانس ريتشارد كعالم، عندما يقرّر بأن: «الطريقة السنوسية قد بذلت الكثير لكي تقرّب الهوة الفاصلة بين الأحرار والموالي في القبيلة» ثم يعقّب بعد ذلك بقوله «أحياناً ما كانت تشتعل الخصومات العنيفة بل والحروب بين القبائل الحرة وقبائل الموالي» (154، ص 51) ويظهر يوهانس ريتشارد في هذا ضابطاً سياسياً في الإدارة العسكرية الانجليزيّة في برقة يدخل في مهامه استنباط أشكال أكثر مرونة من أشكال ظلم الشعوب الأفريقية.

وقد قام الحقوقي والمؤرخ الايطالي اينتسو سافاريزي بتصور للوضع بصورة أقرب إلى الصّواب، إذ قال: «كان وضع قبائل الموالي (مرابطي الصدقة) خلال فترة السيطرة التركية أمراً وسطاً بين موالي (روما) القديمة و (عبيد) أوروبا الغربية في العصور الوسطى». (200، ص 56).

(2) في سنة 1856 م أصدر السلطان/عبد الحميد فرماناً أعفى بموجبه أملاك الأسرة السنوسية من=

وكان محمد المهدي السنوسي ينظر بقدر أكبر من التشكّك إلى السلطان عبد الحميد الثاني، على الرغم من أنّ هذا أبدى اهتماماً بالجمعية السنوسية[1].

كان تأثير الطريقة السنوسية قد حقّق في تلك الفترة قدراً كبيراً من الانفساح، جعل عبد الحميد الثاني، يدرك جيّداً الفائدة الكبرى التي يمكن أن يجنيها إذا ما تعهّد بدعم تلك الطريقة. وبدءاً من سنة 1890 م بدأ السلطان يتّخذ سلسلة من الإجراءات ليستميل بها قادة الطريقة إلى جانبه.

كان قادة الحركة السنوسية يدركون، وقد أقاموا دولة داخل الدولة، أنّ الإمارة الإقطاعية ـ التيوقراطية الخاصة القائمة على التنظيم القبلي ما كانت قادرة على الصمود بصورة مستقلة على الصعيد الدولي، ولهذا فإنّ الخط السياسي الخارجي للسنوسيين عبر عشرات السنين كان سياسة الحياد الصارم. وقد انعكست هذه السياسة مثلاً في الردّ السّلبي على طلب السلطان عبد الحميد الثاني بإرسال فرقة سنوسية خلال الحرب الرّوسية ـ التركية (1877-1878 م)، كما أنّ السنوسيين رفضوا الوقوف ضد فرنسا التي احتلّت تونس سنة 1881 م. أو إقامة العلاقات مع شخصيات الحركة المصرية سنة 1881 م، أو مساعدة الحركة المهديّة في السّودان. (269، ص 40).

وفي الوقت نفسه، كان محمد المهدي السنوسي، وهو السياسي الداهية المحنّك يؤيّد إقامة علاقات الصداقة مع السلطان في حدود الممكن، فقد كان يعي أنّ المجاهرة بالعداء لا يمكن أن تنتهي بغير هزيمة الجمعية (213، ص 86)[2].

= الضرائب، وسمح للطريقة السنوسية بجباية الأعشار من أعضاء الطريقة. (154، ص 91 و213، ص 61).

(1) كان عبد الحميد الثاني، من خلال كونه نصيراً لحركة الجامعة الاسلاميّة واستخدامها كوسيلة سياسيّة من أجل تدعيم عرشه المتهاوي، يعمل كل ما في وسعه ليجعل كل حركة دينيّة موجّهة لإحياء الإسلام وإصلاحه خاضعة لإرادته الخاصة.

(2) في مراسلاته مع شيوخ الزوايا كان/ محمد المهدي السنوسي يؤكد على ضرورة التمسك بقوانين الادارة التركية وأعرافها. ففي رسالة إلى شيخ قبيلة العواقير (سنة 1891 م) طالب بأن تكف القبيلة عن مقاومتها في الآونة الأخيرة للسلطات التركية، إذ من شأن تلك التصرفات =

ونتيجة للزيارات الكثيرة للممثّلين الرسميّين الأتراك إلى الجغبوب والكفرة والمراسلات بين السنوسيين والسلطات التركية، ترسّخت بين الطرفين علاقات متينة ويجب أن نشير هنا إلى أنّ عدداً من ممثلي السلطة في استانبول صاروا أعضاء في الطريقة السنوسية، أو ممّن يشملونها بعطفهم، وبذلك أضافوا تأثيراً من جانبهم على علاقة السلطات التركية بالحركة. وفي نهاية القرن التاسع عشر طرأ تبدّل على العلاقات المتبادلة بين الحركة السنوسية والأمبراطورية. ففي تلك الفترة صار القادة السنوسيون شهوداً على التوسّع المتزايد للدولة الأمبرياليّة. فالرأسمال المالي والتجاري الذي بدأ يغزو أفريقيا الشمالية كان يحوّل بعض مناطقها إلى أسواق مربحة لتصريف المنتوجات الصناعية وإلى مصادر للمواد الخام الرخيصة. وكانت الدول الاحتكاريّة الغربيّة من خلال محاولاتها لتدعيم مواقفها وتوسيعها، تدفع بحكوماتها نحو الاحتلال الاستعماري المباشر، أو على الأقل نحو الاخضاع السياسي لبلدان ذلك الجزء من القارة الأفريقية. ونتيجة لذلك، تمّ احتلال الجزائر وتونس ومصر، وأحدق الخطر الحقيقي بليبيا.

وبعد أن ثبّتت فرنسا أقدامها في أفريقيا الغربية، وجّهت جلّ اهتمامها نحو الشّطر الأوسط من القارة. وبعد عقد الاتفاقيات مع انجلترا (1880 و 1899) ومع ألمانيا (سنة 1899م) تلك الاتفاقيات التي أقرّت تقاسم مناطق النّفوذ، أطلقت أيادي فرنسا في الصحراء الوسطى والغربيّة، فبدأت باحتلال الإمارات الإسلاميّة الصغيرة التي كان السنوسيون يبسطون نفوذهم عليها. وفي الوقت نفسه كانت الأوساط الحاكمة في انجلترا وفرنسا تعبّر بصورة رسمية عن احترامها لحق السلطان التركي في طرابلس وبرقة.

وكان من الطبيعي ألاّ تعني أمثال تلك التصرفات شيئاً، إذ كان الاستعماريّون يزيدون بصورة تدريجيّة من عدوانهم. فقد اتجهت انجلترا نحو الغرب من مصر باتّجاه برقة، واستقرّت في واحات سيوه، البحرية. ثمّ بدأت

= أن تستغلّ من قبل الدول الأجنبية لمصالحها كما حدث مثلاً في مصر، حيث استغلّ الانجليز موقف عرابي باشا لاحتلال البلاد. (216، ص 58 و59).

إجراءاتها للاستحواذ على الواحة الهامّة من الناحية الاقتصاديّة والاستراتيجية وهي واحة السلّوم وتمكّنت فيها من تحقيق إشرافها على أهم الطرق التجاريّة التي كانت تربط بين مصر وطرابلس وبرقة.

وفي سنة 1901 جرى أول الاشتباكات بين مقاتلي السنوسية وبين القوات الفرنسية الخارجة من السودان الغربي، وفي سنة 1902 توفّي محمد المهدي السنوسي، فأمسك الشريف بأعنّة القيادة، وصار يرأس العمليات العسكريّة ضد القوات الفرنسية(1).

وعلى هذا، فإن الطريقة السنوسية في بداية القرن العشرين جرّدت من إمكانيّة مواصلة نشاطها التّبشيري في أفريقيا الوسطى.

وفي الوقت نفسه أحدق بالأمبراطورية العثمانية خطر فقدان آخر ممتلكاتها في أفريقيا فتوسّع الدول الغربية في أفريقيا، والذي كان يطرح أمام الأهالي على أنّه هجوم للكفّار أجبر قادة السنوسيّة وحكّام الأمبراطورية العثمانية على إعادة النظر في علاقاتهم المشتركة. وكان الباب العالي يبحث عن الحلفاء، وبدأت المفاوضات بين استانبول والكفرة بهدف توحيد الجهود في النضال ضد المستعمرين الأوروبيين. بيد أن التّقارب بينهما كان يتمّ بخطى بطيئة إذ أن الأتراك على حدّ قول يوهانس ريتشارد «لم يكونوا يثقون بأن قادة الجمعية السنوسية يكنّون لهم صادق الودّ، لكنّهم كانوا يدركون أنهم إذا ما أحدق أيّ خطر فإن الطريقة وبدو برقة سيعاضدون الأتراك في الحرب ضد أية دولة مسيحيّة من الغرب». (154، ص 92).

وكان القادة السنوسيون يحاولون بدورهم أن يؤكّدوا دوماً.. ولو بصورة ظاهريّة على استقلالهم عن الأتراك. وكان انتصاراً عظيماً بالنسبة لهم عندما تسنّى لهم الحيلولة دون رفع العلم التركي فوق واحتي/الجغبوب والكفرة. وباءت

---

(1) أحمد الشريف ـ قريب محمد المهدي السنوسي، إذ أنّ ولي العهد المباشر ادريس السنوسي، كان ما يزال في الثانية عشرة من عمره في ذلك الوقت، وكانت الحالة العسكرية تتطلب أن يترأس الطريقة قائد محنّك كأحمد الشريف.

المحاولات المتعددة للباب العالي في إرسال ممثّليه الدائمين إلى هاتين الواحتين بالفشل. ولم تتبدّل الحالة جذرياً إلاّ عام 1910 م حيث قرّر الأتراك استغلال موقف السنوسية الحرج فتحت ضغط القوات الفرنسية المهاجمة أضاع السنوسيون مراكزهم في السودان الغربي، ولم يكونوا قادرين بأنفسهم على الوقوف ضد فرنسا بصورة رسمية، فلم يكن أحد يستطيع ذلك باستثناء الباب العالي وبمناسبة اقتراب الفرنسيين من الكفرة كان على أحمد الشريف أن يأذن بالسماح برفع العلم التركي فوقها، وأن يعترف بحق القادة الأتراك في واحتي الجغبوب والكفرة، لكن بشرط أن يدخلوا الجمعية السنوسية[1].

ومقابل ذلك التّنازل، بذلت الوعود لأحمد الشريف بالمساعدة الشاملة في النضال ضد المستعمرين الأجانب. وفي الوقت نفسه، كانت السلطات التركية تحاول أن تستميله إلى جانبها وفي سنة 1910 م وبتوصية من الباي مراد فؤاد، حاكم برقة أجرى له مرتّب شهري مقداره 4 آلاف قرش، (154، ص 103)، ومنح لقب عقيد (126، ص 83).

وبعد أن استقرّ الأتراك في القلاع السنوسية بدأوا بمحاولة توسيع ممتلكاتهم في شمال أفريقيا[43]. إلاّ أنّ تلك المحاولات كان تضخيماً خاطئاً بادي المعالم لقوات الباب العالي وإمكاناته. وفي نهاية المطاف كان على تركيا أن توقّع في

---

(1) سنة 1910 م صار العلم التركي يرفرف فوق الكفرة، وفي ذلك العام وصل غرغاني القائد التركي إلى تلك الواحة وكان عربيّاً من أعرق أسرة في قبيلة المغاربة التي كانت واقعة تحت تأثير السنوسيين. وفي سنة 1911 م عندما نزل الايطاليون في برقة، أرسل الأتراك ممثّلهم إلى الجغبوب حيث رفع العلم التركي. وكان حسين ابن بكر بو حدوث البرعصي أول وآخر قائد تركي في الجغبوب، وقد أقام مركز الشرطة التركي في الواحة المقدسة.

(4) قامت الحاميات التركية المتوضعة جنوب الممتلكات الأفريقيّة الشمالية بعدّة محاولات في (1906-1910 م) لاحتلال واحة جنات (على بعد 75 كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من بحيرة تشاد).

وفي 1910-1911 م وبعد أن تلقّت القوات التركيّة دعماً خرجت باتجاه بركة واحتلت غردايه لكن تحركها بعد ذلك جوبه بمقاومة القبائل المحليّة، والقطع النظاميّة من الجيش الفرنسي التي احتلّت واداي سنة 1909 م، وتبستي سنة 1910 م. (269، ص 27).

سنة 1910 م اتفاقيّة تخطيط الحدود بين تونس وطرابلس، وأن تتنازل لتونس عن عدد من الواحات التي كانت تخترقها خطوط القوافل منطلقة من المراكز الإستراتيجية والتجارية في الصحراء. (18، 1910، الوثيقة 110، الورقة 144-143).

وكان من شأن أمثال هذه الهزائم أن دفعت الباب العالي إلى تعزيز حلف مع السنوسيّين.

كان الحكام الأتراك يدركون بأنهم بغير معاضدة الجمعية سيكونون عاجزين ليس في الصحراء فقط بل وفي برقة أيضاً، وأنّ عليهم في حال هجوم ايطاليا أن يجيئوا بالإمدادات والتجهيزات إلى هذه المنطقة عن طريق البحر دون غيره، وهو أمر يصعب الركون إليه إذا ما كان السّاحل محاصراً بالبواخر المعادية.

ولكي يعزّز الأتراك مواقفهم في برقة وطرابلس أخذوا يضاعفون من استمالة الفئة القبليّة العشائريّة العليا إلى مراكز السلطة[1]. إلاّ أن المراكز القياديّة بقيت في أيدي الأتراك، كما بقيت المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية تحت قيادتهم المباشرة.

ولقيت سياسة الإدارة عن طريق شيوخ القبائل وشيوخ الزوايا انتشاراً واسعاً، فالمدراء، الذين كان يدخل في مهامهم تحديد مقادير الضرائب وحجمها وبسط النظام والأمن في الناحية، كانوا يحاولون ضمان مناصرة الشيوخ، وعادة ما كانوا يفيدون من خدماتهم. وأدت العلاقات الوثيقة والمستديمة بين الادارة التركية والفئة القبلية العليا إلى أن صار شيوخ مختلف البطون المشاركين الفعالين في استغلال أبناء قبائلهم. فقد كان الشّيوخ شأن المديرين يتقاضون نسبة معيّنة من الضرائب التي تحصّل في قبيلتهم (154، ص 96). وكان الشيخ يوزع هذه الكمية

---

(1) ففي مناصب القائمقام والمدراء، كان يعيّن كبار الشخصيات من طرابلس وبرقة (213، ص 29) فحسين بن بكر بوحلوث البرعصي من قبيلة البراعصة، عين قائمقاماً في القيقب حيث كان يملك قصراً به. وعين علي لطيوش من قبيلة المغاربة قائمقاماً في سرت وسيف النصر من قبيلة أولاد سليمان مديراً في أبو نجيم. (154، ص 97).

المعيّنة من الضرائب بين قادة من الدرجة الأدنى، فإذا تهرّب الشيوخ من دفع الضرائب كانوا يحمّلون الشيخ الأكبر مسؤولية الضريبة المتأخرة. وكان المدير يقوم كل سنة (خلال الربيع) بالتحرّك داخل ناحيته بمرافقة فرقة قليلة العدد وفي الوقت نفسه كان يرسل فرقاً خاصة لتحصيل الضرائب. وفي بعض الأحيان كان المحافظ نفسه يعيّن لجاناً خاصة من أجل تلك المهمة. وفي حالات امتناع الشيخ عن جمع الضرائب كان المدير وجنوده المرافقون ينزلون عنده. وانطلاقاً من أعراف الضيافة كان على الشيخ أن يتحمّل مصاريف الإنفاق عليهم، وكانت مثل هذه الحيلة من قبل المدير فعّالة الأثر. إذ أن الشيخ كان يحاول التخلّص بأقصى سرعة من ضيوفه غير المدعوين. وذلك كان يساعدهم في تحصيل الضرائب.

وكان للبدو الرحّل مطلق الحريّة في الامتناع عن دفع الضرائب لأنّ قوى الإدارة التركية وقوى القبائل كانتا غير متكافئتين[1]. فلم تكن هناك أيّة صعوبة على القبائل في إنزال الهزيمة بالفرقة الصغيرة المسلحة من الأتراك وتشتيتها. وكان ضعف الادارة التركية يجبرها على اللجوء إلى وساطة أعيان القبائل بل وإلى بعض التّنازلات أحياناً. ويكتب يوهانس بريتشارد أن البدو كانوا يفضلون أن يدفعوا ضريبة كبيرة في سنة من السنين شريطة ألاّ يدفعوا شيئاً في السنة التالية أو يدفعوا مقداراً زهيداً (154، ص 97) ونادراً ما كان يعاد النظر في حجم الضريبة، وفي العادة لم تكن تؤخذ في الحسبان إمكانية هذا البطن أو ذاك من بطون القبيلة. ونتيجة لذلك كانت تسجل على القبائل بقايا المستحقات على مرور عدة سنوات، وفي نهاية المطاف كانت تشطب بالنسبة لبعض القبائل. ومن الناحية النسبية كانت السياسة الضرائبية المرنة للإدارة التركية تسمح إلى حدّ ما بتفادي الاضطرابات الشعبية المتفرقة.

---

(1) كان مجموع الجنود لدى مدير ناحية سلنطة مثلاً، حيث كانت تقيم قبيلة البراعصة «50-60 جندياً». (154، ص 16).

وفي ناحية سلوق التي كانت تنتقل فيها قبيلة (العواقير) كان هناك 50 جندياً، وبضعة رجال من الشرطة.

أمّا العامل الثاني، الذي كان يلعب دوره في تهدئة القبائل أثناء جباية الضّرائب فكان الدعم الذي كانت تلقاه الادارة التركية من قبل قادة الحركة السنوسية. فما كانت السلطات التركية بقادرة على إنجاز هذه المهمة بنجاح لولا ذلك التعاون مع شيوخ الزوايا الذين كثيراً ما كانوا يرافقون المدراء ولجان تحصيل الضرائب أثناء زياراتهم لشيوخ القبائل والزوايا التي يخدمونها. وكما كان الأمر بالنسبة للإدارة التركية، فإنّ الفئة العليا من السنوسيين كانت شديدة الاهتمام بأن يسود البلاد النّظام والهدوء اللّذان يمكّناهم من النجاح في تطوير التجارة ومن الإثراء (154، ص 99 و 257، ص 76).

وبهذه الطريقة راح يتكوّن بصورة تدريجية اتحاد وثيق بين الحكام الظالمين الأتراك وبين رؤوساء القبائل والفئة العليا من حركة السنوسيين التي أخذت تميل نحو الاقطاع. أمّا أساس ذلك الاتحاد فكان الوفاء المشترك لمختلف أشكال استغلال الجماهير الشعبيّة وصوره، تلك الأشكال والصّور التي كانت تتّسم بالخروج على الأعراف الاقتصاديّة وبالابتزاز.

أطلق يوهانس على تعاون الإدارة التركية مع الفئة السنوسية العليا، اسم الكوندومينيون التركي ـ السنوسي. (154، ص 98). أمّا فيما يتعلّق بالأتراك فقد اعترف يوهانس ريتشارد بصورة مكشوفة بأن تلك السيطرة المشتركة كانت بالغة الأهميّة بالنسبة لهم من وجهتي النظر السياسية والاقتصادية. وقد حاول في الوقت نفسه أن يسدل النقاب على الطبيعة الاجتماعية للسيطرة السنوسية مشيراً إلى أنّ القادة السنوسيين لم يكونوا يضعون في اعتبارهم تغيير حياة البدو، بل كانوا يحاولون مجرد تحسينها واضعين في اعتبارهم الناحية الروحيّة (أي ترسيخ تأثير تعاليم القرآن بين البدو). وقد أشار في معرض حديثه عمّا أسماه بالكوندومينيون إلى توزّع وظائف الطرفين. فهو يقول بأن المحافظ التركي كان يضع تحت تصرفه بعض القوى العسكرية القليلة العدد وما كان له إلاّ بشقّ النفس أن يأمل بمساعدة من استانبول. أمّا السنوسيّون فكانوا ذوي تأثير معنوي شديد على أهالي برقة. فاتحاد القوة العسكرية والدعوة الدينيّة مكنّا من جعل القبائل خاضعة.

كانت اللوحة مغايرة في طرابلس، حيث تمكنت الفئة القبلية العليا من تثبيت مواقعها بصورة ملموسة، فبتشجيع من السلطات التركية كان رجال الإقطاع المحليّون يقومون بعمليات النهب والأتاوات المستهترة من السكان، وبسلب القوافل العابرة. وبسبب طغيان فئة الأعيان القبليّين وظلمهم والخطر الدائم من غارات النهب وما شابه ذلك بقي قسم من الأراضي دون استغلال. وأدّى ذلك كلّه إلى أن انتقلت خطوط تجارة القوافل إلى بلدان أخرى (مصر وتونس) ومالت الزراعة وصناعة الحرف اليدوية إلى الانحطاط، وفي نهاية المطاف تقلصت موارد رجال السلطات التركية، الأمر الذي ما كانوا ليسكتوا عنه بأيّ حال من الأحوال فراحوا يبحثون عن مخرج من الأزمة بمضاعفة الضرائب والأتاوات على السكان.

وفي سنة 1901 م سنّ قانون بهذا الخصوص فأثار النّبأ المتعلق بذلك استياء جميع السكان وفي ضواحي طرابلس خرج العديد من مظاهرات الاحتجاج.

وكان انعدام وجود القوات المسلحة الكبيرة في طرابلس ما مكّن الأهالي (وخاصّة الرحّل) في المراحل الأولى من التهرّب من دفع الضرائب، فقامت السلطات بهدف تجنّب الصدام مع العرب، بإسناد مهمة جمع الضرائب إلى رجال الإقطاع المحليين وشيوخ القبائل، وصاروا يلزمونهم في الوقت نفسه بدفع مقدار معيّن إلى الإدارة التركية (من ألف إلى ألفي فرنك فرنسي) ولم يكن رجال الاقطاع يدخرون أية فرصة مناسبة من أجل مضاعفة ثرواتهم، وكان رجال الجندرمة يقدمون لهم العون في ذلك. وأدّى ذلك النهب المكشوف للأهالي من قبل الادارة التركية، وبعون من الأعيان الاقطاعيّين إلى مضاعفة مشاعر الاستياء لدى الجمهور الأساسي من السكان الذين كانوا يقومون بالمقاومة العفويّة غير المنظّمة، فكان يقضي عليها دون رحمة.

كما أدّت الضرائب الباهظة والأتاوات في طرابلس وفي برقة أيضاً إلى جعل شطر عظيم من الأملاك يحجز وتنتهبه مختلف الأيادي، فقد قطعت آلاف الأشجار

المثمرة عمداً من قبل السكان لتفادي دفع الضريبة عنها. ففي إحدى مقاطعات برقة، قطعت 16 ألف شجرة من أشجار النخيل والزيتون والبرتقال. وبنتيجة الضرائب والابتزازات المرهقة كفّ الناس عن توسيع المساحات المزروعة وعن البحث عن الموارد المائية الجديدة وعن حفر الآبار، وبدأت هجرة السكّان إلى مصر وتونس.

كانت مشاعر النّقمة التي جرّها انعدام الاستقرار في البلاد واستبداد الموظفين الأتراك تتعاظم يوماً بعد يوم.

وكان الكثير من سكان طرابلس وبرقة ينتظرون الخلاص ممّا هم فيه من إجراء الإصلاحات على أساس مواد الدستور الجديد في تركيا، فكانوا يتوقعون أن يعترف ذلك الدستور بالمساواة بين شعوب الأمبراطورية العثمانية ويقنّنها وأن يوفّر إمكانيات جديدة لتطوير الثقافة، وأن يزيل الخطر عن النشاط الاجتماعي والسياسي. وكان ذلك ما جعل إعلان الدستور الذي تمّ في الـ 22 من يوليو 1908 م يستقبل بكثير من الحماس وبالاحتفالات في المدن الكبرى (264، ص 420) بيد أنّ آمال شعوب الأمبراطوريّة لم تتحقّق. كما أنّ ثورة جماعة تركيا الفتاة المنطلقة من الفئات العليا لم تبدّل شيئاً من وضع تلك الشعوب.

كانت جماعة تركيا الفتاة (سمّي حزبها «الاتحاد والترقي») تعلن في الفترة السابقة للثورة وانطلاقاً من التطورات التكتيكيّة مساواة جميع شعوب الأمبراطوريّة العثمانيّة. إلا أنّهم راحوا، وقد وصلوا إلى السلطة يمارسون سياسة شوفينية ويعملون بكل الوسائل للحيلولة دون حلّ القضية القومية. فكانوا يقولون بأنه لا يوجد أقليات قومية في تركيا، وأنّ جميع أهل الأمبراطوريّة ـ عثمانيّون، ولذلك لا حاجة لصرف الاهتمام إلى الموضوع القومي. وبدأ أعضاء تركيا الفتاة عملية تتريك الشعوب المظلومة في الأمبراطورية. فكانوا يحاولون إجبار الجميع على التكلّم باللغة التركيّة. كما أنّ نواياهم في القضاء على الطوائف الإسلامية والتصريح بترسيخ مواقع الإسلام حسب قوانينه الصحيحة أثارت استياء العرب الذين خشوا من إمكانيّة انتقاص مصالحهم الثقافيّة والدينيّة.

وصل ذلك الاستياء من سياسة أعضاء تركيا الفتاة إلى حد أنّ الشخصيّات ذات النفوذ في برقة اتجهت إلى حكومة ايطاليا عن طريق القنصل الإيطالي في بنغازي بطلب مناصرة سكّان برقة في النّضال ضد الاستبداد العثماني. وقد استخدمت روما الرسميّة طلب أعيان برقة المساعدة من إيطاليا أثناء التخطيط للعدوان الذي يتم تحضيره على ليبيا. وكانت الأوساط الايطالية الحاكمة تضع في حسبانها أنّ سكان المدن الليبيّة، والبدو الرحّل سيقدمون الدعم إلى الايطالّيين، أو يلتزمون جانب الحياد على الأقل. وكان ذلك الحسبان يقوم أيضاً على تقارير رجال الاستخبارات الإيطاليين وإخباريّاتهم التي كانت تركّز انتباه روما على استياء الليبيّين من الادارة التركيّة.

الفصل الثاني

نضال الشعب الليبي
ضد المستعمرين الإيطاليين

استعدادات إيطاليا الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية لاحتلال الممتلكات التركية في الشمال الأفريقي

كان المستعمرون الإيطاليون ينظرون إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، وإلى بلدان الشمال الأفريقي الممتدة على ساحله على أنها مناطق طبيعيّة لنفوذهم. ولمّا كانت إيطاليا تعتبر نفسها «مهضومة الحقوق» في اقتسام افريقيا، وكانت تتطلّع إلى تحقيق مطامح بعيدة المدى، فإنّها كانت تحاول بكلّ الوسائل أن تضع أيديها على منطقتي طرابلس وبرقة اللّتين كانتا واقعتين بين الممتلكات الاستعمارية لإنجلترا وفرنسا. ولذلك كانا يعتبران راس جسر مناسباً من أجل تحقيق مطامح عدوانية تالية تقوم بها إيطاليا في أفريقيا.

وكانت الحكومة الإيطاليّة تعدّ العدة لغزو منطقتي طرابلس وبرقة منذ أمد بعيد وبأقصى حدود الدقّة.

فقد أخذ الرأسمال الإيطالي يتغلغل بصورة تدريجية في طرابلس وبرقة تحت شعار ما يسمّى بالنفوذ الإقتصادي السلمي. ولم يكن ينظر إلى هاتين المنطقتين على أنّهما مكان مناسب لتوظيف الرساميل فحسب بل وكسوق لتصريف السّلع النّسيجيّة والغذائيّة والكيماويّة وغيرها من فروع الصناعة الإيطاليّة. وهكذا، فإنّ إيطاليا، شأن بقية الدول الأوروبية الكبرى حظيت في هذه المنطقة بحق التمتّع

بالتسهيلات الكبرى وذلك منذ فبراير سنة 1873 م وفي سنة 1880 م أنشيء أول مكتب تجاري إيطالي في بنغازي، وبعد سنة من ذلك أرسلت بعثة تجارية خاصة إلى برقة (159، ص 128) وفي بداية القرن العشرين أخذ التوسّع الاقتصادي الإيطالي يزداد وطأة.

كانت الأوساط الإيطالية الحاكمة وخاصة أمثال جوليتي، تلك الشخصيّة السياسية التي ترأست الحكومة الإيطالية أكثر من مرة، تعمد من أجل ضمان النجاح في تحقيق خططها إلى ممارسة النشاط التخريبي والتجسّسي في مناطق الشمّال الأفريقي من الأمبراطورية العثمانية. ومن أجل هذه الغاية نظّم مكتب خاص بالاستخبارات ألحق به جواسيس ممّن لهم دراية بالعربيّة وممن يتمتّعون بخبرة عمليّة في بلدان الشرق.

وفي سبتمبر سنة 1904 م بدأ العملاء الإيطاليّون يوجهون إلى ليبيا تحت أسماء مستعارة. وقد وفد الكثير منهم إلى افريقيا الشمالية بحجّة البحث عن عمل، وكان بينهم أشخاص ذوو اختصاصات مختلفة، فكان منهم التجّار وعمّال البناء وصنّاع الأسلحة. ويكتب المؤرخ الليبي خليفة المنتصر أنّ «منهم من بلغت به الوقاحة والصفاقة أن زعم أنه قرأ الكثير عن الدين الإسلامي فاستهواه وفضل أن يدخل فيه ليكون من زمرة المهتدين» (292، ص 39).

وقد زوّد كلّ منهم بكميّة ضخمة من النقود، وكانت مهمّته تتعلّق بجمع المعلومات المتعلّقة بالإتجاهات النفسيّة لسكان البلاد، وبالتقرّب من رؤساء القبائل وأعيان منطقة طرابلس، وتبيان موقفهم من إيطاليا وإمكانيّة توقّع السند منهم في حالة التدخل الإيطالي.

وكان رجال الاستخبارات الإيطاليون يدرسون عادات العرب وتقاليدهم بوجه خاص، ويبيّنون علاقاتهم بالسلطات التركية ويعلمون المركز بكلّ بادرة من بوادر التبرّم من استبداد هذه السلطات وبالتناقضات بين بعض القبائل والقادة وبمستوى ثقافة الكثير منهم، ودرجة تأثيرهم على مواطنيهم. وأنشئت في كافة

أرجاء طرابلس، خلايا استخبارات كان أعضاؤها المقيمون على اتّصال مباشر بمكتب الاستخبارات يتلقّون منه الأوامر، وينقلون إليه المعلومات. وبعد اخضاع هذه المعلومات لعمليّتي التدقيق والتمحيص كانت ترفع إلى رئيس الوزراء جوليتي.

غير أنّ رئيس الوزراء لم يكن يكتفي بالمعلومات الواردة من رجال الاستخبارات والعملاء. فقد وجّهت إلى طرابلس شخصيّات واسعة الخبرة من وزارة الخارجية برئاسة غالّو الذي نزل طرابلس في صورة قنصل، وإلى جانب تسريب الاخباريات السرية أنيطت بهذه المجموعة مهمة الإجتماع بأنظار إيطاليا ومن ثمّ وضع تقرير حول الوضع في البلاد.

وبعد أن وصلت الأخبار من غالو حول استعداد بعض القادة المحليين للتّعاون مع الطليان ضد الأتراك أوعز جوليتي إلى أجهزة الاستخبارات بأن تبدأ حملة تتناول فضح النظام التركي المتخلّف والرجعي والدعاية للديمقراطية السائدة في إيطاليا على حدّ زعمه. وأفرد في الدعاية مكان خاص للمزاعم القائلة بأن الإزدهار سيصيب اقتصاد طرابلس في حال انتقالها إلى الإدارة الإيطالية.

وبعد دراسة التقارير التي قدّمتها مجموعة غالو إلى روما تقرّر أن يفتتح في طرابلس فرع لـ «بانكو دي روما» الذي كان قد تأسّس في نهاية القرن التاسع عشر وبمساهمة فعّالة من «الفاتيكان»[1].

كان المتوقّع أن يحوّل «بانكو دي روما» في طرابلس إلى سلاح أساسي للتغلغل الاقتصادي الإيطالي في ليبيا، وإلى مركز نصف شرعي لنشاط الاستخبارات الذي كان عليه أن يحّل محل نظام التجسّس السابق. وكان رجال الفاتيكان الذين يمثّلون مساهمي «بانكو دي روما» يضعون اهتماماتهم المغرضة

---

(1) إن تمتّع ذلك المصرف بصلات واسعة في الأوساط السياسية، وفي أوساط رجال الدين العليا هو الذي ساعد على افتتاح فرع المصرف في طرابلس. فرئيس مصرف «بانكو دي روما» كان أ. باتشيللي وهو عم البابا المقبل بيوس الثاني عشر أمّا نائب الرئيس فكان ر. تيتّوني شقيق ت. تيتوني وزير الخارجية بين 1903-1909). (129، ص 28).

المرتبطة بتعميق تأثير الكاثوليكيّة في افريقيا الشمالية عامة، وفي طرابلس وبرقة بشكل خاص (42 ـ ج، ص 276، 277) إلاّ أن الإيطاليين خلال افتتاحهم الرسمي لفرع «بانكو دي روما» أعلنوه مؤسسة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الليبي. (174، ص 66).

وفي سنة 1905 م بدىء بإنشاء فروع لـ «بانكو دي روما» في طرابلس أول الأمر ثمّ في بنغازي ودرنه. وكانت في بداية عهدها خاضعة للقنصل غالّو، وتقوم بتنفيذ مجموعة من العمليات التجسّسية ومنها تمويل العمالة الإيطالية بالنقود وتزويدها بكل الإحتياجات. (292، ص 41)[1].

وحدث أن قام سونّينو، رئيس الوزراء الجديد بوقف كلّ نشاط الاستخبارات في طرابلس، واستدعى القنصل غالو متّهماً إيّاه بتبديد أموال الدولة. وفي سنة 1906 م أصدر مرسوماً حصر فيه نشاط «بانكو دي روما» بالعمليّات المصرفية الإعتيادية. (292، ص 51) وافتتحت الوكالات التجارية للمصرف في 12 مدينة من ليبيا، وصار المصرف يشتري الأراضي وغيرها من العقارات، كما أقيمت بأمواله مطحنة كبرى ومصنع لعصر الزيتون ومصنع للورق ومصنع ميكانيكي ومكسر للحجارة، وصار يملك محطّة الكهرباء الوحيدة في طرابلس ومصنع الصابون ومنشآت تصنيع ريش النعام وما شابه ذلك، وبواسطة المساعدات الحكومية افتتح المصرف خطّين للسّفن يربطان بين موانىء طرابلس بنغازي ودرنه ومالطا وجنوا وباليرمو وحتى استانبول.

وقد حقّق التوسّع الإيطالي الاقتصادي تطوّراً ملموساً بسبب تغاضي الإدارة التركيّة المأجورة. ومن خلال محاولاتهم لترسيخ أقدامهم في أسواق ليبيا، أخذ الإيطاليّون يضاعفون من توريد بضائعهم، وبصورة خاصة المواد المصنّعة:

---

(1) يصف خليفة المنتصر أعمال الإيطاليين في تلك الفترة بقوله: «بلغ من ثقة الطليان بأنفسهم في هذه البلاد أنهم لم يتحرجوا من قبول آباء الكنيسة الكاثوليكية كمساهمين في فروع «بانكو دي روما». وكان في ذلك جرح للمشاعر الدينية للمسلمين. وفضلاً عن ذلك كان عمال المصرف من العملاء الذين أنهوا مدارس الجزويت ـ م » (292، ص 40).

الأقمشة، الأخشاب، المرمر، الخمور، السكر، الأرز، الورق والأجبان. وفي سنة 1908 م كانوا يشغلون المرتبة الثانية في التجارة مع طرابلس وبرقة بعد انجلترا (122، ص 33).

وبوصول وزارة «جوليتي» الجديدة إلى السلطة في نفس سنة 1906 م عاد المتطرفون مجدّداً إلى مزاولة استعداداتهم المكثّفة بهدف وضع أيديهم على ليبيا. وممّا يشار إليه أنّ غالو القنصل السابق في طرابلس قد عيّن في وزارة جوليتي وزيراً للعدل، وهو الذي قدّم الكثير لتسيير أعمال الاستخبارات هناك، وأظهر تفانياً في سبيل السياسة الأمبرياليّة. وأسند جوليتي إليه مهمّة تنشيط أعمال المخابرات في طرابلس وتوسيعها لتشمل منطقة برقة، وتدعيم التعاون المتبادل بين حلقاتها.

ولكي لا يقوم مناوئو السياسة الخارجية العدوانية بمعارضة تعزيز نشاط المخابرات، أحدث في طرابلس جهاز استخبارات خاص، كان رئيسه باتيسيكّي ومنح صلاحيّات واسعة، وصار هذا الجهاز منظمة مستقلة لا تسأل إلاّ أمام رئيس الوزارة، وهو ما مكّن جهاز الاستخبارات من صرف أموال لا حصر لها، وكان نشاطه في طرابلس محاطاً بالسريّة التّامة (292، ص 55 و56).

كان تجديد نشاط الاستخبارات في طرابلس يتطلّب وقتاً طويلاً، فأرسل إلى تلك البلاد عملاء من ذوي الخبرة، وزوّدوا بكميّات ضخمة من النقود، كانت تسمح لهم بإعادة تنظيم شبكة العملاء وتوسيع حلقة المؤيّدين لإيطاليا. والحقّ أنّ خليفة المنتصر يشير إلى أنّ العملاء عادة ما كانوا يقدّمون معلومات مكذوبة، ويسري ذلك خاصة على الأشخاص الذين كانوا يتظاهرون بالرغبة في التعاون مع الإيطاليين. وكانت أسماؤهم التي ترسل إلى روما أسماء مختلقة في كثير من الأحيان. أما النقود التي تسجّل على أنها دفعت اليهم، فعادة ما كانت تذهب إلى جيوب العملاء الإيطاليين أنفسهم.

وسعياً وراء الحصول على المعلومات التفصيلية حول المخططات التركية

الخاصة بليبيا قام «جوليتي» بتنظيم شبكة من العملاء في أكبر مدن الأمبراطورية العثمانية. وكان الاعتماد الرئيسي يقع على الإيطاليين الذين يعيشون في هذه المدن منذ فترة بعيدة. وقد حدّدت لكلّ جاسوس منطقة معيّنة يمارس فيها نشاطه. فكان فولبي مسؤولاً عن تركيا الأسيوية، وكان غراسّو يمارس نشاطه في الولايات العربية الواقعة تحت السيطرة التركية، بينما كان نوغارا يتعامل مع الشخصيات الحكوميّة البارزة في استانبول. (292، ص 63).

كان نشاط الاستخبارات الإيطالية في تركيا يزداد اتّساعاً بتزايد اشتراك إيطاليا في مختلف المشاريع الاقتصادية المشتركة، كالاشتراك مثلاً مع دول أخرى في بناء الموانىء والسكك الحديدية في تركيا. وكان وجود الممثّلين الإيطاليين الرسميين في تركيا لا بدّ وأن ينتهي باتصالاتهم برجال الاستخبارات. وهكذا تسنّى للإيطاليين أن ينفّذوا إلى الأوساط الحاكمة في استانبول بمساعدة مختلف الأخصّائيين الذين كانوا يشاركون في بناء المراكز الصناعية. فكان رئيس الوزراء الإيطالي يتلقّى الإخباريّات المفصّلة عن سياسة تركيا الداخلية والخارجية وبالأخص عن علاقة تركيا بطرابلس وبرقة ومقدرتها على حماية مقاطعاتها في شمال افريقيا. وبصورة منتظمة كان نوغارا يزوّد روما بالمعلومات الخاصة بالشخصيات الحكومية في تركيا وإمكانيات رشوتها واستمالتها إلى جانب إيطاليا.

ولكي يركّز العمل في يد واحدة وتوسّع الإمكانيات الاستخبارية عيّن فولبي مقيماً أصيلاً في تركيا، وصارت تتوارد اليه جميع الإخباريات من منطقتي طرابلس وبرقة من أجل تمحيصها واتخاذ الإجراءات اللاّزمة بصددها. وصار الإيطاليون من خلال عملائهم قادرين على التأثير على أعمال مختلفة الدواوين (الدوائر الحكومية)، بل وصار تأثيرهم ملموساً في قصور السلطان والمقرّبين منه. وكان تجميع المعلومات ذات الطّابع المختلف يتحقّق بنجاح من خلال الشركات التجارية التي كان فولبي ينشئها لهذه الغاية. وبعد مرور فترة معيّنة استطاع فولبي أن يقدّم تقريره مشيراً إلى أنّ لديه جماعة من أهل الحلّ والربط الأتراك، وأنّ بمقدوره أن يوجه نشاطه لصالح إيطاليا.

ولكن، لم يقدّر لروما الرسمية أن تستغل النجاح التي توصلت إليه المخابرات الإيطالية. ففي سنة 1908 م حدثت ثورة جماعة تركيا الفتاة، ووصلت إلى السلطة وجوه جديدة تمام الجدّة (ومن بينها وجه سلطان جديد، سنة 1909 م)، وبدت العمالة الإيطالية المكوّنة من الموظّفين المحليين المأجورين، وقد شلّت قواها. فكان لا بدّ من تشكيل عمالة مماثلة من جديد.

وقرّر جوليتي أن يستغل الوضع الداخلي المعقّد في تركيا، فيلجأ إلى سياسة الإلحاق، وقد مهّد لذلك بالإيعاز إلى مخابراته بالاستفسار عن عدد القوات التركيّة في كلّ من طرابلس وبرقة، وأنواع الأسلحة التي بحوزتها، وعن أمد المقاومة المحتمل. فتلقّى أجوبة مثيرة للأمل، فقد أنهت إليه مخابراته أنّ عدد القوّات التركية النظامية يتراوح بين (٣ ـ ٤) آلاف مقاتل يتوزّعون على مساحة البلاد كلّها، ويتوضّعون في المدن الصغيرة المحصّنة، وأنّ الأسلحة قديمة، والذخائر محدودة، وأن انعدام المواصلات يجعل من الصعب تركيز القوات في مكان واحد خلال وقت قصير. ولهذا كلّه فإنّ من الصعب على الأتراك ابداء مقاومة كبيرة في المراحل الأولى (292، ص 66). وقرّر جوليتي، أن يتحقّق من جميع هذه المعلومات من خلال فولبي واخباره في الوقت نفسه بأنّ الأمر قد صدر إلى الجيش الإيطالي بالاستعداد للهجوم سنة 1909 م.

حتى ذلك الوقت وبنتيجة اللعبة الدبلوماسية المعقّدة، كانت إيطاليا قد ضمنت لنفسها موافقة الدول الأوروبية الكبرى على ضم ليبيا، وبغير ذلك ما كان ممكناً لها الهجوم من جانب واحد ضد تركيا[1].

---

(1) في سنة 1902 م كانت فرنسا قد عقدت اتفاقاً سرياً مع إيطاليا، حول تحديد مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط، وفيه تعهدت بعدم التعرّض لإيطاليا في منطقة طرابلس، وبالمقابل أطلقت إيطاليا يدي فرنسا في المغرب، كما تعهدت لها بالتزام جانب الحياد في حالة تعرضها لهجوم من جانب ألمانيا. أما المقاومة العنيدة للدولة النمساوية ـ المجرية التي كانت تبدي مخاوفها من نشاط إيطاليا في حوض البحر المتوسط فقد قضي عليها بالتعهد بعدم التعرض للتوسع النمساوي ـ المجري في البلقان ضد البوسنة والهرسك. ولهذا السبب فإنه عندما أعيد تنظيم الحلف الثلاثي سنة 1902 م والذي كان يضم في عضويته إيطاليا =

هذا وقد أدّى ردّ فولبي إلى إثارة القلق في نفس جوليتي وأنصاره إلى أبعد الحدود، وأجبرهم على إعادة النّظر في موعد الهجوم، فمن الخطأ الذي لا يغتفر الاقتصار على أخذ قوات الجيش النظامي لتركيا بعين الإعتبار، واقترح ضرورة إعارة أهمية جديّة إلى سكان البلاد العرب، وخاصة إلى بدو الدواخل الذين لم يسبق لهم يوماً أن تخلّوا عن سلاحهم. (292، ص 67).

ولم يكتف ضابط المخابرات فارا الذي أرسل بصورة خاصة إلى ليبيا لدراسة الوضع بصورة تفصيليّة وعن كثب في تقريره المرسل إلى جوليتي بتأكيد تصوّرات فولبي فحسب، بل وأضاف بأن الليبيين لا يضنّون بحياتهم في سبيل حماية الوطن من أيّ غزو أجنبي. وكتب بأنه لا توجد في طرابلس تشكيلات عسكريّة من السكّان المحليين بالمعنى المعروف للكلمة إلاّ أنّ بالإمكان أن تظهر إبّان المعركة ضد المحتلين، كما أنه قال بإمكانية قيام مقاومة مستميتة من جانب القبائل العربية المتعشّقة للحرية. أما فيما يخص برقة فقد أشار فارا إلى أن سكّانها يلتفّون حول الجمعية السنوسية وأن هناك وحدات عسكرية حقيقية توجّه من الكفرة والجغبوب (292، ص 68). أمّا النقطة الوحيدة التي تثير الأمل بصورة واقعية فاعتبرها فارا التّناقضات بين العرب والبربر، تلك التناقضات التي تحول دون اتحادهم في النضال ضد الإيطاليين.

وضع جوليتي نصب عينيه المعلومات الجديدة للمخابرات، ولكي يتجنّب

= وألمانيا، تعهّدت الدولة النمساوية ـ المجرية بتقديم الدعم الدبلوماسي لإيطاليا في صراعها من أجل ضم ليبيا. وكان أكبر نجاح حقّقته الدبلوماسية الإيطالية هو اعتراف انجلترا بالحقوق الخاصة لإيطاليا في شمال أفريقيا. ففي بداية القرن العشرين، كان الاستعمار البريطاني قد بدأ يعد العدة للمعركة الفاصلة مع ألمانيا. ولهذا كانت انجلترا تبذل كلّ جهودها لإخراج إيطاليا من الحلف الثلاثي. كما تلقّت إيطاليا الموافقة الدبلوماسية على احتلال ليبيا من جانب روسيا القيصرية أيضاً. ففي خريف عام 1909 م تمّ اللقاء بين نيكولاي الثاني وفيكتور عمانويل الثالث في راكّو نيدجي (قرب تورين) قام خلاله وزيرا خارجية الدولتين المرافقان بتبادل المذكّرات، وقد اعترفت إيطاليا بحق روسيا في المضائق، كما اعترفت روسيا بحق إيطاليا في طرابلس. (292 ، ص 60).

أيّ خطأ قد يؤدّي إلى فشل العملية التي فكّر بها سنة 1909 م بكاملها، فإنّه أوعز إلى الجاسوسين فارا، وباتيسيكي باتخاذ جميع التدابير واستخدام كافة الوسائل من أجل تأجيج نار الشّقاق بين الأتراك والسنوسيين، وبين العرب والبربر، وخصّصت لذلك مبالغ إضافية من المال. وفي الوقت نفسه فوّض جوليتي فارا بأن يتّصل بزعماء الجمعية السنوسية ويشهد لهم باسمه ببذل العون المادّي والمعنوي إذا ما تزعّموا خروج العرب على الأتراك. أمّا ما يتعلّق بفولبي وغراسّو ونوغارا فقد صدرت إليهم التعليمات بإيهام السلطة التركية العليا بأنّ الحركة السنوسية تقوم باستعداداتها الجادّة للتحرّك من أجل طرد الأتراك وتحقيق الاستقلال وحكم البلاد وأنّ تدعيم مراكز الحركة ما هو إلاّ نتيجة لتلاعب الإدارة التركية والقادة السنوسيين (292، ص 69) وكان على الاستخبارات القائمة في تركيا أن تقنع الأتراك بأنهم إذا لم يسارعوا إلى القضاء على الحركة السنوسية فإن هذه ستنتهي إلى اخراجهم من ليبيا.

بيد أنّ نشاط رجال المخابرات الإيطالية في هذا الإتجاه لم يحقّق نجاحاً.

غير أنّ نجاحاً زهيداً تحقق في ليبيا. فقد كان زعماء السنوسية يحسّون بالريبة حيال الدول الغربية، وكانوا يتحاشون التعامل مع ممثّليها. وتضاعف ذلك الحذر بعد أن كان على الحركة أن تواجه المستعمرين الفرنسيين وتخوض معهم حرباً امتدّت بين 1899 م و 1909 م. ونتيجة لذلك، باءت جميع محاولات فارا في الاتفاق مع زعماء الحركة السنوسية بالفشل، فكتب في مراسلاته إلى روما بأن العلاقات بين الأتراك والسنوسيين، حتى لو أنّها توتّرت حتى أبعد الحدود يظلّ من المستحيل حتى في تلك الحالة الركون إلى ذلك كعامل ملائم لتحقيق خطط إيطاليا. (292، ص 70).

أدّى ذلك كلّه إلى اقتناع جوليتي بأن الاهتمام الاساسي يجب أن ينصبّ على الجيش والأسطول الإيطاليين، وأنّه لا يمكن بغيرهما تحطيم مقاومة الجيش التركي المرابط في ليبيا ومقاومة السكان المحليين الذين سيهبّون بصورة محتومة إلى الدّفاع عن وطنهم. وكان لا بدّ من ارجاء موعد الهجوم عدّة أشهر على الأقل

من أجل إعادة التّمحيصات الدقيقة في جميع الحسابات والخطط.

وفي سنة 1909 م استقالت حكومة جوليتي وتسلّمت الحكم وزارة سونينو، فكان من أول خطواتها تصفية مكتب الاستخبارات التابع لمكتب رئيس الوزراء، والحد من نشاط شبكة الاستخبارات خارج حدود البلاد. إلاّ أنّ هذه الحكومة، وحكومة لوتساتي التي خلفتها لم تمكثا في الحكم طويلاً. وفي سنة 1911 م، عاد جوليتي للمرّة الرابعة ليمسك بأعنّة الحكم في إيطاليا.

وبعودة جوليتي، بدأت الاستعدادات المكثّفة للهجوم على ليبيا، وبما أنّه كان يضمر خوفاً ذا أساس متين من أنّ الحركة السنوسية يمكن أن تقيم العوائق الجديّة في سبيل التوسّع الإيطالي، فإنّه قام بمحاولات الاجتماع بزعمائها.

وكان أمام رجال المخابرات العربية في ليبيا مهمة إقناع زعماء الحركة السنوسية بالوقوف إلى جانب الإيطاليين في الحرب ضد الأتراك لقاء تعهد إيطاليا في حال نجاحها باغداق الأوسمة والألقاب عليهم ووضع مبالغ كبيرة من المال تحت تصرفهم. إلاّ أنّه لم يقدر لذلك كلّه أن يتحقق.

فمن ليبيا، أخذت تتواتر المعلومات مؤكّدة استعداد الأهالي للمقاومة. وظلّت الحركة السنوسيّة تمثّل حجر العثرة في وجه المستعمرين الإيطاليين، فبدأت الاستخبارات الإيطالية تسلك حيالها مسلكين: فمن جهة، أخذت تحاول التوصّل إلى إقامة علاقات صداقة مع زعماء الحركة عن طريق الرشاوى وبذل الوعود بالالقاب والمناصب نظير الكف عن النشاط الموجّه إلى دعوة الشعب إلى المقاومة تحت شعار الجهاد «الحرب المقدّسة». ومن جهة أخرى، راحت تتخذ اجراءاتها لنزع الثّقة بالحركة السنوسية. فكانت تحاول أن تشكّك الشعب بصحة المعتقدات الدينيّة للحركة (292، ص 72)، وفي نهاية المطاف استقرّ نشاط الاستخبارات الإيطاليّة في ليبيا على الاتّجاه الثاني.

وحاولت الاستخبارات الإيطاليّة من خلال استغلال النزاعات بين قادة السنوسيّة، ورؤساء القبائل، أن تزرع بذور الشقاق والعداوة بينهم، كما كانت

تحاول بكل وسيلة أن تذكي أوار النزاع بين القبائل، فَتَمَّتْ محاولات اقناع شيوخ القبائل وخاصة في برقة، بالابتعاد عن السنوسيين، والإيحاء لهم بأنهم لن يتمكنوا من مقاومة الاحتلال الإيطالي وأن مثل هذه المقاومة لا تكتسب أي معنى ما دامت إيطاليا تحمل الهدوء والإزدهار إلى ليبيا ورفع مستوى الحياة لسكانها. (292، ص 102).

وكان ذلك كلّه شاهداً على أن الأوساط الإيطالية الحاكمة كانت تتوجّس خيفة من ذلك التأثير الكبير الذي كان للسنوسيين بين أهالي برقة، بل وفي غيرها من المناطق الأفريقيّة.

كانت المعلومات الواردة من طرابلس وبنغازي وماسّاو (الحبشة)، ومن بيروت واستانبول أيضاً تؤكّد أنّ جميع المحاولات الرامية إلى إبطال تأثير السنوسيين تنتهي إلى الفشل. فقد نصّ تقرير بارودي عضو المجلس الإداري لـ «بانكو دي رما» على أنّه لا شك في أن «السنوسية» في ليبيا تعتبر من أكبر العراقيل التي ستعترض سبيل إعادة امجاد روما في هذه البلاد «المتوحشة» ولا شك في أنها ستكون عائقاً كبيراً في وجه احتلالنا وبسط نفوذنا. ولكن هذا لا ينفي احتمال انشقاق زعماء بعض القبائل على «السنوسية» وبذلك يمكن تفادي خطر استشراء دعوتها في بعض البلدان من مقاطعة طرابلس (292، ص 102)، غير أنّ أمثال هذه الآمال لم تكن ذات أساس.

فقد ذَكرت الأخبار الواردة من بنغازي، أنّ رجال الاستخبارات الذين كلّفوا باللّقاء المباشر مع تلامذة السنوسيّة استنفذوا كل الحيل لاستمالتهم نحو وجهة النظر المطروحة، لكنّ أحداً من هؤلاء الرجال لم يحقّق نجاحاً فلم يستطع أن يثني أحداً عن إيمانه بمعتقدات السنوسيّة.

وانطلاقاً من ذلك، بدأ جوليتي محاولاته لاستصدار فتوى من الجامعة الدينيّة «الأزهر ـ في مصر» تتضمّن تكفيراً لمبادىء السنوسيّة كهرطقة تجب محاربتها، إلاّ أن المبعوثين الإيطاليين فشلوا في هذه الحالة أيضاً في تحقيق

المطلوب. فقد أخبر القنصل الإيطالي في مصر بأنّ محاولات رجال الاستخبارات الإيطاليين في اقناع مجلس علماء الدين في اتخاذ مثل تلك الفتوى بل وفي توجيه نداء بسيط يشير إلى تناقض السنوسية مع دين الإسلام قد باءت بفشل كلّي.

أدّى تزايد التوسّع الاقتصادي والنشاط الاستخباري الإيطالي في ليبيا إلى إثارة المخاوف في عاصمة الامبراطورية العثمانية، فخطر اقتطاع المقاطعات الافريقيّة الشماليّة كان يمكن أن يعمّق الأزمة السياسيّة الداخلية الثقيلة لنظام حكومة تركيا الفتاة، التي لم تكن قد استقرّت بعد. وإزاء ذلك، اتّجهت الحكومة التركية الجديدة إلى رفض سياسة التنازلات التقليدية أمام الدول الكبرى، وممارسة سياسة النّزاع الطويل الأمد مع الأوساط الحاكمة في إيطاليا. واتّضح العمل المضاد للسلطات الإيطاليّة بصورة أجلى اثر تعيين ابراهيم باشا حاكماً على طرابلس سنة (1910 م) وهو المعروف بميوله العدائيّة نحو الطليان. وقد سدّد ضربته الرئيسيّة إلى فروع «بانكو دي روما».

كانت عمليات هذا المصرف، والمرتبطة باستملاك العقارات، تمثّل خطورة خاصّة بالنسبة للسلطات التركية. فقد كان «بانكو دي روما» يعطي القروض بفائدة صغيرة نسبياً شريطة رهن الأرض أو غيرها من العقارات غير المنقولة، وفي شروط الوضع الاقتصادي المضني في البلاد كانت غالبية الطرابلسيين عاجزة عن سداد الأقساط المطلوبة إلى المصرف ممّا كان يمكّنه من وضع يده على الأراضي وسواها من العقارات. ونتيجة لذلك، سرعان ما صار «بانكو دي روما» مالكاً كبيراً للأراضي.

وقد بادر إبراهيم باشا إلى حظر بيع الأراضي إلى «بانكو دي روما»، فصار السكان الذين يقومون بمثل هذه العمليات مع المصرف يتعرضون للمحاكمة (129، ص 31). ومع كلّ ذلك فإنّ أمثال هذه العمليات بقيت تجري إلى فترة ما بعد ذلك.

وهكذا، بدأت حركة جماعية ضد نشاط رجال الاستخبارات وضد التوسع

الاقتصادي ولم يكن ذلك دون مشاركة من الإدارة التركية في ليبيا، فقد نظّم اجتماع سنة 1910 م في الخمس حضره مندوبون عن مدن منطقة طرابلس ـ مصراته، سرت الخمس زليطن ومنطقة مسلاّته. واتّخذ هؤلاء قرارهم بإيقاف أيّ تعامل مع بانكو دي روما، وحظر بيع الأراضي إليه والاقتراض منه، وبمقاطعة خطوط البواخر التي تعود إليه، وبالتوجّه إلى السلطات التركية بإيقاف نقل بريدها عن طريق البواخر الإيطالية. وتوصّل المجتمعون كذلك إلى اتفاق حول الاسراع بتجنيد الطرابلسيين وتوزيع السلاّح على السكّان بهدف حماية البلاد. كما طالب المندوبون بأن يقاطع أهل منطقة طرابلس المدارس الإيطالية التي كانت إحداها في طرابلس والأخرى في الخمس (264، ص 429). وقد قدّمت مقرّرات الإجتماع إلى المتصرّف التركي في الخمس، ووجهت نسخ منها إلى هيئات تحرير الصحف الأوروبية، وشكّلت لجنة خاصة لتنفيذها.

وقد أدّت الأعمال المضادة من قبل السلطات التركية وحركة المقاومة الوليدة لدى الأهالي إلى تخوّف الشخصيات السياسية الإيطالية من أن تخرج ليبيا من بين أيديهم.

زادت العلاقات الإيطالية التركية حدّة في نهاية عام 1910 م وبداية عام 1911 م، فالأزمة المراكشيّة الثانية التي اشتعلت مجدّداً في ربيع سنة 1911 م والتي كانت نتيجة للتّنافس بين ألمانيا وفرنسا هيّأت الجو الملائم لتنفيذ إيطاليا لمخططاتها العدوانيّة في أفريقيا، إذ أنّ الأوساط الحاكمة الإيطالية قرّرت أن من الضروري احتلال طرابلس قبل أن تحل الأزمة المراكشية، وذلك خوفاً من أن تحاول ألمانيا التشبّث بليبيا في حال فشلها في مراكش. (في عام 1911 م قدّم الألمان مشروع انشاء محطة حربية ـ بحرية لهم في طبرق)، بينما يمكن لفرنسا أن تتراجع عن التزاماتها في اتفاقيّة عام 1902 م بعد أن تكون قد وضعت أيديها على مراكش. وفي النتيجة قررت الأوساط الرسميّة الإيطالية أن تسرّع بتحقيق عمليتها العسكرية التي خططت لها.

ولكي تزيد الحكومة الإيطالية من تفاقم الوضع، عبّرت في مذكرة وجّهتها

إلى الحكومة التركية بتاريخ 23 سبتمبر 1911 م عن قلقها بسبب الهيجان في طرابلس والذي زعمت بأنه يهدّد سلامة الإيطاليين، كما طالبت بوقف إرسال الأسلحة إلى طرابلس. كما وجه الإيطاليون مذكرة احتجاج ثانية بمناسبة وصول الباخرة درنه إلى طرابلس وهي محمّلة بالاسلحة. (131، ص 109-111) وفي 26 سبتمبر ودون أن تنتظر الحكومة الإيطاليّة رداً على مذكرتها، قدّمت إلى «الباب العالي» انذاراً في حدود 24 ساعة يعتبر في مضمونه واحداً من أكثر الوثائق رقاعة في جميع الفترات السابقة من تاريخ الأمبرياليّة الإيطاليّة:

كان الإنذار ينصّ على ما يلي:

(لم تتوقّف إيطاليا أثناء عدد من السنين عن تذكير «الباب العالي» بالضرورة القصوى لوضع حدّ لتلك الفوضى والإهمال اللذين تركت فيهما طرابلس وبرقه من جانب الحكم التركي حتّى تتذوّق هذه المناطق نفس التقدّم الذي تمّ في أقطار أخرى من الشمال الافريقي وهذه التعديلات تقتضيها ضرورات المدنية وتعدُّ مصلحة حيويّة من الدرجة الأولى بالنسبة إلى إيطاليا نتيجة لقرب تلك الأراضي من الشواطىء الإيطالية).

وقد أشير في نهاية المذكّرة إلى أن الحكومة الإيطالية تجد نفسها، وقد رأت نفسها ملزمة بالتفكير في مصالحها، مضطرة إلى الاقدام على احتلال طرابلس وبرقة عسكريّاً ما دام ذلك هو الحل الصّائب الوحيد ضمن الوضع الموجود. كما عبّرت حكومة الملك عن أملها بألاّ تقوم السلطات التركية باحداث أيّة عقبات تحول دون تحقيق إيطاليا لمخططاتها، وأنّ بإمكان الحكومتين أن تصلا إلى تسوية لكافّة الأمور. (أنظر ص 252، ص 26-27 وص 292، ص 108-109).

وقد عبّرت الحكومة التركية في مذكّرة ردّها عن استعدادها لعدم الاعتراض على نشاط إيطاليا الاقتصادي في المناطق الأفريقية الشمالية من الأمبراطورية العثمانيّة، ولتسوية النزاع بالطرق السلميّة. إلاّ أنّ روما عبرت في مذكرتها الصّادرة بتاريخ 29 سبتمبر عن عدم ارتياحها من ردّ الحكومة التركيّة وجاهرت بقطع

العلاقات مع الأمبراطورية العثمانية، وإعلان حالة الحرب. (131، ص 112-113).

كان الاستعداد المباشر للهجوم على ليبيا قد بدأ في مايو 1911 م، فلم تكن المذكّرات السالفة الذكر تحمل أيّ مغزى عملي. أما الشيء الأهم فكان عجز تركيا من الناحية الفعليّة عن صد العدوان الإيطالي. وقد كتب جوليتي في مذكّراته: «نحن نعلم أنه لا توجد في موانىء ليبيا حصون صالحة وإن وجدت فهي حصون قديمة جداً ولا يمكن أن تقوى على مقاومة أي هجوم من اسطول حديث. إن الأسطول الحربي العثماني يتألف من سفن قديمة قليلة العدد لا يمكن أن تكون عائقاً لعملياتنا. إن الحاميات التركية في طرابلس ودرنة وبنغازي وطبرق ومصراته قليلة بشكل لا يسمح لها باعتراض عمليات نزول جنودنا على الشاطىء. إن أعداد الجنود النظاميين في النقط الرئيسية في طرابلس وبرقة لا تزيد على ثلاثة أو أربعة آلاف» (292، ص 85-86)[1].

أمّا فيما يخص نوعيّة السّلاح، فإنّ المشاة الأتراك كانوا مسلّحين ببنادق ماوزر من النوع القديم على حسب ما كتب ك. تشيتشيروني، بينما كانت الجندرمة التركيّة مسلّحة ببنادق «هنري مارتيني» الأقل جودة، أمّا المدفعيّة في العموم فكانت حديثة النوعية (وهي في الأساس أسلحة سريعة الطلقات من صنع معامل كروب)، إلاّ أنه كانت هناك أسلحة أقدم عهداً (وخاصة في طرابلس). (224، ص 51-52).

وإلى جانب القوات التركية النظامية في ليبيا كانت هناك قوّات الاحتياط التي

---

(1) تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الأدبيّات التاريخية تقدم معلومات متفاوتة عن عدد القوات العسكرية النظامية في ليبيا. . فالمؤرخ العربي محمود الشنيطي يذكر الأرقام التالية:
حوالي خمسة آلاف جندي تركي في طرابلس، والألفين في برقة (269، ص 492). ويذكر المؤرخ الإيطالي ك. تشيتشيروني أن الجيوش التركية كانت تعد حوالي ثلاثة آلاف مقاتل (139، ص 205-206) ويطرح تقولا زيادة رقماً هو 2210 مقاتلين. (258، ص 81).
ويفسّر هذا الاختلاف بكون البعض قد أغفلوا حقيقة إرسال القطع العسكرية التركية إلى اليمن قبيل الهجوم الإيطالي على ليبيا.

كانت قد استكملت حديثاً تدرّبها على السلاح وعلى النظام العسكري. وكانت هذه القوّات قد شكّلت اثر ثورة جماعة تركيا الفتاة عندما أعلن التجنيد الإجباري بالنسبة للمسلمين بينما فرض على غير المسلمين أن يدفعوا ضريبة عسكرية لقاء اعفائهم من الخدمة. ولم يكن بالإمكان تطبيق قانون الخدمة الإلزامية بصورة تامّة سنة 1910 م بسبب مقاومة العرب، وخاصة في برقة، ورفضهم الخدمة العسكرية. وقبل أربعة أشهر من بداية الهجوم الإيطالي كان قد تم استدعاء ما يقارب من 3400 جندي ولم يكونوا بعد قد تلقّوا التدريب الكافي. (224، ص 48-51).

خلال التخطيط لغزو الشمال الأفريقي، كانت روما قد قررت في البداية أن يكون جيش الحملة مؤلفاً من 22 ألف مقاتل، وكان من شأن هذا التفوق العددي على القوّات التركية أن يسمح بالاستيلاء فوراً على الجزء الساحلي من ليبيا واحتلالها في أقصر فترة ممكنة. ولتفادي أي نوع من المفاجآت أصرّ جوليتي على زيادة عدد القوات إلى 40 ألفاً.

وتشير الخطة التي وضعتها القيادة الإيطالية إلى أن عملية الاستيلاء على طرابلس وبرقة كانت تقسم إلى مرحلتين، يتمّ الإنزال في المرحلة الأولى على الشاطىء، ويتم اخضاع الأهالي وطرد الأتراك. وكان من المفروض أن تقوم بهذه المهمة قوات عددها 22,5 ألف مقاتل من المشاة، وبطاريتان جبليتان، و6 آلاف خيّال، بالإضافة إلى فرقتين من المدفعية الثقيلة والخفيفة (72 مدفعاً)، وفرقة نقل مكوّنة من 200 سيارة. (224، ص 41-44). أمّا المرحلة الثانية، فكانت الحملة تخطط خلالها للقضاء على آخر جيوب المقاومة والتطهير الكامل للمنطقة المحتلة من الأتراك وتأمين حماية مؤخرات جيوشهم الزاحفة. ولحلّ هذه المهام، كان يجب أن تشارك الفرقة الثانية (13,5 ألف جندي، 30 بطارية ميدان). (292، ص 87).

وهكذا، فإنّ الحرب الإيطاليّة التركيّة، كانت قد هيّئت من قبل الأوساط الحاكمة في ايطاليا، والتي كانت تطمح إلى تثبيت أقدامها في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، وفي شمال أفريقيا.

وقد حدّد ف. أ. لينين ماهيّة هذه الحرب بقوله: «ما الذي دعا إلى هذه الحرب؟ جشع الأكياس الماليين الإيطاليين الرأسماليين، الذين كانوا بحاجة إلى سوق جديدة وإلى نجاحات للأمبرياليّة الإيطاليّة». (7، ص 213).

الحرب الإيطالية ـ التركية

نضال الليبيين ضد المستعمرين الإيطاليين 1911-1914

في 4 أكتوبر 1911 وجّه الأسطول البحري العسكري الإيطالي الذي كان يحاصر سواحل ليبيا منذ الـ 27 من سبتمبر نيران مدافعه على طرابلس وطبرق. ولم يلاق الإنزال البرّي مقاومة تذكر من جانب القوات المسلحة التركيّة. فاحتلّ الإيطاليون طبرق، إلاّ أنّ حامية المدينة والفرق المسلحة التي هرعت لمساندتها من برقة، قامت بدفاع مستميت عنها. (224، ص 107) وفي 20 أكتوبر احتلّت القوات الإيطالية مدينة الخمس. وفي 21 منه مدينة درنه. وبدءاً من 19 أكتوبر. بدأت المعارك العنيفة لاحتلال بنغازي، (292، ص 136) فالسكّان العرب إلى جانب الحامية التركية وقفوا يصدّون ببسالة هجمات الطليان داخل المدينة وفي ضواحيها. ولم يتمكن الإيطاليون من إرغام الحامية التركية والفرق العربية الرديفة على الانسحاب في 21 من أكتوبر، أو إلى بعد (12) كيلومتر إلى الشرق من بنغازي نحو (بنينه) إلاّ بعد أن قصفوا المدينة بنيران مدفعيتهم المتواصلة.

وعلى الرغم من أنّ الإيطاليين قد تمكّنوا في غضون شهر أكتوبر من احتلال المدن الساحلية الكبرى في ليبيا، فان القوات النظامية التركية التي كان الأهالي يساندونها، كانت ما تزال بعيدة عن الهزيمة الكاملة.

ومع كل هذا فإن عدم استعداد تركيا للحرب كان من الوضوح إلى درجة أنه أثار عاصفة من الاستياء ضد حكومة حقّي باشا حتى أنها اضطرت إلى الاستقالة.

وقد طالب المندوبون الليبيون في المجلس (البرلمان التركي) بوضع أعضاء هذه الحكومة أمام المسؤولية القضائية نظير اهمالهم المجرم الذي جعل ليبيا محرومة من وسائل الدفاع الضرورية، وقد وقف مندوبو المناطق العربية الأخرى مؤيدين للمندوبين الليبيين. (269، ص 28).

وقرّر القادة الأتراك، استثمار مقاومة الشعب الليبي للاحتلال الإيطالي لصالحهم. فحاولوا أن يصوروا تلك الحرب منذ أيّامها الأولى على أنها القضية المشتركة بالنسبة لجميع شعوب الأمبراطورية، وبعد أن قاموا بتنظيم لجان الدفاع عن طرابلس وبرقة راحوا يؤجّجون نيران التعصّب الديني في كل مكان ويدعون بصورة واسعة إلى الجمعيّة الإسلامية ـ تلك الإيديولوجية الدينية ـ السياسية، التي ارتقت لتصبح الإيديولوجية الرسمية للأمبراطورية العثمانية. وكانت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية سلاحاً بالغ الأثر في يد الباب العالي خلال حكم عبد الحميد الثاني. واستغلّت في ذلك الوقت، وبصورة واسعة أفكار جمال الدين الأفغاني التي ظهرت كردّة فعل على الاستعمار، وكتصدّ له[1].

وقد نظر ف. أ. لينين إلى هذه الدعوة على أنها واحدة من التيّارات التي تحاول «توحيد الحركة التحريرية ضد الأمبريالية الأوروبية والأمريكية بتثبيت مواقع الخانات والاقطاعيين والشيوخ الدينيين ومن شابههم» (14، ص 166).

أما في ليبيا فكانت الجامعة الإسلامية الداعية إلى توحيد جميع الشعوب الاسلاميّة في دولة واحدة السلاح العقائدي الأول في يد الفئة الاقطاعية العليا بالإضافة إلى فئة المثقفين المحليين القليلة العدد. وقد ساعد تدعيم الدعوة الاسلامية في طرابلس وبرقة على تهديد الغزو الإيطالي. فقد كان سكان ليبيا يرون

(1) كانت هذه الأفكار تتجه إلى الدعوة لكي يتحد الشرق الاسلامي في وجه هجمة الغرب المسيحي. وقد فضح جمال الدين الأفغاني غايات المستعمرين الغربيين وأساليبهم، وأدان توسّعاتهم. وكان يرى أسباب نجاح المستعمرين في تفرق كلمة الدولة الاسلامية وتخلّفها الاقتصادي والثقافي وخروجها بالإسلام عن صورته الصحيحة، وفي الانحطاط الخلقي للمسلمين.

في الأمبراطورية العثمانيّة القوة التي يمكن أن تنقذهم من الغزو الأجنبي.

غير أنه بالإضافة إلى انتشار أفكار الجامعة الإسلامية في برقة، بدأ نمو الميول القومية وخاصة في طرابلس، وقد كان لمصطفى كامل قائد الحزب الوطني في مصر «حزب الوطن» دور كبير في انتشار الأفكار التحرريّة. كما أنّ المنظمات الوطنيّة السريّة التي كانت قائمة في الأمبراطورية العثمانية لعبت دوراً ملموساً في انتشار الشّعور القومي في طرابلس وبرقة.

ولمّا كان القوميّون العرب يعقدون الآمال في بداية عهدهم على جماعة تركيا الفتاة، فإنّهم اتجهوا قبل كل شيء إلى التعاون معهم. وفي سبتمبر 1908 م قاموا معاً بتنظيم جمعية مشتركة هي «الأخاء العربي ـ العثماني» التي كانت تعتبر تدعيم «الاتحاد والترقّي» والدفاع عن الدستور التركي الوليد واحداً من مهامها. وكان برنامج هذه الجمعية ينصّ على المطالبة بمساواة جميع شعوب الأمبراطورية العثمانيّة ومنها الشعب العربي، بالأتراك، وضمان ازدهار المناطق العربية، وادخال التعليم باللغة العربية والحفاظ على التقاليد والعادات العربية. لكن، لم تمض إلاّ ثمانية أشهر على الاحتفال بافتتاح جمعية الإخاء العربي العثماني حتى بادر جماعة تركيا الفتاة، إلى التخلّص منها في أبريل 1909 م.

وبعد إغلاق جمعية الاخاء انتقل الوطنيّون العرب إلى صف المعارضة بالنسبة للنظام القائم، وصار مركزهم هو «المنتدى الأدبي» الذي أسّس صيف 1909 م، والتفّ حوله عدة آلاف من العرب. (127، ص 108).

وإلى جانب «المنتدى الأدبي» قام رئيسه عبد الكريم خليل في نهاية 1909 م، بتأسيس جمعية سياسية سريّة أطلق عليها اسم (قحطان) وهو الجد الأسطوري للعرب، فكانت «القحطانيّة». وكانت هذه الجمعية تهدف إلى إعادة تركيب الأمبراطورية العثمانية في دولة عربية ـ تركية ثنائيّة القوميّة، على غرار امبراطوريّة النّمسا والمجر تقوم المناطق العربية فيها بتشكيل مملكة منفصلة ذات برلمان خاص وحكومة محليّة تستخدم العربيّة لغة للدولة. (266، ص 424-425).

وكانت القحطانيّة تضم في الأساس الضباط العرب الذين يقومون بالخدمة في الجيش التركي، إلاّ أنّ الكثيرين من الوطنيين العرب لم يكونوا يوافقون على برنامج الجمعية القحطانية، إذ أنّ السلطة العليا في الدولة المزدوجة القومية، كان يجب أن تبقى في أيدي الزعماء الأتراك. (127، ص 110).

وفي ذلك الوقت كانت أفكار المنوّر العربي الشهير عبد الرحمن الكواكبي (1849 م ـ 1903 م) تلاقي انتشاراً متعاظماً في طرابلس وبرقة، والكواكبي سوري المولد (122، ص 95) كان يقف ضد الاستبداد، نصيراً للفقراء والمستضعفين. وكان بخلاف جميع المصلحين المسلمين يدعو إلى إقامة دولة عربيّة موحّدة ـ خلافة ـ مركزها مكّة ويقف ضد اللاّهوت المجرد وضد التعصّب الديني، ويدعو إلى سلطة الشعب. (127، ص 96 و226، ص 415، 425). وإلى جانب هذا فقد أولى الجانب الديني والجامعة الإسلاميّة حقّهما. (127، ص 97).

وعلى أساس أفكار عبد الرحمن الكواكبي، تنامت الحركة الداعية إلى اللاّمركزيّة في الأمبراطورية العثمانية، ثمّ إلى الإنفصال عن تلك الأمبراطورية. وظهرت في ولاية طرابلس وفي مدينة الخمس بشكل خاص، حلقات سرية تناقش قضايا استقلاليّة الدولة العربية (264، ص 425) وكان أعضاء الحلقات يدعون إلى أفكارهم من خلال الصحافة المحليّة. وكانت المقالات المنشورة في الصحف «الترقّي» و «المرصاد» و «الكشّاف» والتي بدأ ظهورها بعد أن أعلن جماعة تركيا الفتاة دستور سنة 1908 م مشبعة بروح القومية العربية (268، ص 424).

وممّا ساعد على تعميق المشاعر القوميّة السياسيّة الداخليّة التي انتهجتها جماعة تركيا الفتاة لتتريك شعوب الأمبراطورية العثمانية بطريق القوة، وكانت التركيّة اللغة الرسمية الوحيدة المعترف بها. (264، ص 424). وبها كانت تجري أعمال المحاكم في مدن طرابلس وبرقة الأمر الذي كثيراً ما كان يؤدّي إلى أخطاء فاحشة.

كان الخطر الأعظم بالنسبة لسكّان ليبيا وعلى مدى سنين طويلة يتمثّل في

احتلال بلادهم من قبل المستعمرين الغربيين، وذلك كان عداؤهم للأتراك يبدو وقد أزيح الى المرتبة الثانية، وكان ذلك هو السبب الذي حال دون توجّه المشاعر القوميّة الوليدة في طرابلس وبرقة ضد الجامعة الإسلامية على نحو ما حدث في لبنان وسوريا بل إنّ هذه المشاعر قد تشابكت بصورة عجيبة وبفعل الظروف الخاصة المميزة مع فكرة الجامعة الإسلامية. فالفئة القبليّة العليا ورجال الاقطاع المحليّون كانوا يأملون في أن يتوصّلوا بانتقالهم إلى الخدمة عند الأتراك إلى ترسيخ أوضاعهم في البلاد عن طريق أيديولوجية تجمع بين المعطيات القوميّة، وبين معطيات الجامعة الإسلامية.

وفي الوقت نفسه، كانت الجماهير الواسعة من الشعب، قد فقدت ثقتها بجماعة تركيا الفتاة(1).

وكان سكان طرابلس وبرقة يواجهون واحداً من خيارين: إمّا الاستبسلام للمستعمرين الإيطاليين، أي ابدال السيّد السابق المتمثّل في الأمبراطورية العثمانية بسيّد جديد هو إيطاليا وإمّا مقاومة الغزاة الأوروبيّين، والدفاع عن كل شبر من أرض الوطن. وقد اختار الشعب الليبي الطريق الثاني(2).

---

(1) كتب المؤرخ الليبي/ مصطفى بازامه، يصف علاقة القادة الشبان الأتراك بالاحتلال الإيطالي لمناطق الشمال الأفريقي: «إن تحدّي الخلافة والاسلام، والاعتداء على أرض عربية كانت ولمئات السنين جزءاً من الممتلكات العثمانية لم يهز وتراً واحداً من إحاسيس دعاة وأنصار القومية التركية، فلتذل الخلافة، والخليفة، وليرغم المسلمون، وليهزموا، ولتفقد العروبة أرضاً من أراضيها وليستعمر شعبٌ من شعوبها، ما دام ذلك جميعه يخدم الفكرة الطورانية ويزيد من نفوذها». (224، ص 149).

(2) يفسّر مصطفى بازامه، هذا الخيار، بما يلي: أولاً: إن الغازي الجديد ليس مسلماً، بل يعتنق الديانة المسيحيّة، وقد سبق للعرب والبربر في ليبيا أن واجهوا المستعمرين الفرنسيين في جنوب البلاد وقاوموه، ولم يكن ذلك لأنهم مسيحيّون، بل وقبل كلّ شيء لأنهم كانوا يعاملون السكان المحليين بأشد صنوف البطش. ثانياً: على الرغم من أنّ تركيا ظلّت، وعلى مدى زمن طويل، تضع العرب في مناقع الجهل وترفض الإعتراف بمطامحهم الوطنية، فإنّها اعترفت أخيراً باشتراكهم في التسيير الحكومي وبمساواتهم مع الأتراك، فقد أرسل عرب ليبيا ممثليهم إلى المجلس وأخذوا يساهمون في التّسيير الإداري لبلادهم، وكان الضباط والجنود العرب يخدمون في الجيش التركي. ثالثاً: كان رئيس الدولة التركية هو =

اتخذت المقاومة المسلحة لسكان ليبيا ضد العدوان الايطالي طابعاً تحرّرياً وشعبيّاً بكلّ معنى الكلمة. وقد أبدت الوحدات الشعبية المكونة من أبناء المدن في أول أيام الحرب مقاومة عنيفة ضد جيش الحملة الإيطالي، ولعب كلّ من سليمان الباروني، وفرحات بك[1]، دوراً بارزاً في تنظيم مقاومة القبائل في طرابلس.

أمّا إشارة البدء بالنسبة للمقاومة المسلحة الشاملة في منطقة طرابلس فكانت الانتفاضة التي قامت في واحة طرابلس في 23 أكتوبر ـ 1911 حيث هاجم رجال المقاومة الوحدات الايطالية في ضواحي طرابلس وأزاحوهم عن عدد من الموانىء (المرسى، الحميدية، الهاني) ورجحت كفة العرب فسارعت البواخر الحربية إلى إنجاد الوحدات الايطالية في طرابلس بتوجيه نيران مكثفة من مدافعها إلى الخيالة والمشاة العرب من أجل إرغامهم على الانسحاب، ونتيجة للعمليات الحربية التي قامت بها وحدات المقاومة الشعبية في مناطق أخرى من طرابلس اضطّر الايطاليون إلى اتخاذ موقف الدفاع.

أما في برقة، فإن مركز تشكّل فرق المقاومة الشعبية صار موقع بنينه وكان عمران الصقّوري (شيخ زاوية المرج) أول من جاء إلى ذلك المكان بفرقة المقاومة للحرب ضد الايطاليين. ووقفت الزوايا السنوسيّة في غالبيتها الساحقة إلى جانب المقاومة المسلحة ضد المستعمرين الايطاليين، ولعبت دوراً فعّالاً في الحرب ضدهم.

غير أنّ النظرة العدائية لقادة الحركة السنوسية نحو العدوان الايطالي لم

= الخليفة الذي يجب أن يخضع له جميع المسلمين، وكان ينظر إلى الخروج على الخليفة، على أنه موقف مناوىء للإسلام وخارج على الدّين.

(1) كان سليمان الباروني معروفاً بعدائه للسلطان وصار عضواً في المجلس بعد ثورة الشبّان الأتراك. ولمّا أغار الايطاليون على طرابلس نظّم في الجبل الغربي فرق المقاومة الشعبية التي وصل عددها في فترة قصيرة إلى (1000) مقاتل، أمّا/ فرحات بك، العضو الآخر في المجلس فقد نظّم وحدات من قبائل الزاوية والعجيلات، وانضمّ إلى الفرق التركيّة في العزيزيّة.

تتحدّد على الفور، إذ أنهم قرّروا التزام جانب الحياد في الحرب الايطاليّة ـ التركيّة.

والسبب في ذلك أنّ الأوساط التركية كانت خلال الأيام الأولى للحرب رازحة تحت فكرة اليأس من مقاومة الغزو، وكانت الحكومة التركية مستعدة لتقديم أي تنازلات لايطاليا، بل وللاعتراف باحتلال ايطالي مؤقت لليبيا (19، 1911، الوثيقة 3188، ص 9)، وهذا ما يوضح صدور الأوامر إلى الوحدات التركية باجتناب الصدام مع القوات الإيطالية المسلحة إلاّ أنّ سياسة القادة الشبان الأتراك تغيرت تغييراً جذرياً بعد فترة قصيرة.

فازدياد الحركة التحررية الوطنية في ليبيا واحتجاجات شعوب آسيا وأفريقيا على أعمال القرصنة الأمبريالية في شمالي أفريقيا أثارت في نفوس القادة الأتراك الأمل في التوصّل إلى بعض التنازلات من قبل ايطاليا، وذلك بمساعدة شعوب ليبيا وغيرها من الدول الإسلامية. وانتهى التكتيك الجديد للحكومة التركية إلى الدفاع عن ليبيا لا بقوّة الجيش التركيّ، بل بوحدات الجيش الشعبي بقيادة الضباط الأتراك (224، ص 68)[1].

ويبيّن أنور باشا، ممثّل ثورة الشبّان الأتراك، والذي وجّه في عداد مجموعة من الضبّاط الآخرين إلى ليبيا من أجل أن يقوم هناك بتنظيم النّضال المسلّح ضد الحملة الايطالية، موقف الحكومة التركية من الحرب الايطالية ـ التركية في مذكراته. فقد أبدى ثقته بأنه سيكون على تركيا أن تقبل بخسارة مؤقتة لليبيا، وعبّر عن الهدف من بعثته بقوله: «مهمة ثقيلة عاطلة عن الشكر لتنظيم حرب محدودة من أجل أداء الواجب الخلقي أمام وجه العالم الاسلامي». (151، ص 10).

---

(1) يرى مصطفى بازامه أنّ تركيا باتخاذها هذا الموقف الغريب والسّلبي في نظر الرأي العام، قد كشفت عن ضعفها الذي حاول المدافعون عن الأمبراطورية العثمانية تبريره بأنّ الوضع الداخليّ لتركيا لم يكن يسمح لها بصدام مسلّح مع دولة أوروبيّة كبرى فقد كانت الولايات العثمانية في أوروبا بركاناً ينذر بثورة عارمة، وكانت حالة اليمن لا تزال متوتّرة، وكان الموقف في الحجاز مضطرباً. (224، ص 69).

يضاف إلى هذا، أن اهتمام تركيا بتسوية النزاع على أساس تقديم بعض التّنازلات لإيطاليا في الشمال الأفريقي قد ضاعف من المشاعر المعادية للأتراك في ليبيا. وما كان السنوسيون إلاّ ليضعوا ذلك في حسبانهم.

فقد كان قادة الحركة السنوسية يضعون في اعتبارهم أثناء تحديد موقفهم أن الشخصيات السياسية في إيطاليا، ومسيّرو «بانكو دي روما» يحاولون إجراء الاتصالات بهم وتحقيق التفاهم المتبادل، يضاف إلى ذلك أنّ روما قد أصدرت أوامرها إلى قوات الحملة بعدم المساس بأملاك الحركة السنوسية (180، المجلد الأول، ص 70، 369)، وكان القادة السّنوسيون يأملون في أن يتوصلوا من خلال ظروف مواتية، إلى أن تعترف الحكومة الايطالية بحقوق الملكيّة الخاصة بالحركة، وبالاستقلال الذاتي للإمارة الاقطاعية الدينية التي كانوا يطمحون إلى تشكيلها. إلاّ أن القيادة السنوسية سرعان ما اقتنعت بأنّ الايطاليين لا ينوون إقامة الادارة الذّاتية في البلاد، فكيف باجتذاب الفئة الاقطاعيّة العليا إلى هذه الادارة وبأن الغزاة يبيّتون تشتيت الحركة السنوسية، والقضاء على النظام القبلي. وفي الواقع فإنه ما أن ثبت الإيطاليون أقدامهم في الشمال الأفريقي حتى بدأوا بالقضاء على الزوايا السنوسية ومصادرة ممتلكاتها، ولم تكن الفئة العليا من الحركة السنوسية قادرة أكثر من ذلك على التزام جانب الابتعاد عن المعركة ثمّ كفّت عن سياسة الحياد بضغط من المقاومة الشعبية. وما هي إلاّ فترة قصيرة حتى صارت توجّه المعركة بنفسها ضد الغزاة الطليان.

إن القوات التركيّة النظاميّة، السّيئة التسليح، لم تكن باعتراف القيادة الايطالية تلعب أيّ دور ملموس في العمليّات الحربيّة في ليبيا، فكان سكان البلاد المحليّون من العرب والبربر يتحمّلون كلّ أعباء مقاومة العدوان الايطالي. وخلال مسيرة الصراع المسلح تكون تنظيم عسكري للوحدات الشعبية يتّسم بمرونة كبرى، فكانت كلّ قبيلة ترسل إلى الجيش الشعبي محاربيها وتزودهم بكل ما يحتاجون إليه. وفي ضواحي طرابلس، ودرنة وبنغازي (في بنينه) وسرت شكّلت معسكرات محصّنة كانت في الحقيقة تضرب الحصار على الوحدات الايطاليّة. أما الأساس

الذي يقوم عليه كلّ معسكر، فكانت فرق الخيّالة العربية ووحدات المشاة العرب والأتراك[1].

كانت مقاومة الليبيين للاحتلال الايطالي مرفوقة بحركة دعم متعاظمة من طرف شعوب آسيا وأفريقيا. إذ وقفت البلدان الإسلامية وقفة واحدة تدين عمليات الغزاة الطليان. وقد أبرق الإمام يحيى إلى السلطان التركي بأنه سيجمع 100 ألف متطوع، وأنّه سيسير على رأسهم لحرب الطليان. وعبّر عبد العزيز بن سعود، في برقية له، عن استعداده لاستنهاض القبائل وتوحيدها تحت الراية العثمانية (أنظر 264، ص 118 و224 وص 134). وعبّر آلاف المتطوعين، وخاصة من بين الضبّاط والشبّان المتعلّمين عن رغبتهم في خوض المعركة ضد الغزاة[2].

أظهر العرب المقيمون في استانبول ـ حيث كان يتركّز أهم ممثلي الأوساط الاجتماعية ـ الضباط والطلاب والموظفون نشاطاً كبيراً في هذا الصدد، ولعب أعضاء الجمعيّة «القحطانيّة» السرّية، دوراً كبيراً في قضية تجنيد الضباط العرب الشبّان لقتال المستعمرين الأوروبيين ولتنظيم مقاومة القبائل الليبيّة. (264، ص 120).

وكان الضباط العرب يعتبرون أن الحرب تقدّم لهم فرصة مناسبة للسفر كمتطوعين إلى طرابلس الغرب لنصرة عرب الشمال الأفريقي في حربهم ضد الغزاة الايطاليين، ولدفع «أحمد الشريف» في الوقت نفسه نحو إقامة أول دولة مستقلة تحت رايته. (264، ص 120).

توجّه عزيز علي المصري أحد الأعضاء القياديين في «القحطانية» متطوعاً إلى طرابلس، وهناك عيّن قائداً لجبهة بنغازي وقد اعترفت السلطات الاستعماريّة نفسها بذكائه الوقّاد وبسالته (180، المجلد الرابع، ص 205) وسار على نهجه عدد

---

(1) كتب يوهانس بريتشارد «إنّ وحدات القبائل التي كان يقودها شيوخ الزوايا كانت تمثّل قلب الحامية الصغيرة في بنية (154، ص 110).

(2) كان عدد المتطوعين يقارب الـ 16 ألفاً في بداية سنة 1912 م. (264، ص 118).

كبير من الضباط المنحدرين أصلاً من طرابلس، بالإضافة إلى سوريين وعراقيّين. (264، ص 120).

وفي سبتمبر 1911 م عقدت اجتماعات الاحتجاج على العدوان الايطالي في مدن (مصر وتونس وايران، وحتى الهند، وجاوه البعيدة. أما في تونس ومصر وسوريا فقد اتّسع مجال جمع التبرعات لصالح سكان برقة وطرابلس الغرب[1]. (264، ص 112).

وعلى الرغم من مقاومة السلطات الانجليزية والفرنسية، كانت فرق الجنود والضبّاط الأتراك تعبر أراضي مصر وتونس بمساعدة من السكان المحليّين، وتصل إلى المواقع المخصصة لها، وكان من مهامها تنظيم المقاومة ضد العدوان الايطالي وتدعيم هيبة حكومة الشبّان الأتراك.

أمّا أنور باشا الذي أنفذ إلى برقة نائباً للسلطان وقائداً للقطع التركيّة فقد اختار درنة مركزاً لإقامته. وقد توجّه إلى أحمد الشريف الذي كان في الكفرة برجاء أن يبادر هذا إلى دعوة أنصاره إلى حمل السلاح ضد الايطاليين ـ أعداء الوطن والدين. واستجاب أحمد الشريف لرغبة أنور باشا فدعا رؤساء الزوايا وشيوخ القبائل إلى تعبئة جميع العرب من سن 14 إلى سن 65 للجهاد. (269

(1) بفضل الوضع الجغرافي لمصر وتونس، كانت كل المساعدات التي تقدم للمقاتلين ضد الطليان تسير عبر هذين البلدين. وعبرهما أيضاً كان يتجه المتطوعون من الدول الإسلامية الأخرى. وكانت مصر أكثر ملاءمة من هذه الناحية إذا وضعنا في الحسبان أن شواطىء ليبيا كانت محاصرة من قبل الأسطول الحربي الإيطالي. ومن خلال تونس كانت تتجه المساعدات القادمة من الجزائر ومراكش.

وبرعاية الأمير عمر طوسون شكلت في مصر لجنة عليا لمساعدة المحاربين الليبيين، وقامت بحملة لجمع الأموال والتبرعات في البلدان العربية وغيرها من الدول الإسلامية الواقعة شرقي مصر. كما قامت جمعية الهلال الأحمر برئاسة الشيخ علي يوسف بنشاط كبير في إمداد ليبيا بالمواد الطبية والأربطة. وبمساعدتها أوصلت في السابع من أكتوبر (تشرين الثاني) سنة 1911 م مجموعة من الأطبّاء المصريّين مثلما أرسلت بعد ذلك الأطبّاء الأتراك عبر الحدود المصرية. كما كانت الجمعية تنظّم أيضاً أسواقاً خيرية ـ وكانت الأموال التي يتم الحصول عليها ترسل لتصرف على احتياجات الجيش الشعبي. (264، ص 119).

وص 52) وفي الـ (17) من ديسمبر 1911 م وجّه رسالة إلى أنور باشا أكّد له فيها أنّ السنوسيين لن يتأخروا عن مساعدته. إلاّ أنّ أحمد الشريف لم يتّجه إلى سكان طرابلس وبرقة بالدّعوة إلى الجهاد ضد الغزاة الايطاليين إلاّ في منتصف شهر يناير ـ 1912 م، وأعلن عن نيّته في قيادة الجيوش في ساحة المعركة. وقد نقشت كلمات هذه الدعوى فوق ألوية حريريّة كان المقاتلون ينقلونها من قبيلة إلى أخرى. (123، ص 219). وكانت دعوة أحمد الشريف، قائد السنوسيين وحضّه على القتال يكتسبان بالنسبة للسنوسيين وأنصارهم قوة الأمر. (123، ص 27).

أخذت مقاومة الإيطاليين تتّسع وتشتد، فكان المتطوعون من مختلف أرجاء الوطن يتجهون إلى المعسكرات الحربية التي نظّمها الضباط العرب والأتراك في برقة (في منطقة طبرق ودرنة وبنغازي) وطرابلس (في العزيزية وغريان وسواني بني آدم) وسرعان ما أخذت المعسكرات الحربية في طرابلس تمتلىء بالمجاهدين من الزاوية، جنزور ومصراتة وغريان والعزيزية وقبائل أولاد سليمان، وأولاد بوسيف، والعجيلات. وعلى أثر دعوة أحمد الشريف بدأ مقاتلو الطّوارق يتوافدون من فزّان.

قام أنور باشا، بجمع ما يقارب من 5 آلاف مقاتل (من المشاة والخيّالة) في معسكر الظهير الأحمر على بعد 20 كم إلى الجنوب الغربي من درنة. وكان بينهم حوالي الـ 60 من رجال الجيش التركي الذين كانوا قبل الحرب موزعين على واحات برقة، حيث كانوا يقومون بالنشاط الاداري وتنفيذ مهمات الاتصال (264، ص 139). وبتوجيه من أنور باشا تمّ انتقاء 300 من رجال البدو من أسر شيوخ القبائل ووزّعت عليهم الأسلحة والزيّ العسكري التي تمّ إرسالها من تركيا وصاروا يتقاضون المرتبات، وأخذت هذه المجموعة الصغيرة والتي تمّ توزيعها على الخيم العسكرية التركية تتلقّى تدريبها العسكري بإشراف الضباط وضبّاط الصفّ الأتراك. ولم يكن أفراد هذه المجموعة يتميزون فقط بضروب الشجاعة التي أظهروها في معارك سنة 1912 بل وبدراية بفن الحروب (154، ص 111).

أمّا القسم الأهم من البدو المتطوعين في معسكر أنور باشا فكان يمثله

الجيش غير النظامي. وكان مقاتلو هذا الجيش يعيشون ضمن المعسكر وخارجه أيضاً وبالإضافة إلى ذلك كان الأتراك يعمدون، في حال الضرورة وعندما يتحول الطليان إلى الهجوم، إلى تقريب قبائل البدو المتجولة بالقرب من المعسكر الحربي. وكان غالبيّة المقاتلين ـ البدو، مسلحين ببنادق من نماذج قديمة جدّاً، ولم تكن إمدادات الأسلحة من تركيا ذات قيمة تذكر. فكان الكثير منهم يتسلحون بالبنادق التي يغتمونها في المعارك ضد الطليان. وفي حالات نادرة كان مقاتلو هذا الجيش غير النظامي يتلقّون هبات من أنور باشا، إلاّ أنهم كانوا في الأساس يكتفون بأسلاب الحرب.

وفي يونيه 1912 م تمّ إرسال 365 ليبياً ـ من أبناء شيوخ البدو، إلى استنبول لتلقّي العلوم العسكرية والمدنية. وكان المقرر أن يتقلّدوا فيما بعد المناصب الملائمة في الجيش وفي الجهاز الاداري. وقد شارك الكثير منهم بعد ذلك في الحرب في آسيا الصغرى، وفي أوروبا. (154، ص 111).

كانت دعوة السنوسيين إلى الجهاد، على حدّ قول المؤرخ المصري محمد فؤاد شكري كشرارة أوقدت نار الحرب التحريريّة (264، ص 136). وبدأت جموع الأنصار الجديدة تنطوي تحت لواء السنوسيين، كما أرسل أحمد الشريف قواته لدعم جيش المقاومة في منطقة طرابلس، فوصلت كوكبة من الفرسان المسلّحين بالبنادق والسيوف إلى العزيزيّة في الخامس والعشرين من مارس 1912 م.

وقد قدّم السّلطان إلى أحمد الشريف سيفاً، ومنحه وساماً اعترافاً بجهوده الكبرى في النضال التحرّري في منطقة طرابلس وخاصة في برقة (264، ص 132-136). وكان من اثر هذه اللّفتة من قبل السلطان نحو أحمد الشريف أن زادت من حسد الاقطاعيين المحليين وضاعفت من شكوكهم نحوه، غير أنه كان من الطبيعي في تلك الظروف المحيطة ألاّ يقرّروا إظهار تبرّمهم.

اكتسبت حرب أهالي طرابلس وبرقة من أجل الاستقلال صبغة دينية منذ أوّل

عهدها[1]، وساعد المستعمرون أنفسهم إلى حدّ كبير على إذكاء جذوة التعصّب الاسلامي خلال تلك الحرب.

فالفاتيكان (ومنظماته الوفيرة العدد) كان يمثل واحدة من القوى الرئيسية التي دعمت المطامح التوسعيّة للأمبريالية الايطالية في الشمال الأفريقي، إذ أنه كان يأمل بتدعيم أثر الكاثوليكية في أفريقيا وإضعاف مراكز الاسلام. وهذا ما يوضح أسباب اشتراك الفاتيكان بكل فعالية في تهيئة الرأي العام في ايطاليا وفي أوروبا لذلك العمل. ومن خلال استخدام رجال الدين في البلدان الأوروبية وتسخير أمثال هذه الصحف الكاثوليكية مثل «أوستيرفاتوري رومانو» و «بوبولو رومانو»، كان الفاتيكان يقوم بدعاية واسعة للرسالة المباركة لايطاليا ـ في نقل الحضارة والمسيحيّة إلى طرابلس وبرقة. كان من الطبيعي في تلك الحالة ألاّ يشار بكلمة واحدة إلى أنّ العدوان كان يمنّي آباء الفاتيكان الأبرار بكثير من المرابح، على الأقل لأن الكثيرين منهم كانوا مساهمين في «بانكو دي روما» وكان الفاتيكان يلعب على وتر المشاعر الدينية للإيطاليين، فيوحي لهم بأن الحرب موجهة ضد السلطان وغيره من القادة المسلمين الذين حمل أجداد الطليان ـ المسيحيون الصليبيون السّلاح ضدهم ذات يوم؛ وأنّ المسلمين كانوا قد قذفوا بهم إلى خارج الشاطىء الشرقي للمتوسط فما الحرب الحالية إذن إلاّ استمرار لتلك الحروب المقدّسة السابقة. وبأمثال هذه الحجج كان يتسلح المدافعون الآخرون عن السياسة الأمبريالية في الشمال الأفريقي من كانوا يخوضون حربهم ضد الاشتراكيين الإيطاليين ـ أعداء ذلك النهج العدواني (224، ص 90)... ويشير فؤاد شكري بقوله: «ولعلّ أعظم أخطاء الايطاليين خطورة كانت مسعاهم من أول الأمر في أن يكسبوا هذه (الحملة) صبغة دينية عريقة» (264، ص 134).

وفي الـ 11 من أكتوبر سنة 1911 م أقيم احتفال كبير على شرف الأسطول

---

(1) يفيض بعض المؤرخين الايطاليين في الكتابة عن الطبيعة الدينية، لعداء شعب ليبيا ضد الايطاليين. ويحاول هؤلاء المدافعون عن الاستعمار الإيطالي أن يختزلوا المضمون المعادي للأمبريالية للنضال المسلّح لشعب ليبيا إلى مجرّد عداء ديني.

الايطالي الذي كان يتّجه بالحملة إلى طرابلس، فقام رجال الدين بمباركة البحارة والجنود خلال احتفالات دينية مهيبة ووزّعت الصّلبان تقدمة من البابا «للصليبيين» الجدد.

وصرّح «فانتيلي» بقوله: «اليوم تتم ايطاليا رسالتها التمدينية، لأنها ستقيم الصليب في طرابلس حيث خفق الهلال يوما ما» (224، ص 89) وشارك ممثّلو الأوساط البورجوازية الايطالية في الصلوات مغدقين المدائح على من كان من نصيبه «شرف» القتال ضدّ الاسلام، ومن أجل المسيحيّة (226، ص 134).

كان تحقير المشاعر الدينية للمسلمين يؤدي إلى تلاحم مقاتلي القبائل المختلفة في نضالهم ضد العدو المشترك، وكان ذلك بدوره ما مكّن الأوساط الحاكمة في تركيا من أن تلعب دور الحامي الغيور لمصالح الشعوب الخاضعة لها، وأن تحرّر نفسها من تبعة جملة من التّهم التي نسبها الليبيّون إلى هذه الأوساط بكل حقّ.

ولم تكن الوحدات التركية القليلة العدد، السيّئة التسليح قادرة على أن تلعب أيّ دور ملموس ضمن المقاومة المسلّحة للشعب الليبي، فكانت تؤدي في الأساس المهام البوليسيّة وفي ذلك الوقت، كان الضباط الأتراك يحاولون، بناء على أوامر حكومتهم، حتّى أن يقلّصوا أحياناً من مدّ النضال المسلّح للقبائل العربية[1]. وكانت أعباء الحرب تقع بكلّ أعبائها على كاهل الجيش الشعبي العربي.

ومنذ بداية سنة 1912 م كانت الوحدات النظامية التركية قد كفّت من الناحية الواقعية عن الصراع المسلح ضد الطليان، ولما حلّ ربيع ذلك العام كان الكثيرون من الجنود والضباط قد عادوا إلى تركيا. فالقوات التركية لم تكن حسب اعتراف

(1) دأب الايطاليون على استخدام هذا المسلك من طرف الأتراك بصورة واسعة في دعايتهم المضادة. فقد جاء في المنشور الموقّع من قبل الجنرال، سالسا، مساعد الحاكم، ما يلي: إنّكم ترون كيف يظل الأتراك خلال المعارك في المؤخرة، في المخابىء. (180، المجلد الثاني ص 218).

كانيفا، قائد القوات الايطالية «إلا مجرّد رمز». (180، المجلد الثاني، ص 61).

وقد أشار ف. أ. لينين إلى أنّ الحرب الايطالية ـ التركية، كانت «مذبحة إنسانيّة حضاريّة متكاملة» ضرب بواسطتها «أحدث الأسلحة». . . ثمّ يشير إلى أنه «قتل من العرب حوالي 14800». (7، ص 113 و114).

لم تكن القوات العربية قادرة على مواجهة البوارج العسكرية الإيطالية، والأسلحة والطائرات العصرية، إلاّ بالأسلحة الصوانية القديمة وبالخناجر والقنابل اليدويّة وقبل كلّ شيء بالبسالة والبطولة الجماعيّة، ولهذا كانت خسائر المجاهدين كبيرة في الأوراح.

كان قادة الوحدات العربية يقومون بشتّى المحاولات، وخلال سنيّ الحرب بطولها، من أجل الحصول على الأسلحة والأموال. وقد ورد في العريضة التي قدمّها زعماء قبائل طرابلس إلى فرحات باشا، عضو البرلمان العثماني في 17 يوليو ما يلي: «مضت تسعة أشهر منذ إعلان الحرب وهجوم العدو على بلادنا، وقد ضحّينا بكلّ شيء لندافع عن أراضينا وعن شرفنا وشرف الدولة والإسلام. ولكن علينا أن نشير بكثير من الأسى إلى أنّ الحكومة المركزية لم تقم خلال كلّ هذه المدّة الطويلة بتأمين حتى ما هو ضروري للعمليات الحربية. وهذا ما جعلنا نستعمل ما لدينا من ذخيرة وأسلحة بأقصى درجات الاقتصاد. وقد أجبرنا انعدام الذخائر والسلاح على الانتقال من الهجوم والاجتياح إلى الدفاع». واختتمت العريضة بطلب ملحّ بتعجيل إرسال الأسحلة والذخائر. (180، المجلد الثاني، ص 181 و182).

وفي البرقية المرسلة إلى الحكومة التركية في استانبول، قدّم فرحات بك وصفاً للوضع اليائس لسكّان طرابلس الذين أوصلوا إلى أدنى درجات الفقر، والذين كانوا، رغم كلّ المصاعب، يواصلون الدفاع عن أرضهم ضد الغزاة الطليان. وقد أشار في معرض انتقاده للحكومة التركية التي كانت دائبة على التنصّل من التزاماتها بمجرّد الاقتصار على بذل الوعود بتقديم الأسلحة والذخائر،

إلى أن العرب أصبحوا نتيجة لذلك دون ذخائر، وأن الـ 17 ألف البندقية الموجودة في أياديهم والقديمة الطّراز والعيار، لم تعد صالحة في الواقع للاستعمال. وألحّ على المطالبة بتأمين الذخائر لقوات الجيش، بالإضافة إلى 50 ألف بندقيّة من طراز «ماوزر» ودعا في حالة عدم الاستجابة لذلك، إلى التخلّي عن جميع المراوغات الدبلوماسية والإعلان بصورة مكشوفة عن الوضع القائم في البلاد، من أجل إيقاف نزيف الدماء الذي لا ضرورة له. واتّهم فرحات باشا الحكومة التركية باللامبالاة والإهمال والاستخفاف باحتياجات المجاهدين العرب. كما حذّر من أنّ الايطاليين سيحتلون كل أراضي الساحل ما لم تصل الذخائر والأسلحة في أقرب وقت. وأنّ العرب قد يتراجعون إلى الجبال، وهو ما يعني نهاية الحرب. (180، المجلّد الثاني، ص183، 184).

وعلى هذا، فإنّ حكومة الشبان الأتراك، لم تستغلّ نضال القبائل إلاّ وفق ما يسهّل لها عملية الوصول إلى الصّلح مع إيطاليا. وعلى الرغم من هذا فإنّ مقاومة الأهالي أصبحت عاملاً هامّاً يحدّد مسيرة الحرب الإيطالية ـ التركية. وبالنتيجة اتخذت الحرب الطابع الطويل الأمد، وذلك خلافاً لحسابات القيادة الايطالية.

ولمّا عجز الايطاليون عن كسر شوكة مقاومة الجيش الشعبي لجأوا إلى الإجراءات القمعيّة العنيفة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأوساط الايطالية الحاكمة، حاولت في بداية العدوان أن تستميل القبائل العربية إلى جانبها مستغلّة التناقضات بينها وبين السلطات التركية. فقد نصّ أحد المناشير الأولى بتاريخ 12 أكتوبر 1911 م والذي وقّعه الجنرال كانيفا، قائد الحملة، على أنه «مفوّض بتصفية سيطرة الأتراك في طرابلس وبرقة» وأنّ الأهالي سيحكمون من قبل زعمائهم وأنهم سيكونون جميعاً تحت حماية الملك الايطالي أنظر (252، ص 52؛ 266، ص 129-130) أمّا المنشور الثاني، الذي وزّع باسم الجنرال سالسا، مساعد الحاكم، والمؤرخ في 2 يناير 1912 م فقد جاء فيه: «انّ لدينا معلومات كافية عن كلّ أعمال العنف والمظالم التي كان يقوم بها الأتراك أثناء تحصيل الضرائب وجمع الجنود

والجندرمة». وقد حذّر المنشور العرب من التضامن مع الأتراك في الصراع ضد السلطات الايطالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى وقوع ضحايا أبرياء. ودعا العرب إلى نسيان الماضي والكفّ عن الأخذ بالثأر والوقوف إلى جانب الايطاليين الذين سيقدمون للفلاحين، كلّ ما يحتاجون إليه لمساعدتهم على الخروج من الوضع الصعب الذي سبّبه الجفاف الذي امتدّ خمس سنين. وفي المنشور أغدقت الوعود التي تؤكّد على تخفيض الضّرائب، وإعفاء الأهالي من الخدمة العسكرية، ودفع كميّات معتبرة من الجوائز المالية لأعيان البلاد. أما إذا رفض الأهالي الانصياع وقرروا العصيان، فإنّ أشد أنواع البطش ستنزل بهم. وقد نصّ المنشور كذلك على أن «حكومة ايطاليا تملك سلاحاً قادراً على إحراق كلّ شيء في طريقه، ولن يمتنع الايطاليّون عن استخدامه، وسوف تجري مصادرة أملاك من يقومون بالمقاومة». (180، المجلد الثاني ص 217 و218).

لكن تلك المنشورات التي كانت تتضمن وعوداً كبيرة تتعلّق بالسلطة وضمان حياة الأهالي وقدسيّة الممتلكات واحترام الأديان وتحسين شروط الحياة، ما كانت لتخدع سكان طرابلس وبرقة. فلم يقبل بالانحياز إلى جانب الايطاليين غير بضع عشرات من الأسر المعروفة في طرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن وهي في معظمها منحدرة من أسرة القره مانليين.

ولم ينفع المستعمرين أيضاً ذلك المرسوم الملكي الذي صدر في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 1911 م أي بعد شهر واحد من بداية العدوان والذي أعلن «السيادة الكاملة والشّاملة للمملكة الايطالية على طرابلس وبرقة». فقد كانت الحكومة الايطالية باتخاذها قرار الإلحاق تأمل أن تضعف بواسطته رغبة القبائل العربيّة في النضال، وأن تظهر لتركيا لا جدوى المقاومة المسلّحة في المستقبل، وأن تستعرض أمام الدول الأوروبية العظمى إصرارها على التوصّل إلى تحويل ليبيا. . . مستعمرة إيطالية. ولما كان قرار الإلحاق لا يعكس المواقف الحقيقية لإيطاليا في أفريقيا الشمالية فقد اكتفت الدول الأوروبية بأخذ العلم بإعلان الحكومة الايطالية، لكنّها أمسكت عن اتخاذ أي قرار رسمي بخصوص تأييد

الاعلان أو رفضه.

ولما كانت الحكومة الايطالية تحاول تطبيق قرار الإلحاق فإنها لم تشعر بالخجل من اتخاذ أية وسيلة للوصول إلى غايتها. فبعد الانتفاضة المسلحة التي قام بها أهالي طرابلس بين 23-26 أكتوبر 1911 م. نكّل المستعمرون بهم تنكيلاً فظيعاً، إذ أصدر الجنرال كانيفا أمره فاستبيحت المدينة لمدة ثلاثة أيام من قبل جنود الحملة. وأبيح للجنود النّهب والقتل والاغتصاب دون أن يتحملوا مسؤولية عن ذلك. وكان القائد العام يظنّ أنّ «القسوة والبطش كفيلان بإرغام المجاهدين على الاستسلام» (292، ص 130)[1].

أمّا المدن والمواقع التي احتلّتها القوّات الإيطالية فقد أعلنت فيها حالة الحرب: فكان محظوراً على العرب حمل السلاح، أو التّجوال في المدن ليلاً أو الخروج خارج حدودها (180 المجلد الثاني، ص 343، المجلد الخامس ص 332 -335).

وبناء على أوامر الجنرال كانيفا، كان العرب الذين يقبض عليهم والسلاح في أيديهم يعدمون بإطلاق الرصاص عليهم في نفس المكان ودون محاكمة. أمّا المحاكم العسكريّة التي تمّ تشكيلها في طرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن

---

(1) جاء في بعض ما كتبه مراسل ألماني كان في ليبيا في ذلك الوقت ما يلي: «لم يفعل جيش مع عدوه من أنواع الغدر والخيانة ما فعله الجيش الايطالي في ليبيا» (أخذ المقتطف من 292، ص 237) وكتب المراسل الصحفي السويسري: «إن كانيفا يستهين بالقوانين الحربية ويتنكّر للمبادىء الانسانية إذ أنه يأمر بقتل العرب سواء قبض عليهم في ميدان المعارك أو انتزعهم من بيوتهم» (المقتطف من ص 137) وقد قام مراسل صحيفة انكليزية، بعد أن أثارت قرفه وحشية الايطاليين في ليبيا، بتوجيه رسالة إلى الجنرال كانيفا هذا مضمونها: «انني شاهدت الكثير من الجرائم المخجلة التي ارتكبها جنودكم ضد السكان العزل، لقد قتلوا الشيوخ والنساء والأطفال وفتكوا بهم في وحشية يندى لها جبين الانسانية وقد كنت آمل أن تتدخلوا وتضعوا حداً لتلك المجازر البشرية وحيث أن شيئاً من ذلك لم يحصل فإنني أطلب العودة إلى بلادي لأنني أرفض البقاء مع جيش لا يحق له أن يتشرف باسم جيش لأنه عصابة من المجرمين السفاحين». (أخذ المقتطف من 292، ص 137). وكان من الطبيعي أن يعجّل بإبعاد ذلك المراسل من ليبيا بعد ذلك التصريح.

فكانت تصدّر أحكام الاعدام على كل من يظن باشتراكهم في المقاومة بمجرّد الشّبهة. وبنهاية أكتوبر 1911 م صار المتّهمون بأي نشاط معاد للسلطات الاستعمارية يبعدون إلى الجزر الجنوبية من إيطاليا (180، المجلد الأول ص 135، المجلد الرابع ص 277).

وبهذه العمليّات الدمويّة فضح المستعمرون الإيطاليون أنفسهم في أعين الأوساط الإجتماعية الإيطالية والديمقراطية العالمية التي كانت مشاعرها بصورة كليّة إلى جانب المدافعين عن ليبيا.

ومن أجل أن يعجّل الإيطاليون بانهاء تلك الحرب الباهظة التكاليف حشروا حتّى الـ100 ألف جندي وضابط في ليبيا (ناهيك عن طواقم البواخر الحربيّة التي كانت تحاصر السواحل). وكانت الجيوش مدجّجة بالتّقنية العصرية، وقد عزّزت بـ 35 طائرة وبضعة مناطيد كانت تستخدم للاستكشاف الحربي ولقصف مواقع العدو من السّماء.

حتى ذلك الوقت، كان انعدام وجود القيادة الموحّدة للنضال الوطني التحريري، والطابع العفوي الذي كانت تتخذه في غالب الأحيان، بالإضافة إلى جهل غالبيّة المشتركين بالأهداف القريبة للنضال وتشتّت مختلف وحدات الجيش الشعبي قد بدأت تترك آثارها السلبيّة على حركة المقاومة.

وفي ظروف اجتراح العلاقات التجارية الإقتصادية الاعتيادية بين الساحل والدواخل أخذت أسعار المواد الأوليّة بالارتفاع وبدأت عمليات السوق السوداء، كما بدأت السياسة الإيطالية، سياسة «العصا والجزرة» نحو الأهالي تعطي ثمارها.

وهكذا، فإن الوعود التي قطعها الجنرال كانيفا، قائد الجيوش الإيطاليّة والتي تضمّنها منشور الـ15 من يناير 1912 م شدّت إليها أنظار بعض المناضلين، وكان ممّا نصّ عليه المنشور: أمّا من يسلّم نفسه، ويحضر معه بندقيّته وذخيرتها سينال مكافأته ويعطى 20 فرنكاً وكيساً من القمح أو الشّعير حسب رغبته، كما تضمن بالإضافة إلى ذلك عهداً باحترام المشاعر الدينية للعرب وبالسمّاح لرجال

الدين المسلمين بممارسة شعائرهم بل وكان هناك تعهّد بدفع المكافآت الشهرية لهم. وعلاوة على ذلك ضمن المنشور دفع مبالغ مالية خاصة لزعماء القبائل وغيرهم من الأعيان (292، ص 131).

قبل عدد من رؤساء القبائل، ورؤساء بعض الجمعيات الإسلامية الرّشاوى فخانوا الحركة التحرّرية الوطنية وانصرفوا عنها. ولم تحتمل بعض أسر المجاهدين مصاعب الفترة الحربية والمجاعة، فعادت إلى الواحات التي كانت قد هجرتها، أملاً في الحصول على الحبوب وعلى المساعدة المالية من الإيطاليين. وكان ذلك يؤدّي بصورة تدريجيّة إلى شق صفوف المشاركين في المقاومة. وكان المجاهدون المسلّحون يبدون ضروب الجلد والشجاعة عندما كانت مخاطر العدوان الإيطالي تحدق بالأراضي القبلية الخاصة بهم. فلمّا كانت هذه المخاطر تتلاشى كانوا في غالب الأحيان ينسحبون من صفوف المقاومة. وكان أشدّ جزر لوحدات المقاومة يحدث إبّان الأعمال الزراعية.

وعلى الرغم من كثير من جوانب الضعف في حركة التحرّر الوطنية، فإنّ الإيطاليين لم يتمكنوا في ربيع عام 1912 من احراز أيّة نجاحات ملموسة في المناطق الساحلية من طرابلس. كما أن القوات المسلّحة الإيطالية عانت الكثير من المصاعب في برقة بسبب المقاومة العنيفة من قبل القبائل العربية. ولم تسفر محاولات الإيطاليين في النفاذ إلى الدواخل عن نتائج إيجابية، فقد تصدّت لهم أعداد جديدة من القبائل الرحّل العربيّة والبربريّة.

وكان إخفاق الحسابات الإيطالية في السيطرة على ليبيا خلال الفترة الربيعيّة الصيفية من سنة 1912 م الأساس الذي جعل الدبلوماسية التركية تقف معارضة للاعتراف بالقرار الإيطالي حول ضم هذه المنطقة وتغترف من المقاومة الصامدة للقبائل العربية البراهين على أنّ تركيا لم تضع السلاح أمام ايطاليا.

ولكي يتم التوصّل إلى إرغام تركيا على التنازل عن ممتلكاتها في الشمال الافريقي والقبول بعقد اتفاقية للصلح بدأت القيادة الإيطالية عمليّاتها الحربية

الناشطة في بحر إيجه، وحققت الانتصار فيها. وكان احتلال جزر «دوديكانيس» في بحر إيجه صفعة جديدة لهيبة حكومة الشبّان الأتراك، أرغمتها على التنازل عن ممتلكات الأمبراطورية العثمانية في الشمال الأفريقي.

بيد أنّ انتصار إيطاليا كان أبعد من أن يتحقق بقوة السلاح على الرغم من التفوق الذي كانت تتمتّع به على صعيد القوّات العسكرية البحريّة وفي ميدان التسلّح إذا ما قورنت بتركيا المتخلّفة، بل أن نجاح إيطاليا في ضم ليبيا تحقّق قبل كل شيء بفضل تدخل الدول الأوروبية العظمى التي كانت تخشى من أن يؤدْي امتداد الحرب التركية ـ الإيطالية إلى بروز المسألة الشرقية بكل تشابكها وتعدّد أبعادها في وقت لم تكن هذه الدول مهيأة بعد لحلّها. وإلى جانب ذلك، فإن إيطاليا عرفت كيف تستخدم بمهارة التّناقضات التي كانت قائمة بين دول الائتلاف ودول الحلف الثلاثي، ورغبة كلّ من هذين المعسكرين باستمالة إيطاليا إلى جانبه. لقد كانت جميع الدول الامبريالية مرتبطة بإيطاليا عن طريق معاهدات سريّة للتعاون المتبادل في الصراع على مناطق النفوذ وكانت تقف مظاهرة للمستعمرين الإيطاليين في مطامحهم إلى ضمّ ليبيا.

كما أنّ توقيع اتفاقيّة السلام بين تركيا وإيطاليا قد سرّع من حوادث البلقان. فبعد أن خدعت تركيا في آمالها بنيل المساعدة من جانب الدول الأوروبية، وبعد أن وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام احتدام الأزمة السياسية الداخلية بالإضافة إلى وجودها على أبواب حرب البلقان، كان لا مندوحة أمامها من التنازل أمام المطالب الإيطالية.

كانت أفكار الاستعمار غريبة على الجمهور الأساسي من العمّال الإيطاليين، على الرغم من تفاقم الشوفينية والروح العسكرية في إيطاليا. ففي سبتمبر 1911 م انتظمت ندوات كثيرة العدد فوق كامل التراب الإيطالي للاحتجاج على العدوان في أفريقيا، وخلالها كانت الصدامات تنشب بين العمال وبين الفاشست ورجال البوليس. فقد كانت الحرب تنوخ بأعبائها على كواهل شعب إيطاليا الكادح وهي

لم تفشل فقط في حل مشاكله الداخلية الكثيرة، بل وتمخّضت عن مشاكل جديدة[1].

كانت الأوساط الحاكمة في انجلترا وفرنسا تحس بقلق شديد لأنّ الحرب الإيطاليّة ـ التركيّة والنضال البطولي الذي يخوضه سكّان ليبيا ضد الإيطاليين، قد أثارا همم عرب الدول الأخرى لخوض المقاومة ضد المستعمرين وأيقظا فيهم مشاعر الوعي القومي. وازداد نشاط حركة العناصر البورجوازيّة الوطنيّة في مصر وتونس ومراكش. وانطلاقاً من تنامي النضال التحرّري لشعوب افريقيا ورسوخ حركة التعاون مع أهالي ليبيا المناضلين كان على باونكارتيه، رئيس الوزراء الفرنسي أن يصرّح في شهر أغسطس (آب) سنة 1912م بما يلي: (مهما كانت مشاعر تعاطفنا مع إيطاليا، ومهما بلغ من صدقنا في الالتزام باتفاقيّة 1902 م فإنّنا بالنسبة لطرابلس، لا نستطيع أن نعرّض للخطر سمعتنا في المقاطعات الأفريقيّة). (42، المجلد الثالث ص 339).

إن عجز تركيا عن حماية ممتلكاتها في شمال أفريقيا، وفقدانها جزر «دوديكانيس» وخطر الهجوم الإيطالي على شواطىء آسيا الصغرى التابعة لتركيا قد أرغم غالبيّة الشخصيّات الحكومية على القول بأنّ من شأن عقد الصلح مع إيطاليا أن يدعم مراكز الحكومة[3]، حتى ولو كان ثمن ذلك خسارة طرابلس وبرقة. إلاّ

---

(1) كانت المشاعر المناهضة للحرب تلاقي انتشاراً، حتى وضمن جيش الحملة، وقد كتب مراسل صحفي انجليزي، نزل في طرابلس عن معنويّات الجيش قائلاً: «إنّني لم أشاهد جنوداً يندفعون إلى ساحة المعركة... وقد بدأت أميل إلى الاعتقاد بأنّ الفئة المحاربة الوحيدة في كلّ بلد مقصورة على الخطباء الشوفينيين، وعلى جرائد الصحافة الصّفراء». (303، تاريخ 1911/11/11 م).

(2) كتب بوميرون، القنصل الفرنسي في استانبول، في تقرير وضعه بتاريخ 15 مايو أيار سنة 1912 م بعد حديث له مع سعيد باشا رئيس الوزراء: إنّني استغرب عدم اكتراث الدولة باستيلاء الطليان على الجزر الإيجية، لأني اعتقد أن توسيع نطاق النزاع بهذه الصورة، من شأنه أن يثير مشاكل دولية هامة، تعرّض كيان السلطة للخطر، ولا سيما أن الأحوال الداخلية أيضاً لا تسير على ما يرام ولذلك أرى من واجب الصداقة أن أنصح الحكومة العثمانية باللجوء إلى طريق المصالحة» وقد ردّ سعيد باشا على هذه النصيحة بقوله: «أنا أيضاً أرى =

أن الليبيين وقفوا ضد ذلك الصلح، فما أن وصلت إلى ليبيا الأخبار القائلة بالإعداد للمفاوضات بين تركيا وإيطاليا حتى انهالت الاستيضاحات والإحتجاجات على الحكومة التركية. ففي الرسالة التي وجّهها أحمد الشريف، إلى القائد التركي أنور باشا، عبّر عن احتجاجه على المفاوضات التي يجري الاعداد لها «نحن (أي السنّوسيين ـ المؤلّف) والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه، إذا كان ثمن الصّلح تسليم البلاد إلى العدو» (269، ص 55). وقد حذّر أحمد الشريف، من أنّ مثل هذا الصّلح سيولّد كراهيّة المسلمين نحو الدّولة العثمانية ونحو السلطان نفسه[1]. وأرسل سليمان الباروني، برقية إلى المجلس الذي كان واحداً من أعضائه وعبّر فيها باسمه واسم جميع مجاهدي طرابلس عن احتجاجهم على عقد الصلح مع إيطاليا، والذي لم يكن ينص على الجلاء الكامل للجيوش الإيطالية من البلاد.

وما كانت تلك المعارضة الشاملة التي أبداها أهالي طرابلس وبرقة بأسرهم، ضد عقد الصلح مع إيطاليا إلاّ أن تؤخذ بعين الإعتبار من قبل الحكومة التركيّة ولهذا، فإنّها لم تقدم بصورة مفضوحة على تسليم ليبيا ملكاً لإيطاليا، بل أخذت تبحث عن اتفاقيّة تمكّنها إلى حدّ ما من انقاذ ماء وجهها.

في الـ 18 من أكتوبر 1912 م أصدر السلطان الفرمان الثّاني الذي اعتمد فيه على ما زعمه رغبة أبداها سكان طرابلس وبرقة، فوافق على دخولهم تحت الإدارة الإيطالية. وفي ذلك اليوم نفسه، تمّ توقيع معاهدة الصلح التي نصّت على إيقاف كلّ العمليّات الحربيّة في كافّة الجبهات. (الفقرة 1). وتعهّد الجانبان بسحب

= رأيكم تماماً ولكنني لم أستطع أن أقنع البعض من وزرائي ولا سيما وزير الخارجية عاصم بك إنهم يقولون: إن هجوم إيطاليا على طرابلس الغرب أوجد هياجاً شديداً بين العرب بوجه خاص، وبين المسلمين بوجه عام. والحكومة مضطرة إلى أخذ هذه الأحوال بعين الاعتبار، وإذا لم تدافع عن المسلمين التابعين لها، فستتعرض حتماً إلى هزّات وثورات أشد عنفاً وأكثر ضرراً من الحرب التي يراد الإنتهاء منها». (241، ص 186).

(1) سلّمت هذه الرسالة إلى أنور باشا، من قبل وفد مؤلّف من أربعين شيخاً من شيوخ الزوايا، عبّروا له أيضاً عن رأيهم بخصوص تواطؤ تركيا مع إيطاليا.

قواتهما بأسرع وقت ممكن فتسحب القوات التركية من طرابلس وبرقة والإيطالية من جزر إيجه المحتلة (المادة 2) ونص على تبادل الاسرى والرهائن بين الجانبين في أسرع وقت (المادة 3) كما نص على إصدار العفو السياسي عن سكان طرابلس وبرقة وجزر دوديكانيس (المادة 4) مثلما نص على سريان مفعول جميع التعهدات والقرارات والالتزامات التي كانت سارية في السابق بين إيطاليا وتركيا (المادة 5).

وبعد سلسلة طويلة من المساومات الدبلوماسية، قامت كلّ من إيطاليا وتركيا في 15 أكتوبر 1912 بالتوقيع في أوشي (من ضواحي لوزان) على اتفاقية تمهيدية، التزم الجانبان فيها بالحفاظ عليها سرية، إلى أن يتم عقد الصلح بصفة رسمية، ونصت الاتفاقية على أن يلتزم السلطان التركي بأن يصدر في غضون ثلاثة أيام فرمانا يمنح فيه الاستقلال الذاتي لطرابلس وبرقة، وأن توافق الحكومة الملكية الإيطالية على أن يعيّن السلطان القضاة في ليبيا، وأن يحدّد مرتباتهم الماليّة في اتفاقية خاصة بين الجانبين على أن لا يتجاوز عدد رجال الدّين المسلمين العدد الذي كان قائماً قبل الحرب. واتفق على أن تقوم الحكومة الإيطالية في غضون ثلاثة أيّام بعد تعميم الفرمان السلّطاني بتجديد تأكيد قرارها بضمّ طرابلس وبرقة، وبعد ذلك فقط يقوم السلطان بالاعتراف بذلك القرار ويتعهّد وفقاً للمادة (6) من الإتفاقيّة بالكفّ عن إرسال الأسلحة والذخائر والجنود والضباط إلى طرابلس وبرقة.

وقد صدر الفرمان السلطاني (الملحق رقم 1 باتفاقية لوزان) في 16 أكتوبر 1912 م في صيغة منشور موجّه من السلطان العثماني إلى أهالي طرابلس الغرب وبرقة. وجاء في المنشور: «إن حكومتنا العالية عاجزة عن تأمين الحماية لبلادكم، إلا أنها مهتمة بازدهاركم في الحاضر والمستقبل. ورغبة منها في تجنّب مواصلة الحرب التي تحمل الهلاك لكم ولأسركم والخطر على الدولة، وحرصاً منها على السلام والرفاهية في بلادكم، فإنني أعطيكم الاستقلال الكامل والشامل. وستحكم بلادكم وفقاً لقوانين جديدة ومن طرف هيئة خاصة. وبمشاركة من سكان البلاد أنفسهم سيتم تشكيل نظام جديد للإدارة يتفق ومتطلبات الأهالي وعاداتهم.

وسيكون ممثلي عندكم شمس الدين الذي منحته لقب نائبي وعهدت إليه بالسهر على مصالح الدولة العثمانية في بلادكم. وبما أن القانون عندكم سيبقى معتمداً على الشريعة فسأواصل تعيين القضاة الذين يختارون نوابهم من بين علماء البلاد» (264، ص 143-144).

فسّر العرب، فرمان السلطان المتضمّن الحكم الذاتي لطرابلس وبرقة على أنّه اعتراف بحقهم في الاستقلال الكامل. إلا أن فيكتور عمانوئيل الثّالث ملك إيطاليا وقّع في 17 أكتوبر، منشوراً إلى سكّان طرابلس وبرقة (الملحق رقم 2 لاتفاقية لوزان)، وقد جاء فيه: «عملاً بالقانون رقم 38 الصادر يوم 25 فبراير 1912 والذي يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعاً مطلقاً للسيادة الملوكية الإيطالية، ورغبة في التعجيل بإعادة السلام إلى هاتين المقاطعتين، تصدر الحكومة الإيطالية العفو العام عن جميع أهالي طرابلس الغرب وبرقة، ممن شاركوا في الأعمال الحربية أو قاموا بأية نشاطات سياسية (البند 1) وتعلن حرية الشعائر الدينية الاسلامية، كما يسمح على الدوام بذكر اسم السلطان خليفة للمسلمين في الصلوات العامة وتضمن حصانة الممتلكات الدينية (الأوقاف) ويتم الاعتراف بصلاحيات من يعده السلطان نائباً دينياً عنه (البند 2) وبإرادة ملكية يتم تشكيل لجنة تعيّن من أبناء البلاد لتنظيم الجهاز المدني والإداري على أساس من المبادىء الليبيرالية (البند 3) (264، ص 144).

في الـ 18 من أكتوبر 1912 أصدر السلطان الفرمان الثاني الذي يزعم فيه النزول عند رغبة أهالي طرابلس الغرب وبرقة فأعطى موافقته على انتقالهما لإدارة إيطاليا. وفي اليوم نفسه جرى بين إيطاليا وتركيا توقيع معاهدة سلام (البند 1) يلتزم الجانبان بموجبها بسحب قواتهما المسلحة: التركية ـ من طرابلس الغرب وبرقة، والإيطالية من الجزر التي احتلتها في بحر إيجة (البند 2) وأشير فيها الى التبادل العاجل للأسرى والرهائن بين البلدين (البند 3) وتم توكيد قرار العفو السياسي عن أهالي طرابلس الغرب وبرقة وجزر دوديكانيس (البند 4) كما جرت الإشارة الى تنفيذ كافة القرارات والمراسيم والالتزامات السابقة بإقامة العلاقات

إيطاليا وتركيا (البند 5) (264 - 144).

قبل توقيع معاهدة الصّلح، وانطلاقاً من الاتفاقية التي تمّ التوصّل إليها، كانت الحكومة الإيطالية قد توجّهت مسبقاً إلى الدول الأوروبية العظمى طالبة منها أن تسارع إلى تأييد قرارها بضم برقة وطرابلس. وفي 19 أكتوبر 1912 م أحاطت كل من فرنسا، والدولة النمساوية ـ المجرية، وانجلترا، وألمانيا الحكومة الإيطالية علماً باعترافها رسمياً بواقع ضم إيطاليا الممتلكات التركيّة في الشمال الأفريقي.

وبتوقيع معاهدة لوزان واعتراف الدول الأوروبية بسيادة إيطاليا على طرابلس وبرقة، تمّت تسوية النزاع الحربي 1911 م ـ 1912 م والذي بدأته السلطات الحاكمة الإيطالية.

وكانت توقيع معاهدة الصلح مفاجئاً لطرابلس وبرقة، إذ لم يشارك ممثّلو هذه الأراضي في المحادثات، وقد قام أهالي طرابلس وبرقة الذين حملوا على كواهلهم كلّ أعباء الحرب برفض الاعتراف بهذه المعاهدة، وواصلوا التصدّي للإيطاليين[1] وإذا كان النّصر على الحاميات التركية في ليبيا قد تأتى للإيطاليين بسهولة، فإنّ احتلال البلاد وضعهم أمام مصاعب كبرى. ولمّا ألفت الجيوش الإيطاليّة نفسها أمام المقاومة المسلّحة لأهالي طرابلس وبرقة، بدأت ضدّها حرب إبادة وحشية دامية، وبالرغم من كلّ الجهود فإنّ الإيطاليين بقوا عاجزين، وعلى مدار سنين طويلة عن تحطيم مقاومة الأهالي وبسط نفوذهم على البلاد بأسرها.

وقد أثارت المعاهدة بعض الذهول في صفوف المجاهدين الذين كانوا يعلّقون آمالهم على المساعدة من طرف تركيا، ولما كانت الاتفاقية تنص على سحب تركيا لقوّاتها من طرابلس فإنّهم وجدوا أنفسهم محرومين من أيّ شكل من أشكال العون.

---

(1) وقد اضطروا الجيش الإيطالي الذي كان مسلحاً بأحدث الأسلحة والمعدّات والذي كان جنوده محميين من الخلف بأسلحة الأسطول الإيطالي إلى البقاء في السواحل ومنعوه من التقدم نحو الدواخل.

أمّا الصراع السياسي في تركيا نفسها، فكان يزيد من تعقيد الأمور وتشابكها. فالمعاهدة مع إيطاليا وقّعت من جانب حكومة من يسمّون بالليبراليين الذين وصلوا إلى السلطة في مكان الشبّان الأتراك وبنتيجة انقلاب الـ 12 من يوليه 1912 م. وكانت هذه الحكومة تمثّل حزب «الحرية والوفاق». وتعتمد على دُوَل الائتلاف، وذلك خلافاً للشبّان الأتراك. وقد ترك الاعتراف السريع من جانب الدول الأوروبية بتبعيّة ليبيا لإيطاليا، أثراً ملموساً على حكومة الليبراليين الأتراك. فليس غريباً بعد هذا، أن يقوم شمس الدين باشا، الذي عيّن ممثلاً للسلطان في طرابلس وبرقة، بدعوة العرب إلى المسارعة إلى وضع السلاح، والكفّ عن أيّة مقاومة. وقد قام الإيطاليون من جانبهم بتسهيل مهمّة شمس الدين باشا، والتي تعود عليهم بالفائدة. (264، ص 144).

وفي الوقت نفسه، بذلت الحكومة التركية كل ما في وسعها من أجل عودة الضبّاط والجنود من طرابلس وبرقة.

بدأت الحزازات والنّزاعات في البلاد اثر خروج الجيوش التركية من طرابلس. إذ راحت كلّ قبيلة وكلّ شيخ تحاول العمل بصورة مستقلّة. واحتدم الصراع على السلطة وعلى المنصب القيادي في حركة المقاومة ضد الإيطاليين. وفي الوقت نفسه كان جميع قادة طرابلس متّفقين على المطالبة بالاستقلال، لكنّهم لم يستطيعوا التوصّل بأية حال إلى اتّفاق حول طريقة الوصول إلى ذلك.

وقد عقد رؤساء القبائل الطرابلسية اجتماعاً في العزيزيّة لمناقشة الوضع في البلاد، وتحديد المهام بالنسبة للمستقبل. وقد تفرّق المجتمعون خلال المداولات إلى فئتين، تقف احداهما (وهي برئاسة محمد فرحات) إلى جانب حل الموضوع بصورة سلميّة مع الطّلاينة، وكانت على استعداد للخضوع لهم[1]. أما الفئة الثانية (وكانت برئاسة سليمان الباروني) فكانت واثقة من أنّ الاستقلال الحقيقي لا يمكن

---

(1) تتأكّد الميول المؤيدة للطلاينة من جانب الكثيرين من القادة الطرابلسيين من خلال كون الشّطر الأعظم من طرابلس الشمالية قد احتلّ في خريف سنة 1911 م، وفي بداية ربيع سنة 1912 م دون مقاومة.

أن يؤخذ إلاّ بقوة السلاح. وهكذا فإنّ القادة لم يتوصّلوا إلى قرار مشترك في اجتماع العزيزية. فاتّجه سليمان الباروني إلى جبل نفوسه حيث جمع حوله بضعة آلاف من المقاتلين وخاطب بعد ذلك ايطاليا يعرض عليها أن تعترف به رئيساً لدولة اسلاميّة عاصمتها يفرن[1]. كما أنه قام بتشكيل جهازه الإداري فعيّن المتصرّفين، القائمقامين، القاضي والمفتي. كما تمّ تشكيل جيش دائم من المشاة والخيّالة والهجّانة، وأقيم الارتباط البريدي والتلغرافي في المناطق الداخلية. لكنّ الأموال نضبت من يدي سليمان الباروني بعد خمسة شهور من اعلان الصّلح، فلم يتبقّ لديه ما يدفع به كراء الجمال التي كانت تقوم بنقل الجرحى أو مرتّبات الموظّفين والجيش، أو ما يدفعه كمساعدات لضحايا الحرب. ولم تكن النقود متوفّرة لدفع أجور نقل التموينات إلى خط الجبهة. وانطلاقاً من ذلك كلّه، لجأ سليمان الباروني إلى جباية الزّكاة من الميسورين. وقد رحّبت الجماهير الواسعة من السكّان بهذه المبادرة، وكانت الحاجة إلى النقود ملحّة إلى درجة أنّ سليمان الباروني لم يكن قادراً على الانتظار حتى جمع المحاصيل. ولما كان الإيطاليون على علم تام بالمصاعب التي يواجهها سليمان الباروني فإنّهم بدأوا هجومهم في المناطق الخاضعة لضريبة الزكاة.

يشير المؤرخ الإنجليزي ج. رايت، إلى أن سليمان الباروني كان قادراً على تحقيق النجاح لو أنّه التزم جانب الحذر، لكنّه سار في طريق المجابهة المكشوفة مع الجيوش الإيطاليّة فاضطرّ للتّراجع. عند ذاك أصدر الجنرال ليكويو، الذي كان جيشه الأول قد اجتاح السفوح الغابيّة للجبال، واحتلّ غريان، أمره بالهجوم على يفرن، وفي 23 مارس 1913 م تمكّن ليكويّو، من هزيمة سليمان الباروني في عَصَبَة. وفي المنطقة الواقعة بين غريان ويفرن، قضي على جيش سليمان، البالغ تعداده 4 آلاف رجل. (212، ص 133).

---

(1) أعلن سليمان الباروني فيما بعد في حديث له إلى مجلة «أفريكان تايمس» ما يلي: «كلّفني الأهالي بقبول الرياسة وتشكيل حكومة، وقدّموا إلي في ذلك عرائض بخطوط أيديهم وأختامهم، فقبلت ذلك منهم وبلّغته بالتلغراف إلى الدول المعظّمة والجرائد المشهورة» (222، ص 464).

وراح الإيطاليون يلاحقون فلول الجيش، فدخلوا يفرن في 27 مارس وقد حاول بعض المقاتلين الانسحاب إلى نالوت بهدف اجتياز الحدود وطلب الملجأ في تونس. وعبر الشيخ سليمان الباروني والشيخ عون سوف ومحمد عبد الله البوصيري الحدود ببقايا الجيش، ودخلوا تونس في 9 أبريل 1913، ثمّ انتقل سليمان الباروني، فيما بعد، إلى استانبول. (263، ص 57)[1].

وهكذا، انهارت محاولة إقامة الدولة الإسلامية. أمّا السبب الرئيسي في هزيمة سليمان الباروني فيراه مجيد خدّوري في عدم استطاعته توحيد شعب طرابلس، ممّا مكّن الإيطاليين من احتلال البلاد (170، ص 13). ومن المهم، الإشارة هنا، إلى أنّ النزاعات بين البربر والعرب قد لعبت دورها في ذلك.

وبعد هزيمة جيش سليمان الباروني تمكّن الإيطاليّون من تحطيم المراكز الأخرى للمقاومة في طرابلس. وقد ساعدت على ذلك إلى حدّ ما، خيانة عدد من الإقطاعيين مثل: عبد الهادي بن عطان الذي احتلّ الإيطاليون بمساعدته بني وليد وعبد النبي بلخير الذي ساعد الإيطاليين على الاتفاق مع «روح الصحراء الشرير» حسبما كانوا يسمّون سيف النصر. لقد هيّأ عبد النبي بلخير، لقاء الإيطاليين بسيف النصر، وبنتيجة المفاوضات التي امتدّت منذ مارس، وحتّى ديسمبر سنة 1913 م عيّن الأخير متصرّفاً في جفارة بينما رقّع عبد النبي بلخير، إلى درجة مستشار لقاء خدماته.

---

(1) بدأت بعض الصحف الغربية حملة من الافتراءات ضد سليمان الباروني، فاتهمته بالخيانة وقبض الرشاوى من الطليان. ويقول المؤرخ الليبي الطاهر الزاوي أن تلك الإشاعات لم تكن ذات أيّ أساس من الصحة).

وقد أعلن سليمان الباروني ردّه على المفترين في مجلّة «أفريكان تايمس» بقوله: «إنّ حكومة إيطاليا تحقّقت من نزاهتي وعفّتي من زمن الحرب التركية، فلم تتجاسر على مخاطبتي في شأن الرشوة، كما فعلت مع غيري... إنّني أنا ورجالي لا نرضى إلاّ بالموافقة على الاستقلال... إنّني ما التجأت إلى تونس إلاّ بعد نفاذ كل ما بيديّ من لوازم الحرب... ثمّ سلّمت سلاحي لـ مأموري فرنسا ليقبلوا دخولي إلى الأراضي التونسية. ففي مقابل أيّ شيء تعطيني إيطاليا أموالها؟» (222، ص 467-470).

قفل محمد عبد الله البوصيري، أحد أنصار سليمان الباروني عائداً إلى فزّان وراح هناك يواصل النضال، وقد كتب رسالة إلى سيف النصر في سوكنة يلومه فيها على توقّفه عن المقاومة، ويستفسر منه عمّا إذا كان ينتوي بمعيّة عبد النبي بلخير الحرب ضد المجاهدين. وقد ردّ سيف النصر على ذلك بأنه يلتزم سياسة الحياد لكنّه مستعد لتقديم المساعدة إلى من يحتاج اليها من المجاهدين. (212، ص 135).

وبعد فترة قصيرة وجّه الإيطاليّون قوات كبيرة إلى جنوب البلاد، واحتلّوا سوكنه وكل منطقتها تقريباً دون مقاومة تذكر، ذلك أنّ عبد النبي بلخير توجّه بندائه إلى أهالي قبيلة أولاد بوسيف، والمقارحة والزنتان ودعاهم إلى أن يستسلموا لرحمة الإيطاليين ووعدهم بالحياة الرغيدة مقابل ذلك. وقبل أن يبدأ الإيطاليون هجومهم على فزّان نصّبوا عبد النبي بلخير في مكان سيف النّصر. أمّا سيف النصر، فقد اعتقلوه وأولاده وأرسلوهم إلى زواره. وفي يوليه (تموز) سنة 1913 م تمّ احتلال واحة مزدة.

إنّ التحرّك السريع نحو الجنوب، أملته اعتبارات سياسيّة، إذ كانت الوحدات الفرنسية، قد دخلت سنة 1913 م جنات (الجزائر) على بعد حوالي 100 كم من غات. ولهذا اعتبر ب. بيرتوليني وزير المستعمرات الإيطالي، أنّ من الضروري تحريك القوات الإيطالية بسرعة إلى أعماق فزّان من أجل تحقيق السبّق على الفرنسيين، ورفع العلم الإيطالي فوق الواحات الجنوبية. وعلى هذا، فإن سياسة فرنسا التوسّعية قد دفعت بإيطاليا دون قصد، نحو مغامرات جديدة.

وبما أنّ سرت كانت أقرب المواقع من أجل الوصول إلى فزان فقد وقع الاختيار على ذلك الميناء من أجل الانطلاق نحو الجنوب. وكان المفروض أن ينطلق الهجوم عبر واحة الجفرة وتلال الحمادة الحمراء التي كانت تعيش فيها القبائل التي لا يمكن اخضاعها. وفي يوليه 1913 م تمّ احتلال واحة سوكنه التي أصبحت نقطة انطلاق للإيطاليين. وفي سرت شكّلت قوات الحملة، وهي ما يسمّى بفرقة فزان. . . وفي 9 أغسطس بدأ زحف هذه القوّة نحو داخل البلاد بقيادة

العقيد آ. مياني.

لم تتمكّن الفرقة من عبور جبال السّودا إلاّ في ديسمبر سنة 1913 م ومن هناك انطلقت باتّجاه وادي الشاطىء حيث كانت تتمركز القبائل المنيعة على الخضوع. وقد تمّت هزيمة هذه القبائل في ثلاث معارك، وبذلك أصبحت فزان مفتوحة أمام الغزاة. فسقطت سبها في 17فبراير 1914 م، واحتلّت مرزق بعد أسبوعين. وفي وقت واحد مع زحف جيش فزان كانت وحدات إيطالية مكونة في الأساس من الإريتريين ومن وحدات الدعم الليبية تنطلق من مزده عبر الحمادة الحمراء إلى براك لكن هذه الوحدات لم تلتق تقريباً بأهالي الحمادة الحمراء في طريقها. إذ أنّ جميع هذه القبائل كانت قد انتقلت بكل ما لديها نحو الشرق لتنضم إلى القبائل التي كانت متركزة في منطقة سرت[1].

وفي بداية مارس 1914 م سقط آخر معاقل المقاومة. وقد تخفّى من بقي من المجاهدين في زاوية العكر في سرت، واعتبر الإيطاليّون أنّ فزّان صارت بجمعها في أيديهم. وعند ذلك الحدّ انتهت أول مرحلة من مراحل نضال الطرابلسيين ضد الغزاة الإيطاليين.

أمّا أهم أسباب الهزيمة، فهو أنّ عقد الصّلح بين تركيا وإيطاليا قد باغت طرابلس وهي في حال التشتّت، بينما أدّى انسحاب القوات التركية إلى حال من الفوضى الشاملة في البلاد. كما أنّ انعزال الطرابلسيين عن أشقّائهم في برقة وعن العالم الخارجي، قد لعب في ذلك دوراً، لا يقلّ خطورة عمّا ذكرناه.

كانت اللوحة مغايرة لذلك في برقة بعد عقد اتفاقية الصلح الإيطالية ـ التركية في لوزان، فقد كانت الجبهة هناك تمتد على طول الساحل، وكانت تستغرق في واقع الحال كلّ أرجاء المقاطعة. وتمكّنت الجمعية السنوسية من تنظيم مقاومة

---

(1) يكتب ج. رايت أنه «على الرغم من الفقر المرعب لم يفقد الليبيون ارادتهم في المقاومة. ففي معسكراتهم كانت تنتشر الأمراض: الحصبة، التيفوئيد، بل وحتى الطاعون. وكانت تموينātهم قليلة جداً ولم تكن تصلهم إلاّ مساعدة زهيدة من الخارج. فكان الكثيرون يموتون بينما قتل الآلاف منهم». (212، ص 134).

موحّدة ضد الإيطاليين، وهو ما لم يتسنّ للطرابلسيين عمله، وقد واصل قسم من الجيوش التركية التي كان عليها أن تغادر البلاد وفقاً لاتفاقية السلام العمليّات العسكرية الى جانب وحدات المجاهدين. وبقي أنور باشا يدير العمليات الحربية حتى نهاية 1912 م إلى أن نقل إلى جبهة البلقان.

ظلّت تركيا تعمل سراً على إذكاء روح المقاومة العربية ضد الإيطاليين. كما احتفظت لنفسها بحق تعيين ممثّل السلطان ورئيس القضاة، وهو ما كان يمكّنها من الإشراف على الهيئات الدينيّة المحليّة، والتأثير من خلالها على السكّان.

وكان الأتراك قد قرّروا منذ البداية جعل برقة القاعدة الأساسية للمقاومة، ولذلك لم يتعجّلوا بسحب جيوشهم من هناك. أما الجنود الذين مكثوا في برقة فكان قد تمّ اختيارهم من جميع أجزاء الأمبراطورية العثمانية. فإلى جانب الأتراك كان منهم الألبان والأكراد والسوريون والعراقيون والشركس والمكدونيون. وكانوا جنوداً فنيين ومؤهّلين لتحمّل مصاعب الحياة الحربية. وكانت الأمبراطورية تتطلع إلى المحافظة على تأثيرها في برقة عن طريقهم.

وعندما اقترح أنور باشا على أحمد الشريف باسم السلطان محمد الخامس مواصلة الحرب ضد الطليان أجابه ذاك بأن لا حاجة لاقناعه بذلك لأنه كان على الدوام معارضاً لمعاهدة الصلح الإيطالية ـ التركية. (134، ص 117 و 118).

وأدّى اعطاء السلطان، وفقاً للمعاهدة الإيطالية ـ التركية، الاستقلال الذاتي لبرقة، إلى تبديل الموقف بصورة جذريّة في تلك المنطقة من ممتلكات الأمبراطورية العثمانية في الشمال الأفريقي. فقد تعزّزت رقعة برقة وازدادت قوة تحت راية السنوسيين والسلطان ـ الخليفة. وقد كتب فؤاد شكري أنّ أحمد الشّريف صار يعتبر نفسه بعد زيارة أنور باشا «مسؤولاً أمام الله والعباد عن ليبيا بكاملها». ويشير ج. وايت إلى أن أحمد الشريف قد أكّد لأنور باشا استعداده لمواصلة القتال بصفته ممثّلاً للسلطان ومنذ ذلك الوقت صارت الجمعية السنوسيّة تعتبر نفسها حكومة شرعية للمنطقة التي وضعتها تحت حمايتها.

وبعد ذلك بفترة قصيرة صارت كلّ المراسلات والوثائق تخرج من مركز الجمعية السنوسيّة ممهورة بخاتم «الحكومة السنوسية»، وعلى هذا تكون الجمعية قد أعلنت بكل صراحة عن واقع دولة مستقلة، وباسم هذه الدولة صارت تخوض حرب المقاومة ضد الطليان. (134، ص 116).

ولم يبدأ أحمد الشريف القيادة المباشرة للعمليّات العربيّة في برقة كقائد عام إلاّ في مايو سنة 1913 م. (254، ص 38).

وفي ربيع سنة 1913 م بدأ الايطاليون العمليات الحربية في برقة. ففي الـ 13 من أبريل هاجموا معسكر بنينه العربي ـ التركي المحصّن واجتاحوه، وبدأ الجيش الثاني هجومه نحو الشمال الشرقي عبر مناطق التلال باتجاه جردس العبيد حيث تلاقى مع الجيش الرابع الذي كان قد نزل إلى البر في طلميثه واتجه جنوباً عبر المرج. وفي منتصف مايو كانت وحدات الجيش الرابع قد تجاوزت ضواحي شحّات وبلغت الساحل عند مرسى سوسه. وتمكّن الايطاليون دون صعوبة من احتلال الأبيار، توكرة، جردس العبيد، وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان. فتراجع المجاهدون إلى معسكر سيدي عزيز العربي ـ التركي في منطقة درنة حيث كان يتركز بضعة آلاف من المقاتلين ـ البدو. وكان الجيش الايطالي ينتوي وضع ذلك المعسكر بين فكّي الكمّاشة التي تشكّلت من الفيلق المهاجم من جهة الغرب من مرسى سوسه ومن وحدات فيلق درنة. ودون انتظار لوصول الجيش من جهة الغرب، بدأ فيلق درنة (5 آلاف مقاتل و 3 بطاريات مدفعية ميدان ووحدة رشّاش) بالهجوم. وقد انهزم الإيطاليون في المعركة القريبة من سيدي القربة. فقتل ما يقارب الـ 70 ضابطاً وجندياً. . . ووقع أكثر من 400 في الأسر أو اختفوا دون أثر واستولى المجاهدون على الأسلحة والرشّاشات.

وبهذه الهزيمة التي ألحقت بالإيطاليين ثم صدّ هجومهم، وتوافق انتصار الليبيين مع وصول أحمد الشريف من الجغبوب إلى ساحة القتال، فأعلن السنوسيون ذلك دليلاً على بركة القائد الأعلى الجديد. وقد ارتفعت الروح

المعنوية للمقاتلين إلى درجة كبيرة، فصاروا يسدّدون ضرباتهم المتوالية إلى القوات الإيطالية محتفظين لأنفسهم بالمبادرة.

وأدّى تقديم أحمد الشريف إلى الصفّ الأول إلى تلاشي دور الضبّاط الأتراك حتى الصفر. وبدأت تظهر التناقضات مع القائد التركي عزيز علي المصري وسرعان ما وصلت حدود العلاقات العدائية[1].

وما أن تسلّم عزيز علي المصري برقية الحكومة التركية التي تحمل الأمر بعودته الفوريّة بجميع الجنود والضباط (كان عددهم لا يزيد عن 400) إلى السلّوم للالتحاق بالقطع المعدّة للترحيل إلى تركيا، حتى بدأ استعداداته للسّفر دون أن يخبر بذلك أحمد الشريف وقرّر أن يحمل معه كافة الأسلحة. وقد ثار استياء القيادة السنوسية لكون الأتراك قد سحبوا المدفعية من الجبهة وطمروا القنابل في باطن الأرض فطالبت بإعادة جميع الأسلحة بكافة أنماطها (254، ص 40) إلاّ أنّ عزيز علي المصريّ، رفض تنفيذ الأوامر متذرعاً بأن اتفاقية الصلح الإيطالية التركية ألزمت الجانب التركي بعدم تسليم سلاحه لأيّ كان. كما أنّه تذرّع بالأوامر الصادرة إليه من استانبول. ونتيجة لكل ذلك بدأ التراشق بالنّار بين السنوسيين والجنود الأتراك فسقط عدد من الضحايا الليبيين والأتراك. وقد ساعد وصول عمر المختار[2] إلى مكان الأحداث بأمر من أحمد الشريف، على وقف سفك الدماء.

وفي الـ 16 من يولية 1913 م وصل عزيز علي المصري إلى الاسكندريّة ثمّ

---

(1) خلال محادثة أجراها المؤرخ مجيد خدّوري مع عزيز علي المصري بتاريخ 13 أبريل سنة 1958 م صرّح هذا، بأن أحمد الشريف كان قائداً من الطراز القديم، وأنه لم يكن يقبل بالأخذ بالأساليب الحديثة في الحروب، ويشير مجيد خدوري إلى أن عزيز علي المصري، ذلك الضابط الناشط لم يغادر ليبيا إلاّ لأنهم لم يسمحوا له بتوجيه العمليات العسكرية بالصورة التي يريدها. (170، ص 14) ولا يقلّ أهمية عن ذلك كون الجنود والضباط الأتراك لم يكونوا مهتمين بالنصر اهتماماً حياتيّاً فالحرب في الواقع لم تكن حربهم. (212، ص 13).

(2) عمر المختار ـ بطل ليبيا القومي (أنظر ما يتعلّق به فيما يلي).

إلى استانبول. وهناك أخضع للمحاكمة لقاء مسلكه الخطأ ثمّ نفي إلى موطنه مصر[1].

وعلى هذا، فإن المجاهدين في برقة لم يجدوا أنفسهم في نهاية السنة محرومين فقط من الإمدادات بالأسلحة والتموينات، بل وقد بقوا دون أيّ حليف، إذ تمّ إجلاء آخر وحدات الجنود والضباط الأتراك من ليبيا.

وقد وقف أهالي برقة صامدين أمام العدو الجيّد التّسليح دون أن تتوفر لديهم إمكانيات التسلّح أو تشكيل جيش نظامي. وانطلاقاً من ذلك الوضع الذي تكوّن بدأت قيادة الجيش السنوسي باستخدام تكتيك جديد. فوزعت الجنود والقادة المدربين على مختلف المناطق المأهولة بالسكان، وصارت وحدات القبائل تتكتّل حول تلك النّواة المنظمة. وبذلك تكوّن الجيش الشعبي. وفي نهاية سنة 1913 م كانت عمليّات المجاهدين الحربية قد تحوّلت إلى حرب أنصار حقيقيّة.

قام الايطاليون أيضاً، بتبديل خططهم، فعوضاً عن الفيالق العسكريّة المكثّفة صاروا يستخدمون فرقاً قليلة العدد يدخل في جزء من تكوينها بعض الأهالي الذين انحازوا إلى جانب الغزاة. وكانت هذه الفرق تقوم بقنص المجاهدين وتنزل بطشها بالقبائل غير الراضخة للإيطاليين وتحرس القوافل.

وانطلاقاً من الاعتبارات القتاليّة قسّم الايطاليون برقة إلى ثلاثة قطاعات. ففي القطاع الشرقي كانت المعارك تدور من أجل قطع الإمدادات المهرّبة من مصر كما كانت غايتها ضرب المعسكر الحربي العربي الكبير الذي أقيم في مرمريكا. وكانت أمام القطاع الأوسط مهمّة تدمير معسكرات المجاهدين العسكرية في العرقوب وسلنطة وتسديد الضربة إلى قاعدة تموين السنوسيين في المخيلي. أمّا القطاع الغربي فكان يمثّل جبهة معارك ضد قبائل العواقير والمغاربة التي كانت تقوم بغاراتها من اجدابيا وزاوية مسوسة (154، ص 119). وكانت الجيوش

(1) كانت محاكمة عزيز علي المصري صوريّة فقط. ولم تجر إلاّ لتمسح ذلك الانطباع الثقيل الذي تكوّن لدى الأوساط الاجتماعية الإسلامية نتيجة لهزيمة الأتراك في ليبيا.

المتمركزة في تلك القطاعات تقوم بالمهام القتالية المناطة بها وتنفّذ في الوقت نفسه العمليّات التأديبية[1].

وكان على المجاهدين أن يخوضوا حربهم لا مع الطّغاة الدخلاء الأجانب فحسب بل ومع الكوارث الطبيعية التي ناخت بكلكلها على البلاد. فالجفاف الشديد كان سبباً في انعدام المحاصيل لمدة سنتين متواليتين. وازدادت الأحوال بؤساً بهجوم الجراد الذي قضى على المزروعات. فعمّت البلاد المجاعة وانتشرت الأوبئة. وقد كتب يوهانس بريتشارد في هذا الصدد بأن الجيوش الايطالية كانت تمثّل ضغطاً كبيراً على قوات البدو وكان على هذه القوات في الوقت نفسه أن تتصدّى لعدوّ أشد فتكاً وإضناء من سلاح الايطاليين، ألا وهو الطاعون، والحصبة، والتيفوئيد، والجفاف، والجراد (154، ص 120).

---

(1) كان الايطاليون قد أعلنوا أنّ المقاومة المنظّمة ستنتهي في برقة بخروج بقايا القوات التركية. بل أنّهم عيّنوا الحاكم المدني لبرقة في نهاية سنة 1913 م.

دسائس الدول الغربية في برقة وطرابلس

1923-1914

عند بداية الحرب العالمية الأولى، صارت ليبيا ميدان تصادم للمصالح بين الكتلتين الأمبرياليتين المتصارعتين ـ الحلف الثلاثي ودول الائتلاف، وكانت كلّ منهما تحاول أن تستخدم الشعب الليبي كـ «حجرة شطرنج» من أجل تحقيق مخططاتها الاستعماريّة في ليبيا.

أما الأمبريالية الانجليزية، فكانت منذ عهود بعيدة تحمل في أحشائها مخططات سلخ ما بين النهرين وفلسطين عن تركيا ومخطط الاستعمار الكلّي لمصر.

وفي أكتوبر سنة 1914 م كانت انجلترا تقوم باحتلال منطقة قناة السويس وقد أضفت الصّبغة القانونية على احتلالها لمصر أثر دخول تركيا الحرب ضد دول الائتلاف (11 نوفمبر 1914 م)، وفي 18 ديسمبر سنة 1914 م أعلنت وزارة الخارجية الانجليزية انفصال مصر عن تركيا ودخولها تحت الحماية الانجليزية وفي اليوم التالي أزيح عبّاس حلمي، خديوي مصر، عن العرش، ووضع في مكانه الأمير حسين كامل باشا، الذي كان معروفاً بميوله إلى الانجليز وصار يحمل لقب سلطان. واستبدل الممثل الدبلوماسي الانجليزي (القنصل المفوض) بالكوميسار الأعلى (كان ج. ماكماهون، يشغل ذلك المنصب سنة 1914 م وجاء بعده ر. وينغيت، بداية من نوفمبر سنة 1916 م). وكانت الادارة الاستعماريّة خاضعة خضوعاً كاملاً لـ ج. ماكسويل، قائد الجيش.

وأدّى إقحام مصر في الحرب، وإقامة الدكتاتورية العسكرية في البلاد إلى

تعميق استياء السكان من السلطات الحاكمة. وبسبب من الخوف على مؤخرات جبهاتهم الحربية لم يكن الانجليز ينظرون بعين اللامبالاة إلى الجانب الذي سينضمّ إليه واحد كـ أحمد الشريف، الذي كانوا يعتبرونه زعيم العرب في برقة. فحسبما كتب الطاهر الزاوي ما كان لأي سياسة يطبّقها الأتراك أو الانجليز الايطاليون في ليبيا أن تدخل حيّز التنفيذ دون تأييد أحمد الشريف (252، ص 192) ولكي يستميله الانجليز إلى جانبهم استنفذوا جميع ما لديهم من وسائل، غير أنّ ذلك بدأ عملاً أبعد ما يكون عن السهولة وذلك على الأقل لأن الأتراك كانوا بدورهم يسعون إلى كسب تأييده.

كانت مطامح تركيا خلال الحرب العالمية الأولى كثيرة. فالخطط الحربيّة ـ الستراتيجيّة التي وضعها وزير الحربية أنور باشا، والتي أيّدتها الأركان العامة الألمانية، كانت تقتضي القيام بعمليات هجوم في القوقاز (ضدّ روسيا) وفي مصر (ضد انجلترا) فقد كانت السلطات الحاكمة التركية تعوّل على احتلال القوقاز، القرم، منطقة الفولغا، وآسيا الوسطى أمّا في أفريقيا فكانت تأمل باستعادة أراضيها السابقة ـ مصر وليبيا وتونس والجزائر.

وقد أدخلت هيئة الأركان التركية على تلك الخطط بعض التعديلات التي حدّدت طابعها والى حدّ بعيد إرشادات الجنرال الألماني خ. مولتكه (الأصغر) التي أرسلها بتاريخ 10 أغسطس سنة 1914 م إلى أنور باشا وأشير فيها إلى أنّ مهمة الحليف التركي تقتصر على أن يستقطب إليه أكبر عدد من قوات الرّوس والانجليز، وأن ينظّم انتفاضات المسلمين (185، ص 41).

ولتحقيق الأعمال الخاصة بتنظيم العمليات المناهضة للانجليز في مصر (وفي جورجيا، وليبيا ومراكش والهند) شكّل في هيئة الأركان العامة الألمانية، قسم خاص برئاسة ر. نادوليني، رجل الاستخبارات المحنّك، والشخصية المفوضة من ادارة الخارجية. وقد وجّه إلى هذا القسم ايضاً م. أوبّنهام وكان يعمل سابقاً في القنصليّة الألمانية بالقاهرة (185، ص 41) وألقيت مهمة تنفيذ النشاط التخريبي في المستعمرات الانجليزية على عاتق ليمان فون ساندرس في

تركيا. وفي الـ 5 من أغسطس 1914 م طرح مولتكه باسم القيادة العليا موضوع التعجيل بتنفيذ المخططات التي وضعها القسم المشار إليه. وكان لديه من الأسباب ما يكفي لذلك الطّرح.

فقبل بداية الحرب العالمية الأولى كانت غالبية الشخصيات العربية قد انتهجت منهج تنظيم الانتفاضات ضد تركيا. وانطلاقاً من ذلك أقامت الصّلات مع ممثلي السفارات الغربية بينما كانت الأقلية تأمل بالاتفاق مع الأتراك بطريق سلمي، لأنها تعتبر الانتفاضة ـ مجازفة باجتياح البلاد العربية من قبل الدول الغربية. وخلال مسيرة الحرب تعاظم الاتجاه المناهض للأتراك في البلاد العربية. فبدأ الإعداد السرّي لسلسلة من العمليات ضد تركيا ولم يكن ذلك الاعداد بريئاً من المساعدات المالية والعسكرية من جانب الدول الغربية، ومن بينها انجلترا بوجه خاص. وقد ضاعفت انجلترا من نشاطها التخريبي بعد أن وقفت تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب، فأقام الانجليز صلات وثيقة مع العديد من زعماء البلدان العربية ولقيت تلك العلاقات مثلاً أوفر حظّ لها من النّجاح مع الشريف حسين، أمير الحجاز.

ولكي ينجح ج. ماكسويل في استمالة السنوسيين إلى جانبه، فإنّه شرع بمراسلة أحمد الشريف وراح يقنعه بالتزام سياسة الحياد. أما ج. ماك ـ ماهون الذي تسلّم منصب الكوميسار الأعلى فقد وجّه إلى أحمد الشريف رسالة بتاريخ 15 يناير 1915 م قال فيها بعد تقديم التحيّات المألوفة: «ولما كانت علاقات هذا القطر (مصر) على الدوام وديّة مع سيادتكم، رأيت أن أبلغكم وصولي، وأؤكد لكم أن العلاقات الودية التي كانت لكم ولأسلافكم الكرام مع الحكومة المصرية ستستمر في هذا العهد الجديد، كما كانت عليه من قبل من الود والسلام» (264، ص 165).

وقد بذل الانجليز كلّ ما في وسعهم لتحقيق مخطّطاتهم. فكانت الملابس تخاط للجيش السنوسي في مصر. كما أنّ الصّلات الدائمة بقيت متصلة بين السنوسيين وبين العقيد سليم سنوح بك (حاكم الصحراء الغربية).

وقد أجبر نشاط الوحدات التركية في الجبهة الشرقية من مصر، الانجليز على اتخاذ اجراءات أكثر فعاليّة لحماية مصالحهم في حوض النيل. واستعملوا من أجل ذلك صنيعتهم السلطان حسين كامل كوسيط في المفاوضات مع أحمد الشريف. وفي سبتمبر 1915 م أرسل السلطان إلى برقة محمد الشريف ومحمد ميرغني بمهمة إقناع أحمد الشريف بألا يقوم بأية أعمال مناهضة للانجليز. فحمل الوفد إليه رسالة من السلطان المصري وأخرى من ج. ماك ـ ماهون وج. ماكسويل، وقد وُعِد أحمد الشريف بأن تساعده انجلترا، مقابل حياده في قضية استقلال البلاد وفي الصلح مع الطليان. (264، ص 165).

كانت الخطة الالمانية ـ التركية تتضمّن مهاجمة مصر من الشرق عبر قناة السويس، وكان المتوقّع أن تبدأ تركيا، إلى جانب ذلك عمليات قتالية إضافية على الجبهة الغربية بإثارة نشاط السنوسيين ضد الانجليز وأن تنظم انتفاضة بعض القبائل والوحدات العسكرية داخل مصر.

ومن أجل التحضير لمثل هذه الخطط وتنفيذها، شكلت في تركيا لجنة للوحدات الخاصة تابعة لوزارة الحربية برئاسة سليمان عسكري ـ بك، وكان في عدادها ممثلون عن البلدان الإسلامية الرازحة تحت النّير الاستعماري للدول الغربية[1].

أما الدّور الذي لعبته هذه اللجنة في تحقيق المخططات الألمانية فيظهر من نموذج مناقشة قضية طرابلس وبرقة خلال إحدى جلساتها، فالشيخ صالح التونسي، ممثّل تونس، دعا أهالي طرابلس وبرقة إلى الاشتراك إلى جانب تركيا

---

(1) كانت تضم حوالي الـ 40 رجلاً، منهم محمد فريد بك ممثل الحزب الوطني المصري، وعبد العزيز جاويش والدكتور أحمد فؤاد المصري (مصر) والشيخ صالح التونسي، وعلي باشا وهما زعيمان سياسيان من تونس (266، ص 460). ومن المؤسف ألا تتوفّر المعلومات الدقيقة عمّن كان يدخل في هذه اللجنة من الليبين. إلاّ أنّ هذه الشخصيّات السياسيّة الليبية مثل بشير السّعداوي، وسليمان الباروني وفرحات بك كانت ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه اللجنة، حيث انّهم كانوا ينفّذون مهمّات متفرّقة للحكومة التركية.

في القتال ضد انكلترا وفرنسا وروسيا. واتخذ المشاركون في اللجنة قراراً يؤيد مخططات تركيا وألمانيا والمتعلقة باستخدام الأراضي الليبية من أجل الأهداف المشار إليها. (266، ص 43). وبصورة عامة فإن أمثال هذه الجلسات كانت تعقد بصورة خاصة من أجل تدعيم المخطّطات الحربية الألمانية ـ التركية عن طريق الدعوة إلى الجهاد باسم تحرير المسلمين، والوصول عن طريق ذلك إلى كتم أصوات الاعتراض من جانب الزعماء السياسيّين العرب (والليبيين من بينهم) على الزجّ ببلادهم في ساحة الحرب.

بعد فترة قصيرة من إعلان الحرب العالمية قام أنور باشا[3] بمقابلة بشير السعداوي وأعلن له «أما وقد دخلنا نحن الحرب، فالواجب عليكم يا أهل طرابلس وبرقة أن تشتركوا معنا في القتال» ولذلك تزمع الحكومة التركية أن ترسل بشير السعداوي مع نوري بك شقيق أنور باشا إلى طرابلس لتسليم رسالة إلى أحمد الشريف. وكان مؤدّى الرسالة ما يلي: إن الدول الائتلافية الثلاث ـ انجلترا، روسيا، فرنسا قد أعلنت الحرب على تركيا ولذلك قررت هذه الأخيرة أن تبدأ ضد الدول المذكورة عملياتها الحربية في كل مكان. وطلب من أحمد الشريف أن يعلن الجهاد ضد هذه الدول، وأن يهاجم مصر بشكل خاص. وأبلغ أحمد الشريف بأنّ حامل الرسالة إليه سيسلّمه المال أيضاً، كما أعطت الوعود بتقديم الأسلحة والذخيرة ونصّت الرسالة أيضاً، على أن السلطان التركي محمد رشاد الخامس قد عيّن أحمد الشريف نائباً عن الخليفة في شمال أفريقيا بلقب الوزير الأول ومنحه الحق في منح المناصب واعطاء الهبات. (266، ص 461).

كانوا في استانبول يعتبرون أن ليبيا، بداية من سنة 1912 م أي منذ توقيع معاهدة الصّلح في لوزان، لم تعد مرتبطة بتركيا والحق أنهم كانوا ما يزالون هناك يذكرون، وبصورة حتميّة اسم السلطان التركي خلال الصلوات والمناسبات الدينية على نحو ما درجت العادة. وكان تعيين أحمد الشريف، نائباً للخليفة في الشمال الأفريقي يعني محاولة العودة إلى الأعراف السابقة. وكان من المفروض أن يقوم

---

(1) في ذلك الوقت، كان أنور بك قد نال لقب باشا.

نوري بك وممثلو الأركان العامة الألمانية المرافقون له بإحداث مثل ذلك التأثير.

وكان من رأي بشير السعداوي، أنّ مخططات تركيا لم تكن واقعية، إذ كان يعتبر أنه إذا بدأت ليبيا الحرب، فإنّ حربها لن تتجه إلاّ ضدّ الغزاة الإيطاليين. فدخول الحرب إلى جانب دول الائتلاف ما كان ليحمل أيّ خير إلى ليبيا. لقد كان ذاك هو السبب الذي جعل بشير السعداوي، حسبما كتب محمد فؤاد شكري، يرفض مرافقة نوري بك إلى برقة. (266، ص 163).

وفي بداية سنة 1915 م وصل إلى برقة القائد العام التركي الأعلى نوري بك يرافقه جماعة من الضباط الأتراك في غوّاصة ألمانية وممثل عن هيئة الأركان العامّة الالمانية، هو ك. مانيسان (268، ص 163) وقد حمل نوري بك معه كميّة غير كبيرة من السلاح وذخائر ونقوداً بالإضافة إلى رسالة من وزير الحربية أنور باشا. وكان بين مهام نوري بك، تنظيم هجوم على مصر من برقة، ولتحقيق تلك الغاية كانت الخطة تتجه إلى عقد هدنة مع إيطاليا.



إنّ الحرب العالمية التي نشبت، قد صرفت قوات الحكومة الايطاليّة وأنظارها عن ليبيا. وقد أخذ الليبيون يفيدون من امتداد خطوط المواصلات الايطالية، ومصاعب ايصال الذخائر والتموينات إلى مختلف المناطق فأخذوا يخوضون حربهم لإنهاك الوحدات العسكرية الايطالية واستنزافها ويشنّون الغارات على القوافل والحاميات العسكرية الصغيرة.

وراح أحمد الشريف يضع خطة لحصار الفيالق الايطالية في فزّان بهدف قطعها عن جميع أنواع الإمدادات بالتموينات أو الأسلحة [1]. فأقيم في واحة زلّه في قلب الصحراء، معسكر كبير كان يجتمع فيه المجاهدون من منطقة سرت

(1) كتب ج. رايت أنّ أحمد الشريف كان يدرك أهمية العمليّات الفعّالة في فزان وأن هذه المنطقة، أخذت تلعب دوراً بالغ الأهمية في الحرب التي كان يخوضها المجاهدون ضد الطليان. (212، ص 133).

والجفرة برئاسة صفيّ الدين السنوسي الأخ الأصغر لأحمد الشريف. وفي الـ 26 من أغسطس سنة 1914 م شنّوا أول غاراتهم على الفرقة الايطاليّة التي كانت تتّجه عبر مرتفع الحمادة الحمراء فأبادوها عن كاملها.

ويشير ج. رايت إلى أنّ تلك، كانت بداية النّهاية بالنّسبة لاحتلال الايطاليين القصير الأمد لـ فزّان. (212، ص 134).

وبعد هذه الغارة، صارت الهجمات على القوافل والوحدات الايطالية تتوالى بصورة مستمرّة. وما هي إلاّ فترة قصيرة حتى اضطرت الوحدات الايطالية المتفرقة والمقطوعة عن التموين الى الاستسلام للسنوسيين الذين كانوا يتمتعون بتأييد أهالي وادي الشاطىء وقبائل التبو والطّوارق، وهكذا سقطت حاميات أدرى وأوبارى وسبها ومرزق. أمّا غات فلم يخفق العلم الايطالي فوقها إلاّ مدة أربعة أشهر ثم كان الايطاليّون بعدها مرغمين على الانسحاب إلى جنوب الجزائر تحت حماية الفرنسيين.

وفي ديسمبر 1914 م بدأ العقيد آ. مياني قائد القوات الايطاليّة في فزّان بالانسحاب إلى الساحل، فأخلى جيشه، الذي ما كان يصل تعداده الألف مقاتل سوكنة واتّجه إلى مصراتة. وأعلنت السلطات الايطالية حالة الطوارىء ولكنها لم ترسل التعزيزات المطلوبة إلى آ. مياني. وبالنتيجة، سرعان ما أضاع الايطاليّون غدامس.

وقد قام سيف النصر[1]، قائد فزّان، الطاعن في السنّ، بمقاومة فعالة ضد الايطاليين. ففي يناير 1915 م أرسل ابنه أحمد إلى واحة الجفرة لاسترجاع ودان، هون وسوكنة فأرغمت الوحدات الايطالية على الانسحاب، واستعادت قوّات أحمد أيضاً أبي نجيم ثم بني وليد.

---

(1) تعاون بعض الوقت (مع الايطاليين)... ثم زجّوا به في السجن... وفي ربيع سنة 1914 م سمحوا له بالعودة إلى الصحراء من أجل أن يعمل على وقف المقاومة... إلا أنّ (سيف النصر) خيّب آمالهم...

وفي فبراير سنة 1915 م لم يعد بيد الايطاليين غير خط مزدة ـ نالوت[1]. وفي 29 أبريل، نشبت معركة كبرى قرب القرضابيّة (قصر أبو هادي) في منطقة خليج سدره (منطقة سرت الكبرى) فقد كان الايطاليون ينتوون منذ أمد بعيد أن يدمّروا معسكر المجاهدين في عين النوفليّة حيث كان يتجمع المجاهدون من منطقة طرابلس وبرقة، وكان بينهم مقاتلون من قبائل أولاد بوسيف وأولاد سليمان والمغاربة، وكانوا بقيادة صفي الدين السنوسي.

كان الايطاليون قد شكّلوا جيشاً هجومياً قوامه 4 آلاف مقاتل بقيادة آ. مياني على أن يقوم بدعمه وحماية ظهره الفيلق الليبي (3,5 ألف مقاتل) بقيادة رمضان السويحلي من مصراتة[2] إلا أنه ما أن بدأت المعركة حتى أمر رمضان السويحلي رجاله بتوجيه النّار ضد الإيطاليين. فلم يفلت من قبضة الموت سوى العقيد آ. مياني والمحيطون به. وقد غنم في المعركة خمسة آلاف بندقية وعدد كبير من الرشاشات والمدافع، وغير ذلك من التجهيزات بما في ذلك المرتبات النقديّة للجنود. وما أن تحقّق النصر حتى اتّجه رمضان السويحلي برئاسة الجيش (14 ألف مقاتل) الى مصراتة.

وتكتسب معركة القرضابية شهرتها من كونها أكبر انتصار لحركة التحرر الوطنية للشعب الليبي. فقد تأكدت في ذلك المكان، كما لم يحدث ذلك في أيّ مكان آخر الفكرة التي تجزم بأنّ قوة الليبيين في وحدتهم. إذ شارك في المعركة

---

(1) في مارس من سنة 1914 م قامت السلطات الايطالية في طرابلس بتوجيه فرقة من الجيش ضد الوحدات السنوسية لكنها حطّمت جنوب مزدة.

(2) ذاعت شهرة (رمضان السويحلي) إبان الحرب الايطالية ـ التركية 1911-1912 ثمّ تعامل بعد ذلك ولفترة قصيرة مع الايطاليين. وقد ارتكب آ. مياني خطيئة كبرى عندما افترض أن بمقدوره الاعتماد على رمضان السويحلي. وقد كتب الطاهر الزاوي عن نوايا رمضان السويحلي أن فكرة الانقضاض على الطليان قد نضجت عند رمضان السويحلي لدى تشكيله الجيش واتصاله بالسنوسيين في سرت. فعندما توجه الجيش باتجاه سرت، أرسل إلى هناك رسولاً من عنده، ووعد بأنه يعتزم الانقضاض على الطليان وقد برّ بوعده. (252، ص 148 و149).

مقاتلون من برقة، طرابلس وفزّان، وفيها تلاءمت جهود صفي الدين السنوسي، ممثّل برقة. . . والقائد الطرابلسي رمضان السويحلي.

وكان للمعركة نتائج بعيدة المدى، تركت ميسمها على المسار النهائي لنضال الشعب الليبي، فقد ألهمت المجاهدين نحو عمليات حاسمة جعلت كثيراً من الحاميات الايطالية تخلي مواقعها دون أن تقوم حتى بمحاولة حمايتها ثمّ تتّجه صوب الساحل. أمّا تعزيزات الايطاليين فكانت قليلة ولا تصل مواقعها في العادة إلاّ متأخرة. وفي يونيو سنة 1915 م سقط موقع مزده وما هي إلاّ فترة قصيرة حتى كان الليبيون في قصر بن غشير (على بعد حوالي 25 ك. م. عن طرابلس).

وفي الـ 5 من يونيو، بدأ الايطاليون انسحاباً جماعيّاً من منطقة طرابلس، وصار المجاهدون يسدّدون ضربات أشد فتكاً، وقد دمّرت حامية ترهونة تدميراً كاملاً خلال انسحابها نحو البحر، أما الوحدات التي كانت متمركزة في بني وليد فاستسلمت دون مقاومة وتراجعت حامية غريان إلى العزيزية ثمّ إلى طرابلس. وأجلي 4,5 ألف جندي وضابط عن مصراتة إلى قصر أحمد (مصراتة البحرية)[1].

أما حامية (زواره) فأجلت بطريق البحر. وفي الأول من أغسطس/ لم يكن الجيش الايطالي الذي يعدّ 40 ألفاً يمسك إلاّ بـ الخمس وقصر أحمد، وتاجوراء وطرابلس. وتكبّد الايطاليون خسائر كبرى بين قتيل وجريح وأسير، وغنم المجاهدون كميات كبيرة من الأسلحة والبنادق والذخائر والألبسة (212، ص 136).

ولكي تبرّر روما هزيمتها بطريقة من الطّرق أعلنت بأن دخول ايطاليا الحرب ضد الدولة النمساوية ـ المجرية في مايو سنة 1915 م لم يسمح لها بإرسال التعزيزات الكافية إلى طرابلس.

ولم يطل الوقت بهزيمة الايطاليين في طرابلس، حتى انعكس على وضع

---

(1) قصر أحمد (مصراتة البحرية) ـ كان في بداية القرن العشرين يمثّل الميناء الخارجي لمدينة مصراتة، ويشكّل مركزاً سكنيّاً منفصلاً. ثمّ اندمج بمدينة مصراتة فيما بعد.

الأحوال في برقة، فأصدرت القيادة الايطالية أمرها بنقل الجيوش نحو الشمال وتركيزها في المراكز السكنيّة الكبرى. ونتيجة لذلك وضعت الحاميات الايطالية في شريط ساحلي لا يزيد عرضه عن 30-35 ك. م.

وكانت النتيجة المباشرة لمعركة القرضابية هي إمكانية تحقيق فكرة رمضان السويحلي حول تشكيل حكومة محلية في مصراتة واعادة بناء الجيش الشعبي ليكون جيشاً نظامياً. وبدأ تطبيق هذه الخطة بعد أن أجلي الإيطاليون عن قصر أحمد في 5 أغسطس سنة 1915 م.

كانت الحكومة التي شكلها رمضان السويحلي تعتمد في نشاطها على تنظيم العلماء برئاسة المفتي. وكان رمضان السويحلي يركّز السلطة التنفيذية في يديه، كما شكّل بيت المال حيث كانت تحفظ غنائم الحرب مع الايطاليين وألحق به قسم خاص بحسابات الواردات والمصاريف كما نظّم جهاز الشرطة واستتبّ النظام في منطقة مصراتة وساد الهدوء.

غير أن رمضان السويحلي كان يرمي إلى أكثر من ذلك ـ إلى توحيد طرابلس كلّها تحت إمرته وكان الوضع المتكوّن في طرابلس يساعد على ذلك.

فالسرعة الخاطفة التي كان يتمّ بها انسحاب الايطاليين من المناطق الداخلية للبلاد، أوجد «فراغاً في السلطة» وكان عدد من زعماء طرابلس يرغبون في استلام السلطة وبدت البلاد مشرفة على حرب بين الأطراف. ولمّا كان رمضان السويحلي يطمح إلى بسط نفوذه على طرابلس برمّتها فإنه لم يكن يريد أن يقتسم السلطة مع زعماء السنوسية ولذلك كان يناهض تركّزهم بالقرب من ممتلكاته في مصراتة.

أما في طرابلس فكانت نجاحات الحركة السنوسية طفيفة (وخاصة في الجزء الساحلي من منطقة طرابلس، حيث كان يسود النهج الإسلامي الصّارم، وينشط عدد من الطرق كالقادرية). وبعد انتصار الطرابلسيين على الايطاليين وتعيين أحمد الشريف نائباً للسلطان في شمال أفريقيا انفتحت أمام الحركة السنوسية إمكانات جديدة للتغلغل في طرابلس، فوجّه إليها صفي الدين الذي راح

يخوض صراعاً دائباً من أجل تثبيت النظام في المناطق الحدودية بين طرابلس وبرقة.

وقد لقيت دعوته التي راح ينادي بها من أجل الإصلاح الاجتماعي صدى لدى الأهالي. ونتيجة لذلك رسخ السنوسيون أقدامهم في منطقة سرت وأقاموا هناك زاوية النوفلية.

وبعد انتصار القوى المتحدة لبرقة وطرابلس في القرضابية تهيأت الشروط الموضوعية من أجل تنسيق الأعمال المشتركة ضد المستعمرين. وخوفاً من تحقيق ذلك، أخذت روما تكثّف جهودها الرامية لإشعال نار الحرب الداخلية في ليبيا فراح الايطاليون يلعبون بمهارة على أوتار خشية رجال الاقطاع الطرابلسيين من الوقوع تحت سلطة الفئة الاقطاعية ـ الدينية العليا للسنوسيين ومن فقدانهم بالتالي لحقوقهم وامتيازاتهم. وكان رمضان السويحلي يبطن كراهية خاصة للسنوسيين، ويقدّر أن يتولّى بنفسه رئاسة الحكومة المحلية.

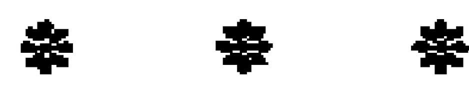
أخذت معارضة الزعماء الطرابلسيين للحركة السنوسية تزداد حدّة وبشكل خاص بعد أن صار صفي الدين يحسّ، بعد الانتصار على الايطاليين في القرضابية، بأنّه الحاكم المطلق في طرابلس الشرقية. فأخذ يفرض الضرائب بصورة مستقلة في بني وليد وفي مصراتة أيضاً (50 فرنكاً على الجمل، 25,5 فرنكاً على البقرة أو الجاموس، بالاضافة إلى الأعشار). وقد تصدّى رمضان السويحلي بشدّة لذلك التصرّف وكان ذلك واحداً من أسباب النزاع بين الزعيمين. (254، ص 54). وانضمّ معارضو رمضان السويحلي إلى صفي الدين ووحّدوا قواهم لتجريده من منصب رئيس الدولة بينما كان أنصاره يطالبون بإبعاد صفي الدين عن مصراتة كحامل لعقيدة السنوسيين المعادية لهم.

وكان على صفي الدين، أن ينتقل إلى ترهونة حيث عقد اجتماعاً لزعماء القبائل والشخصيات الدينية في المناطق الغربية من طرابلس. وخلال الاجتماع اقترح أحمد الكوافي نائب صفي الدين في بني وليد تصفية رمضان السويحلي لكنّ

غالبية الزعماء الطرابلسيين لم يوافقوا على ذلك الاقتراح بل قرّروا أن يستوضحوا ظروف النزاع من رمضان السويحلي نفسه. وقد أعلن هذا الأخير موافقته على إمداد قوات صفي الدين بالتموينات في النضال الموحّد ضد العدو المشترك. وقد رفض صفي الدين قبول هذا الشرط، وعاد إلى المطالبة بتنحية رمضان السويحلي. إذ ذاك استغلّ رمضان عودة زعماء القبائل إلى منازلهم، وكان أول من جرّد سلاحه. وقد تمكّن صفي الدين من الاختفاء عن عدوّه. أمّا أحمد الكوافي فقبض عليه في بني وليد وأعدم، وطرد السنوسيون من طرابلس.

وفي فبراير سنة 1916 وصل صفي الدين إلى سرت وعلى هذه الصورة انتهت نتائج تصرّفات السنوسيين في منطقة طرابلس.

يمكن تفسير إخفاق السنوسيين إلى حدّ كبير بكون طرابلس كانت من الناحية الاقتصادية منطقة أكثر تقدماً (بالمقارنة مع برقة). وكانت غالبية سكّانها من الحضر، وكان فيها كثير من أهالي المدن، من أنصار الإسلام الرسمي، وكان أهل طرابلس المدنيّون أعلى ثقافة، ولذلك كان نمط التفكير البدوي غريباً عليهم (242، ص 70). وأخيراً، فإنّ مدينة طرابلس كانت مركز الوالي، فكانت هي التي تصدر القرارات إلى جميع الأمصار، ومنها كان يوجّه الموظفون إلى الخدمة في المراكز العسكريّة والإدارية. فكان الطرابلسيون حريصين على القيادة، ولم يكونوا راغبين بالتنازل عنها. وبالاضافة إلى هذا، فإن الصّدام المسلّح بين رمضان السويحلي وصفي الدين بدّد الأسطورة القائلة بمناعة العسكريّة السنوسية عن الهزيمة لادّعائها بأنّها محمية بقوة «البركة». (242، ص 79).



أدّت العمليات العدائية بين الطرابلسيين والبرقاويين إلى إضعاف التعاون المتبادل بينهما في النضال ضد الأمبرياليين. وفي سنة 1915 م كان على أحمد الشريف أن يختار بين أمرين أن يركز جميع قواته إمّا من أجل القيام بهجوم على مصر أو للنضال ضد الاحتلال الإيطالي. أمّا الحياد الذي طالب به الإنجليز، فكان

من شأنه أن يبقي مصر مصدراً لتموين ليبيا بالمواد الغذائية والمصنّعة. بينما كان دعم تركيا يبشّر ليبيا بإمكانية الحصول على استقلال نسبي وبالتحرّر من الاحتلال الإيطالي.

وبكلمة أخرى فقد وقع أحمد الشريف، في وضع معقّد إلى حدّ كبير ولم تسعفه مسيرة الأحداث ولا التوزّع النهائي للقوة المتصارعة (في مايو سنة 1915 م وقد دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب دول الائتلاف، بينما كانت تركيا ما تزال تخوض الحرب إلى جانب دول الحلف الثلاثي) بالقدرة على الحسم فآثر الاحجام عن اتخاذ أيّ قرار[1].

ولم يكن نوري بك، ولا الأتراك، ولا ن. مانيسمان يضيعون أي فرصة ولا يدّخرون أية وسيلة من أجل استمالة الزعماء السنوسيين ورؤساء القبائل، وكانوا يؤجّجون مشاعرهم الدينية بمهارة، يساعدهم في ذلك أنّ تركيا كانت ما تزال قويّة النفوذ في برقة.

أمّا المناهض للحرب مع المصريين في الحدود الغربية من مصر، فكان ادريس السنوسي والمقرّبون إليه. فقد عرف الإنجليز كيف يستميلون اليهم ادريس الشّاب تساعدهم على ذلك المشاعر المناوئة للأتراك في البلدان العربية التي زارها

(1) يورد محمد فؤاد شكري في كتابه «السنوسية دين ودولة» حديثاً لأحمد الشريف مع الضابط المصري محمد صالح حرب، نائب رئيس مرسي مطروح وفيه يصارح إلى حد كبير بعلاقته بالإنجليز وبالأتراك: «قال السيد أحمد الشريف إن الأتراك إنما يريدون أن يورطوه في حرب مع الإنجليز قبل أن يستعد لها الاستعداد الكافي، وإنه لا يمالىء الإنجليز «محبة فيهم أو تقرباً منهم» ولكن مصر هي «الباب الوحيد المفتوح الذي تأتيه منه الأرزاق والأقوات التي يستطيع بفضلها متابعة القتال ضد الطليان فإذا قفل هذا الباب تحرج موقفه، وإنه لم يستدع الأتراك إلى ليبيا إلاّ ليجلبوا معهم الإمدادات الكافية والتي يكون فيها الغناء عن ذلك الباب المفتوح، ولكن هؤلاء حضروا وليس معهم أية امدادات أو أرزاق أو مال ومع ذلك فهم يطلبون منه كل يوم القيام بحركة ويلحون في هذا الطلب. مع العلم أن بدء الحركة قبل أن يحين الوقت الملائم لذلك يعود بالشّر والوبال على الجميع» ثم اختتم السيد الحديث بقوله: «واني أصرّح بأنه لا سلاح ولا ذخيرة ولا مال ولا أرزاق كافية لدينا وأنا ليس في نيتي أن أحارب الإنجليز» (264، ص 167).

في نهاية سنة 1913 م خلال رحلة الحج وحيث تمّ استقباله بحفاوة كبيرة (وخاصة في مصر). أما حول وصول ادريس السنوسي إلى القاهرة فقد كتب يوهانس بريتشارد ما نصّه: «في فبراير سنة 1915 م استقبل (أي ادريس السنوسي ـ المؤلّف) استقبالاً ودياً من قبل اللّورد كيتشنر وأركانه في القاهرة كما قام بزيارة القائد الأعلى للجيش في مصر، ومن الواضح أن ادريس قد أفهم السلطات البريطانية بأنّ نظرته إلى واقع الأمور تختلف اختلافاً كلياً عن نظرات ابن عمّه (أحمد الشريف ـ المؤلف)، ومنذ ذلك الوقت صار الإنجليز يقفون إلى جانبه أثناء مطالبته بالقيادة في برقة». ويشير يوهانس بريتشارد إلى أنّ ادريس السنوسي قد اتّخذ في القاهرة أصدقاء بين الإنجليز ونشأت فيما بينهم روابط الثقة المتبادلة (126، ص 134 و135).

وبصورة تدريجية أخذ يتبلور بين زعماء الحركة السنوسية والفئة القبليّة العليا، تجمّعان يعكسان اتّجاهين في حركة التحرّر العربية ويتكوّن اتجاه متباين النظرة إلى حل الصعوبات الاقتصادية والسياسية الداخلية التي ظهرت بعد الحرب الإيطالية ـ التركية.

أما بالنسبة لأحمد الشريف فإنّه، من خلال رغبته في الابتعاد عن حرب انجلترا، اتجه إلى اغراق نفسه في القضايا الإداريّة التي كانت تتطلّب الحل منذ زمن بعيد.

عند بداية الحرب العالمية الأولى، كانت برقة، قد انشطرت من الناحية العملية إلى شطرين، ولم تكن هناك قيادة ادارية متركزة. فالإدارة العسكرية الإيطالية كانت في المدن الساحلية والنقاط العسكرية المأهولة بالسكان، بينما كانت المناطق الداخلية من البلاد تحت اشراف الجمعية السنوسية.

وقد قام أحمد الشريف بتقسيم البلاد إلى مجموعة من المناطق، وضع على رأس كلّ منها واحداً من أفراد الأسرة السنوسية. فتسلّم إدريس السنوسي إدارة الجبل الأخضر وتسلّم محمد عبيد فزّان والقبلة أي الجزء الجنوبي من طرابلس،

أمّا أحمد الشريف نفسه فبقي في برقة التي صار مركزها الجغبوب وأرسل اخاه صفي الدين إلى منطقة طرابلس ليقود فيها النضال ضد الطّليان. وكان أحمد الشريف يقدّر أنّه بتقسيم البلاد إلى مقاطعات ادارية سيسهّل بذلك من ترسيخ سلطته على ليبيا بأسرها. إلاّ أنّ انعدام وسائل المواصلات الضرورية سرعان ما انتهى إلى تخصّص هذه المناطق المنفصلة وتحوّل زعمائها إلى حكّام اقطاعيين مستقلّين[1].

وإزاء ذلك الوضع المعقّد، لم يكن أحمد الشريف قادراً على مراقبة الوضع في الجيش، بينما تمكّن الأتراك من تأجيج المشاعر المعادية للإنجليز بين الليبيين. وكان ذاك كلّه يتضمّن خطورة جديّة إذ استطاع الأتراك (نوري بك، ومساعده جعفر عسكري) الضغط على أحد أعضاء الأسرة السنوسية، وهو خليل السنوسي ونظّموا بمساعدته عدداً من الاشتباكات على الحدود، كما كانت الوحدات السنوسية تغير على الأراضي المصرية بحجّة جمع الضرائب من القوافل المتّجهة إلى الجغبوب. وراح خليل السنوسي يدعو في زوايا مصر بين أعضاء الحركة من أجل اقناعهم ببدء الجهاد ضد الكفّار ليضعوا أحمد الشريف أمام الأمر الواقع.

وكان من عادة نوري بك في رسائله إلى أنور باشا أن يشكو بصورة دائمة من أن أحمد الشريف لا يوافق على مخططات الأتراك، وأنه يساند الإنجليز بصورة سريّة. وكان أنور باشا، بدوره يطالب أحمد الشريف بألاّ يتلكّأ في الهجوم على مصر. ولم يكتف نوري بك بتقديم الشكاوى إلى استانبول بل وجّه رجاله إلى مصر حيث راحوا يشيعون بأنّ أحمد الشريف ينوي إقامة العلاقة الوديّة مع الإنجليز بينما تبذل تركيا كلّ جهودها لكي تخرجهم من مصر. وما هي إلاّ فترة قصيرة حتى صار أحمد الشريف يتلقّى أعداداً من الرسائل التي تعبّر عن قلق الأوساط المصريّة

(1) على أثر تسلّم ادريس السنوسي، حقّ ادارة المنطقة الهامة (التي كان مركزها اجدابيا) جمع حوله زعماء من السنوسيين المخلصين له، وبدأ بتطبيق نظامه الخاص. وقد نجح في ضمان أمن التنقّل في الطّرق، وفي تطوير التجارة.

المعيّنة من موقفه من الإنجليز. وفي نهاية المطاف وجد نفسه وقد جرّ إلى الحرب مع الإنجليز.

وبدأت الحوادث تتوالى بصورة محمومة بعد أن نقل نوري بك إلى أحمد الشريف أنّ الضابط الإنجليزي رويال (نائب رئيس الحدود الغربية لمصر) قد بدأ نشاطاً تجسسياً في المعسكرات الحربية في السلّوم واقترح القاء القبض عليه، وقد كان أحمد الشريف مضطراً إلى الموافقة. وقام نوري بك بنفسه باملاء نص الأمر على أمين سرّه، ثمّ أصدر أمره بالزحف على السلّوم[1].

وبغية التضليل الإخباري للإنجليز قام نوري بك، برشوة الكشّافة الإنجليز الذين وافقوا على التصريح بأنّ أحمد الشريف اتّخذ قراراً نهائياً بالبدء خلال يومين بالهجوم وأنّه يقوم لهذه الغاية بنقل الجيوش من بئر واير عبر الحدود. وانتهت تحركات المدفعيين الأتراك التي أخذت تجري في معسكر السنوسيين إلى اقناع س. سنو بأنّ هذه المعلومات تطابق الواقع فاتخذ قراراً بالانسحاب من السلّوم إلى مرسى مطروح.

ولم تسفر محاولة أحمد الشريف بالاتصال مع س. سنو وتوضيح الأمور عن أيّة نتيجة. وبالإضافة إلى ذلك كان معظم مستشاري أحمد الشريف يحاولون اقناعه بالانضمام إلى الحملة العسكرية ضد الإنجليز لكي يقطع الاشاعات المنتشرة والتي تزعم بأنه مأجور من قبلهم. وفي ذلك الوقت كان معظم الجيش قد وقف في صف نوري بك. فبدأ المناصرون للأتراك بإطلاق النار على القوافل التجارية التي كانت تنقل المواد الصناعية والغذائية إلى السلوم. وفي الوقت نفسه وصلت إلى الخليج غواصتان ألمانيتان مشحونتان بالجند والأسلحة وقد فرغتا حمولتيهما في برديّه وقامت احداهما باغراق باخرتين تجاريتين للإنجليز بالقرب من السلّوم وألقى السنوسيّون القبض على البحارة الإنجليز وأرسلوهم إلى زاوية غريان. وأقنع ذلك كلّه أحمد الشريف بلا جدوى جهوده التي كان يبذلها لتفادي الحرب.

---

(1) في ذلك الوقت، كان الشطر الشرقي من السلوم في أيدي المصريين، وكان شطرها الغربي أرضاً برقاويّة.

وبعد الإنسحاب إلى مرسى مطروح سارع الإنجليز إلى تشكيل جيش قوامه ثلاثون ألف مقاتل وقامت القيادة الإنجليزية بتحذير نوري بك بأنّ الإنجليز سيكونون مضطّرين إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة إذا ما أقدمت الجيوش السنوسية على التحرّك شرقي سيدي البرّاني.

ولكي يؤخّر أحمد الشريف من موعد نشوب الحملة العسكرية أرسل جعفر العسكري إلى الخطوط الأمامية، ولكن بدلاً من أن يقوم هذا بتنفيذ المهمّة التي أرسل من أجلها، نظّم هجمات ضد الإنجليز، وبعد ذلك وجد أحمد الشريف نفسه مضطراً إلى التصريح لـ نوري بك بما يلي:

«هوذا أنا حاضر للمسير فلا تقدر أن تقول ان العائق كان مني وإنما إذا فشلت هذه الحملة فلا أكون أنا المسؤول» (264، ص 172).

وفي أشد اللحظات توتّراً اتخذ المصري محمد صالح حرب، حاكم مرسى مطروح قراره بإعلان الجهاد ضد الإنجليز، ولم يكن عند بدئه للهجوم، يعقد الآمال على جنوده وضبّاطه فحسب، بل وعلى انتفاضة قبيلة أولاد علي التي كانت تعيش على الحدود الشمالية والغربية من مصر. وتقرّر أن يبدأ الهجوم في اللّيل الواقع بين 25 و26 نوفمبر 1915 م. وبأمر من محمد صالح حرب، ضرب في وادي مجاهد (على بعد 10 كـ. م. من الجنوب الغربي من مرسى مطروح) أوّل معسكر حربي للمجاهدين. وكان ذلك كلّه مفاجأة للإنجليز الذين كانوا يخافون من انتشار الانتفاضة في المناطق الأخرى.

في ذلك الوقت، كانت الوحدات السنوسية برئاسة جعفر عسكري قد توغّلت غرباً في أعماق التراب المصري، واحتلّت سيدي البرّاني وهناك التقت برجال محمد صالح حرب، وأنيطت بذاك مهمة التوجّه إلى السلوم وحل جملة من القضايا التي كانت تعقّد العلاقات بين أحمد الشريف ونوري بك، حتى صار الانفجار ممكناً في أيّة لحظة، بل وصار الأتراك يحتفظون بقنابل يدوية صغيرة في جيوبهم استعداداً لنسف المعسكر إذا انقلب أحمد الشريف عليهم وباءت

مشروعاتهم بالفشل. (264، ص 174).

وعندما وصل محمد صالح حرب إلى السلوم، كان أحمد الشريف مستعداً في الواقع للسير وفق مخطّطات الأتراك وللصّلح مع نوري بك. فلم يكن محمد صالح حرب بحاجة إلى اقناع أحمد الشريف بالتخلّي النهائي عن مواقفه السابقة، وتمكّن في الوقت نفسه من اقناع نوري بك وأتباعه ببذل كلّ ما في وسعهم لعقد الصلح مع أحمد الشريف ونيل عطفه. وما هي إلا فترة وجيزة حتى كانت جميع النزاعات قد سوّيت، ولو من الناحية الظاهريّة وبدأت العمليات العسكرية.

وفي ديسمبر سنة 1915 م حدثت بضعة اشتباكات بين الوحدات السنوسية والقوات الإنجليزية (في وادي مجيد، أم الرحمة، ثمّ في وادي مجيد ثانية) وبعد معركة بير تونس اضطرّ السنوسيّون إلى التراجع، إذ اتضح نقص الذخائر والتموينات بالإضافة إلى سوء تدريب المقاتلين فعقد أحمد الشريف اجتماعاً حضره نوري بك وجعفر عسكري ومحمد صالح حرب وعدد من الشيوخ السنوسيين النافذي الكلمة.

ومن خلال غضبه الشديد وجّه أحمد الشريف التهمة إلى الضباط الأتراك بأنهم قد تسرّعوا في الشروع بالعمليات الحربية دون أن يستعدّوا لها. واقترح الأتراك بدورهم الانتقال إلى حرب الأنصار في منطقة الساحل. إلاّ أنّ محمد صالح حرب وقف ضد الاقتراح مدعّماً اعتراضه بأن تلك المنطقة غير صالحة لحرب الأنصار لافتقارها إلى الغابات والجبال. وقام بانتقاد الخطط الاستراتيجية للأتراك الذين ركّزوا عملياتهم العسكرية على الساحل في منطقة السلوم، حيث كان الإنجليز يتمتعون بتفوّق كبير. إذ كان بإمكانهم عن طريق البوارج الحربية أن يقطعوا عمليات الفرق الأرضية وأن يسارعوا بإحضار التعزيزات، كما أن تلك الساحة المكشوفة كانت تسمح لهم بالانتقال بالمصفّحات والسيارات (264، ص 176. هذا بينما كان الجيش السنوسي يعاني نقصاً حاداً في وسائل المواصلات. فكان هناك جمل واحد لكل ثمانية جنود، وللخروج من ذلك المأزق اقترح محمد صالح حرب نقل العمليات العسكرية إلى الجنوب، وشنّ حرب انصار هناك، إلاّ

أن نوري بك، وجعفر عسكري، أصرّا على عدم ابتعاد الجيوش عن الاسكندرية، عن البحر، أي بقيا متمسّكين بالتكتيك السابق (264، ص 176).

آنذاك اتخذ أحمد الشريف قراره بتقسيم قواته إلى قسمين واتجهت المجموعة الأولى (3,5 ألف مقاتل) وهي بقيادة محمد صالح حرب إلى الجنوب، إلى واحة (سيوه) وانضمّ إليها أحمد الشريف نفسه. أمّا المجموعة الثانية (6 آلاف) بقيادة نوري بك وجعفر عسكري فبقيت شمالي البلاد وتمركزت في واحة بير كلاب. وفي فبراير سنة 1916 م دارت في ذلك المكان معركة رهيبة، عرفت بمعركة العقاقير شرقي سيدي البراني وفيها تمّ تدمير الجيش السنوسي عن آخره، وتخفّت بعض فلوله المتبقية في موقع العقيلة المأهول بالسكان، وجرح جعفر عسكري ووقع في الأسر بينما لم يتمكن نوري بك إلاّ بصعوبة من الإفلات من أيدي الإنجليز وفي الـ 24 من مارس سنة 1916 م احتلّت القوات الإنجليزية السلوم. (264، ص 177).

كان من المهم بالنسبة للإنجليز أن ينهوا الحرب مع السنوسيين بأقصى سرعة ممكنة، وذلك لتخصيص الجيوش من أجل جبهات أخرى. ولذلك استأنفوا مراسلاتهم مع أحمد الشريف. وفي الرسالة الموجهة بتاريخ 8 مارس سنة 1916 م طرح ج. ماكسويل جملة من الشروط التي يمكن لتنفيذها أن يؤدّي إلى عقد الصلح: اطلاق سراح الأسرى، ابعاد العسكريين الأتراك والألمان عن البلاد، سحب القوات السنوسيّة المسلحة من الأراضي المصرية وغير ذلك)، غير أن تلك الشروط لم تقبل من جانب أحمد الشريف، الذي قرّر مواصلة الحملة ولكن من جنوب مصر، حيث كانت العمليات القتالية تتطور بصورة ناجحة بدرجة كافية بالنسبة للسنوسيين. وكان يعقد أكبر الآمال في ذلك على السلطان علي دينار وهو من دارفور (السودان).

وكان في ذلك الوقت، قد خرج على السلطات السودانية آملاً أن يتخلّص

من الإنجليز بمساعدة تركيا[1]، وقد أقام نوري بك، وكان آنذاك في برقة الصّلات المباشرة مع علي دينار الذي أكّد أحمد الشريف، أنّه بصدد أن يعلن الجهاد أيضاً في أقرب وقت.

كانت انجلترا تدرك مجموع خطورة اتحاد القوات المعادية لها في أفريقيا. فحزمت أمرها على توجيه عدد من الضربات من أجل تشتيت قوات العدو.

وفي مارس سنة 1916 م أغار جيش مكوّن من ألفي مقاتل ممتازي التّسليح بقيادة العقيد كيلّي على منطقة دارفور. وفي الـ 23 من مايو، سقطت الفاشر عاصمة دارفور. وفي نوفمبر من تلك السنة سقط السّلطان علي دينار قتيلاً في إحدى المعارك.

وهكذا، تلاشت آمال أحمد الشريف بنجاح العمليات العسكرية في جنوب مصر. ففي البداية كانت الأمور تسير هناك بصورة مرضية: فالوحدات السنوسية بقيادة محمد صالح حرب احتلّت سيوه وواحات البحرية، الفرافرة والدخلة. لكن الإنجليز نجحوا بعد فترة قصيرة في الثأر. ولم تهدأ حركة الأنصار خلال سنة 1916 م وبداية سنة 1917 م وقد ركّز محمد صالح حرب قواه الأصلية في منطقة واحة الدخلة إلاّ أنّ محاولاته في استمالة شيوخ أسيوط والفيّوم إلى جانبه والاعتماد على مساندتهم لم تكلّل بالنجاح. ووجدت قوّات السنوسيين المتروكة في هذه الواحات نفسها دون تموينات أو أعلاف. وبالإضافة إلى ذلك كلّه فقد وجدت نفسها أكثر من مرة مهدّدة بقصف الطائرات الإنجليزية التي كانت تنطلق من المطار في واحة الحرقة. ومع كل هذا، استطاع محمد صالح حرب أن يشغل قوات كبيرة من العدو على حدود مصر، في الوقت الذي كانت هناك حاجة ملموسة إلى الجنود والضباط في القوات الإنجليزية بمنطقة الدّردنيل. (264، ص 179).

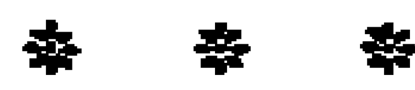
---

(1) كان وزير الحربية التركية أنور باشا قد دفع السلطان إلى مثل هذه الأعمال، إذ كتب له في رسالة في الـ 3 من فبراير سنة 1915 حول ضرورة اتحاد جميع المسلمين في حرب الجهاد، وأكّد له ثقته في أنّ علي دينار سيؤدّي واجبه كمسلم.

ولكي يقضي الإنجليز على حركة الأنصار، حرّكوا جيوشهم في اتجاهات ثلاث: من واحة الخرجة إلى واحة الدخلة. ومن أظفار ـ رمكة (غربي الفيّوم) إلى واحة البحرية؛ ومن منطقة منخفض القطّارة بشكل يقطع طرق الانسحاب أمام الثوّار (264، ص 179).

وبدت ضرورة انسحاب القوات السنوسية من واحة الدخلة إلى الجنوب الغربي نحو سيوه والجغبوب جليّة للعيان إثر وصول الأنباء القائلة بفشل حملة جيش أحمد جمال باشا على قناة السويس فقد اتّضح خطر التطويق. ولم يبق من وسائل النقل إلاّ الشيء اليسير (فلم يسلم من الـ 800 جمل إلاّ 120 في نهاية الحملة) وكان 80% من الجنود مرضى بالملاريا. كما كان هناك نقص في التموين والماء. (264، ص 179).

وقد تمكّن محمد صالح حرب، الذي عيّن قائداً عاماً أعلى لجيوش أحمد الشريف من الوصول إلى سيوه. ثمّ إلى الجغبوب في بداية سنة 1917 م. إلاّ أنّ أحمد الشريف، ومحمد صالح حرب، وجدا نفسيهما مجبرين على مغادرة الجغبوب بعد أسبوع واحد والانتقال بالـ 4 آلاف مقاتل نحو شواطىء البحر الأبيض المتوسّط إلى منطقة سرت. وهناك، بالقرب من الحدود مع منطقة طرابلس ضربا مخيّمهما العسكري.



قبل بداية الحرب العالميّة الأولى، كانت انجلترا قد قامت أكثر من مرّة بالتباحث مع إيطاليا في شروط دخول هذه الحرب إلى جانب دول الائتلاف، واستطاعت إيطاليا أن تكسب بفضل ذلك ممتلكات ترابيّة ملائمة بالنسبة لها في أفريقيا، في حال انتصار دول الائتلاف. كما نوقشت بين الدولتين قضيّة العلاقة بالحركة السنوسية، وكان أول طرح لهذه القضية خلال المناقشات السريّة في فبراير سنة 1915 م. وتمّ التوصّل إلى التفاهم المتبادل الكامل حولها في الـ 31 من يوليه/ 1916 م عندما تمّ توقيع المعاهدة الخاصة بهذا الموضوع بين انجلترا

وإيطاليا وفرنسا. وقد التزمت هذه الدول بألاّ تقوم أحدها بعقد أيّ معاهدة مع السنوسيين دون موافقة الدولتين الأخريين. (212، ص 139)، كما اتفقت على الاعتراف بادريس السنوسي، رئيساً للحركة السنوسية. إلاّ أن ذلك لم يكن يعني أنه سيكون حاكماً لما يمكن تسميته بالإمارة ذات الاستقلال الذّاتي على الرغم من أنّ انجلترا وإيطاليا وفرنسا لم تنف إمكانية اعطاء الحركة السنوسيّة الحق في الحكم الذاتي في بعض الواحات. وكان البند المتعلّق بإعطاء الحكم الذاتي مثار اختلافات جديّة في وجهات النظر بين الإنجليز والإيطاليين خلال المفاوضات. ولمّا كان الجانب الإنجليزي مهتماً بتفادي الخطر السنوسي على الحدود المصريّة بأقصى سرعة. فقد كان عليه أن يؤكّد للإيطاليين بأنّه ينظر نظرة سلبيّة إلى مطالب أحمد الشريف باستقلال ما يسمّى بالإمارة السنوسيّة. أما إيطاليا، فكانت تطمح إلى الصلح مع ليبيا، إذ كانت جبهتها الغربيّة بأمس الحاجة إلى التّعزيزات.

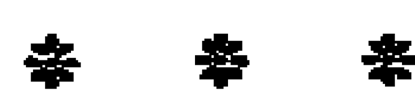
ورغم التوصّل إلى اتّفاق مشترك حول القضاء بصورة مشتركة على حركة التحرّر الوطنيّة في شمال افريقيا فإنّ انجلترا وإيطاليا لم تكونا في الوقت نفسه تتبادلان الثّقة بينهما. فالإيطاليون كانوا في السرّ مستائين من تصرّفات الإنجليز ـ فعلى حد قول يوهانس بريتشارد ـ «كان الإنجليز برأي الإيطاليين، يطمحون إلى ضمان أمن مواقعهم في مصر وفق شروط مع السنوسيين تسمح لهؤلاء بمواصلة الحرب ضد إيطاليا». وفي الحقيقة فإن انجلترا لم تكن راغبة في أن تُحتل برقة لصالح الإيطاليين، وكانت تريد حصر التزاماتها بتحقيق المهادنة.

وإذا كان الإنجليز، يحاولون اخفاء نواياهم الحقيقيّة، فقد كانوا الإيطاليون بعكس ذلك يصرّحون علانيّة بأن هدفهم ـ احتلال برقة واستعمارها. وكان على إيطاليا أن تستعيد هيبتها المهزوزة، إذ أنّ السنوات الخمس من الجهود الحربيّة والتي تكلّفت (حتى سنة 1916 م)80 مليون جنيه استرليني لم تتوّج بنجاحات ملموسة (154، ص 139).

كانت السياسة الإنجليزية العامة، فيما يتعلّق بالعرب خلال الحرب العالمية الأولى هي: تأييد العروبة أي مساندة العرب في نضالهم ضد تركيا. وكان ذاك هو

السبب الذي دفعهم إلى تفضيل مثل هذه الطريقة في التأثير على السنوسيين، والتي كانت مطابقة لسياستهم في الجزيرة العربية وفي مجموع الشمال الأفريقي. وتؤكّد ذلك بصورة خاصّة، رسالة ادريس السنوسي إلى أحمد الشريف بتاريخ 2 يناير سنة 1917 م. ففي معرض تبريره لموقفه من الإنجليز احتجّ ادريس السنوسي بـ الشريف حسين ـ أمير مكّة، الذي ثار على الأتراك وتوصّل إلى اعتراف دول الائتلاف به ملكاً على العرب، كما ذكّر أحمد الشريف بـ الادريسي، أمير اليمن، الذي لزم الحياد، فحافظ بذلك على استقلاله.

وكان الإنجليز يحضّون ادريس السنوسي، على الإسراع في دخول طريق التسوية السلميّة للنزاع. وانطلاقاً من الحاحهم هذا قرّر أن يبدأ بإبعاد نوري بك عن الحدود المصرية. وبعد ضرب الجيوش السنوسية في الشمال استقرّ نوري بك في معسكر البطنان العسكري (شرقي خليج بومبا) حيث قام بأكثر من محاولة لتنظيم الهجوم ضد الإنجليز. إلاّ أن المهمّات والذخائر والـ 70 ألف جنيه استرليني التي أرسلت إليه من قبل القيادة التركية في غواصة المانيّة وقعت في أيدي أنصار ادريس السنوسي. (254، ص 46). أمّا ادريس السنوسي فقد وجّه إلى نوري بك، وفداً (الشيخ إبراهيم المصراتي وآخرين) بهدف الحيلولة دون استئناف العمليات العسكرية ضد الإنجليز. ومن أجل هذه الغاية جرت (في صيف 1916 م) المفاوضات في اجدابيا بين ادريس السنوسي ونوري بك، ولم تسفر عن أيّة نتيجة.



في ذلك الوقت، كانت القيادة الألمانية التركيّة تعير منطقة طرابلس جلّ اهتمامها بعد أن اتّضح لها أنّ مخطّطاتها في برقة مقضيّ عليها بالفشل. وتحول ميناء مصراته الصغير إلى مخبأ مأمون لغواصات دول الحلف الثلاثي، فكانت هذه الغوّاصات تخترق الحصار الذي ضربه الإنجليز والإيطاليون وتحضر إلى طرابلس المهمات والتموينات والأموال (كانت الغوّاصات تدخل الميناء مرة كلّ أسبوعين)، وكانت تعود من ليبيا مشحونة بالمنتوجات الزراعية. وكانت القيادة

الألمانية ـ التركية تعقد النيّة على البقاء طويلاً هناك[1]. ولتحقيق أهدافهم في طرابلس كان الأتراك يعلّقون آمالاً كبرى على سليمان الباروني الشخصيّة السياسيّة المرموقة.

فبعد أن تلقّى سليمان الباروني من أخيه الأنباء القائلة بأنّ الطرابلسيين يعقدون العزم على مواصلة النضال ضد إيطاليا. نزل في أبريل سنة 1916 م في مصراته يحمل فرمان السلطان الذي يعيّنه حاكماً على طرابلس، وقائداً لقوات المجاهدين على الرغم من أنّه سبق لأحمد الشريف أن عيّن أيضاً حاكماً على طرابلس، وذلك في يوليه سنة 1915 م. وكان ذلك دليلاً قاطعاً على أنه لم يكن للحكومة التركية بعد خط سياسي واضح فيما يتعلّق بطرابلس وبرقة وزعمائهما.

وقد أنيطت بسليمان الباروني مهمّتان رئيسيّتان: تسوية العلاقات بين زعماء طرابلس والسنوسيين»، والقضاء على الصراعات الداخلية المزمنة من أجل الوصول إلى السلطة بطرابلس. وفي نهاية المطاف كان المقرّر تشكيل حكومة عربية في ليبيا خاضعة لـ استامبول.

وفي الـ 17 من اكتوبر سنة 1916 م أصدر سليمان الباروني نداء بضم طرابلس إلى غيرها من الولايات التركية (264، ص 228). ونصّ النّداء على دعوة قريبة لعقد جلسة بهدف تشكيل حكومة شرعيّة موحّدة قادرة على تعبئة كافّة القوى من أجل النضال ضد أيطاليا. كما دعا سليمان الباروني إلى تسوية العلاقات مع رمضان السويحلي وأنصاره، ومع الحركة السنوسية أيضاً، وإلى تشكيل حكومة جديدة على أساس التوادّ والوفاق والاهتمام بالنّصر على إيطاليا.

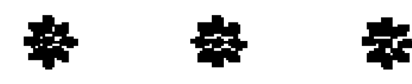
وفي الرسالة التي وجّهها إلى ادريس السنوسي في 25 اكتوبر، دعا الباروني إلى وقف الاشتباكات بين السنوسيين والطرابلسيين، وجاء في الرسالة: «إنّ قوّات القائمقام موسى بك التي وصلت من برقة قد احتلّت قصر سرت بعد أن كانت قوات الجندرمة قد أرسلت إلى هناك عن طريق رمضان السويحلي باسم الحكومة

---

(1) استحضرت إلى هنا، حتى آليات مصنع حربي، وآخر لتصنيع اللحوم (212، ص 228).

التركيّة» وطلب سليمان الباروني من ادريس السنوسي انهاء هذا النزاع. وفي الردّ الذي أرسله ادريس السنوسي (بتاريخ الـ 4 من نوفمبر سنة 1916) أكّد لـ سليمان الباروني أنّه يقف بكلّ ما لديه إلى جانب الاتحاد بين الطرابلسيين والبرقاويين وتحرير جميع المسلمين من المستعبدين. كما أمر عساكره بألاّ تتحرّك أبعد من قصر سرت).

أدّت المراسلات بين سليمان الباروني وادريس السنوسي إلى سيادة الهدوء على الحدود بين طرابلس وبرقة لكن ذلك لم يدم طويلاً.



في سنة 1916 م وصل إلى الزويتينة الوفد البريطاني والإيطالي من أجل مقابلة ادريس السنوسي. وكان من مهامهما التوصّل إلى اتّفاق حول إيقاف العمليّات العسكريّة في برقة، وبسط السّلام على حدود مصر. وقد كتب الطاهر الزاوي بأن الدافع إلى إقامة هذه المفاوضات الإنطلاق من كون «المجاعة الشديدة كانت مسيطرة [في برقة] وإن الوضع لا يسمح بتجديد الحرب ضد الإنجليز على الحدود المصرية ـ م».

وقد بدأ ادريس السنوسي هذه المفاوضات بصورة منفردة دون أن يستشير ممثّل الحكومة التركية نوري بك، أو أيّ واحد من الزعماء الطرابلسيين. وأرست هذه المفاوضات بداية سياسة جديدة أفضت إلى الاتفاقيّة التي عقدت في عكرمة. كانت المفاوضات مع الإنجليز والإيطاليين دليلاً على انشقاق في معسكر السنوسيين، ونذيراً بانتصار مؤيّدي السياسة الموالية للإنجليز والإيطاليين (254، ص 47) ووجّهت ضربة قويّة إلى وحدة النضال التحرّري الوطني في برقة وطرابلس.

وقد أنفق دعاة الاستعمار الإنجليز وبعض من المؤرخين الليبيين غير قليل من الجهد لكي يغطّوا على الحقيقة الجائرة للاتفاقيات التي عقدها ادريس السنوسي والتي كانت تزعم بأنّها «أنقذت شعب برقة من المجاعة».

تمّ توقيع الإتفاقية مع الإيطاليين «الشروط التمهيدية لتهدئة الأوضاع في البلاد» في الـ 14 من أبريل سنة 1917 م في عكرمة وكانت تتضمّن 13 بنداً، وتنصّ على أنّ الجانبين ينويان إيقاف الحرب والعمليات العسكرية في برقة في المستقبل، وتؤمّن للسكّان المحليين حريّة التنقّل بين الساحل (مدن بنغازي، درنه، طبرق) ودواخل البلاد، وتتّجه النيّة إلى افتتاح طرق تجارية أخرى في المستقبل. وكان على الطليان أن يستقرّوا في المناطق التي احتلّوها حتى تصديق المعاهدة دون أن يزيدوا من عدد مراكزهم العسكرية وينطبق ذلك نفسه على السنوسيين. وتعهدت السلطات الإيطالية بالحفاظ على المحاكم الشرعية (وفيها كان يسمح للقضاة ـ العلماء بإجراء الأعمال القضائية ويدخل في صلاحياتهم الفصل في قضايا الزواج والطلاق، وغيرها من أمور الأسرة). كما ضمنت احترام الدّين الإسلامي. وخصّص بند خاص بترميم الزوايا، وضمنت حصانة ممتلكاتها. إلاّ أن الإيطاليين احتفظوا لأنفسهم بحق التصرف ببعض الأراضي لغايات استراتيجية، وذلك قبل إعلان السّلام النهائي. وأعفيت أملاك الجمعية السنوسية من دفع الضرائب. أما في المناطق المحتلّة فتعهدّت السلطات الإيطاليّة، بدفع المرتّبات لشيوخ الزّوايا. وكان على شيوخ الزوايا في المناطق الداخلية وعند الضرورة أن يقوموا بدور الوسطاء بين الإدارة الإيطالية والقبائل (212، ص 139، 244، ص 328 - 329). وعلاوة على ذلك أعطى ادريس السنوسي موافقة شفويّة على تصفية المعسكرات الحربيّة في المستقبل وتجريد جميع القبائل تقريباً من سلاحها في غضون سنة واحدة.

أمّا المعاهدة التي وقعها العقيد تالبوت، باسم انجلترا مع السنوسيين فتضمنّت علاقات الصداقة بين الجانبين خلال الحرب العالمية بطولها، وأعادت حرية العلاقات التجارية بين مصر وبرقة (واعترف بالسّلوم مركزاً تجارياً رئيسياً). وجرّد السنوسيون من حق إنشاء الزوايا في الأراضي المصرية إلاّ أنه سمح لهم بجمع الهبات من أتباعهم. واعترف بواحة الجغبوب أرضاً مصريّة على أن تبقى إدارتها في يدي ادريس السنوسي وألزمت الإتفاقية السنوسيين بتسليم أسرى

الإنجليز والضباط الأتراك وغيرهم من مواطني الدول المعادية لإنجلترا وبالإضافة إلى ذلك أوجبت على السنوسيون طرد جميع المشجعين على حرب الإنجليز من الجغبوب وبرقة، كما منع السنوسيين المسلحون من التواجد في سيوه والجغبوب وغيرها من مناطق مصر والتزم الجانبان بضمان أمن التجارة واتّخاذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون مهاجمة القوافل.

إنّ مفاوضات الزويتينة والاتفاقية التي أبرمت بعد ذلك في عكرمة مكّنت الإنجليز من خنق حركة التحرّر الوطنية التي كان يرأسها أحمد الشريف، إذ صار بإمكانهم تركيز جيوشهم في مناطق الواحات الجنوبية. وعلاوة على ذلك فإنّ اتفاقية عكرمة وضعت حداً لانتشار نفوذ الجمعيّة السنوسيّة في مصر.

وبعد توقيع الاتفاقيّة مع السنوسيين، نال الإيطاليّون متنفّساً، وصار بإمكانهم أن يدعموا مواقعهم التي احتلّوها في برقة.

أمّا أكبر نجاح حقّقه الإيطاليّون والإنجليز، فكاد طرد الأتراك من برقة[1].

وقد تركت مفاوضات الزويتنية أكبر أثر سلبي لها فيما بعد على تشكيل الجبهة الموحّدة للشعب الليبي في برقة وطرابلس، فكانت تلك الاتفاقية على حد تعبير الطاهر الزّاوي الخنجر الذي شقّ الوحدة الوطنيّة (366/ تاريخ 1970/11/11 م).

---

(1) تحققت هذه العملية بفعل جهود ادريس السنوسي نفسه، وذلك ضمن الظروف التالية. فعندما اقتنع نوري بك بصفة نهائية بوقوف ادريس السنوسي ضد المخططات التركيّة قرّر أن يؤلب عليه السنوسيين من أجل أن يقطع مفاوضاته مع الطليان والإنجليز. وكان كلّ شيء قد أعدّ من أجل ذلك في معسكرات قبائل العواقير، عرفه، العبيد، البراعصة، والحاسة عندما بلغت الأنباء مسامع ادريس (بواسطة صفي الدين) فسارع ادريس إلى اجدابيا بعد أن انضمّ إليه عمر المختار بقوّاته، وهو الذي ترأس فيما بعد نضال الشعب الليبي ضد الغزاة الإيطاليين. وقد طوّق المعسكر التركي في اجدابيا وخيّر الأتراك بين تسليم أنفسهم للأسر، أو الخروج إلى مصراته. كما نفي بعض الضباط الأتراك مع أنصارهم إلى الجغبوب والكفرة. (264، ص 203).

كانت مفاوضات الزويتينة، التي انتهت بطرد الأتراك من برقة، سبباً لتوتّر العلاقات بين طرابلس وبرقة. ومن جديد نشب النزاع على الحدود بين المنطقتين، فبطلب من حليفتيه (انجلترا وإيطاليا) أقام ادريس السنوسي فوق الحدود الغربيّة لبرقة (في منطقة سرت) ما يسمّى بخط النّار الذي كان ينطلق منه البرقاويّون في غارات على الطرابلسيين، وقدمت ايطاليا إلى ادريس السنوسي ألفي بندقية وبطّارية جبل، بالإضافة إلى مركب بحري صغير (154، ص 146).

ولمّا كان ادريس السنوسي قد سمح لنفسه بخوض حرب أهلية، فإنّه قدّم بذلك خدمة كبرى لإيطاليا التي كانت تحاول حرمان تركيا من أيّ «حق» في ليبيا. وانطلاقاً من ذلك اتّخذ في استانبول قرار باستبدال سليمان الباروني الحاكم الليبي في طرابلس بالأمير التركي عثمان فؤاد وكان هذا المرشّح يلائم أيضاً الألمان الذين عبّروا عن استعدادهم في برلين لاستقبال عبد الرحمن عزّام وللتّنسيق معه في قضيّة التّوريدات العسكريّة إلى طرابلس. (264، ص 23)[1].

واتّفق أن تطابق وصول عثمان فؤاد رفقة فرقة صغيرة من الضباط الأتراك إلى طرابلس في مايو سنة 1918 م مع فترة الاحتدام الشديد للتناقضات بين رمضان السويحلي والزعماء الطرابلسيين الآخرين. ومع الأتراك وصل الاخصائيّون الألمان الذين ركّبوا في مصراته محطّة راديو لالتقاط المعلومات (264، ص 229). ووجّهت الحكومة التركية رسالة إلى رمضان السويحلي تلزمه فيها بالعمل على تحقيق الوفاق مع أحمد الشريف والخضوع مستقبلاً للأوامر الصادرة عن عثمان فؤاد. أما الإدارة الفعلية للأمور فقد أوكل عثمان فؤاد بها إلى عبد الرحمن عزّام، الذي سرعان ما صار يتمتّع بنفوذ كبير لدى الطرابلسيين بمن فيهم رمضان السويحلي.

وخلال الاجتماع الأول للزعماء الطرابلسيين طلب عثمان فؤاد منهم أن

---

(1) كان مخططاً فيما بعد، تعيين عبد الرحمن عزّام مستشاراً للقيادة العليا في شمال أفريقيا وإرساله إلى طرابلس.

يطمئنّوا تمام الإطمئنان إلى تركيا. وبذل جهوداً غير يسيرة لتحقيق المصالحة بين رمضان السويحلي وأحمد الشريف. وكان العداء نحو هذا يفسّر بعدم ثقة رمضان السويحلي بكامل أفراد الأسرة السنوسية التي قدّر له أن يلتقي بممثلها صفي الدين في ساحة المعركة.

وعندما أصبح مؤكّداً أن من المستحيل تحقيق مصالحة أحمد الشريف مع الطرابلسيين تقرّر إبعاده إلى تركيا بحجّة خيّرة، فتلقّى في أغسطس سنة 1918 م دعوة لحضور حفل تتويج محمد وحيد الدين السادس، فانتقل إلى استانبول في غواصة برفقة محمد صالح حرب. ولم يعد بعد ذلك إلى ليبيا. وكان سفره يعني خاتمة مرحلة كاملة من تطّور الجمعية السنوسية[1].

خلال مرحلة حكم أحمد الشريف (1902 - 1918) كانت الحركة السنوسيّة منظمة حرب جهاد ضد المستعمرين الأوروبيين، وفي هذه المرحلة بالذات تحولت زوايا الجمعية إلى مراكز ادارية، تجارية، وقضائية.

وإذا كان السنوسيون خلال حكم محمد بن علي السنوسي، ومحمد المهدي السنوسي قد استخدموا الدّين في الأساس من أجل الوصول إلى غاياتهم، فإن القوة المسلّحة أصبحت الوسيلة الأساسية لتحقيق مخططات الجمعية خلال عهد أحمد الشريف.

ويكتب يوهانس بريتشارد: «إنّ رئيس الحركة لم يعدّ في ذلك الوقت رئيس الجمعية الدينية الإسلامية بقدر ما كان الممثّل الفذ للروح الوطنيّة الوليدة» (154، ص 22).

ومنذ سنة 1912 م، عندما صار أحمد الشريف نائباً للخليفة في برقة وطرابلس، صارت الحركة تطمح إلى تأسيس حكومة ما يسمّى بالإمارة ذات الاستقلال الذاتي (154، ص 166).

وأدّى الصراع على السلطة بين أحمد الشريف وادريس السنوسي إلى شق

---

(1) توفّي أحمد الشريف سنة 1933 م في المدينة (المملكة العربية السعودية).

الحركة وتمكّن ادريس السنوسي من إزاحة أحمد الشريف عن إدارة البلاد ثم عن رئاسة الحركة السنوسية بدءاً من سنة 1918 م[1]. ولكي يدعم سلطته في برقة سلك طريق التآمر مع الإنجليز ثمّ مع الإيطاليين.

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم ينجح المستعمرون الإيطاليين في اخضاع برقة على الرغم من أنهم نشطوا من خلال ادريس السنوسي مطبّقين سياسة تهدئة الأهالي وشراء الفئة القبليّة العشائريّة العليا.

واستغلّ السنوسيّون الفترة السلميّة التي تلت معاهدة عكرمة لتدعيم معسكراتهم الحربية في أجدابيا، الشليضم، حولان، الأبيار، تاكنس، عكرمة والتي بواسطتها كانت الحركة تبسط رقابتها على جميع القبائل المحلية. وكان لكل معسكر قائمقام، قائد للقوات المسلحة، قاض، وجاب للزكاة (التي أصبحت ضريبة دورية) وكان لـ أجدابيا والشليضم ناظرهما الخاص وهو علي باشا العابدية، وصار عمر المختار ناظراً على الأبيار، وتاكنس. أمّا ناظر المراوة، حولان وعكرمة فكان صفي الدين. أمّا من الناحية الإداريّة فكانت البلاد مقسّمة إلى ثلاثة أقسام: الغربي، والأوسط، والشرقي. وكان ادريس السنوسي على رأس الإدارة كلّها.

وقد بذل الإيطاليون كل ما في وسعهم لشلّ سياسة السنوسيين في برقة. ففي سنة 1919 م بدأوا بتشكيل إدارة مدنيّة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ثمّ أخذوا يحاولون اخضاع بقية أجزاء برقة لتلك الإدارة. وفي الـ 31 من ديسمبر من تلك السنة فرض «القانون الأساسي» وبموجبه ركّزت السلطات المدنية والعسكرية في يدي الحاكم المعيّن من قبل ملك إيطاليا. ولكي يشارك الأهالي مشاركة ظاهرية في حكم البلاد، اختير مجلس المندوبين (البرلمان) الذي يمثل الأهالي

(1) ظلّ أحمد الشريف، حتى نهاية حياته يرفض التنازل عن صلاحيّاته كرأس الحركة، وقام بأكثر من محاولة لرئاسة الجمعية من تركيا ومن الجزيرة العربية، وبذلك سبّب قلقاً غير قليل بالنسبة لإدريس السنوسي وللسلطات الإيطالية.

من حضر وبدو[1].

أما رؤساء المحاكم المدنية والعسكرية فكان يتم تعيينهم بمرسوم ملكي بينما يعين بقيّة الموظّفين من قبل الحاكم العام.

وقد ضمن «القانون الأساسي» حرية المعتقد، وعدم المساس بالملكية الخاصة، و «حرية» الاجتماعات والصحافة، كما ضمن «حق التعليم» وسمح بافتتاح المدارس، وأعفى أهالي برقة من الخدمة العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك كان مسموحاً لهم بتشكيل وحدات عسكرية محليّة (المواد 5 - 12) وفوّض القضاة الشرعيون بالبتّ في قضايا الحقوق المدنية (المادة 31) (264 ـ ص 210).

وتعرّضت المواد الـ 21 - 23 و 25 لموضوع التسيير الإداري فنصّت بصفة خاصة على أنه كان من واجب كبير الشيوخ أن يقوم بمساعدة مجلس الشيوخ، بنشر الأمن في أراضي القبيلة، وبالمهام الإداريّة[2].

وحدّد القانون الإداري، والأجهزة القضائية في النواحي «الأقضية والمتصرفيّات» بالإضافة إلى بلديّات المواقع والمدن (المواد 26 - 28 ,32 ,33). (264، ص 211).

ومن الناحية العمليّة يكون «القانون الأساسي» قد نقل السلطة في المناطق (خارج المدن، والمناطق الساحلية المتفرقة) إلى أيدي شيوخ القبائل. ولهذا فإنّ المؤرخين الإيطاليين خلال عهد الدكتاتورية الفاشية هاجموا مشرّعي القانون الأساسي هجوماً عنيفاً.

وفي الـ 20 من أكتوبر سنة 1920 م وبعد مفاوضات طويلة استبدلت اتّفاقيّة

(1) نصّ القانون بصورة مفصّلة على نظام الانتخابات لمجلس النواب وعلى عدد أعضائه، وفترة صلاحيات النواب (أربع سنوات). وكان المجلس النيابي مدعواً بشكل خاص للبت في القضايا المتعلقة بالضرائب.

(2) إنّ الهدف الذي كان الإيطاليون يرمون إلى تحقيقه في هذه الحالة كان التفريق بين القبائل والتوصّل بذلك إلى إضعاف نفوذ السنوسيين داخل البلاد.

عكرمة باتفاقيّة وقّعت في الرجمة. ومن خلال تعبير هذه الإتفاقية عن المنطلقات الأساسيّة «للقانون الأساسي» أكّدت الاعتراف بإمارة ادريس السنوسي وتقسيم برقة إلى قسمين ـ الساحلي (وتدخل فيه مناطق الحدود) والداخلي (الذي تدخل فيه واحات جالو، الكفرة، الجغبوب المستقلة) وأعطي ادريس السنوسي حق الإدارة في برقة الداخلية (انظر 244، ص 331؛ 264، ص 214 - 215). أمّا الأجزاء الساحلية والشريط الممتد على الحدود المصرية فكانت خاضعة للإدارة الإيطالية. وشدّدت المادة الأولى بصورة خاصة على الحق الموروث للأسرة السنوسية في حكم الإمارة. وعلاوة على ذلك التزمت الحكومة الإيطالية بالاستماع إلى رأي الأمير عند اصدارها القوانين المتعلقة بواحات الدواخل. كما أعطي الأمير الحق بمطالبة الحكومة الإيطالية في بعض الحالات بتخفيف الحكم على المحكومين أو بتبرئتهم (المادة 10 ،264، ص 336، 337). وحدّد للأمير مرتّب شهري ـ قدره 63 ألف ليرة في الشهر، و 15 ألف ليرة لبقية أفراد الأسرة السنوسية) (255، ص 338 ـ الملحق الثاني). وحدّدت بالإضافة لذلك مساعدات ماديّة لتغطية مصاريف حرس الأمير والخدمات البروتوكولية، وأخيراً لتعزيز الاستقرار والهدوء في الجزء الداخلي من برقة (المادة 16). وما كان يجوز أن يزيد عدد الجيوش السنوسية عن ألف جندي ولا يسمح بزيادة العدد إلاّ بموافقة حكومة إيطاليا.

وفي المذكرة التي قدمتها اللجنة الطرابلسية، التي أنشئت سنة 1943 م في القاهرة إلى وزير خارجيّة مصر أعطت تقويماً للمعاهدة المبرمة في الرجمة قائلة: «إن الإمارة سلاح استخدمه الإيطاليون والإنجليز من أجل شق وحدة الشعب وتقسيم البلاد. وفي الاتفاقية التي أبرمت مع إيطاليا سنة 1920 (الرجمة) اعترف ادريس السنوسي بتقسيم البلاد إلى جزئين ـ برقة وطرابلس ووافق على احتلال الطليان للمدن والسواحل البرقاوية ـ م» (362 - 1949/1/20).

ومن خلال الإشارة إلى أنّ ادريس السنوسي كان مؤيّداً لتقسيم برقة وطرابلس كتب المؤرخ الليبي الطاهر الزاوي أنه قد طبّق بذلك السياسة الإيطالية التي نصّبته أميراً على الواحات الجنوبيّة من برقة.

والحق أنّ ادريس السنوسي كان يسعى إلى كسب ثقة الأمبرياليين الإيطاليين. فكان هؤلاء يسارعون عند كلّ فرصة مناسبة لتأكيد احترامهم له. ونظمت لذلك حملة كاملة من التّفخيم، كما حدث عندما توجّه ادريس السنوسي إلى الحج سنة 1919 م، فعندما رفض الإنجليز منحه تأشيرة مرور عبر الأراضي المصرية نقله الإيطاليّون على متن بارجة حربيّة إلى الاسكندريّة ومن هناك توجّه إلى الحجاز. وكان الطّليان يستقبلونه بحفاوة بالغة في كلّ مكان سنة 1920 م عندما قام بزيارة قصيرة إلى إيطاليا بدعوة من الملك زار خلالها عدداً كبيراً من المدن[1].

وقد برز عدد من المصاعب خلال تطبيق اتفاقيّة الرجمة فمطلب تسريح القوات المسلحة مثلاً، أثار اعتراضات البدو، كما أنّ محاولات الإيطاليين في استمالة شيوخ القبائل إلى جانبهم لم تعط النتائج المرجوّة. فقاموا بالضغط على الأمير فاستدعى هذا شيوخ القبائل للتشاور. وخلال الاجتماع الذي عقد في الأبيار والذي حضره 100 رجل (من بينهم ادريس وصفي الدين) ندّد الشيوخ بتدخّل الإيطاليين في الشؤون الداخليّة للبلاد، واجتمعت كلمة جميع الحاضرين على رأي واحد هو عدم حل المعسكرات السنوسية، بل استبدالها بمعسكرات إيطالية ـ سنوسية يقع الاتفاق عليها، وخلال سنوات خمس، على عاتق الحكومة الإيطالية.

ومن الواضح أن الحكومة الإيطالية لم تكن راغبة بنشوب حرب جديدة في برقة. وخوفاً من أن يؤدّي تفاقم الأمور في برقة إلى عودة أحمد الشريف إلى البلاد، قام مجلس الوزراء الإيطالي في الـ 15 من اكتوبر سنة 1921 م باقرار

---

(1) أشارت الموسوعة الإيطالية الصادرة سنة 1934 إلى أنّ ادريس السنوسي كان يتعامل مع الطليان خلال سني الحرب العالمية الأولى وذلك ـ على حد زعم الموسوعة ـ بنشره الاستقرار في ليبيا ويبذل كل ما في وسعه لرفع مستواها، وهو ما جعله يستحوذ على لقب أمير. وتشير تلك الموسوعة إلى أن ادريس السنوسي قد ذهب إلى روما ليؤكد احترامه لملك إيطاليا، وهناك تنازل بصورة نهائية عن المبادىء التي كان يسير السنوسيون على هديها والتي ناضلوا في سبيلها عبر ثلاثة أجيال، الأمر الذي ما كان إلاّ ليثير استياء حركة السنوسيين الذين اتّهموا ادريس السنوسي بالارتداد عن مبادىء الإسلام.

الإتفاقيّة الموقّعة في بومريم حول إقامة الأدوار المشتركة. (264، ص 118).

وكانت الجيوش الإيطالية والسنوسية تتواجد في المعسكرات التي أعيد تشكيلها (في الأبيار، تاكنس، سلنطة، عكرمة، ثمّ في المخيلى) بنسبة 5 :4وفي كلّ منها كان للسنوسيين ناظر وللإيطاليين - مفتّش. وكان أكبر ناظر للسنوسيين هو محمد الرضا، أخ ادريس. وأكبر مستشار الشيخ صالح العوامي (رئيس زاوية في بنغازي) (264، ص 219).

وهكذا تشكّل وضع طريف: قوتان، كلّ منهما بقيادة ضباطها، وتحمل شاراتها الخاصة تقفان متواجهتين وتتحمّلان في الوقت نفسه المسؤوليّة عن الأمن في البلاد. (وفي الوقت نفسه كان المقاتلون السنوسيون يتقاضون المرتبات وغيرها من التموينات من الحكومة الإيطالية).

وكانت الإتفاقيّة المبرمة في أبو مريم تمثّل انتصاراً ملموساً بالنسبة لأهالي برقة. فقد عارضت تدخّل الحكومة الإيطالية في شؤون السنوسيين والقبائل العربية. وكانت روما تقدر أنّ المعاهدة مكّنت من تعزيز النفوذ الإيطالي بين القبائل من أمثال العواقير، الدرسة، البراعصة، والعبيدات (264، ص 219) والتي كانت المعسكرات تقع في أرضها. إلاّ أن ذلك كان، على حدّ تعبير» يوهانس بريتشارد، خطأً كبيراً. وكان معظم المؤرخين الطليان يؤيّدون وجهة النظر هذه ويتّفقون جميعاً على أنّ روما، بعد اتفاقية أبو مريم قد استحوذت على مواقف ضعيفة جداً في برقة وأنّ السلطة الحقيقيّة هناك (باستثناء بعض المدن) كانت للحركة السنوسيّة.

وازداد الوضع تفاقماً حتى صارت الصدامات تزداد عدداً في المعسكرات المشتركة بين الجنود الإيطاليين والمقاتلين السنوسيين في الأدوار المشتركة. وحاول الحاكم الجديد أن يهدّىء البرقاويين بدفع بقايا تلك الأموال التي كان الأمير قد وعد بها وفق اتّفاقيّة الرجمة[1]. أمّا في ما عدا ذلك، فما كان حكّام

(1) كان مجموع الكمية المخصصة لضمان الأمن في البلاد يعادل 2,6 مليون ليرة منها 300 ألف =

إيطاليا يحاولون أن يفوا بالتزاماتهم.

ولم يتّخذ «القانون الأساسي» الذي بدأ تنفيذه في الأول من مايو سنة 1919 م إلاّ معنى لفظياً في الواقع. فلم تكن الانتخابات التي أجريت في المناطق الساحلية من برقة والواقعة تحت الإدارة الإيطاليّة أو في الدواخل التي كانت تحت سلطة الأمير ادريس إلاّ انتخابات شكليّة..

وفي ابريل سنة 1921 م انعقدت في بنغازي أول جلسة للمجلس النيابي وحضرها ممثّل خاص عن ملك إيطاليا. وانتخب صفيّ الدين رئيساً للمجلس. وكان مجموع الجلسات التي انعقدت (حتى مارس سنة 1923 م) خمساً ثمّ حلّ المجلس بمناسبة استئناف العمليّات الحربيّة. وخلال السنوات الثلاث من وجود المجلس النّيابي لم يتّخذ أيّ قرار تقريباً (162، ص 52).

= لير ذهباً. وقد دفع نصف المبلغ لادريس السنوسي مباشرة بعد توقيع المعاهدة، على أن يدفع النصف الثاني بعد تسريح المعسكرات الحربية.

الجمهورية الطرابلسية

1918 - 1923

تركت ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى والقرارت الأولى للدولة السوفياتيّة، أثراً كبيراً على تطوّر حركة التحرّر الوطني في العالم كلّه بما في ذلك الشّرق العربي.

وبلغت شعبية المبدأ الذي أعلنته الدولة السوفياتيّة الفتيّة، والداعي إلى تقرير القوميات لمصائرها درجة من العظمة جعلت الدول الغربية مضطرة إلى الاعتراف به ولو من الناحية الشكليّة. فقد صرّح لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا العظمى في خطابه في الـ 5 من يناير سنة 1918 م بـ «أنّ المبادىء العامة لتقرير الشعوب لمصيرها يجب أن تطبّق بدرجة واحدة فوق الأراضي المحتلة من قبل الألمان مثلما تطبّق في المستعمرات الألمانية». (116، ص 20). وفي الـ 8 من يناير سنة 1918 م نشر نداء الرئيس و. ولسون ـ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والذي دخل التاريخ باسم «النقاط الـ 14». وقد جاء فيه بشكل خاص أنّه أثناء حلّ «جميع القضايا المتعلّقة بالحصانة يجب أن تتّخذ مصالح السكان وزناً واحداً بالمقارنة مع المطاليب العادلة لتلك الحكومة التي يجب أن تحدّد حقوقها» (109، ص 108).

وتحت تأثير ثورة اكتوبر العظمى، تقدّم الطرابلسيون بمطلب اعطائهم الحق

بتقرير المصير. وبدأ الوفد المفوّض بإجراء المفاوضات الخاصة بذلك الـ 14 من نوفمبر سنة 1918 م مع القيادة الإيطالية في الخمس، تلك المفاوضات التي صرّح رئيس الوفد خلالها بأنّ أهالي طرابلس «يرغبون في أن يظل بأيديهم فقط تقرير مصيرهم عملاً بالمبادىء التي أذاعها ودرو ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية» [264 ص 236].

وتشير الدلائل إلى أنّ الأنباء القائلة باستسلام تركيا في اكتوبر/ تشرين الأول سنة 1918 م كان مفاجأة للطرابلسيّين الذين كانوا بأمس الحاجة إلى الإمدادات بالأسلحة وغيرها من المهمّات. ولما كان عثمان فؤاد يعلم ذلك، فقد قرّر، وهو الذي كان عليه انطلاقاً من اتفاقية مودروس للصلح أن يعود إلى استانبول، أن يبقى في طرابلس ليساهم في تشكيل الحكومة الطرابلسية، هذا وإن لم ينجح في الحيلولة دون قيام النزاعات بين الزعماء المحليين. وقد كانت المناقشات حادّة بصورة خاصة حول أنماط التّسيير الحكومي.

فإحدى مجموعات الزعماء، كانت تقول بتشكيل دولة اقطاعية ـ دينيّة برئاسة أمير (وكان المقصود بذلك تسليم السلطة في طرابلس لأمير برقة) بينما كانت مجموعة أخرى تؤكد على اعلان جمهوريّة يجد فيها كلّ من الزعماء مكاناً في جهاز الحكم. أمّا عبد القادر الغنّاي الذي وصل إلى طرابلس ليحلّ محلّ عثمان فؤاد، فإنه كان بالإضافة إلى أحمد المريّض، ومحمد سوف وكثيرين سواهم يقف معارضاً لإعلان الجمهورية، وكان هؤلاء يقولون بأنّ البلاد لم تتوصّل بعد إلى المستوى المطلوب من التطور وغير مؤهلة لمثل هذا النّمط من الحكم. وفي الوقت نفسه كان رمضان السويحلي وعبد النبي بلخير وسليمان الباروني ومختار كعبار وغيرهم من أنصار الجمهورية يؤكّدون بكل إصرار على أنهم إذا لم تعلن الجمهوريّة لن يقبلوا بأيّ اتفاقيّات مع إيطاليا وعلى أنهم سيواصلون النضال. (264، ص 235). أمّا من الناحية الواقعية فكان ذلك حواراً بين أنصار الحركة السنوسية وبين مناوئيها.

ولكي يبتّ بصفة نهائية في موضوع نمط الحكم، استدعي رؤساء القبائل

ووجوه البلاد إلى اجتماع عقد في القصبات (مسلاّته) في 16 نوفمبر 1918 م، وتحدّث عبد الرحمن عزّام باسم عثمان فؤاد، فأكّد ضرورة توحيد صفوف المسلمين من أجل حماية مصالح البلاد، واقترح إقامة حكومة وطنية جمهورية. وحظي هذا الاقتراح بتأييد الأغلبية. وانتخب في عداد حكومة الجمهوريّة الطرابلسيّة (مجلس الجمهورية) كلّ من رمضان السويحلي، سليمان الباروني، أحمد المريض، عبد النبي بلخير، ورأى المجتمعون أنّ من غير المحمود انتخاب رئيس للدولة ما دامت الأمور غير مستقرّة في البلاد (264، ص 236) وقد انتخب المجلس الاستشاري للجمهوريّة من 24 رجلاً، وكان مقرّر المجلس ـ الشيخ محمد سوف، ونائبه يحيى الباروني. بالإضافة إلى ذلك انتخب مجلس علماء الشّرع (269، ص 76).

«وفي يوم 18 نوفمبر 1918 أصدر مجلس الجمهورية بلاغاً أذاعه في أنحاء البلاد يعلن تأسيس الجمهورية جاء فيه ما نصه: «قررت الأمة الطرابلسية تتويج استقلالها بإعلان الجمهورية باتفاق آراء علمائها الأجلاء وأشرافها وأعيانها ورؤساء المجاهدين المحترمين الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد» ثم قرر المجلس إرسال بلاغ في اليوم نفسه إلى الحكومات الايطالية والإنجليزية والفرنسية وإلى الرئيس ولسون» [264 ص 237].

وفي نفس الوقت، وجّهت إلى جميع الدول (بما في ذلك ايطاليا) مذكّرة متضمّنة ما يلي: 1) تفخر الأمة الطرابلسية بتتويج استقلالها بإعلان الحكم الجمهوري وانتخاب نوّابها عنها من كافة أنحائها لمجلس الحكومة والشّورى، ولا هدف لها إلاّ وحدتها وحريّتها داخل حدودها السياسية المعروفة، ولا تقصد إلاّ أن تعيش عيشة هنيئة مسالمة لجميع الأمم التي لا تحاول غصب حقوقها. 2) لذلك، تدعو الحكومة الإيطالية إلى الاعتراف بها، وسدّ كلّ باب يضطرّ الحكومة الطرابلسية إلى مداومة الحرب إلى تحقّق أملها المشروع. (269، ص 79).

وذكر في ملحق المذكّرة، أنّ حكومة الجمهورية الطرابلسية مستعدة أن تناقش مع حكومة ايطاليا موضوع عقد الصّلح وفقاً للشروط التالية:

«يكف الطرفان عن القتال أثناء المذاكرات، ولا تقرب السفن الحربية من السّواحل غير المحتلّة، ولا تتجاوز الطائرات حدود الاستحكامات، ويمنع اتصال الطليان بالأهالي، وتحصر المخابرات الرسمية في منطقة الخمس، ولا تتقيّد الجمهورية بما تتعهّد به حكومة أخرى لايطاليا في طرابلس». (269، ص 84).

ولمّا تسلّم ممثلو القوات المسلحة الايطالية في الخمس المذكرة، سارعوا إلى التصريح بأنّ حكومتهم لن تعترف أبداً باستقلال طرابلس، إلا أنه كان عليهم مع ذلك بدّ أن يبدأوا المفاوضات مع زعماء حركة التحرّر الوطنية سواء تحت تأثير تكتّل القوى الوطنيّة في البلاد أو بسبب عجز إيطاليا العملي عن حسم الموضوع بالطّرق العسكريّة.

وقد أدّى تشكيل الجمهوريّة قبل كلّ شيء إلى تسوية الخلافات بين أعضاء مجلس الجمهورية أنفسهم على الرغم من مواصلتهم البقاء في أماكن متفرقة (رمضان السويحلي - في مصراتة، سليمان الباروني - في العزيزيّة، عبد النبي بلخير - في بني وليد، أحمد المريض - في ترهونة واستقرّت قيادة الجيش في الزاوية). وفي ديسمبر سنة 1918 م عقدت الحكومة عدة اجتماعات في العزيزية لمناقشة المواضيع الإداريّة والسياسية. وكان حلّ القضيّة المتعلقة بتوزيع المهمات والأسلحة التي خلّفها الأتراك في مصراتة على سكّان المناطق المختلفة في البلاد واحداً من الانجازات الكبرى. وأرسل رمضان السويحلي، هديّة إلى خصمه السابق أحمد المريض، الذي أصبح عضواً في مجلس الجمهورية، وكانت عبارة عن كميّة كبيرة من الذخائر كتعبير عن الصّلح.

ولم يجر تكتّل القوى الوطنية في داخل منطقة طرابلس فحسب، بل وفي نطاق البلاد كلّها. فرمضان السويحلي، المناهض اللّدود للسنوسيين بدّل من اتّجاهه بعد انسحاب تركيا مؤمّلاً بأنّ الصلح مع السنوسيين سيكون دعماً له في صراعه على الزعامة على طرابلس. فدعا في رسالته إلى ادريس السنوسي إلى نبذ الخلافات التي كان الأتراك مسبّبيها على حد قوله (269، ص 84). وتحت ضغط

رغائب الأهالي المتزايدة في الصلح، قام سيف النّصر بدور الوسيط من أجل إقامة علاقات الودّ بين رمضان السويحلي وادريس السنوسي.

وكان من الطبيعي ألاّ تتّجه الأمور في هذا الاتجاه، دون أن تثير قلق السلطات العسكرية الايطالية في طرابلس وبرقة. وكان ما أثار قلقها بصفة خاصة هو المطلب المشترك للزعماء الطرابلسيين باعتراف ايطاليا بالحقوق المشروعة للعرب. فقررت الحكومة الايطالية أن تستخدم مجدّداً أسلوب القوه من أجل إرغام الوطنيين الليبيين على الاستسلام. وفي نهاية سنة 1918 م وصل إلى طرابلس الحاكم الجديد غاريوني وبدأ سحب القوات إليها أيضاً، فركّز في منطقة طرابلس في مارس سنة 1919 م زهاء 70 ألف مقاتل بالإضافة إلى كميات ضخمة من السلاح والمعدات الحربية. (212، ص 140).

وبكل عنجهيّة، صرّح الحاكم بأنّ القوات الايطالية ستقوم مجدّداً باحتلال منطقة طرابلس بأسرها خلال شهرين.

وكانت الخطّة التي وضعتها القيادة الايطالية تضع في الحسبان قبل كلّ شيء احتلال العزيزية، سرت ومصراتة، وكان الحاكم نفسه يقدر أن يقيم العلاقات الوثيقة مع سيف النّصر من أجل أن يبسط بمساعدته «النظام» في واحة الجفرة ونواحي فزّان. إلاّ أنه لم تكن هناك عمليات حربية حاسمة من قبل السلطات الايطالية. فقد اكتفت خلال تلك الفترة باحتلال الشريط الساحلي بين (طرابلس والزاوية) وكان ذلك ممكناً بسبب خيانة بعض شيوخ القبائل ـ المناصرين للطليان. (فقد تمّ احتلال ميناء زواره مثلاً سنة 1917 م بطلب من شيوخ القبائل). وعلى الرغم من تركيز الجيوش الجيّدة التّسليح فإنّ الإيطاليين بدأوا محادثاتهم مع قادة الجمهوريّة.

ليس سن الصعب فهم سياسة ايطاليا بالنسبة لطرابلس وبرقة في تلك الفترة. فعلى الرغم من أنها كانت تنتسب إلى عداد الدول ـ المنتصرة، فإنّ وضعها عقب انتهاء الحرب، كان صعباً. إذ لم تزد الحرب على أن عمّقت من حدّة مشاكلها

السياسية الداخلية والاقتصادية. كما ازداد نشاط الصراع الطّبقي، فقد تعب الشّعب من الحرب، وصار يطالب بضمانة ألاّ تتكرر المذبحة. فما أن شاعت الأخبار عن أنّ الحكومة تنتوي نقل جيوشها من المسارح الأوروبية للعمليات الحربية إلى الشمال الأفريقي من أجل مواصلة الحرب الاستعمارية هناك، حتّى نهض قادة الحركة الاشتراكية للوقوف ضدها بحزم، وأخذوا يطالبون بالحلّ السلميّ للقضية الطرابلسيّة، حتى أن بعض الاشتراكيين كانوا يلقون بأنفسهم فوق خطوط السكّة الحديدية من أجل الحيلولة دون إرسال الجنود إلى أفريقيا [252، ص 243] كما أنّ الكثيرين من الجنود الذين انتهت فترة الخدمة الرسمية بالنسبة لهم رفضوا السّفر إلى طرابلس.

وكانت الأوساط الحاكمة الايطالية على قناعة بأنّ الأتراك يتزعمون مقاومة الطرابلسيّين ويساندونها. ولذلك كانوا يحسبون بأنّ مقاومة العرب ستضعف باستدعاء الضبّاط الأتراك من شمال أفريقيا، وانطلاقاً من معاهدة مودروس (كانت المادة الخامسة من المعاهدة تنص على حلّ الجيش التركي بأسره بأقصى سرعة). صار الايطاليّون يبذلون كلّ ما في وسعهم من أجل التّسريع باستدعاء الضباط الأتراك من طرابلس.

وتحت ضغط الحكومة الايطالية وجد السلطان التركي نفسه مضطرّاً لإرسال الحاكم السابق رجب باشا إلى طرابلس لكي يجبر الضباط الأتراك على العودة إلى استانبول ولكي يقنع الزعماء الطرابلسيين بوقف المقاومة. وبالإضافة إلى ذلك حمل إليهم رسالتين، جاء في الأولى منها «للقضاء على سوء الفهم القائم بين السلطات الاستعمارية وأهالي البلاد ليعلن العفو العام عن الأفراد وعن الجماعات التي ارتكبت جرائم سياسية... وكل من يريد مغادرة طرابلس والسفر إلى بلاد أخرى تعطى له الحرية الكاملة والضمان بأن لا يحدث له أي شيء ولا يجري التعرض لشخصه أو أملاكه ـ م» (264 ص 239) أمّا الرسالة الثانية، فتضمّنت السماح لسليمان الباروني بمغادرة وطنه، وبالاستيطان في أيّ دولة أخرى. إلاّ أنّ زعماء طرابلس رفضوا وبشكل قاطع وساطة رجب باشا قائلين بأنهم ينتوون أن

يقوموا بأنفسهم بالدخول في مفاوضات مباشرة مع السلطات الايطالية.

كانت الأوساط الاجتماعية الايطالية تقتنع أكثر فأكثر بأنّ مشكلة استعمار طرابلس لا يمكن أن تحلّ بالطرق الحربيّة. وصار عدد أنصار الحلّ السّلمي لتلك القضية يتزايد. واتّسعت في الصحف الاشتراكية الحملة الداعية إلى إيقاف الحرب الاستعمارية التي طالت ولعقد الصّلح.

ولم يكن لدى قادة حركة التحرر الوطنية في طرابلس موقف موحّد من قضيّة عقد الصّلح مع ايطاليا، إلاّ أن معظمهم كان يؤيّد اجراء المفاوضات معتبراً أن بالإمكان التوصّل عن طريقها في اللّحظة الراهنة إلى نتائج أفضل من النتائج التي قد تجيء عن طريق الحرب. وبالنتيجة تجدّدت المفاوضات مع الجانب الايطالي.

أمّا الاقتراح الذي تقدّمت به ايطاليا، والذي يكتفي بإعلانها العفو العام مقابل عقد الصلح. فقد ردّ عليه ممثّل الجمهورية بالردّ المكتوب التالي: «إن شعبنا يرغب في السلم لكنه لا يرضى بالذلّ والمهانة، ولا يسمح بأن يتعرض للإذلال. وإذا كان الجانب الايطالي يصرّ على موقفه فإننا سنواصل الحرب حتى النصر ـ م» (262، ص 245). وكان للردّ وقع القنبلة في الأوساط الايطالية الحاكمة، إذ أدركت أنها أخطأت في تقدير قوى المقاومة العربية. وقد أفاضت الشخصيات التقدّميّة الايطالية التي كانت تدعو إلى وقف الحرب الاستعمارية في تعليقاتها على ردّ مجلس الجمهوريّة الطرابلسيّة.

وكان الوفد الطرابلسي لإجراء مفاوضات الصلح يتضمّن كلاًّ من: الهادي كعبار، الصفي الخيتوني، محمد فكيني، علي ابن تنتوش وأحمد المريّض. وقبل البدء بالمفاوضات قام أعضاء الوفد بمشاورات مع رمضان السويحلي، سليمان الباروني، عبد الرحمن عزام، ومختار كعبار من أجل التوصّل إلى رأي موحّد حول جملة من المواضيع. وفي جلسة بـ العزيزية نظّم قادة الجمهوريّة، المطالب التالية لتقديمها إلى الحكومة الايطاليّة:

أولاً: المساواة التامة أمام القانون بين العرب والايطاليين في طرابلس مع

حق العرب في تحكيم الشريعة الإسلامية فيما يتصل بأحوالهم الشخصية.

ثانياً: احترام الحرية الشخصية في حدود القانون.

ثالثاً: احترام حقوق الملكية والإقامة.

رابعاً: المساواة بين العرب والايطاليين في دخول المسابقات الخاصة بالوظائف المدنية والعسكرية والأعمال الحرة.

خامساً: خضوع مجلس الحكومة والمجالس المحلية لقرارات هذه المجالس الميرمة بالأغلبية.

سادساً: اشتراك الوطنيين اشتراكاً فعلياً في الادارة» (269، ص 850).

ولم تسفر المفاوضات التي تجدّدت في مارس سنة 1919 م في جبل الزيتون والتي تواصلت شهراً عن نتائج ملموسة. وقد لجأ الجانب الايطالي إلى التّهديد، بينما بقي الجانب الليبي صامداً في الدفاع عن حقوق شعبه، وردّ على تهديد الجنرال ج. تارديتي باستئناف العمليات الحربية بمجابهته بالمثل أي بحرب الأنصار. وبالإضافة إلى ذلك اقترح الجانب الطرابلسي وقف الحرب ولكن لا نزع السّلاح. واقترح بأن يسمح لإيطاليا، في حال اعترافها بالجمهورية الطرابلسية، بأن تحتفظ بحامياتها في طرابلس، والخمس وزوارة.

وفي الـ 21 من أبريل سنة 1919 م أعلن عن وقف اطلاق النّار وعقد الصّلح. وعلى أساس قرار الحكومة الايطالية بتاريخ 14 مارس سنة 1919 تعهد الحاكم غاريوني للشعب الطرابلسي بوضع دستور يضمن للشعب الحقوق المدنية والسياسية.

وقد أثار عقد الصلح في تلك الشروط الاستياء في بعض الأوساط الايطالية وخاصّة بين أنصار الحرب الاستعمارية. فكتب المارشال ب. بادوليو معلّقاً على الأحداث في ليبيا سنة 1919 م يقول: «لقد أقمنا في واقع الحال، ملهاة بشعة ومهزلة حقيقية» (212، ص 141). فقد اعتبرت اتفاقية السلام إلقاءً للسّلاح أمام

الطرابلسيّين وخطأً سياسياً بيّناً، ووجّهت تهمة الخيانة إلى الحكومة. وقد أكّد الحاكم غاريوني، في معرض ردّه على الاتّهامات بقوله: «لقد كشف العرب لنا نواحي ضعفنا. إنّ عظام جنودنا الذين قتلوا في 1914 - 1915 م لا تزال مبعثرة حتى الآن في أراضي ترهونة، بني وليد وغيرهما، أمّا سنة 1919 م فهي سنة تحقيرنا، وسنة الكراهيّة نحونا». (172، ص 79).

ولكي نتوصّل إلى التقويم الشامل لكل ما حققه الطرابلسيون لا بدّ لنا من أن نتعرّف بصورة مفصلّة على «القانون الأساسي» الصادر بتاريخ 1 يونيو سنة 1919 م والذي كان يتضمّن شروط معاهدة الصلح. فقد نصّ الفصل الأول على أنّه «يعتبر مواطنين ايطاليين. . . جميع الأشخاص الايطاليين والعرب المولودين في القطر الطرابلسي حين تاريخ هذا الأمر أينما أقاموا إذا لم تكن لهم صفة وطنيين أجانب، أو صفة تبعة أجانب حسب القوانين الايطالية». وتؤكّد المادة الثانية المساواة بين الايطاليين والطرابلسيين، وتضمن لهم الحقوق المدنية والسياسية «الحرية الشخصية، حصانة المسكن والملكية وحق تبديل الوظيفة في الحكومة المحلية، حق اختيار المهنة، وحق الانتخاب والترشّح للانتخاب، وحق مغادرة البلاد، واحترام العقيدة، وحريّة الصحافة، والاجتماعات). وقد أعفي الطرابلسيون من الخدمة العسكرية، ورفعت الضرائب الحكومية المباشرة في طرابلس. وما كان يحق جمعها إلاّ بقرار خاص من الحكومة. كما نصّ «القانون الأساسي» على أن يكون التعليم في المدارس الابتدائيّة والثانويّة باللغة العربيّة مع التعليم الإلزامي للّغة الايطاليّة.

وانطلاقاً من القانون الأساسي، كانت السلطة المدنية والعسكرية تعود بكاملها إلى الحاكم الذي يعيّنه ملك ايطاليا. وكان على الحاكم أثناء ممارسة نشاطه أن يعتمد على المجلس الحكومي المكوّن من عضوين يعيّنهما الحاكم ومن ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس النواب. وتقرّر أن يضمّ مجلس النواب شخصيات مدنيّة وعسكرية. أما العسكرية فيعيّنها الحاكم. وأما المدنية فكانت تنتخب لمدة أربع سنوات (نائب واحد لكل 20 ألفا من السكان). كما بيّن بأنّ ممثّل مجلس

النواب لا يجوز أن يكون شخصاً غير مسلم. وقد قسّمت منطقة طرابلس إلى متصرفيات وأقضية ونواحٍ ينحصر عملها في تنفيذ قرارات الحكومة. وتعهد الحاكم بأن يعيّن في هذه المناصب شخصيات يرشّحها المجلس الحكومي.

ونصّ القانون على أن يعاد انتخاب المجلس الحكومي أثناء انتخاب مجلس النواب، وعلى أن تنتخب في المتصرفيات والأقضية والنواحي مجالس استشارية لمدة ثلاث سنوات. وخوّل الحاكم الحق في حلّ هذه المجالس على أن يعلن عن الانتخابات الجديدة في مدة لا تزيد عن أربعة أشهر. وفي مركز القضاء (الناحية) استحدثت البلدية التي تضم الرئيس وأعضاء البلديّة الذين ينتخبون لمدة ثلاثة أشهر.

أمّا فيما يخص الجانب التشريعي فقد أعطى القانون الحق للمحاكم الشرعيّة بالنظر في القضايا المدنيّة (المتعلّقة بشؤون الأسرة، والإرث، وما شابه ذلك) وكذا الدينيّة. أمّا القضايا المدنيّة والجنائيّة الكبرى فجعلت من اختصاصات المحاكم العاديّة التابعة مباشرة لوزارة العدل الايطالية.

وفي معرض وصفه «للقانون الأساسي» كتب الطاهر الزّاوي:

«وهذا القانون ليس كل شيء فما يلزم لحرية الشعوب واستقلالها، وهو كذلك قليل بالنسبة لتضحيات الطرابلسيين وما قدموا لوطنهم من فداء، ولكنه باب فتح بين الطرابلسيين والحرية ليشاهدوا من جمالها ما يحفزهم للتمسك بحقوقهم، ولمجاراة الأمم التي وصلت فيها إلى حد ما زالوا دونه بمراحل، وسيجد الطرابلسيون بين مواده ما يوسع أفقهم السياسي، ويفتح أمامهم المجال للمطالبة بتعديل ما يحدّ من نشاطهم ويجحف بحقوقهم، ويتخذون منه سلماً للوصول إلى دستور يكون أشمل لأنواع الحرية، وأوسع مادةً في بناء الأمة» (252، ص 260).

... وبالإضافة إلى البنود التي نصّ عليها «القانون الأساسي» فقد وافقت ايطاليا على الشروط التالية:

1 ـ أن يكون لهم (لأعضاء الجمهورية) الحق في تجنيد عدد من الوطنيين

للخدمة المحلية.

2 ـ التزام الحكومة الايطالية إبدال الأوراق العثمانية بالأوراق الايطالية.

3 ـ عدم دخول الجنود الايطاليين المراكز الآتية: الزاوية، العزيزية، جنزور، مصراتة، سرت، ترهونة، غريان، الريانية، نالوت، بني وليد»[1].

وقد رحّب أهالي طرابلس بانتهاء الحرب ووضع «القانون الأساسي»، ولأول مرة بعد ثمانية سنوات منذ بدء الحرب سنة (1911 م) استطاع كثير من الطرابلسيين دخول مدينة طرابلس بحريّة. ونظّمت بهذه المناسبة تظاهرة كبيرة في المدينة، وكانت بالطّبع تحت رقابة الجنود الإيطاليين، وتقابل حاكم طرابلس مع زعماء حركة التحرّر الوطنية.

واستقبلت الأوساط الديموقراطية الشعبيّة الواسعة في ايطاليا توقيع السّلام بفرح. فقد مكّن وقف الحرب من تسريح الجيش، وبالتالي وقف الأعباء المرهقة للمصاريف الحربيّة. إلاّ أن أنصار الحرب شنّوا حملة واسعة ضد اتفاقية السّلام ووصفوها بأنها ظاهرة مخزية محفوفة بعواقب جديّة.

ولم يعد بوسع الايطاليين أن يخوضوا أية عمليات عسكرية بعد أن أعيدت الجيوش إلى الوطن. يضاف إلى ذلك أنّ صراعاً على الزعامة بدأ بين القادة الطرابلسيّين الواقعين تحت النفوذ الايطالي، وكان بينهم من يحلم باستقلال تجاوز المدى الذي أتاحته السلطات الايطاليّة. (212، ص 142) وبكلمة واحدة فقد بقي الوضع متوتّراً، ومع كلّ ذلك فإنّ الايطاليّين لم يسارعوا إلى تطبيق «القانون الأساسي».

عند عقد اتفاقيّة السّلام، كان رمضان السويحلي يحتل المركز الأول بين الزعماء الطرابلسيّين. وأثناء جلسة القادة في ترهونة والتي انعقدت بمناسبة انتخاب المجلس الحكومي أصرّ رمضان السويحلي على فرض ممثلين عن مصراتة

(1) كان المفروض أن يوجد في هذه المدن ضابط إيطالي واحد، ترافقه فرقة صغيرة من الجنود من أجل تأمين الاتصال بين السلطات العربية والايطالية، ولتأمين الاتصال البريدي والبرقي.

(264، ص 250). كما أنّ المواطنين الثّمانية الذين انتخبوا في المجلس الحكومي وهم: عمر أبو دبوس وأحمد السويحلي (الشتيوي) وعلي الشّنطة، وأحمد الفسّاطوي والصويعي الخيتوني ومحمد فكيني ومختار كعبار، ومحمد الفقيه حسن - تمّ تقديمهم إلى الحاكم بصورة احتفاليّة عن طريق رمضان السويحلي أيضاً. وقد صادق الحاكم عليهم كأعضاء للمجلس. وبناء على انتخاب المجلس الحكومي فقد تمّ حلّ مجلس الجمهورية (حكومة الجمهورية الطرابلسية) في نهاية أغسطس/ آب. (269، ص 90)[1].

وكانت الأوساط الحاكمة الايطالية ترى في تقوية مركز رمضان السويحلي أمراً مفيداً إذ أنّه كان يشكل وزناً يقابل قيادة ادريس السنوسي في برقة. وأخذت روما كعادتها تثير نار الشقاق بين قادة طرابلس وبرقة. ولم يكتف الايطاليون بذلك، بل لجأوا إلى العمليات العسكرية المكشوفة. فأرسلت القوات في نهاية يونيو إلى منطقة سرت لاحتلالها وإضعاف نفوذ السنوسيين فيها. إلاّ أنّ تلك السياسة باءت بالفشل وانتهت بسلسلة من النتائج الوخيمة التي انعكست على الايطاليين. ولم يؤدّ تغيير القيادة الايطالية في طرابلس إلى إنقاذ الموقف فقد تضاعف الشكّ والارتياب بكل مؤسسات السلطات الايطالية.

وكان تشكيل حزب الإصلاح الوطني في طرابلس (30 سبتمبر سنة 1919 م) نتيجة للنشاط السياسي المتعاظم. وكان أول ممثّل له أحمد المريّض، وكان ممثّله الشّرفي رمضان السويحلي. وقد تضمّن برنامج هذا الحزب، المطاليب التالية:

1 - المحافظة على حقوق الطرابلسيين الواردة في القانون الأساسي كاملة.

2 - التعجيل بتنفيذ القانون الأساسي، خصوصاً ما يتعلق بالإصلاح وما

---

(1) صار المجلس الحكومي يعقد اجتماعاته في طرابلس. وكان عبد الرحمن عزام يشارك في أعماله كمستشار. وقد رفض سليمان الباروني الاشتراك فيه متذرعاً بكونه مواطناً تركياً، وأنه يرغب بالحفاظ على مكانه في مجلس الشيوخ التركي. وهكذا بقي بعض الوقت دون عمل ثمّ سافر إلى استانبول. أمّا رمضان السويحلي فظلّ حتى نوفمبر 1919 م، مقيماً في سواني مشتى حيث كان له جيش كبير هناك.

ينص على تدريب الطرابلسيين على حكم أنفسهم حتى يصلوا إلى حريتهم في أقرب وقت.

3 ـ تحقيق التضامن بين العرب والايطاليين على أساس المساواة التامة واتحاد المصالح.

4 ـ نشر التعليم بكل الوسائل، مع المحافظة على العادات الإسلامية. . . .

5 ـ بذل العناية لإصلاح الحالة الاقتصادية وتوزيع الثروة الوطنية على أساس عادل» (252، ص 226).

وقد نشرت جريدة «اللواء الطرابلسي» لسان حال الحزب مطالبها إلى السّلطات الايطاليّة(1).

وقد اتضحت بالتدريج وحدة أعمال حزب الإصلاح الوطني والمجلس الحكومي؛ وصار هدفها تنفيذ منطلقات «القانون الأساسي» وقد قدم له جيش المجاهدين النظامي الموجود في الكيلومتر 15 غرب طرابلس دعماً قويّاً.

وخوفاً من التّضامن المتزايد للطرابلسيين زادت السلطات الايطالية من نشاطها الفعّال الموجّه إلى شقّ حركة التحرّر الوطنية مستخدمة في ذلك التّجزّؤ الاقطاعي والكراهيّة الشخصيّة بين زعيم وزعيم آخر. وقد كانت الاضطرابات التي حدثت نتيجة ذلك ذريعة لتأجيل موعد تنفيذ «القانون الأساسي».

ولمّا كان الإيطاليون يكنون خشية من النمو المتعاظم لهيبة رمضان

---

(1) في يوم اعلان الحزب، نشرت الجريدة بأن الايطاليين لا يقبلون فكرة مساواة العرب معهم في القانون، وأن عدم رغبة الايطاليين بتنفيذ «القانون الأساسي» قد أجبر العرب على مضاعفة المطالبة بتنفيذه. وقد تساءلت الجريدة قائلة: «إلى متى تنوي السلطات المحليّة التّسويف في تبديل نظام الإدارة العسكرية».

. . . وعلى صفحات «اللواء الطرابلسي» كثيراً ما كانت تظهر المقالات التي كان أصحابها يحذّرون الطليان من العواقب التي لا بدّ وأن تظهر بسبب المماطلة في تنفيذ «القانون الأساسي» والابقاء على الإدارة العسكرية وتعويق تشكيل الحكومة الوطنية، وتأجيل مواعيد إجراء الانتخابات البرلمانيّة.

السويحلي في منطقة طرابلس، فقد حاولوا أن يجمعوا منافسيه في جبهة واحدة (أحمد المريض، مختار كعبار، وعبد النبي بلخير) كما أنهم أفادوا من كون القوات الأساسيّة للمجاهدين موجودة غير بعيد عن طرابلس فشحنوا المعسكر بمخبريهم، بل وخططوا لاعتقال رمضان السويحلي. ولكي يضع الإيطاليون جيش المجاهدين تحت رقابتهم فإنهم توصّلوا، من خلال المجلس الحكومي إلى نقل الجيش إلى طرابلس ـ زاعمين أنّ ذلك في مصلحة التّعجيل بتطبيق «القانون الأساسي». ولمّا أدرك رمضان السويحلي مرمى تلك المناورات سارع بالسّفر إلى مسلّاته ليبتعد عن مناطق النّفوذ الإيطالي. وقد جمع قادة الوحدات قبل سفره وحذّرهم من أنّ الموافقة على الانتقال إلى طرابلس ستعني تجريدهم حرفياً من السلاح وتشتيتهم في مختلف المواقع. وأعطى التّحذير ثماره، فعندما وصل أعضاء المجلس الحكومي إلى المعسكر ردّ الكثير من الضبّاط على اقتراح النّقل إلى طرابلس بالرفض المطلق. وفي النهاية خرجت بعض الوحدات لتلحق برمضان السويحلي في مسلاته وانتقل بعضها إلى ترهونة وغريان. وعلى الرغم من أنه لم يتسنّ للإيطاليين أن يضعوا جيش المجاهدين تحت رقابتهم الكاملة فإنّهم توصّلوا مع ذلك إلى تشتيته إلى وحدات منفصلة.

وأدّى خروج الجيش الطرابلسي من جنزور إلى تعميق الخصومات بين أعضاء الجيش الحكومي، تلك الخصومات التي تطورت فيما بعد لتتحوّل إلى صدامات مكشوفة. وعندما رفض الحاكم أن يطرح أمام الحكومة الإيطالية موضوع ما إذا كان البرلمان سيتّخذ صورة الجهاز التشريعي أم الاستشاري استقال أربعة أعضاء من المجلس الحكومي وهم مختار كعبار وأحمد السويحلي وعمر أبو دبّوس، ومحمد الفقيه حسن وخرجوا من طرابلس. كما غادر عبد الرحمن عزّام المدينة معهم.

وأخذت السلطات الإيطالية تزيد تصميماً في تدخّلها في الشؤون الداخلية لطرابلس (في الزاوية، العزيزية، جنزور، ترهونة، غريان، نالوت، وبني وليد) وهذا ما ضاعف من توتّر الوضع الذي كان وبدون ذلك متوتّراً. وازدادت الأحوال

سوءاً عندما أخذ الإيطاليّون، بمساعدة أشخاص قاموا بشرائهم، يثيرون الصدامات المسلّحة بين مختلف الإقطاعيين. وبالنّظر إلى مثل هذه الاستفزازات أصدر رمضان السويحلي أمراً بالقاء القبض على جميع الإيطاليين الموجودين في المنطقة التي يشرف عليها. وبهذه العمليّة استقطب الأنصار والأصدقاء الذين يعتمد عليهم ـ محمد غويس من الزاوية، خليفة بن عسكر من نالوت وكعبار رمضان من غريان. ورداً على ذلك أخذ الإيطاليون يلاحقون أنصاره (وقد حاولوا بشكل خاص أن يعتقلوا كعبار رمضان).

وتكاثفت حول رمضان السويحلي القوى التي كانت تقف ضد أيّة محاولة لنقض اتفاقية السّلام. وقد لعبت دوراً كبيراً في ذلك التكاثف وإلى حدّ كبير شخصيّة رمضان السويحلي نفسه، والذي أكّد نفسه مجاهداً حقيقياً (252، ص 277).

وعندما دعي قادة حزب الإصلاح الوطني لعقد جلسة في سيدي المعمور (في منطقة ترهونة) بهدف تثبيت النظام في البلاد وحل القضايا المعلّقة بذل الإيطاليون كلّ ما في وسعهم من أجل الحيلولة دون انعقاد تلك الجلسة.

ركّز الإيطاليون جلّ اعتمادهم عل عبد النبيّ بلخير، وهو زعيم من بني وليد والمناطق المجاورة لمصراتة وكانت كراهيّته لـ رمضان السويحلي، تتزايد بتزايد نفوذ هذا الأخير فحاول الإيطاليون أن يؤجّجوا نار العداء بينهما. ولكي يقضي رمضان السويحلي، على هذه المكائد قرّر أن يطرد الإيطاليين من منطقة بني وليد وأن يقتص من خصمه في الوقت نفسه. وترافقت حملته على بني وليد باشتباك مع أنصار عبد النبي بلخير.

وفي إحدى المعارك، في أغسطس سنة 1920 م سقط رمضان السويحلي قتيلاً، وقد ألهب موته مشاعر الأهالي، وكان على روما أن تشغل نفسها بإيضاح أسباب المأساة.

وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية الليبية، خلع الحاكم ميتنا زينغير من

المنصب الذي يشغله بسب تصرفاته الخاطئة أثناء حدوث الأزمة[1].

وبعد مصرع أحد زعماء حركة التحرر الوطنية في طرابلس ظهرت لدى السلطات الإيطالية امكانية فرض نظامها في تلك المنطقة إلاّ أنّ روما لم تكن بسبب جملة من الأسباب الموضوعية قادرة على القيام بخطى ملموسة في ذلك الاتجاه. وقد ردّت السلطات الإيطالية على اقتراح ميركاتيلّلي، (الحاكم الجديد باحتلال مصراته البحرية بقولها «إنّ من شأن أية عملية حربية مهما كانت صغيرة أن تثير صدى سلبياً في إيطاليا وفي طرابلس». وكان على ميركاتيللي أن يستدعي الضباط السياسيين من مناطق طرابلس الداخلية بحجّة الاقتصاد في النّفقات على الرغم من أنّ التأثير على القبائل قد تمّ بمساعدتهم بالذّات. (212، ص 142).

في ذلك الوقت، كان الصراع على الزعامة قد عاد ليتّقد مجدّداً بين أعيان طرابلس. وبدأت المناطق الخاضعة للحكومة المحلية في مصراتة تجاهر برفض الاعتراف برئيس الحكومة الجديد (أحمد السويحلي، أخ رمضان السويحلي). وكان بشير السّعداوي واسطة الاتصال بين مصراتة ومسلاّته. ولكن ما كان يتم التوصل إلى تسوية واحدة من القضايا حتى يعمد الإيطاليون إلى افتعال قضية جديدة لا تقل عنها تعقيداً. واقتضى الأمر بذل كثير من الجهود أيضاً لتسوية النزاع في سرت حيث نشب صدام بين سيف النصر وبين القائمّقام منكوش بسبب الأحقية في جمع أعشار الأرض.

وقد أملت الموجة الجديدة من الصراع عقد اجتماع لأعيان طرابلس. فانعقد في نوفمبر سنة 1920 م مؤتمر غريان الذي حضره ممثلو جميع المقاطعات بما في ذلك زعماء المناطق المحتلة من قبل الطليان (باستثناء زعماء البربر) واقترح عبد الرحمن عزّام، الذي افتتح الجلسة، التوصّل إلى اعتراف روما بالاستقلال التام

---

(1) نشرت جريدة «اللواء الطرابلسي» خبراً خاصاً عن استشهاد رمضان السويحلي بعنوان «موت عظيم من عظماء المسلمين». غير أن المجاهدين الذين كانوا يعرفونه بقوا فترة طويلة وهم لا يريدون أن يصدقوا موته. بل أنّ ر. جراتسياني جلاّد الشعب الليبي كان مرغماً على الاعتراف في كتابه «نحو فزّان» بشجاعة رمضان السويحلي وكفاءته التنظيميّة».

لطرابلس معتمداً في ذلك على كون إيطاليا تقف على أبواب ثورة، وأنها لا تستطيع خوض حرب هجومية (212، ص 143) وشكلت بعد ذلك حكومة مركزية مؤقّتة[1] دعيت باسم «هيئة الإصلاح المركزية»، (حكومة غريان). وكان من أعضائها أحمد المريّض (رئيساً)، عبد الرحمن عزام (مستشاراً) وبشير السعداوي وسواهم.

وانتخب في الجلسة مندوبون لإجراء المفاوضات مع الحكومة الإيطالية من أجل اجبارها على الكف عن سياسة الدسائس والتخريب التي تثير الشّغب في البلاد، وعلى أن تنفذ التزاماتها المتعلّقة باصدار «القانون الأساسي».

أمّا أبرز نتائج الجلسة فكانت موافقة الطرابلسيين على توحيد قواهم مع السنوسيين من أجل تدعيم صفوف المناضلين ضد المستعمرين الإيطاليين.

ومن الناحية العملية فإن قرار تشكيل الحكومة الوطنية التي يرأسها مسلم وتأكيد فكرة النضال المشترك لمجاهدي طرابلس وبرقة ضد الاحتلال الإيطالي قد وضع الأسس لانتخاب ادريس السنوسي لمنصب رئيس تلك الدولة ما دام السنوسيون ـ لا يقبلون بالخضوع لأية سلطة أخرى غير السلطة التي تعود إلى أفراد أسرة مؤسس الجمعية السنوسية.

وعلى الفور، شرعت حكومة غريان بتشكيل الجيش وتنفيذ مقررات المؤتمر، وأرسل وفد إلى روما ليعرض البيان على الحكومة الإيطالية، وكان خالد الغرياني رئيساً للوفد. (266، ص 536).

ولكي يبطل الإيطاليون مفعول وفد خالد الغرياني شكّلوا وفداً ليبياً آخر من الموظّفين المستخدمين لديهم برئاسة حسن كعبار (متصرف طرابلس) وقد وصل

---

(1) جاء في بيان المؤتمر حول ذلك ما نصّه: «إنّ الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلاّ بإقامة حكومة قادرة، ومؤسسة على ما يحقّق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمّة لا يعزل إلاّ بحجة شرعية واقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقرّه الأمة بواسطة نوابها، وأن يشمل جميع البلاد بحدودها المعروفة».

ذلك الوفد الذي يمثّل أهالي المنطقة الساحلية والجبل الغربي إلى روما في بداية سنة 1921 م واستقبل بكلّ حفاوة. وانقضّ أعضاؤه على أنصار خالد الغرياني يكيلون لهم الاتهامات بخرق النظام في البلاد وأعلنوا بأنهم لن يوافقوا على مطاليبهم. وقد رفضت الحكومة الإيطالية اجراء المفاوضات الرسمية مع وفد خالد الغرياني زاعمة بأنه غير مفوّض بتمثيل طرابلس بأسرها، وهكذا أمضى وفد «هيئة الإصلاح المركزية» في روما زهاء تسعة أشهر ثمّ عاد بعد ذلك دون أن يحقق أية نتيجة. وأثارت الاستهانة التي أبداها الإيطاليون نحو وفد خالد الغرياني موجة عارمة من الاستياء. وأصرّ المجاهدون الطرابلسيون على خوض العمليات الحربية لكي يرغموا الإيطاليين بالقوة على قبول مطاليبهم. غير أنّ اشتباكاً وقع آنذاك (ولم يكن دون تدبير من الايطاليين) بين العرب أدّى إلى إضعاف جبهة المقاومة الطرابلسيّة.

ولكي تجد «هيئة الإصلاح المركزية» مخرجاً من الوضع المتأزم وتصل إلى تحقيق مقررات مؤتمر غريان، وجّهت إلى السنوسيين وفداً يتكون من أحمد السويحلي، عبد الرحمن عزام، عمر أبو دبوس، محمد نوري السعداوي، اشتيوي بن سالم، الصويعي الخيتوني، وصالح بن سلطان وتقابل الوفد الطرابلسي في سرت مع ممثلي برقة ـ صالح لطيوش، خالد القيصة، نصر الأعمى، صالح ابن عبد الهادي البراني (226، ص 555) وخلال المفاوضات التي جرت في ديسمبر سنة 1921 م تمت مناقشة الوضع الداخلي في طرابلس وبرقة وحلّلت أسباب الشقاق والنزاعات وحدّدت الإجراءات من أجل تلافيها. وفي الـ 22 من يناير سنة 1922 م وقّعت بين ممثلي طرابلس وبرقة معاهدة تنص على ما يلي:

أولاً: يجب أن نوحّد كلمتنا ضد عدونا الغاصب لبلادنا وضد المفسدين.

ثانياً: يجب أن يكون عدونا واحداً وصديقنا واحداً.

ثالثاً: إن كافّة ما وقع من الطرفين من التجاوز لا يطالب به أحد الآخر إلى أن تستقر الحالة في الوطن وتتعيّن وضعية البلاد العمومية، ومع ذلك يجب أن

يسعى الطرفان في المسامحة بين العربان ومن يتعدّى بعد الآن. فعلى الحكومة التابع لها أن تعاقبه بما يستحق.

رابعاً: كلّ من يخالف الجماعة ويدسّ الدسائس الأجنبية على الحكومة المنسوب إليها، يعدم وتصادر أمواله حسب الشريعة الإسلامية.

خامساً: يرى الطرفان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقضي بتوحيد الزعامة في البلاد ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمّة.

سادساً: يتّخذ الطرفان الوسائل اللاّزمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة وأن تكون تولية الأمور بإرادة الأمة.

سابعاً: متى تحققت الغاية المذكورة في المادة الخامسة، يجب انتخاب «مجلس تأسيسي» من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللاّزمة لإدارة البلاد وقبل ذلك، وتمهيداً لهذه الأعمال يجب على الفريقين أن يرسل كلّ منهما مندوباً للبلدين لأجل أن يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضية للدفاع عن الوطن.

ثامناً: يتعهد الطرفان بأن لا يعترفوا للعدو بسلطة وأن يمنعوه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصّن فيها الآن وفي حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو وأن لا يعقدوا صلحاً أو هدنة إلاّ بموافقة الفريقين.

تاسعاً: إذا خرج العدو من حصونه مهاجماً جهة من الجهات وجب على الجهة الأخرى أن تمدّ المهاجم بالمهمات الحربية والمال والرجال وأن تنذر العدو بالكف عن التجاوز وإذا لم يفعل تهاجمه هي بدورها.

عاشراً: تجتمع هيئة منتخبة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهر المحرّم ورجب للنظر في مصالح البلاد[1].

---

(1) شهران من التقويم الإسلامي القمري.

حادي عشر: يشترط أن يوافق على هذه المعاهدة كلّ من حكومة برقة والهيئة المركزية في طرابلس.

ثاني عشر: مهمة الهيئة المذكورة تأييد العلائق الوديّة بين الطرفين، وتأييد هذه الإتفاقيّة». (269، ص 95 و 96).

وأنفذت هيئة الإصلاح المركزية بشير السعداوي ممثّلاً لها في برقة وفوّض عبد العزيز السعداوي بتمثيل مصالح برقة في طرابلس.

كان المستعمرون الإيطاليون دائمي التخوّف من قيام دولة موحّدة فوق التراب الليبي، ولذلك كانوا يبذلون بدورهم كلّ ما في وسعهم من أجل عرقلة الجهود الموحّدة لشعب طرابلس وبرقة في النضال التحرري، وأخذ د. فولبي حاكم طرابلس الجديد (بداية من يوليه سنة 1921 م) والمؤيد المتحمّس للسياسة الأمبريالية الإيطالية يحاول بإصرار التوصل إلى تعزيزات جديدة من أجل مهاجمة مصراتة التي كانت تمثّل قاعدة تموين لقوى المقاومة في طرابلس، إلاّ أنّ الحكومة الإيطالية لم تقدم على تأييد قرار د. فولبي بصورة مكشوفة. فالاشتراكيون المعارضون للحكومة وقفوا في وجه سياسة التوسّع وأخذوا يدعون إلى تقليص المصاريف الحربيّة.

إذ ذاك، قرّر حاكم طرابلس استخدام القوات الموجودة تحت تصرفه، ووضع نصب عينيه أن يهاجم قصر أحمد بغتة من جهة البحر فأعدّ للهجوم في جوّ من السريّة المطلقة واشترك المشاة في الحملة (1500 بندقية) والمدافع الجبلية (4 مدافع) والمدافع الرشاشة (34 قطعة) و 18 قطعة بحرية صغيرة. (252، ص 309). وقد بوغت الطرابلسيون بالهجوم بالإضافة إلى أنّ قصر أحمد كانت سيّئة التّحصين.

سمّيت تلك الحرب فيما بعد، بحرب «السّبعة عشر يوماً» وقد أعلن أحمد المريض الجهاد. وأنفذت وحدات المجاهدين إلى المدن الواقعة تحت الإحتلال الإيطالي (طرابلس، العزيزية والزاوية) وبدأت الاشتباكات الحربية، وكان أشدّها

بالقرب من قصر أحمد. وكانت جيوش مصراتة على مشارف الاستسلام عندما هبّ إلى نجدتها سكّان المدن بأسرهم، وبواسطة الجهود المشتركة ضد الطليان، وفي الـ 19 من فبراير سنة 1922 م كانت قوات المجاهدين تحاصر العزيزية بعد أن قطعت الخط الحديدي الذي يصل المدينة بطرابلس وكان في العزيزيّة نحو 10 آلاف من الجنود الإيطاليين. وفي الـ 19 من مارس، دخلها الطرابلسيون، وبذلك قطعوا المواصلات عن طريق الخط الحديدي بين طرابلس وزواره التي كانت حاميتها تعد حوالي الألف مقاتل (252، ص 311) وفي نهاية مارس لم يكن الإيطاليون يحتفظون بغير طرابلس والخمس وزواره؛ فكانت المواصلات فيما بينها تتم عن طريق البحر.

كانت الجبهة تمتدّ على خط طوله 200ك. م. وقد اشترك في الحرب ما ينوف عن 4,3 ألف مقاتل من الأهالي يواجهون 15,5 ألف جندي وضابط إيطالي. وعلاوة على ذلك كانت الجيوش الإيطالية مسلّحة بأحدث البنادق والرشاشات والمدفعية والمصفّحات والطائرات بينما لم يكن في حوزة العرب غير البنادق القديمة وبعض الرشاشات ولم تكن أسباب صعوبة وضعهم قاصرة على انعدام وجود القادة العسكريين الأكفّاء من أمثال رمضان السويحلي بل وكان يضاعف من تلك الصعوبة خيانة بعض الأعيان (من مثل عبد النبي بلخير) يضاف إلى ذلك سريان التّناحر في الصفوف. وقد اشتبكت قبيلة الزنتان في صدام مكشوف مع البربر.

ولمّا عجز الإيطاليون عن تصعيد نجاحهم العسكري بسرعة قرروا اللّجوء إلى المكيدة والبدء في المفاوضات بغية كسب الوقت بهدف الإعداد لعمليّات عسكرية جديدة. وهكذا اتّفق الحاكم د. فولبي، من خلال رجاله المعتمدين، مع أحمد المريض على وقف اطلاق النّار لمدة شهر فوق كامل التراب الليبي، وعلى اجراء المفاوضات. ووقع الاختيار على فندق الشريف (30 ك. م. جنوب طرابلس) ليكون مقراً للمفاوضات.

وقد شارك في المفاوضات عن الجانب الطرابلسي كلّ من أحمد المريض

وبشير السعداوي وعدد من الزعماء، بالإضافة إلى المندوبين الذين كانوا في ذلك الوقت قد عادوا من روما. . . وشارك بيلّلي نائب الحاكم ورابكيس سكرتير الحاكم باسم السلطات الإيطالية (252، ص 62). وقد حاول المندوبان الإيطاليّان إيهام الطرابلسيين بأنّ إيطاليا تطمح إلى نشر الرخاء في ليبيا، وطالبوا بفك الحصار عن العزيزية. واتّهم ممثّلو طرابلس الإيطاليين بأنهم كانوا البادئين في الهجوم. وقد عبّر العرب عن تطلّعهم إلى الحفاظ على الاستقلال وطالبوا بتطبيق اتفاقيّة الصّلح المبرمة في سواني بن آدم.

وقد وافق الإيطاليون، وقد أثارت مخاوفهم الاتفاقية المعقودة في سرت على الإقتصار في مناقشتهم على القضايا التي تهمّ طرابلس فقط. وبهذا، فإنّهم، بالإضافة إلى رغبتهم في كسب الوقت، كانوا يحاولون أيضاً شق جبهة طرابلس وبرقة الموحّدة. كما كانوا يتلاعبون بمهارة بحقيقة كون الأمير ادريس السنوسي لم يكن قد صدّق بعد المعاهدة المبرمة في سرت. وصرّحوا في نهاية المطاف بأنّهم على استعداد للإعتراف بالحكومة الجديدة في طرابلس إذا ما قام الطرابلسيون بنقض تلك المعاهدة. فرفض معظم أعضاء «هيئة الإصلاح المركزية» ذلك الشرط. وفي ذلك الوقت، وصلت رسالة ادريس السنوسي المتعلّقة بتصديق المعاهدة المبرمة في سرت. وفي النهاية انتهت المفاوضة إلى جدار مسدود فقد كان المندوبون الطرابلسيون يصرّون على اشتراك الأمير ادريس السنوسي[1] فيها. إذ ذاك عمد الإيطاليون إلى مناورة جديدة.

فقد طرح الوفد الإيطالي على المناقشة مذكرة رئيس وزراء إيطاليا التي لم تزد عن ترديد التأكيدات السابقة حول علاقة إيطاليا الودّية بالشعب الطرابلسي، ورغبتها في الوصول إلى التفاهم المتبادل والسّلام. وفي الوقت نفسه زوّد الحاكم الذي كان موجوداً في روما آنذاك بتوجيهات مناقضة لذلك تماماً. وقد ذكر فيها

---

(1) نصّت مذكرة اللجنة الطرابلسية في القاهرة بتاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 1949 م، على أنّ الطرابلسيين كانوا يصرّون خلال مفاوضاتهم مع الإيطاليين على تنصيب ادريس السنوسي أميراً بشرط الإعتراف بوحدة ليبيا وتشكيل اللجان الاستشارية. (262 تاريخ 1949/1/20 م).

بوجه خاص بألاّ يعقد مع العرب أيّ نوع من الصلح إلاّ بعد أن يفرغ الجيش الإيطالي من احتلال طرابلس بأسرها ويعود إلى مواقعه السابقة في فزّان.

وانطلاقاً من ذلك كلّه، بقي الجانب الإيطالي مصراً على أن يسلّم المجاهدين أسلحتهم ووعدهم بأن يصار بعد ذلك إلى الاعتراف بالحكومة الطرابلسية وتبدأ معها المفاوضات. ولم يثر موضوع الاتحاد مع برقة بعد ذلك لكن تمّ الضغط على ادريس السنوسي ليسرّع بتجريد البرقاويين من السلاح. وقد ردّ أحمد المريض، على المطلب الجديد للطليان بتصريح قال فيه: «ليس في طرابلس قائد أو شيخ يستطيع أن يطالب المجاهد بتسليم سلاحه لإيطاليا أو بالكف عن الجهاد ضدها ـ م» (252، ص 313).

وأيّد الأعضاء الآخرون في الوفد الطرابلسي ذلك التّصريح.

ولم يتعرّض الإيطاليّون في المفاوضات التالية لقضية التنصّل من اتفاقية سرت ولا التّجريد من السّلاح بل صاروا يوجّهون اهتمامهم نحو جوانب هامشية لا تحمل أيّة أهمية مبدئيّة وصارت الأمور تتكشّف أكثر فأكثر عن نيّة إيطاليا في مواصلة الحرب وعن كون المفاوضات لا تمثّل بالنسبة لها غير وسيلة لكسب الوقت.

وقام الزعماء الطرابلسيون بمحاولة تالية من أجل تفادي الصدام المسلح، فقدموا إلى الحاكم تقريراً بيّنوا فيه الأسباب التي حدت بالعرب إلى الإجتماع في غريان وإلى اتفاقية سرت وأكّد التقرير على أنّ المخرج الوحيد من الوضع القائم ـ هو تشكيل حكومة عربيّة موحّدة في ليبيا ـ كما أشير فيه إلى العرب أنهم يطمحون إلى السّلم والتّفاهم وممّا جاء فيه: «ورعايةً لأحكام اتفاق سرت المذكور فأنا في انتظار مندوبي برقة الذين قرب وصولهم لإشعار سمو الأمير السيد محمد ادريس، ومتى وصلوا يتعين الزمان والمكان للمذاكرة التي لا نشكّ أنها ستبنى على أساس الإخلاص وحسن النيّة» (252، ص 316).

وبعد أن اطّلع الحاكم على التقرير ردّ بالرفض على جميع الاقتراحات

والمطاليب المشروعة للطرابلسيين. وكان موقفه مشروطاً بقيام الدكتاتوريّة الفاشية في ايطاليا.

ولمّا انتهى قادة «هيئة الإصلاح المركزية» إلى الاقتناع بأن مفاوضات فندق الشريف لا تتجاوز كونها مناورة دوريّة للدبلوماسية الإيطالية بادروا إلى اتّخاذ مجموعة من الإجراءات لتنفيذ الاتفاقية المبرمة في سرت فشكّل وفد خاص لدعوة الأمير ادريس السنوسي إلى حفل تقديم البيعة من قبل الطرابلسيين لأمير الإمارة الموحّدة المقبل. (266، ص 565). وما أن غادر هذا الوفد مدينة مصراتة وبرفقته بشير السعداوي، الممثّل الطرابلسي في برقة حتى حلّ بها عبد العزيز العيساوي ممثّل الأمير ادريس. ويفسّر هذا القدوم المستعجل لممثّل برقة برغبة ادريس السنوسي في أن يمتحن مدى جديّة نوايا الطرابلسيين في تقديم البيعة له.

وبينما كانت حكومة ادريس السنوسي تبدي رغبتها في استعراض استعدادها لتشكيل الجبهة الموحّدة كانت تهدف في السرّ إلى أن تضعف بذلك من ضغط الإيطاليين الذين كانوا يلحّون في المطالبة بتجريد القبائل من سلاحها وبتسريح المعسكرات الحربية على الرغم من أنهم لم يلتزموا بتنفيذ معاهدة الرجمة. وبالإضافة إلى ذلك كان الأمير ادريس يبدي حذراً شديداً في علاقاته مع الطرابلسيين. فقد كان يدرك أنّ زعماءهم يسعون إلى الحصول على مساعدة ملموسة في نضالهم ضد الطليان.

وكان شيوخ القبائل (العواقير، المغاربة، البراعصة، الحاسة والعبيدات) الذين تجمّعوا في اجدابيا يرمون بذلك إلى التأثير على رجال الوفد من أجل أن يسارع الطرابلسيون بتقديم البيعة إلى الأمير ادريس. لكن ما أن بدأت المفاوضات حتى بدأ التراشق بالتّهم بين الجانبين (266، ص 567). فقد اتّهم البرقاويون المندوبين بأنهم لم يحملوا إلى الأمير ادريس البيعة الموعودة. فهم عوّقوا بذلك قيام الإمارة الموحّدة بينما اتهم المندوبون الطرابلسيون البرقاويين بأنهم لا ينفذون اتفاقيّة سرت التي كان يجب أن تكون الأساس لقيام الإمارة الموحدة وأنهم بشكل خاص يتباطؤون في تقديم المساعدة الملموسة في النضال ضد العدو المشترك.

وخلال اللقاء التالي لأعضاء الوفد مع الأمير أُبلغوا بأنّ ادريس السنوسي لا يستطيع، بسبب حالته الصحيّة السيّئة، أن يسافر بسرعة إلى طرابلس لحضور احتفال البيعة. هذا بينما توجّه بعد وقت قصير إلى الجبل الأخضر لمقابلة اميندولا وزير المستعمرات الايطالي.

وكان من سفر الوفد الطرابلسي إلى اجدابيا وتبادل الممثلين الدائمين لدى الحكومتين أن أجبرا الإيطاليين على اتخاذ الإجراءات السريعة بغية توضيح خطط الأمير ونواياه بالنسبة لشطري ليبيا في المستقبل ومحاولة احباط الخطوات المقررة لتطبيق اتفاقية سرت. وعندما اقترح اميندولا اللقاء على ادريس طالبه بأن يغادر أعضاء الوفد الطرابلسي وبشير السعداوي اجدابيا على الفور. وقد قبل ادريس بذلك الشرط (264، ص 258). فاقترح على مندوبي طرابلس، وعلى بشير السعداوي، عن طريق صفي الدين، الانتقال إلى الطبيل. وقد علموا بنتائج المحادثات مع اميندولا بعد خمسة عشر يوماً من خلال رسالة ادريس السنوسي التي جاء فيها: «إنّني قد اجتمعت بسعادة الوزير وذاكرنا في المسألة الطرابلسية، وكان مفاد المذاكرة هو أن لا يمكنهم توقيف الحرب إلاّ بعد أن أهل طرابلس يخابروا الحكومة هناك بأنهم أوقفوا الحرب ومستعدين لحسن التفاهم مع الحكومة. فحينئذٍ الحكومة مستعدة لتوقيف الحرب من جهتها. وسعادته قال: هو كل ما يمكنه عمله من حسن التفاهم معهم مستعدّ له» (252، ص 326)[1]. وقد كتب بشير السعداوي في رسالة الردّ على ادريس السنوسي، بأنه يسافر إلى طرابلس لكي يعود في أسرع وقت حاملاً إلى الأمير مضبطة البيعة من الزعماء الطرابلسيين. (264، ص 571). وفي يونيه سنة 1922 م رجع بشير السعداوي وأعضاء الوفد إلى مصراتة، ومنها واصلوا طريقهم إلى غريان.

وبعد أن استمعت «هيئة الإصلاح المركزية» إلى تقرير مفصّل عن الوضع في برقة. قررت الأخذ بمشورة ادريس السنوسي فوجّهت إلى الحاكم رسالة تعبّر فيها

---

(1) حافظ الطاهر الزاوي على نص الرسالة وأوردناها، مثلما أوردها دون تغيير في ألفاظها. (المترجم).

عن رغبتها في انهاء الحرب وفقاً للاقتراح المقدّم من قبل وزير المستعمرات، لكنّ السلطات الإيطالية لم تتنازل حتى بالردّ على تلك الرسالة.

وحلّ الشهر الخامس بعد الهدنة، وكان الإيطاليون قد احتلّوا كلّ الساحل من زواره حتى طرابلس، واقتربوا من الجبال إلاّ أنّ الطرابلسيين كانوا ما يزالون يأملون بأن تفي برقة بوعودها وفقاً للاتفاقية الموقعة في سرت فترسل التعزيزات أو تعلن الحرب على إيطاليا. ولكي تبدّد «هيئة الإصلاح المركزية» أيّة شكوك من نفس الأمير ادريس السنوسي، نظّمت في الـ 28 من يوليو صيغة البيعة، وشكّلت وفداً جديداً (عبد الرحمن عزّام والصادق بن الحاج) ليحمل تلك الوثيقة إلى الأمير؛ إلاّ أنّ إرسالها تأخّر بسبب الوضع المتوتّر في البلاد، ولم يصل الوفد الطرابلسي، وبرفقته بشير السعداوي إلى اجدابيا إلاّ في نوفمبر سنة 1922 م.

وقد أشير في الرسالة (كتاب البيعة) إلى أنّ خلافات عميقة توجد بين طرابلس وإيطاليا. فقد كتب أعيان طرابلس: «إنّنا لا نرضى أن تضمحل شريعتنا، ولا أن يتطرق الخلل إلى ديننا القويم كائناً ما كان، الأمر الذي حملنا على ركوب الأخطار واقتحام الحروب المتوالية معتمدين على قوة الحق إلى أن نظفر بتحقيق أمنيتنا القومية ألا وهي تأسيس حكومة دستورية يرأسها أمير مسلم جامع للسلطات الدينيّة والسياسية والعسكرية، مع مجلس نيابي تنتخب الأمّة أعضاءه. . . وهذا لا ينافي ما تدّعيه إيطاليا وما دأبت عليه في خطب رجالها من أنها لم تحتل ديارنا بنيّة الاستعمار وإنّما ساقتها دواعي السياسة الدولية في البحر المتوسط ولو كانت صادقة في دعواها هذه لما عرّضت بلادنا للخراب بتوالي المهاجمات واستعمال دهائها وقدرتها للتفريق والفوضى. . . إنّ هيئة الإصلاح المركزية الحائزة للوكالة المطلقة من «مؤتمر غريان» الذي يمثّل الأمة الطرابلسية بانتخاب واقع منها. . . تبايع سموّكم أميراً للقطرين طرابلس وبرقة». (264، ص 556 - 557). وكانت الوثيقة موقعة من قبل 26 شخصية من الشخصيّات البارزة في طرابلس[1].

---

(1) كان ممّن وقّعوا الرسالة كلّ من أحمد المريض، عبد الرحمن عزام، محمد بن عمر، بشير السعداوي، حسين بن جابر، ومحمد فرحات (264، ص 260).

وقد كتب يوهانس بريتشارد: «إنه (أي ادريس السنوسي) قد قبل الإمارة بضغط كبير من مستشاريه (154. ص 155). وقد غدا واضحاً، في ذلك الوقت، أنّ الايطاليين ينتوون مواصلة الحرب بغضّ النظر عن نوعيّة القرار الذي يتّخذه ادريس. ولمّا كان يعرف ذلك، فقد وجّه في الـ 22 من نوفمبر سنة 1922 م ردّه في رسالة كتب فيها: «لما كان اتحاد الوطن وسلامته هما الغاية التي طالما سعيت إليها وجدت من واجبي أن أتلقى طلبكم بالقبول، وأن أتحمل المسؤولية العظمى التي رأت الأمة تكليفي بها... وقد أظهر شعبنا في كل أدواره مقدار محبته للحرية، فدفع مهورها غالية، فلا يصح لأحد أن يطمح في استعباده والاستبداد بشؤونه.... وقد رأيت أن أقرّ الأمور على ما هي عليه حتى تجتمع جمعية وطنية لوضع نظام البلاد، فلذلك أوكل إلى الهيئة المركزية... أن تستمر على إدارة شؤون القطر الطرابلسي» (252، ص 264, 331، ص 575 - 576 - 242 ص 70).

عندما سلّم الطرابلسيون رسالة البيعة إلى ادريس، كانوا يأملون بأن يسارع في إعلان الحرب فيكون على الايطاليين أن يوزعوا قواتهم فوق الأرض الليبية الواسعة، كما كانوا يأملون بتلقّي المعونات ـ التموينات والذخائر الحربية.

وكان واضحاً في الوقت نفسه، أنّ الحكومة الفاشية التي وصلت إلى السلطة، ليست راغبة في تطبيق بنود معاهدة الرجمة. فقد ألزم ل. بونيوجوفانيّ، الحاكم الجديد بسلوك منهج متشدّد وممّا زاد الأمر تفاقماً أنه لم تكن لدى مستشاري ادريس السنوسي وجهة نظر ثابتة فيما يتعلّق بتشكيل إمارة موحّدة، إذا كان بعضهم يناصر أن يبدأ ادريس السنوسي الحرب ضد ايطاليا (170، ص 23) وبمبادرة منهم، حصلت عدة اشتباكات مع الطليان. وكانت مجموعة أخرى من المستشارين تطمح إلى الحفاظ على علاقات طيّبة مع السلطات الايطالية. وإلى تجنّب تنفيذ الالتزامات مع الطرابلسيين.

ولم يكن بمستطاع ادريس السنوسي أن يحبس المساعدة عن الطرابلسيين

أكثر من ذلك، إذ كان من شأن ذلك أن ينقص من هيبته في عيون رعيّته، لكنّه لم يكن قادراً على الشروع في العمليات الحربية إذ كان يعرف أن جيشه لا يمكن أن يجابه القوات المسلحة الايطالية. وبالإضافة إلى ذلك لم يكن يريد نقض المعاهدة المبرمة مع ايطاليا، وكان مستعدّاً لقبول أية مساومات في سبيل تحقيق مصالحه.

وفي ذلك الوضع الذي كان يتطلب من الأمير ادريس اتخاذ مواقف حاسمة. سافر في يناير من سنة 1922 م إلى مصر بحجّة العلاج[1]. وقد وصف المؤرخ الليبي الطاهر الزاوي، سفر ادريس السنوسي بأنه هروب وخيانة للمصالح الوطنية (242، ص 73).

بذل المندوبون الطرابلسيون (ومن بينهم بشير السعداوي) الذين كانوا آنذاك في اجدابيا كلّ ما في وسعهم ليتمكنوا، قبل سفر ادريس من تدعيم وحدة ليبيا. ومن أجل هذا الهدف، اقترحوا عليه أن يشكل الهيئة المركزية لبرقة من بين قادة القبائل تشابه بمهماتها مهام «هيئة الإصلاح الوطنية» في طرابلس. وقد شكّلت هذه الهيئة برئاسة الشيخ مختار الغدامسي، وهو عالم ديني شهير وقاضي شرع في اجدابيا. كما نالوا موافقة الأمير ادريس، على سفر صفي الدين إلى طرابلس.

وقد زاد سفر ادريس السنوسي من برقة من فعاليّة القوى النابذة هناك، فإذا كان ادريس نفسه، والذي يتمتع بهيبة الزعيم الديني ورئيس الإمارة قد أظهر التردد وعدم الحسم في قضية وحدة برقة وطرابلس فإنّ الأشخاص الذين عهد إليهم بحكم البلاد في غيابه أبطلوا عملياً نشاط الوفد الطرابلسي. وفي النهاية، وعندما ضاعف الايطاليون من عملياتهم العسكرية في طرابلس، وصار بشير السعداوي يحاول التوصل بأقصى سرعة إلى تشكيل الجبهة الموحدة وقف عدد من الشخصيات من الهيئة المركزية لبرقة من الناحية العملية ضد اشراك برقة في الحرب ضد ايطاليا. وبصورة مكشوفة صرّح مختار الغدامسي، رئيس الهيئة

(1) أشارت صحيفة «الأهرام» في ذلك الوقت، إلى أنّ الكشف الطبّي الذي أجراه الطبيبان المصريان عبد الوهاب وحميد واصف أظهر بأنّ صحة ادريس جيدة ولم يكتشف الأطباء ما يهدّد صحته. (242، ص 72).

المركزيّة بأنّ البرقاويين لا يمكنهم أن يبدأوا العمليات الحربية بدون اذن من الأمير الذي كان آنذاك خارج الحدود كما هو معروف. (264، ص 577). والحق، إنّ غالبيّة الهيئة المركزيّة لبرقة وقفت بعد ذلك بقليل إلى جانب إعادة النظر في الموضوع وعلى أثر ذلك تقرّر تقديم المساعدة العسكرية للطرابلسيّين.

وازداد الموقف تفاقماً في البلاد، فبعد أن احتلّ الجيش الايطالي يفرن اتجه نحو غريان. واضطرت «هيئة الإصلاح المركزية» إلى مغادرة المدينة ودخلتها الجيوش الايطالية في نوفمبر سنة 1922 م وساءت أوضاع الجيش الطرابلسي إلى حدّ كبير بعد فقدان غريان. كما توقّف ورود التموينات والذخائر من مصراتة بسبب نقص وسائل النقل. ولم يكن هناك رأي موحّد في الحكومة. وكان فرحات الزّاوي، القائد الجديد، عاجزاً من الناحية العملية عن القيام بأيّ تصرّف.

كما ركّزت القيادة الإيطالية قوّات ضخمة في غريان (3700 من المشاة و 350 من الخيالة) والعزيزيّة (1400 من المشاة و 200 من الخيالة) وتاجوراء (3100 من المشاة و 300 من الخيالة) بالإضافة إلى ذلك كان الجيش الايطالي مدعماً بالوحدات التي تمّ تشكيلها من بين الأهالي (15 ألف مقاتل)[1].

(1) كان مجموع القوات المسلحة الإيطالية 30 ألف جندي وضابط.

النضال الوطني التحرري
خلال سني 1923 - 1931

في 29 يناير سنة 1923 م بدأ الايطاليّون هجومهم الشّامل. وعلى الرغم من المقاومة العنيفة التي أبداها المجاهدون الليبيّون، فقد احتلّ الجيش الايطالي قصر خيار وأبو عرقوب فانسحب المجاهدون إلى بني وليد وأخليت ترهونة دون قتال. وكان الجند الايطالي ينهب ويقتل كلّ من يبدي مقاومة، مهما كانت صغيرة. أمّا في منطقة مسلاّتة ومصراتة فلم تستطع الجيوش الايطالية كسر شوكة المقاومة فاضطرّت للتّراجع إلى ترهونة. وفي 20 فبراير، صدر أمر جديد، بالهجوم على مصراتة فبدأت المعارك العنيفة، واحتلّ الايطاليّون زليطن، وبدأت الوحدات الايطاليّة التي كانت قد احتلّت قصر أحمد منذ سنة بتكثيف نشاطها من جهة الجنوب. وفي 26 فبراير، غادرت الحكومة المحليّة مدينة مصراتة وخرج السكّان الآمنون من المدينة رفقة الجيش.

وفي يوليه سنة 1923 م وصل صفي الدين السنوسي، إلى وادي نفد ومعه مجموعة من الهيئة المركزية لبرقة، ونزلت أركان صفي الدين في قصر بوهادي على الرغم من أنّ الأوضاع في سرت كانت مضطربة جداً[1].

---

(1) كانت القبائل الموجودة في هذه المنطقة تناصب بعضها العداء، فالعداء السابق بين قبائل معدان (أنصار أحمد السويحلي) والفرجان (أنصار أحمد المريض) والقذاذفة (أنصار سيف النصر) زاد حدّة بسبب الهزيمة الأخيرة للمجاهدين. إلاّ أنّ تلك القبائل الثلاث كانت تتفق في شيء واحد وهو كراهيتها الشديدة لعمر أبو دبّوس قائمقام سرت. وقد عزل عن منصبه=

وفي قصر بوهادي اجتمع كلّ أعضاء «هيئة الاصلاح الوطنية» تقريباً، وسرعان ما سرى الخلاف بينهم. فقد اتّهم عثمان القيزاني ومختار كعبار أحمد المريّض بالخيانة التي أدّت حسب زعمهما إلى سقوط ترهونة وغيرها من مدن طرابلس. وكان من الطبيعي أن ينفي أحمد المريض علاقته بالهزيمة. واتّصل النقاش فترة طويلة لكنّ التعقّل سيطر في النهاية وسوّى النزاع الحاد (266، ص 585). وقد أفاد صفي الدين وبشير السعداوي من ذلك فحاولا أن يقيما جبهة موحّدة في تلك المنطقة بأن تضم إليها وحدات سيف النّصر وأحمد السويحلي ومقاتلي قبيلة أولاد أبو سيف إلاّ أن تشكيل مثل هذه الجبهة دون اشتراك جيوش بني وليد التي كانت تشغل في المنطقة مركزاً استراتيجاً هامّاً لم يكن ذا معنى وفي الوقت نفسه، لم تكن جيوش بني وليد قد شاركت في الحرب ضد ايطاليا بعد العمليات الحربية في 1920 م ـ 1921 م بل أنّ قائدها عبد النبيّ بلخير كان يتعامل مع سلطات الاحتلال. وقد قابل اقتراح الزعماء الطرابلسيّين بتناسي النزاعات الماضية وبالمشاركة في العمليات المشتركة بصمت امتدّ فترة طويلة. وبكلمة واحدة فإنّ خطة تشكيل الجبهة الموحّدة لم تتحقّق.

غادر صفي الدين سرت وعاد إلى منطقة الجفرة، كما غادرها أحمد المريّض إلى الوشكة فبقي أحمد السويحلي في سرت قائداً لقوّات مصراتة. وعندما أدرك عبد النبي بلخير مغزى السياسة الايطاليّة واتّخذ قراره بالوقوف ضد الايطاليين خوفاً من مغبّة انعزاله كان الوقت قد فات. ومع كلّ هذا فإنّ أحمد المريّض دعا جميع الزعماء إلى إعادة جيوشهم إلى سرت التي جاء إليها بنفسه. وبعد ثلاثة أيّام من وصوله إليها غدا واضحاً أنّ الجيش الايطالي يعدّ هجوماً من ثلاث جهات: «من مصراتة (باتّجاه سرت)، ومن ترهونة (باتجاه بني وليد) ومن غريان باتّجاه شامية) فأصبح الوضع ينذر بالخطر، وأصبح من الصعب على

= بقرار موحّد اتّخذه كل من صفي الدين، أحمد المريض، وسيف النصر، وعيّن بدلاً عنه بشير السعداوي، الذي تمكّن من تأمين الاستقرار في تلك المنطقة من سرت. (266، ص 584).

المجاهدين أن يقفوا ضد ضغوط العدو الذي يفوقهم عدداً. وعلاوة على ذلك أعلنت قبائل أولاد سليمان الزنتان، الرجبان وأولاد أبو سيف والمقارحة وقوفها على الحياد.

وخلال سنتي 1923 و 1924 م وقع عدد من الاشتباكات في منطقة سرت لكنّها ما كانت قادرة على أن تكون ذا أثر على الوضع في طرابلس التي كانت من الناحية العمليّة قد احتلّت بكاملها.

إنّ التفتّت الإقطاعي، والنّزاع بين القبائل، والعداء الدّيني والقومي (وخاصة بين العرب والبربر) ـ كانت الأسباب الرئيسيّة لهزيمة قوى التحرّر الوطني في طرابلس. وبالإضافة إلى هذا فإنّ سياسة (فرّق تسد) أعطت ثمارها. فقد تأتّى للايطاليّين أن يعزلوا طرابلس عن برقة وأن ينخروا حركة التحرر الوطني للطرابلسيين من الداخل وأن يهزموا في نهاية المطاف كتائب المجاهدين.

بعد أن فرغ الايطاليون من احتلال قسم كبير من طرابلس بدأوا في أبريل سنة 1923، عمليّاتهم الحربيّة ضد سكّان برقة.

عند بدء العمليّات الحربيّة كان للايطاليين 11 كتيبة مشاة وسربان من الطائرات وفي نهاية سنة 1926 م كان الجيش الايطالي يعد 20 ألف مقاتل، وكانوا يستخدمون أحدث الأسلحة الرشاشة والمدفعية وأحدث الآليّات المصفّحة. أمّا القوات النظاميّة للبرقاويّين فلم تكن عند بداية العمليّات العسكرية تتجاوز الألفي مقاتل وبعض الرشاشات وبطاريات الميدان وبالإضافة إلى ذلك كانت لديهم فرق الجيش الشعبي (3 - 4 آلاف) ومع كلّ ذلك، فإنّ البرقاويّين لم يتراجعوا بل خاضوا حرباً امتدت سنوات طويلة. وقد ساعدتهم الروح الوطنية والتعصّب الديني على تجاوز كثير من المصاعب في صراعهم غير المتكافىء مع الايطاليين. وقد أبدى البدو، والسكان نصف المستقرين مقاومة تتّسم بضراوة خاصة.

وعلى مدار حركة النضال الوطني التحرّري، كانت برقة من الناحية العسكرية ـ السياسية مقسومة إلى معسكرين، إلى قوتين متحاربتين، هما ـ الإدارة

الإيطاليّة في المناطق المركزيّة الساحلية والجمعيّة السنوسيّة في الدواخل.

أمّا الطبقات المختلفة من المجتمع المحلّي فكانت تختلف في نظرتها إلى الحرب. فسكّان المدن الساحلية بالإضافة إلى قسم من القبائل المتوضّعة في هذه المناطق لم يسهموا إسهاماً فعّالاً في الحركة التحررية، بل كانوا عموماً أميل إلى السّلم والتعاون مع الطليان متّكلين على وعود هؤلاء بتمكينهم من ممارسة أعمالهم الزراعيّة والتجاريّة بسلام[1]. وتضاعف هذا الميل إلى السّلم بشكل خاص خلال فترة المفاوضات بين ايطاليا وزعماء الحركة السنوسية فليس عرضاً أن تختار السلطات الايطالية السكّان الحضر، وبعض بطون القبائل نصف المستقرة مجالاً لنفوذها، محاولة بكل وسائلها أن تحوّلهم إلى سند لها في البلاد. فكانت، من أجل ذلك الهدف، تمارس التجارة معهم بشكل واسع وتستقطبهم إلى النشاط الإداري وإلى الارتشاء، وما إلى ذلك.

أمّا قادة الحركة السنوسية فكانوا يعتمدون على القبائل الجوّالة المحاربة[2] التي كانت معبّأة ضد الطليان خلال فترات المفاوضات وبعد عقد الصلح والتي لم تكن مستعدة لتقديم أيّ تنازل للمحتلّين.

ودار الصّراع المسلّح بكلّ ضراوته في برقة بعد إقرار الدكتاتوريّة الفاشية في ايطاليا. ففي يناير سنة 1923 م عيّن الجنرال ل. بونجيوفاني أول حاكم فاشي على برقة وكان قد تلقّى من موسوليني توجيهات بتحطيم شوكة مقاومة الأهالي مهما كلّف الأمر (054، ص 156) وكان الايطاليون في ذلك الوقت، لا يضعون أياديهم إلاّ على 20 منطقة مأهولة بالسكّان (بما في ذلك مدن ومواقع المناطق الساحلية من البلاد) مع العلم بأنّ أيّاً من هذه المواقع لم يكن يبعد عن

---

(1) من بين القبائل والبطون التي أبدت ميلاً إلى السّلام، يمكن أن نسمّي العرفة، الحاسة، بعض بطون الدرسة، وجزءاً كبيراً من قبيلة العبيدات، بالإضافة إلى بطن من قبيلة العواقير وكانت في غالبيتها تمارس نمطاً مستقرّاً من الحياة وترتبط ارتباطاً قويّاً بسكّان المدن.

(2) قبائل أولاد سليمان، المغاربة، البطون الجنوبية من قبيلة العواقير، البراعصة، القسم الأكبر من قبيلة العبيد، عائلة فايد، والبطون الجنوبية والشرقية من قبيلة العبيدات.

الساحل بأكثر من 30 ك. م.

وقد عوّقت مقاومة الليبيين العنيفة الجنرال الحاكم المتهيّج إلى الحرب. وفي بداية مارس سنة 1923 م استدعى إليه محمد الرضا السنوسي، الذي كان بعد سفر ادريس، يقوم بمهام رئيس الحركة السنوسية بصفة مؤقّتة وطالبه بتصفية المعسكرات المشتركة وجميع المراكز المسلحة بأقصى سرعة. غير أنّ مطلبه لم ينفّذ فانقضّ الايطاليّون بعمليّات مفاجئة في السّادس من مارس على معسكرات الأبيار، تاكنس سلنطة، المخيلي، وعكرمة وألقي القبض على جميع المقاتلين السنوسيّين.

وفي ذلك اليوم، ألقى ل. بونجيوفاني خطبة اتّهام بحق السنوسيين، وذلك عند افتتاح الجلسة الدوريّة لمجلس النواب. وأعلن بشكل خاص بأنّ السنوسيّين لا يلتزمون بتعهّداتهم أمام الحكومة الايطاليّة. ممّا اضطرّ هذا الأخير إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وانطلاقاً من خطابه، نجد أنّ مطاليب روما كانت تتلخّص فيما يلي:

الالتزام الدقيق بشروط الاتفاقية الموقّعة في الرجمة، والاعتراف بالسيادة الايطالية على كامل برقة بما في ذلك الجبل الأخضر. أمّا من الناحية العمليّة فكان الحديث يدور عن احتلال كامل المنطقة الساحلية ومنطقة الجبل الأخضر. ولم يبق أمام محمد الرضا السنوسي إلاّ التصريح بأنّه غير مخوّل بإجراء المفاوضات. وقد طلب من الايطاليين تأجيل البت في هذا الموضوع إلى حين عودة الأمير ادريس من مصر أو على الأقل ورود رسالة منه تخوّله إجراء المفاوضات فردّوا عليه باستئناف العمليّات الحربيّة وحلّ البرلمان.

بدأت العمليات الحربية الهجوميّة للفاشيّين الطليان في برقة في مارس سنة 1923 م فاحتلّوا عدداً من المناطق خلال تحركهم إلى جنوب البلاد، وأطبقت الآليات الضخمة من الجيش الايطالي على اجدابيا فاحتلت ذلك المركز الإداري للسنوسيّين في الـ 12 من أبريل. ونتيجة الهجوم الايطالي المفاجىء على معسكر

البدو الرحّل، في منطقة اجدابيا، وقمينس خلال مايو وسبتمبر سنة 1923 م قتل حوالي الـ 800 إنسان (212، ص 154) وبالإضافة إلى ذلك نهب أو أبيد ما يزيد عن 12 ألف رأس من الغنم كانت تعود للثوّار. وباحتلال اجدابيا والمعسكرات المشتركة زاد توغل جيوش الحملة الايطالية في أعماق البلاد مسافة تتراوح بين (40 - 50 ك. م.). إلاّ أنّ ذلك لم يحمل للإيطاليّين النتيجة المرجوّة على الرغم من أنّ زهاء الـ 20 ألفاً من البدو الرحّل صاروا خاضعين لسلطات الاحتلال[1].

وفي الـ 24 من أبريل سنة 1923 م أعلن الجنرال الحاكم رسمياً أنّ جميع الاتفاقيّات مع السنوسيّين، والتي وافقت عليها ايطاليا في السابق، تعتبر لاغية. وقد نصّت على ذلك المناشير التي وزعت بين السكان في الأول من مايو. كما نصّت أيضاً على أنّ نشاط جمعية السنوسيين سيقتصر على الجانب الدّيني (264، ص 270). وفي الـ 3 من مايو سنة 1923 م قام داروفاندي وزير ايطاليا المفوض بزيارة الأمير ادريس السنوسي في مصر وأعلمه بإيقاف فعاليّة جميع الاتفاقيّات المبرمة بينه وبين الحكومة الايطالية. (264، ص 270).

على أنه بالرغم من ذلك النّجاح الملحوظ للفاشيست الإيطاليين فإنّ مقاومة شعب برقة لم تضعف (وخاصة في الجبل الأخضر) وعند نهاية سنة 1924 - 1925 م وجد الايطاليون أنفسهم وقد جرّوا إلى الحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع جميع القبائل الرحّل في برقة.

وبدءاً من سنة 1924 م صارت غابات الجبل الأخضر الواسعة المركز الرئيسي لحركة المجاهدين. فكانت الهضبة المركزية المغطّاة بالغابات والأحراج

---

(1) صارت غارات القطع الآلية المفاجئة نحو أعماق البلاد الطريقة الأساسية بالنسبة للطليان. ويكتب يوهانس بريتشارد أنّ هدف تلك الغارات «إبادة أكبر عدد ممكن من البدو، وبثّ الرعب في قلوب السكان الرعاة من برقة. وفي فترات نزول الأمطار، عندما كان يمتنع استعمال القطع الآليّة، كان الطليان يطلقون نيران رشّاشاتهم من الطائرات على معسكرات البدو ويقصفونهم بالقنابل» (154، ص 175).

والمخدّدة بالشّقوق والغنيّة بالكهوف ملجأ المجاهدين. وهناك على مدى ثماني سنوات ظلّ المجاهدون الذين لم يتجاوز عددهم أبداً الألف مقاتل يخوضون مقاومة مستميتة ضد الفاشيست الايطاليين.

وفي عشرينات القرن، كان عمر المختار، الشيخ السنوسي ذو الستّين عاماً، (ولد سنة 1862 م) يقود حركة التحرّر الوطني لأهل برقة، وكان رجلاً شجاعاً، شديد العزيمة، ذا خبرة طويلة في النضال ضد الفرنسيين والطليان (1911 - 1916).

كان عمر المختار قائداً لجميع الكتائب المجاهدة، التي كانت واحدتها تضم بين 100 و 300 مقاتل، وكان في الوقت نفسه يقود إحدى هذه الفرق. وكانت كلّ واحدة منها في العادة تعوّض ما ينقصها في الرجال أو المعدّات على حساب القبيلة التي تحمل اسمها. وكان عمر المختار، يقوم بنفسه بتعيين قادة هذه الفرق. فعيّن حسين ابن مفتاح الجوايفي، على رأس فرقة البراعصة والدارسة ويوسف أبو رحيل المسماري، على رأس فرقة عبيد وعرفة والفضيل أبو عمر على رأس فرقة الحاسّة والعبيدات (264، ص 275)، وكان عمر المختار يضع مخطّطات جميع العمليات الحربية وينسّق فيما بينها. كما كان من مهامه، تنظيم جباية الضرائب وصرف الأموال لشراء الذخائر والتموينات من مصر.

ولم تكن فرق عمر المختار معرّضة للإصابة على نحو تعرّض الوحدات الأخرى العاملة في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية من برقة. فقد سدّد الطليان كثيراً من الضربات نحو مناطق الجبل الأخضر، وتكبّد المجاهدون خسائر كبيرة لكنّهم لم يوقفوا عملياتهم الهجومية فكانوا يغيرون على مواقع العدو ويخربون طرق اتصالاته. أمّا في الجبال فكان للمجاهدين بعض التفوق بالمقارنة مع الحرس الايطالي حيث كانت تنتفي إمكانية استعمال الوحدات الايطالية الآليّة في المناطق المحفرة بالأخاديد. وكان عمر المختار يضع ذلك كله في الحسبان، فبعد أن تركّز في السّفوح الجنوبيّة للجبل، لم يكن يقوم فقط بتوجيه الضربات، بل وبحماية أسر مجاهديه الذين كانوا يجدون الملاذ لأنفسهم في معسكرات

الجبل. والحق أنّ الايطاليين، بعد أن فشلوا في تحطيم قوات المجاهدين بدأوا بقصف تلك المعسكرات بالقنابل وإطلاق الرصاص عليها بصورة دورية من الطائرات حتى أزيل بعضها عن وجه الأرض.

وفي نهاية سنة 1924 م احتلّت القوات الايطالية السفوح الغربية للجبل. وفي أبريل سنة 1925 م أخذت الوحدات الايطالية تتحرك نحو أعماق الجبل الأخضر فاستطاع المستعمرون أن يضغطوا على الوحدات الفدائية جنوب بنغازي إلاّ أنهم مع ذلك، لم يتمكنوا من بسط رقابتهم على المنطقة المحتلة، وانطلاقاً من الانتصارات المتناوبة التي كانت تحرزها القوات السنوسيّة كرّة، والقوات الايطالية كرّة أخرى، صار سكّان برقة يسمونها دوريّاً بممثلة الحكومة «الليليّة» و «النهاريّة».

وقد قسّمت السلطات الايطالية أهالي البلاد وفق طريقتها الفاشية المألوفة إلى سكّان «مستسلمين» وإلى «عصاة». وكانت تعقد آمالاً خاصة على البدو «المستسلمين» وكانت تعتبرهم حلفاء لها في الصراع ضد السنوسيين. (154، ص 160).

كان الايطاليون خلال عملهم مع المتعاونين يؤججون نار الخصومة بينهم وبين المجاهدين بصورة دائمة ويتخذون كلّ الإجراءات من أجل الحيلولة دون خضوع المناطق الواقعة تحت الإدارة الايطالية لنفوذ المجاهدين وتحوّلها إلى مراكز تموين بالنسبة لهم (154، ص 161). وكانت معسكرات «المستسلمين» تخضع لحملات تفتيش دائمة وكانت تنتهي بأخذ الرهائن ومصادرة الخيول. وعندما كان يكتشف أن «البدو» «المستسلمين» قد قاموا بأية اتصالات مع أقرباء لهم في صفوف المجاهدين كانوا يغرمون بغرامات كبيرة تدفع عيناً من الماشية والحبوب. وفي الغالب كانت المعسكرات تحرق ويوضع البدو في السجون أو تطلق عليهم النار في عين المكان. كما كان الطليان يزوّدون بأسلحة كانت تعطى لمن كان يرفض مساعدة المجاهدين.

وكانت آمال الايطاليين بقيام حرب أهليّة بين القبائل تقوم على أساس من عادة الأخذ بالثّأر التي كانت معروفة في برقة. فمن طريق زرع الفتن وإضرام العداء الدموي كان الايطاليون يسعون إلى خلق حزازات لا يمكن تناسيها بين مختلف القبائل والبطون آملة بأن يصل البدو إلى إبادة بعضهم بعضاً عن طريق الحرب الداخلية. إلاّ أنّ سياسة السلطات الايطالية تلك لم تلاق نجاحاً (154، ص 161) فالنّضال الوطني التحرّري ضد المغتصبين الايطاليّين كان يضع النزاع بين القبائل في المرتبة الثانية. فالطليان لم يضعوا في اعتبارهم الروح الجماعية القائمة على وحدة الدّم (العصبيّة) فهذه العادة تعني الثّأر للقريب من جهة وهي من جهة أخرى تعني حماية الأقرباء في الدّم، ومدّ يد المساعدة إليهم. فعندما كان البدو «المستسلمون» يتعرضون لضغط من جانبي الطليان والمجاهدين كانوا يفضّلون أن يقاتلوا في صفّ المجاهدين على أن يدافعوا عن المستعمرين (154، ص 162). وهذا هو السّبب الذي كان يجعل صفوف المجاهدين ترفد دوماً بأفراد جدد من المقاتلين.

يكتب يوهانس بريتشارد، أنه بين المتعاونين («الليبيين المطلينين» على حدّ تسمية المجاهدين لهم) كانت توجد أنماط مختلفة من التعاون مع الايطاليين: بدءاً من السلبيّة، الابتعاد عن المشاركة الفعّالة في صفوف المقاومة وحتى التعاون الوثيق مع السلطات الايطالية على هيئة أدلاّء، مخبرين وموظفين إداريين. ولكن حتّى الأشخاص، الذين كانوا متّهمين بأحطّ أنواع التعاون مع الايطاليين، كانوا يقدّمون العون إلى المجاهدين كلّما سنحت لهم الفرصة، خاصة إذا توفرت بين الطرفين صلة القرابة. وقد دخل كثير من البدو سلك الجيش أو الشرطة الايطاليين من أجل أن يكسبوا لقمة العيش. وكان معظمهم يساعد المجاهدين دون أيّ تردّد، وبمجرد أن تتهيّأ الفرصة الملائمة. فكانت الأسلحة والملابس العسكريّة الايطالية بل وحتى المرتبات أحياناً تقدم إلى المجاهدين. أما فرار البدو من الجيش الإيطالي بكلّ ما لديهم من ذخيرة، فلم يكن ظاهرة نادرة على الإطلاق. وعلى هذه الصورة كانت الكتائب المشكّلة من الأهالي المورّد الدائم للسّلاح والتموينات

والاحتياطي من الرجال.

وهكذا، حدث أنّ الجيش الإيطالي خلال حربه ضد الفرق الفدائية كان في الوقت نفسه، يزوّدها بكل ما تحتاج إليه. وبالإضافة إلى ذلك كان «المستسلمون» يدعمون فرق المجاهدين بدفعهم الضرائب الإجبارية وبما كانوا يحملونه إلى ممثّلي الحركة التحرّرية من سلاح وكساء وتموينات كان «المستسلمون» يتلقونها في غالب الأحوال من الطليان. كما كان المجاهدون يجدون العون والمخبأ في معسكرات «المستسلمين» ولم يكن من النّادر أنّ «المستسلمين» كانوا يقضون نصف وقتهم في جولات برفقة المجاهدين. وفي الوقت نفسه كان الفدائيون يستريحون أسابيع بكاملها وهم يمارسون عمل الرّعاة الآمن في معسكرات «المستسلمين».

وتواصل ورود الدفعات الجديدة من الجيوش والأسلحة الجديدة إلى برقة. وقد مكّن هذا القيادة الايطالية من إحداث سلسلة من الطوابي وتنظيم المراقبة في جميع أنحاء برقة. وكانت أهم المراكز هي الأبيار، المرج، وشحّات. فاضطرّ المجاهدون إلى تغيير تكتيكهم فصاروا يقصّرون هجماتهم على المخافر الصغيرة.

ولم تنته محاولات الايطاليين في تحطيم مقاومة الأهالي بالتهديد والوعيد ولا بالوعود السخيّة إلى أية نتائج إيجابيّة. ولذلك قرّروا عزل الجبل الأخضر عن بقية أجزاء البلاد وقطعوا جميع خطوط تمديدات المجاهدين بالسّلاح والذخائر.

وبدأ الحاكم مومبيلي، الذي حلّ محل ل. بونجيوفاني سنة 1924 م بالاستعداد لاحتلال واحة الجغبوب مهد الجمعيّة السنوسية. وكان يقدّر خطأ بأنّ سقوط الجغبوب سينقص من هيبة الجمعية، ويعجّل بسقوط الثّوار (212، ص 156). إنّه لم يدرك تلك الحقيقة البسيطة وهي أنّ أهالي برقة لم يكونوا يقاتلون من أجل جمعية السنوسيين، بل من أجل حرّيتهم واستقلالهم ومن أجل ألاّ يبادوا.

كانت مخطّطات احتلال الجغبوب تدور في مخيّلة ايطاليا منذ سنة 1911 م،

إلاّ أنّه لم يقدّر لتلك المخططات أن تتحقّق آنذاك. وحسب المعاهدة التي تمّ توقيعها بتاريخ 15 أبريل سنة 1917 م من قبل ادريس السنوسي، وممثّل انجلترا كانت الجغبوب تعتبر أرضاً مصريّة. وفي مؤتمر السّلام في فرساي سنة 1919 م طالبت إيطاليا بإدخال الجغبوب في ممتلكاتها لكنّ مطلبها قوبل بالرفض، وبعد المؤتمر راحت ايطاليا تواصل تفاوضها مع انجلترا مقترحة تخطيط الحدود عبر الجغبوب دون إدخال الواحة في الأراضي المصريّة وقد قبل ذلك الاقتراح، فوقعت اتفاقية سنة 1921 رسمت الحدود بموجبها بين مصر وبرقة عبر الجغبوب. وفي 6 ديسمبر توصّلت ايطاليا إلى إبرام اتفاق مع مصر حول نقل الجغبوب إلى الإدارة الايطالية. ويكتب المؤرخ المصري فؤاد شكري أنّ وضع الايطاليين يدهم على الجغبوب قد حدث إبّان الأزمة التي حدثت في أوروبّا، وظهور خطر اندلاع حرب جديدة. أما إصرار الطليان على قضية الجغبوب فكان مرهوناً باعتبارات سياسية أهمها الرغبة في كبح جماح السنوسيين وتحطيم مقاومتهم التي كانت تتلقّى الدعم من الواحات البعيدة وفي مقدمتها الجغبوب (264، ص 184 ,193). وقد كتب المؤرخ المصري محمود الشنيطي، في معرض تقويمه للاتفاقية الخاصة بالجغبوب بين ايطاليا ومصر، أنّ التنازل عن الواحة لم يكن في صالح مصر، لأنه حرمها واحداً من مراكز تقاطع طرق القوافل، وسدّد طعنة لحركة المجاهدين في ليبيا من الخلف. (269، ص106).

وفي نهاية يناير سنة 1926 م ساقت الحكومة الايطالية إلى الجغبوب 2,5 ألف جندي وثماني فصائل من السيارات المصفّحة و 12 طيارة (212، ص 156). وفي الـ 5 من فبراير حلّقت طائرة ايطالية فوق الواحة وأسقطت فوقها المنشورات التي كانت تدعو السكان إلى التسليم والتي تعد بالمحافظة على حرمة «الأماكن المقدّسة» ولم يلاق الفيلقان المحمولان مقاومة عند اقترابهما من الواحة. وفي الـ 6 من فبراير سقطت الجغبوب في أيدي قوات الاحتلال الايطالي. ومن أجل إحداث أكبر أثر في قلوب الأهالي فإن رفع العلم الايطالي فوق المكان المقدس

للسنوسيين تمّ بحضور أعيان برقة ممّن كانوا يتعاونون مع الايطاليين. (269، ص 106).

وفي نهاية سنة 1926 م استبدل موميلي بالجنرال تيروتسي، الذي أعلن فور وصوله إلى برقة بأنه لن يطبّق على العصاة غير القوانين الايطالية. وكانت الغارة التي شنّها المجاهدون على الفيلق الايطالي جنوب المرج ردّاً طريفاً على ذلك التهديد فقد قتل في المعركة أكثر من 300 ايطالي ولاذ الباقون بالفرار.

وجّه الحاكم الجديد قواته بهدف احتلال منطقة الكوف (الشريان الرئيسي الذي كان يربط الجزء الشرقي من الجبل الأخضر بشحّات، درنة، بنغازي والمرج). وفي صيف 1927 م وبعد معارك استمرت 80 يوماً احتلت القوات الايطالية منطقة وادي الكوف (فانسحب المجاهدون إلى بير كاندولة، شنايشان، وادي محج، وإلى الجنوب من جردس العبيد) (154، ص 182) وسيطرت القيادة الايطالية على طريق بنغازي ـ درنة واستطاعت بفضل ذلك أن تؤمّن عمليات تموين جيوشها التي كانت تقاتل في الجبل الأخضر.

وأدّى ضياع منطقة وادي الكوف إلى حرمان قوات عمر المختار من إمكانية المناورة وحال دون نشاطها في الأراضي المكشوفة. وفي تلك الظّروف الصعبة كان على عمر المختار أن يعيد تنظيم فرقه التي أخذت تتناقص عدداً، ومنذ أبريل وحتى سبتمبر من سنة 1927 م خسر المجاهدون (1100) مقاتل (212، ص 157). وكان الوضع معقّداً إلى درجة أنّ تيروتسي وصف الحرب في الجبل الأخضر سنة 1928 على أنها مجرّد عمليّة بوليسيّة (154، ص 184). ومنذ مايو حتى فبراير 1928 م جرّد البدو من 37755 بندقية، وتقلصت منطقة أعمال وحدات المجاهدين. إلاّ أن المستعمرين لم يتمكّنوا مع ذلك من تحطيم فرق عمر المختار بصورة نهائيّة.

حتى نهاية سنة 1929 م لم تكن طرابلس جنوبي خط عرض 31، ولا فزّان قد احتلّتا من قبل الإيطاليين وتفيد احصائيات سنة 1924 م أن عدد السكان في

طرابلس وفزان كان يعادل 500 ألف نسمة كان 400 ألف منهم تحت الاحتلال الايطالي. وفي سنة 1923 م احتلّ الايطاليّون غدامس وفي يوليه سنة 1924 م سقطت مزده. (212، ص 157) ولم يكن لدى مجاهدي طرابلس وبرقة وحدة في العمل كما لم يكن هناك القائد المماثل لـ عمر المختار كما لم تكن هناك المخابىء الطبيعية كما في الجبل الأخضر. وهكذا فإن القدرة على المقاومة أخذت بالتّلاشي.

أما المهمة التالية التي وضعها الايطاليون نصب أعينهم فكانت احتلال منطقة القبلة حيث كانت تعيش ستّ قبائل (212، ص 158). وقد استطاع الجنرال غراتسياني وضبّاطه أن يستغلّوا العداوة التقليدية بين تلك القبائل فأشعلوا بينها نيران حرب طائفيّة كان مجاهدو برقة يسمونها مذبحة الأخ لأخيه، فالبربر (قبائل ميشاشا، رينه، وقسم من قبيلة أولاد بوسيف) الذين كانوا يرتادون الجزء الشمالي من منطقة القبلة كانوا في الواقع حلفاء للإيطاليين وكانوا يسمونهم «ادرينتي» أي أنصار الإيطاليين «وكان يسمح لهم بحمل السلاح والتنقّل بحرية أكبر في البلاد. وكانت تقدّم لهم المساعدات بين الفينة والفينة. وكان أعداؤهم أبناء الجزء الآخر من قبيلة أولاد بوسيف بالإضافة إلى قبائل الزنتان، الرحيبات، الذين يرتادون جنوبي القبلة (212، ص 158). وقد أخذ أنصار الايطاليين يقومون برفقة الجنود الأجانب بشنّ الغارات على معسكرات الثوار فيدمرون منازلهم ومزروعاتهم.

وفي سنة 1925 م قامت طائرات «كابروني» الايطالية بقصف المعسكر الأكبر لقبيلة (الزنتان) في الطبونيّة واستعملت الغازات السامّة في ذلك[1].

وهكذا تمّ إخضاع قبيلة الزنتان لبعض الوقت على الرغم من أنّ منطقة انتشارها بقيت مضطربة خلال 1925 م وكانت النزاعات القبلية هي المانع الوحيد الذي حال دون تحوّل تلك المنطقة إلى بؤرة ثوريّة.

(1) استخدم الإيطاليون المواد السامة ضد ثوّار طرابلس أيضاً، لكنهم لا يعترفون إلاّ بهذه الحادثة (212، ص 158).

وكانت المناطق الغربية من برقة (منطقة سرت ومنطقة انتشار قبيلتي المغاربة وأولاد سليمان) تمثّل خطراً ملموساً على الغزاة فقد كان عمر المختار يقيم أواصر الصلات مع أهالي هذه المناطق، وكان ينطلق منها الخطر الدائم في هجوم الثوار على الحاميات الايطاليّة في القبلة.

ومن خلال التشديد في الأساس على شق صفوف قبيلة المغاربة التي كان يرأسها صالح لطيوش، استخدم الايطاليون الشيخ السنوسي الخائن الشارف الغرياني الذي تأتّى له أن يقنع 13 شيخاً من كتلة الشمّاخ بالخضوع للسلطات الايطاليّة[1].

وفي خريف سنة 1927 م وضع الإيطاليين خطة لاحتلال واحتي الجفرة وجالو، من الجهتين وذلك للتوصّل وبصورة نهائية لضرب المقاومة في منطقة سرت. وبهذا حلّت مشكلة ربط المناطق المحتلة وطرابلس بالمناطق المحتلّة من برقة. إلاّ أنّ عمليّة «الكمّاشة» الإيطالية أرجئت إلى بداية العام التالي بسبب نشاط الحرب الفدائية في الجبل الأخضر سواحل برقة.

وفي يناير سنة 1928 م انطلق فيلق من الجنود الإيطالية بقيادة الجنرال غراتسياني من بويرات الحسون (على بعد 80 كلم من غربي سرت) وبدأ الفيلق الآخر تحركه من اجدابيا. وفي الـ 29 من سبتمبر احتلّ الإيطاليون العقيلة (على بعد 275 كلم إلى الجنوب الغربي من بنغازي). وكان ممّا سهّل المعركة على الإيطاليين استسلام محمد الرضا (نائب ادريس السنوسي) للأسر ومسارعة ابنه صادق بالفرار إلى واحة الكفرة[2].

---

(1) بذلت الكثير من الوعود لهذه القبيلة لقاء التعاون مع ايطاليا، كعقد صلح مؤقّت، وافتتاح للأسواق ، وتبادل تجاري مجز بالنسبة للطرفين.

(2) في حديثه عن محمد الرضا السنوسي وابنه يكتب يوهانس بريتشارد أنّ الخلق البدوي الأصيل لم يكن من شيم هذا أو ذاك. فقد كانا دائمي التردّد والتشكّك، بل أنّ الابن شرع بمراسلة الطليان، أما الأب فقّر من المعسكر الحربي بالقرب من واحة جالو وقد أيقن مسبقاً بهزيمة قوى المقاومة الشعبيّة.

وفي 13 يناير 1928 م التقى الفيلقان في رأس لانوف وقد عجّل في حسم المعركة قصف الفرق الفدائية وأمطارها بالنيران من الجو، واشراك الآليات المصفحة في المعركة بالإضافة إلى عمليات الخيّالة. وقد تكبّد رجال المقاومة خسائر فادحة بالإضافة إلى أنهم فقدوا 25 ألف من رؤوس الغنم و 8 آلاف رأس من الإبل (212، ص 159) كما أحرقت منازلهم، إلاّ أن كتائبهم احتفظت بالرغم من كلّ ذلك بقدراتها الحركيّة.

وفي فبراير 1928 م، دخل غراتسياني واحة الجفرة وبعد أسبوعين دخلت الوحدات الإيطالية واحة جالو وهكذا غدت منطقة سرت مطوقة وصارت الآليات المصفحة وقطع المشاة المنقولة والموجّهة من الجو تطارد وحدات البدو وعمّت العمليات الحربية أقصى المناطق الليبية وأخذت الطائرات تضرب مراكز انطلاق السنوسيين - واحتي تازربو والكفرة. وكانت وحدات المجاهدين، القادرة عند الضرورة على الانتشار بسرعة البرق في الصحراء تقوم بدورها بشنّ الغارات على المراكز الإيطالية للذخائر والتموينات[1].

وتشير المعلومات المستقاة من المصادر الليبية للثّلاثينّات أنّ جيوش الإحتلال في ليبيا قد احتلّت خلال خسمة أشهر من سنة 1925 م أراضٍ تعادل مساحتها 150 ألف كيلومتر مربّع. وكتب المؤرخون الفاشيست، بأنّ تلك الفترة كانت أحفل صفحات تاريخ حروب ايطاليا الاستعمارية بالأمجاد. لكنّ الحقائق تدحض أسطورة النّصر الكامل للسلاح الإيطالي في ليبيا.

إذ لم يكن قد تمّ القضاء على قوات المجاهدين في طرابلس الجنوبية وفزّان، على الرغم من كونها قطعت عن قوات المجاهدين في برقة وكانت

---

(1) مثلاً.. في الـ 25 من فبراير سنة 1928 م قامت وحدات البدو في تاقرفت في وسط سرت (على بعد حوالي 100 كم إلى الشرق من زلّة) بالهجوم على فيلق يضم 1500 جندي إيطالي بقيادة غراتسياني يعزّزه 3 آلاف من الجمال المحمّلة بالذخائر والمؤن. وفي المعركة الي تواصلت 7 ساعات خسر الليبيون 250 قتيلاً. كما جرح الكثيرون منهم (212، ص 160).

الوحدات الصغيرة المتبقية تقوم بين الفينة والفينة بغاراتها من دواخل البلاد على المناطق الساحلية وكان من أوفر الجميع نشاطاً في هذا المجال صالح لطيوش (زعيم قبيلة المغاربة) وسالم أبو كرّيم (أحد قادة قبيلة الزويّة) (154، ص 185) وكانت قواعدهما في واحتي تازربو والكفرة. ولمّا كان الإيطاليون يعلمون بأنّ قبائل القبلة الجنوبية والحمادة الحمراء تتلقى الإمدادات من وادي الشاطىء وأنّ وادي الشاطىء يتلقّى امدادته من سبها ومرزق وأنّ هاتين تدعمّان بدورهما من غات وتومّو فإنهم سارعوا إلى احتلال طرابلس الجنوبيّة بأسرها. وما أن انتهى العام حتى كانت الجبهة تمتد على طول مئات الكيلومترات ـ من غدامس (غرباً)، وعبر سوكنه، أوجله، وحتّى الجغبوب (شرقاً).

وفي نهاية سنة 1928 م عيّن المارشال ب. بادوليو حاكماً على برقة، وطرابلس وفي بداية سنة 1929 م استبدل تيروتسي بستشيلياني في منصب نائب حاكم برقة. وقد وزّع بادوليو المناشير المحمّلة بوعود العفو والتّسامح نحو من يضع السلاح وبالتهديد نحو العصاة. وانتشرت تلك المناشير في كلّ مكان بما في ذلك وادي الشاطىء حيث كان سيف النّصر، ومحمد بن الحاج حسن زعيم قبيلة المشاشة يعدّان لهجوم مضاد بهدف طرد الإيطاليين من جبل نفوسه لكنّهما أضاعا الوقت.

فخلال السنوات الثلاث من قيادة ر. غراتسياني العسكرية حقّق الإيطاليون الكثير. فقد وزّعت الحاميات العسكرية القوية في طرابلس الجنوبية، وجرّدت القبائل غير المنصاعة من أسلحتها كما صفّحت الآبار الواقعة على طرق فزّان (عبر الحمادة الحمراء) بالاسمنت المسلّح أو سمّمت. وفي صيف سنة 1929 م احتلّت الحمادة الحمراء واضطرّ محمد بن حج حسن، بعد ذلك، للانسحاب جنوباً. وفي 26 مايو اجتاحت جيوش ر. غراتسياني، قوات أحمد سيف النّصر في الشويرف (إلى الجنوب الغربي من أبو نجيم).

كانت الخطة لاحتلال فزان تتضمن ثلاثة مراحل، فكانت مهمة الفيالق العسكريّة المنطلقة من الشويرف، درج والقطيف أن تستولي على وادي الشاطىء

حيث كانت تتركّز قبائل المقارحة (212، ص 164) ثم كان عليها أن تنطلق بعد ذلك عبر البقعة الواقعة بأيدي قبيلة المشايشة وتنفذ إلى وادي الآجال حيث تتركز قبائل ورفلة برئاسة عبد النبي بلخير وكان الهدف النهائي ـ احتلال مرزق.

بدأ الهجوم في نوفمبر سنة 1929 م وكان على قوات الحملة المكونة من 2,5 ألف مقاتل بين إيطاليين وأرتريين وليبيين أن تقطع مسافة 800 - 900 كيلو متر، عبر الصحراء (212، ص 162) ولذلك سحب عدد كبير من الطائرات إلى هون كما استخدمت الإبل بأعداد كبيرة إلى جانب المعدات الحديثة. وكان يقف في مواجهة الجيش الإيطالي 1,5 ألف من المجاهدين الذين أنهكتهم الحرب فلم يكن هناك مجال حتى للحديث عن مقاومة طويلة الأمد.

قام الفيلق الإيطالي المنطلق من الشويرف باحتلال براك في 5 ديسمبر 1929 م. وفي الرابع عشر منه، وصل إلى سبها، وفي 9 يناير 1930 م كان الإيطاليون قد بلغوا أم الأرانب وبعد أن قطع جيش غراتسياني 250 كم عبر الصحراء، التقى في الواو الكبير بقبيلة أولاد سليمان، وتغلّب عليها في 13 يناير. وبعد أسبوع سقطت مرزق مركز فزّان. وقد قطع الفيلق المنطلق من درج الحمادة الحمراء واحتلّ أدرى في 21 من يناير ودخل أوباري في 2 فبراير. ومن مرزق وأوباري انطلق الجيشان نحو غات التي سقطت في 15 فبراير وخلال شهر مارس 1930 م احتلّ الإيطاليون منطقة الهروج وتومّو. وهي أبعد نقاط فزّان نحو الجنوب. وقد أبى الكثير من المجاهدين أن يستسلموا للأمر ووجدوا لأنفسهم ملاذاً في الجزائر وتونس.

وخلال أربعة أشهر احتلّت القوات الإيطالية مساحة تقدّر بـ 0,5 مليون كيلومتر مربع. وهي تزيد عن مساحة إيطاليا بضعفين تقريباً[1]. وأخذ: ب. بادوليو، يوزّع أوامره في جميع الأرجاء الليبية مطالباً بإقناع الأهالي بأنّ الإيطاليين قد حلّوا في بلادهم إلى الأبد. وكان ينصح باستعمال الرشّاش كوسيلة أكثر فعالية

(1) احتاج الإيطاليون من الناحية العمليّة إلى 20 سنة من أجل احتلال ليبيا.

في اقناع غير الخاضعين (212، ص 161).

وانتهج المارشال ب. بادوليو نهجاً مغايراً بعض الشيء في برقة. وكان في 1 مارس 1929 م قد عرض على عمر المختار (بواسطة متصرف درنة) الاتفاق على شروط الصلح وكان يرتكز في ذلك على رغبة زعماء القبائل بإنهاء الحرب التي صارت تبدو لهم بمرور الزمن، معدومة الأمل وكانت الهزيمة فيها يمكن أن تنتهي بالنسبة لهم بخسران السلطة وإضاعة الثروات التي تمّ جمعها. وبالإضافة إلى ذلك كان ب. بادوليو، يأمل أن يكسب الوقت ببدئه المفاوضات، فراحت الطرقات تشقّ في الجبل الأخضر، وتدعم المواقع العسكرية، وتبنى التحصينات وتعزّز الحاميات. ويعتبر المؤرخون الإيطاليون أنّ عمر المختار، قد استجاب للمفاوضات فقط تحت تأثير تهديدات بادوليو، لكنّه هذا يتنافى والواقع.

فبعد تسليم محمد الرضا السنوسي نفسه أصبح عمر المختار الممثل الرسمي للسنوسيين في برقة. وكان يواصل النضال بصمود. وقد ردّ على عرض ادريس السنوسي بالحضور إلى مصر من أجل أن يستريح من المعارك المتواصلة (وكان ذلك يعني في واقع الحال الكف النهائي عن النضال التالي ضد المستعمرين الإيطاليين) بالإجابة التالية: «لن أبارح الجبل الأخضر ما دمت على قيد الحياة، ولن أعطي الإيطاليين راحة حتى يوارى جسمي في التراب». (212، ص 74). ولكي يتفادى عمر المختار المراقبة من الجو نقل عملياته إلى المناطق المكسوّة بالغابات في منطقة شنايشان ووادي محجّه. وبذلك أحبط مخطّطات تطويق المجاهدين والقضاء عليهم. إلاّ أنّ الإيطاليين كانوا يمشّطون الجبل الأخضر بصورة دورية وفي جميع الاتجاهات، وقد قضوا على عدد من فرق المجاهدين بينما انطلقت الفرق الأخرى إلى مارماريكا. وكان على المجاهدين الذين نجوا أن يبتعدوا عن طرق المطاردات بصورة دائمة، وهو ما كان يؤدّي إلى فقدان تنسيق النشاط بين الفرق المختلفة واشتدّ التضييق على المجاهدين في شتّى أنحاء البلاد فحرموا من امكانية زرع الحقول وجني المحاصيل، بل وحتّى رعي الماشية. وانتهوا إلى آخر درجات الخصاصة والإنهاك في الوقت الذي كانت فيه

الوحدات الإيطالية ترمّم دوماً باحتياطي جديد وخاصّة من الارتريين.

وكقائد مجرّب أدرك عمر المختار أنّ حركة التحرّر الوطنيّة قد مالت إلى الانحدار كما لوحظ انشقاق في صفوف المجاهدين، فكان بعض زعماء القبائل يأملون أن يحقّقوا لأنفسهم بعض الشروط المجزية خلال المفاوضات. وكان آخرون، ومنهم عمر المختار، لا يعقدون أيّ أمل على مثل تلك الأحلام. وقد قبل عمر المختار بالمفاوضات لكي يحافظ على الوحدة في صفوف المجاهدين ولكي يبيّن لمواطنيه من خلال التجربة المرّة أنّ من المستحيل التّعويل على رحمة العدو.

وكانت الشروط التي تقدم بها عمر المختار تتلخّص في التالي: الحضور المؤكّد لممثّلي حكومتي مصر وتونس أثناء مفاوضات الصلح، وعدم تدخّل إيطاليا في الشؤون الدينيّة للمسلمين، الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الإدارات الإيطالية، وتعيين الموظفين من الإيطاليين ومن العرب، افتتاح معاهد متخصّصة لتدريس المواد الدينيّة، افتتاح المدارس التي تعلّم فيها اللّغتان العربيّة والإيطالية، حق الأهالي في الدراسة بالمعاهد العليا، الغاء القانون الخاص باللاّمساواة في الحقوق بين الأهالي وبين الإيطاليين، نقل إدارة الأوقاف إلى رجال الدّين المسلمين، إعادة الممتلكات التي انتزعت من السكّان لأصحابها؛ إعطاء الشعب الحق في انتخاب رئيس له ومجلس من الأعيان والسماح بحمل السلاح والسماح بإدخاله من خارج الحدود. (242، ص 131 و 132).

لم تكن تلك الشروط المذكورة تخرج عن حدود «القانون الأساسي» بالنسبة لبرقة وعلى الاتفاقيات المبرمة في عكرمة والرجمة وممّا يذكر في هذا الصدد أنّ الجانب العربي قد قام بمحاولة نقل قضية نضال شعب ليبيا من أجل استقلالها إلى الصّعيد الدولي والتوصل إلى دعم لهذه القضية من جانب الشعوب العربيّة الأخرى وخاصة شعبي مصر وتونس.

وقد وعد سيتشيلياني نائب الحاكم بإعطاء الردّ على شروط عمر المختار،

وفي 13 يونيو 1929 م تمّ لقاء الحاكم ب. بادوليو وعمر المختار في سيدي رحومة وقد وافق ب. بادوليو من الناحية المبدئيّة على شروط عمر المختار، حتى أنه لم يعترض على استدعاء ممثلي مصر وتونس للمشاركة في المفاوضات المقبلة. لكن ذلك كلّه بقي مجرّد كلام.

فقد استغلّ الإيطاليّون، لقاء ب. بادوليو بعمر المختار من أجل تضليل الأهالي. وفي 19 يونيو 1929 م أصدروا منشوراً استفزازياً بتوقيع الحاكم ب. بادوليو. جاء فيه بصفة خاصّة، بأنّ عمر المختار لم يطالب لقاء الاعتراف بحكومة إيطاليا غير العفو عن جميع سكّان برقة.

وبعد شهر تقريباً تمّ اللقاء الثاني لـ عمر المختار، مع نائب الحاكم، الذي أعلن أنّ بنغازي قد اختيرت لتكون مكاناً للّقاء. وقد فوّض عمر المختار حسن الرضا السنوسي بتوقيع الاتفاقية. وتمكّن الإيطاليون من استمالة هذا الأخير إلى جانبهم فوقّع اتفاقيّة لا تتضمّن تلك الشروط التي كان عمر المختار قد اتّفق عليها مع بادوليو وألزمت الشروط الجديدة للاتفاقية المجاهدين بالاستسلام الشامل وتسليم أسلحتهم، واعتبرت الحكومة الإيطالية مقاتلي عمر المختار جنود جيش وطني عليهم أن يتركزوا في منطقة جردس العبيد، ووضع ضباط وجنود هذا الجيش تحت إمرة الضبّاط الطليان. وخولت القيادة الإيطالية الحق في نقلهم في أيّ اتجاه وفي تسريحهم من الخدمة وفي استبدال أسلحتهم بأسلحة جديدة حسبما تراه. وألزم الضبّاط الليبيون بمعرفة اللغة الإيطالية، ووعدت الحكومة الإيطاليّة أن تدفع كلّ شهر مبلغ 50 ألف فرنك لحسن الرضا السنوسي، وبأن تبني له قصراً في بنغازي، وأن تدفع (50) ألف فرنك إلى عمر المختار وتبني له مسجداً ومئذنة ومنزلاً في زاوية القصور. (254، 141 و 142).

وقد رفض عمر المختار الاعتراف بهذه المعاهدة، واتّجه إلى الشعب الليبي بنداء نشر نصّه في الصحف القاهريّة بتاريخ 3 يناير سنة 1930 م وقد جاء فيه: «في أواسط سنة 1929 م خاطبتني الحكومة الإيطالية على لسان ممثّلها سعادة الوالي المارشال بادوليو بتوقيف رحى الحرب وتقديم مطالبنا... وقبل انتهاء مدة

الشهرين طلبوا تجديد الهدنة بدعوة أنّ الوالي سافر لروما لعرض الأمر على الحكومة وإلى الآن لم يحضر. وهكذا امتدّت الهدنة بالعشرة الأيام وبالعشرين وحتى 3 جمادى الأولى سنة 1348 هـ فعرفت أنّ غرض الحكومة هو كسب الوقت فقط، لذلك أبلغت الحكومة بواسطة وكيل الوالي أنّ الهدنة آخرها يوم 20 جمادى الأولى سنة 1348 هـ وأنها غير قابلة للتّجديد.

والآن، والهدنة على وشك الإنتهاء، ولم أتلقّ رداً من الحكومة الإيطالية عن عزمها بمخابرة السيد محمد ادريس السنوسي ـ رأيت أن أخوض غمار الحرب، وأن لا أركن إلى أيّ محادثة أو واسطة ولو من العائلة السنوسية.

فليعلم إذاً كل مجاهد أن غرض الحكومة الإيطالية إنّما هو بث الفتن والدسائس بيننا لتمزيق شملنا، وتفكيك أواصر اتحادنا لتتم لها الغلبة علينا واغتصاب كلّ حق مشروع لنا، كما حدث كثير من هذا خلال الهدنة، ولكن بحمد الله لم توفّق إلى شيء من ذلك.

وليشهد العالم أجمع أنّ نوايانا نحو الحكومة الإيطالية شريفة. وما مقصدنا إلاّ المطالبة بالحرية، وأن مقاصد إيطاليا وأغراضها ترمي إلى القضاء على كلّ حركة قومية تدعو إلى نهوض الشعب الطرابلسي وتقدّمه. ومع ذلك، لا يمكننا أن نقول أنّ جميع الشعب الإيطالي يحبّذ فكرة الحرب، وخصوصاً في الوقت الذي تتساهل فيه الأمم الأخرى مع الشعوب الشرقية، بل فيه رجال سياسيّون ميّالون إلى السّلم يقدّرون مصلحة بلادهم ويعرفون ما تجرّه الحرب من ويلات ودمار. كما أنّ فيه أفراداً يريدون القضاء على الشعب الطرابلسي بأيّ وجه كان.

وهيهات أن يصل الأخيرون إلى غرضهم هذا، ما دامت لنا قلوب تعرف أنّ في سبيل الحرية يجب بذل كلّ مرتخص وغال. وها نحن الآن ندافع عن كياننا ونبذل دماءنا الزكية فداء للوطن وفي سبيل الوصول إلى غايتنا المنشودة.

لهذا نحن غير مسؤولين عن بقاء هذه الحالة الحاضرة على ما هي عليه حتى يتوب أولئك الأفراد النزاعون إلى القضاء علينا إلى رشدهم، ويسلكوا الطريق

القويم، ويستعملوا معنا الصراحة بعد المداهنة والخداع» (254، ص 152 - 155).

وكان نداء عمر المختار يشير إلى أنّ المجاهدين لا ينوون أن يضعوا السلاح ما لم تتحقّق مطاليبهم. ورغم جميع الهزائم والمصاعب فقد ظلّ عمر المختار ممسكاً بزمام المبادرة في يديه، وكانت القدرة على الحركة والمناورة ومعرفة المنطقة والاستهانة بالصعاب تساعد رجاله الذين أنهكتهم سنوات الحرمان على تسديد الضربات المفاجئة والإمساك بالمواقع ويمراكز الحراسة الإيطالية في قبضة الذعر المتواصل.

وفي بداية نوفمبر سنة 1929 م أخذ الإيطاليون يقومون بعمليات تمشيط دوريّة للجبل الأخضر. مما جعل قوات المجاهدين تتكبّد خسائر كبيرة حتى أنّ عمر المختار خسر خلال معركة واحدة بتاريخ 28 يناير سنة 1930 م 150 مقاتلاً بين قتيل وجريح، كما أنه نفسه قد جرح، وتشير التقديرات التقريبية إلى أنّ 800 مقاتل قد قتلوا خلال شهر مارس فقط. (252، ص 163).

وفي 11 يناير سنة 1930 م عيّنت الحكومة الفاشية ر. غراتسياني نائباً للحاكم في برقة وأسندت إليه مهمة القضاء على المجاهدين. وقد وجّه أوّل ضرباته إلى المراكز السنوسية فأقفل الزوايا وصادر ممتلكاتها وألقى القبض على جميع الشيوخ والأئمة والمؤذنين وقرّاء القرآن السنوسيين، وتمّ إرسال الكثيرين منهم إلى السجون الإيطالية.

وبعد ذلك، قام الإيطاليون بضرب حصار على الجبل الأخضر في المنطقة الواقعة بين طلميته وبنينه، وهناك أقيم نوع خاص من معسكرات الإعتقال ثمّ صارت أمثال هذه المعسكرات تشكّل في منطقة سرت وفي منطقة العقيلة). وبعد فترة من الزمن تمّ إبعاد جميع السكان البدو في شمال برقة (حوالي الـ 80 ألف نسمة) عن مناطق العمليات الحربية وضغطهم في معسكرات الاعتقال فوق الساحل وفي منطقة سرت. وكانت هذه المعسكرات التي لا يزيد طول الواحد منها عن كيلومتر واحد محاطة بالأسلاك الشائكة. وكانت تتوزع فيها مئات الخيم، كما

كانت توجد بداخلها المواشي (حتى الـ 600 ألف رأس). (252، ص 165) التي صارت تنفق سريعاً بسبب انعدام الأعلاف إذ ما كان يسمح بإخراجها خارج مناطق محددة. وكان البدو دوماً تحت رقابة الحرس المسلح بالرشاشات. وكانت هذه المعسكرات تناقض النمط المعروف لحياة البدو، فكان «المطوّعون» أشبه بالطيور في أقفاصها، وما كانوا يعيشون إلاّ على حساب هبات الحكومة[1].

وفي ربيع سنة 1930 م بدأ غراتسياني بتجريد البدو من أسلحتهم، فأخذ بمصادرة بنادقهم وذخائرهم الحربية. وكانت العقوبة الفظيعة تنتظر المقاومين. فقد كانت المحاكم العسكرية الخاصة تنتقّل من مكان لآخر بالطائرات من أجل إصدار أحكامها.

ولكي يتوصّل الإيطاليون إلى تحطيم إرادة المجاهدين في المقاومة كانوا يلجأون إلى خدمات بعض أفراد الأسرة السنوسية. فبتأثير من حسن الرضا تيسَّرَ تطويق الفرقة التي كان يرأسها خالد أبو قليوان، (زميل عمر المختار) وتدميرها. (254، ص 145) واستطاعوا أن يتصرفوا بمهارة من خلال محمد الرضا السنوسي، الذي أسلم نفسه أسيراً في أيديهم في واحة جالو. فأعدّ باسمه منشور خاص وزّع بواسطة الطائرات في يونيو سنة 1930 م متضمناً الدعوة إلى الكف عن المقاومة المسلّحة وعدم الانصياع لأوامر عمر المختار وعلّلت ضرورات ذلك بأنّ المطلوب من السنوسيين هو الالتفات إلى الأمور الدينيّة وعدم الخوض في الحرب المسلحة ضد سلطات الإحتلال. (254، ص 163 - 164).

ومن أجل تحقيق النصر النهائي على عمر المختار، بدّل غراتسياني من

---

(1) في كتابه المسمّى «اللقاء مع الصحراء» يصف الرحالة الدانمركي ـ المسلم: ك. هولومبو، الذي زار معسكر اعتقال قريباً من برقة (المرج) بقوله: «إنه معسكر كبير يضم أكثر من ألف وخمسمائة خيمة يقيم فيها ما بين ستّة وثمانية آلاف نسمة... وعندما أصبحنا وسط الخيام التفّ الأطفال حول سيّارتنا، كانوا يلبسون الأسمال ويعانون آلام الجوع. وكان يبدو أنّهم معتادون على الحصول على بعض النقود كلّما زار الكومندان المعسكر... وتجمّع البدو حولنا وكانوا في حالة لا تصدّق من الحرمان والعوز... وكان يبدو أنّ كثيرين منهم يعانون المرض». (167، ص 113).

تشكيلات جيوشه[1]، فشكّل فرق مراقبة خاصة بالإشراف على المناطق الغابيّة، وانزال ضربات سريعة كالبرق بفرق المجاهدين وكان يقول: «يجب أن نتّصف دوماً بالحركة، وحتى في المناطق غير الآهلة بالسكّان، وذلك من أجل أن نعطي دوماً الإنطباع بأنّنا سادة هذه المناطق من البلاد» (212، ص 163).

ولمّا كان غراتسياني، لا يثق بالليبيين المأجورين فقد قلّص عددهم بمقدار يتجاوز الثلثين واستبدلهم بالأرتريين (المسيحيين). وأعطيت لليبيّين الـ 250 الذين بقوا في فرقه بنادق ذات عيار خاص مختلف عن عيار بنادق المجاهدين. واتّخذ ذلك الإجراء بهدف الحيلولة دون تسرّب السلاح والذخيرة. وراح الجنرال غراتسياني يعد العدّة بكل دقة من أجل احتلال الموقع الاستراتيجي الهام وآخر معقل للفدائيين وهو ـ الكفرة. ففيها كانت تتركّز قوات المجاهدين التي انسحبت من طرابلس وفزان. (ومن بينها الفرق التي يقودها سيف النصر وصالح لطيوش)[2].

وتميزت بداية الحملة ضد الكفرة (وهي أكبر حملة للجيوش الإيطالية في برقة) بقصف معسكرات المجاهدين بالقنابل. وفي الوقت نفسه استخدم الإيطاليون 5 آلاف جمل من أجل نقل السلاح والتموينات و 20 طائرة لنقل الجنود. (242، ص 169).

وفي ديسمبر سنة 1930 م خرج الفيلق الإيطالي (3 آلاف مقاتل) من اجدابيا وفي يناير 1931 م انضمّ عند مداخل الكفرة إلى الفيلقين المصفحين اللّذين خرجا من زلّة وباو الكبيرة. ولم تتمكّن قوات المقاومة (حوالي 600 مقاتل مسلّح) من التصدّي لقوات العدو المتفوق بالعتاد والعدة، فأحجمت عن الاشتباك معه

---

(1) كانت القوات الإيطاليّة في ذلك الوقت تتجاوز بعددها قوّات الجيش الشعبي بعشرين ضعفاً.

(2) بداية من سنة 1917 م كانت واحة الكفرة تدار من قبل محمد العابد، ابن عم الأمير ادريس. ولما بدأت العمليات الحربية في شمال برقة وصارت الطائرات تحلّق فوق الواحة حاول محمد العابد الدخول في مفاوضات مع الإيطاليين إلاّ أنّ المجاهدين نحّوه عن السلطة لأنهم ما كانوا يقبلون بالدخول في أيّة مساومات مع الغزاة.

وأخذت تغطي انسحاب السكان خلال تراجعها نحو السودان ومصر. ووقعت آخر المعارك الكبرى بين الإيطاليين وكتائب المجاهدين بالقرب من واحة الحَوْري في 19 يناير سنة 1931 م. وفي 20 يناير ضرب الإيطاليون علمهم فوق التّاج، وسلّط غراتسياني نقمته على سكان الكفرة فراحت الطائرات تمطر بقنابلها الشيوخ والنساء والأطفال. كما راحوا يطلقون عليهم رصاص الرشاشات، وقد هلك الكثيرون من الفارّين إلى الصحراء عطشاً وجوعاً.

بعد سقوط الكفرة انتهت من الناحية العملية، عملية فصل منطقة الجبل الأخضر عن بقية مناطق البلاد. وحرم المجاهدون من المصادر المحلية للتموين فصاروا يتلقون جميع ما هم بحاجة إليه من مصر. وكان الثوار يدفعون أثمان التموينات والذخائر من مواد الاقتصاد البدوي المتنقّل ونقوداً (كانت تجمع من القوافل أو في صورة مساعدة من دول أخرى). وكانت الذخائر تأتي عن طريق ميناء السلّوم.

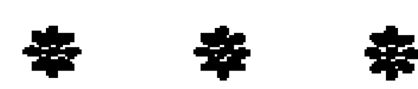
واتخذت السلطات الإيطالية اجراءات متعددة من أجل أن تحرم المجاهدين من آخر مصدر للتموين. فأعلنت منطقة مارماريكا منطقة عسكرية إيطالية. وصارت الحدود تحرس بالمصفحات والطائرات. إلاّ أنّ المجاهدين كانوا ينجحون مع ذلك في الحصول على بعض المساعدة. (252، ص 186). وعند ذلك اتخذ غراتسياني قراراً بمدّ الأسلاك الشائكة على طول الحدود، وعلى مدى (300) كم (من البحر وحتّى الجغبوب ثمّ إلى الجنوب منها) وكان عرض هذا السّياج أربعة أمتار وارتفاعه ثلاثة أمتار. وبذلك قطع عمر المختار ورجاله بصفة نهائية عن كافة مصادر التموين. لكن ذلك أيضاً لم ينل منهم فلم يغادروا أرضهم.

وفي سنة 1930 م كانت الصّدامات متكررة إلى حدّ كبير بين كتائب قبائل البراعصة، عبيد، الحاسة، العبيدات وبين الإيطاليين. ويشير الجنرال غراتسياني في مذكّراته إلى أنّ حوالي الـ 263 صداماً مسلّحاً قد وقع في برقة خلال الـ 20 شهراً من قيادته للجيش. (252، ص91).

كانت المعركة بقرب سلنطة آخر معارك عمر المختار. ففي 13 سبتمبر سنة 1931 م قتل حصانه أثناء القتال. أمّا هو فسقط جريحاً وأسر، فجيء به إلى بنغازي، حيث جرت له محاكمة حضرها غراتسياني، الذي قطع اجازته وعاد من أجل ذلك بصفة خاصة. وقد اتهمت المحكمة عمر المختار بالنّشاط المعادي لمصالح الدولة وأمن البلاد(1). وحكم عليه وهو في السّبعين من عمره، بالإعدام شنقاً.

وفي 17 سبتمبر نفّذ فيه الحكم في سلنطة بحضور 40 ألفاً من البدو الذين جمعهم الإيطاليون من المناطق المجاورة. أمّا جثمانه فدفن بصورة سريّة خوفاً من هيجان شعبي جديد.

وبعد استشهاد عمر المختار، وقع الاختيار على يوسف أبو رحيل ليرأس وحدات المجاهدين التي لم يكن عددها يزيد آنذاك عن الـ 700 مجاهد. وظلّ المجاهدون يواصلون غاراتهم على مدى أربعة أشهر فاضطرّ الإيطاليون لتجريد قوات كبيرة ضدّهم وراحوا يضيّقون عليهم الخناق مثلما سدّوا عليهم جميع المنافذ دون استثناء، ودبّ الخلاف بين المجاهدين واتضح أهمية وجود قائد مهيب كعمر المختار. وقرّر يوسف بورحيل، وعبد الحميد العبّار، أن ينفذا عبر الأسلاك الشائكة ويبحثا عن ملاذ في مصر. أمّا بقية المجاهدين فبقوا في الجبال مقضيّاً عليهم بالهلاك جوعاً أو برصاص الغزاة.



كان النضال الوطني التحرّري للشعب الليبي خلال عشرينات القرن العشرين نضالاً ضد الفاشية الأمبريالية المدعمة بأحدث الأسلحة، وبالإضافة إلى العمليات

---

(1) كان من الأسئلة التي وجّهت إليه «هل كنت تقود العصيان ضد إيطاليا؟، هل حاربت الدولة؟، هل رفعت السلاح في وجه الجيوش الحكوميّة؟، هل أمرت بالقيام بالغارات، وهل شاركت فيها بنفسك؟، هل كنت تجمع الأعشار من القبائل؟».
وكان عمر المختار، يردّ على جميع هذه الأسئلة بالإيجاب، دون أيّ بادرة من الخوف أو التردّد.

العسكرية كان الإيطاليون يستخدمون استخداماً واسعاً وسائلهم السياسية الموجهة نحو شق صفوف المجاهدين، كما كانوا يستغلون النزاعات داخل الفئة القبلية العليا. وطيلة عشر سنوات تقريباً من النضال الوطني التحرّري ضد الغزاة الإيطاليين... ظلّ عمر المختار رئيساً لذلك النضال، فسطّر في تاريخه أهم الصفحات حتى استحقّ عن جدارة شرف المجاهد الوطني المخلص، ولقب بطل ليبيا القومي. وبعد أن قضت الحكومة الفاشية في إيطاليا على حركة التحرر الوطنية انتقلت إلى استثمار الأرض المحتلّة.

الاستعمار الزراعي لليبيا:

حملت الحرب الاستعمارية التي قامت بها إيطاليا الفاشية كثيراً من الفواجع لشعب ليبيا. وقد صرّح ب. تولياتي، في المؤتمر العالمي السابع للكومنترن سنة 1935 م بأنّ الفاشية قد عبّرت عن نفسها في ميدان النشاط الاستعماري على أنّها أشد صورة من صور السيطرة البورجوازيّة بربريّة. و «أنّ حرب الإيطاليين في ليبيا، قد جرت حتى نهايتها بهدف إبادة السكّان المحليين» (117، ص 41 - 42). وقد اضطرّ موسوليني إلى الاعتراف بأن برقة الخضراء بنباتها غدت حمراء بلون الدّم.

فبعد القضاء الوحشي على حركة التحرر الوطنية حلّ الخراب ببرقة، وتقلّص عدد سكّانها من (1,5) مليون نسمة قبل الغزو الإيطالي إلى 700 ألف في بداية سنة 1931 م وبذلك هبط العدد بمقدار 800 ألف نسمة لجأ 250 ألفاً من بينهم إلى الهجرة، وخاصة إلى السودان الفرنسي بينما راح 550 ألف ضحايا الحرب والمجاعة والأمراض (269، ص 138). وقد بادت قرى كثيرة وخلت الأسواق من النّاس.

أمّا الاقتصاد (وخاصة منه تربية الماشية) فقد مال إلى الانحدار. فتناقص عدد رؤوس الماشية تناقصاً شديداً نتيجة للحرب وانحباس الأمطار. فإذا كان عدد رؤوس الأغنام قد بلغ 800 ألف رأس في ليبيا سنة 1926 م فإنّه هبط سنة 1933 م

إلى ما يقلّ عن 98 ألفاً؛ وتقلّصت أعداد رؤوس الإبل بنسبة 25 ضعفاً (من 75 ألفاً إلى 2,6 ألفاً). وهبط عدد رؤوس الخيل من 14 ألف إلى ألف واحدة. (212، ص 177؛ 269، ص 138 ,264، ص 349).

وتمكّنت الفاشية الإيطالية في السنوات العشرين من الحرب أن تقضي على الجمهوريّة الطرابلسية وعلى إمارة السنوسين إلاّ أنّ النضال البطولي لأهل طرابلس وبرقة أكّد أنهم لن يرضخوا أبداً للإحتلال الإيطالي. وقد وصف ج. رايت سكان برقة الذين كانوا في معسكرات الإعتقال والذين أطلق سراحهم منها سنة 1932 م بقوله: «كان البدو متجهمين، منغلقين على أنفسهم، مذعورين، وفي أحطّ درجات العوز... لكنّهم بقوا من الناحية الروحيّة منيعين على الاستسلام...» (212، ص 178).

وكان الفاشيست الإيطاليون يطمحون منذ أول نشاطهم إلى تحويل ليبيا إلى مستعمرة وهذا ما جعل سياستهم توجّه في الدرجة الأولى إلى ضرب الأسس الاقتصادية للتشكل الحكومي في ليبيا، وخاصة الإمارة السنوسية.

ويمكن تقسيم استعمار ليبيا إلى مرحلتين: الأولى بين 1911 - 1921 م والثانية بين 1922 - 1940 م.

ففي السنوات الأولى للاحتلال، قامت الحكومة الإيطالية بنزع ملكيّة الأرض بحجّة الاحتياجات العامة وبمصادرة أراضي الثّوار. وطبقاً للمرسوم الملكي رقم (1099)، والصادر بتاريخ 2 سبتمبر سنة 1913 م كان يحقّ لحكّام ليبيا أن ينزعوا ملكيّة أيّة ممتلكات غير منقولة ويبطلوا أيّ حق فيها مقابل تقديم شيء من التعويض لأصحابها.

وكان الشّراء القسري للأراضي من مالكيها يعتبر واحداً من الأشكال الأولى لنزع الملكيّة. فمن الناحية الشكليّة كان الشراء يتم وفق جميع الأصول. ففي غريان كانت اللجنة الخاصة التي شكّلها الإيطاليون تقوم بمسح الأراضي وتخمين أسعارها. وبعد ذلك كانت موافقة مالك الأرض على بيعها تتم بحضور شيخ

القبيلة والإمام، فكان هذان ياركان البيع. فإذا رفض المالك قبض النقود المقترحة لقاء أرضه كانوا يودعونها في مصرف التوفير. وفي الشريط الساحلي الممتدّ من تونس وحتى سرت كانت تتمّ عمليات انتزاع الأراضي من القبائل (مقابل تعويض زهيد)، وتخصّص كبديل لها مساحات من الأراضي غير قابلة للزراعة.

وكانت الأراضي المنتزعة من الليبيين تعطى للمستعمرين الإيطاليين. غير أنه لم يكن هناك غير قليل من الراغبين بامتلاك الأراضي في ليبيا وذلك بسبب من العمليّات الحربية ولهذا كان المستعمرون يمنحون تسهيلات في الاختيار. وكانت الأراضي «المشتراة» والأراضي البور، تستخدم بكاملها في توطين الطّلاينة.

وقد حالت انتصارات المجاهدين خلال سني الحرب العالمية الأولى دون الاستعمار المنظّم لليبيا. وبسبب ذلك أصدر الحاكم مرسوماً (15 مايو سنة 1916 م) يعطي لحكّام المناطق العسكرية الأربع، التي قسّمت طرابلس بموجبها، الحق في حجز ممتلكات الثّوار ـ المشاركين في الجهاد وممتلكات القبائل الثائرة، بالإضافة إلى ممتلكات المهاجرين الذين سبق لهم أن قدّموا أيّ دعم لحركة التحرّر الوطنية من خارج الحدود. وكانت الأملاك المحجوزة تعتبر ملكاً للدولة.

وخلال فترات الهدنة والمفاوضات ألغيت الأوامر المتعلّقة بالحجز، وذلك بموجب مرسوم أصدره الحاكم ويحمل رقم 72 ـ ب وتاريخه 26 يونيو 1919 م كما أنّ المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1919 م أعاد الممتلكات المصادرة إلى من صدر العفو عنه بموجب قرار العفو لسنة 1919 م.

وبوصول الفاشيست إلى السلطة في إيطاليا، بدأت المرحلة الثانية من استعمار ليبيا. فقد أصدر الحاكم د. فولبي بتاريخ 18 يوليه سنة 1922 م مرسوماً أضفى بموجبه الصّبغة القانونية على ملكية الدولة لجميع الأراضي المحاذية للشاطىء (باستثناء الحالات التي كانت الملكية الفرديّة فيها يمكن اثباتها بالوثائق). وهكذا نقلت جميع الأراضي إلى إدارة الأراضي التي شكّلت خصّيصاً

لذلك. وبناء على مرسوم 26 يناير 1923 م حظرت جميع المعاملات التي تخصّ الحصص السهميّة والتي لم يكن أصحابها مثبتين في جداول الأراضي.

ويمرور الزمن، اتخذت الترتيبات من أجل عمليات أشد حسماً لنزع الملكية. فمرسوم العاشر من فبراير سنة 1923 م خوّل إدارة الاستعمار الحق في التوجّه إلى إدارة تسجيل الأراضي بطلب السماح لها بوضع يدها على أيّ قطعة صالحة للاستعمار. ومنحت الإدارة الحق في أن تحدد بنفسها قيمة القطعة السهميّة التي يجري استصلاحها والتي تعود إلى مالك ما. وهكذا كانت للإدارة الحق في انتزاع هذه القطعة من مالكها (إذا لم يكن هذا الأخير قد أجرى أعمالاً استصلاحية خلال فترات معيّنة) وأن تدفع له الثمن الذي تحدّده بنفسها. وكانت الأراضي التي يتمّ الحصول عليها بهذه الطريقة تباع أو تؤجّر أو تعطى لتستثمر لقاء أجر سنوي للطليان، وفي حالات استثنائية نادرة لليبيين.

ويموجب مرسوم 15 يناير 1923 م مُنح الحاكم الحق في نزع ملكية أية أراضي (بغض النظر عما إذا كانت تعود لمالك واحد أم لعدّة ملاّك) وفي حالة خلّوها من الأشجار المثمرة أو كونها لم تستغل «بصورة مفيدة» في غضون ثلاث سنوات على الأقل (ولم تكن زراعة الأعلاف الموسمية تؤخذ بعين الاعتبار). وكان نزع ملكية الأرض يتم طبقاً لمخطط الاستعمار. وبهذا المرسوم أدخلت بعض التعديلات على مرسوم سنة 1913 م الخاص بمصادرة أملاك المجاهدين والقبائل الثائرة. وبكلمة أدق ألغي بصورة كاملة نظام تقديم التعويضات في حالات وقوع المصادرة بهدف شق الطّرق أو السكك الحديديّة.

وفي سنة 1940 م وعن طريق التأميم والمصادرة، و «شراء» الأراضي، كانت الحكومة الإيطالية قد حصّلت في ليبيا على 500 ألف هكتار من الأراضي (262، ص 54).

فبداية من سنة 1922 م بدأ في واقع الحال الاستعمار الجماعي لليبيا. فكانت المزارع ذات العشرين إلى الخمس وعشرين هكتاراً من الأرض

والمخصّصة لواحدة من أسر المستعمرين تنظّم وتجهّز بالآليات على حساب الدولة. وكانت هذه المزارع تجمع فيما يسمّى بالمواقع الديموغرافية التي تتوضّع حول مركز إداري.

وقد أسّست الحكومة الإيطالية جمعيات تعاونية خاصة من أجل صالح الاستعمار الزراعي لليبيا: الاتحاد الوطني لشؤون المستعمرين (ايتني) والمعهد الوطني للضمان الاجتماعي (إنبس) وزراعة التّبغ الإيطالية نصف الحكومية (آتي) وقد أخذ الـ (الإينتي) و «الإنبس» على عاتقهما الإشراف على المواقع الديموغرافية المكونة بالإضافة إلى تمهيد الأراضي المخصصة للتوطين وبناء المزارع (المساكن ومباني الخدمات) وتقديم المواشي والآليّات إلى المواطنين.

إلاّ أن القوانين التي وضعها الإينتي كانت تفرض على المستعمر أن يجتاز ثلاث مراحل قبل أن يصبح مالكاً لقطعة الأرض. فخلال الفترة الأولى (سنة أو سنتين) كان يتقاضى مرتّباً شهرياً بين 4 - 10 جنيهات استرلينيّة ويقدّم كل الإنتاج الزراعي إلى الإينتي (بمعنى أن يكون في هذه الفترة مجرّد عامل أجير) وعلى مجرى السنوات الخمس التالية كان على الإينتي أن يموّن المصاريف المتعلّقة بالمزرعة بينما تتقاسم المنتوجات الزراعية مناصفة بين المستعمر والإينتي (وكانت هذه مرحلة الإنتاج المزرعي الخاضع للإشراف) وأخيراً كان المستعمر يدخل مرحلة ما يسمّى بـ (الملكية المشروطة) للمزرعة لمدة تقارب الـ 25 سنة: فكان يزرع قطعته ويعتبر مالكها من الناحية الاسميّة وكان يغطّي ديونه بدفع مقادير معيّنة كلّ عام.

أمّا المستعمرون الخاضعون للإنبس فكانوا يعيشون في شروط مغايرة إلى حدّ ما. فبعد أن يدفع الـ إنيبس للمستعمرين الأموال الكافية للمعيشة واستغلال الأرض كان يعتبر نفسه مالك الإنتاج الزراعي الذي تقدّمه الأرض إلى أن يصفّي المستعمر وبصورة نهائية التزاماته بالنسبة للأرض والبناء والتجهيزات الآلية، وما شابه ذلك، وبعد ذلك فقد كان يصبح مالكاً لقطعته.

وقد تملّكت شركة التّبغ الإيطالية أراضي الدولة في ضواحي غريان ووطّنت فيها المستعمرين من إيطاليا. وجرى الاتفاق أن يكون المستعمر قد وفّى خلال السنين الـ 30 من زراعته للتّبغ من أجل الشركة كلّ ما عليه من ثمن المزرعة وذلك من الدّخول التي تتحصّل إليها الشركة كفرق بين الثمن الذي تشتري به التّبغ من المستعمر والثّمن الذي تسوّقه به بعد ذلك. وبعد انتهاء هذه الفترة يصبح المستعمرون ملاّكاً لأراضيهم (38، ص 61).

وحتى سنة 1940 م كان قد انتقل إلى ليبيا 110 آلاف من الطليان كان 24 ألفاً منهم يشتغلون بالزراعة.

وبعد أن حرم الليبيّون من الأراضي الخصيبة، كانوا يجدون أمامهم إمّا البقاء في المنطقة الزراعية والعمل كأجراء لدى المستعمرين الإيطاليين أو الانتقال إلى أراضٍ جديدة شحيحة بالخصب أو الانتقال إلى المدينة لكسب لقمة العيش. واختار الكثيرون منهم الطريق الأخير. وأخذت أحوال السكان تزداد سوءاً بعد سنة 1939 م عندما صدر مرسوم الجنرال الحاكم في ليبيا حول تحديد تربية الماشية المتنقّلة وقد اتّخذ في الوقت نفسه قرار بتقديم امتيازات للإيطاليين في مناطق الرعي.

وبعد أن أحال الأمبرياليون الإيطاليّون ليبيا إلى ملحق زراعي بالدولة المستعمرة لم يوقفهم شيء دون طرد الليبيين من الأراضي الخصيبة وتحويلهم إلى قوة عاملة طيّعة. وأدّت هذه السياسة الاقتصادية للفاشيين الإيطاليّين بشكل لا مندوحة منه إلى إفقار مدقع الأهالي الأصليين في البلاد.

ونجح الفاشيّون الإيطاليون إلى حد ما في تضييق الحياة الروحية والثقافيّة لليبيين. وخلال 30 سنة من السيادة في ليبيا لم يقوموا باعداد اخصائي واحد من أوساط العرب ولا أيّ مستخدم عالي الاختصاص أو موظّف أو ضابط وما أشبه ذلك. ومن بين المجموع العام للسكان العرب والبالغ 740 ألف نسمة، كان عدد المتعلمين في المدارس الابتدائية العربيّة عند نهاية الحرب العالمية الثانية 6 آلاف

طفل فقط. وكان 90% من سكان ليبيا أميين إذ كانوا يمسكون بالعرب في ظلمات الجهل ولا يسمحون لهم بتعلّم أبسط المهن.

وبصورة عامة، فإنّ سياسة الفاشيين الإيطاليين أدّت إلى اخراج الليبيين من بلادهم وترسيخ أقدام الإيطاليين فيها. وكانت الشخصيّات الرسمية في إيطاليا تدعو إلى مثل هذه السياسة دون حياء. فقد كتب المارشال ب. بادوليو، في «نووفا أنتولوجيا» (1 يناير سنة 1938 م) ما نصّه: «لن تتوقّف حملتنا حتى تقوم الجماهير المتراصّة من الإيطاليين بالإنتزاع المطلق لكل قطعة، مهما صغرت، من هذه الأرض الليبية... وطنّوا ليبيا بالإيطاليين - فهذا أمر الدوتشي». (162، ص 56) ولهذا السّبب بالذّات كانت إيطاليا تموّل بصورة واسعة مشاريع المساكن الجاهزة وبناء المدن في ليبيا. ولم تكن السلطات الإيطالية تهتمّ على الإطلاق بالإحتياجات الاقتصادية الحقيقية للبلاد. أمّا العجز السنوي في الميزان التجاري لليبيا (2,5 - 7 مليون جنيه استرليني) فكان لا بدّ من تغطيته على حساب المساعدات الواردة من إيطاليا الفاشيّة...

الفصل الثالث

تشكل الدّولَة
اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية

اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية

قامت إيطاليا، بعد احتلال ليبيا، ببذل كلّ جهودها من أجل تحويل هذه البلاد إلى رأس جسر حربي لتحقيق تغلغل أكبر في أفريقيا. ولقد لقيت مخطّطات الفاشست الإيطاليين كلّ تأييد من جانب ألمانيا الهتلريّة.

فقبل بداية الحرب العالمية الأولى، كانت إيطاليا قد شرعت في بناء جسرها الحربي الاستراتيجي في ليبيا من أجل الهجوم على مصر. فبداية من سنة 1934 م، وحتى 1937 م تمّ شق طريق استراتيجي للسيارات من الحدود التونسية وحتى حدود مصر الغربية بطول 1882 كم. وأقيم في الوقت نفسه الفرع الجنوبي لخط السّاحل وهو المرج ـ سلنطة ـ القبّة (150 كم.) كما أنّ هذين الخطّين في برقة أكملا بعدد من الطرق الأخرى: المرج ـ طلميثه (21 كم)، شحّات ـ مرسى سوسه (22 كم). وغير ذلك.

كما أقيمت المطارات ومهابط الطائرات، وبصفة خاصة بالقرب من الحدود الليبية ـ المصرية، فقد ربط بمطاري بنينه والعدم طريقان معبّدان هما بنغازي ـ بنينه (16 كم) و (طبرق ـ العدم 27 كم)، كما ظهرت المطارات في مرسى سوسه ودرنة، وأعدت مهابط للطائرات في الأبيار واجدابيا، وأوجله، والمرج وجالو والجغبوب والكفرة ومرسى البريقة وسلنطة وسلوق وطلميثه وعدد من المراكز الأخرى في برقة. أمّا في طرابلس فقد بني مطار قرب مدينة طرابلس ـ وفي الملاّحة وكاستيل بينيتو (قصر بن غشير) وفي صرمان أيضاً، أما المهابط فأقيمت في زوّاره ونالوت.

كما تمّ تصميم وبناء المرافىء الضخمة في طرابلس وزوارة وبنغازي وطبرق وكانت لاستقبال الأسطول التجاري مثلما كانت لتوقّف البواخر الحربيّة.

ووظّف الإيطاليون الاستثمارات الخاصة والحكومية لتنظيم القاعدة التموينيّة في ليبيا كما أسّسوا فيها المزارع التي كانت مساحتها تشكّل 350 ألف هكتار (75٪ من مجموع الأراضي المزروعة) وعن طريق المزارع الكبرى صارت الشركات الإيطاليّة تقيم الزراعات متعددة الاختصاصات، وكان أهمها زراعات الحبوب والأشجار المثمرة (الحمضيّات والزيتون) كما كانت صناعة البناء واستثمار الكهرباء في أيدي هذه الشركات[1].

وقد أولت الحكومة الفاشية اهتماماً كبيراً لتعبئة سكان ليبيا للحرب وخاصة منهم المستعمرين الإيطاليين (كان عددهم سنة 1940 م يبلغ 110 آلاف، منهم 20 ألفاً يمكن استدعاؤهم إلى الجنديّة). وقد نصّ قانون 8 مايو سنة 1931 م على إلزام حملة الجنسية الإيطالية في أوقات الحرب بالمشاركة في «الدفاع الوطني» جنباً إلى جنب مع الجيش العامل. وفي سنة 1930 م تقرّر امكانية استدعاء الرجال والنساء حتّى السّبعين من العمر إيطاليين وعرباً إلى خدمة الدعم العسكري.

ومن خلال الاستعداد للهجمات الاستعمارية الجديدة خصّ الفاشيّون قضيّة اعداد جيوش المستعمرات باهتمام كبير. وبقرار خاص من المجلس الفاشيّ تأسّست القيادة العليا للجيش الليبي برئاسة الجنرال، حاكم ليبيا. وكانت إحدى فرق هذا الجيش مكوّنة من الليبيين بنسبة تقارب الثّلثين. وقد بلغ عدد التشكيلات المحليّة 80 ألف مقاتل. (172، ص 178).

وفي الفترة السابقة للحرب اتخذت السلطات الفاشية مجموعة من التدابير بهدف استمالة الأهالي إلى جانبها وتأمين ظهرها بهذه الوسيلة، فأصدر المجلس

---

(1) كانت الرساميل الإيطالية الخاصة، تستثمر بصفة رئيسية في الزراعة وبناء المدن والصناعات الغذائية. أمّا الرساميل الموظّفة لبناء الموانىء والمطارات والطّرق ووسائل الإتصال فكان القسم الأكبر منها يرد عن طريق المؤسسات العسكريّة الإيطاليّة.

الفاشيّ سنة 1937 م قراراً بصرف مداخيل الأراضي والعقارات المصادرة من الليبيّين على «احتياجات» الليبيين أنفسهم. ونصّ القرار أيضاً على اشراك أعيان الفئة العربيّة العليا في تكوين الإدارات البلدية للمدن الكبرى وتعيينهم رؤساء للمناطق السكنيّة الصغرى (106، ص 46). وفي تلك السنة نفسها صدر مرسوم، يسمح لليبيين، وفق شروط معيّنة، أخذ الأراضي من الدولة والاستفادة من القرض الزراعي. وقبل سنة من ذلك التاريخ كانت الأراضي التي سبقت مصادرتها من 200 من رجال الإقطاع قد أعيدت إليهم.

وفي سنة 1939 م ألحقت أربع مناطق شمالية من ليبيا (هي طرابلس ومصراتة، وبنغازي، ودرنة) بإيطاليا، تحت اسم «ليبيا الإيطالية» وكان هذا العمل بالإضافة إلى إرسال إ. بالبو، مارشال الجو، حاكماً على ليبيا، يعني تغيّر سياسة إيطاليا نحو مستعمرتها الواقعة في الشمال الأفريقي. وكان الإيطاليّون ينوون القيام بتشكيل المنظّمات الفاشية العربية في كلّ مكان، وكان الهدف النهائي للفاشيين هو «طلينة» الفئة الميسورة من السكّان العرب واستخدامها كوسيلة للسياسة الفاشية في ليبيا.

وبالإضافة إلى كل هذا، ففي سنة 1939 م، وانطلاقاً من المرسوم الملكي، وضعت مخططات تطوير اقتصاد الزراعة الفرديّة للعرب، تلك المخططات التي كانت تهدف فيما تهدف إليه، إلى إقامة المراكز الزراعية بصورة مشابهة لمزارع المستعمرين الإيطاليين (ونظراً لنشوب الحرب العالمية الثانية، كان من الصعب الحكم إلى أيّ حدّ كان يمكن لهذه الخطط أن تطبّق).

وكانت انجلترا تقوم بدورها باستعدادتها المكثّفة لخوض الحرب القادمة، وتجلّى ذلك في تدعيم مراكزها في مصر. وكانت السلطات الإنجليزية هناك تهتمّ بصورة مستمرة بالوضع في ليبيا المجاورة، وتحاول أن تمارس ضغطاً عليها[1].

---

(1) بداية من 1905 م 1906 م كانت انجلترا تطالب بصورة شبه سافرة بالأراضي الليبية. فقد كان مقرراً في المخططات الإنجليزية أن تمدّ الحدود الجنوبيّة لبرقة، عبر واحة جالو وأن تمد الحدود الشرقية إلى الغرب بعض الشيء عن واحتي الكفرة والجغبوب وكان الأميرالات =

وكان الإنجليز يعتمدون اعتماداً كبيراً على السنوسيين. وكان الاتصال المستمر مع الأمير ادريس السنوسي والمقرّبين إليه، يتمّ عن طريق الجاسوس الإنجليزي العقيد ج. براميل (لورنس الصحراء الليبية)[1].

وفي 1935 م ـ 1936 م، خلال فترة توتّر العلاقات بين انجلترا وإيطاليا بسبب الحرب الإيطالية ـ الحبشية، أولى الإنجليز اهتماماً كبيراً للمهجر الليبي ففي بداية سنة 1936 نقل ج. براميل إلى ادريس السنوسي دعوة للقدوم إلى الاسكندرية من أجل المفاوضات. إلاّ أنّ تلك المفاوضات لم تحمل أيّة نتائج عمليّة (266، ص 376) فقد اكتفي بالإتفاق على أن يشكّل، في حال وقوع حرب، جيش ليبي يحارب إلى جانب الإنجليز (264، ص 272). وقد أجبرت الأحداث التالية الجانبين على العودة إلى الاتّفاق المذكور.

ولم يكن المهاجرون السياسيون الليبيون، البعيدون عن الوطن يرفضون النضال من أجل تحريره. بل كانوا يبذلون كل ما في وسعهم من أجل مساعدة شعبهم. ففي سنة 1928 م تشكلت في دمشق «جمعية الدفاع عن طرابلس وبرقة» وكان بشير السّعداوي، يرأس لجنتها التنفيذية. وقد وضعت المنظمة نصب عينيها فضح مؤسسات الإيطاليين المعادية للشعب في ليبيا. وفي سنة 1929 م نشر بيان المنظمة، وكان أحد أهم مهامه تشكيل حكومة وطنيّة لطرابلس وبرقة برئاسة مسلم. وعلى الرغم من أنّ البيان لم يقدّم شيئاً جديداً بالمقارنة مع «القانون

= الانجليز يدعون إلى اقامة القواعد البحرية ـ العسكرية في طبرق ودرنة. إلاّ أنّ الأمر لم يتمّ قبل احتلال برقة لأنّ انجلترا كانت في ذلك الوقت شديدة الاهتمامات بالعلاقات الوديّة مع إيطاليا. وفي الوقت نفسه كانت المخططات الإنجليزية معروفة جيداً بالنسبة للمستعمرين الإيطاليين، ولهذا فإنهم عند احتلالهم لليبيا سارعوا قبل كلّ شيء باحتلال طبرق. (4 اكتوبر سنة 1911 م) (292، ص 124). وخلال الحرب العالمية الأولى والفترة التالية لها، لم يكن على انجلترا فقط أن تكفّ عن تطبيق مخططاتها فيما يخص احتلال برقة بل وأن تتنازل لإيطاليا عن جزء من مصر.

(1) خلال الحرب العالميّة الأولى، وما بعدها، كان ج. براميل يخدم في إدارة الحدود المصرية (بعد الثورة المصرية عام 1952 م طلب من ذلك الجاسوس مغادرة الأراضي المصرية). (170، ص 29).

الأساسي» والاتفاقية المعقودة في سرت فإنّه مع ذلك لعب دوراً كبيراً في تعبئة الرأي العام للدول العربيّة ضد الفاشيين الإيطاليين. وأصبحت هيئة الدفاع عن طرابلس وبرقة مركزاً طريفاً يتكتّل حوله المهاجرون الذين كانوا يعيشون في سوريا ولبنان. وفي سنة 1931 م شكّل ملحق للمنظمة في تونس. وكان المنبر الأساسي للمنظّمة هو الصحافة العربية حيث كانت تنشر المقالات المتضمنة فضح الغزاة الإيطاليين من خلال تعرية نشاطهم «الحضاري». وقام الكتابان اللّذان نشرتهما المنظمة بعنوان «الجرائم السوداء». (1931 م) و «وحشيّة الأمبرياليّة الإيطاليّة في طرابلس». (1937) بالفضح عن طريق الوثائق للجرائم الدامية للمستعمرين الإيطاليين في ليبيا.

أمّا في القاهرة، حيث كانت كتلة المهاجرين السياسيين الليبيين هي الأوفر عدداً فقد تكوّن من الناحية الواقعية اتّجاهان: فأنصار ادريس السنوسي كانوا يشغلون موقف المتربّص؛ بل إنّ الكثيرين منهم أقدموا على التعاون السرّي مع الامبرياليين. أمّا المجموعة الثانية، المتركزة حول أحمد السويحلي، فكانت، على عكس ذلك تتصرف بصورة فعّالة موفّقة بين صورتي النّضال العلني وغير العلني ضد الأمبرياليين الإيطاليين، وكانت هذه المجموعة تقوم في كثير من الدول العربية، وفي ليبيا نفسها، بتوزيع المنشورات من مثل «نداء إلى العالم الإسلامي» و (البعث) والتي كانت تدعو الليبيين إلى مقاومة السلطات الإيطاليّة.

وقد عكس الانشقاق في صفوف المهاجرين السياسيين، تلك الفروق العميقة التي كانت قائمة بين ممثلي طرابلس وبرقة حول قضايا البناء الحكومي المقبل لليبيا. وكانت هذه النزاعات تحول دون تشكّل الخط العام لنضال المهجر. كما أنها في نهاية المطاف أضعفت نضال المجاهدين الليبيين ضد الاستعمار.

في الأول من سبتمبر سنة 1939 م بدأت الحرب العالمية الثانية التي أحيت نشاط المجاهدين الليبيين. وفي 20 أكتوبر، عقد اجتماع في الاسكندرية اتّفق خلاله على تسليم القيادة العامة للنضال في سبيل تحرير ليبيا إلى ادريس السنوسي؛ واقترح أن يشكل لمساعدته مجلس استشاري من القادة البرقاويين

والطرابلسيين بالإضافة إلى انتخاب نائب يحظى ترشيحه بتأييد غالبية أعضاء ذلك المجلس. وقد صيغ ذلك كلّه في قرار وقّعه 51 من ممثلي البلاد (معظمهم من شيوخ القبائل وزعمائها).

وبعد إعلان إيطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا تضاعف نشاط المهاجرين الليبيين واتصلت مجموعة من مهاجري طرابلس بالسّفير الفرنسي في القاهرة، واتفقت معه على السفر إلى الجزائر. كما تمّ الاتفاق على تشكيل الكتائب الليبية المسلّحة في الجزائر وتونس. إلاّ أنّ استسلام فرنسا حال دون تحقيق المخططات المرسومة.

سارع الإنجليز إلى استقطاب الليبيين إلى جانبهم. فأقامت القيادة العسكرية الإنجليزية علاقات وثيقة مع أحمد السويحلي وأحمد المريض وعون سوف، وطالب الطرابلسيون لقاء مساعدتهم لإنجلترا بالاعتراف بحق ليبيا في تقرير المصير. ولمّا لم يكن الإنجليز يريدون الزام أنفسهم بأيّة تعهّدات فإنّهم لم يعرضوا غير الأجور المالية وهو ما ردّ عليه الطرابلسيون بالرفض المطلق. (269، ص 165).

كما أنّ محاولة الانجليز في الحصول على الجند الليبيين عن طريق صفي الدين السنوسي باءت بالفشل. (269، ص 166). وعند ذلك وضع الانجليز مع ادريس السنوسي خطة تشكيل الوحدات السنوسية المقاتلة، وبذلك أرسوا قواعد وحدة المهجر والتي كان قد أشير إليها في اجتماع الاسكندرية، وزادوا من شد ادريس السنوسيّ إليهم، وحطّموا في الوقت نفسه من هيبة القادة الطرابلسيين[1].

---

(1) أشارت لجنة التحقيق الرباعية فيما بعد إلى «أنه قد تمّ التوصل سنة 1940 م إلى اتفاقية بين ادريس السنوسي والسلطات البريطانية في مصر حول تشكيل قوات دعم عربية - ليبيّة من الليبيين المقيمين في مصر». ونتيجة لتلك الاتفاقية أخذ الانجليز بالإنفاق على ادريس السنوسي وأسرته بكاملها. وتشير المعطيات الرسمية إلى أنه قد صرف على ادريس السنوسي وأفراد اسرته في الفتـرة الواقعة بين 11 نوفمبر سنة 1947 و 30 يونيه سنة 1948 م، =

ويعزّز مجيد خدوري في كتابه «ليبيا الحديثة» الرأي الذي كان الانجليز يعملون على نشره على أوسع نطاق والزاعم بأنّ الطرابلسيين ما كانوا يريدون الدخول في حرب لسبب واحد هو أنهم لم يكونوا يشكّون في انتصار دول «المحور» وهزيمة انجلترا، فكانوا يتهيّبون نتائج العلاقات العدائية نحو ايطاليا. وبعد أن يعارض قادة طرابلس بقادة برقة يشير خدوري إلى أنّ البرقاويين كانوا دوماً ألدّ أعداء ايطاليا (170، ص 29). ويردّد كلامه هذا «هوريفتش» مؤلف كتاب «سياسة دول الشرق الأوسط» فبعد إشارته إلى أنّ القادة الطرابلسيين نظروا دون مبالاة إلى نداء ادريس السنوسي المتعلق بمساعدة الانجليز، يكتب أن قادة قبائل برقة كانت لهم حساباتهم مع الايطاليين، فقرروا استخدام الفرصة المتاحة أمامهم للنضال ضد العدو المشترك (168، ص 233) ومن خلال تأكيدهم على ذلك الجانب من القضيّة، فإن أنصار السياسة الاستعمارية الانجليزية، صمتوا عن مطالب الطرابلسيّن.

أما محاولة حثّ الانجليز على الموافقة على مطاليب الطرابلسيين فقد قام بها بشير السّعداوي، الذي كان في ذلك الوقت مستشار ابن سعود عاهل المملكة العربيّة السعوديّة. وقد اغتنم فرصة اضطرار الانجليز إلى التخلّي عن بنغازي في أبريل 1941 والإنسحاب إلى مصر كان يحدق بها خط الاحتلال سنة 1942 م. ونظراً إلى أنه قد اقترح على ابن سعود المشاركة في الحرب ضد الايطاليين، فقد نصحه بشير السعداوي بإعطاء ردّ إيجابي بشرط أن تعطي انجلترا الاستقلال لليبيا بعد تحريرها والقضاء على القوات الايطالية (246 ـ المجلد الثاني ص 1025).

وبينما كانت المفاوضات جارية، تغيّر الوضع على الجبهة لصالح الانجليز، وتوقّفت الاتصالات بابن سعود.

وبعد أن عقد ادريس السنوسي اتفاقية منفصلة مع الانجليز (على عكس

= مبلغ 66638 جنيهاً استرلينياً (233، ص 70).

اتّفاق الاسكندريّة، في اكتوبر سنة 1939 م والذي نصّ على الأعمال المشتركة) دعا شيوخ القبائل إلى اجتماع ليناقش معهم تفاصيل المعاهدة المبرمة. وكانت الدعوة الرسميّة المذيّلة بتوقيعي ادريس السنوسي والعقيد بروميلوف الذي عيّن قائداً للقوات السنوسية المقاتلة تنص على ما يلي: «نحيطكم علماً بأن الحكومة البريطانية قد صممت أن تبتدىء فوراً في تكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاسترداد حرياتهم واستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين الظّلمة وإعادة الاستقلال إليهم مرة أخرى. والمرجو منكم أن تحضروا إلى القاهرة في يوم الخميس 8 أغسطس سنة 1940. . . لأجل المباحثة في شروط الخدمة المقترحة، ولنعلم منكم عدد الرجال الذين يمكنكم أن تعتمدوا عليهم في تنفيذ هذا المشروع مع ملاحظة أن مصاريفكم ستكون على حساب الحكومة البريطانية العظمى». (269، ص 167).

وفي ذلك الاجتماع الذي حضره في الأساس رؤساء القبائل وشيوخ برقة المساندون للسنوسيين وبعض الطرابلسيّين، تقرّر ما يلي:

ـ وضع الثقة في دولة بريطانيا العظمى التي قدمت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من براثن الاستعمار الايطالي الغاشم.

ـ إعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير السيد محمد ادريس السنوسي المهدي المبايع له بالإمارة على القطرين.

ـ تعيين هيئة تمثّل القطرين، طرابلس وبرقة، تكوّن «مجلس شورى» للأمير المشار إليه.

ـ خوض غمار الحرب ضد ايطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية.

ـ تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة في الوقت الحاضر مؤقّتاً.

ـ تعيين هيئة تجنيد يكون مقرّها ضمن مقرّ الحكومة الطرابلسيّة.

ـ التوسّل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار إليه بطلب المخصّصات اللازمة للتّجنيد ولإدارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقّت مستمدّ من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب.

ـ تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسيّة والماليّة والحربيّة التي توفي هذه الغاية وتضمن للوطن حريّته واستقلاله» (170، ص 31).

وهكذا فإنّ رؤساء القبائل والشيوخ الذين كانوا يؤيدون السنوسيين سلّموا للانجليز مصير بلادهم دون أيّ شرط. ولهذا السبب بالذات وقف اثنان من زعماء طرابلس ضد قرارات مؤتمر القاهرة، وهما أحمد السويحلي وطاهر المريّض ورفضا التوقيع على مقرّراته.

وفي الـ 12 من أغسطس سنة 1940 م افتتح في القاهرة مكتب استدعاء الليبيين إلى الجيش، وخصصت الفصائل الخمس التي تمّ تشكيلها لخوض حرب الأنصار في الجبل الأخضر، إلاّ أنه سرعان ما كان عليهم أن يحاربوا في الصحراء الغربيّة نظراً للوضع القائم.

وفي سبتمبر سنة 1940 م عبرت القوات الايطالية بقيادة المارشال ر. غراتسياني الحدود المصريّة و احتلّت السلّوم. ودخلت وحدات من الجيش الايطالي معزّزة بالآليات مسافة 100 ك. م. في أعماق مصر. إلاّ أنّ القوات الانجليزية نجحت في تنظيم هجوم مضاد شتاء سنة 1940: فأسر 25 ألف جندي وضابط ايطالي (من بينهم 79 جنرالاً)؛ وخسر الايطاليون ربع مجموع جيشهم الموجود في شمال أفريقيا (91 ص 116) واشتركت الوحدات الليبية في الهجوم فدخلت بنغازي في 7 فبراير 1941 م برفقة الجيش الانجليزي. كما شارك الفرنسيون في هجوم «قوات فرنسا الحرة» في جنوب السودان والتي احتلّت الكفرة في 12 فبراير والجغبوب في 21 مارس[1].

---

(1) كان الجنود الليبيون يستخدمون في العادة لحراسة الأسرى والمنشآت والمستودعات =

كانت القوات تتزايد عدداً بصورة مطّردة، وخاصة من بين الليبيين الذين كانوا يسلّمون أنفسهم أسرى بعد أن تمّ تجنيدهم في الجيش الايطالي، ووصل تعداد الجيش الليبي إلى 14 ألف مقاتل من بينهم 120 ضابطاً. (269، ص 172)، ولم يكن الجيش فقط من ساعد القوات الانجليزية، بل وكان السكّان المدنيون في البلاد يساعدون في تحرّك القوات الانجليزية.

وخلال شتاء 1941/1940م تمّ تحرير برقة بأسرها من المحتلين الايطاليين. وانقلب وضع الجيش الايطالي مأساوياً. ولكي تحول القيادة الفاشية ـ الألمانيّة دون تحطيم حليفها بصورة نهائية، قذفت في أفريقيا في شهر مارس عام 1941 بفرقة دبّابات وعيّن الجنرال رومل قائداً للقوات الإيطالية ـ الألمانية الموحّدة.

وفي تلك الفترة المتأزمة أعاد قادة طرابلس محاولتهم لإيجاد لغة مشتركة مع ادريس السنوسي وأتباعه، فكان النداء الذي وجّه إلى ادريس السنوسي، والذي صيغ خلال مؤتمر الطرابلسيين في 8 يناير 1941 م، يدعو إلى القضاء على الخصومات والعودة إلى الاتفاقية المبرمة في الاسكندرية سنة 1939 م، وقد جاء في النّداء: «بما أنّ الحالة التي سيؤول إليها مصير البلاد تستدعي التضافر والتفاهم بين سيادتكم وبين أعيان البلاد الطرابلسيين والبرقاويين المهاجرين بالقطر المصري نتشرّف بأن نلتمس من سيادتكم اجتماع المجلس الاستشاري التنفيذي المنصوص عنه في المادة الثالثة من محضر اجتماع 1939/10/19 م وذلك نزولاً على إرادة أعيان البلاد، ولبحث المسائل الهامة التي يتطلّبها الموقف، فنرجو من سيادتكم تقرير تأليف هذه الهيئة بوجه السرعة حرصاً على مصالح البلاد». (269، ص 170). إلاّ أنّ ادريس السنوسي رفض تلبية طلب الطرابلسيين فيما يخص تشكيل المجلس الاستشاري. كما أنّ المحاولات التالية من أجل الصّلح لم تعط أيّة نتائج، بل أنّ الخلافات زادت حدّة مع الزّمن[1].

= العسكرية وخطوط الاتصال، وهو ما كان يمكّن من تحرير الجنود الانجليز للقيام بالعمليات العسكرية الأساسية. وهناك فرقة ليبيّة واحدة شاركت بصورة كاملة في معارك طبرق.

(1) في اكتوبر 1943 م تمّ تشكيل اللجنة الطرابلسيّة خلال أحد اجتماعات الزعماء الطرابلسيّين =

ونتيجة الهجوم الذي قام به رومل تراجعت القوات الانجليزية عائدة إلى حدود مصر.

وفي الـ 22 من يونيو سنة 1941 م قامت ألمانيا الهتلرية بهجومها الغادر على الاتحاد السوفييتي. ولم ينج الانجليز من القضاء الكامل عليهم إلاّ بفضل النضال البطولي للجيش السوفيتي الذي استقطب القوات الأساسية لألمانيا. وفي 18 يناير سنة 1941 م قاموا بهجوم مضاد وأعادوا بعض المواقع التي كانوا قد فقدوها في ليبيا.

وصارت العمليات العسكرية في برقة تدور فيما بعد محقّقة نجاحاً متقلّباً. وفي نهاية يناير سنة 1942 م أخرجت القوات الايطالية ـ الألمانية الانجليز من بنغازي، وبدأ الجنرال رومل بالإعداد لحملة جديدة على مصر.

وفي ذلك الوقت، كان الوضع يزداد تعقّداً في ليبيا. ففي 26 مارس 1942 م خرقت القوات الايطالية ـ الألمانية حصار الانجليز وبدأت الهجوم فاحتلّت طبرق في 20 يونيو، وانطلقت بسرعة نحو الأمام حتى دخلت مسافة 400ك . م. داخل مصر. وفي نهاية يوليه 1942 م وصلت القوات الايطالية ـ الألمانية حتى العلمين (80 ك. م. عن الاسكندرية) إلاّ أنها اضطرت إلى تخفيف سرعة هجومها: إذ كانت هناك حاجة إلى إمدادات جديدة، ولم تكن القيادة الفاشية قادرة على إرسال التعزيزات نتيجة لخسائرها الكبرى في ستالينغراد فكانت مضطرّة

= وكان يضم أحمد السويحلي، طاهر المريض، عون سوف، سليمان الزعبي، الطاهر الزاوي وغيرهم. وطرح الاجتماع المطالب التالية:
أولاً: الاستقلال التامّ.
ثانياً: وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس.
ثالثاً: الانضمام إلى جامعة الدول العربية.
رابعاً: استنكار تدخّل أي دولة أجنبية بما يعارض رغبات الشعب أو توجيهه وجهة معيّنة. (269، ص 171).
وقد ظلّت هذه المطالب أساساً لنشاط اللجنة الطرابلسية حتى حصول البلاد على الاستقلال عام 1951 م.

لنقل احتياطاتها المخصصة من أجل شمال أفريقيا إلى الجبهة السوفياتية ـ الألمانية.

وكانت الانتصارات التي أحرزها الجيش السوفييتي دعماً كبيراً للهجوم الناجح للانجليز في أفريقيا في أكتوبر سنة 1942 م، وبعد معركة العلمين اضطرّ جيش رومل إلى الانسحاب. وكانت الفرق الليبية تشارك في الهجوم إلى جانب القوات الانجليزيّة، وقد دخلت بنغازي في 20 نوفمبر سنة 1942، ومصراتة في 18 يناير 1943، والخمس في 20 يناير، وطرابلس في 23 يناير. وفي ذلك الوقت كانت قوات «فرنسا الحرّة» العاملة في فزّان قد دخلت مرزق في 6 يناير 1943 وفي7 فبراير سنة 1943 م تحرّر كامل التراب الليبي من القوات الايطالية ـ الألمانيّة (170، ص 41 - 42).

خلال فترة العمليات الحربية كان كلّ من القوات الليبية المسلحة بالإضافة إلى السكان المدنيين يقوم بتقديم المساعدة الملموسة لقوات انجلترا وفرنسا. فقد كان كثير من الليبيين في عداد «الكوماندوس» الانجليزي ينشطون في جبهة مؤخرة العدو، وكان الكوماندوس المدنيّون يساعدون في جمع المعلومات ويقدمون بذلك مساعدات ملموسة لرجال الاستخبارات الانجليز العاملين في المؤخرة. وبالإضافة إلى ذلك كان العرب يخاطرون بحياتهم من أجل حماية الجنود والضباط الانجليز الفارّين من الأسر.

وقد استشهد آلاف الليبيين خلال الحرب العالمية الثانية، فسقط بعضهم في ساحة المعارك وعذّب بعضهم وأطلق عليهم الرصاص بسبب ما كانوا يقدّمونه من مساعدة لقوّات الحلفاء (269، ص 174) وألحقت الحرب خسائر فادحة بليبيا. فمدينة بنغازي التي تعرضت لقصف القنابل حوالي الألفي مرة كانت ترقد ركاماً.

وقدمت الشخصيات السياسية والعسكرية الانجليزية في خطبها تقويماً وافياً لأعمال الفصائل المحاربة الليبية. وقد صرّح أ. إيدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم في 8 يناير سنة 1942 م بقوله: «قامت هذه القوة بخدمات كبيرة

ساندتنا فيها أثناء الحملة الناجحة في الصحراء الغربية في شتاء سنة 1940 - 1941 وها هي ذي تقوم الآن بدور فعّال في الحملة القائمة حالياً، وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسيّد ادريس السنوسي وأتباعه عن امتنان حكومة صاحب الجلالة للعون الذي قدموه ولا يزالون يقدمونه في الجهد الحربي البريطاني، إننا نرحّب بمشاركتهم لقوات جلالته في محاولة القضاء على الخصوم المشتركين» (170، ص 35). وكان هذا التصريح بالإضافة إلى كلّ ما فيه، دليلاً على نوايا لندن في إدخال برقة تحت نفوذ بريطانيا العظمى؛ وقد اختصّ ادريس السنوسي في ذلك بدور منفّذ السياسة البريطانية. فبعد احتلال برقة وطرابلس من قبل القوات الانجليزية والفرنسيّة، (الداخلة في منطقة طرابلس) من قبل القوات الفرنسية، وقع الشعب الليبي تحت سيطرة الادارتين الانجليزية والفرنسية. وكان الأمبرياليّون الأنجلو - فرنسيون ينظرون إلى مناطق ليبيا المعزولة عن بعضها من النّاحية الإدارية على أنّها مستعمرات وجسور عسكريّة.

الوضع الاقتصادي لليبيا

خلال حكم الإدارتين العسكريتين الإنجليزية والفرنسية

1951 - 1943

كانت ليبيا تمثّل بلاداً ذات وحدة متكاملة سواء من الناحية الجغرافيّة، السكّانية، الثقافيّة، أم من الناحية الاقتصاديّة. وكانت العلاقات الاقتصاديّة بين المناطق الأساسيّة الثّلاث - برقة وطرابلس وفزّان قد توضّعت وترسّخت بتطوّر التجارة الداخليّة. فكانت برقة تموّن طرابلس بالأصواف والزبدة والعسل وأحياناً بالقمح والشعير والمواشي. وكانت طرابلس بدورها تموّن سكّان برقة وفزّان بزيت الزيتون والمنسوجات الصوفيّة والقطنية وبالآلات الزراعية أيضاً. وكانت فزان تقدّم إلى طرابلس وبرقة وبكميّات وفيرة تمورها العالية النوعيّة التي كان تنقذ، في سني القحط، حياة عشرات الألوف من السكّان.

وخلال سنيّ الاحتلال كان المستعمرون الايطاليون يحاولون تحويل ليبيا إلى شاطىء رابع لأمبراطوريّتهم بتنظيمهم النّقل الواسع للمستعمرين الايطاليين إلى الأراضي التي انتزعوها من الليبيّين.

كانت الزراعات الايطالية من ناحية طابع الإنتاج فيها مؤسسات رأسماليّة نموذجيّة تستخدم العمل المأجور. فكانت تنتج بصورة رئيسيّة المحاصيل الزراعيّة المخصّصة للتصدير إلى الدولة الأم (إيطاليا)، ومن أجل تصريفها في أسواق المدن في ليبيا. ففي بداية الحرب العالمية الثانية، كان 230 ألف هكتار، أو 10% من الأراضي المزروعة في أيدي المستعمرين الايطاليين. وكان القطاع

الرأسمالي «الايطالي»، والذي ظهر كنتيجة للاحتلال الاستعماري لليبيا، يشغل مركزاً قيادياً في تصريف المنتوج والمعدّ منه خاصّة للتّصدير. ويفسّر هذا إلى حد بعيد بكون أفضل الأراضي الخصبية، بما لها من مصادر ري، قد خصّصت للزراعة الايطالية. وعلاوة على هذا كانت التقنيّة الزراعيّة تستخدم بصورة واسعة في مزارع المستعمرين الايطاليين بالإضافة إلى الأسمدة الكيماويّة وغيرها من المواد المقوّية. فكانت المزارع الكبرى، و«المزارع الديموغرافيّة» دعائم العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد الزراعي لليبيا، والبؤرة التي أخذت تنتشر منها باتجاه القطاع «الليبي» التقليدي للاقتصاد الزراعي. . .

وكانت زراعة المحاصيل الزراعية التي لم تكن تستهلك أو لا تستهلك تقريباً في حياة الفلّاح (كالفول السوداني وعباد الشمس وغيرهما من الزراعات الصناعيّة) أو التي كانت تنتج من أجل تصديرها إلى السّوق (كالفواكه والثمار) تشير إلى أنّ تزايد إخضاع الزراعة لعلاقات السوق وتطور الزراعة التجارية في البلاد. كما أنّ إدخال الزراعات التصديريّة إلى ليبيا كان يعني في الحقيقة تحويل البلاد إلى تابع للأمبريالية الايطالية لتصدير المواد الأوليّة الزراعية. وكان المستعمرون الايطاليون يرغمون الأهالي بالوسائل القسرية على توسيع رقعة الأراضي المزروعة بالحبوب والغرس مثل الحمضيات وأشجار الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة والكرم والتبغ. وكان قسم كبير من محاصيل هذه المزروعات يخصّص للتصدير إلى الدولة الاستعماريّة الأم. كما إنّ مضاعفة تصدير المنتوجات الزراعية ساعد على تطوير العلاقات السلعيّة ـ النقديّة في الاقتصاد الزراعي للبلاد.

أما الخاصيّة التي كان يتّسم بها تطوّر الزراعة التجارية في ليبيا، فهي كونه قد ولد كقطاع أجنبي وتطوّر قبل كلّ شيء بهدف التصدير ومن أجل إشباع متطلبات المدن. ولم يجرّ تطور التخصص في القطاع التقليدي وراءه انتشاراً مطابقاً للأساليب الرأسمالية في الاقتصاد. وعلاوة على هذا، فإنّ العاملين في الزراعة والطبقة التجارية المرابية استعملوا الزراعة التجارية من أجل زيادة استغلال الفلاحين على أسس الأساليب الإقطاعية، ما قبل الرأسمالية. فبعد أن تكيّف

المشتغلون في الأرض مع الظروف الجديدة صاروا يجبرون الفلاحين على زراعة المحاصيل التجارية وكانوا ينتزعون المحاصيل منهم بالطرق الإقطاعية القديمة.

أمّا العلاقات الرأسمالية في القطاع التقليدي في الزراعة فقد شقّت طريقها عبر انتشار العلاقات السلعيّة ـ النقدية ومضاعفة حجم المبادلات وإخضاع عدد أكبر من المنتجين للسّوق. وكانت عملية تطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة قد جرت قبل كلّ شيء في المناطق المجاورة للساحل من طرابلس حيث قام الايطاليّون بشكل مكثّف بإدخال مبدأ التمليك الفردي للأرض وتدعيمه وذلك بصورة مضادة، وقبل كلّ شيء لنمط الملكيّة الجماعية. وكانت الجماعيّة في المناطق الزراعيّة الأساسيّة من البلاد ـ في سواحل طرابلس وفي وادي باركة (برقة) ـ قد فتّتت بصورة قسريّة فتخلّت عن مكانها للاقتصاد الرأسمالي التشجيري للمستعمرين الايطاليين، وللاقتصاد الفلاحي الصغير. وعلى حدّ ما أشار إليه العالم الأمريكي ج. لينبيرج فإنّ الجماعة القبليّة في طرابلس والمناطق المجاورة لها قد تفتّتت على حسب ما هو واضح، كما أنها تعرّضت في كثير من جوانبها للتبدّلات في عديد من مناطق الساحل الطرابلسي (50، ص 6) وفي الوقت نفسه، فإنّ المناطق الداخلية من طرابلس وبرقة، والتي دفعت إليها القبائل بعد إخراجها من الأراضي الخصبة بقيت مركزاً للعلاقات الإقطاعية وما قبل الإقطاعية. فكان الرعي الذي تمارسه القبائل الرحّل ونصف الرحّل يتواكب مع الزراعة الانتقالية. إلا أنّ الوزن الأكبر للملكية الجماعية للأرض بقي في برقة التي كانت على مستوى أدنى من التطور بالمقارنة مع طرابلس والتي كان الاستعمار الايطالي فيها أقلّ استمراراً.

وعلى هذا فإن العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد الزراعي في ليبيا أخذت تتشكّل فوق سطح علاقات إقطاعيّة لم تكن بعد قد نجحت في الترسّخ بصفة نهائية، وأدّى ذلك إلى أشد الأشكال تشابكاً بين رواسب النظام القبلي والرواسب الاقطاعيّة التي أدت بمجموعها إلى تبطيء نفاذ العلاقات السلعية ـ النقدية وتطورها في المناطق الداخلية من البلاد.

وخلال مرحلة الاستعمار الايطالي في ليبيا، شكّل ما سمّي بالقطاع الايطالي للصّناعة، الذي طغي عليه الإنتاج الفبركي ـ المصنعي، وكانت المؤسّسات العصريّة الصغيرة التي أقامها الايطاليون للصناعة التحويلية وخاصة منها الصّناعات الغذائية والخفيفة موصّلات العلاقات الرأسمالية إلى الاقتصاد في ليبيا. فبواسطة هذه المؤسسات بسط الأمبرياليون هيمنتهم على الحياة الاقتصادية لكل البلاد، ولقي التأثير الذي أحدثه النمط الرأسمالي للإنتاج أكبر حجم له في الساحل وفي المدن التي بقيت فترة طويلة خاضعة للاحتلال الايطالي، فليس من الأمور العابرة أن يكون ثلثا المؤسسات الصناعية في البلاد قد ركّز في طرابلس وضواحيها.

وفي الوقت نفسه، إلى جانب القطاع الايطالي للصناعة، تواصل وجود القطاع الليبي ـ وهو الانتاج الحرفي الذي كان توسّع الاحتكارات الايطالية قاتلاً بالنسبة له. فأمثال تلك الحقول من الصناعة التقليدية كصناعة النسيج والسجّاد وتصنيع المعادن ما كانت قادرة على الوقوف في ميدان المنافسة مع الصناعة الآلية لإيطاليا التي كانت تقدّم منتوجات أرخص ثمناً وهكذا لم يسلم إلاّ جزء زهيد من الورشات الحرفية، لكن ثمن ذلك كان تردّي شروط حياة الحرفيين و تصريف المنتوج بأسعار تقل عن أسعار تكاليفه. وقبيل الحرب العالمية الثانية لم يكن بين المؤسسات الـ 3 آلاف إلاّ 1366 واحدة ليبية، وهي من النوع البالغ الصغر (50، ص 15).

ونتيجة لإجلاء القوات الايطالية عن الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية وتوقّف نشاط الكثير من الشركات الايطالية حدث بعض الانتعاش في مجال الإنتاج الحرفي. فقد تعاظم من جديد عدد المشتغلين في الصناعات التقليدية وافتتحت ورشات جديدة. إلاّ أن جميع المؤسسات الصناعية ذات النمط الرأسمالي وجميع مرافق المدينة ومحطّات الكهرباء وخاصة في طرابلس التي لم تعان كثيراً من دمار الحرب، بقيت من الناحية الواقعية في أيادي البورجوازية الايطالية.

وقد حدّد المستوى المتفاوت للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لبرقة وطرابلس، الاتجاهات الأساسية لنشاط الإدارة العسكرية البريطانية في كلّ من هاتين المنطقتين. وكان الهدف النهائي لبريطانيا العظمى هو ترسيخ وضعها السّيادي في ليبيا.

كان الانجليز في برقة يطمحون إلى تمجيد العلاقات القبليّة ـ العشائريّة والاقطاعيّة، فالإدارة العسكرية البريطانية كانت ـ من خلال إعادة السلطة التقليديّة إلى زعماء القبائل في برقة ـ تطمح إلى تحويلهم سنداً لها في البلاد.

وقد كتب مجيد خدوري بهذا الخصوص: «ورأت الإدارة العسكريّة البريطانيّة أن مثل هذا النظام صالح وعملي بالنسبة إلى عملية الحكم في المجتمع القبلي (170، ص 46)[1].

أما في طرابلس فانتهج الانجليز سياسة إضعاف المواقف الاقتصادية للبورجوازية الايطالية وإحداث السند الاجتماعي في وسط البورجوازية السلعية ـ الكومبرادورية التي كان ممثلوها منحدرين في الأساس من العائلات الإقطاعية المحلية. إلا أن من الإجراءات الأولية للإدارة العسكرية البريطانيّة في برقة كان نقل المزارع الإيطالية المتروكة إلى الفئة الاقطاعية ـ العشائرية العليا. إلا أن صنائع الإنجليز كوفئوا بسخاء خاص، فقد أعطيت الأرض بصفة خاصة إلى أبو هدمة الذي صار فيما بعد يشكل مركز ممثل مجلس الشيوخ، فقد كانت أملاكه من الأراضي تعادل ألف هكتار من الأراضي المستصلحة والمراعي في منطقة اجدابيا. كما إن مساحات كبرى من الأرض في منطقة البيضاء تسلّمها حسين مازق الذي راح يخدم الإنجليز فيما بعد في مختلف المناصب ـ حاكماً لبرقة ورئيساً للوزراء. إلاّ أنّ أفضل الأراضي (حسبما تشير وثائق لجنة التحقيق الرباعية) سلّمت لممثّلي أسرة السنوسي (24، ص 23). ولما كان الإنجليز يضعون في حسبانهم التّأييد من

(1) كانت الإدارة الإيطالية في حينها قد جرّدت قادة القبائل من السلطة وانتزعت منهم الأراضي والمواشي، فلم يقدّر إلاّ لاثنتين من القبائل وهما الأعظم قوة والأكثر عدداً ـ العبيدات والبراعصة ـ من الحفاظ على تنظيمهما.

قبل كبار رجال الدّين فقد أعادوا أراضي الأوقاف التي كانت قد صودرت من قبل الإيطاليين وزادوا مساحاتها إلى حدّ كبير.

ومنذ بداية الاحتلال البريطاني ولأسباب سياسية وإدارية توقفت من الناحية العمليّة جباية الضرائب المباشرة في برقة بما في ذلك ضريبة الأرض. أما فيما يخص طرابلس فإن الإدارة الإنجليزية لم تمسّ ملكية الأرض العائدة للشركات الأجنبية والمستعمرين الطليان وذلك خشية انتهاك حق مبدأ الملكية الفردية «المقدس» وإثارة المبادهة الثورية للجماهير الشعبية.

وبهدف تقوية سلطة رؤساء القبائل نقلت الإدارة الإنجليزية إليهم صلاحية تسوية الخلافات القبليّة، وعيّن الكثير من الشيوخ مدراء للمناطق الصغيرة. أمّا في المناطق الكبرى فأعيد منصب القائمقام (وكان القائمقامون يتصرفون تحت قيادة الضابط البريطاني السياسي؛ فعبد القاسم السنوسي، قريب الأمير ادريس، عيّن مثلاً قائمقام لبنغازي).

ولما كان اتخاذ القرار النهائي في موضوع الأملاك الايطالية في طرابلس قد اتخذ صبغة متطاولة فإن الإنجليز استغلّوا ذلك الظرف وصاروا يغرسون رأسمالهم الخاص الذي سرعان ما احتلّ مواقع حاسمة في الاقتصاد الليبي وخاصة في الميدان المالي بالدرجة الأولى. فالوحدات النقدية التي كان معمولاً بها في برقة (الجنيه المصري) وفي طرابلس (ليرة الاحتلال) وضعت تحت رقابة المصرف الانجليزي (باركليز بنك) وافتتحت فروع لـ: «بريتش بانك» و «ميدل ايست» ثم فروع للمصرف الأردني «البنك العربيّ».

وبدعم من الإدارة العسكرية الإنجليزية تمكنت فروع الشركتين التجاريتين الانجليزيتين «سيتيكس كومباني لميتد» و «ميتشل كوتس» من إخضاع تجارة ليبيا الخارجية لرقابتهما (استيراد مواد البناء، الإسمنت، السيارات، آليات النقل والزراعة، المواد والتجهيزات الكهربائية، المواد الغذائية، الملابس والأحذية، بالإضافة إلى تصدير المواد الأوليّة الليبيّة)، وكانت فروع هاتين الشركتين تقوم

أيضاً بالجزء الأكبر من التقليات البحرية، البرية والجوية، كما كانت تقوم أيضاً بعمليات التأمين. أما بيع الوقود ومواد الزيوت وتوزيعها فقد استحوذت عليه شركة «شل» الانجليزية ـ الهولندية.

وكان الرأسمال الإيطالي يأمل بالحفاظ على مواقعه في ليبيا عن طريق تشكيل الشركات والجمعيات الأنجلو ـ ايطالية المشتركة وزيادة عدد المساهمين الليبيين بالإضافة إلى التسجيل الوهمي للأملاك لأشخاص صوريّين من بين الليبيين. ونتيجة لذلك صار بعض أعضاء العائلات الليبية الواسعة النفوذ مثل عائلة المنتصر والمشيرقي تظهر كممثّلين محترمين للشركات الإيطاليّة ـ الليبيّة المشتركة[1].

ومن أجل التّظاهر بمساهمة الليبيين في نشاطها كانت الشركات الإنجليزيّة تقوم بدورها بتسجيل ممثلي الفئات الإقطاعية والبورجوازية في عداد إدارتها. فنائبا مديري «ميتشل كوتس» و «شل» كانا ليبيّن من عائلتي كعبار والعامري الإقطاعيّتين الكبيرتين.

وعلى مرّ سني 1943 م ـ 1951 م كان المستعمرون الأنجلو ـ فرنسيّون يطبقون في ليبيا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تهدف إلى تجزئة البلاد واستعبادها. فقد كان يطبق في البلاد نظام احتلال معاد للديمقراطيّة كما اجترحت العلاقات الاقتصادية بين المناطق الثلاثة (فحدّدت الحدود بين طرابلس، برقة وفزان. وفرضت وحدات نقدية مختلفة، وصارت جنسيّة المواطن تتحدّد وفقاً لمكان إقامته بناء على التّجزئة المكانيّة).

وقسمت الأراضي الليبية الخاضعة للإدارة الفرنسية إلى ثلاث مناطق

---

(1) كان ممثّل الشرف لشركة «ليبيا موتورز» وهي فرع لشركة فيات الايطالية واحداً من عائلة خريبيش. وصار أفراد عائلات ميزران، القره مانلي، السويحلي، وبن لامين، مساهمين في شركات النقل وغيرها. وصار مثل هذا الوضع مميّزاً أيضاً بالنسبة للشركات التي كان رأسمالها يعود لليهود واليونانيين. فقد أدخل في عداد هذه الشركات ممثّلون لأسر مشهورة مثل أسرة الرقيبي وشعبان وسواهما.

هي: (1 غدامس، 2 مرزق، سبها وبراك، 3) غات. وقد ضمّت منطقة غدامس إلى الجنوب التونسي وكانت تحكم من قبل رئيس المنطقة العسكرية الذي كان يخضع مباشرة للحاكم العام لجنوب تونس، ومركزه في قابس. أما منطقة غات بما في ذلك سيرديليس فقد سلخت عن فزّان منذ يناير سنة 1943 م وألحقت بجنوب الجزائر الذي كان يدار من قبل حاكم الجنوب الجزائري. وبعد تشكيل الإدارة العسكرية الفرنسية، استبدلت اللّيرة الإيطالية، التي كانت مستعملة في تلك المنطقة بالفرنك الجزائري. وأعاد المستعمرون الفرنسيون توجيه كامل التجارة الخارجيّة لفزّان نحو ممتلكاتهم الأفريقية. وسرعان ما تحولت أراضي فزان إلى جسر جوّي عسكري لفرنسا. ووفقاً للجنة التحقيق الرباعيّة كانت فزان تضم 27 مطاراً ومهبطاً للطّائرات (29، ص 24) وكانت المطارات العسكرية موجودة في سبها، براك، مرزق، القطرون، أوباري، غات وغدامس[1].

وفي معرض إدانتها لعزل برقة عن طرابلس كتبت جريدة «كوريري ديلا ناتسيونالي» في 13 يونيو 1947 م: «إنّ طرابلس وبرقة اللّتين كانتا في الماضي تعيشان على أساس الاقتصاد الخاص المتبادل فيما بينهما قد افترقتا الآن وتعيشان كعالمين يبتعد أحدهما عن الآخر وليس كمنطقتين متداخلتين لهما حدود واحدة». وكانت الإدارة العسكرية البريطانية تعوق بصورة مقصودة الصّلات بينهما. وقد لعب دوراً كبيراً في ذلك أنّ الجنيه المصري كان وحدة النقد الرسمية التي يجري التعامل بها في برقة، بينما كانت العملة الرسمية في طرابلس ـ ليرة الاحتلال التي أصدرتها الإدارة العسكرية البريطانية. وكان هذا الاختلاف حائلاً دون إمكانيّة تطوير التجارة بين هاتين المنطقتين. ولهذا كانت برقة مضطرة إلى اجراء تجارتها

---

(1) صرّح مصطفى ميزران، رئيس الحزب الوطني الطرابلسي في حديث له إلى صحيفة الأهرام بقوله: «لقد فصلوا فزان بستار حديدي وقد طلبنا من المدير الفرنسي السماح بافتتاح فرع للحزب في فزان لكن طلبنا قوبل بالرفض القاطع. غير أننا واثقون من أن أهالي فزان يؤيدون بالإجماع مطالبنا الخاصة بوحدة البلاد واستقلالها ـ م» (360 ـ بتاريخ 1958/12/17 م).

مع مصر، بينما كانت كلّ التجارة الخارجية في طرابلس محتكرة من قبل المستوردين الانجليز[1].

وقد انعكس هذا العزل المفتعل بصورة سلبية على حال الاقتصاد في طرابلس وبرقة وأدى إلى تدهور اقتصادي مؤسف في حقلَي الزراعة والصناعة.

وفي السنوات التالية للحرب لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الجفاف في طرابلس وبرقة فكانت تقل الولادات بين الماشية سنة بعد سنة كما حدث موتان كبير لها بسبب ذلك. وتشير معطيات لجنة التحقيق الرباعية إلى أن محصول الحبوب في برقة لم يكن يشكل سنة 1946 م إلاّ 31% من محصوله عام 1938 م، كما تقلّص إنتاج الخمور إلى 11 ألف لتر (مقابل 80 ألف لتر). أما الحرف البحرية (صيد التونة والإسفنج) فمالت إلى الانحدار.

وقد اتسق نشاط «باركليز بنك» الذي أسس في البلاد بصورة كاملة مع سياسة الإدارة الانجليزية التي كانت تحاول التقتير في كل شيء، ففي طرابلس مثلاً لم تكن تجري غير بعض الأعمال الترميمية ذات الضرورة القصوى ولم يوظف تقريباً أي رأسمال من أجل اقتصاد البلاد.

وقد أشارت صحيفة «كورييري ديلا ناتسيونالي» في 4 يونيو سنة 1947 م إلى أنّ درنة وبنغازي وغيرهما من المدن قد بقيت دون كهرباء وماء، إذ لم يجر تصليح محطة الكهرباء وأنابيب المياه التي تمّ تدميرها خلال العمليات الحربية في 1941 - 1942 م وهناك صحفي أمريكي كان قد زار طرابلس سنة 1943 م ثمّ سنة 1952 م وقد كتب بعد زيارته الثانية: «نفس تلك الخرائب التي أحدثتها القنابل، ونفس ذلك الجوّ المعبّر عن عظمة الفاشية الذابلة... وقد سألت لماذا لم تزل الأنقاض ولم ترمّم المنازل المهدّمة؟ فكان الجواب: لا أحد يريد أن ينفق نقوداً ما دامت الثقة معدومة بالنسبة للمستقبل. ولما كانت الإدارة الإنجليزية مؤقتة فإنها لم تكن مهتمّة في الترميم» (311 تاريخ 1952/2/13 م).

---

(1) كانت المصارف الايطالية قد أغلقت سنة 1943 م وحظر نشاطها بعد ذلك.

وممّا زاد في تفاقم الوضع الاقتصادي القاسي في ليبيا هو أنّ انجلترا كانت تطمح إلى جعل مصاريف إقامة جيوش الاحتلال في برقة وطرابلس على حساب المصادر الاقتصادية الداخلية للبلاد والنهب المشين للثروات الشعبية وشحن الآليات الصناعية من البلاد. وقد نشرت جريدة «كورييري ديلا ناتسيونالي» إلى أن الإنجليز قد فكّوا آليّات المؤسسات الصناعية التي نجت من دمار الحرب في برقة وباعوا قسماً من هذه الآليّات لـ مصر وقسماً آخر لـ فلسطين (312، تاريخ 1947/7/4 م). وكتبت جريدة أخرى هي «لورا دي ايتاليا» إن الغابة الساحلية التي تَمَّ غرسها بهدف حماية طرابلس من الكثبان والرمال التي تحملها الرياح من المناطق الصحراوية الجنوبية قد بيعت إلى إحدى شركات مدينة طرابلس من أجل صنع الأخشاب. وفي غضون 24 يوماً تمّ قطع الغابة ونقلت الأخشاب إلى تونس (340 تاريخ 1947/6/29 م) وتشير معطيات هذه الجريدة إلى أن مباني المستودعات القرميدية الكبرى التي أقامها الطليان على مسافة كل 20 كيلومتراً من أتوستراد طرابلس ـ الخمس قد بيعت بهدف الهدم لمتعهّدين فرنسيين وإن التجهيزات ومواد البناء التي كانت بداخلها قد نقلت إلى تونس. كما بيعت منشآت زراعيّة كبرى في حي قرجي (قرب طرابلس) لشركة مصريّة بهدف الهدم أيضاً.

وتشير معطيات تقرير لجنة التحقيق الرباعيّة إلى أنّ وضعاً لا يحتمل على الإطلاق قد تشكّل في ليبيا، فكان متوسط الأجر اليومي للعمال غير الفنيين لا يزيد في جميع مناطق البلاد عن 2 إلى 2.5 شيلنغ أفريقي شرقي في اليوم (في حين أن الحد الأدنى لمعيشة أسرة مكوّنة من 4 أشخاص هو 22,6 شيلنغ). وكان 75% من السكان في فزان يعيش حياة على مشارف المجاعة. أمّا الجبّادون (مخرّجو المياه)[1] فكانوا في الواقع على مستوى العبيد (29، ص 28).

لم يكن السكّان يستغلّون فقط من قبل الإقطاعيّين المحليين والتجار

(1) كان الجبّادون (بلغ عددهم في عام 1947 م 7640 شخصاً) مدينين حقيقيين لأصحاب الأرض؛ فقد كان يحق لهم ثلث المحصول (حتى سنة 1946 م ـ كان يحق لهم الربع). ولم يكونوا أبداً قادرين على أن يفتكوا أنفسهم لأنّ أجورهم لم تكن بالكاد تكفي لإقامة الأود.

والمرابين والمتعهدين بل وأيضاً من قبل الإيطاليين أصحاب المزارع والمؤسسات الصناعيّة ومن قبل الأمريكان والإنجليز في بناء المراكز العسكرية وفي مجال الخدمات. وقد كتب أحد الصحفيين الأمريكيين في ذلك الوقت أنه كان لدى كل صاحب مزرعة ايطالي بضعة عمّال زراعيين من الليبيين؛ وكان مجموع عدد الايطاليين في طرابلس آنذاك 45 ألفاً يشتغل نصفهم تقريباً في الزراعة (311، تاريخ 52/2/15 م) وفي 1951 - 1952 م كان العامل الزراعي الليبي يتقاضى 50 إلى 70 لير في اليوم (في حين كان الحد الأدنى لأسرة من 4 أشخاص يعادل 130 لير) (92، ص 114). وكان وضع العمال الصناعيين وعمال البناء أفضل بقليل، ففي 1950 - 1952 م كان العامل الليبي الفني يتقاضى 104 ليرات في اليوم بينما يتقاضى العامل غير الفنّي 80 ليراً (54، ص 114).

وقد أشار الصحفي الأمريكي ستيفنس خلال تطرّقه لقضية علاقات العمل مع العمال المحليّين في قاعدة ويلّيس إلى أنّ «هناك شكاوى من نصاب العمل ومن الأجر. فقيادة المطار تؤمّن العمل لأكثر من 3 آلاف من الأهالي بمرتب شهري يعادل 35 دولار وسطياً، في حين يتقاضى الأمريكي ـ سائق البولدوزر ألف دولار في الشهر» (311، تاريخ 1952/2/18 م).

وكان الوضع الصحّي على مستوى متدنّ جداً، فكان هناك في طرابلس مستشفى واحد لـ 110 آلاف نسمة وفي برقة لـ 50 ألف نسمة وفي فزان لـ 10 آلاف نسمة. وفي سنة 1948 م كان 80% من سكان فزّان مرضى بالتراخوما، وكان 25 منهم يشكون من أمراض معديّة.

لم يكن الوضع أفضل في نظام التعليم. فكانت نسبة المتعلمين بالنسبة لكلّ ألف من السكان في طرابلس 16 وفي فزان 13 وفي برقة 19.

وعلى هذا، فإنّ نظام الاحتلال العسكري قد عمّق الوضع الاقتصادي الصّعب في البلاد ونزل بمستوى حياة الأهالي إلى الحضيض.

برقة خلال سني الإدارة العسكرية البريطانية

بناء على مؤتمر لاهاي لسنة 1907 م المتعلّق بقانون الحرب وتقاليدها على اليابسة كانت برقة لا تزال تحت سيطرة إيطاليا، وكان على جميع القوانين التي كانت سارية في السابق أن تظل سارية حتى نهاية الاحتلال الذي يجب أن تنهيه معاهدة الصّلح التي تعقدها الأطراف المتحاربة.

غير أنه نظراً لأنّ شعب برقة كان قد شارك مشاركة فعّالة في تحرير أرضه من القوات الإيطاليّة، كان الإنجليز أميل إلى اعتبارها بلداً حليفاً لا أرضاً معادية. ولهذا فإنّ البريغادير الإنجليزي كومّينغ أوصى في المذكّرة التي وجّهها إلى وزارة الخارجيّة الانجليزيّة في مايو سنة 1942 م بإقامة علاقات أكثر ليبراليّة مع برقة منها مع غيرها من المستعمرات الإيطاليّة. كما اقترح بوجه خاص إنهاء الحماية الإيطالية على برقة، وعدم اعتبار سكّانها مواطنين إيطاليين، وتصفية القوانين والمحاكم الإيطاليّة واستبدالها بمؤسّسات جديدة (154، ص 251 - 253). وقد أيّدت وزارة الخارجية الإنجليزية التوصية، لكنّها في الوقت نفسه أكدت ضرورة أخذ قرارات مؤتمر لاهاي بعين الاعتبار.

وتحت ذريعة الضرورات الحربية، واحتياجات الأهالي فصلت السلطات الإنجليزية برقة، عن طرابلس بإقامتها إدارة مستقلة تماماً فيها. وفي البداية جزئت برقة إلى سبع مناطق هي: (المرج، اجدابيا، شحات، درنة، طبرق، الكفرة، بنغازي) ثمّ إلى ثلاث هي (درنة، الجبل الأخضر، بنغازي) وأرسل الضبّاط السياسيّون الإنجليز إلى هذه المناطق ليترأسوا الإدارة المحلية فيها. وفي الأول

من يناير سنة 1943 م كان الأساس من الناحية الواقعيّة، قد وضع لإدارة عسكريّة يرأسها مدير عام.

كان الجهاز المركزي للإدارة العسكرية الإنجليزية يتألف من عدة إدارات (إدارة الداخلية، الزراعة، التموين، الأشغال العامة، المالية، والإعلام) وكان بين موظفي الإدارات عدد كبير من الليبيين. ففيها وتحت إشراف الانجليز، تلقّت تدريبها تلك الشخصيات الحكومية المقبلة من أمثال حسين مازق، فتحي الكيخيا، علي الجربي، عبد الرازق شقلوف. وشكلت البلديات في المدن الكبرى وكان يدخلها في الأساس الشخصيات المرموقة في البلاد[1]. وقد كشفت لجنة التحقيق الرباعية سنة 1948 م أنّ «جهاز الإدارة العسكرية البريطانية مشحون بالعناصر العربية. وعلى الرغم من أن المراكز الرئيسية مشغولة بالشخصيات البريطانية الكبيرة فإنّ القسم الأعظم من العمل الإداري اليومي في المنطقة يسير في أيدي الليبيين» (24، ص 25). ومن خلال إرساء قواعد الإدارة غير المباشرة خلق الإنجليز ظاهرية إعداد البلاد للإدارة الذاتيّة وأخفوا نواياهم الحقيقيّة.

أما السياسة الرسمية للحكومة الإنجليزية في برقة خلال فترة حكم الإدارة العسكريّة البريطانية، فقد تحدّدت بصورة جليّة في تصريح أ. ايدن، وزير خارجيّة انجلترا، الذي أدلى به في يناير سنة 1942 م ردّاً على استفسار عضو مجلس العموم إذ جاء في التصريح: «إنّ حكومة جلالته مصمّمة على أن لا يقع السنوسيون في برقة مهما كانت الظروف، تحت السيادة الإيطالية عند انتهاء الحرب» (170، ص 35).

وقد اعتمدت الحكومة الإنجليزية أكثر من مرة فيما بعد على «التعهّد» الذي أعطي للسنوسيين. . . ففي 29 أبريل سنة 1946 م أكّد ذلك أ. بيفين (وزير خارجية بريطانيا) خلال جلسة مجلس الوزراء الخارجية[2] لدى مناقشة مصير المستعمرات

---

(1) عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كان هناك 450 موظفاً من الأهالي في الإدارة العسكرية البريطانية، وكان 100 منهم موظفين في المدن.

(2) تشكّل مجلس وزراء الخارجية وفقاً لقرار مؤتمر بوتسدام سنة 1945 م وكان يتألف من وزراء =

الإيطالية السابقة. وذكّر الانجليز بـ «تعهّدهم» ذلك في المذكرة التي نقلها في 13 مايو سنة 1946 م ج. جيب الممثّل الإنجليزي في منظمة الأمم المتّحدة إلى آ. ي. فيشينسكي الممثل السوفياتي هناك.

وكان إصرار الإنجليز على تنفيذ «تعهدهم» ينطلق من سياستهم التي كانوا يطبّقونها في برقة، فالاعتماد الأساسي في تدعيم مواقعهم كانوا يقيمونه على القوى الرجعية ـ فئة الأعيان الاقطاعية ـ القبلية ورجال الدّين.

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها كانت الدول الأمبريالية مضطرة إلى الاعتراف بالاستقلال السياسي لغالبية دول الشرق الأوسط. ففي سنة 1943 م نالت سوريا ولبنان استقلالهما وتوصلتا إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي سنة 1946 م. واضطرت انجلترا في ذلك الوقت لتصفية انتدابها لشرقي الأردن. وتضاعفت بعد الحرب الحركات المعادية للإنجليز في مصر، وأخذ المصريون يطالبون بإلغاء معاهدة سنة 1936 م التي كانت انجلترا تعترف فيها باستقلال مصر من الناحية الشكلية لكنها تحتفظ بقواتها هناك. وكان المصريون إلى جانب السودانيين يطالبون أيضاً بإلغاء اتفاقية سنة 1899 م التي كانت تخوّل انجلترا الحق في السيطرة على السودان تحت مظهر الإدارة المشتركة مع مصر.

ومن الطبيعي أنّ ارتفاع المدّ التحرّري في البلدان العربية ما كان إلاّ ليمسّ برقة. وفي بداية سنة 1942 م شكّل أسعد بن عمران وعلي فلّاق ومحمد مخلوف ومهدي المطردي ـ وهم رؤساء الفصائل الليبية الموجودة في مصر «نادياً رياضيّاً» باسم عمر المختار، وكان مديرو وأعضاء هذا النادي يتابعون باهتمام تطوّر الأحداث في العالم العربي.

وبعد طرد القوات الايطالية ـ الألمانية من برقة، عاد أعضاء النادي إلى الوطن، وفي 4 أبريل سنة 1943 م عاود النّادي، الذي سجل بصورة رسميّة

= خارجية الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكيّة، انجلترا، فرنسا، والصّين. وكان هدفه «اعداد التمهيدات اللازمة للتّسوية السلميّة».

كجمعية ثقافية رياضية، نشاطه في بنغازي (170، ص 63) وكان عدد الأعضاء يتنامى من بين الشبيبة ـ ومن الأشخاص ذوي النفوذ من الأهالي، مثل الشيخ خليل الكوافي، الذي انتخب رئيساً للنادي. كما كان في اللجنة التنفيذية للنادي الشيخ عبد الحميد الدّيباني، يوسف لنقي، وحسين البسيكري. وفي 6 يونيو 1943 م بدأ النّادي يصدر نشرة رياضية باسم «برقة الرياضية» ثم دورية شهرية أدبية هي «مجلة» عمر المختار وذلك بداية من شهر أغسطس (170، ص 64).

ولم يقف نادي عمر المختار ضد مؤسسات الإدارة العسكرية البريطانية في بداية الأمر، وتواصلت الحرب العالمية الثانية، وكان الليبيون يعتبرون أنفسهم حلفاء للإنجليز، يضاف إلى هذا أنّ مؤسّسي النادي مهدي المطردي وعلي الفلاّق كانا موظّفين في الإدارة العسكرية البريطانية، إلاّ أنه بتأثير من أحداث الشرق الأوسط والمرتبطة بتزايد حركة التحرر الوطني بدأ أعضاء النادي وخاصة الشبّان منهم يدينون بعض تصرفات السلطات البريطانية التي لا تنسجم والمطامح الوطنيّة للشّعب اللّيبي.

وصارت جريدة «الوطن» الخاصة منبر الشبيبة ـ أعضاء النّادي، وفيها كانت تنشر المقالات التي تنتقد أعمال الإدارة العسكرية البريطانية، وكان أصحابها يطالبون بالاعتراف رسمياً ودون إبطاء بـ ادريس السنوسي أميراً وبأن تعلن برقة إمارة وصرّحت السلطات البريطانية في ردّها بأنها مستعدّة للاعتراف بـ ادريس أميراً على برقة عندما تحين اللحظة الملائمة لذلك.

وخشية أن يخرج نشاط نادي عمر المختار عن رقابة الإنجليز فقد سارعوا باستدعاء ادريس السنوسي إلى برقة آملين أن يتمكنوا بمساعدته من توجيه الحركة التحررية الوليدة في الاتجاه المطلوب.

وقد أقيم احتفال لإدريس السنوسي الذي عاد إلى الوطن في صيف 1944 م، بعد 22 سنة من الإقامة في المهجر (170، ص 55) وقد مُكّن من القاء الخطب أمام الشّعب في عدد من المدن، فوعد الشعب الليبي بالإزدهار في المستقبل، ودعا

إلى تجاوز الخلافات والحفاظ على النظام والتعاون مع الإدارة العسكرية البريطانية. أما فيما يخص نشاط نادي عمر المختار، فقد صرّح بأنه لا يرى من المفيد وجود العديد من الجمعيّات والأحزاب في البلاد، وأبدى رغبته بأن يصبح النّادي منظمة تساعد على النهوض بالرياضة والثقافة.

وقد ترك تشكيل جامعة الدّول العربية في مارس 1945 م من كلّ من مصر، سوريا، لبنان، شرق الأردن، العراق، العربية السعودية، واليمن وموقفها من ليبيا أثراً كبيراً على تطور الوعي الوطني لليبيين. فالمذكّرة (سبتمبر 1945 م) التي وزّعت على أعضاء الجامعة كانت تتضمن دعوة إلى التأثير على الدول العظمى من أجل أن تعطي ليبيا الإستقلال على أساس استفتاء عام أو تسمح لها بالاتّحاد مع مصر (أنظر 128، ص 3 - 9). وفي ديسمبر سنة 1945 م اتّخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً بالتوصّل إلى استقلال ليبيا أو بوضعها تحت و صاية مصر أو الجامعة (انظر 37، ص 179 - 181). وجاء في مذكرة لوضع ليبيا تحت اشراف واحدة من الدول الأوروبية لن تكون مقبولة من العرب. وكان عبد الرحمن عزّام، الأمين العام للجامعة يقيم صلات قوية مع المنظّمات الاجتماعية الليبيّة.

وفي سنة 1945 - 1946 م تعرّض نادي عمر المختار لتغييرات تنظيميّة كبرى. فقد انتخب المحامي مصطفى بن عامر لمنصب مدير النادي، وصار الشّاعر الشاب بشير المغيربي، أمين السرّ. وفي اللجنة التنفيذية للنادي دخل المؤيّدون الشبّان لوحدة برقة، طرابلس، فزان، معارضو التقليدية (أنصار ادريس السنوسي) والإقليمية الضيّقة. وصار نشاط النادي يقوم بمعارضة متزايدة لسياسة الإدارة العسكرية البريطانية وأنصار ادريس السنوسي المتجهة إلى تحقيق الاستقلال من أجل برقة لوحدها وإقامة سلطة الأمير فيها. وتفاقم الوضع بسبب اتخاذ الشبّان في نهاية الأمر موقفاً حاسماً لا يقبل المهادنة من الإنجليز واتباعهم، وإلحاحهم على إقامة الصلات الوثيقة مع مصر (170، ص 59).

وفي الوقت نفسه كان ادريس السنوسي (على نحو ما هو ظاهر من جرد الرئيس الأعلى للإدارة لعام 1945 م) يصرّ، من خلال مطالبته بالاستقلال، على

التّحالف مع بريطانيا العظمى (24، ص 22) فلم تكن مصر تملك، من وجهة نظره القوة التي يجب أن تتوفّر في حليف ليبيا ولم تكن صالحة لدور الوصي. وقد أيّد ادريس السنوسي الخطّة التي وضعها عمر منصور الكيخيا، الإقطاعي الشهير في برقة، والتي كانت تدعو إلى التعاون مع بريطانيا العظمى. وكانت الخطّة التي قدّمت إلى أ. غريغ وزير الدولة البريطاني (أبريل 1945 م) في القاهرة، تتضمن المواد التالية:

1 ـ تعترف بريطانيا العظمى بالسيد ادريس، أميراً على برقة.

2 ـ يعترف ببرقة بلاداً مستقلّة، على أن تكون الحكومة تمثيلية ديمقراطية، يعاونها مستشارون بريطانيون.

3 ـ تقدم بريطانيا لبرقة المساعدة في تنظيم جيش وبناء سكّة حديدية على الساحل وتقديم المساعدة المالية.

4 ـ يعطى لبريطانيا العظمى حق الإحتفاظ بقوات في برقة لمدة معينة، على أن تسلم بريطانيا جميع الأبنية والمنشآت لبرقة عند جلائها» (170، ص 57).

ومن الواضح أن هذه الخطة تناقض أعمال رؤساء جامعة الدول العربية، الذين كانوا يسعون إلى ادخال ليبيا المستقلة في الجامعة.

وانطلاقاً من كون حل القضية الليبية قد تطاول، ضاعف نادي عمر المختار نشاطه السياسي وكان الوضع ملائماً لذلك. فقد نضجت لدى السكان كراهيّة الإدارة العسكرية البريطانية، وكان قسم منهم يشكّ في نوايا انجلترا فيم يخص منح الاستقلال لبرقة. وأخذت الحركة المنادية باستقلال برقة ونقل السلطة إلى يدي الأمير تنتشر وتشتد. وفي 26 يوليه 1946 م انعقد اجتماع لشيوخ قبائل السعدى وضع خلاله بيان سلّم فيما بعد إلى السلطات الإنجليزية. وكانت المطاليب تتلخّص فيما يلي: الاعتراف باستقلال البلاد، وتشكيل حكومة دستوريّة والإعتراف بالإمارة السنوسيّة وعلى رأسها ادريس السنوسي ونقل الإدارة إلى أيادي البرقاويين في أسرع وقت.

وبغية تهدئة الرأي العام والإشراف في الوقت نفسه على الحركة الداعية للاستقلال، شرع ادريس السنوسي بتشكيل الجبهة الوطنية التي أنيط بها تنسيق نشاط التّقليديين وأنصار الإنجليز.

وفي نوفمبر 1946 م كان المؤتمر الوطني يضم 75 رجلاً (شيوخ القبائل في الأصل) وكان 19 منهم في عداد لجنة العمل. وقد شكّلت هذه المنظمة وزناً ملموساً في مجابهة نادي عمر المختار، وكانت موجّهة في الأساس نحو شقّ الحركة التحرّرية (170، ص 61) وفي 30 نوفمبر 1946 م أصدر المؤتمر الوطني أول بيان له، وكان موجّهاً إلى الإدارة العسكرية البريطانية ولم يكن يتضمّن سوى مطلبين: الاعتراف بالإمارة السنوسية برئاسة ادريس السنوسي وإقامة الحكومة الوطنية كخطوة أولى في طريق الحكم الذاتي. وعلى هذا تكون حسابات الإنجليز في إقامة منظمة ذات طابع معتدل قد تحققت بالكامل.

وفي ذلك الوقت، كان الإنجليز يقومون بدعوة واسعة إلى إمكانية إعادة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى وصاية إيطاليا. وكان من هذه السياسة التخريبية للإنجليز أن عمّقت جذور الشقاق بين القوميين الشبّان وبين التقليديين، وصرفت أنظار البرقاويين عن الهدف الأصلي ـ وهو تحقيق استقلال ليبيا الموحّدة.

ولم تكتف الإدارة العسكرية البريطانية بتأجيج الشقاق بين أنصار المؤتمر الوطني ونادي عمر المختار بل واستخدمت سلطتها الإدارية نحو المعارضين لها. ففي 26 سبتمبر 1946 م وبمناسبة قدوم وفد طرابلس لإجراء المفاوضات الخاصة بوحدة برقة وطرابلس قامت السلطات البريطانية بإغلاق جريدة «الوطن» لفترة مؤقتة بحجة أنها تثير الرأي العام عن سابق تصميم. ولم يوافق دوكاندول رئيس الإدارة البريطانية على إصدار الجريدة إلاّ بشرط أن يقوم مصطفى بن عامر، رئيس نادي عمر المختار بإصدار رسالة يؤكد فيها بأن يمتنع أعضاء النادي مستقبلاً عن توجيه النقد إلى ادريس السنوسي. وقد ظهرت تلك الرسالة في العدد الأول من جريدة الوطن، التي صدرت بعد شهر من الإغلاق. ولكن مع كل ذلك بقي نادي

عمر المختار الذي كان غالبية أعضائه من القوميين العدو اللّدود للسلطات الإنجليزية (170، ص 65).

وقد أشارت لجنة التحقيق الرباعية في معرض حديثها عن موضوع نشاط نادي عمر المختار إلى أنّ عدد أعضائه قد بلغ 4,5 ألف عضو سنة 1947 م وأنّ فروع النادي كانت توجد في بنغازي، درنة، وغيرهما. من المدن، وقد ذكرت اللجنة «أنّ النادي صار يمارس السياسة بصورة متعاظمة خلال 1946 - 1947 م طامحاً إلى الوصول إلى الدستور الديمقراطي مع ضمانات ضد استبداد السنوسي. وفي ديسمبر سنة 1947 م، أوقف النادي نشاطه السياسي حتى الوقت الحاضر» (24، ص 20).

وبإشارة من الإنجليز، قام ادريس السنوسي بحلّ جميع المنظّمات السياسية في برقة. وتلقّى نادي عمر المختار بعد ذلك سماحاً بأن يمارس نشاطه كمنظمة رياضية فقط. إلاّ أنّ الكثيرين من أعضائه ظلّوا مواظبين على ممارسة النشاط السياسي. فلما وصلت لجنة التحقيق الرباعية إلى برقة سنة 1948 م قدم لها فرع النادي في درنة مذكرة جاء فيها أنّ أعضاء النادي يؤيّدون وحدة ليبيا برئاسة الملك ادريس السنوسي، والاستقلال الكامل للبلاد، وعضويتها في جامعة الدول العربية (24، ص 21).

وعلى هذا، فإن الإدارة العسكرية البريطانية وقد عجزت عن تحويل الحياة السياسيّة في برقة في المسار المطلوب بالنسبة لها بدأت تلجأ إلى الإجراءات المتطرفة مستخدمة ادريس السنوسي من أجل ذلك.

طرابلس خلال سنوات حكم الإدارة العسكرية البريطانية

أقيمت الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس سنة 1943 م وقد قسمت البلاد إلى مقاطعات ثلاث، هي طرابلس، ومصراتة، وغريان، وقسّمت كل واحدة من هذه إلى عدة مناطق ودخلت تحت إشراف مكتب القضايا المدنيّة، وكانت طرابلس تضمّ بمجموعها 21 مقاطعة (194، ص 267 - 268).

وخلافاً لما كان عليه الأمر في برقة، فإن الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس أبقت على القوانين التي كانت سارية في السابق والتي كانت مفيدة لبريطانيا وسنداً لها في توطيد مواقفها. بل إن السلطات البريطانية واصلت الإفادة من خدمات الموظّفين الإيطاليين. وفي سنة 1943 م كان في طرابلس ما يزيد عن 45 ألف إيطالي، وقد زاد عددهم بضعة آلاف من بين الأشخاص الذين أرغموا على النّزوح من برقة.

وما أن أقيمت الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس حتى أخذت الحياة السياسية بالاستيقاظ بصورة تدريجية. فأخذ الأهالي يطالبون باعتراف السلطات الإنجليزية بحقهم في تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف. كما طرحت أيضاً مطاليب تصفية الجهاز الإداري والقضائي الإيطالي، وانتخاب المجالس الشعبية، وإعادة الزعماء الطرابلسيين إلى أرض الوطن وما شابه ذلك.

وأخذت الإدارة العسكرية البريطانية، سعياً منها إلى توطيد مركزها، تحاول بكل الوسائل استمالة ممثلي الأسر الإقطاعية المعروفة في طرابلس إلى جانبها بتعيينهم مستشارين للإدارة في مختلف مناطق البلاد. فشغل مثل هذه المناصب كلّ من عون سوف وطاهر المريض وإبراهيم شعبان والشيخ محمد أبو الاسعاد العالم (مفتي طرابلس)، من كانوا يتقاضون مبالغ كبرى لقاء تعاونهم مع الإنجليز (170، ص 57 - 269، ص 257).

ومع كلّ هذا، عجزت الإدارة العسكرية البريطانيّة عن إيقاف مدّ الحركة التحرّرية الوطنية في طرابلس. فقد انتظمت مظاهرة في طرابلس سنة 1945 م خرج فيها عشرات الآلاف تحت شعارات الاحتجاج على الإدارة الإنجليزية التي تقوم بحماية موظّفي الإدارة الإيطالية السابقة. وقد تمّ تفريق المظاهرة، إلاّ أنها لم تمض دون نتيجة، فإنّ كثيراً من شوارع المدينة التي كانت حتى ذلك الوقت تحمل أسماء أساطين الفاشست بدّلت أسماء غيرها لشخصيات عربية في حركة التحرر الوطنية.

وأدّى النشاط السياسي للطرابلسيين إلى تشكيل عدد من الأحزاب. ففي سنة 1945 م وبصورة سريّة ظهر الحزب الوطني الذي أسّسه أحمد الفقيه حسن، وكان برنامج الحزب الذي كان يعتبر نفسه معبّراً عن المطامح الوطنية للشعب بأسره معتدلاً إلى حد كبير، وكان يطرح المبادىء التالية:

1 ـ المحافظة على النظام كلما كان ذلك ممكناً وغير متعارض مع حقوقنا الوطنية.

2 ـ مناهضة كل فكرة ومصادمة أيّ قوة تعمل على رجوع الإدارة الإيطاليّة إلى الأراضي الطرابلسية من الحدود التونسية غرباً إلى الحدود المصريّة شرقاً، ثمّ إلى الحدود السودانية جنوباً إلى حدود الجزائر، ومكافحة النّفوذ الايطالي بدون هوادة أو ترفق.

3 ـ مناهضة أي فكرة أو أي قوة ترمي إلى اقتطاع أي جزء في أجزاء طرابلس

ووضعه تحت إدارة أخرى لأية حكومة أخرى غير الحكومة التي يكون مركزها مدينة طرابلس الغرب.

4 ـ العمل على إلغاء القوانين الإيطالية من طرابلس سواء أكانت إدارية أو مدنية أو جنائية أو تجارية وما يتعلّق منها بالمرافعات المدنية والجنائية ثمّ تشكيل هيئة تشريعية تضم العناصر المخلصة من أبناء هذا الشعب، ومشرعين آخرين من مسلمي الشرق الأوسط لسن القوانين التي تتّفق مع حاجات البلاد والشعب وضروراته وتقاليده وعاداته.

5 ـ العمل على أن يتولّى الوظائف الإدارية والقضائية أبناء الشعب الأكفاء، بقدر الإمكان بحيث لا يمكن تعيين موظف أجنبي في مصلحة يمكن أن يشغلها أيّ وطني، فإن لم يوجد وطني كفء فلا إيطالي، بل يؤتى بموظّف من مسلمي الشرق الأوسط.

6 ـ السّعي لرفع مستوى الشعب الطرابلسي سياسياً واقتصادياً وأدبياً واجتماعياً.

7 ـ لأجل تحقيق هذه الأغراض يجب التفاهم مع سلطات الاحتلال أولاً، فإن لم يكن، فنرفع ذلك إلى ما وراء الحدود بكلّ ما نملك من وسيلة.

8 ـ القضاء على الخلافات الدينية والطائفية والمذهبية على قاعدة (الدّين لله والوطن للجميع).

9 ـ السعي لإصلاح ذات البين، بين القبائل التي بينها عداوات تقليدية قديمة وإزالة سوء التفاهم بين أفراد الطبقة المستنيرة وأعيان البلاد.

10 ـ تأسيس جمعيات تعاونية لأجل تنمية موارد البلاد الاقتصادية وتوسيع نطاق الزراعة والصناعة والتجارة على الأساليب العصرية الحديثة وانشاء مدارس أهلية لهذا الغرض ومكافحة البطالة والكسل بكلّ قوة.

11 ـ المطالبة باسترجاع جميع الأراضي التي امتلكتها الحكومة الإيطالية البائدة ظلماً وعدواناً.

12 ـ مكافحة هجرة الإيطاليين وغيرهم من ذوي المطامع إلى بلادنا». (269، ص 254 و 255).

ويظهر هذا البرنامج أن الحزب الوطني كان يجمع الوطنيين الذين كانت أهدافهم تبتعد بصورة واضحة عن التطرف. وقد أتاح اعتدال مهام الحزب لرؤسائه امكانيّة تلافي الاصطدام مع الإدارة العسكرية البريطانية. ومع كلّ هذا، فإن السلطات الإنجليزية وقد أحسّت بالذعر بسبب امتداد المشاعر المناوئة للانجليز في عدد من الدول العربية، رفضت في سبتمبر 1945 م أن تعترف بهذا الحزب بحجّة ما أسمته بـ «عنف» ـ (24، ص 4) ولم يساعد في ذلك عرض منظّمي الحزب على الإدارة العسكرية البريطانية بتقديم مساعداتهم في دعم القانون والنظام في البلاد. فلم يتحصّل الحزب على حقّه في الحياة إلاّ في أبريل سنة 1946 م[1].

ولما كانت الإدارة العسكرية البريطانية تكن خشية من أن يتخذ الحزب بتأثير من مصر، وجامعة الدول العربية موقفاً معادياً للإنجليز. فقد حاولت شقّه بشتّى الوسائل، وراحت ـ عن طريق عملائها ـ تبذر في صفوفه بذور الشّقاق والفرقة. ولم يكن ذلك بالأمر الصعب إذ كان الحزب يجمع بين أنصار الاتجاهات السياسيّة المختلفة ـ من أقصى اليسار (الراديكاليين) وحتى المحافظين اليمينيين. وكان يضم ممثلي الفئة المثقّفة والبورجوازية التجارية ـ الصناعية بالإضافة إلى الفئة الاقطاعيّة ـ الدينيّة العليا.

كان الحزب الوطني يدعو إلى الاستقلال الكامل لليبيا الموحدة، أو إلى ليبيا الموحدة تحت وصاية جامعة الدول العربية. إلاّ أنّ هذه السياسة لم تكن ما يؤمن به جميع أعضاء الحزب. فقد كان بعضهم يدعو إلى إمارة برئاسة ادريس

---

(1) رفضت الإدارة العسكرية الفرنسية رفضاً قاطعاً تشكيل فروع لهذا الحزب في فزان.

السنوسي، ويدعو آخرون إلى الحماية المصرية. وتأجّج الشقاق بين مصطفى ميزران، زعيم المحافظين التقليديّين أنصار التحالف مع الإنجليز، وبين رئيس الحزب أحمد الفقيه حسن، الراديكالي والمعادي للإدارة العسكرية البريطانية، وفي النهاية خرج أحمد الفقيه حسن وأخوه علي الفقيه حسن ومؤيّدوهما من الحزب الوطني ونظّما حزباً جديداً هو الكتلة الوطنيّة الحرّة.

بعد خروج الراديكاليين من الحزب الوطني، أخذ يتعاظم عددياً بانضمام شخصيات إليه من بين الأسر الإقطاعية المعروفة. وصار الحزب الوطني برئاسة مصطفى ميزران يدعو إلى استقلال ليبيا الموحدة دون أن يحدّد نظامها بصورة مسبقة ودون أن يعد ادريس السنوسي برئاسة البلاد. كما كان الحزب يرفض إمكانية إبرام اتفاقية مع أية دولة أجنبية من أجل تقديم أرض لها لتقيم فوقها قاعدة عسكرية استراتيجية دون موافقة جامعة الدول العربية على ذلك(1).

وكان الحزب الوطني يعقد بصورة دورية الاجتماعات التي كان يستخدمها للدعاية من أجل برنامجه. وقد وجّه مذكرة إلى الإدارة العسكرية البريطانية يطالب فيها بتعريب الجهاز الإداري. وتشير معطيات الإدارة العسكرية البريطانية إلى أن الحزب لم يكن سنة 1946 يعارض إمارة يرأسها ادريس السنوسي، على الرغم من أنّ قسماً كبيراً من أعضائه كان معبأ ضدّها. وكان الحزب في سنة 1948 م يعد 15 ألف عضو مسجّل، وكانت له فروع في 15 نقطة تتركز على الشريط الساحلي بوجه خاص.

تمّ اعتراف الإدارة العسكرية البريطانية بالكتلة الوطنية الحرّة في 30

---

(1) يتّضح موقف جامعة الدول العربيّة، في تلك الفترة (1946 م) في تصريح أمينها إذ قال: «نحن نوافق على الجمهورية وعلى الملكية وعلى الاستقلال وعلى وصاية مصر أو الجامعة إذا كان سكان ليبيا يريدون ذلك. فنحن العرب تجمعنا وحدة اللغة والدين والثقافة والعادات والتقاليد ولهذا فليس غريباً أن يفضل الليبيون وصاية الجامعة أو مصر على وصاية الحلفاء الأوروبيين ـ م» [245، ص 13].

مايو 1946 م وكانت تضمّ بصفة خاصة ممثّلي الطبقة المثقّفة الشابّة بالإضافة إلى الأسر الإقطاعية ذات الاتجاه القومي[1]. وكان هذا الحزب يدعو إلى استقلال ليبيا الموحدة ودخولها في جامعة الدول العربية ويعارض الاعتراف بـ ادريس رئيساً على ليبيا الموحدة. وكان زعماء الكتلة ذوو الميول المناصرة للأنماط الجمهوريّة للإدارة يطالبون بتشكيل مجلس استشاري من أجل حلّ قضية مستقبل البلاد. وقد أبدت رئاسة الكتلة نشاطاً موفوراً. فكانت الاجتماعات تعقد في المدن مرتين كلّ شهر، وقد وزعت أعداد كبيرة من المنشورات على السكان. وكان خطباء الاجتماعات ومؤلّفو المناشير يؤكّدون بالحاح على تعريب الجهاز الإداري ويحتجون على تسلط الموظفين الإيطاليين وعلى الدخول غير الشرعي للإيطاليين إلى ليبيا. وكانت قيادة الكتلة تنظّم الإضرابات كدليل على اىحتجاج ضد تلك الإدارة (24، ص 5).

وفي السابع عشر من فبراير 1947 م اعتقلت الإدارة العسكرية البريطانية أحمد الفقيه حسن وأمين سرّه بتهمة بث الهلع في قلوب الإيطاليين ومن يناصرهم. إلاّ أنّ وفد الكتلة الوطنية الحرّة استطاع أن يقنع اللجنة الرباعية بأن الحزب لم يكن في يوم من الأيام معارضاً لبقاء السكّان الإيطاليين في البلاد بعد حصولها على الاستقلال، أو لتمتعهم بالحقوق المتساوية وفقاً لأحكام القانون.

وفي وقت واحد تقريباً، مع تشكيل الكتلة الوطنية الحرّة تشكّلت في العاشر من مايو سنة 1946 م الجبهة الوطنية المتحدة التي لم تبرز من الناحية الشكلية كحزب سياسي، بل كعضو ممثّل للطرابلسيين. وقد شكلت الجبهة الوطنية بمساعدة مباشرة من الإنجليز الذين كانوا يرغبون في أن يحصلوا في البلاد على سند لهم عندها كان وزراء خارجية الدول الأربع يناقشون في باريس موضوع مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وعندما ذاعت في طرابلس الشائعات الواسعة حول إمكانيّة وضعها تحت وصاية إيطاليا. وبنصيحة من الإنجليز قررت

---

(1) تشير تصريحات زعماء الكتلة إلى أنها كانت تضم سنة 1948 م 70 ألف عضو بينما كان العدد، وفق احصائيّات الإدارة العسكريّة البريطانيّة 800 فقط.

العناصر المحافظة أن تفيد من الوضع المتشكّل لإقامة منظّمة تهدف إلى إعلان ادريس السنوسي رئيساً لدولة مستقلة. وكان زعماء الجبهة (سليم المنتصر ومحمد أبو الإسعاد العالم، وعون سوف وطاهر المرّيض وإبراهيم بن شعبان) يعتبرون الإتحاد مع بريطانيا شرطاً ضرورياً من أجل التطوّر الاقتصادي لليبيا. ولم تكن الجبهة تشارك كمنظّمة لا في الحياة الثقافية ولا في الحياة الاجتماعية في البلاد، بل ولم تعقد الاجتماعات إلاّ في حالات نادرة.

وفي ديسمبر عام 1946 سمحت الإدارة العسكرية البريطانية بنشاط حزب «الاتحاد المصري الطرابلسي»[1] الذي أسّسه عضوان سابقان في الكتلة الوطنية الحرّة وهما علي رجب ويوسف المشيرقي وكان أعضاء هذا الحزب يتجهون بأنظارهم نحو مصر ويدعون إلى الوحدة معها، وبمناسبة انشاء «الاتحاد المصري الطرابلسي» صارت خطب المساجد في طرابلس تلقى حول وحدة اللغة، الدين، التاريخ الثقافة، والتقاليد بين طرابلس ومصر (374 بتاريخ 1947/11/20) وقد عقد هذا الحزب عدة لقاءات تأييداً لبرنامجه.

وفي 1 سبتمبر سنة 1947 م أسّس بشير بن حمزة (الأمين السّابق لسرّ الكتلة الوطنية الحرّة) حزب العمّال وكان عدد أعضائه قليلاً، فلم يكن يضم غير 50 شخصاً وفق معطيات الإدارة العسكرية البريطانية. وكان هذا الحزب يدعو في نداءاته إلى اعلان استقلال ليبيا الموحّدة.

وفي فبراير سنة 1948 م تشكّل الحزب الحر الذي كان شعاره ليبيا الموحّدة المستقلة بقيادة ادريس السنوسي ولم يكن عدد أعضائه يتجاوز الـ 70.

كانت جميع المنظمات السياسية في طرابلس تتكتّل حول بعض الشخصيات الإقطاعيّة المتفرقة ولم تكن مرتبطة بالجماهير العريضة، وكان ذلك بالذّات هو السبب الرئيسي في إخفاق محاولات التوحيد بين جهود الأحزاب الثلاثة الأكثر

---

(1) كان هذا الحزب يعد حسب تصريحات قادته 30 ألف عضو، وكان عددهم لا يزيد، وفق معطيات الإدارة العسكرية البريطانية، عن 300 فقط.

أهمية وهي: الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة والكتلة الوطنية الحرة. فالمنافسات الشخصيّة بين الزعماء والخلافات بين العائلات المعروفة بطرابلس، والتي كان أبناؤها ينضمّون إلى الأحزاب المختلفة، كانت تحول دون تذاوب هذه الأحزاب. وكانت في الوقت نفسه تضعف من الحركة في سبيل الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأخير حل القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة ومن بينها ليبيا كان واحداً من أسباب ظهور ذلك التردد الملموس لدى زعماء التكتلات السياسية. وقد لعبت مناورات الدول الأمبريالية وانجلترا بالدرجة الأولى دوراً كبيراً في ذلك.

بقيت مطاليب المصريين، بأن تعاد إليهم واحة الجغبوب التي كانت قد أعطيت للإيطاليين بمشورة من الإنجليز خلال عهد حكومة ظفار باشا غير الوطنيّة سنة 1925 م دون إجابة. ولم يتعجّل الدبلوماسيّون الإنجليز في ابداء رأيهم حول هذه القضية بينما راحوا يبثّون باتقان الإشاعات القائلة بأنهم لا يعارضون في ضم طرابلس وبرقة إلى التّاج المصري شريطة أن يتنازل المصريون عن حقوقهم في السودان أو يوقعوا معاهدة إدخال مصر وليبيا في الكومنولث البريطاني[1].

وفي الوقت نفسه، لمح الإنجليز إلى أنهم يؤيّدون الوصاية على ليبيا من قبل جامعة الدول العربية[1]. وإزاء ذلك كلّه، كان الإنجليز ضامنين لمصالحهم. فقد كان متوقعاً أن تقوم جامعة الدول العربية بتقديم مساعداتها في الإنعاش الاقتصادي والإداري والثقافي لليبيا، بينما يحافظ الإنجليز على مواقعهم في البلاد كحلفاء للسنوسيين.

ومن خلال تحقيق الدعم الظاهري لفكرة الوصاية المصرية أو وصاية جامعة

---

(1) ففي 1946/6/15 نشرت صحيفة سبيكتيتور مثلاً أن البريغادير (العميد) لوتغريدج الموظّف الإنجليزي في برقة صرّح مؤيّداً الوصاية المصرية على برقة في حال ضمان علاقات التحالف بين مصر وانجلترا.

(1) كتبت صحيفة «أخبار اليوم» في 1 يوليه سنة 1946 م عن نوايا الإنجليز في تأييد الدول العربية في وضع وصايتها على ليبيا.

الدول العربية على برقة وطرابلس كان الإنجليز يسعون إلى تحقيق هدفين: فهم لم يدفعوا الجامعة عنهم بينما كانوا يشدون إليهم وبصورة أقوى ادريس السنوسي، الذي لم يكن راغباً بالارتباط بمصر وقد نشرت جريدة «أخبار اليوم» بتاريخ 22 فبراير 1947 م: «إن حزب الاتحاد المصري ـ الطرابلسي يقوم بدعاية ناشطة من أجل تشكيل حكومة مستقلة في نطاق التاج المصري وبنيابة ادريس السنوسي. إلاّ أنهم لا يظهرون حماساً شديداً للانضمام إلى مصر. فإدريس يريد أن يكون ملكاً مستقلاً عن المصريين ـ م».

وكانت انجلترا تأمل في أنها، بحفاظها على الإدارة الإيطالية بصورة كاملة تقريباً في طرابلس، ستحقّق عملية مربحة مع الحكومة الإيطالية التي كانت تتمسّك بإلحاح بمستعمراتها السابقة وكانت مستعدة في الوقت نفسه للتنازل لانجلترا وللولايات المتحدة الأمريكية عن بعض الأراضي من أجل إقامة القواعد العسكرية فوقها. وقد كتب دي غاسبيري، رئيس وزراء إيطاليا، إلى ج. بيريس سكرتير الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 22 أغسطس سنة 1945 م: «لقد توصّلنا إلى أنه ما دام ليس هناك اعتراض ضد السيادة الإيطالية على طرابلس فإن علينا البحث عن ضمانات من أجل تأمين الأمن الكامل للدول المجاورة والطرق البحرية الدولية. . . ونحن نؤمن بأنّ مثل هذا الأمن يمكن أن يتحقّق عن طريق إقامة المراكز الاستراتيجية مع القواعد العسكرية الجوية والعسكرية البحرية في منطقة طبرق ومارماريكا ويمكن أن يتم هذا دون حرمان إيطاليا من السيادة على هضبة برقة التي قد حولتها إلى أرض زراعية مفيدة للمهاجرين». (172، ص 98).

وبعبارة أخرى، فإن الإنجليز كانوا يتخذون كافة الإجراءات الكفيلة بجعل الإيطاليين أكثر تساهلاً. ولهذه الغاية جابهوهم بجامعة الدول العربية، كما حاولوا مجابهة رؤساء الجامعة العربية بالأمريكيين وبالاتحاد السوفييتي أيضاً عن طريق التلويح بالخطر الشيوعي، وذلك بمناسبة طرح القضية المتعلقة بنقل المستعمرات الإيطالية إلى الوصاية الجماعية للأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي. فليس غريباً أن يقول الأمين العام للجامعة بعد ذلك في أحد تصريحاته: «إنّ العالم

العربي سيعارض قرار تقسيم ليبيا أو وضعها تحت الوصاية الأجنبية أو ضمّها إلى أي دولة أجنبية، كما أنّ الليبيين لا يوافقون على إعادة السيطرة الإيطاليّة على ليبيا. فعلى الليبيين أنفسهم أن يختاروا نظام الحكم في البلاد. ومن الممكن أن يكون ادريس السنوسي أميراً على القسم الأكبر منها. أمّا إذا تمّ القرار بوضع الوصاية فإنّ الليبيين سيطالبون بوصاية جامعة الدول العربية». (362، تاريخ 1946/5/15 م).

وبينما كانت انجلترا تضع تدعيم مواقعها في برقة هدفاً أقرب فإنها كانت تتطلّع في الوقت نفسه إلى استعمار طرابلس لكن كان ثمّة مجموعة من العراقيل الجديدة وفي طليعتها منافسة ايطاليا التي كانت تتمتع بمؤازرة فرنسا، التي كانت تحتج على اقرار الهيمنة الإنجليزية المطلقة في طرابلس.

ووجدت سياسة الأمبريالية الإنجليزية التوسعية انعكاسها في صورة مشروع القرار الخاص بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة والذي تقدّمت به انحلترا إلى جلسة باريس لمؤتمر وزراء الخارجية (أبريل ـ مايو 1946 م). وكان هذا المشروع يرمي إلى تشكيل ما يسمّى بدولة «ليبيا الكبرى» التي تضمّ طرابلس وبرقة. ويستثني الاقتراح الإنكليزي وضع الرقابة الدولية على ليبيا «المستقلة» وينتهي في الواقع إلى تهيئة شروط تمكّن جيوش الاحتلال الإنجليزي من البقاء في هذه البلاد أمداً غير محدود ويحمي الإدارة العسكرية البريطانية من أية رقابة عليها.

ومن خلال استخدام ادريس السنوسي استخداماً جيداً لصالحهم، كان الإنجليز يؤيّدون مطامحه لبسط سلطته السياسية على كامل طرابلس. فبدأت آلة دعايتهم حملة واسعة من أجل الاعتراف بحقوق ادريس السنوسي، «قائد» برقة في السلطة على طرابلس، وعلى ليبيا كلّها بشكل عام. وكانوا في ذلك يلعبون بمهارة على مشاعر شعب برقة الذي استطاع بنضاله المتفاني من أجل الحرية أن يستحوذ على مشاعر شعوب العالم بأسره. وكان له الحق المشروع في تقرير المصير في الاستقلال.

بدأت الصحافة الإنجليزية والمحلية (طرابلس وبرقة) تشيد بتضحيات البرقاويين. وقد لقيت هذه الدعاية صدىً في قلوب البرقاويين وهو ما كان ينتظره الإنجليز وعمالتهم في الدول العربية. لكن ذلك لم يكن غير البداية. إذ صارت تلك التضحيات تسجّل شيئاً فشيئاً لصالح الأسرة السنوسية ولإدريس السنوسي دون غيره. فصار ينظر إلى جميع أعمال ادريس، على أنها خلاصة لـ «حكمته» ومقدرته على استباق رؤية الأحداث، وبهذه الطريقة صارت آلة الدعاية ترفع من هيبته وتؤمن الشعبية له في العالم العربي، وتهيّئه لدور القائد الذي لا يناقش للشّعب الليبي (170، ص 89).

وإلى جانب ذلك، كانت وسائل الدعاية تسخّر بكاملها للتّقليل من دور الطرابلسيين في النضال ضد المستعمرين، كما كانت الأنظار تسلّط على تعاون بعض العائلات الاقطاعية مع الإيطاليين مثلما صارت تضخّم المطامح الأبديّة لطرابلس، باعتبارها المقاطعة الأكثر تطوراً وازدحاماً بالسكان، في «ابتلاع» برقة وفزان. وفي الوقت نفسه كان الإنجليز يؤكّدون دوماً على أن انجلترا هي الوحيدة التي يمكن أن تساعد طرابلس على التخلّص من الإيطاليين ولكن بشرط أن تدخل طرابلس في نطاق الإمارة السنوسية المتحدة.

ولم تلق فكرة توحيد البلاد برئاسة الأمير ادريس صدى واسعاً لدى الطرابلسيين الذين كانوا يدركون جيّداً المحاولة الفاشلة في توحيد البلاد تحت سلطة ادريس والاتفاقية الوحيدة التي أبرمها مع الإنجليز حول تشكيل الفصائل المقاتلة عندما لم يؤمّن لنفسه مسبقاً أيّة تعهّدات من جانب انجلترا. وقد وجدت نظرة الطرابلسيين السلبية إلى الإمارة السنوسية انعكاسها في برامج الحزب الوطني والكتلة الوطنية الحرّة.

أمّا منفذ تمرير السياسة الإنجليزية في توحيد طرابلس وبرقة تحت قيادة ادريس السنوسي فكانت الجبهة الوطنية المتحدة، التي شكّلت في الواقع من أجل تلك الغاية. فما أن تشكّلت هذه الجبهة حتى بادرت بإشارة من الإنجليز، إلى شنّ

حملة واسعة ضد إعادة المواقع الإيطالية في ليبيا. وقد وجّهت إلى وزير خارجيّة بريطانيا العظمى مذكّرة شرح زعماء الجبهة فيها وجهة نظرهم، وممّا جاء فيها: «إنّ ميثاق الأطلنطي وكل المؤتمرات التي عقدت أثناء الحرب وبعدها قررت اختيار المصير. وإن الأمة الطرابلسية تلفت نظر وزراء المؤتمر إلى استنكار رجوع الحكم الإيطالي لبلادها وأنها لا تخضع لأيّ قرار يصدر ضد رغبتها ولو عرّضت نفسها للفناء المطلق» (269، ص 262 و 263). ولقي الاحتجاج الشديد الذي قدّمته الجبهة ضد الوصاية الإيطالية تأييداً من الأهالي.

وقد استغلّت الجبهة الوطنية المتحدة التهديد الموهوم بعودة سلطة إيطاليا إلى البلاد، فقامت بنشاط موسّع النطاق من أجل توحيد جهود طرابلس وبرقة في النضال من أجل الاستقلال. وفي يونيو سنة 1946 م وصل إلى القاهرة، حيث كان ادريس السنوسي مقيماً آنذاك، وفد الجبهة الوطنية المتحدة) محمود المنتصر وطاهر المريّض) يحمل اقتراحات مؤدّاها:

1 ـ يجب رفض أيّ استقلال أو وصاية تتقدّم بها الدول الكبرى لأيّ من المنطقتين، دون اعتبار وجهة نظر سكّان المنطقة الأخرى.

2 ـ الإمارة السنوسية يجب أن تقتصر على شخص السيد ادريس لا أن تكون وراثيّة من بعده.

3 ـ يجب أن يكون شكل الحكم برلمانياً دستورياً. (170، ص 90).

وبعد مناقشة طويلة لهذه المقترحات، وافق ادريس السنوسي عليها من ناحية المبدأ. وقد صرّح في ردّه على رسالة الجبهة باستعداده للتوقيع على برنامجها مشيراً في ذلك إلى أنه سيبذل كلّ ما في وسعه من أجل التوصّل إلى تحقيق المهام المطلوبة. كما وافق ادريس السنوسي على تشكيل لجنة لتنسيق الأعمال المشتركة والدفاع عن مصالح البلاد كلها. وبالإضافة إلى ذلك تمّ التوصّل إلى اتفاقيّة حول اللّقاءات المقبلة لممثّلي برقة وطرابلس (170، ص 91).

لقد ضاعف نجاح المفاوضات التمهيدية للطرابلسيين مع ادريس السنوسي

من طاقة أنصاره في النضال في سبيل وحدة ليبيا وقد ساعد على ذلك تجاوب الوحدة الليبيّة مع المطامح الشعبية. وتحت ضغط الجماهير الشعبية الواسعة اضطرّت الجبهة الوطنية المتحدة إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً، فمن غير أن تعترض الجبهة على قيادة ادريس السنوسي، راحت تطالب بتشكيل حكومة ديموقراطية، كما أعدت النقاط التالية للاتفاقيّة المتوقّعة.

1 ـ الوحدة الليبية ضمن حدودها الطبيعية كما كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية، ورفض أي اقتراح يرمي إلى قسمة أي جزء من البلاد أو فصله.

2 ـ الاستقلال التام للأقطار الليبية بأجمعها.

3 ـ الإعتراف بزعامة السيد محمد ادريس السنوسي، وإعلان امارته على ليبيا، وإنشاء حكومة دستوريّة ديمقراطية برلمانية.

4 ـ دخول البلاد في عضوية جامعة الدول العربية بعد الاستقلال.

5 ـ انشاء لجنة مشتركة الغاية منها الاهتمام بالمصالح المشتركة للبلاد، تحت إشراف الأمير.

6 ـ يتعهد الفريقان بتنفيذ المبادىء المتّفق عليها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة ورفض أي ترتيب يتناقض معها.

7 ـ هذا التفاق الذي وقّعه الفريقان يصبح مقيّداً لهما بعد موافقة الأمير. (170، ص 92 و 93).

وفي بداية يناير عام 1947 م وصل وفد الجبهة الوطنية الموحّدة المكوّن من عشرة أشخاص برئاسة محمد أبو الإسعاد العالم (مفتي طرابلس) إلى بنغازي لإجراء المفاوضات مع زعماء برقة حول الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق الاتفاقية المشار إليها. وقد ترأس وفد برقة في هذه المفاوضات عمر منصور الكيخيا عضو الجبهة الوطنيّة في برقة.

غير أنّه تبيّن في ذلك الوقت، أنّ اقتراح انجلترا الخاص بتشكيل «ليبيا

الكبرى» قد أخفق عند مناقشته في الجلسة الدورية لمجلس وزراء الخارجية (أبريل 1946 م) ولذلك سارعت انجلترا إلى البحث عن سبل جديدة لتحقيق مخططاتها. وانتهت مؤامرة الأمبرياليين الأنجلو ـ امريكيين، التي جرت وراء الكواليس إلى أن قام ممثّل البرازيل في مؤتمر السلام بباريس (29 يوليه ـ 15 اكتوبر 1946 م)، بتقديم اقتراح يحمل تصحيحاً لمواد مشروع اتفاقية السلام مع إيطاليا، وكان الاقتراح يرمي في واقع الحال إلى إقامة الوصاية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة برئاسة إيطاليا على المستعمرات الإيطالية السابقة (باستثناء برقة) (301، تاريخ 1946/9/26 م).

وكان هذا في الحقيقة يعني أنه قد تمّ التوصّل إلى اتفاق بين الأمبرياليين في نهاية سنة 1946 م بتسليم برقة إلى بريطانيا. وانطلاقاً من تعاظم حركة التحرّر الوطنية في البلدان العربية وتضعضع مواقف بريطانيا هناك انتوت لندن الرسميّة تحويل برقة إلى رأس جسر حربي لحراسة رساميل الاحتكارات الإنجليزية في الشرق الأوسط. ولم يكن مصير طرابلس من الناحية الواقعية قد بتّ فيه بصفة نهائية.

وما كانت هذه الظروف الجديدة إلاّ لتترك آثارها على سير المفاوضات في بنغازي، واصطدم أعضاء الوفد الطرابلسي بمصاعب كبرى أثناء محاولاتهم التوصل إلى توحيد الآراء، وكانت هذه المصاعب نتيجة لموقف وفد برقة الذي كان يضم بين أعضائه أفراداً معادين بصورة مباشرة لوحدة البلاد. (245، ص 51). وفي 18 يناير فقط سنة 1946 م وبإلحاح من الطرابلسيين، طرح مندوبو برقة، اقتراحاتهم المضادة:

1 ـ المطالبة بوحدة ليبيا.

2 ـ الاستقلال التام لكل البلاد الليبية.

3 الالتفاف حول سمو الأمير ادريس السنوسي والمناداة به أميراً على ليبيا بدون قيد أو شرط.

4 ـ انضمام ليبيا بعد نيل استقلالها إلى جامعة الدول العربية.

5 ـ تأليف هيئة مشتركة لتوحيد الجهود المتعلقة بمصالح الوطن تحت إشراف سمو الأمير.

6 ـ يلتزم الطرفان العمل على تحقيق المبادىء المشار إليها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة على أنه إذا تعذّر ذلك ينفذ ما يمكن إنفاذه.

7 ـ يجري العمل بهذه الإتفاقية بعد توقيعها من الطرفين». (245، ص 52).

كانت المطاليب المضادة وبعض خطب مندوبي برقة تشهد ـ إلى حدّ كبير ـ على أنّ هدفهم الأخير هو تأكيد الإمارة السنوسيّة قبل كلّ شيء في برقة سواء أكانت جزءاً من ليبيا المستقلة أم من ليبيا الواقعة تحت وصاية بريطانيا. وكان زعماء برقة يعتبرون أنّ تجنيد جميع القوى من أجل توحيد البلاد يمكن أن يقف حائلاً بين برقة وبين حصولها على الاستقلال. ولهذا كانوا يقفون ضد المطلب الذي تقدّم به الطرابلسيون حول استبعاد أيّة اقتراحات لا تتّسق ومبادىء التعاون المشار إليها. وقد أكّد عمر منصور الكيخيا، رئيس وفد برقة، خلال المحادثات أن البرقاويين ليسوا ضد وحدة البلاد لكنّهم في الوقت نفسه لا يريدون أن يربطوا، وبصورة لا مشروطة، مصيرهم بمصير طرابلس، إذ أنّ موضوع طرابلس ما زال بعيداً عن الحل من طرف الدول العظمى وإذا ما قدّم لبرقة ميثاق مستقل فإنّه سيقبل بكل سرور. وبكلمة أخرى، فإنه أفهم الحاضرين بأنه لن يعارض اقتراحات السلطات الإنجليزيّة بإعلان استقلال برقة حتى ولو لم يُضمن استقلال طرابلس، وبالإضافة إلى هذا كان يفهم من كلامه أنّ برقة لا تنوي أن تشارك طرابلس مصيرها إذا ما أعطيت إيطاليا الحق في بسط وصايتها على الأخيرة.

ودارت مناقشات حادة حول كل بنود الاتفاقية. وبذل مندوبو طرابلس كلّ ما لديهم من جهود لتحقيق الاتفاق مع زعماء برقة، بل وكانوا مستعدين لتقديم بعض التنازلات. وكان ممثلو برقة أيضاً على استعداد للتنازل عن بعض الأمور، إلاّ أنّهم بقوا مصممين على اقتراحاتهم المضادة، وخاصة على ما يتعلق بتنصيب

ادريس السنوسي أميراً على ليبيا «دون قيد أو شرط» وعلاوة على ذلك راح زعماء برقة يطالبون بالسماح لها بقسط من حريّة العمل في حال وضع طرابلس تحت الوصاية ولم تكن الجبهة الوطنية المتحدة قادرة على تقديم مثل هذه التنازلات إذ من شأن ذلك أن يحطّم ثقة الطرابلسيين بها.

أمّا ادريس السنوسي، الذي كان يقيم الصّلات طيلة ذلك الوقت مع الإنجليز فلم يعمل شيئاً للتقريب بين وجهات نظر الوفدين. ولمّا غدا واضحاً أنّ المفاوضات لن تؤدّي إلى أية نتيجة سافر إلى القاهرة.

وقد أثار عناد الوفد البرقاوي استياء الجماهير الشعبية في برقة. فقام أعضاء نادي عمر المختار بإجبار عمر منصور الكيخيا، على تقديم تفسير لسلوك الوفد في المفاوضات. وقد برّر الكيخيا، أعماله مدّعياً بأنّ برنامج الطرابلسيين المتكون من سبعة بنود، قد وضع من قبل عبد الرحمن عزّام، الأمين العام لجامعة الدول العربية. والذي لم يستلطف برقة والسنوسيين في يوم من الأيام. (245، ص 58). ومع كلّ هذا، فإن أعضاء النادي قاموا بزيارة مندوبي طرابلس وأقنعوهم بتأجيل سفرهم بغية مواصلة المفاوضات. ووافق الطرابلسيّون لكنّ المفاوضات لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى وبعد ذلك.

وقد أدّى الاستياء المكشوف من موقف وفد ادريس السنوسي إلى إجباره على اتخاذ اجراءات جوابيّة ففي 22 من يناير سنة 1947 م نشر تصريح الوفد البرقاوي الذي برّر موقفه على طريق الزعم بأنه كان يدافع عن حقوق شعب برقة ضد تطاولات طرابلس التي كان ممثلوها يتطلعون إلى الحد من تصرفات البرقاويين، وأنهم وضعوا شروطاً محددة للاعتراف بسلطة الأمير في طرابلس (245، ص 59 - 60).

وفي ذلك اليوم نفسه، أعلن برنامج الجبهة الوطنية لبرقة الذي تضمّن نداء من أجل تحقيق الحرية لبرقة، واعلان سلطة الأمير ادريس «دون قيد أو شرط» واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشكيل الحكومة الوطنية الدستورية والجيش الخاص

وغير ذلك من المؤسسات الحكومية. وباسم شعب برقة حيّت الجبهة الوحدة مع طرابلس شريطة الالتزام بالشّروط الثلاثة التالية:

1 ـ أن يتّحد الطرابلسيون مع البرقاويين تحت زعامة الأمير ادريس.

2 ـ على الطرابلسيين أن يكونوا يداً واحدة في هذه المسألة وأن يظهروا حزمهم في العمل أمام تلك الدول، التي تقرّر مصيرهم.

3 ـ لا يسمح بأن تتعارض الوحدة التي يتمّ الوصول إليها بأيّ شكل من الأشكال مع تصريح آ. ايدن، وزير خارجية انجلترا، و أ. بيفن والقائل بأنّ الإيطاليين لن يعودوا إلى برقة أبداً ولن يسمح لهم بالهجرة إلى هناك. (245، ص 60 - 61).

وقد أوضح برنامج الجبهة الوطنية لبرقة وبصورة جليّة سبب فشل المفاوضات والذي كان يتمثّل في كون الوفد البرقاوي والجبهة الوطنية نفسها ينفّذان إرادة ادريس السنوسي، الذي كان يتحرّك بإشارة من سادته الأوروبيين (245، ص 61).

وقد أشير في تصريح الجبهة الوطنية المتحدة الذي نشر بمناسبة فشل المفاوضات إلى عدم رغبة البرقاويين بالموافقة على الشروط الواقعية لتوحيد البلاد. وبمناسبة ذلك، قام سليم المنتصر، رئيس الجبهة الوطنية المتحدة بإرسال البرقيات إلى الشخصيات السياسية القيادية في سوريا ومصر والعربية السعودية. وفيها حمّل ادريس السنوسي، كامل المسؤولية في فشل المفاوضات. (245، ص 62).

سياسة الدول الغربية في ليبيا
بعد توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا

تمّ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا من طرف الدول العظمى في باريس في العاشر من فبراير سنة 1947 م وأصبحت سارية المفعول بعد تصديقها وايداعها الوثائق المصدّقة في الخامس عشر من سبتمبر من ذلك العام. وكان البند الـ 23 من تلك المعاهدة ينصّ على «أنّ إيطاليا تتخلّى عن جميع الحقوق والتخويلات في ليبيا، أريتريا والصومال الإيطالي. وأنّ المصير النهائي لممتلكاتها السابقة سيتقرّر بصورة مشتركة من قبل حكومات الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال سنة واحدة من سريان مفعول معاهدة السّلم» (99، ص 80). وقد أشار البيان المشترك الذي تمّ توقيعه في وقت واحد مع معاهدة الصّلح (الملحق رقم 11 لمعاهدة الصلح مع إيطاليا) إلى طرق حلّ هذه القضيّة. ففي حالة فشل الدول العظمى الأربع في الاتفاق على مصير منطقة من المناطق في غضون سنة واحدة (لا تتأخر عن 15 سبتمبر سنة 1948 م) ترفع القضية إلى الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد عبّرت الدول العظمى الأربع عن موافقتها على قبول توصيات الهيئة والعمل على تنفيذها (99، ص 179). وعهد بدراسة القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة إلى وكلاء وزراء خارجية الدول العظمى بهدف تقديم وصاياهم إلى مجلس وزراء الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك وضع البيان في الاعتبار أنّ لجنة تحقيق ستوجّه إلى

المستعمرات الإيطاليّة السابقة.

وكان حلّ القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة وفقاً لمعاهدة السلام مع إيطاليا بالإضافة إلى احتساب رغائب الأهالي ومصالح السلام والأمن الدوليين مما يعني فقدان الدول الغربية لسيطرتها في هذه البلدان وحرمانها من القواعد العسكرية فوق أراضيها وسحب جيوشها من هناك.

وقد بنى الشعب الليبي مطالبه المتعلقة باستقلال بلاده ووحدتها ليس فقط على الحق المعترف به بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير بل وعلى حقيقة كون إيطاليا قد تخلّت وفق المعاهدة عن كلّ الحقوق والمطاليب بليبيا. وقد أعاد هذا التخلّي لليبيا وضعها السياسي الأسبق، حيث كانت تركيا قد تخلّت بدورها عن المعاهدات الموقعة في لوزان في 18 اكتوبر سنة 1912 م و 24 يوليه سنة 1923 م أي عن جميع الحقوق والمطاليب المتعلقة بليبيا. وعلى هذا تحررت ليبيا من أية سيطرة أجنبية وأقامت حقها في الاستقلال.

بيد أنه لم يكن في نيّة الحكومة الغربية في الواقع أن تقيم وزناً لرغبة شعب ليبيا أو غيره من شعوب المستعمرات الإيطالية السابقة. وقد كان ذلك السبب الذي جعل تلك الحكومات تعوّق بكل الوسائل تنفيذ القرارات التي اتخذت بصورة مشتركة. كما إنّ تصادم مصالح انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الأرض الليبية حال دون توصّل هذه الدول إلى أيّ اتفاق محدّد. فقد كانت كل واحدة من هذه الدول الأمبريالية تحاول الاحتفاظ بمواقعها في ليبيا وتدعيمها. وقد شاركت إيطاليا في الصراع الأمبريالي على ليبيا، وكانت الأوساط الحاكمة فيها تحاول أن تعيد لنفسها دور «الوصي». وكانت إيطاليا في مطامحها الاستعمارية تعوّل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أشارت الصحيفة الفرنسية «تريبون دي ناسيون» إلى أنّ السفير الإيطالي تاركياني الذي كان قد عهد إليه بإجراء مفاوضات سريّة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع الممتلكات الإيطالية السابقة في أفريقيا قد تلقّى

من لوفيتّ، نائب السكرتير الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية، تأكيداً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارض في إعطاء هذه الممتلكات لإيطاليا إلاّ أنّها تريد الإحتفاظ بقواعدها في ليبيا. (347، تاريخ 1948/8/13 م).

وكان التّواطؤ الأمريكيّ ـ الإيطاليّ موجّهاً ضد مصالح انجلترا وفرنسا. وإزاء هذه الوضع لم تستطع انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا التوصل إلى رأي موحّد حول مصائر الممتلكات الإيطالية السابقة في أفريقيا. إذ كانت كلّ دولة تطمح إلى تسويف حل القضية من أجل كسب الوقت لتدعيم مواقعها.

وفي أجواء الصراع الأمبريالي العنيف كان المستعمرون الإنجليز يعقدون آمالاً كبرى على بشير السّعداوي الذي ظلّ يتعامل فترة طويلة مع مبعوثي انجلترا.

وبمبادهة من بشير السعداوي ودعم من الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام تمّ في القاهرة تشكيل هيئة تحرير ليبيا في مارس سنة 1947 م وكانت تضمّ كلاً من بشير السعداوي وأحمد السويحلي وطاهر المريض ومنصور بن قدارة، وجوّاد زكري. وكانوا بمجموعهم تقريباً شخصيات سياسية من طرابلس هاجرت إلى مصر خلال الاحتلال الإيطالي لليبيا. وكان تشكيل هيئة تحرير ليبيا أمراً أملته ضرورة توحيد جهود الطرابلسيين والبرقاويين من أجل تحقيق استقلال البلاد. وكان كلّ من انجلترا وعبد الرحمن عزام، يرمي من خلال دعمه للهيئة إلى أهداف مختلفة لكنهما يلتقيان في شيء واحد ـ هو الحيلولة دون عودة الإيطاليين إلى ليبيا، وتهيئة الرأي العام من أجل حضور لجنة التحقيق الرباعيّة.

وبعد تشكيل هيئة تحرير ليبيا، توجّه عبد الرحمن عزام إلى الشعب الليبي في مارس سنة 1948 م بنداء جاء فيه: «إن هذا الظرف لمن أنسب الأوقات لكي تجنوا ثمار أعمالكم. . . وإني لأهيب بجميع الهيئات السياسية في القطر على اختلاف ألوانها أن تتكاتف وتتساند في الداخل والخارج حتى تستطيع أن تؤدّي

عملها على خير وأكمل نظام، كما أناشد هذه الأحزاب المتعدّدة في ليبيا أن تتهادن وأن تكفّ عن أيّ قول أو فعل يحرّك الشقاق بينهم وأن يتجهوا بكامل جهودهم نحو الاتحاد وأن يكونوا صفاً واحداً لإنقاذ البلاد في الدور العصيب الذي تمرّ به الآن» (245، ص 63 - 64).

ثمّ أذيع برنامج المجلس الوطني لتحرير ليبيا، وهو السعي لاستقلال ليبيا والتعاون مع الجامعة العربية والتفاهم في كلّ ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه... السعي بكافة الطرق المشروعة داخلياً لتنوير الرأي العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتناب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه، وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية وخارجياً بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي (245، ص 64).

وقد استقبل ادريس السنوسي انشاء هيئة تحرير ليبيا بروح عدائية (245، ص 64).

وقد ردّت الجبهة البرقاوية الوطنية على اعلان هيئة التحرير عن ترحيبها بمشاركة ممثلي برقة في أعمالها بأن ذلك ممكن التحقيق بشرط الاعتراف بادريس السنوسي أميراً على ليبيا (170، ص 97) أمّا استياء ادريس السنوسي فقد استدعاه بصفة خاصة تقلّب اتجاه بشير السعداوي الذي كان في 1920 م ـ 1929 م يدعو بنفسه إلى الاعتراف بسلطة ادريس السنوسي في طرابلس. وقد حاول بشير السعداوي أن يسوّي العلاقات مع زعيم السنوسيين. ولمّا باءت المفاوضات بين الطرابلسيين والبرقاويين في يناير 1947 م بالفشل لم يفقد أمله في إقناع الطرابلسيين بأن ليبيا لن تعود دولة واحدة من جديد إلاّ بالاعتراف بزعامة ادريس السنوسي. وقد توجّه إلى الجمعيّة الطرابلسية في القاهرة وطالبها بوقف هجماتها ضد زعماء برقة والاعتراف بحق ادريس السنوسي في الدور القيادي في ليبيا الموحدة.

إلاّ أن بشير السعداوي، حسبما يذكر مجيد خدوري، قد تخلّى عن كونه محامياً لزعامة السنوسيين بعد المفاوضات الفاشلة. ووافق على الرأي الذي كان مسيطراً بين الطرابلسيين، والقائل بأنه ما دامت زعامة ادريس السنوسي قد صارت حجر عثرة فمن الأصوب ارجاء قضية الشكل المقبل للإدارة إلى أن تنال البلاد الاستقلال. (99، ص 97). وكان هذا ما جعل البرقاويين بعد اعلان برنامج هيئة تحرير ليبيا لا يصدقون تأكيدات بشير السعداوي بأن العرش الليبي سيعطى لإدريس السنوسي في حينه.

ولم يثر إنشاء هيئة تحرير ليبيا واعلان برنامجها الحماس أيضاً لدى الطرابلسيين، الذين لم تكن واضحة بالنسبة لهم الأهداف النهائية للمنظمة الجديدة، ولم يقتنع الطرابلسيون بقدرة هيئة التحرير على الدفاع عن حقوق الشعب الليبي إلاّ بعد أن دعا عبد الرحمن عزّام سكان ليبيا لدعم الهيئة وبعد أن قام بشير السعداوي الذي زار ليبيا بالتوضيحات المطلوبة.

وعلى حسب ما أشارت إليه لجنة التحقيق الرباعية فيما بعد كانت هيئة التحرير توجّه أعنف النقد إلى الإدارة الإيطالية السابقة، وتقف ضد الإدارة العسكرية البريطانية وضد أية إدارة أجنبية للبلاد في المستقبل. وقد أشار وفد الاتحاد السوفياتي في اللجنة إلى أن هيئة تحرير ليبيا كانت تقوم بأعمالها في طرابلس مع تعاون شديد مع القنصل المصري العام في بنغازي وفي جامعة الدول العربية.

كان الاتحاد السوفياتي الذي كان يحاول بصورة متواصلة حلّ قضية المستعمرات الإيطالية السابقة يلحّ على إنجاز الصّياغة الأسرع لتوصيات مجلس وزراء الخارجيّة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية تقدّم الوفد السوفياتي في جلسة نوّاب وزراء الخارجيّة (اكتوبر سنة 1947 م) باقتراح إرسال لجنتين للدول الأربع تتوجهان معاً للمستعمرات الإيطالية السابقة ـ وذلك بغية تقليص وقت العمل وانهائه حتى (يناير ـ فبراير سنة 1948 م) ولم يؤيّد مندوبو الدول الغربية ذلك

الاقتراح. فشكّل وفد واحد ظلّ يعمل منذ نوفمبر سنة 1947 م وحتى مايو 1948 م. وممّا يذكر أنه لم يصل إلى ليبيا إلاّ في 6 مارس سنة 1948 م.

ولمّا كانت انجلترا تضع في حسابها كسب الوقت، فقد بذلت كلّ ما في وسعها من أجل إرجاء التحقيق في برقة. وفي الوقت نفسه سارعت إلى تأكيد توصيات لجنة العمل في وزارة الحربيّة والتي وصلت برقة، كان قوامها خمسة أشخاص، برئاسة اللفتنانت كولونيل ب. ريلي، في نهاية سنة 1946 م وكان من مهمات هذه المجموعة تحديد الخطوات العملية لنقل سلطة الإدارة العسكرية البريطانية إلى أيدي الزعماء المحليين. فحدّدت المراحل المطلوبة من أجل الوصول إلى تنصيب ادريس السنوسي زعيماً في البلاد. وكان مزمعاً أن يحافظ في المرحلة الأولى على قيادة الإدارة العسكرية البريطانيّة، وإن تشكّل في المرحلة الثانية دولة عربية تحت الوصاية الإنجليزية، وخصّص لذلك كلّه فترة لا تقلّ عن العشر سنوات، خططت خلالها المساعدة المالية، المساعدة من أجل اعداد الجهاز الإداري وتطوير التعليم والمساعدة الفنية، وخطّط أن تكون المرحلة الثالثة ـ مرحلة الدولة المستقلة. أما توحيد برقة مع طرابلس في دولة واحدة وإبرام معاهدة التحالف مع بريطانيا فكان مزمعاً أن تنفّذ في المرحلة الثانية أو الثالثة. (170، ص 68).

وقد أشارت لجنة العمل في وزارة الحربية بالخصوص إلى أن شعب برقة قد بدأ يشكّ بإمكانية الوصول إلى الاستقلال بمساعدة انجلترا. ولهذا فإن انجلترا بأخذها على عاتقها رسالة ايصال البلاد إلى الاستقلال كان بإمكانها أن تضرب عصفورين بحجر واحد: اعلاء سمعتها في عيون البرقاويين وفي الوقت نفسه ضمان مركز متميّز في تلك المنطقة. أمّا ادريس السنوسي، الذي ما كان يأتي إلى برقة إلاّ في حالات نادرة فقد أشير عليه بالاستقرار في بنغازي وهو ما فعله في نوفمبر سنة 1947 م.

وكان الإنجليز من خلال تشجيعهم ادريس السنوسي على هذه الخطوة يأملون أن يجنوا من ذلك فائدة لأنفسهم من خلال التشاور معه إلى حدّ ما حول

جملة من المواضيع (24، ص 22). وقد علّق مجيد خدوري، على عودة ادريس إلى برقة بالصورة التالية: «لقد أتاحت له السلطات الإنجليزية (لادريس السنوسي ـ المؤلف) التمرّس ببعض السلطات، وكان لذلك أثره في تهدئة الوضع الداخلي». (170، ص 69) إلاّ أنّ المغزى الرئيسي لعودته اتّضح بعد فترة من الزمن عندما ظهرت على صفحات صحف العديد من الدول الوثيقة السريّة العائدة للجاسوس الإنجليزي كلايتون والتي كانت تتضمن جرداً بالمحادثات التي تمّت في خريف سنة 1947 م بينه وبين قادة عدد من الدول العربية ومن بينهم ادريس السنوسي. وقد جاء في ذلك الجرد: «أكّد لي الأمير ادريس السنوسي في نهاية الحديث الذي أجريته معه بأنه لن يعارض في اعطاء بريطانيا العظمى، أو أية دولة حليفة لها الحق في إقامة القواعد العسكرية في برقة بشرط أن يعطى لها الاستقلال، وأن ينصّب هو ملكاً. وأضاف بأنّه مستعد لعقد معاهدة من نوع المعاهدات المبرمة مع مصر وشرق الأردن». (300، تاريخ 1948/2/22 م).

ولم يمض شهر واحد على وصول ادريس السنوسي إلى برقة حتى أصدر أمره بحل جميع المنظّمات السياسية الأمر الذي كان يقصد به بالدرجة الأولى نادي عمر المختار الذي كان قد شنّ حملة واسعة ضد انجلترا. وقد أعلن في الوقت نفسه علناً تشكيل منظمة سياسية جديدة من ممثلي جميع الأحزاب (24، ص 17).

وفي العاشر من يناير سنة 1948 م شكّل المؤتمر الوطني لبرقة الذي لم يكن يمثّل حزباً سياسياً بالمفهوم الإعتيادي للكلمة .

وفي البداية دخل في مجلس المؤتمر 67 شخصاً يمثّلون القبائل وسكّان المدن في برقة، وارتفع عدد أعضاء المجلس بصورة تدريجية إلى 140 وذلك بالدرجة الأولى من عداد الشيوخ وغيرهم من الأعيان. وكان المؤتمر الوطني ذو الـ 15 فرعاً في البلاد يضم 150 ألف عضو. وكان رئيسه محمد الرضا السنوسي ونائباه صادق الرضا السنوسي وعبد القاسم السنوسي من الأنسباء القريبين لإدريس السنوسي. وكان عدد من الأعضاء القياديين في المؤتمر الوطني يشغل مناصب مسؤولة عن الإدارة العسكرية البريطانية وكان بعضهم ممّن خدم في حينه في

الإدارة الإيطالية والتركية. وكان الكثيرون من أعضائه ممّن شاركوا في النضال ضد الاحتلال الإيطالي فخلقوا فيه جوّاً معادياً للإيطاليين. أما برنامج المؤتمر فكان يدعو إلى الاستقلال الشامل والعاجل لبرقة وإلى الحكم الدستوري بقيادة الأمير وورثته وإلى رفض أيّ لون من التعاون مع إيطاليا. أما وحدة ليبيا فكانت أمراً مسموحاً به على أساس شرطين لا يمكن التنازل عنهما: أولهما أن تكون ليبيا ملكيّة وراثية برئاسة ادريس السنوسي. وثانيهما ألاّ يعود الإيطاليين إلى برقة بأي صورة من الصّور. (24، ص 48).

أمّا المرمى الأساسي من تشكيل المؤتمر الوطني البرقاوي فكان يتجه إلى تحويله أداة طيّعة يمكن بواسطتها تركيز جهود المناصرين للإنجليز من أجل إعداد المواد الضرورية لتقديمها إلى لجنة التحقيق الرباعية[1].

وخلال الاستعداد لوصول لجنة التحقيق الرباعية، أعد الإنجليز قوائمهم الخاصة بـ «المندوبين» وهو ما يناقض القرار الذي اتخذه نوّاب وزراء الخارجية والذي ينصّ على أن ينتخب هؤلاء الممثلون من قبل الأهالي. وكانت النتيجة أن مَثَل أمام اللجنة في الأساس الشيوخ وقادة القبائل وعمدة البطون الذين كانوا في غالبيتهم يتقاضون مصاريفهم المالية من الإنجليز. وبالإضافة إلى ذلك قدمت الإدارة العسكريّة البريطانية لهيئة تحرير ليبيا ولجامعة الدول العربية حريّة نسبيّة في الدعاية في ليبيا. وكان الإنجليز يأملون في أن يتمكّن بشير السعداوي الذي تعاملوا معه طويلاً من أن يستقطب حوله الأحزاب الطرابلسية المختلفة ويخفّف من غلواء مطالبها. إلاّ أنّ حساباتهم كانت خاطئة.

فبعد أن جمّع بشير السعداوي حوله جميع الأحزاب الطرابلسية أفهم

---

(1) أشار جرد هذه اللجنة فيما بعد، إلى أنه «على الرغم من تصريحات المؤتمر الوطني بأنه قد تشكل من أجل نشر دعوته في جميع أنحاء برقة، فإن أعضاء اللجنة ـ الاتحاد السوفياتي وفرنسا ـ قد لمسوا أثناء تحقيقاتهم في عين المكان، إنّ المؤتمر كثيراً ما كان يتصرّف كهيئة إدارية بتقديمه التوجيهات إلى المدراء والشيوخ من خلال فروعه في البلاد» (24، ص 19) وعلى هذا فإن المؤتمر الوطني كان يقوم من خلال فروعه بإعداد الرأي العام لسكان برقة، ويمثّل في الواقع تابعاً للإدارة العسكرية البريطانية.

الإنجليز بأن يوافق على الحديث فقط حول اعطاء ليبيا الاستقلال بصورة عاجلة. وكان بشير السعداوي قد تمكّن آنذاك من استمالة قسم كبير من الطرابلسيين إلى جانبه (172، ص 180) وكان من الطبيعي أن يتعارض ذلك كلّه مع مخططات الإنجليز وأن يؤدّي إلى تفاقم العلاقات بينهم وبين بشير السعداوي.

صار ممثلو هيئة تحرير ليبيا وجامعة الدول العربية الذين وفدوا من القاهرة يعقدون الاجتماعات للمطالبة بالاستقلال وتوحيد ليبيا ودخولها في الجامعة، فكانت جميع جدران المنازل وواجهات المخازن والأسوار في طرابلس وغيرها من المدن الكبرى مغطّاة بشعارات: «الاستقلال أو الموت»، «عاشت طرابلس المستقلة»، «الاستقلال، الوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية» و «نطالب بالحرية والاستقلال» «301، العدد 49، ص 23، 1948 م».

وكان بإمكان أعضاء لجنة التحقيق الرباعية أن يلاحظوا كيف كانت مجموعات الأهالي في طرابلس تتجول في المدن فوق الشاحنات الإنجليزية وتصيح بعبارة واحدة: «استقلال، حرية، جامعة عربية» وقد أعادت صحيفة «طرابلس الغرب» التي كان يشرف عليها المكتب الإعلامي البريطاني نداء لجنة الإفتاء التابعة للأزهر في القاهرة، وكانت تنصّ في الخصوص على أنّ من يقف لصالح دولة أوروبية عظمى ليس مسلماً صحيح الإسلام. ويشير تقرير لجنة التحقيق الرباعية إلى أنّ ذلك النداء ترك أثراً ملموساً على الأهالي الذين كانوا يؤيدون برنامج هيئة تحرير ليبيا. وقد أشير فيه أيضاً إلى أن اهتمام الشخصيات المسؤولة في الإدارة العسكرية البريطانية بهيئة تحرير ليبيا قد ترك أثراً طيّباً على الأهالي. (24، ص 3)[1].

---

(1) إن الرسالة التي وجهت إلى لجنة التحقيق الرباعية من طرف ممثلي السكّان العرب في طرابلس الذين لم يضعوا توقيعاتهم فوقها خشية بطش الإدارة العسكرية البريطانية، تكشف الأسباب الحقيقية لمثل ذلك الانتباه. فقد جاء في الرسالة: «إنّ هيئة تحرير ليبيا وغيرها من الأحزاب ـ عملاء مقنّعون للأمبريالية... إنّ بريطانيا العظمى تعمل لما هو في صالحها الخاص. ولا يعني شيئاً بالنسبة لسياستها الامبراطورية أن يحارب النّاس بعضهم بعضاً وأن يموتوا من الجوع. وقد تسنّى لليبيا أن تقتنع بهذه الحقيقة خلال السّنين السّتة الأخيرة من =

ومن الطبيعي أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تبد ذلك الميل الظاهري نحو جميع الأحزاب. فقد حاولت أن تشل نشاط الكتلة الوطنية الحرة التي كانت تحاول أن يتجه المندوبون الوطنيون المنتخبون إلى المقابلة مع اللجنة الرباعية. أما علي الفقيه حسن، رئيس الكتلة الوطنية الحرة فقد اعتقل «في سبيل أن تضمن حرية التعبير عن الرأي» في البلاد بينما اعتقل في الحقيقة من أجل أن يمكّن بشير السعداوي من توحيد جميع الأحزاب وأن يقدّم للّجنة المواد المقبولة من طرف الإنجليز (170، ص 121).

وكانت الإدارة العسكرية البريطانية تأمل بتضليل اللجنة الرباعية عن طريق تقديم «الحقائق المدلّلة» على رضى الأهالي بالإنجليز وعلى تضامنهم مع من لا يوافق على الوصاية الإيطالية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان. وسرعان ما برزت نتائج مثل هذه المناورات والخلافات بين أعضاء اللجنة.

فعند استخلاص نتائج الآراء التي عبّر عنها ممثلّو شعب برقة لم تتمكّن اللجنة من الوصول إلى قرار موحّد. وبالنتيجة ضمّن تقريرها نصّين - نص وفد الإتحاد السوفياتي - ونص وفود انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.

وبناء على نص وفود الدول العظمى الثلاث كان 95% من الذين أجرى معهم الاستفتاء يقف إلى جانب الاستقلال (منهم 90% إلى جانب حكومة برئاسة ادريس السنوسي) ثمّ، كما أشير بصورة جازمة فيما بعد إلى أنّ قلّة فقط أعطت أصواتها لصالح وحدة ليبيا. وبدا وكأنّ الغالبية موافقة على الوحدة مع طرابلس شريطة أن تعترف الأخيرة بزعامة ادريس. أما ما يخصّ العلاقة بالدول الأجنبية فقد دوّن أنّ الكثيرين كانوا يرغبون بالحصول على المساعدة من انجلترا. بل وأنّ بعضهم صرّح مباشرة بوقوفه في صف التحالف معها. وعلى حدّ تعبير الوفد الفرنسي، كان هناك

= وجودها تحت الإدارة العسكرية البريطانية. لقد فتّت الأمبرياليون وحدة الشعب بواسطة الموظّفين العرب - عملائهم الذين قاموا معهم باستعباد الشّعب من أجل تحقيق مآربهم الخاصّة. وأنّ مثل هذا الاستقلال الذي هم على استعداد لتقديمه لنا سيكون فوضى تفضي إلى الإبادة الكاملة للشعب». (22، ف 441، ب 21، د 65، ل 68).

جزء صغير من السكان على استعداد لقبول أي رأي يتخذه شيوخهم. (انظر: 24، ص 27؛ 245، ص 68).

وأكّد وفد الاتحاد السوفياتي في استنتاجاته أنّ غالبيّة من تمّ استجوابهم لم تكن تعرف أي شيء عن أهداف قدوم اللجنة الرباعية إلى ليبيا وأنّ القسم الأساسي من الذين مثلوا أمام اللجنة كانوا من الشيوخ وزعماء القبائل الذين ناضلوا ضد الإيطاليين، وأنّ المؤتمر الوطني البرقاوي الذي يعتبر تابعاً إدارياً للإدارة العسكرية البريطانية كان في الحقيقة هو المشرف على إعداد الرأي العام (24، ص 27).

كما إنّ الاستنتاجات المتعلقة بطرابلس أدرجت في نصّين أيضاً، فوفد الاتحاد السوفياتي لم يوافق على النص المقترح من طرف وفد الدول العظمى الثلاث والذي كان يتجاهل بصورة كاملة عدداً من الوثائق (من بينها 250 رسالة أرسلت باسم 450 ألف نسمة من سكان طرابلس). على الرغم من أنّ نصّ الدول الثلاث أشار إلى أن الجمهور الأساسي من أهالي طرابلس يقف إلى جانب الاستقلال وتقف غالبية من تمّ استفتاؤهم إلى جانب الدخول في جامعة الدول العربية والإلغاء العاجل للإدارة العسكريّة البريطانية. ويتضح من نص الوفد السوفياتي أن الجوّ الذي كان يجري فيه عمل اللجنة كان يشير إلى ضغط ملحوظ كان يمارس على السكان من طرف العناصر القومية ورجال الدين. وعلى الرغم من أن غالبية من تمّ استفتاؤهم من قبل اللجنة وقفت إلى جانب استقلال البلاد ودخولها جامعة الدول العربية فإن عدداً محدّداً من الأهالي كان يعتبر، كما أشار الوفد السوفياتي، أن البلاد لم تنضج بعد من أجل الاستقلال وأنها بحاجة إلى مرحلة انتقالية تحت إشراف دولة أوروبية (انظر 245، ص 66 - 67؛ 24 ص 28).

وفي فزّان أيضاً تمّ التوصل إلى استنتاجين فالنص الذي قدمته انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكيّة وفرنسا كان ينص على أنّ الكثيرين من سكان هذه المنطقة يرغبون في أن يروا في بلادهم حكومة إسلامية ولكن أن يحتفظوا لفترة مؤقتة بالإدارة الفرنسية. وكان نص الوفد السوفياتي يشير إلى أن غالبية سكان فزان لم تكن ذات رأي محدد، وأن قبيلة الطّوارق فقط وقفت إلى جانب إبقاء الإدارة

الفرنسية. ومن بين 700 شخص استجوبتهم اللجنة كان 44% يقف إلى جانب الإدارة الفرنسية و 26 إلى جانب أيّة حكومة و 8 إلى جانب حكومة إسلامية وأن 12% تركوا للدول الأربع مهمة حلّ هذه القضية. (24، ص 28؛ 245، ص 72-73).

وأخيراً، فإنّ اللجنة الرباعية قد ضمنت الجزء الختامي من تقريرها نصّين منفصلين، فقد افترض، وفد الدول الغربية الثلاث أن أي واحدة من المناطق الليبية الثلاث لم تكن مهيّأة بالمفهوم السياسي لتقرير مصيرها على الرغم من أن وحدة البناء السياسي والاجتماعي لبرقة قدمت أساساً جيّداً من أجل تقرير المصير. وشدّد على الانتشار الواسع للمشاعر المعادية للإيطاليين في طرابلس وبرقة. وأشير في نص الوفد السوفياتي إلى أن الخلافات المحلية التي تزايدت في الفترة التالية للحرب بسبب التجزئة المفتعلة للبلاد تتراجع إلى الصفّ الخلفي أمام التكامل الطبيعي والاجتماعي للبلاد، وأشير أيضاً إلى أن الغالبية المطلقة ممن استجوبتهم اللجنة وقفت بصورة صارمة إلى جانب وحدة البلاد.

كانت استنتاجات الدول الثلاث تتّسم بالتحيّز والتّناقض، وقد أشير فيها بشكل خاص إلى أهليّة برقة للحكم الذّاتي وإلى كراهيّة الطرابلسيّين للحكم الايطالي[1]. وفي الوقت نفسه لم يكن يشار إلى قضية وحدة البلاد أو كانت تذكر بصورة عاجلة». وبرزت في نص وفود الدول الثلاث التّناقضات بين انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية ما نصّه: «إن الحكومة السوفياتية تلفت نظر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا. فبينما كان وفد انجلترا والولايات المتحدة الأمريكيّة يحاولان التأكيد على التفضيل الذي كان يوليه أهالي برقة للمساعدة الإنجليزية كانا بالنسبة للنتائج المتعلقة بطرابلس يحاولان تمويه علاقة الطرابلسيين

(1) فيما يتعلق ببرقة وطرابلس جاء ما يلي: «من جانب البرقاويين ليست هناك رغبة شديدة في الوحدة ولا يمكن أن يوافقوا عليها إلا بشرط المحافظة على شروطهم الخاصة ـ م» (أخذ المقتطف من 245، ص 68) «في طرابلس تلاقي انتشاراً واسعاً الرغبة في وحدة ليبيا وعضوية الجامعة العربية ولكن لا يؤكّد على ذلك إلا قليلاً ـ م» (أخذ المقتطف من 245 ص 660) أمّا فزّان فلم تذكر في الاستنتاجات المتعلقة بها أيّة كلمة عن وحدة البلاد.

بالإدارة العسكرية البريطانية. فصارت هذه موضوع نظر وفد فرنسا الذي أكّد: «كثيراً ما كان يسمع الاستياء من الحكم الأجنبي. وقد عبّر عنه الكثيرون عن التذمّر من النظام القائم و الاحتجاج ضد الحكم السابق» (24، ص 28).

أخذت اللجنة الرباعية تعمل بروح التسويف، وقد أعطى ذلك ثماره المرجوّة إذ تمّ التوصل إلى تنسيق بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية سواء في أعمالها المشتركة خلال فترة عمل اللجنة أو في بناء القواعد العسكرية على الأراضي الطرابلسية. وفي مطلع سنة 1948 م منحت الإدارة العسكرية البريطانية الولايات المتحدة الأمريكية «الحق» في بناء قاعدة جويّة عسكرية[1] في الملاحة. وقد أثار تآمر انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية احتجاجات الأهالي فقامت المنظمات السياسية الطرابلسية بإدانة استخدام رقعة بلادها كرأس جسر للقواعد العسكرية. وقد صرّح أحمد الفقيه حسن، رئيس الكتلة الوطنية الحرة لمراسل جريدة (الأهرام) بقوله: «قمنا بالاحتجاج لأننا لا نؤيد هذه الأعمال. فمن أجل هذه القواعد انتزعت أفضل الأراضي من السكان ومن الواضح تماماً أن الأمريكان حاكوا مع الإنجليز مؤامرة أمبريالية ضد أهالي طرابلس ـ م» (362، تاريخ 48/12/17 م).

وصرّح طاهر المريّض، رئيس الجبهة الوطنية المتحدة، بهذا الخصوص: «إن المثال على تعسف الإنجليز ـ هو إقامة القواعد الأمريكية على أرضنا دون موافقة أهالي البلاد ـ م» (362، تاريخ 48/12/17م).

---

(1) شغلت قيادة المواصلات العسكرية الجوية الأمريكية مطار الملاحة لأول مرة في مايو سنة 1945 م وقد أبدل اسم هذا المطار (وكان في الماضي قاعدة للقاذفات المدمرة الايطالية) الذي صار قاعدة للقوات الجوية الإنجليزية فصار يحمل اسم الملازم الأول ريتشارد ويليس (الذي تحطّم بطائرته قرب عبادان في فبراير 1945 م وفي نهاية سنة 1945 م أعلن هذا المطار «فائضاً عن الحاجة» بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. إلاّ أنّ تبعيّة انجلترا للولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب، يسّرت للأمريكان إمكانيّة الاتفاق على استخدام مطار الملاحة وتوسيعه.

وممّا لا جدال فيه أن الاتحاد السوفياتي ما كان ليصمت على تآمر الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، فقام سفير الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بتاريخ 21 يناير 1948 م بتوجيه مذكرات احتجاج إلى المكتب الحكومي ووزارة الخارجيّة في كلّ من الدولتين. وقد جاء في المذكرة الموجهة إلى سكرتير الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية ما نصه: «إن الحكومة السوفياتية تلفت نظر حكومة الولايات المتحدة الامريكية إلى أن عقد الاتفاقية الأنجلو ـ أمريكية المنفردة حول إقامة قاعدة عسكريّة جويّة للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا يناقض معاهدة الصلح مع إيطاليا، وبناء على ذلك فإن الحكومة السوفياتية تعتبر الاتفاقية المشار إليها غير شرعية» (299، تاريخ 1948/1/29 م). وكانت المذكرة الموجهة إلى الحكومة الانجليزية تتضمن احتجاجاً على الاتفاقية المنفردة حول قاعدة الملاحة ما دامت الإدارة العسكرية البريطانية لا تملك الحق في اتخاذ مثل هذا القرار. كما ردّ الوفد السوفياتي في لجنة التحقيق الرباعية بتصريح رسمي على الاتفاقية المنفردة لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وأشير في ذلك التصريح إلى أنّ الاتفاقية المنفردة بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لا تملك القوة الحقوقية إذ أنّ الملاحة واقعة على أرض مستعمرة ايطالية سابقة لفترة مؤقتة تحت حكم الإدارة العسكرية البريطانية.

وفي يوليه سنة 1948 م قدمت لجنة التحقيق الرباعية تقريرها والمواد المتعلقة بها إلى وكلاء وزراء الخارجية. وفي 7 أغسطس سنة 1948 م استمع هؤلاء إلى آراء جميع الحكومات المعنية بمصير المستعمرات الايطالية السابقة. وفي 17 أغسطس بدأوا بمناقشة التوصيات المتعلقة بليبيا. فاقترح المندوب الانجليزي أن توضع برقة بكاملها (بعد توسيع حدودها بمقدار خطّي طول على حساب منطقة طرابلس) تحت وصاية انجلترا. أما بالنسبة لتقرير مصير طرابلس وفزان فاقترح تأجيله لمدة عام واحد إلى أن تتوصّل منظمة الأمم المتحدة إلى قرار مناسب بالنسبة له. وقد أيد المندوب الأمريكي هذا الاقتراح. أما المندوب الفرنسي فصرّح بأنه من أفضل الأمور إرجاء موضوع ليبيا بكاملها لمدة عام آخر ما

دام لم يدرس بصورة شاملة. ووقف الوفد السوفياتي معارضاً لتأجيل حلّ الموضوع المتعلق بمصير طرابلس وبرقة لمدة سنة، ولوضع برقة أيضاً تحت وصاية انجلترا.

واتّضح بصورة أجلى بعد ذلك أنّ مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا يحاولون المماطلة في إعداد التوصيات المطلوبة أملاً في أن تنقل القضية بصورة آليّة بعد انتهاء فترة العام الواحد إلى منظمة الأمم المتحدة حيث كانت تلك الدول تعوّل على كسب أغلبيّة الأصوات. وعلاوة على ذلك كانت الدول الغربية تضع في حساباتها إمكانيّة عقد اتفاق منفرد حول مصير المستعمرات الايطالية السابقة. وقد كتبت صحيفة «أونيتا» في معرض فضحها لتكتيك الانجليز أنّ أ. بيقين «يحاول» على مدى سنة كاملة «أن يدمّر أية إمكانية للاتفاق بين الدول الأربع لأنه متأكد من أنه بدعم الولايات المتحدة الأمريكية سيستحوذ في الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة على الغالبية الطيّعة القادرة على أن تؤمّن له تحقيق أغراضه» (349، تاريخ 1948/9/16 م).

وفي الحقيقة فإن الدول الغربية جعلت من دعوة مجلس وزراء الخارجية إلى الانعقاد أمراً مستحيلاً. وتحت إصرار الاتحاد السوفياتي افتتحت في باريس في الثالث عشر من سبتمبر عام 1948 م جلسة مندوبي الدول الأربع العظمى وفيها قدم الوفد السوفياتي اقتراحه حول وضع المستعمرات الايطالية السابقة تحت وصاية ايطاليا لفترة محدودة، على أن تتمّ هذه الوصاية تحت رقابة منظمة الأمم المتحدة وبشرط إقامة حكم ديموقراطي محلّي في المستعمرات السابقة. وكان الوفد السوفياتي خلال طرحه ذلك الاقتراح يهتدي بالرغبة في الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا. أمّا من الناحية العملية فإنّ الوفد السوفياتي قد أعاد طرح الاقتراح الذي كان قد تقدّم به ج. بيرسيس سكرتير الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في 13 سبتمبر 1945 م وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تدعوان إلى مثل هذا تقريباً خلال جلسة باريس لمجلس وزراء الخارجية سنة 1946 م. إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا،

وقفت ضد الاقتراح السوفياتي في جلسة باريس سنة 1948 م. أمّا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فأوصى بوضع برقة تحت وصاية انجلترا لفترة غير محدودة الأمد. وقد فضح المندوبون السّوفيات في كلماتهم المناورات الأنجلو ـ أمريكية الخاصة ببرقة. ولم يتم خلال الجلسة التوصّل إلى اتفاق حول المستعمرات الايطالية الأخرى أيضاً. ولهذا، فإنّ حكومات انجلترا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية توجّهت بصورة مشتركة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تخبره بأنه انطلاقاً من المادة 23 من معاهدة الصّلح مع ايطاليا (والبند 3 من الملحق 11 به) تطرح قضيّة مصير المستعمرات الايطاليّة السابقة للنّظر فيها من طرف الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

نضال الشعب الليبي من أجل إنشاءالحكومة الوطنية خلال مرحلة تقرير مصير ليبيا في منظمة الأمم المتحدة

1948 - 1952

ازداد الوضع في ليبيا تعقّداً في نهاية الأربعينات، فلا الرشاوى ولا الضغوط من جانب الإدارة العسكرية البريطانية استطاعت أن تخنق استياء الأهالي من تصرفاتها ومن الظروف المتردية للحياة. إذ ذاك، لجأ الانجليز إلى الاجراءات المتطرفة. فبعد رحيل اللجنة الرباعية بادروا إلى إلغاء جميع «الامتيازات» المؤقتة التي منحت للسكان. ووقف زعماء المنظمات السياسية المختلفة في طرابلس يدعون إلى إدانة التصرفات الانجليزية. فقد أشار طاهر المريّض، رئيس الجبهة الوطنية المتحدة إلى أنّ الإدارة العسكريّة البريطانية قد وضعت في يديها كلّ إدارة البلاد ولا تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحكم وأنّ الشعب يشكو من الضّرائب الثقيلة والابتزازات (262، تاريخ 1948/12/17 م). كما أشار أحمد الفقيه حسن، رئيس الكتلة الوطنية الحرة في معرض وصفه للإدارة العسكرية البريطانية إلى أنها قد «سدّدت ضربة قاتلة للبلاد» بإبعادها الوطنيين عن الحكم وحرمانهم حق التصويت، وإن الإدارة لا تهتم مطلقاً بمصالح الأهالي. كما انضم مصطفى ميزران، رئيس الحزب الوطني إلى صف منتقدي الإدارة العسكرية البريطانية فصرّح بقوله: «طالبنا ولا زلنا نطالب بإلغاء الإدارة العسكرية ومشاركة الوطنيين

في المناصب ذات المسؤولية لتدريبهم على إدارة بلادهم حتى إذا ما استقلت البلاد أصبح لدينا الكثير من المدربين على تسيير دفّة البلاد» (362، تاريخ 1948/12/17 م).

وقد نبّه ذلك الاستياء العام للمنظمات السياسية الطرابلسية الحكومة الانجليزيّة وكان أكثر ما يخشاه الانجليز في هذه الفترة هو اتحاد القوى الوطنيّة[1].

كما أن الإدارة العسكرية البريطانية قامت باتخاذ عدد من الإجراءات التي أثارت السخط العميق لدى أهالي برقة. ففي سنة 1949 م ولأول مرة بعد احتلال برقة فرضت الضرائب وفرضت الامتيازات من أجل الأجانب، كما تمّ إصلاح القوات العسكرية السنوسية، وانصبّ التذمّر من هذه الاجراءات في المظاهرات التي جرت في بنغازي في منتصف فبراير سنة 1949 م، فقد دعا أعضاء نادي عمر المختار في بنغازي إلى ملتقى طالب المشاركون فيه بأن تتخذ الإدارة العسكرية البريطانيّة الاجراءات الرامية إلى تحسين ظروف حياة الشعب وأن تلغى القوانين التي سنّت مؤخراً. ورداً على ذلك، أعلن الانجليز حالة الطوارىء في بنغازي، وأدخلوا الجيش في المدينة.

وكانت سياسة انجلترا تعمل على تعميق الحزازات بين ادريس السنوسي وزعماء طرابلس. وقد أدّت الخلافات المكشوفة فيما بينهم إلى تسديد ضربة للنضال من أجل الاستقلال ووحدة البلاد. ومن أجل تسوية هذه الخلافات بصورة ماتقدمت الحكومة المصرية لتقوم بدور الوسيط لكنّ ادريس السنوسي ردّ على ذلك بالرفض[2].

---

(1) قال أحمد الفقيه حسن: «لقد دعونا إلى عقد مؤتمر عام لبحث ما يعترض البلاد من عقبات وأهمها وجود هذه الأحزاب المتعددة وكيف أن مصلحة الوطن تقضي بحلها جميعاً والاستعاضة عنها بهيئة عامة تمثّل البلاد تمثيلاً صحيحاً بكامل حدودها. غير أن الإدارة حالت دون عقد هذا المؤتمر... ومن هنا يتبين أن إدارة الانجليز تسعى جادّة لتطبيق سياستها «فرّق تسد» والعمل على إخفات كلّ صوت حر» (362، تاريخ 1948/12/17 م).

(2) كتبت صحيفة «أخبار اليوم» المصرية بصدد السياسة المنفردة لادريس السنوسي... ما =

وبعد أن رفض ادريس السنوسي مقترحات جامعة الدول العربية أرسل مراقبيه إلى جلسة باريس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1948 م. وقد كتبت صحيفة «الكتلة» في 10 ديسمبر سنة 1948 م أنّ ادريس السنوسي كان يوجّه جهوده في الحقيقة نحو شق ليبيا بمطالبته بإعلان استقلال برقة فقط دون سواها، هذا بينما تدعو جامعة الدول العربيّة إلى استقلال ليبيا الموحدة بكاملها. وباقتراح من الأمين العام للجامعة طار إلى باريس الوفد الليبي الثاني برئاسة بشير السعداوي، رئيس هيئة تحرير ليبيا، وقبيل سفره صرّح في ردّ له لمراسل صحيفة «الكتلة» حول موضوع إعطاء الاستقلال لبرقة بزعامة ادريس السنوسي، بقوله: «إن محاولة فصل أيّ قطر من أقطار ليبيا الثلاثة ليس إلا قبولاً بالحلّ الاستعماري القائم لقضية ليبيا. لقد سبق لنا أن أعلنّا رأينا المشترك الخاص بمنح الاستقلال لكامل ليبيا وتصفية القيود الأمبريالية التي أدّت بعد تجزئة ليبيا ثلاثة أجزاء إلى ربط برقة بالوصاية الانجليزية وتريد أن تعيد طرابلس إلى وصاية ايطاليا وفزان إلى الوصاية الفرنسية ولهذا فإننا لا نوافق على عزل أي جزء ونعتبر مثل هذا العزل أخطر شيء على ليبيا ـ م» (381، تاريخ 1948/12/1 م).

وكان الوفدان المنفصلان (عن طرابلس وبرقة) يعتزمان حضور مناقشات موضوع المستعمرات الايطالية السابقة إلاّ أنه على الرغم من مطالبة الاتحاد السوفياتي بالتعجيل في النظر في تلك القضية فإنها أجّلت بإلحاح من مندوبي الدول الغربية حتى (أبريل سنة 1949) (أي أنه قد أرجىء إلى النص الثاني من

= نصّه: «يسير الأمير ادريس على خطا السياسة الانجليزية ففي سنة 1945 طالب باستقلال ليبيا ووحدتها معتمداً في ذلك الوقت على السياسة العربية أما الآن فاكتفى ببرقة فقط؛ وبكلمة أخرى فإن أمير ليبيا يريد انقاذ ما يمكن انقاذه؛ ولهذا السبب رفض بلباقة أنه يحضر إلى القاهرة. لقد أجاب بالرفض لأنه خجل من مصارحة الحكومة المصرية بأنه لم يعد يثق بالسياسة العربية وهذه الحادثة تبرز مقدرة السياسة البريطانية على تسخير العرب لمصالحها. . . إن انكلترا تشق الصف العربي من أجل أن تتغلغل حيث تشاء. والانجليز يستخدمون العديد من الزعماء العرب من أجل الوصول إلى أهدافهم ـ م» (1948, 11, 27, 358).

الجلسة الثالثة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة) فسافر الوفد الليبي من باريس إلى لندن لكي يتّصل، على حدّ تصريح بشير السعداوي، بالحكومة الانجليزية، ويعبّر لها عن مطالب الشعب الليبي، لكن ذلك لم يكن إلاّ ذريعة شكلية. إذ كان يأمل بالحصول في لندن على دعم بخصوص مستقبل طرابلس. إلاّ أنهم أفهموه في وزارة الخارجية أنه لا يمكن أن تضمن استقلال طرابلس ووحدة ليبيا (170، ص 101) هذا بينما أخذ بعض الزعماء الطرابلسيين يقومون بحملة واسعة لصالح إيطاليا مفيدين في كون انجلترا خلال مؤتمر مندوبي الدول العظمى الأربع في باريس في سبتمبر 1948 م قد أظهرت بصورة سافرة اهتمامها ببرقة ولم تعرض مساعدتها لطرابلس، وفي تلك الظروف حاول (بشير السعداوي) مجدّداً أن يوحّد الزعماء الطرابلسيين وأن يقفوا جميعاً ضد إمكانيّة عودة الايطاليين إلى البلاد. وكان ينسّق نشاطه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وازداد الوضع الدولي تعقيداً في تلك الفترة بسبب المحاولات المشددة للدّول الأمبريالية في تدعيم حلف شمال الأطلسي (ناتو) وكانت روما الرسمية تأمل بعد أن انضمت ايطاليا إلى الحلف (أبريل 1949 م) بأن تتنازل انجلترا وفرنسا عن مصالحهما وأن تقدم لها الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المباشر. بيد أنّ انجلترا وفرنسا لم تكونا مستعدّتين إطلاقاً للتحول عن مواقعهما الاحتلالية. فبعد أن اضطرت انجلترا في مايو سنة 1948 م) للتّنازل عن انتدابها لفلسطين[1] اتّخذت جميع الاجراءات من أجل ترسيخ أقدامها في ليبيا. فكانت تقيم حسابها على أنّ طرابلس وبرقة يمكن أن تعوّضاها خسائرها في فلسطين وتمكّناها من مواصلة الإشراف على خطوط مواصلات حوض البحر الأبيض المتوسط ومن القدرة، في حال الضرورة على إنزال جيوشها في أيّ منطقة من الشرق الأوسط.

وقد سبقت بداية مناقشة القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الايطالية

(1) لو أنّ المؤلّف أفرد وقفة أطول لتحليل المؤامرة الانجليزيّة ـ الصهيونيّة في فلسطين لانتهى إلى القول بأنّ انجلترا لم تخسر شيئاً بتسليمها فلسطين للصّهاينة بل حقّقت الكثير من المرابح (المترجم).

السابقة في منظمة الأمم المتحدة بمفاوضات جرت وراء الكواليس بين الدول ذات المصالح. وعلى الخصوص بين ك. سفورزا وزير خارجية ايطاليا و أ. بيفين وزير خارجية انجلترا، ولم يحل ذلك دون تدعيم بريطانيا لمواقعها في برقة وطرابلس، لكن بالطبع لم يتسنّ تحقيق كلّ شيء. فتعاظم التذمّر في ليبيا من الإدارة العسكرية البريطانية أدّى إلى استبدالها بإدارة وطنية. وقد صرّح ماكنيل، وكيل وزارة الخارجية في فبراير 1949 م ردّاً على سؤال في مجلس العموم بأنّ الحكومة الانجليزية قررت نقل الإشراف الإداري في ليبيا إلى وزارة الخارجية وكأنها تضع بذلك التطور الثقافي للّيبيّين في الحسبان. ولم يكن هذا الايضاح كافياً لتغطية الأسباب الحقيقية لاستبدال الإدارة العسكرية البريطانية. فلمّا لم تكن انجلترا واثقة من القرار النهائي بتقرير مصير طرابلس حاولت أن تسارع بضم جزء من أراضيها إلى برقة قبل أن يتأخر الوقت وقامت في سبيل هذه الغاية بعدد من التغييرات في التقسيم الإداري لليبيا[1].

قام الليبيون باستعدادات مكثّفة تمهيداً لمناقشة المستعمرات الإيطاليّة السابقة في الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. واتجهت جهودهم إلى التوصل إلى وجهة نظر موحّدة حول مستقبل ليبيا. فقامت اللجنة الطرابلسية في القاهرة بتوجيه مذكرة إلى وزارة الخارجية في مصر سردت فيها أسباب عدم موافقة الطرابلسيين على بسط سلطة الأمير ادريس السنوسي عليهم. وأشير بصفة خاصة إلى أن الإمارة سلاح في أيدي الايطاليين والانجليز من أجل تمزيق وحدة الشعب وتقسيم البلاد، وإن ادريس السنوسي هو العدو اللّدود لوحدة البلاد وأنه ظهير

(1) منذ أقدم العهود كانت الحدود بين طرابلس وبرقة، تمر في منطقة العقيلة (بالقرب من سرت) بينما كان مركز رقابة الدخول واقفاً في اجدابيا. وفي بداية سنة 1949 م نقل الانجليز حدود برقة غرباً حتى نقطة تادّو (حوالي 50ك. م. من مصراتة). أما المراكز الثلاثة الهامة: هون، سرت، ورفلة «التي كانت داخلة في أراضي طرابلس فجعلت في منطقة خاصة سميت «المنطقة الغربية الجنوبية» التي كانت مزمعاً ضمّها في المستقبل لبرقة، وقد عيّن في تلك المنطقة حاكم انجليزي خاص. وفي نوفمبر سنة 1948 م درست هذه المنطقة من قبل مجموعة من الجيولوجيين وفدت من لندن واكتشفت فيها النّفط.

للمستعمرين. واقترحت اللجنة الطرابلسية الدعوة إلى عقد مؤتمر في القاهرة بمشاركة الأحزاب الطرابلسية وهيئة تحرير ليبيا وذلك من أجل أن يتم، وبحضور جامعة الدول العربية، التوقيع مع ادريس السنوسي على بيان المندوبين الطرابلسيين والذي يمكن أن يتخذ ميثاقاً يعمل الجميع بموجبه في المستقبل (362، تاريخ 1949/1/20 م).

وراحت الحكومة المصرية أيضاً تستعد لجلسة منظمة الأمم المتحدة بحيوية فأعدّت مجموعة من الوثائق تتعلق بمطاليب ترابيّة وباستقلال ليبيا ووحدتها. وقد أحجمت غالبية الدول العربية عن تأييد موقف مصر من القضية الليبية إلاّ أنها أيّدت تأييداً كاملاً فكرة توحيد ليبيا (وقد كان الاتفاق على ذلك قد تحقّق خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات العربية في انشاص) ومن أجل إعطاء الصيغة القانونية لذلك التأييد اقترحت الحكومة المصرية اتخاذ قرار مطابق خلال جلسة مجلس جامعة الدول العربية. وفي 21 مارس اتّخذ المجلس القرار التالي: ـ «الايعاز لدول الجامعة بتوحيد جهود مندوبيها في منظمة الأمم المتحدة للمطالبة معاً بمنح الاستقلال لليبيا الموحَّدة ـ م» (245، ص 105 ,108) وبهذه المناسبة عهد إلى عبد الرحمن عزّام الأمين العام للجامعة أن يرسل مذكّرة إلى الحكومات العربية من أجل أن تعطي التوجيهات المناسبة لممثّليها في منظمة الأمم المتحدة واتخذ القرار بإرسال وفد ليبي موحّد إلى ليك ـ سكس بهدف تفادي الأخطاء التي حدثت في باريس خلال النصف الأول من الجلسة الثالثة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

إلاّ أنّ ادريس السنوسي لم يقدّم أي ردّ على جميع استفسارات الأمين العام للجامعة. بل وجّه وفده إلى جلسة منظمة الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن مصالح برقة وحدها. فلم يتبقّ أمام عبد الرحمن عزام إلاّ المساعدة على تشكيل وفد طرابلسي من أعضاء المجلس الوطني لتحرير ليبيا (وكان من أعضائه منصور ابن قدارة، محمد فؤاد شكري ونور الدين العنيزي). وأنيطت بالمندوبين مهمّة التظاهر بعدم وجود أية خلافات مع البرقاويين وبمبادهة من خشّاب باشا، وزير

خارجيّة مصر تمّ اجتماع مشترك للوفدين في ليك ـ سكس. وقد صرّح مندوبو برقة بأنهم لن يؤيّدوا مطلب منح الاستقلال لليبيا الموحدة إلاّ بشرط الاعتراف بسلطة ادريس السنوسي فاضطرّ المندوبون الطرابلسيّون إلى قبول ذلك الشّرط. إلاّ أنّ الاتفاق لم يعش طويلاً، وسرعان ما أعلن ماكنيل بصوت جهوري بأنّ هيئة تحرير ليبيا غير مخوّلة بتمثيل الشعب الليبي[1].

وطرح الوفد السوفياتي أمام الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة مشروع منح الاستقلال لليبيا وأريتريا بعد 10 سنوات على أن يقوم بإدارة ليبيا خلال هذه الفترة مدير عام يعيّنه مجلس وصاية منظمة الأمم المتحدة وتكون له سلطة تنفيذية، وتتبع له لجنة استشارية (من ممثّلي: انجلترا، الاتحاد السوفياتي، فرنسا، ايطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السكان الأوروبيين والمحليين لتلك الأرض).

ويمكن لمجلس الأمن في حال الضرورة أن يحدّد المناطق التي تدار مباشرة من قبله في كلّ من ليبيا وأريتريا والصومال والتي تدار بصورة مباشرة من قبله، وفي 9 مايو سنة 1949 م حدّد الوفد السوفياتي مشروعه بضغط الفترة اللازمة لإعطاء الاستقلال لليبيا وأريتريا في 5 سنوات وللصّومال بعشر.

أمّا عدد أعضاء اللجنة الاستشاريّة فاقترح أن يزاد إلى عشرة أشخاص على أساس مشاركة المندوب المصري وممثل عن السكان المحليّين (245، ص 114).

أمّا المشروع الذي تقدّمت به انجلترا إلى جلسة منظمة الأمم المتحدة فكان يتّجه إلى منح ليبيا الاستقلال بعد مضي فترة عشرة سنوات شريطة أن تعتبر الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ذلك مناسباً (43، ص 15 - 17) واقترح وضع برقة تحت وصاية انجلترا خلال فترة الانتقال أما بقية أجزاء ليبيا (طرابلس وفزان) فاقترح إدراجها في نظام الوصاية الدولية على أساس الشروط التي يمكن أن تتقدم بها حكومات مصر، فرنسا، ايطاليا، انجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية إلى

(1) يفسّر هذا التحوّل الحادّ في علاقة الانجليز بهيئة تحرير ليبيا، بأنّ تلك اللجنة قد بدت بعد اتّفاقية بيفن ـ سفورسا غير ضرورية بل وإلى حدّ ما خطيرة على الانجليز.

الدورة الرابعة إلى الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة (43، ص 16) وهكذا تبقى برقة في واقع الحال تابعة لانجلترا. أمّا السؤال المتعلق بمن يقوم بإدارة طرابلس وفزان خلال فترة السنوات العشر وما شروط الوصاية، فبقي دون إجابة. وكان انعدام وجود المقترحات المحددة دليلاً على التناقضات الجدّية بين الدول الغربية.

فليس من الأمور العابرة بعد ذلك، أن يصرّح كوف دي مورفيل في 4 مايو سنة 1949 م بأنّ الوفد الفرنسي لا يمكن أن يقبل باقتراح الانجليز، إلاّ أنه ينظر إليه كمجرّد أساس للمناقشة.

كانت النزاعات الأمبريالية حول المستعمرات الايطاليّة السابقة نتيجة لتضارب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا، وايطاليا، في منطقة البحر الأبيض المتوسّط. فمن الطبيعي أنّ التّنافس بين الولايات المتحدة الأمريكيّة وانجلترا على السيطرة على حوض البحر المتوسط كان حائلاً دون وصولهما إلى اتّفاق حول مصير طرابلس. أمّا بالنسبة لفرنسا فإنّ أشدّ ما كانت تخشاه هو أن تؤدّي الوصاية الجماعيّة على المستعمرات الايطالية السابقة ثمّ إعطاؤها الاستقلال إلى مضاعفة حركة التحرّر الوطنية في ممتلكاتها في الشمال الأفريقي. ومن الطبيعي أنّ فرنسا كانت إلى جانب ذلك تنظر دون أيّ حماس إلى إمكانيّة فرض السّيادة الأنجلو ـ أمريكية في البحر الأبيض المتوسط (وخاصة عن طريق تثبيت أقدام انجلترا في برقة وأقدام الولايات المتحدة الأمريكية في طرابلس). ومن الواضح أنّ إيطاليا لم تكن مسرورة من تآمر الولايات المتحدة الأمريكيّة وانجلترا. وقد كتبت صحيفة «موميتتو» الايطالية في معرض تعبيرها عن رأي الأوساط الحاكمة ما نصّه: «إنّ ما يحدث في ليك ـ سكس هو مناورة دقيقة ومعقّدة من أجل إضفاء الشرعية على احتلال انجلترا لبرقة، والفرنسيّين لفزان، ويتظاهر في الوقت نفسه بأنّه لا يقترف ظلم كبير بحقّ إيطاليا. وقد برزت أمام الإيطاليين بشكل خاص حقيقة كون الحلفاء يحاولون تغطية المناورة بالحجج الحقوقيّة وهم بكل رياء يغطّون مطامعهم في النّهب». (المقتطف

من 301 ,1949 م العدد 18، ص 12).

وقد لقي المشروع السوفياتي خلال مناقشات اللجنة الأولى (لجنة القضايا السياسيّة وقضايا الأمن) تأييد عدد كبير من الوفود (فقد صوّت إلى جانب المشروع السوفياتي 14 وفداً)[1].

وقد واصلت وفود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكيّة الأخرى حتى نهاية الدورة الثالثة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة سياستها المتواصلة من أجل الدفاع عن حقوق المستعمرات الايطاليّة السابقة. ولم تستطع حتّى الصحافة الرجعيّة، في مصر الملكيّة إلاّ أن تشير إلى هذه الحقيقة. فقد كتبت الصحف المصرية: «لقد انضمّ الاتحاد السوفياتي إلى الكتلة العربيّة ويتوقّعون بأن تتمكّن معارضتهم الموحّدة من منع منظمة الأمم المتحدة من قبول المشروع الانجليزي. وفي الحقيقة لقد تعاطف الوفد السوفياتي مع قضيّة إعطاء الاستقلال للمستعمرات السابقة (309، تاريخ 1949/5/10) «وقد صرّح غروميكو (وكان في ذلك الوقت وكيل وزارة الخارجية السوفياتية ـ المؤلف») بأنه يطالب بإعطاء ليبيا الاستقلال بمرور خمس سنوات وأنه تجاوباً مع رغبة السكان يرفض المشروع الأول ـ م» (387، تاريخ 49/5/10 م). كما صرّح علي نور الدّين العنيزي، عضو الوفد الطرابلسي في منظمة الأمم المتحدة لمراسل «صوت الأمة». «قررنا الاتفاق مع الكتلة الشرقية على الدفاع عن مطالبنا العادلة. لقد أيدت روسيا مطالبنا بالوحدة والاستقلال ووقفت ضد الوصاية الفردية، وإلى جانب وصاية منظمة الأمم المتحدة ـ م» (375، تاريخ 1949/4/10).

ولكي يطول أمد المداولات اقترح الوفد الأمريكي تشكيل لجنة فرعية خاصة منبثقة عن اللجنة الأولى لدراسة المقترحات المقدمة وإعداد مشروع قرار متفق عليه. وقد شكلت هذه اللجنة (تحت رقم 15) وفي الـ 11 من مايو سنة 1949 قدم

(1) خلال الدورة الثالثة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة (سنة 1949 م) كان عدد أعضاء المنظمة (48) دولة . . .

الوفدان الانجليزي والأمريكي إليها للدراسة خطة بيفين ـ سفورزا التي أبرمت في مايو سنة 1949 في لندن بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وكان المشروع القائم على أساس تلك الخطة ينصح بـ «وضع برقة تحت وصاية المملكة المتحدة وفزان تحت وصاية فرنسا ووضع طرابلس في نهاية سنة 1951 تحت وصاية ايطاليا» (43، ص 325) وكان يخطط بذلك لتقاسم المستعمرات الإيطالية السابقة بين الدول الأساسية المشتركة في الناتو.

استقبل شعب ليبيا خطة بيفين ـ سفورزا بسخط بالغ فانطلقت مظاهرات الاحتجاج في كثير من مدن البلاد. وفي الـ 11 من مايو سنة 1949 اتجهت في طرابلس مظاهرة تعد عشرة آلاف مواطن إلى مقر ج. بلاكلي، المدير البريطاني العام، وقدمت إليه مذكرة رؤساء الأحزاب السياسية وزعماء القبائل والمفتي في طرابلس وقد جاء فيها: «بما أن بريطانيا قد غدرت بشعب طرابلس في اللحظة الأخيرة وخيبت أمله في أن تقوم بالدفاع عن عدالة الشعب وحريته فإن الشعب الطرابلسي قد قرر عزمه اليوم على الكفّ عن أي تعاون مع الإدارة البريطانية وسيضطر إلى إعلان العصيان المدني ما لم تتراجع بريطانيا عن اقتراحها الأخير الذي يضع الشعب الطرابلسي تحت رحمة الايطاليين. وإزاء هذا الموقف من جانب بريطانيا يجد الشعب الطرابلسي نفسه مضطراً إلى اتخاذ كافة الإجراءات من أجل حماية نفسه وقضيته ويحمل بريطانيا مسؤولية جميع ما يترتب على ذلك (م)» (362 تاريخ 1949/5/12).

وبينما كان ج. بلاكلي يستقبل المندوبين كان المتظاهرون في الشارع يهتفون بالشعارات المعادية للإنجليز. وفجأة لاحت راية حمراء فوق جموع المتظاهرين وانطلقت هتافات تحيي الاتحاد السوفياتي. فقام رماة الرشاشات الرابضون في الدبابات بفتح النار وجرحوا ما يزيد عن 60 مواطناً. وأعلنت حالة الطوارىء في طرابلس واستدعيت تعزيزات عسكرية جديدة إلى المدينة. وأعطيت

(1) استبدلت الاقتراحات التي كانت انجلترا قد تقدمت بها في الـ 4 من أيار سنة 1949 بالمقترحات المنبثقة على أساس تلك الاتفاقية.

التعليمات إلى الشرطة المحلية بالاقتصاص من المتظاهرين دون شفقة وعلى الرغم من حظر الشرطة فقد عقد ملتقى كبير في قاعة سينما «الحمراء» أعلن خلاله على الفقيه حسن زعيم الكتلة الوطنية الحرة بقوله: «إننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي في الوقت الذي تتقاذف سفينتنا الأمواج المخيفة للسياسة الأمبريالية والشعب الليبي ينهض للدفاع عن مطاليبه العادلة (م) وشكر وفود الدول العربية والدول الشرقية الأخرى على دعمها لقضية الشعب الليبي» (1949/5/14, 387).

واتخذ زعماء الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة قراراً بتوحيد الجهود في النضال ضد خطة بيفين ـ سفورزا. ونتيجة لذلك تشكلت منظمة سياسية موحدة هي المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي يرأسه بشير السعداوي (170 ص 100) وفي 14 مايو سنة 1949 عقدت جلسة المؤتمر الوطني لعموم طرابلس إلا أن كثيراً من المندوبين لم يتمكن من حضوره لأن الجيوش الانجليزية كانت تحاصر طرابلس ولم تكن تسمح لأحد بدخول المدينة. وفي الـ 15 من مايو اتخذ المجلس قراره بإعلان حملة «العصيان المدني» فأغلقت جميع المؤسسات والمخازن والمدارس والبريد والتلغراف وعندما حاولت الشرطة تفريق المتظاهرين بالقوة اجتاحتها الجماهير الغاضبة وراحت تقذف رجال الشرطة بالحجارة. فهرعت قوات الجيش في الدبابات والمصفحات لمساعدة الشرطة وشرعت باستعمال الغازات المسيلة للدموع وقد قتل في ذلك اليوم اثنان وجرح 35 من المتظاهرين بالإضافة إلى ضابط انجليزي وخمسة من رجال الشرطة وفي 16 مايو عاد الانجليز مجدداً إلى استخدام الغازات المسيلة للدموع من أجل تفريق مظاهرة من ثمانية آلاف شخص حاولت تطويق مبنى الإدارة الانجليزية. وقد أحرق المتظاهرون نادي قدماء المحاربين الطليان وانتزعوا الأعلام الإيطالية وأحرقوها كما انتزع علم الولايات المتحدة الأمريكية من فوق مبنى القنصلية الأمريكية. أما في اليوم التالي فشارك في المظاهرة 20 ألف شخص وتزايد عدد الجرحى نتيجة إطلاق النيران وأرسل مئات المعتقلين إلى السجون وعمت الاضطرابات المدن

الأخرى من طرابلس (مصراتة، العزيزية، جنزور، بن غشير، يفرن، جالو، وغريان).

ونشرت الإدارة الانجليزية نداء إلى الطرابلسيين تدعوهم فيه التزام الهدوء فلم يكن جواب المتظاهرين إلا واحداً: «تسقط انجلترا» و «تعيش ليبيا الموحدة» وتوجه قادة الأحزاب السياسية في طرابلس باسم جميع الشعب الليبي إلى ادريس السنوسي بطلب الإعلان العاجل لاستقلال ليبيا. إلا أنه في هذه المرة أيضاً بقي وفياً لالتزاماته مع الانجليز.

وعندما ذاعت خطة بيفين ـ سفورزا وجه بشير السعداوي برقية إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تتضمن ما يلي: «باسم الشعب الليبي تعلن هيئة تحرير ليبيا احتجاجها على المؤتمرات الأنجلو ـ ايطالية الرامية إلى عودة ايطاليا إلى ليبيا» (325 تاريخ 1949/3/13). وقد أكد بشير السعداوي رغبة الليبيين في الوصول إلى الاستقلال ووحدة البلاد وحذر من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تحدث في حال عودة الايطاليين إلى ليبيا. وفي نفس الوقت وجه بشير السعداوي برقية إلى أ. بيفين وزير خارجية انجلترا ضمنها أعنف الاحتجاج على محاولات الإنجليز إعادة الإدارة الايطالية إلى ليبيا وحمل الحكومة الانجليزية كامل مسؤولية تقسيم البلاد (325، تاريخ 1949/5/13). ودعا بشير السعداوي الشعب الليبي إلى النضال بشدة من أجل حريته واستقلاله. وقد حاول السفر إلى طرابلس من أجل تنظيم الحركة الشعبية هناك إلا أن القنصلية الانجليزية في القاهرة لم تمنحه تأشيرة الدخول.

وقد أثارت اتفاقية بيفين ـ سفورزا استياء شديداً لدى جميع الأوساط الاجتماعية العربية والإسلامية فكتبت صحيفة «الكتلة»: «انكشفت مؤامرة الدول الأمبريالية وهدفها تقسيم ليبيا (م)» (381 تاريخ 1949/5/2).

ولم يكن ممكناً في مثل ذلك الوضع التعويل على تأييد اللجنة الفرعية رقم 15 لمشروع القرار القائم على أساس اتفاقية بيفين ـ سفورزا. حتى إن الحلفاء

الأنجلو ـ أمريكيين في اللجنة الأولى أظهروا بعض التردد. أما مندوبو الدول العربية فوقفوا بحزم إلى جانب منح الاستقلال للمستعمرات الإيطالية السابقة (301 ,1949، العدد 18، ص 13) مما اضطر الكتلة الأنجلو ـ أميركية إلى اللجوء لعملية «معالجة» الوفود في ما بين الجلسات، وبعد ذلك فقط تسنّى لهم جرّ مشروع قرار اللجنة الفرعية رقم 15 إلى الجلسة العامة للهيئة العامة في الـ 17 من مايو سنة 1949. وقد وصفت وفود الدول الاشتراكية والعربية والآسيوية ذلك المشروع بأنه محاولة لسكسنة التقسيم الأمبريالي للمستعمرات الايطالية السابقة في أفريقيا. ولم يوافق على القرار الذي صاغته اللجنة الأولى وطرح للتصويت في 18 مايو سنة 1949. إذ لم يصوت لصالحه غير 14 وفداً فقط مقابل 37 وامتناع 8 وفود عن التصويت[1].

وهكذا فإن نضال الشعب الليبي ضد مخطط بيفين ـ سفورزا، وذلك النضال المدعم من جانب الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية والعربية وبعض الدول الأخرى قد أسقط المؤامرة التي كانت موجهة إلى تقسيم المستعمرات الإيطالية السابقة. بيد أن المظاهرات في المدن الطرابلسية لم تنقطع حتى وبعد أن رفضت منظمة الأمم المتحدة ذلك المخطط. وفي 18 مايو سنة 1949 خرجت في طرابلس مظاهرة تضم الآلاف تحت شعار: «تسقط الأمبريالية! تعيش روسيا!».

وفي مبنى المؤتمر الوطني الطرابلسي والذي كانت تزينه أعلام جميع الدول التي ناصرت ليبيا في منظمة الأمم المتحدة وأمام عدد هائل من الجموع ألقى الزعماء السياسيون خطبهم التي كانت تدعو إلى وحدة ليبيا واستقلالها. وتتالت برقيات التهنئة من مصر وتونس والجزائر إلى المؤتمر. أما برقية المؤتمر الوطني

---

(1) عند التصويت المنفصل نالت الوصاية الايطالية على منطقة طرابلس 33 صوتاً مقابل 17 مخالفين وامتناع 8 أي أنها نالت صوتاً واحداً أقل من أغلبية الثلثين اللازمة لقبول المشروع. وبصورة غير متوقعة كان ذلك الصوت غير المكمل هو صوت. أ. س. لوت مندوب هايتي الذي خرج على التوجيهات التي كانت قد أعطيت له.
وعلى أثر إعلان استقلال ليبيا أعلن أ. س. لوت مواطن شرف فيها. وبعد سقوط البند المتعلق بالوصاية الايطالية صوتت كتلة أمريكا ضد القرار ككل.

البرقاوي فكانت نصها: «نشارككم فرحتكم الكبرى نتطلع دوماً إلى توحيد جهودنا في النضال من أجل الاستقلال» (387 تاريخ 1949/5/14).

ويمكن الحكم على مستوى الطابع الجدي الذي اتخذته أحداث طرابلس على الأقل من اعتراف أحد المتعاونين المسؤولين مع الإدارة الإنجليزية إذ قال: «لقد أثبتت هذه المظاهرات أنه لا أمل لنا في الحفاظ على النظام إذا وافقت الجمعية العامة في سبتمبر المقبل على مشروع بيفين ـ سفورزا» (362 تاريخ 1949/6/24). أما ك. ميهيو نائب وزير خارجية انجلترا فقد أشار في خطاب له في مجلس العموم: «أن الوضع المتكوّن يعلمنا من جديد ما يجب علينا أن نقوم به إزاء طرابلس (م)» (362، تاريخ 1949/4/24).

وإذا كان نداء المؤتمر الوطني الطرابلسي الموجه إلى ادريس السنوسي من أجل إعلان استقلال ليبيا قد بقي دون ردّ فإن الجماهير الشعبية لم تقف على الحياد، إذ خرجت موجة من المظاهرات في مدن برقة (269، ص 2820)، ومن مختلف أرجاء برقة اتجه سيل من برقيات التهنئة والرسائل إلى المؤتمر الوطني الطرابلسي وكان الحديث فيها يدور حول السقوط المحتوم للمخططات الأمبريالية في تجزئة ليبيا (362 تاريخ 1949/5/23). وحاول زعماء المؤتمر الوطني الطرابلسي استغلال تفاقم الحركة الشعبية للقيام بخطوات حازمة من أجل توحيد طرابلس وبرقة تحت تاج ادريس السنوسي قبيل انعقاد الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه تضاعف نشاط المنظمات السياسية التي كانت الشبيبة تشارك فيها مشاركة كبيرة.

وقد حاولت الإدارة البريطانية إلى حد ما أن تعوق حركة توحيد البلاد. فأخذت تطالب الكتلة الوطنية الحرة بشكل خاص باتخاذ الإجراءات لإيقاف النشاط السياسي للشبيبة، وعرض على محمد توفيق مبروك، الأمين العام للكتلة مغادرة البلاد على الفور والسفر إلى تونس، إلا أن مثل هذا الإجراء لم يقف حائلاً دون تشكيل وفد الشبيبة الطرابلسية الذي كان مفروضاً أن يتواجد في بنغازي خلال جلسة المؤتمر الوطني البرقاوي إذ كان مزمعاً أن تتدارس في 1 يونيو سنة

1949 قضية وحدة البلاد وتجرى الاستعدادات لعقد المؤتمر الموحد لمندوبي طرابلس وبرقة (362 تاريخ 1949/5/31).

لقد دحضت نتائج نضال الشعب الليبي ضد خطة د. بيفين ـ سفورزا افتراضات مجيد خدوري القائلة بأن الانطلاقات الشعبية لم تكن تملك أية قوة والحق أنه كان مضطراً إلى التأكيد على أن «أعضاء المؤتمر كانوا مقتنعين بأن رفض مخطط بيفين ـ سفورزا جاء نتيجة لأثر الاحتجاج المقدّم إلى أعضاء الجمعية العمومية» (170، ص 102). وهو بهذا يعترف دون قصد بأنه كان ممكناً أن يخيّل للطرابلسيين بأنّ احتجاجاتهم قد تركت أثرها على الهيئة العامة وأرغمتها على التخلي عن اتخاذ القرار القائم على خطة بيفين ـ سفورزا.

وهكذا أحبطت خطة بيفين ـ سفورزا إلا أنه نتيجة لسياسة الكتلة الأنجلو ـ أمريكية لم يوافق عل المشروع السوفياتي العادل المتعلق بليبيا وغيرها من المستعمرات الإيطالية السابقة، فأجل موضوعها إلى الدورة القادمة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

قامت الدول الغربية بإعداد شامل للدورة الرابعة للهيئة العامة، وكان تآمرها يقوم مجدّداً على أساس خطة بيفين ـ سفورزا ولكن بصورة جديدة، فبالإضافة إلى الاعتراف بسلطة انجلترا في برقة وطرابلس وفرنسا في فزان وايطاليا في الصومال كانت الصيغة الجديدة ترمي إلى تقسيم أريتريا بين الحبشة والسودان الانجليزي ـ المصري ويفترض أيضاً وجود القواعد العسكرية الأمريكية في كل مكان. وطبقاً لذلك أعلنت الحكومة الايطالية بتاريخ 31 مايو سنة 1949 عن تنازلها عن مطاليبها في طرابلس وموافقتها على إعطائها حق تقرير المصير (302 تاريخ 1949/6/23).

ومن أجل تحقيق غايتها حاولت الدول الأمبريالية أن تجابه الهيئة العامة بالأمر الواقع ففي مايو سنة 1949 وصل ف. سترينغ، وكيل وزارة الخارجية الانجليزية إلى بنغازي وكان من بين مهامه تلقين رئيس الإدارة البريطانية وادريس السنوسي الخطوات العملية في برقة في المستقبل القريب. وبعد أسبوع من

خروجه من البلاد استدعى المؤتمر الوطني البرقاوي للانعقاد. وعلى نحو ما كان متوقعاً فإن برنامج عمل المؤتمر كان يتضمن مناقشة موضوع علاقة سكان برقة بوحدة ليبيا بالإضافة إلى دراسة الموضوع العام في البلاد. وكانت نتائج المؤتمر تتطابق بصورة كاملة مع السياسة الانفصالية لادريس السنوسي.

وفي الأول من يونيه سنة 1949 أعلن ادريس السنوسي برقة «دولة مستقلة» وعبر عن أمله في أن تقوم حكومات بريطانيا والدول العربية وغيرها من الدول الإسلامية بالاعتراف بذلك الاستقلال (387، تاريخ 1949/6/2) وعلى الفور أعلن دي كوندول رئيس الإدارة البريطانية أن الحكومة البريطانية تعترف بالأمير ادريس السنوسي رئيساً لحكومة برقة وأنه يتعهد باتخاذ كافة الإجراءات من أجل دعم هذه الحكومة. وأعلن أيضاً بأن الأمير يدعى إلى لندن من أجل اجراء المشاورات (377 تاريخ 1949/6/5).

وفي الثاني من يونيه قامت في بنغازي مظاهرة احتجاج ضد مؤامرة الانجليز الجديدة، وكان المتظاهرون يطالبون بالحفاظ على وحدة ليبيا ومنحها الاستقلال الحقيقي، وقد حاولت جماهير الشعب أن تقتحم قصر ادريس السنوسي إلاّ أن شرطة الجيش الإنجليزية حالت دون ذلك. وفي مذكرة اللجنة الطرابلسية والتي وجهت في 5 يونيه سنة 1949 إلى أمين جامعة الدول العربية وصفت تلك الأحداث على النحو التالي: «إن الطرابلسيين في طرابلس وبرقة وفزان لا يعترفون بحكومة السنوسي الانفصالية ولا بالسنوسي نفسه كرئيس لهذه الدولة ولا يوافقون على أعمال الانجليز على الرغم من أن ادريس السنوسي يشجعها. إننا نعبر عن استيائنا وسخطنا بسبب هذه الجريمة التي قام بها الانجليز ونعتبر تقسيم البلاد تحدياً سافراً ليس لنا فقط بل ولجميع الشعوب العربية وجامعتها. (م)» (381 تاريخ 1949/6/7). ومن خلال الاحتجاج ضد تعسف الانجليز في طرابلس وبرقة قامت اللجنة الطرابلسية بدعوة جميع الدول العربية إلى عدم الاعتراف بالنظام الذي أقامه الانجليز في برقة وأن تقدم كل مساعدة ممكنة لجامعة الدول العربية في نضالها من أجل استقلال ليبيا ووحدتها واختتمت المذكرة بتحذير جاء فيه: «إن

الشعب الطرابلسي مستعدّ لتقديم كافة التضحيات من أجل المحافظة على شرفه وشرف جميع العرب ويعقد الأمل على مساعدة الشعوب العربية. وجامعة الدول العربية (م)» (381 تاريخ 1949/6/6).

وكتبت «صوت الأمة» أن الجميع في طرابلس يعتبرون أن «الأمير تحول إلى أداة في يد السياسة الانجليزية وأنه خان الشعب الليبي في سبيل أغراضه الخاصة (م» (375، تاريخ 1949/6/8).

وقد أثار اعلان «استقلال» برقة ردة فعل سلبية لدى أعضاء هيئة تحرير ليبيا. فصرح بشير السعداوي لمراسلي الصحافة العربية: «قامت انجلترا بمؤامرات كثيرة ضد العرب لكن المؤامرة الأخيرة أشدها خطراً، أما بالنسبة لنا نحن العرب ـ الليبيين فإننا ما نزال نواصل كالسابق دعوتنا إلى وحدة ليبيا واستقلالها (م)» (385 تاريخ 1949/6/3) وقد نقلت هيئة تحرير ليبيا إلى أمانة جامعة الدول العربية ووزارة خارجية مصر مذكرة خاصة «حول نضال الشعب الليبي في سبيل توحيد البلاد واستقلالها» وجاء فيها أن الشعب الليبي لا يوافق على السياسة الانجليزية الموجهة نحو تقسيم البلاد كما تضمنت اقتراحاً بإنشاء لجنة للجامعة من أجل تنسيق خط سياسي موحّد وحماية البلاد من العواقب غير المحمودة لسياسة بريطانيا وحلفائها» (387، تاريخ 1949/6/8).

وفي الردّ على هذه المذكرة صرحت الهيئات المسؤولة في سوريا ولبنان بأنها لن تعترف بحكومة ادريس السنوسي حتى تتخذ جميع الدول العربية القرار المحدد بهذا الصدد. أما موقف الحكومة المصرية من إعلان «استقلال» برقة فعبر عنه وزير الخارجية في حديث إلى صحيفة «موند» جاء فيه: «إن إعلان استقلال برقة على ذلك النحو الغريب يتنافى مع مبدأ وحدة ليبيا والأماني الطبيعية للعالم العربي ومع القرار الأخير الذي انتهت إليه الجمعية العامة ولذلك لا يمكن أن يظفر هذا الاعلان بالقبول. إن ليبيا تؤلّف وحدة إذ هي كل لا يتجزأ، واستقلال برقة في الظروف التي أعلن فيها يهيىء السبيل إلى تجزئة ليبيا، ولن يقبل العالم العربي ذلك... إن هيئة الأمم المتحدة قالت كلمتها في هذا الموضوع عندما

رفضت مشروع بيفين سفورزا واذن فالشروع في تنفيذ خطة رفضتها هيئة الأمم يعتبر تحدياً لسلطة الهيئة» (362 تاريخ 1949/6/5).

أما البيان الذي صدر باسم المؤتمر الوطني الطرابلسي في مثل ذلك الظرف فكان أشبه ما يكون بوثيقة توفيقية إذ جاء فيه: «كان المؤتمر الوطني قد أعلن أن الحكومة المستقلة قد أعلنت في برقة. وهذا يقسم البلاد إلى جزئين ولكنه لا يبدل شيئاً من الموقف الذي أعلنه الشعب الذي وقف ضد اتفاقية بيفين ـ سفورزا. ومهما كانت الدسائس الأمبريالية فإننا مصممون على وحدة ليبيا وعلى استقلالها تحت التاج السنوسي، ولما كان من الضروري تحليل الوضع القائم فإن المؤتمر الوطني يواصل أعماله وسيتخذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق مبادئه (م)» (374 بتاريخ 49/6/2).

أما المنفّذ المتحمس للسياسة التوفيقية وواضع البيان فكان محمد العالم، مفتي طرابلس وقد سبق له أن أكد حسن ظن الانجليز عندما دعا جماهير المتظاهرين إلى الهدوء أثناء وقوفها ضد خطة بيفين ـ سفورزا. ويأمر مباشر من الانجليز نظم في طرابلس مظاهرة من أنصار ادريس السنوسي فارتفعت رايات السنوسيين فوق المباني والمساجد[1].

وفي 7 يونيه سنة 1949 سافر المفتي محمد العالم ومحمود المنتصر إلى بنغازي لإجراء المفاوضات مع ادريس السنوسي حول «أن يمتد سلطان حكومة برقة إلى سائر البلاد» (362 تاريخ 1949/6/8) وخلال الحديث معهما صرح ادريس السنوسي بقوله: «إنني شخصياً لا آمل شيئاً من الجامعة العربية... وأخشى أن يعود بشير السعداوي إلى طرابلس ويبدل أفكاركم فتتبعوه (م)» (358/ تاريخ 1949/6/18) إلا أن المفتي أكد لإدريس السنوسي أن ذلك لن يكون أبداً. وخلال

(1) تغدو تصرفات المفتي أكثر وضوحاً إذا تعرفنا على نص البرقية التي وجّهها إلى ف. سترينغ، نائب وزير خارجية انجلترا بمناسبة وصول هذا الأخير إلى بنغازي. وقد طلب المفتي في هذه البرقية تأييد وحدة البلاد تحت تاج ادريس السنوسي ووعده، باسم شعب طرابلس، أن يوقع على معاهدة تحالف مع انجلترا (358، تاريخ 1949/5/8).

المفاوضات قام ادريس السنوسي باطلاع المفتي على الخطط الانجليزية المتعلقة بمستقبل ليبيا مؤكداً خلال ذلك أنه سيناضل من أجل وحدة ليبيا عن طريق إقامة دولة مستقلة تحت تاجه وأنه ستتشكل في كل من برقة وطرابلس حكومة ذات استقلال ذاتي يترأسها الزعماء السياسيون المحليون. وأشار ادريس السنوسي أيضاً إلى أن الحكومة الطرابلسية ستتمتع باستقلاليّة كاملة في تسيير البلاد إلا أنها ستشترك مع برقة في تسيير السياسة الخارجية الموجهة إلى ضمان استقلال ليبيا (375، تاريخ 1949/6/30) وقد أيد المفتي هذه الخطط.

وقد أثار الاعلان «المفاجىء» من قبل ادريس السنوسي «لاستقلال» برقة واعتراف الانجليز بهذا الاستقلال، بالإضافة إلى المحادثات التي أجراها المفتي محمد العالم ومحمود المنتصر مع ادريس السنوسي ارتباكاً ملموساً بين العديد من الشخصيات السياسية في ليبيا. وسرى ذلك خاصة على الأعيان الطرابلسيين الذين لم يكن يقلقهم مستقبل ليبيا مثلما كان يقلقهم مستقبلهم الشخصي وكانوا مستعدين في سبيل ضمان المستقبل المرضي لإبرام الصفقة مع ادريس السنوسي. وكان ذلك هو السبب الذي دفعهم إلى تقديم كل دعم لمحمد العالم أثناء تحقيقه المخططات التي رسمها ادريس السنوسي.

فلم تكن قد مضت غير فترة قصيرة نسبياً على إعلان الزعماء الطرابلسيين لحملة «العصيان المدني» ومقاطعة الإدارة البريطانية عندما بدأ بعضهم يتعامل مع الإنجليز. فطاهر المريض الذي سبق له أن كان رئيس الجبهة الوطنية المتحدة وعضو الكتلة الوطنية الحرة شرع في المفاوضات مع رئيس الإدارة البريطانية حول تشكيل حكومة طرابلس وحول آفاق تطوير العلاقات بين ليبيا وانجلترا. وبعد أن اطمأن إلى دعم الانجليز سافر إلى القاهرة في الـ 26 من يونيه سنة 1949 للاجتماع من أجل المشاورة.

وقد حضر الاجتماع (30 يونيه) وزير خارجية مصر والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الكتلة الوطنية الحرة وتدارسوا الأحداث الأخيرة في ليبيا والخطة الانجليزية الجديدة لإقامة الدولة الفيدرالية برئاسة ادريس السنوسي.

واتخذ في ذلك الاجتماع قرار بإرسال بشير السعداوي إلى طرابلس من أجل تنظيم الحركة الداعية إلى الاستقلال هناك وتشكيل الدولة الفيدرالية (361، تاريخ 1949/7/6). وحتى ذلك الوقت كانت قد تشكلت الحكومة المؤقتة في برقة ـ مجلس وكلاء الوزراء. وكان المفروض أن تشكل في طرابلس حكومة مؤقتة مماثلة في أقرب وقت، وكان المفروض أن يترأسها بشير السعداوي (وخطط أن يكون نائبه طاهر المريض) أما السلطة الروحية في طرابلس فكان مزمعاً أن تترك للمفتي محمد العالم..

وقد اتخذ الانجليز كافة الاجراءات من أجل أن تقام الدولة الفيدرالية عن طريق ضم طرابلس إلى برقة. وكانت الصحافة الانجليزية تدعو إلى ذلك بحرارة فقد كتبت مجلة «وورلد افيرز» أنه ما دام سكان طرابلس يدعون إلى دولة موحدة فمن المفروض قبولهم في عداد الدولة المستقلة الجديدة: أما إذا كان الطرابلسيون لا يوافقون على مثل هذه الطريقة فيمكن الحفاظ على الوضع الراهن (انظر 354 ص 77 - 79) وفي الحقيقة فإن كلا الوضعين كان ملائماً للانجليز إذ أنهم كانوا في الحالتين يحتفظون بمواقعهم في ليبيا. وقبيل وصول ادريس السنوسي إلى لندن نشرت الحكومة الانجليزية تصريحاً حاولت فيه أن تؤكد للطرابلسيين أنها لا تعتبر نفسها بعد مرتبطة بالمقترحات المنصوص عليها في مخطط بيفين ـ سفورزا.

وحاول الإنجليز أن يستغلوا بشير السعداوي أيضاً من أجل تحقيق غاياتهم. وكانوا يعقدون آمالاً كبرى في هذا الصدد على زيارة ادريس السنوسي لطرابلس في طريقه إلى لندن وبطلب من رئيس الإدارة البريطانية بدأ بشير السعداوي الذي كان قد وصل إلى طرابلس في يونيه سنة 1949 بتنظيم لقاء احتفالي للأمير ادريس السنوسي الذي كان قد استدعي ليس فقط من قبل الإدارة البريطانية بل ومن قبل المفتي باسم المؤتمر الوطني الطرابلسي. وقد أسمت الصحافة الطرابلسية يوم وصول ادريس السنوسي إلى طرابلس (19 يونيه سنة 1949) يوماً «تاريخياً» (377، تاريخ 1949/7/17) وقد بذل المؤتمر الوطني الطرابلسي غير قليل من الجهود ليثبت ولاءه للبيت السنوسي (176ص 103) وقد أكّد بشير السعداوي في كلمته المتفانية

الإخلاص خلال لقاء ادريس السنوسي أن رحلة الأمير إلى لندن ستسمح بالوصول إلى الحرية والاستقلال والوحدة «تحت التاج الغالي على الجميع».

وخلال المفاوضات التي جرت في لندن بين ادريس السنوسي و إ. بيفين وغيره من الشخصيات السياسية تم التوصّل إلى اتفاق يتعلق بوحدة طرابلس وبرقة في دولة فيدرالية موحدة تحت التاج السنوسي، وقد أعطى الإنجليز موافقتهم على إعلان طرابلس المستقلة كجزء لا يتجزأ من الفيدرالية الليبية عند عودة ادريس السنوسي إلى طرابلس وهو ما نبّهت إليه الإدارة البريطانية بشكل خاص (387 تاريخ 1949/7/21) وليس من غير الطريف أن نشير إلى أن الحكومة المصرية كانت تنظر عموماً نظرة عطف إلى مشروع انجلترا الجديد على الرغم من أن الرأي العام العربي كان يعلم تمام العلم أن ادريس السنوسي صنيعة انجليزية وقد كتبت الصحف المصرية: «إن مصر ترحب... في أن يتقرر مبدأ وحدة ليبيا أثناء محادثات السيد السنوسي، إن الحكومة المصرية تؤيّد المساعي التي تبذل دائماً لتوحيد الصفوف». (362 1949/7/1 تاريخ 8).

وبإشارة من ادريس السنوسي بدأت الأوساط الاجتماعية الطرابلسية استعداداتها لإعلان الاستقلال. وفي نهاية اغسطس سنة 1949 وفي بلدة القصيبات الصغيرة التأم المؤتمر الوطني الطرابلسي، وقد أمنت الإدارة البريطانية نقل المندوبين الـ 400 بالسيارات من جميع أرجاء منطقة طرابلس، وكان وفد طرابلس بالطبع أعظمها شأناً، وقد وصل محمد فؤاد شكري مستشار الكتلة الوطنية الحرة بالطائرة من أجل المشاركة في أعمال المؤتمر.

وعقد المؤتمر عدة جلسات انتهى خلالها من وضع «البرنامج الوطني» الذي كان يتضمن البنود التالية:

(1) للشعب الليبي دون سواه حق تقرير مصير ليبيا.

(2) تصفية الوضع القائم في طرابلس، برقة وفزان.

(3) تحقيق وحدة البلاد ورفض كل شكل من أشكال تجزئتها.

(4) منح ليبيا الإستقلال التام والفوري برئاسة ادريس السنوسي.

(5) اعلان جميع المنظمات والتجمعات المشكلة بمشاركة الأجانب على أنها معادية للشعب والوطن» (377، تاريخ 1949/7/25).

وبعد الموافقة على «البرنامج الوطني» انتقل المؤتمر الوطني الطرابلسي إلى دراسة بعض القضايا التنظيمية. فقد كان الداعون إلى الاجتماع يودون تقديم المؤتمر الوطني الطرابلسي على أنه مؤسسة برلمانية. وانتخب بشير السعداوي ممثلاً دائماً للمؤتمر والمفتي محمد العالم، ومصطفى ميزران وطاهر المريض ـ مساعدين له. وانتخبت اللجنة التنفيذية من 27 شخصاً يمثّلون المناطق الشرقية، الغربية والوسطى عن منطقة طرابلس كما اتخذ قرار بأحداث خزينة المؤتمر الوطني الطرابلسي (في حدود حوالي الـ 3 آلاف جنيه استرليني) وذلك من ضمن الاشتراكات الشهرية للأعضاء.

استدعى المؤتمر الوطني الطرابلسي للانعقاد بموافقة من الإنجليز قبيل الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. فليس عجيباً بعد ذلك أن يكون البند الأساسي في «البرنامج الوطني» هو مطلب توحيد ليبيا ضمن نطاق امارة سنوسية، ومما يشار إليه أيضاً حقيقة أن الاجتماع لم يتضمن خطاباً واحداً أشير فيه إلى علاقة الطرابلسيين السلبية بالإدارة البريطانية في وقت كان التذمر من الإنجليز يتفاقم بصورة حادة في البلاد.

وكانت تهمة معاداة الشعب والوطنية تلصق بمختلف التجمعات السياسية وكان من بين تلك التجمعات مثلاً حزب الاستقلال الذي شكل سنة 1949 بمشاركة من الإيطاليين وكان رئيسه هو زعيم الجبهة الوطنية المتحدة سليم المنتصر، وقد انضمّ إليه مناوئو بشير السعداوي الذين كانوا يدعون إلى استقلال طرابلس وإلى وحدتها مع برقة تحت زعامة ادريس السنوسي ولكن دون ضمها إلى جامعة الدول العربية. أما المجموعة المماثلة الثانية فكانت الجمعية الطرابلسية في القاهرة برئاسة أحمد السويحلي وكانت تقف موقفاً شديد العداء ضد إمارة السنوسيين.

وعلى الرغم من أن الأمين العام لجامعة الدول العربية قد أنكر أية مشاركة للجامعة في دعوة المؤتمر الوطني الطرابلسي للإنعقاد فإن اشتراك محمد فؤاد شكري فيه والطابع الذي اتخذه البرنامج الوطني «كان دليلاً على عكس ذلك».

وليس من الأمور العابرة أن المؤتمر الوطني لم ينعقد في طرابلس بل في القصبيات. ويفسّر هذا الاختيار بأن الإنجليز كانوا يكنون خشية كبرى من أن يؤدّي اتخاذ القرارات غير المرضية للشعب إلى الاضطرابات. وبالإضافة إلى ذلك كان الإنجليز أبعد ما يمكن عن الرغبة في أن يقوم الشعب الليبي باستعراض مشاعره المعادية للإنجليز قبيل افتتاح دورة الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ولهذا لم يعلم الشعب بأعمال المؤتمر إلاّ بعد انتهائه.

وعندما قام ادريس السنوسي بزيارة طرابلس في طريق عودته من لندن إلى برقة بادر رئيس الإدارة البريطانية، تفادياً للهيجان الشعبي إلى اصدار أمره (في 2 سبتمبر سنة 1949) بحظر رفع الشعارات السياسية واستخدام مكبرات الصوت من أجل الدعاية والإعلان عن التجمعات السياسية بواسطة الإذاعة أو الصحف. كما حظر أيضاً دخول أعضاء نادي عمر المختار إلى طرابلس (375، تاريخ 1949/9/4) وفي ذلك الوقت كانت الاستعدادات المكثّفة تجري بجوار المبنى الذي تعقد فيه عادة جلسات المؤتمر الوطني الطرابلسي وذلك لتنظيم الملتقى الحاشد الذي كان مقدراً أن ينعقد في 3 سبتمبر وهو اليوم الذي كان مقرراً أن يكون يوم إعلان استقلال طرابلس.

وخلال اللقاء مع ادريس السنوسي صرح بشير السعداوي «لتعلم الدول الأجنبية وهيئة الأمم أننا نطالب باستقلالنا ووحدتنا وأننا لا نريدهما من هيئة معينة بل سننتزعهما انتزاعاً. فأكّد ادريس السنوسي رداً على ذلك: «نعم ننتزع استقلالنا انتزاعاً فقد ضحّينا في سبيله وسفكنا دماءنا مدة طويلة من الزمن وسيتم لنا هذا بوحدتنا وتعاضدنا» (362، تاريخ 1949/9/5).

إلاّ أن ادريس السنوسي شُحن بعد ذلك الحديث إلى مقر رئيس الإدارة

البريطانية ولم يلتق بعد ذلك مع الزعماء الطرابلسيين، فقد حذره الإنجليز من أن الوضع في طرابلس لم يكن مناسباً في تلك الظروف لإعلان استقلال طرابلس تحت زعامته وفي اليوم التالي سافر ادريس السنوسي إلى بنغازي.

كان ذلك مناورة دورية من قبل الإنجليز الذين ما كانوا إلاّ ليضعوا في اعتبارهم مشاعر الأوساط الاجتماعية أو يهملوا مذكرة اللجنة الطرابلسية بتاريخ 5 يونيه سنة 1949.

وبغضّ النظر عن كل شيء قرّر الإنجليز أن يلحقوا بهم برقة بصفة نهائية ففي الـ 16 من سبتمبر سنة 1949 نشر دي كوندول رئيس الإدارة البريطانية في برقة «أمر السلطات الانتقالية» وكانت هذه الوثيقة تمنح ادريس السنوسي الحق في تطبيق «الدستور» عن طريق اصدار مرسوم وفي الوقت نفسه حدد حقوق الأمير التي كانت تتلخّص فيما يلي:

- تعيين رئيس مجلس الوزراء وتعيين الوزراء.
- قيادة الجيش الوطني والشرطة.
- سن القوانين على أساس اقتراحات مجلس الوزراء أو بمبادهة من جمعية المندوبين.
- تصديق الأحكام بالإعدام.
- تعطيل الدستور.
- إعلان حالة الطوارىء.
- تعيين ولي عهد الأمير وتعيين مجلس في حالة سفر الرئيس من البلاد لمدة طويلة.
- حلّ جمعية المندوبين وتعيين موعد الانتخابات الجديدة للمندوبين لفترة أربع سنوات (30، ص 70).

وبناء على هذا المنشور كانت السلطة التنفيذية يجب أن تعود لمجلس

الوزراء وتسري فقط على الإدارة داخل البلاد. وكان مزمعاً تعيين المجالس الحقوقية والمالية (من الإنجليز) لمساعدة الحكومة والإدارة المحلية. كما إن «أمر السلطات الانتقالية» حدد أيضاً حقوق رئيس الإدارة البريطانية في برقة والذي كان يجب أن يسمى بعد تطبيق الدستور بالمعتمد البريطاني. ومن الناحية الفعلية تركت له صلاحيات لا حدود لها. فقد كان له الحق في تغيير أي قرار أو قانون يصدره ادريس السنوسي أو الحكومة وأن يبدي آراءه بخصوص جميع المؤسسات ذات الطابع المالي ويتخذ ازاءها القرار النهائي. كما أن جميع قضايا السياسة الخارجية والدفاع والأمن العام والتجارة والمواصلات الجوية وغيرها من وسائل الاتصال مع الدول الخارجية بقيت ضمن صلاحيات السلطات الإنجليزية (170، ص 74). ورفض المنشور إمكانية ادخال تعديلات على الدستور دون موافقة المقيم البريطاني كما أعطى هذا الأخير الحق في أن يقوم حتى حصول البلاد على الاستقلال بإدخال الإضافات على «أمر السلطات في المرحلة الإنتقالية» أو حتى بتغييره (30، ص 7).

وأصبح الدستور معمولاً به بقرار من الأمير ونشر عن طريق المدير البريطاني في 18 سبتمبر سنة 1949(30، ص 20) وكان يضمن الحقوق المدنية لجميع المواطنين ويحدد مهام مجلس الوزراء الذي عينه الأمير[1] وأعلن الأمير رئيساً للحكومة وقائداً أعلى للقوات المسلّحة في البلاد. وكان له الحق أن يعلن حالة الطوارىء في البلاد وأن يبطل مفعول أي مادة من الدستور. أما نظام القضاء فكان يتضمن المحاكم المدنية والشرعية بالإضافة إلى محكمة الاستئناف (170، ص 750). أما من الناحية الإدارية فقد قسمت برقة إلى أقضية يترأسها المتصرفون (كبار المدراء) الذين يوجهون عمل الموظفين المحليين (30، ص 8).

أثار اعلان «أمر السلطات الإنتقالية» ونشر الدستور من بعده ردة فعل سلبية من قبل غالبية الليبيين. وقد أشار إلى ذلك مراسلو الصحف المصرية في طرابلس

---

(1) كان يدخل في عداد مجلس الوزراء وزراء الداخلية، العدل، الأشغال العامة والمواصلات والصحة والتربية، الزراعة والمالية.

وبنغازي فقد كتب مراسل «المصري» مثلاً إن الدستور السنوسي «جعل السيطرة الإنجليزية شرعية في البلاد» (387، تاريخ 1949/9/19). وذكرت صحيفة «صوت الأمة» «تريد انجلترا بهذه المناورة السياسية أن تضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع... وهذا لا يعدو كونه اعلاناً عن ضم برقة إلى انجلترا وادخالها في عداد المستعمرات البريطانية... إن الواقع الحالي لبرقة صار شبيهاً بشرق الأردن عندما كانت إمارة بريطانية» أما الصحافة المصرية فعدت ذلك الدستور «عودة إلى سياسة تقسيم ليبيا (م)» (375 تاريخ 49/9/18)، وفي التصريح الذي أدلى به فتحي الكيخيا لمجيد خدوري قال بأنه وجد أن سلطته ستكون محدودة جداً وأنه ما كان ليكون إلاّ رئيس وزارة اسماً فقط (170، ص 250).

وخلال الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة تقدم الاتحاد السوفياتي مجدداً باقتراح الطريق الديموقراطي لحل قضية مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وكانت لإقتراحات السوفياتية مبنية على أساس رغائب شعوب هذه المستعمرات كما كانت تتفق تمام الاتفاق مع متطلبات معاهدة السلام مع إيطاليا. وقد تضمن مشروع القرار المقدم من طرف الاتحاد السوفياتي إلى اللجنة الأولى للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة الإعلان العاجل لاستقلال ليبيا واجلاء جميع الجيوش الأجنبية والأشخاص الأجانب عن أراضيها خلال ثلاثة أشهر بالإضافة إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية (26، ص 22).

أما وفود انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فقد حملت إلى الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة مخطط بيفين ـ سفورزا نفسه بصورة مقنّعة بعض الشيء. ففي جلسة اللجنة الأولى المنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر سنة 1949 أدان المندوب الإنجليزي ماكنيل بصورة سافرة طموحات شعوب البلدان المستعمرة إلى الاستقلال. فصرّح بأن اعطاء ليبيا الاستقلال يتطلّب فترة ثلاث إلى أربع سنوات كحدّ أدنى. وأكّد إلى جانب ذلك بأن قضية استقلال برقة قد تمّ التوصّل إلى حلها بصورة نهائية في الأصل وطالب الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة بالاعتراف بالأعمال المنفردة لانجلترا، وقد طرح امكانية احداث

نظام مماثل في طرابلس دون أن يخفي اهتمام انجلترا بذلك. وفي الوقت نفسه تقدّم بما يحمل على الفهم بأن انجلترا مستعدة لدعم مطالب فرنسا في فزان شريطة أن تساعد فرنسا بدورها على تحقيق الخطط الإنجليزية الخاصة ببرقة وطرابلس.

وطرح جاكسون، مندوب الولايات المتحدة الأمريكية للمناقشة مشروع قرار ينص على منح ليبيا الاستقلال خلال ثلاث سنوات، على أن تحتفظ انجلترا وفرنسا خلال هذه الفترة بحق حكم برقة وطرابلس وفزان. كما اقترح تنظيم مجلس استشاري من مندوبي مصر، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، برقة وطرابلس لمساعدة الإدارتين الإنجليزية والفرنسية. (26، ص 24).

كما أكّد المندوب الفرنسي كوف دي مورفيل في خطابه على أن سكان ليبيا لم يتوصلوا إلى النضوج السياسي بعد وأنهم ليسوا مهيئين بعد للإدارة الذاتية للبلاد. وصرّح بناء على ذلك بأنه لا يمكن منح الاستقلال لليبيا إلاّ بعد مرور فترة محددة من الزمن كما يجب أن توضع برقة وطرابلس وفزان خلال الفترة الانتقالية تحت حكم انجلترا وفرنسا، وقد حاول كوف دي مورفيل أن يبرهن بالإضافة إلى ذلك على أن فزان لا ترتبط ببقية أجزاء ليبيا لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية الاقتصادية وألمح بذلك إلى وجوب عودتها إلى فرنسا (26، ص 25 - 26). وبكلمة أخرى فإن المندوب الفرنسي وقف بشكل صريح كل الصراحة ضد وحدة ليبيا.

وتحت ضغط من الأغلبية الأنجلو ـ أمريكية صرح ك. سفورزا، وزير الخارجية الإيطالي أمام جلسة اللجنة الأولى بأن «ايطاليا تتنازل عن مطاليبها في طرابلس لصالح حكمها الذاتي» وفي الوقت ذاته أعرب عن طلب تمكين إيطاليا من المشاركة في أعمال لجنة المراقبة التي اقترح أن تشكل إلى جانب الإدارة الإنجليزية في طرابلس (26، ص 220).

وكان المشروع العراقي يتضمن تشكيل دولة ليبيا الموحدة المستقلة (33)

(26، ص 32). وقدّمت إلى اللجنة الأولى أيضاً مشاريع مماثلة من الهند وباكستان وليبريا[1].

وقد فضح مندوبو الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى في كلماتهم حقيقة مقترحات الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشار مندوب الاتحاد السوفياتي أنه ليس من المجدي انطلاقاً من مصالح شعوب ليبيا اريتريا، الصومال الإيطالي ومصالح سلام وأمن جميع الشعوب، تأجيل البت في القضية المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية السابقة. وأشار إلى أن هناك طريقين من أجل حلّه: واحد تثوي في صلبه المخططات التوسعية لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وتثوي في صلب الثاني مصالح الأهالي في المستعمرات السابقة ومصالح جميع الدول الأخرى ـ أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

وفي 11 أوكتوبر سنة 1949 ووفق في جلسة اللجنة الأولى على المشروع الأرجنتيني الخاص بتشكيل اللجنة الفرعية رقم 17 (من 23 عضواً) عهد إليها بدراسة جميع المقترحات المقدمة وابداء الرأي فيها. وخلال جلسة هذه اللجنة الفرعية التي شرعت بدراسة المشروع السوفياتي أكّد مندوب الاتحاد السوفياتي للمرّة الثانية أن تواجد القوات المسلّحة الإنجليزية في ليبيا وإنشاء القاعدة الجوية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فوق أراضيها لا يمتان بأي صلة إلى قضايا الإدارة فيها. لكن دراسة تلك القضية انتهت تحت ضغط الدول الأمبريالية إلى رفض المشروع السوفياتي (26، ص 253).

وفي الـ 29 من أوكتوبر سنة 1949 صاغت اللجنة رقم 17 مشروع قرار يرضي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وينص على منح الاستقلال لليبيا في 1 يناير سنة 1952. وكان على المندوب (الذي تعينه منظمة الأمم المتحدة) والمجلس المشكل من أجل ليبيا (وهو مجلس استشاري يضم ممثلي الولايات المتحدة

(1) لم تجد قضية مصير المستعمرات الأخرى انعكاساً لها في ذلك المشروع.

الأمريكية، انجلترا، فرنسا، إيطاليا، مصر، الباكستان، طرابلس، برقة، وفزان، ومندوب عن الأقليات القومية في ليبيا) أن يعدا مشروع الدستور الليبي.

وقد رحّب سكان ليبيا بالمقترحات السوفياتية ووقفوا بحزم ضد مخططات الامبريالية وانتظمت في طرابلس في نوفمبر سنة 1949 مظاهرات كبرى كان المشاركون فيها يردّدون شعارات «تسقط الأمبريالية الأنجلو ـ أمريكية»، «تعيش ليبيا الموحدة!» «يعيش الاتحاد السوفياتي ـ تصير استقلال الشعوب» (102، ص 317).

وقد مكنت هذه القرارات انجلترا وفرنسا من تحديد نظام الاحتلال العسكري وإقامة القواعد للصراع ضد حركة التحرر الوطني في افريقيا، وكانت الدول الأمبريالية تشجع الميول الانفصالية تحت ستار ما يسمّى بسياسة «الاستقلال الذاتي» لبرقة وطرابلس وفزان في إطار ليبيا «الفيدرالية» وهي السياسة التي كانت تنتهجها انجلترا وفرنسا ومن ورائهما الولايات المتحدة الأمريكية. (343، تاريخ 1950/8/18).

وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الرابعة والخامسة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة كانت انجلترا وفرنسا تسعيان جاهدتين للتوصل إلى حبك مؤامرة ما وراء الكواليس من أجل تقسيم ليبيا وكان المجمع عليه ابقاء برقة تابعة لانجلترا تحت غطاء ادريس السنوسي المصطنع وتدعيم المواقع الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بموافقة من الإنجليز والحفاظ على فزان تابعة لفرنسا تحت غطاء أجهزة الحكم الذاتي العميلة واقتطاع بعض المناطق من فزان لصالح الممتلكات الاستعمارية الفرنسية المجاورة والاشباع الجزئي لمطاليب إيطاليا فيما يخص أملاك وملكيات المستعمرين الإيطاليين في ليبيا.

قام آ. بيلت الذي عيّن في 10 ديسمبر سنة 1949 (طبقاً لقرار الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة) مندوباً لمنظمة الأمم المتحدة في ليبيا باقرار أعمال الإدارتين الإنجليزية والفرنسية وكان واضحاً من تقريره المقدم إلى الجمعية العامة

سنة 1950 أنه كان يُعيّن بكل الوسائل على إقامة الحكومة الفيدرالية (الاتحادية) وأنه يساعد بذلك الدبلوماسية الإنجليزية، الأمريكية والفرنسية. والطريف أن ذلك كلّه كان يتم تحت ذريعة المطاليب الملحة لليبيين أنفسهم (333، تاريخ 1950/10/25).

وكانت الإدارة البريطانية في برقة تقدم العون المتصل لادريس السنوسي بهدف تدعيم مواقعه في البلاد. ولم يكن تشكيل الحكومة ذات الاستقلال الذاتي في برقة برئاسة عمر منصور الكيخيا في 9 نوفمبر 1949 قد تمّ دون دعم من الإنجليز. وقد دخلها أنصار الانفصال والتقليدية الميّالون إلى الآراء المحافظة. فليس عجيباً أن راحت تلك الحكومة تخنق كل محاولة نحو الاتحاد مع طرابلس، وقد بدأت منذ خطواتها الأولى خلافاً مع أعضاء الجمعية الوطنية (وهو الاسم الذي صار يطلق منذ 14 يناير سنة 1950 على نادي عمر المختار الذي أعيد تنظيمه) وكان أعضاء ذلك النادي يعدون رئيس الوزارة خانق الشباب (170، ص 760).

وعلى الرغم من الخطر الصارم فقد نظّم كشافة الجمعية الوطنية مظاهرة بمناسبة اتخاذ قرار الدورة الرابعة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة فحلّت الكشّافة بسبب ذلك. وقد أثارت سياسة التضييق على الشبيبة التقدمية المثقّفة استياء الجماهير الواسعة من السكان. وزاد الاستياء من الحكومة بسبب الوضع الاقتصادي المتردّي في البلاد وبسبب الإدارة الضعيفة في المناطق.

وترك الصراع المحتدم على السلطة وعلى «المراكز الدافئة» في مختلف مستويات الإدارة انعكاسه على الوضع في البلاد وكان الإنجليز يؤججون ذلك الصراع بكل الوسائل بتشجيعهم بصفة خاصة قريب الأمير ادريس السنوسي أبو القاسم السنوسي نائب رئيس المؤتمر الوطني البرقاوي الذي كان يحلم بأن يشغل منصب رئيس الدولة. ونتيجة للوضع الداخلي المعقّد وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية اضطر عمر منصور الكيخيا إلى الاستقالة. وفي شهر مارس من سنة 1950 م تولّى الساقزلي ذلك المنصب وهو واحد من التقليديين وعدو لدود لوحدة

ليبيا وقد قدر له أيضاً أن يصطدم بالمعارضة في شخص الجمعية الوطنية.

كانت سياسة الحكومة الجديدة في برقة تسير مناقضة لنداءات الجمعية الوطنية التي كانت تدعو إلى وحدة البلاد والتطبيق السليم لمقررات منظمة الأمم المتحدة، وبعد أن تشكل المجلس الاستشاري الخاص بليبيا في 5 أبريل من عام 1950 بناء على قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وجهت الجمعية الوطنية إلى المجلس مذكرة أشارت فيها إلى أن الإدارة البريطانية في برقة دأبت خلال سبع سنوات على التطبيق المدروس للمخطط الأمبريالي الرامي إلى تقسيم ليبيا وإلى اضعاف اقتصادها بهدف اخضاعها للهيمنة السياسية والعسكرية لانجلترا. وأشير في المذكرة أيضاً إلى أن حكومة برقة التي تم تشكيلها صورياً تتصرّف من الناحية العملية باملاء من المستشارين الإنجليز الذين كانوا يدفعونها باتجاه عقد معاهدة منفردة مع انجلترا وأن الإنجليز كانوا يحضون على ملاحقة المواطنين وخنق حرية الرأي. كما أقفلت صحيفة «الوطن» لسان حال الجمعية الوطنية. وانتهت المذكرة بالمطالبة بوضع حد لاستبداد الإدارة البريطانية في ليبيا ودعت إلى النظر إلى حكومة برقة من واقع «أن الإدارات الموجودة حالياً في ليبيا لن تكفّ عن التآمر على تمزيق وحدة هذا الشعب واغتيال مصيره ولن يستطيع مندوب هيئة الأمم المتحدة ولا المجلس الاستشاري أن يكافح هذه التيارات إذا لم يكن الشعب الليبي متحد الكلمة متمسكاً بتنفيذ كل ما أعطاه قرار هيئة الأمم المتحدة لليبيين من حقوق وضمانات وتحقيق ما جاء فيه من الوحدة والإستقلال» (362، تاريخ 1950/4/7).

واتخذت حكومة برقة كافة الإجراءات بغية الحيلولة دون دخول ممثلي شبيبة المدن في البرلمان وتفادي التأثير عليه من قبل الجمعية الوطنية وفي 21 أبريل نشر قانون الانتخاب وبموجبه قسمت برقة إلى ثلاثة مناطق انتخابية (بنغازي، درنة، والجبل الأخضر) وقسمت كل منطقة إلى مناطق فرعية (حضرية وريفية أو قبلية). وكان على سكان المدن أن ينتخبوا 9 مندوبين في البرلمان وينتخب سكان الأرياف 41 وبالإضافة إلى ذلك يعين الأمير 10

مندوبين من القبائل.

وفي 5 يونيه سنة 1950 تمت الانتخابات لبرلمان برقة ومن بين الأعضاء الـ 60 لم يكن غير ثلاثة من الجمعية الوطنية هم (مصطفى بن عامر، إبراهيم الأسطى عمر، وعبد الرزاق شقلوف).

وفي 12 يونيه تم افتتاح البرلمان وتضمن خطاب العرش الذي ألقاه الساقزلي، رئيس الوزارة، حديثاً عن مخططات كبرى في التحويل الاجتماعي والاقتصادي، وبذلت الوعود من أجل بدء المفاوضات مع طرابلس حول تصفية الحواجز التجارية، كما أشيد بالطابع الودّي للعلاقات مع انجلترا وأسهب في الحديث عن المساعدات التي زعم أنها تقدمها لبرقة. (170 ص 78).

ومن خلال تجاهل قرارات الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة راح ادريس السنوسي يواصل تطبيق سياسته الانفصالية. فسن قانون حول جنسية البرقاوي، وشنت حملة دعاية واسعة لتشكيل الجيش البرقاوي (5 آلاف مقاتل) بقيادة الضباط الإنجليز.

وقد وقفت الشخصيات القيادية في الجمعية الوطنية وقفة حازمة ضد تشكيل مثل ذلك الجيش. وجاء في الرسالة التي وجهتها إلى إدريس السنوسي ما نصّه: «إن هدف هذه الهدية الإنجليزية (أي تشكيل الجيش ـ المؤلِّف) واضح وهو أن انجلترا تطمح إلى مواصلة احتلالها للبلاد وعرقلة تطبيق قرارات الأمم المتحدة وبذلك تطبق اتفاقية بيغين ـ سفورزا، التي تضمن السيطرة البريطانية على برقة» وتضمنت الرسالة تأسفاً من قيام الشخصيات الرسمية في البلاد بتأييد تشكيل مثل ذلك الجيش وقد أكدت الرسالة الموجهة إلى رئيس الإدارة الإنجليزية على أن اقتراح الحكومة الإنجليزية بتشكيل جيش برقة وموافقته على تخصيص ما لا يقل عن مليوني جنيه استرليني سنوياً لذلك الغرض إنما ترسخان نظام الاحتلال (م) (393تاريخ 1950/3/14).

وأخذت الجمعية الوطنية بفضح الدسائس الأمبريالية في برقة بصورة صامدة

ووقفت ضد الإنجليز وعملائهم. ومن خلال القاء الأضواء على الوضع في البلاد كتبت جريدة «الوطن» عن التردي الاقتصادي في برقة وعن انعزالها التدريجي عن البلاد العربية وتحولها إلى محمية انكليزية (393تاريخ 1950/3/21). ووقفت الجمعية الوطنية ضد مقترح التقليديين بتشكيل البرلمان عن طريق تعيين المندوبين وضد حرمان الأشخاص الذين عاشوا في برقة أقل من عشر سنوات حق الانتخاب (يقصد بذلك الأشخاص الذين غادروا البلاد فراراً من ملاحقات السلطات الإيطالية).

وفي معرض وصفه لنشاط الجمعية الوطنية كتب المؤرخ العربي محمود الشنيطي: «لا شك أن الجمعية الوطنية إنما تمثّل الإتجاه الوطني الصادق الحريص على حرية البلاد ووحدتها واستقلالها» (269، ص 325) فليس غريباً أن يعتقل زعماؤها بعد ذلك في 7 يوليه سنة 1951 ويزج بهم في السجن. وبينما كانت المحكمة لا تزال تنظر في القضايا أصدرت الحكومة مرسوماً (بتاريخ 8 يوليه سنة 1951) بحلّ الجمعية الوطنية ومصادرة أملاكها فخرج سكان بنغازي الساخطون إلى الشارع. فجرى تفريق المتظاهرين الذين راحوا يطالبون بالإفراج الفوري عن المعتقلين من قبل الشرطة. وقد حكم على مصطفى بن عامر وعلي الزواوي بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

إلاّ أن القضاء على الجمعية الوطنية (وهي تشتهر لدى الشعب باسم نادي عمر المختار) لم يكن يعني توقف نشاط المعارضة. فقد لجأت الجمعية الوطنية إلى مواصلة نشاطها تدريجياً بصورة سرية. (170ص 80).

وعلى منوال انجلترا أخذت فرنسا تطبق في الأراضي المحتلة من ليبيا الإجراءات الرامية إلى تقسيمها، وكانت الإدارة الفرنسية تعتمد في ذلك على مقررات الحكومة والبرلمان الفرنسيين المؤيدة لذلك (وخاصة على قرار البرلمان بتاريخ 16 مارس سنة 1950 الزاعم بأن إقامة دولة مستقلة في ليبيا تضم برقة، طرابلس وفزان لا يتمشّى والمصالح الحيوية للسكان ولا يتفق والعوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية) (362، تاريخ 1950/3/18).

ففي بداية سنة 1950 شرع المستعمرون الفرنسيون بتشكيل حكومة مستقلة لفزان. وبناء على قرار المقيم الفرنسي في فزان (وبتاريخ 24 يناير سنة 1950) انعقدت في المراكز الإدارية الرئيسية لـ 17 مديرية اجتماعات قادة القبائل وأعضاء الجمّة(1) وأثناء انعقاد تلك الاجتماعات انتخب 3 مندوبين عن كل منها للمجلس التمثيلي كما اختير ثلاثة مندوبين عن كلّ منها للمجلس التمثيلي كما اختير ثلاثة مندوبين أيضاً عن منطقة غدامس الخاصة. وفي 12 فبراير سنة 1950 توافد مندوبو المجلس التمثيلي إلى سبها وخلال اجتماعهم الأول هناك تم انتخاب أحمد سيف النصر رئيساً لمنطقة فزان وكان يتعامل مع الفرنسيين منذ زمن بعيد.

وبدءاً من 13 فبراير سنة 1950 طبق في فزان «قانون النظام المؤقت» الذي شكلت وفقاً له المؤسسات الحكومية المستقلة. ومن أجل مساعدة أحمد سيف النصر في الشؤون القضائية، المالية، الاقتصادية، والزراعية وشؤون الصحة والتعليم عيّن ثلاثة من المستشارين وستة من مساعديهم. وعين الأخصائيون الفرنسيون من أجل مساعدة المستشارين الفزانيين. وبقيت جميع القضايا المتعلقة بالعلاقات الخارجية والدفاع والمواصلات الجوية والبريد والمواصلات اللاّسلكية وعمليات النقد والهجرة واستغلال بواطن الأرض في يدي المقيم الفرنسي أما اللغة الرسمية لفزان فاعتبرت إلى جانب اللغة العربية، اللغة الفرنسية. (74، ص 13، 75 ص 33).

وبناء على قرار الإدارة البريطانية المعلن عنه في يناير سنة 1950 كان مخططاً أن يتمّ تشكيل الحكومة المستقلة لطرابلس على ثلاث مراحل: فكان مزمعاً تشكيل المجلس التنفيذي في البداية ثم الهيئة التشريعية، وكان نقل السلطة إلى هاتين

(1) الجمّة هي مجلس شيوخ القبائل والمراكز المأهولة السكان والمنظمة التقليدية في فزان. وكانت تضم جميع رؤساء الأسر في المراكز المأهولة بالسكان أو بطون القبائل. فلم تكن تمثل فقط هيئة تشريعية بل وتنفيذية وفي بعض الأحيان قضائية أيضاً. وقام المستعمرون الطليان بتصفية الجمّة وأبدلوها بإدارة المديرين الإيطالية الذين كانت سلطتهم تسري على مجموعة مراكز تعود من الناحية الجغرافية إلى قبيلة واحدة أو واحد من بطونها.

الهيئتين يمثّل خاتمة جميع الإجراءات[1]. وقد فسّرت هذه الطريقة في نقل السلطة بعدم استقرار سياسي مزعوم في طرابلس ولم يقدر لهذه المخططات أن تتحقق بالكامل لأن الطرابلسيين أظهروا مقاومة ضارية لدسائس الإنجليز (30ص 11، 19 ص 317.

أما المنقّذ الأساسي لسياسة الإنجليز في البلاد فبقي الأمير ادريس السنوسي كعادته وكان يترك تأثيراً مطابقاً على بشير السعداوي بإقناعه بضرورة إقامة نظام الحكم الذاتي في طرابلس. وفي شباط (فبراير) من سنة 1950 وعد بشير السعداوي ادريس السنوسي خلال لقائه معه في بنغازي بأن يناقش هذه القضية مع زعماء طرابلس السياسيين (372 تاريخ 1950/2/3). غير أنه قدر لبشير السعداوي أن يصطدم في طرابلس (في 7 فبراير) بعدد من مناوئي فكرة الحكم الذاتي في طرابلس وعبر الزعماء الطرابلسيون عن خشيتهم من أن يكون الاعتراف بالنظام الانفصالي بداية لفرض النظام الفيدرالي للبناء الحكومي في ليبيا وهو ما كان يلح عليه البرقاويون ويناقض قرارات منظمة الأمم المتحدة.

هذا بينما صرّح ادريس السنوسي بصورة رسمية بأنه في الأصل قد اتفق مع بشير السعداوي على إقامة حكومة طرابلسية وعهد إليه بتنسيق هذه القضية مع الإدارة البريطانية والزعماء السياسيين في طرابلس. كما أنه عبر عن استعداده للحضور بدعوة من بشير السعداوي أثناء تشكيل الحكومة الطرابلسية. (362، تاريخ 1950/11/13). وكان هذا التصريح من جانب ادريس السنوسي دليلاً على أن المؤتمر الوطني الطرابلسي كان يتهيأ للاعتراف به ملكاً على الاتحاد الليبي. وإلى ذلك أيضاً كان يشير تصريح بشير السعداوي أثناء حديث له مع مراسل صحفي أمريكي وكان مغزى ذلك التصريح يفضي إلى القول بأن ادريس السنوسي سيترأس الدولة الليبية سواء أكانت دولة اتحادية أم موحدة.

(1) اقترح أن يدخل أربعة أو خمسة من الإنجليز في المجلس التنفيذي وخمسة إلى سبعة من الطرابلسيين وإيطالي واحد، وكان مخططاً في الوقت نفسه تنظيم جدول الناخبين من أجل انتخابات الهيئة التشريعية التي كان عليها أن تبدأ عملها خلال ستة أشهر.

وبمساعدة المستشار فؤاد شكري بدأ بشير السعداوي حملة دعاية واسعة بين السكان للدفاع عن فكرة إقامة الحكومة المستقلة في طرابلس. وكان مثل هذا النشاط من قبل بشير السعداوي ملائماً للإنجليز بصورة كاملة. فأطلقت الإدارة البريطانية يد المؤتمر الوطني الطرابلسي في العمل وقدمت له المساعدة، وفي الوقت نفسه كان أعضاء الكتلة الوطنية الحرّة يتعرّضون للملاحقات إذ أن برنامج الكتلة كان يضع نصب عينيه ـ التوصل إلى وحدة البلاد واستقلالها وإقامة النظام الجمهوري فوق أرضها.

وفي 25 مارس سنة 1950 انعقد في مسجد مراد آغا (في ضاحية طرابلس) اللقاء الدوري للمؤتمر الوطني الطرابلسي وحضره 8 آلاف شخص (377، تاريخ 1950/3/26). وعبرت مقررات المؤتمر عن شكرها للأمير على توجيهاته «الحكيمة» ونقلت إلى علم مندوب منظمة الأمم المتحدة والمجلس الاستشاري رغبة شعب طرابلس في استدعاء المجلس التنفيذي بأقصى سرعة ممكنة (حتى وقبل اعداد الدستور وتشكيل الحكومة) كما عبر عن الرغبة في تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة. ونقل إلى علم مندوب منظمة الأمم المتحدة شكاوى سكان فزان من الإدارة الفرنسية ورجاء المساعدة على زيارة فزان من قبل وفد المؤتمر الوطني الطرابلسي وأخيراً قدم الشكر للحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى أعضاء جامعة الدول العربية لقاء مساعدتها للشعب الليبي ولكن في الوقت نفسه هوجم الأمين العام للجامعة واتهم بالخروج على سياسة الجامعة العربية وأكد بصورة خاصة على ضرر حل هيئة تحرير ليبيا (269، ص 329).

وكانت جميع المقررات تؤكد أن المؤتمر الوطني الطرابلسي يساند عموماً النهج الذي يلائم سلطات الاحتلال الإنجليزية، وعلاوة على هذا فقد اتخذ خلال الدورة الاستثنائية للمؤتمر بعد فترة قصيرة قرار يسمح لأعضائه بالمشاركة في أعمال المجلس التنفيذي كأشخاص منفصلين وليس كممثلين للحزب (362، تاريخ 1950/5/23).

ومنذ 5 مايو سنة 1950 بدأ المجلس التنفيذي عمله (سمّي فيما بعد بالمجلس الإداري). وعلى هذا تسنّى للإدارة البريطانية أن تحقق النصف الأول من مخططها الرامي إلى تشكيل حكومة مستقلة في طرابلس. أما ما يخصّ القسم الثاني (انتخاب الهيئة التشريعية) فإن الإدارة البريطانية اصطدمت بمقاومة الطرابلسيين. وكان آ. بيلت، مندوب منظمة الأمم المتحدة مضطراً إلى الاعتراف بذلك وقد أشار في تقريره السنوسي إلى أن غالبية زعماء طرابلس قد عارضوا اجراء الانتخابات قبل اعلان استقلال ليبيا، إذ أنهم اعتبروا أن مثل تلك الانتخابات لن تكون حرّة (30، ص 12.

وهكذا اتخذت في ليبيا اعدادات تنسيق الجهود من أجل إقامة دولة اتحادية ذات نظام ملكي. وقد ساعد آ. بيلت على تحقيق مخططات الدول الغربية على الرغم من أنه قد نصّ في البند الرابع من القرار 289 للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة (تاريخ 21 يناير سنة 1949) على أن منظمة الأمم المتحدة قد «عينت مندوباً في ليبيا من أجل مساعدة شعب ليبيا على صياغة الدستور وتشكيل الحكومة المستقلة» وعلاوة على هذا فقد جاء في الجرد السنوي لانجلترا حول ليبيا والمتعلق بإدارة برقة وطرابلس بأن «البرنامج الذي وضعته المملكة الموحدة حول التطور الدستوري لطرابلس ينفذ بالمشورة مع مندوب منظمة الأمم المتحدة وبموافقته» (281، ص 15). وقد أشار آ. بيلت نفسه في تقريره السنوي حول ليبيا إلى أنه قد أجرى عدداً من المحادثات غير الرسمية مع المدير البريطاني في طرابلس ومع موظفي وزارة الخارجية في لندن ونتيجة لذلك تمّ التوصّل إلى اتفاق بتاريخ 23 فبراير سنة 1950 حول تشكيل الحكومة الطرابلسية (30، ص 11).

وفي ذلك الوقت كان الوضع الاقتصادي المرهق في البلاد ومستوى الحياة المتدني قد أثار استياء المواطنين المكشوف، ففي بداية (اغسطس) سنة 1950 أعلن عمال الموانيء في طرابلس الاضراب لأول مرة في تاريخ البلاد. وخرجت مظاهرة كان المشاركون فيها يحملون لافتات مكتوبة باللغتين (العربية والإيطالية) يطالبون فيها بالخبز والعدالة والعمل، وتحولت المظاهرة إلى مظاهرة احتجاج

على نظام الاحتلال في ليبيا (342، تاريخ 1950/5/1) وقد ردّت السلطات الإنجليزية عليها بإجراءات قمعية. إذ جرى الاشتراك في المظاهرة وراءه التسريح من العمل وتعرضت الشخصيات والمنظمات المتعاطفة مع المظاهرة لإجراءات القمع أيضاً. وعلى الخصوص أقفلت لمدة شهر واحدة صحيفة «كاريري ديل لويندي» التي كانت تصدر في طرابلس (342 تاريخ 1950/9/1).

وعلى هذا فإن مندوب منظمة الأمم المتحدة وممثلي الدولتين الحاكمتين (انجلترا وفرنسا) لم يمسكوا فقط على اتخاذ التدابير اللازمة لتشكيل الحكومة المستقلة بل وكانوا يسعون بكل الوسائل للحيلولة دون ذلك. إلاّ أن النضال المتعاظم للشعب الليبي من أجل الوحدة والاستقلال أجبرهم على التزام سياسة المناورة واخفاء أهدافهم الحقيقية حول ليبيا. والمثال النموذجي بالنسبة لذلك التكتيك كان تشكيل الهيئة التشريعية ـ الجمعية الوطنية وأسندت مهمة الإعداد لتشكيل الجمعية الوطنية للجنة الواحد والعشرين التي كان من مهامها (كما نص قرار مجلس ليبيا بتاريخ 14 يونيه سنة 1950) وضع مخطط «يقوم سكان برقة، طرابلس وفزان على أساسه بتشكيل الجمعية الوطنية (31، ص 2) ووفقاً لمآرب انجلترا وفرنسا كان على لجنة الواحد والعشرين أن تشكل الجمعية الوطنية الملائمة لهما زوراً (وبمساعدة من مندوب منظمة الأمم المتحدة).

ومن خلال وصفه للجنة الواحد والعشرين أشار مندوب طرابلس في مجلس ليبيا إلى أن اللجنة قد أخذت على عاتقها المهام التنفيذية بلعبها على أيدي الدولتين الحاكمتين التي صارت تستعملها كسلاح لها (31، ص 10). والذي يسر ذلك هو أنه في أساس تشكيل لجنة الواحد والعشرين كان ينوي مبدأ التمثيل المتكافىء للمقاطعات الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) الذي أقحمه آ. بيلت بدون التشاور مع مجلس ليبيا. (31، ص 5).

فلجنة الواحد والعشرين كانت تضم سبعة مندوبين عن كل مقاطعة. أما مندوبو برقة فتم تعيينهم من قبل ادريس السنوسي، وتم تعيين مندوبي فزان من قبل أحمد سيف النصر رئيس مقاطعة فزان، ومندوبي طرابلس من قبل الأحزاب

السياسية المحلية بموافقة الإدارتين الإنجليزية والفرنسية ولا يخلو من طرافة أن نشير إلى أن ترشيح محمود العالم الممثل المقبل للجمعية الوطنية قد تمّ من طرف الإدارة البريطانية ودعم من قبل مندوب منظمة الأمم المتحدة على الرغم من أنه لم يلاق أي تأييد من جانب أي حزب من الأحزاب السياسية في طرابلس.

ولم يلبث ذلك الاختيار المتقن لقوام لجنة الواحد والعشرين أن انعكس على نتائج نشاطها وعلى حد أقوال مندوب مصر للمجلس الخاص بليبيا قامت اللجنة «بوضع خطة غير ديمقراطية وقامت بتطبيق هذا المخطط بطريقة أبعد ما تكون عن الديموقراطية في وقت كان مندوب منظمة الأمم المتحدة ومجلس ليبيا متواجدين في ليبيا» (31 ص 3).

وفي 23 أوكتوبر سنة 1950 اتخذت لجنة الواحد والعشرين القرار التالي: يتكون التجمع الوطني من 60 عضواً يجب أن يكون التمثيل فيها من برقة وطرابلس وفزان قائماً على أسس المساواة، كما يؤمن التمثيل في الجمعية الوطنية عن طريق الاختيار يقوم ادريس السنوسي باختيار ممثلي برقة، وأحمد سيف النصر باختيار ممثلي فزان كما يقوم باختيار ممثلي طرابلس المفتي محمد العالم، عضو لجنة الواحد والعشرين والذي يقدم لائحة المرشحين إلى دراسة اللجنة (بعد مشاورات يجريها) وتقرر أن يعقد أول اجتماع للجمعية الوطنية في 25 نوفمبر سنة 1950 م (31، ص 38).

وعلى الرغم من اللاشرعية البينة في ذلك القرار (كانت كثيرة من بنوده تخرج على حدود صلاحيات لجنة الواحد والعشرين) فقد جرى تطبيقه على الرغم من أن جميع أعضاء اللجنة لم يكونوا موافقين عليها. فقد طالب بعض مندوبي طرابلس بتمثيل أكبر لطرابلس في الجمعية الوطنية إذ أن سكانها يمثلون ثلثي سكان ليبيا[1]، كما أنهم اعترضوا على كون مندوبي طرابلس قد أقحموا فيه من

(1) كان التمثيل في التجمع الوطني بنسبة20 شخصاً عن كل من المقاطعات الثلاث هذا في الوقت الذي كان فيه سكان طرابلس وفق معطيات مجلة «ايستيرن» يشكلون 750 ألفاً وبرقة 270 ألفاً أي أقل بثلاث مرات وفزان 50 ألفاً أي بما يقل بـ 15 مرة ونتيجة لذلك يكون قد تم=

خلال تصويت في لجنة الواحد والعشرين وإن اللآئحة التي وضعها المفتي محمد العالم للمندوبين لم يوافق عليها من الطرابلسيين لأن المفتي لم يتشاور مع جميع الأحزاب السياسية وأن اللآئحة لم تضع في اعتبارها تمثيل المناطق المختلفة عن طرابلس[1].

ومن خلال وصفه لنشاط لجنة الواحد والعشرين أشار المندوب الطرابلسي في مجلس ليبيا بأن عمل اللجنة غير شرعي ولهذا فهو باطل (31، ص 121). وقد أكّد المندوب المصري في ذلك المجلس على أن أي حزب طرابلسي لم يوافق على عمل لجنة الواحد والعشرين ولا على قرارتها وعلى هذا فإن تشكيل الجمعية الوطنية برأيه لا يتفق وبنود قرارات الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة كما لا يتفق مع التمثيل الديموقراطي ولهذا فإنه يستحق الإدانة الشاملة.

ولم تكن الجمعية الوطنية في طرابلس في واقع الحال هيئة تمثيلية. فجميع الأعضاء الـ 60 فيها تم تعيينهم «من فوق» بأمر من السلطات الإنجليزية والفرنسية ولم ينتخبهم الشعب وكانت الجمعية الوطنية قد شكّلت على أساس التكافؤ العددي في التمثيل مما أدى إلى التمثيل الاسمي لجميع المقاطعات الثلاث وبالتالي إلى تجاهل مصالح سكان ليبيا وكان المبدأ المتكافىء في التمثيل دليلاً على أنه كان ينظر إلى كل مقاطعة على أنها وحدة سياسية مستقلة بغض النظر عن عدد سكانها ـ وكان ذلك دليلاً على النوايا الحقيقية للمستعمرين الذين كانوا يطمعون إلى إيجاد «هيئة مصطنعة» (320، 1950، العدد 22 ص 15). بل أن الأوساط اليمينية في إيطاليا كانت مضطرة إلى الاعتراف، بأنه لا يمكن اقناع أحد في النيّة في اقامة دولة تحكم نفسها بنفسها، فأبعد الشخصيات السياسية عن المواقع الديمقراطية في ايطاليا اتهموا زملاءهم الأنجلو ـ أمريكين بأنهم أعادوا

= تمثيل ثلث سكان البلاد بـ 40 مندوباً بينما لم يعط للثلثين الآخرين إلا 20 مندوباً.

(1) تم تصديق لائحة المندوبين الطرابلسيين التي كانت ملائمة للإنجليز عن طريق 16 صوتاً من أعضاء لجنة الواحد والعشرين وإلى جانب هذا لم يصوت لصالحها إلا ثلاثة من بين الأعضاء الطرابلسيين السبعة في اللجنة أما الآخرون فلم يصوتوا لصالحها لأسباب مختلفة (وقف واحد ضدها وامتنع آخر عن التصويت وغاب اثنان).

أخطاء الدول التوتاليتارية (320، 1950 ، العدد 29 ص 3).

عند تشكيل الجمعية الوطنية وضعت في الأساس المصالح الغربية: عن الشعب الليبي، مصالح انجلترا وفرنسا اللتين كانتا تحاولان بشتّى الوسائل اضفاء الصبغة القانونية على تجزئة البلاد من أجل ترسيخ سيطرتها على أرضها. فالجمعية الوطنية المكونة من الفئة القبلية العليا والتي شكلت بمشورة من طرف الأجانب ما كانت لتعبر عن إرادة الشعب وعن طموحاته الحقيقية بل كانت ألعوبة في أيدي السلطات الحاكمة وسلاحاً طيّعاً في أيديها.

وقد فضحت الأعمال الانفصالية التي قامت بها انجلترا وفرنسا ومندوب هيئة الأمم المتحدة المتواطىء معهما خلال الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة والتي نوقشت خلالها التقارير التي تقدم بها مندوب منظمة الأمم المتحدة ورؤساء إدارتي انجلترا وفرنسا. وخلال مناقشة هذه التقارير في اللجنة السياسية الخاصة (سبتمبر ـ أوكتوبر سنة 1950 م) وجه مندوبو الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى أعنف النقد إلى تصرفات رؤساء الإدارتين وإلى مندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا. وقد دعمهم في ذلك مندوبو الدول العربية الذين طالبوا بالحفاظ على وحدة ليبيا ومنها الاستقلال الحقيقي وتشكيل الجمعية الوطنية عن طريق الانتخاب.

وانطلاقاً من مصالح الشعب الليبي ومن مبادىء ميثاق منظمة الأمم المتحدة طالب وفد الاتحاد السوفياتي بتوحيد الأجزاء الثلاثة من ليبيا (طرابلس، برقة، وفزان) في دولة واحدة وبتشكيل هيئات تشريعية وتنفيذية موحدة في البلاد بالإضافة إلى اجلاء كافة الجيوش الأجنبية من ليبيا (في غضون ثلاثة أشهر) (28، ص 53) إلاّ أن مشروع قرار الاتحاد السوفياتي أسقط وكانت انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية صاحبتي المشروع المشترك للوفود الـ 13 للجنة السياسية المشتركة وقد تضمن ثناء على نشاط دولتي الإدارة ومندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا، أما موضوع اجلاء الجيوش الأجنبية وتصفية القواعد الأجنبية فقوبل بالصمت. وقد أكدت القرارات الخاصة بليبيا والتي اتخذتها الهيئة العامة لمنظمة

الأمم المتحدة بتاريخ 17 نوفمبر سنة 1950 م والقائمة على أساس ذلك المشروع، قرارات سنة 1949 وحددت مواعيد تشكيل الحكومة المؤقتة ووضع الدستور لكنها لم تحل دون تطبيق انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية السياسية الإنفصالية. ومن الطبيعي أن هذه الدول قد أفادت من الإمكانيات المطروحة أمامها.

لم يكن بمستطاع الدول الغربية أن تطرح قضية تجزئة ليبيا بصورة مكشوفة على نحو ما كان مخططاً له قبل اتخاذ قرار منظمة الأمم المتحدة بمنح ليبيا الاستقلال سنة 1949. ومن جديد أظهرت مسيرة المناقشة في اللجنة السياسية الخاصة في الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في أوكتوبر سنة 1950 أن الكثير من الوفود يقف مؤيداً لمنح ليبيا الاستقلال والحفاظ على وحدتها وازاء هذه الظروف كان على الدول الغربية أن تبحث عن سبلٍ جديدة لتحقيق غاياتها في ليبيا وتمثل أحد هذه السبل في محاولة الباسها بناء حكومياً فيدرالياً ذا نظام ملكي للحكم. وعن طريق الفيدرالية كانت انجلترا تطمح إلى اعطاء اقطاعيي برقة الدور الأكبر في الإدارة الحكومية للبلاد وذلك بإخضاع طرابلس، المنطقة الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لهم.

ولأول مرّة طرحت قضية الفيدرالية بصورة رسمية من قبل البرقاويين (بموافقة الإنجليز) في جمعية الواحد والعشرين في ٢٣ أوكتوبر سنة 1950 والحق أنهم قاموا بملاحظة إذ زعموا أن ذلك ليس إلاّ توصية للجمعية الوطنية. إلاّ أن دراسة الموضوع تأجلت باقتراح من مندوبي فزان. وفي الجلسة الأخيرة للجنة الواحد والعشرين (30 أكتوبر) تقرر نقل قضية بناء الدولة لدراسة الجمعية الوطنية وأما لجنة الواحد والعشرين فأشارت بإقامة ملكية بزعامة إدريس السنوسي.

وفي2 ديسمبر سنة 1950 تداول التجمع الوطني موضوع بناء الدولة في ليبيا فاقترح مندوب فزان (أحد نائبي رئيس الجمعية الوطنية) أن تحمل الدولة الليبية طابعاً فيدرالياً. وتصدّى الطرابلسيون لذلك الاقتراح مؤكّدين أن إقامة الدولة

الموحدة يتلاءم بصورة أعظم ومصالح ليبيا إذ أن وجود المناطق غير المترابطة بعضها اقتصادياً ـ طرابلس، برقة وفزان ـ لا يمكن إلاّ أن يضعف البلاد. وعلى الرغم من ذلك اتخذت الجمعية الوطنية قرارها بغالبية الأصوات بإقامة «دولة ديمقراطية فيدرالية مستقلة وذات سيادة يكون نظامها الحكم فيها ملكياً دستورياً (31، ص 94). أما القرار الثاني فأعلن ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا وحمل الملك اسم ادريس الأول.

وقد شن المندوب المصري في مجلس ليبيا هجوماً عنيفاً على سياسة الدول القومية فقال: «إن الفيدرالية استوردت إلى ليبيا بصورة غير مشروعة بل إن اللغة العربية لا تحوي كلمة «فيدرالية» ولا توجد كلمة الفيدرالية في أي واحدة من الدول العربية... هل يمكن أن نصدق إن الفزانيين المنعزلين في صحرائهم والذين ليس لهم أدنى تصور عن الفيدرالية يطالبون بها من أجل ليبيا؟ وهل يمكن أن نفترض أن أهل برقة يصرون على الفيدرالية لكي يحموا أنفسهم من أشقائهم في طرابلس؟ (31، ص 9 - 10).

وقف الطرابلسيون ضد الجمعية الوطنية وصلاحياتها وضد سياستها التي أفضت إلى تقرير الصيغة الفيدرالية لبناء الدولة واتخذت الحركة المناهضة للفيدرالية أشكالاً متباينة: صور المظاهرات، والعرائض، والنداءات في المقالات الصحفية وما شابه ذلك. وشكل وفد يضم ١٠٠ مندوب من المدن والقرى والقبائل الطرابلسية لكي يبلغ الاحتجاج إلى ادريس السنوسي. غير أن سفر الوفد أوقف في اللحظة الأخيرة بينما كانت المظاهرات، متصلة حتى أن صحيفة «صندي غيبلي» التي لم يكن بالإمكان اتهامها بتأييد الليبيين أشارت إلى أن المظاهرات كانت موجهة ضد الفيدرالية (30، ص 10).

وفي الوقت نفسه قرر أعضاء التجمع الوطني أن ينظموا في 5 ديسمبر سنة 1950 مسيرة احتفالية في طرابلس ليستعرضوا الفرحة الكبرى بتشكيله وبالقرارين اللذين اتخذهما وشنت حملة دعاية كبرى من أجل استقطاب السكان. لكن ما أن اجتمع المتظاهرون في اليوم المحدد عند جامع السنوسي حتى تحلق حولهم

جمهور من الشعب وهو يردد هتافات: «وحدة ليبيا»، «استقلال ليبيا»، «تسقط الفيدرالية»، «يسقط الخونة دعاة الفيدرالية». واتجه المفتي محمد العالم إلى الجمهور الهائج وحاول دون نجاح أن يقنع الطرابلسيين بتحية «ليبيا المتحدة» واهتاج الجمهور. فاستتر المفتي وغيره من أعضاء الجمعية الوطنية في المنازل القريبة و قام رجال الشرطة الذين سرعان ما وصلوا إلى المكان بتفريق الشعب (74، ص 186).

قام المشاركون في المظاهرة التي انتظمت بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1950 بالمرور بالقرب من «غراند أوتيل» حيث كان مقر مجلس ليبيا وكانوا يحملون نعشاً مجللاً بالسواد ويهتفون: «عاشت الوحدة» و «يسقط الاتحاد». وفي 23 يناير سنة 1951 عاد المتظاهرون إلى شوارع طرابلس فسلموا آ. بيلت مندوب منظمة الأمم المتحدة عريضة احتجاج وضعها زعماء المؤتمر الوطني الطرابلسي وتحمل مطلب حل الجمعية الوطنية وإقامة نظام الحكم الوحدوي والتمثيل المتناسب مع عدد السكان في كل مقاطعة في الهيئات التشريعية للبلاد (377، تاريخ 1951/1/24) وقد ذيلت العريضة بحوالي 14 ألف توقيع.

وقد وضع مندوب مصر داخل مجلس ليبيا في خطبه شرعية الجمعية الوطنية موضع الشك. أما اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية فقد أرسلت إلى منظمة الأمم المتحدة مذكرة احتجاج على أساليب تشكيل تلك الجمعية واحتدّ النقاش داخل مجلس ليبيا حول الجمعية الوطنية إلى درجة أن طالب الليبيون بسحب مندوب مصر، وذلك لأنه اتهم مندوب منظمة الأمم المتحدة وأعضاء المجلس بالتواطؤ مع الجمعية الوطنية التي كانت تطبق سياسة مناوئة لقرارت الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وعلى تصريح وزير الخارجية الليبي القائل بأن «النظام المطبق في ليبيا ليس نتيجة لأي تدخل أجنبي ويحظى بتأييد كل الشعب الليبي» أجاب المندوب المصري بقوله: «غير صحيح أن الشعب الليبي قد وافق على النظام الفيدرالي، أما في الحقيقة فإن الغالبية الساحقة تقف ضده، وغير صحيح أيضاً أن المجلس الوطني يمثل جميع سكان البلاد. ففي الواقع هناك ثلث السكان

يمثلهم 40 مندوباً بينما لا يمثل الثلثين الآخرين غير 20 مندوباً فقط (م)». (360 تاريخ 1951/4/6).

وبهدف اقناع الدول العربية بالاعتراف بشرعية الجمعية الوطنية والموافقة على نظام الحكم الفيدرالي سافر إلى القاهرة وفد برئاسة المفتي محمد أبو الأسعاد العالم، رئيس الجمعية وذلك في 22 يناير سنة 1951. وكان المزمع أن يتقابل مع أعضاء اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية. لكن مهمة ذلك الوفد لم تكلل بالنجاح. فبعد شهرين من المحادثات نشر قرار اللجنة السياسية في الجامعة والذي اعتبر نظام الحكم الفيدرالي العودة إلى تقسيم ليبيا. كما أن اللجنة السياسية لم تعتبر «لجنة الستين» جمعية وطنية بالنسبة لليبيا ورفضت الشكل الفيدرالي لنظام الحكم ودعت مندوب منظمة الأمم المتحدة ومجلس ليبيا إلى الكف عن مثل هذه المخططات واحترام المبادىء الديموقراطية لمنظمة الأمم المتحدة وقراراتها.

أما الدول الغربية فبقيت مواظبة على تطبيق سياسة تجزئة ليبيا وحققت في ذلك نجاحات ملموسة، ففي 21 فبراير سنة 1951 اتجهت الجمعية الوطنية إلى ادريس السنوسي بطلب تشكيل حكومتين مؤقتتين في طرابلس وفزان والاقتراح على دولتي الإدارة تمكين هاتين الحكومتين من تنفيذ مهامهما. (انظر 31، ص 14 ,95). وعبر ادريس السنوسي عن موافقته، وبناء على ذلك قام المعتمد البريطاني (وكان يسمى في السابق برئيس الإدارة) بإصدار «المنشور رقم 219 حول السلطة في الفترة الإنتقالية» وذلك في 5 (مارس) سنة 1951، وبناء عليه شكلت في طرابلس حكومة لها صلاحيات مجلس الوصاية على العرش وتتكون من 5 أشخاص (ثم من ستة فيما بعد). وعلى الرغم من أن المنشور قد أشار إلى إقامة «حكومة ديموقراطية تمثيلية ودائمة في طرابلس» في المستقبل فإنه لم يعط مجلس الوصاية حقوقاً محددة في إجراءات الانتخابات. والأدهى من ذلك أن البند الثالث من المنشور أعطى المعتمد البريطاني الحق في تسريح رئيس مجلس الوصاية وأعضاء المجلس. أما البند السابع الذى كان ينص على ممارسة السلطة عن طريق المعتمد البريطاني أو عن طريق مجلس الوصاية أو عن طريق تقسيم

السلطة فيما بينهما فكان قد ألغى في الواقع مهام الحكومة الجديدة لطرابلس. وعلى أساس المنشور الصادر بتاريخ 29 مارس سنة 1951 وسعت صلاحيات رئيس منطقة فزان: فبناء على المرسوم رقم 5 الذي أصدره المعتمد الفرنسي أصبح مستشارو ورئيس منطقة فزان وزراء.

انتهت هذه الخطوات الانفصالية من قبل دولتي الإدارة إلى إثارة موجة جديدة من الاحتجاجات. وارتفع عدد المشاركين في مظاهرات الاحتجاج الجماعية في طرابلس إلى بضعة آلاف (31، ص 86) وقد اضطر آ. بيلت مندوب منظمة الأمم المتحدة إلى الاعتراف في تقريره السنوي بأنه قد «لوحظت بعض مظاهر الاحتجاج المكشوفة ضد تشكيل الحكومة الطرابلسية. فقد نظمت المظاهرات وبمبادهة من المؤتمر الوطني الطرابلسي سلمت للمندوب عرائض دونت فيها الاعترافات ضد مبدأ الإدارة القطري نفسه بشكل عام وضد نظام الإدارة القائم بشكل خاص». (31، ص 15).

وتزايدت تظاهرات الطرابلسيين ضد نظام الحكم الفيدرالي والحكومات المستقلة ذاتياً فكان ذلك ما حمل مجلس الوصاية على أن يصدر في 24 مارس سنة 1951 قانوناً حول «مقاومة الجريمة» وكان أول قرار للحكومة الطرابلسية[1] وبناء على قانون «مقاومة الجريمة» كان يمكن أن يتعرض للعقوبة كل شخص يتسبب، برأي السلطات، في افساد الرأي العام وايقاد مشاعر العداء في الشعب. (377 تاريخ 1951/3/25). وعلى أساس هذا القانون ألقى في السجن ولمدة ستة

(1) ترأس الحكومة بداية من شهر مارس سنة 1951 محمود المنتصر (ثم أصبح بعد ذلك رئيس وزراء الحكومة الفيدرالية المؤقتة التي شكلت على أساس قرار الجمعية الوطنية بتاريخ مارس سنة 1951). وقد سبق له التعاون مع رجال الاحتلال الإيطالي، ثم مع الإنجليز، وبمناسبة تعيينه رئيساً للوزراء كتبت صحيفة «بويزي» الإيطالية في 16 مايو 1951 م: «ما كان الإنجليز قادرين على أن يقوموا باختيار أفضل للحفاظ على المستعمرة الإيطالية السابقة في حال التبعية والظلم الاجتماعي» وفي الوقت نفسه فإن صحيفة «التايمز» وصفت محمود المنتصر الذي كان سنة 1940م الشخصية المعتمدة بالنسبة لموسوليني في الجمعية الإسلامية الفاشية على أنه المعبر عن الاتجاهات الأكثر عصرية وتقدمية في الحكومة الجديدة. 345 تاريخ 1951/9/13).

أشهر رئيس المؤتمر الوطني للشبيبة لأنه سلم مندوب منظمة الأمم المتحدة احتجاجاً خطياً ضد النظام القائم في البلاد (342 تاريخ 1951/5/16). وطبقاً للقانون الموما إليه نفي من ليبيا في مارس سنة 1951 إيطاليان كانا يناضلان من أجل استقلال البلاد (وكان أحدهما عضو الجمعية الليبية لأنصار السلام). وفي نوفمبر نفى أيضاً ستة ايطاليين كانوا قد اتهموا بالانتماء إلى الحزب الشيوعي الإيطالي. فاضطر رئيس المؤتمر الوطني الطرابلسي أن يوجه إلى مندوب منظمة الأمم المتحدة مذكرة (بتاريخ 7 مايو سنة 1951) أدرجت فيها مجموعة من الحقائق التي تؤكّد سوء استعمال السلطة من قبل أعضاء الحكومة الطرابلسية. وقد اعترف محمود المنتصر، رئيس الوزراء بنفسه أن 105 أشخاص رهن الاعتقال (إذا أغفلنا ذكر المبعدين إلى المناطق الداخلية في البلاد).

وبدأ الكثيرون من الزعماء السياسيون يقفون بفعالية ضد الرعب البوليسي في البلاد. فأرسلوا الاحتجاجات إلى مندوب منظمة الأمم المتحدة، ومجلس ليبيا وجامعة الدول العربية. ومما جاء في مذكرة الكتلة الوطنية الحرة مثلاً أن الأعمال المنافية للديمقراطية تمارس في البلاد وأن كل ما يجري عمله من أجل تشكيل الجهاز الحكومي غير معترف به من قبل الشعب بل ومرفوض من جانبه. وباسم الشعب كله حمّل أصحاب المذكرة مجلس ليبيا مسؤولية الوضع القائم.

وخلال الجلسة التي عقدها المؤتمر الوطني الطرابلسي في مارس - ابريل سنة 1951 اتخذ قرار بعدم الاعتراف بصلاحيات الجمعية الوطنية وتجاهل تشكيل الحكومات الانفصالية الثلاث - حكومة برقة، وحكومة طرابلس، وحكومة فزان وسحب أعضاء المؤتمر الوطني من تلك الحكومات ومن الجمعية الوطنية وأكد المجتمعون تأييدهم لليبيا الموحدة وعزمهم على الوصول إلى تنفيذ قرارات منظمة الأمم المتحدة (269، ص 355).

وفي سنة 1951 بدل بشير السعداوي، زعيم المؤتمر الوطني الطرابلسي موقفه بصورة حادة. فبدأ بانتقاد اتجاه ادريس السنوسي الموالي للإنجليز لكنه لم يقف ضد السلطة الملكية كسلطة ورفع شعار «الاستقلال الحقيقي لليبيا من دون

جيوش انجليزية فرنسية أو أية جيوش أجنبية أخرى على أرضها» ووقف بحزم معارضاً لتسليم ليبيا «استقلالها» من أيدي الإنجليز وأسمى مثل ذلك الاستقلال بـ «المكيدة الإنجليزية» الجديدة. وصرح بأن الإنجليز قد بسطوا سياسة الرعب على ليبيا وانتزعوا الحريات السياسية وخاصة حرية الانتخاب. وقد أعلن في معرض تغيير علاقته بالإنجليز بأنه انتقل إلى صف المعارضة إذ أنه لم يكن يرغب بالسير في ركاب الإنجليز. أما فيما يخص موضوع الجمعية الوطنية فقد أكّد بشير السعداوي أنه بعد أن عرض على أعضاء المؤتمر الوطني الطرابلسي الانسحاب من عضوية الجمعية الوطنية فإن معظمهم قد بقي في خدمة الإنجليز، الأمر الذي أدّى إلى فصلهم من الحزب (314، تاريخ 1952/1/22).

وكان بشير السعداوي إثر ابتعاده عن الإنجليز وبدء إضاعته لأنصاره في المؤتمر الوطني الطرابلسي يأمل بالحصول على تأييد ودعم من حام جديد هو ـ الولايات المتحدة الأمريكية (311 تاريخ 1952/2/27).

كانت الأوساط الأمبريالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمتطلعة إلى النفاذ الاقتصادي في ليبيا وإلى تدعيم مواقعها العسكرية الاستراتيجة هناك تنظر إلى تلك البلاد على أنها موضوع اهتمام مباشر. وقد أشارت صحيفة «بويزي» في 10 أغسطس سنة 1951 إلى «أن الأمريكيين يحاولون أن يعقدوا اتفاقيات مع بعض قادة المعارضة من خلال وعدهم بالمساعدة في انتزاع السلطة في البلاد. ولقاء ذلك يطالب الأمريكيون قادة الأحزاب المعارضة بإيقاف الدعاية المعادية لأمريكا. وفي 17 مايو سنة 1951 عقدت اتفاقية على هذا الأساس بين القنصل الأمريكي وبشير السعداوي رئيس المؤتمر الوطني الطرابلسي والذي يتمتع بتأييد الأحزاب الأخرى المعارضة في طرابلس وبرقة والحكومة المصرية وجامعة الدول العربية. وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية أن تتوصل عن طريق نفوذ بشير السعداوي إلى القضاء على الانتفاضة الشعبية في ليبيا وضرب المواقع الإنجليزية في الوقت نفسه».

وكان موقف بشير السعداوي من قضية القواعد العسكرية الأمريكية فوق

أرض طرابلس تأكيداً لذلك النبأ. فقد صرح لمراسل صحفي تركي بقوله: «إننا نؤيد أن يقيم الأمريكيون قواعدهم هنا، ولكن ذلك سيكون أكثر قبولاً فيما لو تمّ على أسس متفق عليها مع حكومة شرعية» (314، تاريخ 1952/1/22).

ولم يكن بشير السعداوي يستطيع، وهو يتلاعب مع الشعب، أن يبيح لنفسه أن يؤيد الأمريكيين بصورة مكشوفة. ولهذا نلاحظ أن خطبه تضمنت في أكثر من مرّة نقداً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لكننا لو حللنا أقواله الناقدة بصورة متنبهة لأمكننا أن نقتنع بأنها كانت بمجموعها موجهة إلى الإهابة بالولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم علاقات مباشرة مع الليبيين دون وساطة الحكومة الإنجليزية. وقد كتب المراسل الصحفي الأمريكي ستيفنس في صحيفة كريستشين سيانس مونيتور «إن بشير السعداوي يتهم الولايات المتحدة بأنها تَقْفو اثر سياسة الإنجليز في ليبيا، وقد عبر عن رغبته في أن يقوم الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال وفد إلى ليبيا لكي يقتنع بكيفية تحول الرأي العام خلال البضع السنوات الأخيرة ضد أمريكا... وخلال حديثه عن قاعدة ويليّس ـ فيلد العسكرية الجوية اتهم الأمريكيين بأنهم تسلموا الأرض للقاعدة من الإنجليز الذي ما كانوا يملكون حقاً في تسليمها» (311، تاريخ 1952/2/27).

وكانت علاقات بشير السعداوي مع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية الرسميين تلاقي تشجيعاً من طرف عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي أجرى بنفسه مفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول دفع تعويضات لليبيا نظير استخدام قاعدة ويليس ـ فيلد (100 مليون دولار). وعندما قام بإبلاغ الحكومة الليبية عن نتائج مباحثاته أكّد على أن تلك القيمة يجب أن تكون كافية لتغطية العجز في الميزانية الليبية خلال بضعة سنوات وبذلك تنجو ليبيا من ضرورة عقد معاهدة من انجلترا. ولما علم الإنجليز بذلك اتخذوا الإجراءات السريعة من أجل الحيلولة دون تحقيق الاتفاق بين الأمريكيين والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وعلى هذا فإن تغلغل انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا عقّد

الوضع في البلاد فمن جهة أدّى توحّد مصالح انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية المهيّئتين عدوانياً ضد الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية إلى إقامة القواعد الأجنبية على السواحل الليبية؛ ومن جهة أخرى وجدت ليبيا نفسها مشدودة إلى صراع تنافسي بين دولتين امبرياليتين تفكر كل منهما بإزاحة منافستها.

وبطريقتها الخاصة قامت الشخصيات السياسية، وبشير السعداوي على الخصوص، باستغلال التناقضات بين الدول الأمبريالية لصالحها وجرّ ذلك من ورائه عدم تنسيق الجماهير الشعبية وشق صفوف القوى الوطنية. وعلى الرغم من أن الأميركيين كانوا يتطلعون إلى ضرب مواقع الإنجليز في طرابلس فإنهم لم ينسوا دقيقة واحدة هدفهم الرئيسي ـ خنق حركة التحرر الوطنية، وتنفيذاً لذلك أقاموا في طرابلس مركز استخبارات كان يقوم بنشاط تخريبي.

وكان من تعاظم حركة التحرر الوطنية وتزايد النشاطات الجماهيرية المعادية للفدرالية وللجمعية الوطنية والحكومات المنفصلة أن أجبرا انجلترا وفرنسا على الإسراع بإعلان المملكة الليبية المتحدة والانتهاء خلال المواعيد التي حددتها قرارات الدورة الأولى للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وفي الجرد السنوي الثاني المقدم في 6 ديسمبر سنة 1952 إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أكّد آ. بيلت مندوب المنظمة في ليبيا على أنه وفقاً لقرارات الهيئة العامة تعلن ليبيا دولة مستقلة في 1 يناير سنة 1952 وأن الإدارتين الإنجليزية والفرنسية قد بدأتا بنقل السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة (282 ص 10).

إلاّ أن ادريس السنوسي كان متعجلاً بصورة واضحة فاعلة بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1951 قيام المملكة الليبية المتحدة وصار رئيسها ادريس السنوسي (الذي صار يسمى بادريس الأول) الذي أعلن عن سريان الدستور (الذي صدقت عليه الجمعية الوطنية في 7 اكتوبر سنة 1951). وفي يوم اعلان الاستقلال اعترفت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا وفرنسا بمملكة ليبيا وفي 1 يناير سنة 1952، وجهت برقية وزير خارجية الاتحاد السوفياتي إلى طرابلس وكانت تحمل التمنيات بالنجاح والازدهار لشعب ليبيا.

وكان ميلاد الدولة المستقلة الجديدة حقيقة إيجابية دون شك. وكان منح ليبيا الاستقلال دليلاً قبل كل شيء على قوة حركة التحرر الوطنية في افريقيا وكانت أول نتيجة مباشرة لإعلان استغلالها هو تنامي حركة القوى القومية ـ الوطنية في بلدان افريقيا الشمالية التي كانت واقعة تحت سيطرة فرنسا. وصار الزعماء السياسيون في تونس ومراكش يصرحون بأنهم قادرون أيضاً على الوصول بأعمالهم الخاصة حتى النهاية على نحو ما فعل أشقاؤهم في ليبيا (316، تاريخ 1952/11/23). وقد كتبت صحيفة كريستشين سيانس مونيتور «إن أعمال منظمة الأمم المتحدة المتجهة إلى منح الاستقلال لليبيين قد تركت أثراً عميقاً على مسيرة الأحداث في كامل العالم العربي ـ الإسلامي. وقد امتدت آثار ذلك حتى العراق. أما التأثير الأكثر مباشرة فكان على جارتي ليبيا المباشرتين لليبيا ـ مصر وتونس» (311 تاريخ 1952/2/24) وفي الوقت نفسه فإن بشير السعداوي، في أحد لقاءاته مع مراسل صحيفة «بويزي» وصف الاعلان عن استقلال ليبيا بأنه خدعة (342، تاريخ 1951/12/27) كما صرّح لمراسل صحفي تركي بقوله: «إن الحكومة الحاضرة لليبيا تعيش على الأموال الإنجليزية وليس هذا إلاّ سلاحاً يهدف إلى ترسيخ التأثير الأجنبي في البلاد» (314 تاريخ 1952/1/22).

وفي 23 يناير سنة 1952 تمت مناقشة التقرير السنوي الثاني لمندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا وذلك في اللجنة الأولى للمنظمة، وبعد الخطب الاستعراضية للمندوبين الإنجليزي، الأمريكي، الفرنسي والليبي والتي أشادت بنشاط مندوب منظمة الأمم المتحدة ودولتي الإدارة جاء دور مندوب لبنان الذي أشار إلى أن بعض الدول ما تزال تتمتع بامتيازات فائقة في ليبيا المستقلة وأن مندوب منظمة الأمم المتحدة لم يستطع أن يبذل شيئاً في هذا الخصوص وخاصة التوصل إلى تصفية القواعد الأجنبية، وقد وقف المندوب المصري وقفة أشد حزماً ضد التسلط الأجنبي في ليبيا وطرح مجموعة من الأسئلة على المندوب آ. بيلت واتضح من أجوبته أن دولتي الإدارة قد قامتا قبل اعلان استقلال ليبيا بهجمة حاسمة على حريات الشعب الليبي الديموقراطية وحقوقه.

وقد فضح المندوب السوفياتي سياسة الدول الغربية في ليبيا واقترح مشروع القرار التالي: «من خلال الاعتراف بلا مقبولية وجود القوات الأجنبية وقيام القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي الليبية، تلك القواعد التي تمثل اجراءات لتحقيق الخطط الحربية لحلف الأطلسي العدواني والتي هي تهديد للسلام والأمن الدوليين فإن الهيئة العامة ترى من الضروري أن تجلي عن الأراضي الليبية وفي غضون ثلاثة أشهر جميع الجيوش الأجنبية والأشخاص الأجانب وأن تصفي جميع القواعد الأجنبية (31، ص 147)[1].

وتأكيداً لجدوى الاقتراح الذي تقدم به المندوب السوفياتي فإنه أذاع رسالة لبشير السعداوي رئيس المؤتمر الوطني الطرابلسي والتي جاء فيها بأن الشعب الليبي لا يؤيّد الاحتلال الأجنبي كما تضمنت تلك الرسالة رجاء إلى منظمة الأمم المتحدة: «بأن تتخذ الإجراءات من أجل اقرار الاستقلال الكامل وتحديد تاريخ اجلاء جيوش الإحتلال الأجنبية التي تتدخل في شؤون ليبيا الداخلية بهدف تحقيق مخططاتها الأمبريالية الموجهة ضد الليبيين الذين يخوضون نضالهم من أجل التخلّص من التأثير الأجنبي ـ والتوصل إلى الحصانة الكاملة وإقامة مستقبل البلاد على أساس صحيح وديموقراطي» (48 ص 318). ومن خلال تبرير التكتيك الرامي إلى تحويل ليبيا إلى جسر عسكري ـ استراتيجي حاول مندوبو إيطاليا، فرنسا، انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية أن يبرهنوا على أن الجيوش الأجنبية تتواجد في الأرض الليبية على أسس قانونية.

وتضمن المشروع المشترك لقرار الدول الـ 12 تهنئة الشعب الليبي بنيل الاستقلال وأشير فيه إلى أن الانتخابات البرلمانية ستنتظم في ليبيا في المستقبل القريب وفقاً للدستور كما وجهت توصية إلى الأمين العام بمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المختصة بتقديم المساعدات التقنية إلى ليبيا مستقبلاً واقترح قبول

(1) نص مشروع قرار مصر على اجلاء كافة الجيوش الأجنبية والشخصيات العسكرية عن ليبيا في غضون ستة أشهر وبالإضافة إلى وضع القواعد العسكرية الأجنبية في أيدي السلطات الليبية.

عضوية ليبيا في منظمة الأمم المتحدة.

وكان وفد الاتحاد السوفياتي يعتبر أن عرض قضية قبول ليبيا في منظمة الأمم المتحدة على الهيئة العامة دون مناقشة مسبقة في مجلس الأمن خرق لميثاق منظمة الأمم المتحدة. وخلال المناقشة التي دارت حول ذلك تمّت محاولات لتسوية موقف الاتحاد السوفياتي[1].

وبإعلان الاستقلال في ديسمبر سنة 1951 لم يوقف الشعب الليبي نضاله في سبيل الحرية الحقة فراح يواصل مقاومته الصامدة لدسائس الدول الامبريالية، التي كانت تعوق بشتّى الوسائل تحول ليبيا إلى دولة مستقلة حقاً. ودخل نضال الليبيين في سبيل حقوقهم مرحلة نوعية جديدة خلال حملة الانتخابات في يناير ـ فبراير سنة 1952.

فالمؤتمر الوطني الطرابلسي خاض معركة الاعداد للانتخابات تحت شعار اجلاء كافة ممثلي الدول الغربية عن البلاد وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية. (352، تاريخ 1952/2/20)[2]. وقد كتبت صحيفة الأوبزيرفر الإنجليزية في معرض وصفها للوضع في ليبيا خلال مرحلة الإعداد للانتخابات: «ينتظر أن تنصب الانتخابات المزمع اجراؤها قبل نهاية مارس سنة 1951 في صراع مكشوف بين الحكومة التي يرأسها محمود المنتصر وبين حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي المؤيد لمصر والذي يرأسه بشير السعداوي. . . أما القضية الرئيسية في الانتخابات فستكون العلاقات الإنجليزية ـ الليبية. فالحكومة تنوي قبول العرض الأنجلو ـ أمريكي حول المساعدة الاقتصادية والمالية وهي على استعداد لتمكين كلتا

---

(1) عمد مجيد خدوري في كتابه «ليبيا المعاصرة» من خلال تزييفه للحقائق التاريخية وتفسيره المسبق لعمليات السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في منظمة الأمم المتحدة بالنسبة للمستعمرات الايطالية السابقة ومن خلال محاولته التأكيد على أن الاتحاد السوفياتي قد وقف ضد قبول ليبيا في منظمة الأمم المتحدة إلى القول على الخصوص: «إن الفيتو السوفياتي قد أخر قبول ليبيا في منظمة الأمم المتحدة، (170، ص 262).

(2) وقد كتبت مجلة «نيوزويك» أيضاً بأن ذلك المطلب كان الشعار الرئيسي لبشير السعداوي في جملة الإعداد للانتخابات. (339، تاريخ 1952/3/3).

الدولتين من استخدام القواعد العسكرية والعسكرية ـ الجوية الليبية. أما بشير السعداوي الذي يعارض هذه المقترحات فإنّه مضطر في أحاديثه الخاصة إلى الاعتراف بأنه أيضاً لا يرى مخرجاً آخر وأن من المحتمل أن يترتب عليه عقد صفقة مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية» (341، تاريخ 1951/12/23).

وقد اضطر مراقبو العديد من الصحف البورجوازية إلى الاعتراف بأن المعارضة في ليبيا تزيد قوة على أنصار الحكومة بعدة أضعاف فقد كان زعماء المؤتمر الوطني الطرابلسي واثقين من الفوز في الانتخابات، وقد صرّح بشير السعداوي بقوله: «سترون أنه إذا لم يكن 100 بالمئة من السكان فإن 95٪ منهم إلى جانبنا. وستتسلم السلطة في 19 فبراير ـ ولن يبقى لأنصار الإنجليز ممثلين في مجلس النواب فحكم البلاد عن طريق تلقي الأموال من الإنجليز ـ خيانة للوطن» (314، تاريخ 1952/1/22). وكانت هذه الحسابات المتفائلة تقوم على أساس أن المؤتمر الوطني الطرابلسي هو القوة الأكثر تنظيماً في البلاد وأنه حقق شعبيته بين جميع فئات السكان.

وخلال جلسة المؤتمر الوطني الطرابلسي في يناير سنة 1952 اتخذ قراراً بالمشاركة مشاركة فعالة في الانتخابات، وكان بشير السعداوي يدعو الأهالي إلى مساندة الممثلين الحقيقين للشعب. وقد نشرت القرارات التي تمّ اتخاذها في الصحافة المحلية وأحيط ادريس الأول علماً بها[1]. وكانت تدعو إلى حرية الانتخابات ووقوف الحكومة على الحياد خلال اجرائها والحيلولة دون أي شكل من أشكال التدخل.

وفي 4 فبراير سنة 1952 أعلن المؤتمر الوطني الطرابلسي عن خطته الانتخابية ونشر لوائح المرشحين ودعا الشعب إلى انتخابهم. أما أهم بنود تلك الخطة فكانت الوفاء للملك والوصول إلى وحدة البلاد وإلى استقلالها الحقيقي والحفاظ على الحرية والسيادة وتدعيم هيبة الدولة في الخارج والمساواة أمام

(1) نظم وفد خاص من أجل السفر إلى بنغازي وتقديم هذه المقررات إلى الملك ادريس الأول وقد أكد الملك لأعضاء الوفد بأن الانتخابات ستجري في جو من الحرية الكاملة والعدل.

القانون وتطوير التعليم وتحسين الشروط الصحية ورفع مستوى الزراعة والصناعة والقضاء على البطالة وتحسين شروط العمل. وفي الوقت نفسه توجه المؤتمر الوطني الطرابلسي وقد شغله تدخل الحكومة في مجرى الحملة الانتخابية إلى عدد من وفود الدورة السادسة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة بطلب العمل على ترسيخ الاستقلال الحقيقي لليبيا واجلاء الجيوش الأجنبية واتخاذ الإجراءات العاجلة من أجل ضمان حرية الانتخاب. وقد برهن تطور الأحداث فيما يلي على التوقيت الصحيح لذلك المطلب.

ترافقت انتخابات مجلس النواب والتي انتظمت في 19 فبراير باضطرابات وصدامات مع البوليس (31، تاريخ 19 - 1952/21/20). ففي مصراته قتل شخص وجرح عدة أشخاص على أيدي البوليس. وتشير اخباريات الصحف إلى أن مجموع من قتلوا بسبب الصدامات قد وصل حتى 24 فبراير إلى 10 قتلى و 110 جرحى. وتشير «النيويورك تايمز» إلى أن «قوات البوليس المدربة على أيدي الإنجليز» قد شاركت في خنق الاضطرابات في طرابلس وغيرها من المدن» (338، تاريخ 1952/2/22).

وفي الانتخابات حصل أنصار الحكومة على الغالبية الساحقة من المقاعد. أما مرشحو المؤتمر الوطني الطرابلسي فلم ينجحوا بصفة نهائية إلا في طرابلس (حيث حصلوا على 5 مقاعد)، وكان مجموع ما حصل عليه المؤتمر الوطني 15 مقعداً (من 55) (170، ص219).

وقد ساهم في مثل هذه النتيجة في الانتخابات إلى حد ما دستور ليبيا اللاّديموقراطي والذي كان ينص على أن يشتمل مجلس النواب على 55 نائباً بنسبة واحد إلى كل 20 ألفاً من السكان والإضافة إلى ذلك فإن فزان التي كان مجموع سكانها لا يزيد عن 40 ـ 50 ألفاً كان يجب أن تمثل بما لا يقل عن خمسة نواب. وقد اتخذ نظام معقد للتسجيل. ولما كان 10%فقط من الناخبين قادرين على كتابة أسمائهم (وكان ما يقل عن هذه النسبة قادرين على القراءة) فإن غالبية الناخبين قد صوتت في الواقع وفق توجيهات الشيوخ المحليين (311، تاريخ 1952/2/13).

كانت هزيمة المؤتمر الوطني لطرابلس في المناطق المأهولة بالقبائل مفاجأة بالنسبة لزعمائه؛ وقد كتبت الـ «نيويورك تايمز» «يبدو أن أنصار حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي المعارض قد قرروا بأن هزيمة مرشحيهم في الانتخابات لم تكن عادلة. وقد بلغ عدد الأصوات التي أعطيت للحكومة القائمة حداً من الكبر أثار الشكوك في كثير من العقول حول نقاء الضمير خلال الانتخابات» (338، تاريخ 1952/2/22). وقد قام الطرابلسيون، المحرضون من قبل زعماء المؤتمر الوطني والذين لم يكونوا راضين عن الانتخابات والواثقون أن تلك النتائج كانت نتيجة تدخل موظفي الدولة بالهجوم على المباني الحكومية وتخريب الاتصالات الهاتفية وعرقلة حركة المواصلات ولما كانت الأسلحة تحمل بصورة مكشوفة فقد لاحت البوادر الموحية بأن الاضطرابات العفوية يمكن أن تنتهي إلى حركة شعبية واسعة ضد السلطات. (انظر: 383، تاريخ 388,1952/3/24 ، تاريخ 11 و 1952/2/25).

ولما كانت الحكومة متحسبة لمثل ردة الفعل تلك فإنها تصرفت بشدة. فوضعت المناطق «المضطربة» تحت رقابة البوليس، وبدأت الاعتقالات وتقرر نفي بشير السعداوي من البلاد بهدف شل حركة المؤتمر الوطني الطرابلسي. وإذ وقفت الأوساط الاجتماعية ضد تزوير الانتخابات عمدت الحكومة إلى اتهام زعماء المؤتمر الوطني الطرابلسي بتحريض القبائل على انتزاع السلطة. وفي 22 فبراير أصدر محافظ طرابلس بتأييد من ادريس الأول، أمراً باعتقال بشير السعداوي ونقله حتى الحدود المصرية (31، ص 22).

وقد كتب المراسل الصحفي الأمريكي راتشينيل في معرض تلخيص الانتخابات والقاء الضوء على الوضع في ليبيا قائلاً: «منذ شهرين وعندما صارت ليبيا دولة مستقلة رسمياً كتبت صحيفة «كومباس»: «كان اليوم كلّه احتفالات ومظاهر فاخرة. . . أما مشاكل ليبيا الحقيقة فإنها قد بدأت فقط إذ أن الاضطرابات الشعبية واطلاق الرصاص على الليبيين هي نتيجة طبيعة لآلية الدول الغربية، التي لا تضع حساباً للفقر المدقع للأهالي ـ وكل ذلك فقط لأن الدول الغربية بحاجة إلى القواعد». (316، تاريخ 1952/2/22).

وقد صرح بشير السعداوي في القاهرة بأن الانتخابات في ليبيا قد زوّرت من قبل الحكومة المرتبطة بانجلترا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية باتفاقيات عسكرية، اقتصادية، وتجارية. وقد أشار إلى أنه لم تكن هناك انتخابات خارج طرابلس إذ أن البوليس كان يمنع الناخبين من الوصول إلى صناديق الاقتراع. وقد جاء في تصريحه: «لجأت السلطات إلى الإرهاب وسياسة التخويف إذ سمحت لبعض العناصر الإنهزامية بنشر أفكار حول عدم قدرة البلاد على الحياة دون حماية الدول الأجنبية وضرورة الخضوع لإرادة هذه الدول (م)» (362، تاريخ 1952/2/23).

وقد تحدّث المؤتمر الوطني لطرابلس في ندائه إلى الملك ادريس الأول عن براهين لا تدحض على خرق بعض الشخصيات الرسمية لقوانين الانتخاب وأشار إلى أن بعض زعماء القبائل قد جرى تغييرهم لأنهم رفضوا التصويت لصالح مرشحي الحكومة وجاء في النداء: «إن الشعب الليبي يرى في هذه الحقائق تأكيداً للنوايا السيئة لأولئك الذين يعتبرون تلامذة «للنظام الفاشي» و «لطغاة» عصر الأمبريالية السابقين الذين عانت البلاد من حكمهم الآلام والحرمان على مدى ثلاثين سنة (م)» (362، تاريخ 1952/3/23).

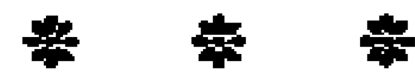
وفي 25 مارس سنة 1952 وبحضور الملك جرت الاحتفالات بافتتاح البرلمان الليبي الذي شارك فيه 55 نائباً منتخباً في مجلس النواب و 24 عضواً في مجلس الشيوخ. وعدت الصحافة عدم دعوة عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى هذه الاحتفالات دليلاً على علاقات النفور بينه وبين الملك ادريس. وتمت دعوة شقيري باشا، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن الجامعة وكان عليه تسوية العلاقات بين ليبيا والدول الأعضاء في الجامعة.

وبعد ضرب المؤتمر الوطني لطرابلس سنة 1952 واعتقال زعمائه والأعضاء الناشطين فيه حلت جميع الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى. وأخضعت

البلاد للنظام البوليسي ونظمت الرقابة المشددة ووضعت النقابات تحت رقابة الحكومة.

ونتيجة لهذه الإجراءات جميعها سددت طعنة إلى حركة التحرر الوطني في ليبيا.

وبسبب تآمر الدول الغربية حيل بين البورجوازية الوطنية الوليدة، والتي ظهر تأثيرها أكثر وضوحاً في طرابلس التي كانت أكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية، وبين المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية لليبيا. فقد كان حكم البلاد مركزاً في أيدي التجمع الاقطاعي الملكي لبرقة والذي صار العماد الرئيسي للأمبريالية في ليبيا. فبدلاً من الملكية الدستورية التي تمّ اعلانها بصورة شكلية أرسيت قواعد الحكم الملكي المطلق المعتمد على الحراب الأجنبية.



إن الصراع على السلطة العليا في ليبيا بين رجال الاقطاع في طرابلس وبرقة وانتصار ادريس السنوسي في ذلك الصراع والذي صار ملك ليبيا المطلق ما كان إلاّ لينعكس على مصير الحركة السنوسية كلها. وهكذا احتدمت العلاقات بصورة ملموسة بين ممثلي فرع أسرة أحمد الشريف الذين كانوا يعدون أنفسهم المطالبين الشرعيين بسلطة النبلاء في برقة وبين فرع أسرة ادريس السنوسي. وعلى هذا فإن حركة السنوسيين لم تكن متماسكة وكانت تتضمن تجمعين كانا يتصارعان على السلطة ويحمل كل منهما تصوراً مغايراً بخصوص مستقبل الحركة والبلاد بأسرها. وكان أحد التجمعين ممثلاً بشيوخ الزوايا السابقين والاخوان والأعضاء المنفصلين من أسرة السنوسي ممن كانوا يدعون إلى بعث الحركة على الأسس التي وضعها مؤسسها. أما في الحقيقة فإنهم كانوا يحاولون استعادة امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها قبل الإحتلال الإيطالي. أما التجمع الثاني الذي يمثله ادريس السنوسي وأنصاره فكان معارضاً لإعادة بناء الحركة على الأساس السابق

ويعززون رأيهم بالقول بأن المبادىء الأولى لم تعد ملائمة للتطور الاجتماعي - الاقتصادي للبلاد وإن من شأنها أن تؤدي إلى عزل السنوسيين.

ولكي يعزز ادريس السنوسي مواقفة في برقة قام في ديسمبر سنة 1947 بحل جميع الأحزاب والمنظمات وأسس في يناير من سنة 1948 منظمة جديدة هي المؤتمر الوطني البرقاوي الذي صار أخوه محمد الرّضا رئيساً له. وخلافاً للحركة السنوسية كانت هذه منظمة سياسية بحتة تضمّ شيوخ القبائل مثلما تضم وجهاء البلاد وكان ادريس السنوسي زعيمها السياسي[1].

وبينما رفض ادريس السنوسي اعادة بناء الحركة بالصورة القديمة ظلّ محافظاً على بعض مؤسساتها وخاصة منها الزوايا. إلاّ أن دورها كمراكز اقتصادية وإدارية ألغى في الواقع الغاء تاماً. فالزوايا التي أعيد نشاطها بعد طرد المستعمرين الإيطاليين اقتصرت على مهمة حماية الأوقاف والاشراف على المدارس الدينية.

وقد ضاعفت سياسة ادريس السنوسي من نفور غالبية أعضاء الأسرة السنوسية منه. فمن بين الأمراء الـ 38 من أسرة السنوسي كان 32 يقفون في صف المعارضة (163، ص 169). وبعد الإنقلاب الفاشل في القصر سنة 1954، عندما قتل إبراهيم الشلحي (وزير القصر والمقرب إلى الملك)، بطش ادريس السنوسي بطشاً شديداً برجال المعارضة. ولما كان قاتل إبراهيم الشلحي من أسرة السنوسي فقد نفى 16 من أقرباء الملك إلى الواحات القاصية في جنوب البلاد لمدى الحياة وأدى ذلك كلّه إلى أن عدد أنصار الحركة السنوسية صار يتناقص بسرعة[2].

---

(1) من الأمور المميزة في هذا الخصوص تصريح قيادة المؤتمر الوطني البرقاوي في مايو سنة 1949 أمام أعضاء لجنة التحقيق الرباعية والقائل بأنه إذا كان أعضاء أسرة السنوسي في الماضي زعماء دينيين فإنهم يظهرون في الأربعينات كمجرد زعماء سياسيين ناضلوا من أجل استقلال البلاد وإن كان الدعم السياسي كان يقدم إليهم أكثر من الدعم الديني.

(2) حتى سنة 1967 كان السنوسيون لا يمثلون إلا 5% من سكان برقة، أما في السنوات الأخيرة من النظام الملكي فإن كلمة «سنوسي» صارت تشير في الدعاية الرسمية إلى الولاء الشخصي للملك وللنظام الملكي المطلق.

وبهدف نشر الإسلام الذي أعلن سنة 1951 ديناً رسمياً للمملكة الليبية المتحدة أقام ادريس السنوسي شبكة متشعبة الفروع من المؤسسات والمعاهد الدينية (بدءاً من المدارس القرآنية وحتى جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية).

الفصل الرابع

المرحلة الأخيرة من النضال في سبيل الاستقلال السّياسي

معاهدات الدُول الغربية مع ليبيا
أساس السّياسة الاستعمارية لتلك الدول

كانت انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تسعى جاهدة لفرض رقابتها على ليبيا وخاصة عن طريق ربطها بمعاهدات واتفاقيات جائرة.

وطبقاً لقرارات الدورة الخامسة للهيئة العامة (1950) ألقيت مسؤولية التقدم الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا على عاتق منظمة الأمم المتحدة[1]. وبعد اعلان الدولة المستقلة ظهرت ضرورة المسارعة في حل قضية تطبيق في ليبيا النقد الموحد وإيجاد الوسائل من أجل تغطية. العجز في الميزانية (1700ألف جنيه استرليني) (31، ص 48) وعلى أساس القرارات المشار إليها تقدّم آ. بيلت مندوب منظمة الأمم المتحدة إلى حكومات انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا ومصر بطلب إيفاد الخبراء الماليين للاجتماع به بغية مناقشة القضايا المالية بالإضافة إلى موضوع المساعدة المالية لليبيا. وعلى هذا كان على خبراء البلدان الخمسة ذات المصالح الاقتصادية والمالية في ليبيا، أن يحددوا بصورة مسبقة حلول المشاكل النقدية والمالية لتلك البلاد عن طريق تقديم التوصيات الملائمة للحكومات المؤقتة في ليبيا.

---

(1) في هذه القرارات عرضت الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة على المجلسين الاقتصادي والاجتماعي وعلى الهيئات المختصة وعلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تقديم ما يمكنها تقديمه من المساعدة التقنية والمالية لليبيا «بهدف إقامة الأساس المتين من أجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي» (231ص50).

وقد حضر مندوب الحكومة الليبية أيضاً جلسة الخبراء الماليين التي انعقدت في مارس 1951 في لندن (ثم من ابريل حتى سبتمبر في جنيف) وفي الجلسة الأولى عرض الإنجليز تقديم ضمانة استرلينية مئة بالمئة للإصدار الأول من النقد الليبي وادخال ليبيا في منطقة السترليني. وبالإضافة إلى ذلك أخذوا على عاتقهم تقديم التمويلات من أجل تغطية العجز المالي في الميزانية والعجز في ميزان المدفوعات[1] شريطة وضع الرقابة على الميزانية الليبية. ولما كان الخبيران الفرنسي والإيطالي يتخوفان من أن يؤدّي ادخال ليبيا في منطقة السترليني إلى الحد من امكانيات هذين البلدين في تنمية التجارة مع ليبيا فقد وضعا هذه العروض موضع النقد. بيد أنه قدر لانجلترا أن تتوصل إلى اتفاق سرّي مع الدول الغربية ومع مندوب ليبيا الذي أعلن في الجلسة الثالثة للخبراء (مايو ـ يونيه سنة 1951) عن قرار الحكومة المؤقتة بالسعي من أجل ادخال ليبيا في منطقة السترليني. وقد أيد مندوبو ايطاليا، انجلترا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار (31، ص 169). وفي الجلسة 93 لمجلس ليبيا الاستشاري (أوكتوبر سنة 1951) صرح مندوب باكستان في معرض نقده لقرار الحكومة ذاك بأن تلك الحكومة لا تملك الحق في أن تقبل باسم ليبيا مثل ذلك الاقتراح من طرف انجلترا. وأشار أيضاً إلى أنه قد توفرت كل الإمكانيات من أجل الحصول على المساعدة الدولية بجهود مندوب منظمة الأمم المتحدة.

وقد بلغ تآمر الدول الغربية من خلف ظهر ليبيا درجة من الوضوح جعلت مندوب منظمة الأمم المتحدة نفسه يبادر الاسراع بالتنصل منه. فقد أكّد في جرده السنوي الثاني أن قرار الحكومة الليبية المؤقتة الخاص بالانضمام إلى منطقة الاسترليني قد اتخذ على ما هو واضح بتوجيه من إحدى دولتي الإدارة ودون مساعدة منه. وقد كتب: «إن ليبيا، بدخولها منطقة السترليني تجد نفسها في وضع غير مجز وأنها لن تستطيع الخروج من هذه المنطقة نظراً لارتباطها

---

(1) كان عجز الميزان التجاري قد بلغ في سنتي 1951 و 1952 3 ملايين جنيه استرليني في العام ولم تكن الصادرات في السنتين تغطي إلا 45%من قيمة الواردت (86، ص 61,60).

بالمساعدة المالية الخارجية» (31، ص 47).

والواقع أن انضمام ليبيا إلى منطقة الاسترليني كان يعني ضربة شديدة لمصالحها التجارية لأنها لم تكن تصدر غير المنتجات الزراعية التي كان من الصعب إيجاد تصريف لها في بلاد منطقة الاسترليني (كان 90% من الصادرات الليبية يذهب إلى البلدان غير الداخلة في منطقة الاسترليني).

وكانت كثير من الحقائق تشير إلى تآمر الدول الغربية فالحكومة الفرنسية مثلاً سارعت إلى سحب عرضها الخاص بتقديم 20٪ من القيمة اللاّزمة لتغطية عجز الميزانية في ليبيا. كما أعلنت الحكومة الإيطالية أيضاً عن امتناعها عن المشاركة في تغطية عجز الميزانية الليبية. أما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فأعلنت عن نيتها في الاقتصار في مساعدة ليبيا على المساهمة في بعض المشاريع. وكان المندوب المصري الوحيد الذي صرّح في جلسة الخبراء بأن حكومته موافقة في الأساس على المشاركة في تغطية العجز في ميزانية ليبيا وأصر على أن تتحقق كل مساعدة لليبيا على أساس دولي طبقاً لقرارات الدورة الخامسة للهيئة العامة[1]. وكانت هذه القرارات تفترض أنه في حال تقديم المساعدة المالية لليبيا من جانب الحكومات المنفصلة يجب أن تودع هذه المقادير في حساب خاص للحكومة الليبية على أن يتمّ صرفها بإشراف خبير يعينه الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة. ومن شأن هذه الرقابة الدولية أن تتجاوب دون شك مع مصالح ليبيا لأنها تحميها من أي تأثير طاغ وحيد الجانب (31، ص 48).

ولمّا كانت انجلترا تتطلع إلى عقد معاهدة ثنائية مع ليبيا فقد وقفت معارضة للرقابة الدولية ومهددة، إذا ما وضعت هذه الرقابة، بأن تمتنع عن التزاماتها بتغطية العجز في الميزانية الليبية. وقد وقف مندوب الحكومة الليبية المؤقتة أيضاً ضد مقترح وضع الرقابة الدولية على المساعدة المالية لليبيا.

(1) في الجلسة الـ 539 للمجلس الاقتصادي والإجتماعي (6 سبتمبر سنة 1951) أكد المصريون استعدادهم للمساهمة في تغطية عجز الميزانية الليبية.

وبمساعدة من مندوب منظمة الأمم المتحدة بدأ في 12 أوكتوبر سنة 1951 سريان مفعول البلاغين المتماثلين لمعتمدي انجلترا وفرنسا حول نقل السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة في طرابلس وبنغازي وسبها. وقد نقل بلاغ المعتمد البريطاني في طرابلس (رقم 220) إلى الحكومة الليبية المؤقتة حق سن القانون الخاص بالعملة الليبية وتنفيذه. أما البلاغ الثاني (رقم 221) فأعلن أنه «ينقل للحكومة الليبية المؤقتة الحق في أن تبرم مع دولتي الإدارة الإتفاقيات المالية التي ستفتح امكانية نقل الحقوق في المستقبل، كما تخول حق اتخاذ كافة الإجراءات ذات الطابع التنفيذي والتشريعي التي تراها ضرورية لتنفيذ مثل تلك الاتفاقيات» (86، ص 161) وقد منح هذا البلاغ الحكومة المؤقتة الحق بتنظيم الوكالة الحكومية للتطوير والموازنة بالإضافة إلى التعاونية المالية الليبية.

وفي 12 ديسمبر سنة 1951 أبرمت الاتفاقيات المالية المؤقتة بين حكومة ليبيا من جهة وحكومتي انجلترا وفرنسا ـ من جهة أخرى.

وبناء على الاتفاقية المالية الأنجلو فرنسية (وكان مفعولها يتحدد بـ 31 مارس سنة 1952) تعهّدت الحكومة الإنجليزية أن تقدم خلال السنة المالية (بداية من 1 ابريل سنة 1952) إلى وكالة التطوير والموازنة في ليبيا وإلى التعاونية المالية والليبية 500 ألف جنيه استرليني يضاف إلى ذلك ضمانة استرلينية بنسبة مئة بالمئة من أجل الإصدار الأول للنقد الليبي. وكان مفروضاً أن تقوم حكومة انجلترا بعد 31 مارس سنة 1953 بمواصلة تغطية عجز ميزانية الحكومة الإتحادية وحكومتي برقة وطرابلس إذا ما قدم طلب بهذا الخصوص من جانب ليبيا وقد أشير بصفة خاصة إلى أن الميزانية يجب أن توضع بصورة «عقلانية واقتصادية» وانطلاقاً من ذلك كان على الليبيين أن يقروا منصب المدير العام المالي والاقتصادي بالإضافة إلى منصب المشرف العام وقد تم تعيين انجليزيين لهذين المنصبين، وكان المدير الذي أعطي حق الإتصال برئيس الوزارة بحرية ودون استئذان يجب أن يصبح الشخصية الرئيسية المسؤولة في ميدان المالية والاقتصاد كما اعتُرف بالمشرف العام كبير مفتشي الحكومة للشؤون المالية.

وكانت الاتفاقية التي عقدت مع الحكومة الفرنسية مماثلة لهذه، فقد تعهدت الحكومة الفرنسية بتغطية خمسة أسداس ميزانية فزان أما السدس الأخير فمن المصادر المحلية وعهد بجميع الشؤون الاقتصادية والمالية في فزان لاشراف الموظف الفرنسي الذي أتيحت له أيضاً حرية الدخول إلى رئيس الوزراء ووزير المالية.

وفي 3 يناير سنة 1952 أعلنت وزارة المالية في انجلترا عن ادخال ليبيا في منطقة الاسترليني؛ وأعلن في الوقت نفسه أن الجنيه الليبي ـ الوحدة النقدية الليبية يتمتع بحرية التحويل إلى الجنيه الاسترليني. وكان على الجنيه الليبي الجديد أن يُحل محل الوحدات النقدية للمقاطعات الثلاث ليرة الاحتلال، الجنيه المصري والفرنك الجزائري. وقد قامت بالتبديل الإدارة الليبية لتبديل العملة (بمساعدة مصرف «بيركليس بنك البريطاني») وقد أعلن صندوق النقد الدولي بأن الجنيه الليبي يغطّي بنسبة 100% بالعمولات السائلة والذهب.

وقد حاولت انجلترا وفرنسا المماطلة في تنفيذ قرار منظمة الأمم المتحدة المتعلق بنقل السلطة لليبيين حتى يتم تثبيت حق هاتين الدولتين من الناحية الاقتصادية في ليبيا. وفي التقرير السنوي الثاني لمنظمة الأمم المتحدة (بتاريخ 30 أوكتوبر سنة 1951) بين آ. بيلت رأى لجنة التنسيق[1] حول نقل السلطة وقد نصت هذه اللجنة بالخصوص على ما يلي: «يمكن لدفاع ليبيا أن يتحقق على أحسن صورة في إطار نظام الأمن المشترك الذي وضعه ميثاق منظمة الأمم المتحدة والتي

(1) لجنة التنسيق ـ هيئة دائمة كان يدخل في مهامها وضع مخطط النقل التدريجي للسلطة إلى الحكومة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك كان على اللجنة أن تقدم توصياتها حول قضايا تنظيم الإدارة والمؤسسات الحكومية وما إلى ذلك. وكان يدخل في عداد هذه اللجنة كل من مندوب منظمة الأمم المتحدة وممثلي حكومة الإدارة ومستشار قانوني وممثلون عن الإدارات المنطقية الثلاث. وبعد تشكيل الحكومة الليبية المؤقتة أدخل ممثلها أيضاً (في شخص رئيس الوزراء أو وزير المالية) في هذه اللجنة وفي المرحلة التالية من عمل اللجنة كان يدعي الأعضاء الثلاث من المؤتمر الوطني الليبي لحضور جلسات اللجنة كمستشارين (31، ص 250).

تأمل ليبيا أن تدخلها في أسرع وقت، وعن طريق معاهدات السلام والصداقة مع الدول المجاورة والدول الأخرى» (31، ص 27).

وعلى أساس توصيات لجنة التنسيق قامت حكومة ليبيا المؤقتة في 24 ديسمبر سنة 1951 بابرام اتفاقيات دفاع أولية مع انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (244، ص 105). وقد مكنت هذه الإتفاقيات الجيوش الأجنبية المتركزة في طرابلس، برقة وفزان من التواجد هناك إلى حين إبرام الاتفاقيات الدائمة. وكانت الإتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة المؤقتة تتعارض ومصالح ليبيا وقد صرح عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية بهذا الخصوص «ليس في ليبيا من يملك حتى الاتفاق مع بريطانيا على بقاء قوات أجنبية بها أو على الحد من الاستقلال. . . هذا والشعب الليبي لم يكن قد وضع دستوره بعد، وعلى هذا لم يكن لأي مؤسسة حكومية أن تملك الحق القانوني في إبرام معاهدة باسم البلاد» (362، تاريخ 1951/9/20).

ومما يشار إليه بصفة خاصة أن قضية نقل السلطة إلى الليبيين قد حلّت بسرعة ملموسة بعد توقيع هذه الاتفاقيات.

وحتى ذلك الوقت كان تآمر الدول الغربية قد صار حقيقة مكشوفة ففي مايو سنة 1952 كتبت صحيفة «الدفاع» معبرة عن مشاعر الأوساط الاجتماعية التقدمية في ليبيا، ما نصه «إن بريطانيا هي الدولة التي جزأت ليبيا والتي شلّت حركة الاقتصاد ومزّقت المجتمع. وهي الدولة التي قامت بكل شيء من أجل أن تبسط وصايتها على برقة ووصاية إيطاليا على طرابلس وفرنسا على فزان وهي التي تسببت في افلاس الخزينة وفي الفوضى الإدارية فلا يمكن أن نتوقع منها شيئاً إيجابياً».

وعلى الرغم من العلاقة السلبية للأوساط الاجتماعية الليبية التقدمية بانجلترا فإن الحكومة المؤقتة مددت أمد فعالية الاتفاقية المالية الأنجلو ـ ليبية (بالإضافة إلى الاتفاقية العسكرية) من 31 مارس حتى يوليه سنة 1953، وكان المزمع في هذه الفترة أن تعد معاهدة دائمة للتحالف والصداقة. وكان الإنجليز يسارعون إذ كانت

تَسُوطُهم الأحداث الجارية في جميع أنحار العالم بما في ذلك الدول العربية. فمصر الجمهورّية التي كانت بكل وضوح غير راغبة ببقاء الجيوش الأجنبية على رقعة بلد مجاور قد عبرت عن استعدادها لتقديم عونها في سد العجز المالي في ميزانية ليبيا وبضغط من انجلترا فإن الحكومة المؤقتة لم تعر ذلك العرض الاهتمام المطلوب وواصلت اجراء المفاوضات مع الإنجليز حول عقد المعاهدة، وانتهى ذلك بالتوقيع عليها بالأحرف الأولى، كما أعيد النظر في بعض بنودها خلال يونيه يوليه من سنة 1953.

أما الصعوبات التي برزت أثناء توقيع المعاهدة الإنجلو ليبية فكانت من نوعين، فمشاكل النوع الأول كانت اعتراضات الأوساط الرسمية الليبية وإضافاتها على بنود المعاهدة فالحكومة الليبية مثلاً وقفت ضد مطالب انجلترا بحق استعمال القواعد في ليبيا من أجل تركز الجيوش المحالفة.

كما أنها كانت تصر على زيادة التعويض المالي لقاء استخدام القواعد من قبل القيادة العسكرية الإنجليزية، وكان الإنجليز يطالبون بدورهم بعدم تطبيق القانون الليبي على أفراد القوات المسلحة الإنجليزية المتواجدين في القواعد، وقد وافق الجانب الليبي على بعض التنازلات لكنه طالب بأن يتم النظر في أي جرم يقترفه أحد العسكريين الإنجليز خارج ميدان القاعدة عن طريق القضاء الوطني الليبي وإلى مجموعة مشاكل النوع الثاني كانت تعود نتائج نشاط المعارضة الداخلية والخارجية. ومن خلال الحديث باسمها عرض منصور قداره وزير المالية اقتراحاً على الحكومة الليبية بالاستعانة بالاخصائيين العرب في حقوق المعاهدات الدولية لمناقشة المعاهدة مع انجلترا وقد برّر ضرورة ذلك بأن علاقات ليبيا بتلك الدولة الأمبريالية محفوفة بالمخاطر. وكان من شأن الأخذ بهذا الاقتراح أن يعوق المفاوضات دون شك وأن يؤخر موعد توقيع المعاهدة. فليس عجيباً بعد هذا أن يُبعد صاحب الاقتراح سريعاً إلى لندن كسفير أول لليبيا. ومما ساعد على اتخاذ القرارات المناسبة ضد المعارضة كون «الملك ادريس يتابعها (المفاوضات) باهتمام كبير، إذ كان رئيس الوزراء يوصل إليه أخبارها شيئاً فشيئاً، وقد أخبر

كيركبرايد المؤلف أنه بحث الأمور المتعلقة ببرقة بالذات مع الملك مباشرة» على حد تعبير المؤرخ العربي مجيد خدوري (170، ص 227).

وفي 29 يوليو سنة 1953 تم توقيع المعاهدة فوقعها محمود المنتصر عن الجانب الليبي والسفير أ. كيركبرايد عن الجانب الإنجليزي. وسرعان ما بدأ سريان مفعول المعاهدة حتى وقبل تصديقها من قبل البرلمان وعلى هذا فقد ووجّه أعضاء البرلمان بالأمر الواقع.

وقد وصفت الصحافة المصرية الحكومة الليبية (وعلى الخصوص محمود المنتصر) على أنها أداة في أيدي الأمبرياليين. وصرح بشير السعداوي: «كان توقيع المعاهدة الإنجليزية الليبية عملاً يعادل الخيانة» (362، تاريخ 1953/1/9).

وفي 4 أغسطس سنة 1953 عرضت المعاهدة لدراستها من قبل لجنة الخارجية والدفاع في مجلس العموم والشيوخ وكانت «ملاحظات اللجنة كافية لعدم تصديق المعاهدة ولرفضها» على حد تعبير المؤرخ المصري سامي حكيم. فقد أشار أعضاء اللجنة بالخصوص إلى أن المعاهدة كانت خالية من ضمانة إمكانية إعادة النظر فيها بعد الفترة المحددة فيها (أي بعد عشر سنوات). وكانت المادة الثالثة من المعاهدة العسكرية تلزم الحكومة الليبية بالسماح بتدريب الجنود الإنجليز وتمرينهم في غير المناطق المذكورة في الملحق رقم (1). ولم يذكر في المادتين 5و 6 أي شيء عن تسليم الحكومة الليبية وبدون تعويض المؤسسات التي تبنى من قبل الإنجليز فوق الأرض الليبية، كما لم يشر في المادة(7) إلى حظر بث الموضوعات السياسية عن طريق محطات الإذاعة العسكرية المقامة على الأراضي الليبية. ولم يذكر شيء في المعاهدة عن الاجلاء الفوري للجيوش بعد انتهاء أمد المعاهدة. أما المادة رقم (3) من الاتفاقية المالية، فتعهدت بتزويد المراقبين الماليين الإنجليز بنسخ من تقديرات الميزانية السنوية وهو ما كان يعني تدخلاً مباشراً من قبل الإنجليز في الشؤون الداخلية لليبيا.

وفي الـ13 من أغسطس وخلال مناقشة المعاهدة في البرلمان انشطرت

المعارضة شطرين، وقف الأول منهما ضد التحالف مع انجلترا عموماً ووقف الثاني إلى جانب اعادة النظر في شروطها، إلاّ أن الحكومة أصرّت على فرض المعاهدة دون أي تبديل فيها. واتضح بعد التصويت في البرلمان أن 16 من 55 كانوا ضد المعاهدة (من بينهم ثمانية من نواب برقة وسبعة نواب من طرابلس ونائب من فزان.

كما أن لجنة الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ قدمت ملاحظات مماثلة لذلك. فأحمد رفيق المهدوي، ممثل المعارضة وصف المعاهدة في كلمته التي ألقاها أثناء مناقشتها، كعملية استعباد دولة ضعيفة من طرف دولة قوية وهي تمس سيادة واستقلال ليبيا باحتلالها من قبل انجلترا. وأبدى استياءه من الزام الحكومة نفسها فوق ذلك كلّه بالحفاظ على راحة الجنود الإنجليز وأمنهم. أما فيما يخص المعاهدة المالية، فقد أشار أحمد رفيق المهدوي بالخصوص إلى كونها عبارة عن حبر على ورق، فالمساعدة الملموسة لم تحدّد إلا لفترة خمس سنوات. وجاء في خاتمة كلمته: «إن هذه المعاهدة لا يريدها الشعب ولم يرض عنها، وإن الأمة الليبية ساخطة عليها مشمئزة منها». ومع كل ذلك فإن الغالبية أيّدت المعاهدة لدى التصويت وبذا بدأ وضع الإتفاقية موضع التنفيذ.

* * *

قامت الأمبريالية الأمريكية، من خلال تطوير توسعها الاقتصادي في ليبيا بتكبيلها بمساعدة مالية عن طريق النقطة الرابعة من «مشروع ترومان».

فعلى أساس النقطة الرابعة عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عامة في 15 يونيه سنة 1951 مع حكومات بريطانيا العظمى وفرنسا كدولتي إدارة ومع حكومة ليبيا المؤقتة في 21 يناير سنة 1952. وعلى أساس هذه الاتفاقيات صارت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم (1) مليون دولار لليبيا من أجل تطوير الزراعة واستغلال موارد المياه ومن أجل تطوير التعليم والخدمات الصحية أيضاً. ولتنفيذ هذه الاتفاقية شكلت الدائرة الليبية ـ الأمريكية للمساعدة التقنية والتي كانت ذات صلات مع خبراء منظمة الأمم المتحدة، وكانت «المساعدة» الأمريكية في الواقع

أجراً لاستخدام القواعد العسكرية على أرض ليبيا[1].

منذ سنة 1943 كانت القوات العسكرية الجوية الأمريكية قد تحصلت على حقّ استخدام مطار الملاحة، الذي كان تابعاً لايطاليا في الماضي، والواقع بالقرب من طرابلس، وكان ذلك الحق مؤقتاً ومحدّداً بفترة القيام بحرب. بيد أن القيادة الجوية الأمريكية سرعان ما أدركت القيمة الاستراتجية لتلك القاعدة التي أصبحت حلقة هامة في نظام قواعد الولايات المتحدة الأمريكية في ما وراء البحار. وقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ كافة الإجراءات أثناء تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة من أجل الاحتفاظ لنفسها بالقاعدة الليبية. وعندما اتخذت منظمة الأمم المتحدة قرارها بمنح ليبيا الاستقلال، سارع الأمريكيون إلى الشروع بإجراءات المفاوضات مع الحكومة الليبية المؤقتة بخصوص مطار الملاحة. وانتهت المفاوضات بين محمود المنتصر و آ. لينتش المعتمد المؤقت للولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية موافقٍ عليها من قبل الملك ادريس الذي أشار بالتوقيع عليها يوم اعلان الاستقلال (24ديسمبر سنة 1951). وذكر في الرسائل المتبادلة بين محمود المنتصر و آ. لينتش أن الاتفاقية المبرمة بين المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ستظل تسمى مؤقتة إلى أن يتم تصديقها النهائي على نحو ما ينص عليه الدستور.

وقد أضفت الاتفاقية الليبية ـ الأمريكية، شأن المعاهدة مع انجلترا، صفة القانون على وجود القوات الأمريكية في البلاد على مجرى (20) سنة. ومنحت الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية حقوقاً غير محدودة في استخدام الأراضي الليبية في الأهداف العسكرية (بما في ذلك إجراء الأعمال الطوبوغرافية وعمليات المسح الجوي في أي منطقة من البلاد).

غير أنه، خلافاً للمعاهدة الموقعة مع انجلترا والتي كانت لا تعطي الحق في ملكية الأراضي المستأجرة واستخدامها إلى إنجلترا، فإن الاتفاقية الموقعة مع

(1) بداية من سنة 1951 وحتى 1953 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبيا مساعدة بقيمة 2270 ألف دولار.

الولايات المتحدة الأمريكية كانت تضع في الحسبان الملكية المشتركة للأراضي التي تستأجرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبل طرف ثالث تعقد معه ليبيا معاهدة صداقة وتحالف. وتحصّل الأمريكيون على حق استخدام الأراضي المكتراة من أجل تدريب قطع عسكرية صغيرة لبلدان أخرى. وقد استخدم الأمريكيون هذا الحق بصورة واسعة فيما بعد من أجل إعداد طواقم الطيران للقوات العسكرية الجوية لبعض دول حلف شمال الأطلسي فوق قاعدة ويلس ـ فيلد (وهو الاسم الذي صار يطلق بصورة رسمية على مطار الملاحة منذ سنة 1964. وبالإضافة إلى ذلك فإن كانت المعاهدة المبرمة مع انجلترا تطرح إمكانية إعادة النظر فيها بعد مرور عشر سنوات، فإن الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تنص على مثل هذه الامكانية.

والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع مليون دولار لقاء استئجار الأراضي الليبية ونتيجة للاتفاقية حددت الولايات المتحدة إقامة جيوشها في قاعدة ويلس ـ فيلد العسكرية وتحصلت على حق إقامة مطار للقصف في الوطية (60 كم جنوب زوارة) وسارية إذاعية في منطقة مصراتة ورادارات في منطقة طرابلس ودرنة وطبرق، وأقامت، بالإضافة إلى ذلك محطة تليفزيون في قاعدة ويليس ـ فيلد).

كانت تلك الحقوق الواسعة التي نالها الأمريكيون مصدر استياء للإنجليز الذين كانوا يحاولون الحدّ من آفاق نفوذ منافستهم. وكان ذلك هو السبب الذي جعلهم يحاولون بكل الوسائل الحيلولة دون تصديق الاتفاقية الأمريكية ـ الليبية المؤقتة[1].

وطرح محمود المنتصر، صنيعة الانجليز ورئيس الوزراء، مطلب زيادة أجور استخدام قاعدة ويلس ـ فيلد وفرض القضاء الليبي على العسكريين الأمريكان. وكان يريد بمطلبه هذا أن يمتص قليلاً من نقمة الشعب على الشروط

(1) في معرض تفسيره لأسباب التلكؤ في عرض هذه الاتفاقية على البرلمان، يشير المؤرخ العربي مجيد خدوري: إن «المفاوضات حول قاعدة ويلس. . . طال أمدها لأن ليبيا كانت على العموم حريصة على توقيع المعاهدة البريطانية أولاً».

المجحفة للاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تقدم أي ردّ فقد كانت تعتبر تلك الاتفاقية نهائية من ناحية المضمون ومن ناحية مواعيد توقيتها وتقديمها إلى البرلمان للتصديق. وفي نوفمبر سنة 1952 سلمت الحكومة الليبية إلى المعتمد الأمريكي المؤقت مذكرة ثانية تنص على اقتراح إدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاقية تؤمن بمجموعها زيادة المساعدة الأمريكية. وكانت حكومة الولايات المتحدة موافقة على تقديم المساعدة الإضافية بشرط أن تبقى جميع مواد الاتفاقية المبرمة بتاريخ 24 ديسمبر دون أي تعديل.

بدأت المفاوضات الخاصة بتغيير نص الاتفاقية المؤقتة في أغسطس سنة 1953 وانتهت في فبراير سنة 1954. وكان النقاش يدور في الأساس حول زيادة أجر القاعدة والوضع القانوني للجيوش الأجنبية، وإعفاء الأمريكان من المكوس الجمركية وغيرها من الضرائب. وقامت لجنة خاصة بتنسيق جميع مواد الاتفاقية باستثناء المادتين اللتين تنصان على أجر القاعدة وتطبيق القوانين الليبية على العسكريين الأمريكان.

وفي شهر يونيه سنة 1954 وخلال رحلة مصطفى بن حليم (الذي تسلم السلطة في أبريل سنة 1954) إلى الولايات المتحدة الأمريكية انتهت المفاوضات بصفة نهائية.

وقد تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 9 سبتمبر سنة 1954 في بنغازي. وكانت مطابقة تقريباً للاتفاقية المؤقتة بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1951، وتتضمن 30 مادة (بدلاً من 25) وقد أشير فيها إلى التاريخ الدقيق لاستمرار العمل بالاتفاقية (24 ديسمبر سنة 1971)، وكان يمكن أن يستمرّ العمل بها بعد ذلك التاريخ، إلا إذا أشعرت إحدى الحكومتين الأخرى بإنهائها وفي هذه الحالة ينتهي نفاذ الاتفاقية بعد مرور سنة من تسلّم الإشعار المذكور.

أما بخصوص أجر قاعدة ويلس ـ فيلد والتي كانت تصوّر على أنها «مساعدة» لليبيا فحددت بـ 40 مليون دولار واتفق على أن تدفع على أقساط على النحو التالي: 4 ملايين دولار سنوياً خلال ست سنوات 01955 ـ 1960) ثم مليون دولار سنوياً بداية من 1960 (243، ص84).

وقبل أن يطرح ابن حليم الاتفاقية لمناقشتها في البرلمان اتخذ الإجراءات من أجل اضعاف معارضيها، فعمر منصور كيحيا (رئيس مجلس الشيوخ) الذي وقف بصورة علنية ضد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أعفي من منصبه وراح ابن حليم يدعو في نداءاته إلى البرلمان والشعب إلى المنافع التي يبدو أن الاتفاقية تعود بها على الشعب.

وفي 25 أكتوبر سنة 1954 طرحت الاتفاقية أمام البرلمان. وخلال مناقشتها في لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والتي كان يجب أن تقدم حولها توصياتها رفضها خمسة أعضاء من أصل سبعة كاتفاقية تتعارض والدستور وتجرح استقلال البلاد وسيادتها وبرر العضوان الآخران فائدة الاتفاقية بضرورة الحصول على المساعدة المالية. وعلى الرغم من أن اللجنة قد رفضت الاتفاقية الأمريكية ـ الليبية في الواقع فإن الحكومة أوصت البرلمان بالموافقة عليها. وفي 30 من أكتوبر سنة 1954، صوت لصالحها غالبية أعضاء مجلس النواب وفي 31 أكتوبر سنة 1954، غالبية أعضاء مجلس الشيوخ. وفي نفس ذلك اليوم صدّق الملك عليها (أنظر 243، ص 85).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك ادريس (في 9 نوفمبر سنة 1954) وصفت الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بأنها انتصار عظيم لليبيين (244، ص 132) وفي الواقع كان انتصاراً للولايات المتحدة الأمريكية التي ظفرت بحق الاحتفاظ في ليبيا بأي عدد من الجيوش وبأي نوع من التقنية الحربية وبحق استخدام الأراضي الليبية في أهدافها العدوانية. وعلاوة على ذلك كان يسمح لها بتأهيل وتدريب عسكريي بلدان الناتو في المحطات وميادين تجريب الأسلحة.

وبالإضافة إلى أجور ويلس ـ فيلد وافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم «مساعدة» اقتصادية كانت مقاديرها تحدّد باتفاقيات سنوية خاصة. وتشير معطيات الصحافة الليبية إلى أن تلك «المساعدة» التي تتضمن بما في ذلك تقديم الحبوب والدقيق بالإضافة إلى الإمدادات العسكرية شكلت خلال خمس سنوات (1900 - 1959) قيمة 100 مليون دولار (بوسطي 20 مليون دولار في العام) إلا أنه من هذه الـ 20 مليون دولار لم يكن يوضع إلا 4 ملايين دولار (أجور القاعدة) تحت تصرف الحكومة الليبية، أما القيمة المتبقية المخصصة للتطوير الاقتصادي للبلاد فكانت تصرف تحت الإشراف المباشر للولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت جهازاً خاصاً في ليبيا.

فجمعية المعونات الأمريكية كانت تخضع مباشرة لمكتب التعاون العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وتقدّم له تقاريرها الخاصة حول تقديم «المساعدة» إلى ليبيا. أما الأموال التي كانت تصل عن طريق الجمعية فكانت ترسل إلى لجنة الإنشاءات الليبية ـ الأمريكية التي تحدّد الأهداف التي تصرف من أجلها. ويجري انفاق المقادير المخصصة لهذه التدابير أو تلك عن طريق أجهزة المصلحة الليبية ـ الأمريكية المشتركة.

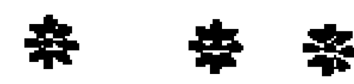
إن تحليل صرف الأموال التي كانت تصل في صورة «مساعدة» أمريكية خلال خمس سنوات يبيّن أن هذه الأموال لم تكن تذهب لتطوير اقتصاد ليبيا بقدر ما كانت تصرف على بناء المراكز العسكرية ـ الاستراتيجية والانفاق على جهاز الخبراء والمستشارين الأمريكيين. فبواسطة هذه الأموال مثلاً تم بناء الطريق الاستراتيجي من الساحل الليبي حتى منطقة فزان التي كانت ذات أهمية اقتصادية أيضاً وخاصة بالنسبة للشركات النفطية التي كانت تعمل في البلاد. وفي 1956 - 1959 أجريت أعمال تحسين الطرقات الواصلة بين ويلس ـ فيلد وطرابلس وتمت اصلاحات ميناء طرابلس وأقيمت الإذاعات. هذا بينما لم تخصص إلا مبالغ تافهة لصالح الزراعة التي كانت أساس اقتصاد ليبيا. أما عروض تنفيذ المشاريع التي تموّل من أموال «المساعدة» فكانت ترسو في العادة على الشركات

الأمريكية.

كان تقديم «المساعدة» الاقتصادية والتقنية إلى ليبيا (عبر المنظمات الخاضعة لإشراف الولايات المتحدة الأمريكية) الوسيلة الأساسية لتغلغل الرأسمال الأمريكي في البلاد وإخضاعه للنفوذ الأمريكي.

أما الطريق الثاني لتغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا فكان الغرض التدريجي للرقابة على اقتصادها عن طريق بثّ الاخصائيين والمستشارين الأمريكان والمصالح الحكومية الأمريكية. وقد أتيحت للولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة بسبب انعدام وجود الكادرات الوطنية المتخصصة في ليبيا واضطرار انجلترا إلى التراجع عن بعض مواقعها بسبب المصاعب المالية. فمنذ سنة 1958 كان الأمريكيون قد ثبتوا أقدامهم في المصرف الزراعي وزحموا الانجليز زحماً ملموساً في وزارة الاقتصاد.

وسار التغلغل الاقتصادي الأمريكي بأشدّ صورة حيوية عن طريق زرع الشركات الأمريكية في البلاد (فحتى نهاية سنة 1957 كانت 11 واحدة من هذه الشركات تنشط في البلاد) وكانت الشركات النفطية تعتمد على دعم حكومتها وتستغلّ تخلف ليبيا الاقتصادي وارتباط حكومتها بالدول الغربية فتحصل على امتيازات التنقيب عن النفط بشروط مجزية. وبالإضافة إلى كلّ ذلك كانت تمنح حقوق التوريد دون جمارك ليس فقط بالنسبة للمعدات الخاصة بالنفط بل وبالنسبة للبضائع الأخرى.



ودار صراع متواصل بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الوضع السيادي في ليبيا. وكان ذلك الصراع يتناول جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لكن لا انجلترا ولا الولايات المتحدة وضعت نصب عينيها مهمة اخراج منافستها بصورة نهائية من ليبيا. فقد كانت كل من الدولتين بحاجة إلى الأخرى وذلك في ظروف مدّ حركة التحرر الوطنية في الشرقين الأدنى

والأوسط وفي الشمال الأفريقي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها من أجل وضع يدها على القمم القيادية في ليبيا تعتمد على قدراتها المالية التي تزايدت بعد الحرب. وفي ذلك الوقت كانت انجلترا تطبق تجربتها الاستعمارية بمهارة وتبدّل من تكتيكها بمرونة وفي الوقت المناسب وكثيراً ما انتقلت إلى الهجوم عند سنوح الفرصة. وقد استخدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا الأوساط الحاكمة في ليبيا بصورة موسعة من أجل الوصول إلى أهدافهما. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت بين تلك الأوساط تكتلات مختلفة تتجه وفق نهج هذه أو تلك من الدولتين. وفي الوقت نفسه فإن التناقضات الأنجلو ـ أمريكية مكنت الفئة الحاكمة العليا في ليبيا من استخدام الدول الغربية لأجل ترسيخ مواقعها الطبقية والحدّ بعض الشيء من استبداد رأس المال الأجنبي وقد تزايد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على مواقع انجلترا سنة 1956 عندما ساندت الولايات المتحدة الحكومة الليبية في التوصل إلى إعادة النظر في المعاهدة الانجليزية ـ الليبية. وبدأت المفاوضات المتعلقة بذلك الموضوع في يونيه سنة 1956 خلال زيارة بن حليم للندن. وكانت مطاليب الجانب الليبي تتلخص في أن يدوّن في المعاهدة، وبصورة أكثر وضوحاً، أن القواعد الانجليزية لا يمكن أن تستخدم ضد الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك كان الليبيون يسعون إلى التوصل إلى تقليص المساحات المخصصة لتركز القوات الانجليزية ووجوب تواجد المراقبين الليبيين في القواعد الانجليزية. أما بالنسبة للمساعدة المالية فقد كان الليبيون يصرّون على رفعها إلى 10 ملايين جنيه ليبي في السنة (من 3,75 جنيه ليبي). وكان هذا في الواقع المطلب الرئيسي لليبيين.

وبعد فشل الهجوم الثلاثي على مصر سنة 1956 صارت المطاليب المتعلقة بإعادة النظر في المعاهدة الانجليزية ـ الليبية أكثر إلحاحاً وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك بمناسبة افتتاح البرلمان الليبي في ديسمبر سنة 1956 عزّزت ضرورة الحل العاجل لهذه القضية باستشهادات من «التحول الملموس للوضع في الشرق الأوسط».

ولكي تنجح الولايات المتحدة في تعزيز مواقعها في ليبيا ومضاعفة مزاحمتها للانجليز لجأت إلى محاولة جرّ ليبيا إلى «مبدأ ايزنهاور» أما الواقع الأساسي الذي دفع بالحكومة الليبية إلى قبول ذلك المبدأ فكان محاولة الحصول على مساعدات إضافية من الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما قبلت الحكومة الليبية بـ «مبدأ ايزنهاور» كانت تضع في الحسبان أن تلك الخطوة ستثير نقمة الأوساط الشعبية في ليبيا وغيرها من الدول العربية. ولذلك عمدت، قبل موافقتها على ذلك، إلى تسخير أجهزة دعايتها لتضخيم موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة العدوان الثلاثي.

وفي البيان الذي نشر في مارس سنة 1957 بمناسبة وصول نائب رئيس الجمهورية ومستشاره إلى ليبيا تم التعبير عن موافقة ليبيا على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية «دفاعاًضد أي اعتداء مسلّح قد توجهه قوى الشيوعية الدولية ضد أي بلد من بلدان الشرق الأوسط». إلا أن دراسة البيان تؤكد أن ليبيا كانت تعوّل على «مساعدة» أمريكية إضافية.

وكان قبول ليبيا «مبدأ ايزنهاور» يعني أن تقوم الحكومة بتطبيق سياسة مكشوفة موالية لأمريكا وهو ما كان من الناحية الموضوعية يجرّ وراءه فصل ليبيا عن مصر وسوريا وغيرهما من الدول العربية. فليس عجيباً بعد هذا أن تبدي الأوساط الاجتماعية الليبية استياءها من مناورات حكومة بن حليم. كما عمّ الاستياء الأوساط الحاكمة الموالية للانجليز. فكتب البوصيري الشلحي، وزير القصر، في مقاله المنشور بتاريخ 4 أبريل سنة 1957في صحيفة «الزمان» بأن الرأي العام ينظر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه «حلقة جديدة في تدعيم مواقع الأمبريالية ومضاعفة نفوذها في الشرق الأوسط» وقد ألقى مؤلف المقال كل مسؤولية ما يمكن أن ينجم عن قبول المبدأ الأمريكي على عاتق رئيس الوزارة بن حليم.

وبعد «مبدأ ايزنهاور» قامت الولايات المتحدة بتكبيل ليبيا باتفاقية عسكرية تم توقيعها في 30 يونيه سنة 1957. وكانت الاتفاقية التي تحدد نظام توريد

الأسلحة والذخائر الحربية إلى ليبيا تقتضي تنظيم بعثة عسكرية ملحقة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية تكون مهمتها دراسة متطلبات واحتياجات ليبيا العسكرية بالإضافة إلى تدريب الجيش الليبي في المستقبل ونُصَّ في الاتفاقية على تحريم استعمال المعدات والذخائر الحربية الأمريكية في غير الأغراض التي أعدت الاتفاقية من أجلها. وكان مغزى ذلك يتجه إلى الحيلولة دون اشتراك الجيش الليبي مع جيوش الدول العربية الأخرى في العمليات الحربية ضد اسرائيل. أما المادة التي تنص في الاتفاقية على اتخاذ «التدابير المشتركة لمراقبة تجارة الدول التي تهدد حفظ السلام لمصلحة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا» فكانت دليلاً على أن الولايات المتحدة الأمريكية استأثرت في هذا الموضوع بصلاحيات منظمة الأمم المتحدة.

وبعد الزيارة التي قام بها ريتشارد، مستشار نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، للمرة الثانية إلى ليبيا، صدر بيان جاء فيه أن الجانبين قد انتهيا من دراسة الإجراءات الرامية إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية لليبيا وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستسارع إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ عدد من المشاريع الاقتصادية (بما في ذلك التجهيز بأجهزة الراديو وكهربة طرق المواصلات وميدان التزود بالمياه). وقد خصص لهذه المشاريع 8 ملايين دولار إضافية كان يجب أن تقدّم في وقت لا يتأخر عن 30 يونيه سنة 1957.

هذا بينما أدى الاستياء من النهج الموالي لأمريكا لحكومة بن حليم إلى استقالتها. وقد سارعت حكومة عبد المجيد كعبار الجديدة إلى استعراض نهجها الموالي لانجلترا.

وتوّج نشاط الإنجليز الموجّه إلى تغيير بن حليم بالنجاح لأنه كان يتجاوب ومصالح الملك ادريس الأول وأقرب مقربيه. وفي ذلك الوقت كان الملك قد بدأ يتخوف بصورة جدية من سلطة بن حليم الذي كان يتشدد في مطلبه بأن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان لا أمام الملك.

وفي المذكرة التي قدمها إلى الملك في ديسمبر سنة 1954 عرض بكل تفصيل خططه المتعلقة باستبدال نظام الحكم الفيدرالي بنظام وحدوي واعلان ليبيا جمهورية (170، ص 265). وكان واضحاً أن بن حليم يأمل أن يشغل في الحكومة الجديدة منصب نائب رئيس الجمهورية. وكان الأمريكان يؤيدون تطلعاته. وكان ذلك ما دعا الملك إلى الإسراع بتعيين قريبه حسن الرضا ولياً للعهد ووضع بذلك حداً للتقوّلات حول من يكون ملكاً من بعده. وبضغط الانجليز وقف ادريس الأول بصرامة إلى جانب المحافظة على النظام الفيدرالي للحكم في ليبيا.

وبتحقيق إستبدال حكومة بن حليم أفهم الانجليز الأمريكان بأن مواقعهم في ليبيا ما تزال قوية إلى حدّ كافٍ وأن من الضروري وضعهم في الحسبان. ومن الأمور المميّزة بالنسبة لتلك الحالة ما يلي: إذا كان معظم الانتباه قد وجه في خطاب العرش الذي ألقاه الملك في نهاية سنة 1956 إلى إعادة النظر في المعاهدة الانجليزية ـ الليبية وإلى زيادة المساعدة من طرف انجلترا فإنه لم تجر أية إشارة لذلك سنة 1957. يضاف إلى هذا أن خطاب العرش قد تضمن تصريحاً حول نية الحكومة في إعادة النظر في الوضع القانوني للجنة الإنشاءات الليبية ـ الأمريكية والمصلحة الليبية ـ الأمريكية المشتركة ووضع رقابة أكثر فعالية على هاتين المنظمتين (وبالخصوص على صرف الأموال). وكان هذا كله مؤشراً على ذلك الصراع الذي كان يدور وراء الكواليس بين الانجليز والأمريكان في ليبيا.

وقد اضطرت انجلترا بفضل تبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والمصاعب المالية الجدية التي كانت تعاني منها إلى تخفيض أحجام مساعداتها لليبيا سنة 1958. ففي أبريل ـ مايو سنة 1958 وافقت انجلترا بنتيجة المفاوضات، على تقديم 3250 ألف جنيه ليبي لتغطية العجز في الميزانية الليبية فيما بين 1958 - 1963. هذا بينما كانت ليبيا تتحصل من انجلترا وفقاً لاتفاقية 1953 على 3750 ألف جنيه ليبي فيما بين 1953 - 1958 (كان 2750 ألف جنيه ليبي منها

يخصص لسدّ العجز في الميزانية ويحوّل مليون منها لسدّ العجز في الميزانية ويحول مليون منها إلى لجنة الإنشاءات الليبية ـ الأمريكية لتطوير الاقتصاد). وبمناسبة تغيير شروط الاتفاقية جرى تعويض المليون جنيه الليبي الذي كانت تضعه انجلترا تحت تصرف لجنة الإنشاءات الليبية ـ الأمريكية بمساعدة أمريكية قدرها 5,5 مليون دولار سنويا فيما بين 1958 - 1963. وهكذا قدر للأمريكان أن يزاحموا الانجليز في ذلك الجهاز الهام من التسيير الاقتصادي في البلاد. وإلى جانب هذا فإن زيادة المخصصات لتغطية العجز في الميزانية (من 2750 ألف إلى 3250 ألف جنيه استرليني) كانت دليلا على أن الانجليز كانوا وما يزالون يتشبثون بمواقعهم في ليبيا على الرغم من تنازلاتهم الاضطرارية للأمريكان.

وقد أدى العجز المتزايد في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري في البلاد إلى إجبار الحكومة على البحث عن مصادر جديدة للحصول على المال. وكانت أجور الأراضي الليبية المخصصة للقواعد العسكرية الأمريكية واحدا من هذه المصادر.

فخلال 1959 - 1960، بادرت الحكومة الليبية بالتوجه أكثر من مرة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بطلب إعادة النظر في بعض مواد الاتفاقية الأمريكية ـ الليبية لسنة 1954 وخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات المالية بين الجانبين. وتشير معطيات مجلة «التايمز» الأمريكية بتاريخ 27 يوليو سنة 1959 إلى أن الليبيين كانوا يصرون على زيادة أجر قاعدة ويلس ـ فيلد من 4 ملايين إلى 40 مليون دولار في السنة وبالإضافة إلى ذلك كانوا يطالبون بتحويل الأموال المقدمة في إطار المعونة الاقتصادية مباشرة إلى الميزانية وبتصفية المؤسسات الأمريكية القائمة في البلاد بهذا الخصوص. ويقول سالم لطفي القاضي، رئيس مجلس النواب أن السبب في ذلك المطلب هو أن الأمريكيين لم يكونوا يحجمون فقط عن العمل على إنجاز المشاريع، بل وكانوا يماطلون، بل ويعوقون في تنفيذها.

وكان النشاط غير المحدود تقريبا للشركات الأجنبية ومختلف الاخصائيين قد أثار كثيراً من القلق في الأوساط الاجتماعية التقدمية في ليبيا. وقد كتبت

الصحافة الليبية أكثر من مرة أن كثيراً من الشركات الأجنبية تعود بالخسارة على اقتصاد البلاد بلجوئها إلى الصفقات غير المشروعة وإلى الاخراج الممنوع للمواد الثمينة وغير ذلك. وقد أشارت صحيفة «طرابلس الغرب» في معرض وصفها لنشاط الشركات الأجنبية بأن هذه الشركات «تسبب الفوضى وتعرض اقتصادنا (الليبي ـ المؤلف) لخطر كبير... وهي لا تهتمّ بأمن الدولة بل بمصالحها الخاصة وتعمل على الوصول إلى تحقيق أغراضها على حساب تلك الأمة التي تمتص هذه الشركات دماءها وتغوي أبناءها وتفسدهم وتقوم بخديعة المسؤولين فيها». وتساءلت الصحيفة «لماذا لا يوجد ليبي واحد في ادارة هذه الشركات؟ لماذا نجد جميع المستخدمين فيها ـ أجانب ينتمون إلى بلدان وجنسيات مختلفة؟ ـ إن نشاطهم يثير الريبة والشك وهم يحسبون أنفسهم بيننا ملوكا غير متوجين ـ م» (1957/5/13/377).

وكتبت صحيفة «الرائد» الليبية «إن أقل ما يمكن قوله عن هذه الشركات الأجنبية هو استهتارها بواجبات الضيافة. والقسم الأعظم من رساميلها موضوع خارج البلاد وهو ما يؤكد تطلعها إلى نقل الأموال إلى هناك بكل الوسائل الممكنة ـ م» (379/ تاريخ 1957/6/10).

كان الوطنيون الليبيون يزدادون اقتناعا بأن الدول الأمبريالية تستغل المساعدة كوسيلة لتأمين مجال أوسع لنشاط شركاتها. ولهذا صاروا يؤكدون بصورة أكثر إلحاحا على أن يقوم الليبيون أنفسهم بالتصرف بالأموال التي يتم الحصول عليها من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول.

ومن أجل اضعاف حدة المشاعر المعادية للأمريكان قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم حملة دعاية واسعة للمعونة التي تقدمها إلى ليبيا. إن إحدى الصحافة الليبية ذات الاتجاه الوطني تصدت لتلك الحملة بالنقد فكتبت صحيفة «العمل» في 30 يوليه سنة 1959 «قد يظن أن هذه المساعدة تقدّم دون مقابل، وأن الولايات المتحدة لا تملك هنا القواعد الذرية والمطارات الضخمة، ثم هل يمكن اعتبار المساعدة بالقمح دعماً لوجود أمة؟ فلو أن الولايات المتحدة

قدمت لنا مصنعاً لأمكن لها أن تتحدث عن مثل ذلك ـ م».

وحتى يونيه 1960 كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترفض رفضاً قاطعاً الموافقة على مطلب إعادة النظر في بعض مواد الاتفاقية الأمريكية ـ الليبية ولم يقدموا على بعض التنازلات، إلا بعد أن ارتفعت بعض الأصوات في البرلمان مطالبة، ليس فقط بتعديل اتفاقية سنة 1954، بل وبإلغائها.

ونتيجة للمفاوضات الأمريكية ـ الليبية تم الاتفاق على أن تدفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة ليبيا لقاء إقامة القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي الليبية سنوياً ولمدة خمسة أعوام (من 1960 حتى 1965) مبلغ 10 ملايين دولار أي بزيادة 9 ملايين دولار على المبلغ الذي كان محدداً في الاتفاقية السابقة. ووافق الأمريكان أيضاً على تقديم المعونات المقبلة لليبيا في تطورها الزراعي وكانوا ملزمين إلى جانب ذلك بالموافقة على تصفية مؤسساتهم في ليبيا التي كانت تقوم بتنفيذ المعونة المقدمة. وهكذا توصل الجانب الليبي إلى حدّ ما لتحسين شروط المساعدة المتلقاة والاحتفاظ بحق إعادة المفاوضات حول تعديل الاتفاقية إذا حتمت الظروف ذلك. وبالإضافة إلى ذلك لم يتحقق سنة 1960 النجاح في إجراء تعديلات جذرية على الشروط التي سبق الاتفاق عليها وذات الطابع العسكري ـ السياسي والاقتصادي.

وبعيد الاتفاقية التي تم التوصل إليها أعلن عن حلّ المصلحة الليبية ـ الأمريكية المشتركة التي كانت تقدم مساعداتها في مجالات الصحة والتربية والزراعة. وقد أشارت صحيفة «الرائد» إلى أن الشعب الليبي قد استقبل قرار حلّها بارتياح إذ أن نشاط هذه المصلحة لم يكن إلا «صَلَفاً أجوف» (369 بتاريخ 1961/11/26).

أما انجلترا فإنها بتأقلمها مع الظروف، أخذت تمارس سياسة أكثر مرونة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فمن خلال أخذها بعين الاعتبار رغائب القادة الليبيين في التحرر من الشكليات القانونية التي كانت تضع نشاطاتهم تحت رقابة

الخبراء الأجانب وافق الانجليز في الوقت المناسب على إعادة النظر في نظام تطبيق المساعدة الاقتصادية والمالية. فكانوا البادئين بالكفّ عن تكتيك الإبقاء على مؤسساتهم الخاصة في ليبيا. فجهاز الخبراء الانجليز الذي كان موجوداً في السابق في الوكالة الليبية للتطوير والموازنة تم تحويله إلى مجموعة من المستشارين في عدد من المصالح الليبية، ونتيجة لذلك لم يتبق في البلاد، من الناحية الشكلية، أي مؤسسة انجليزية تشتغل في الشؤون الداخلية لليبيين. وفي الوقت نفسه كان للحكومة الانجليزية داخل الجهاز الحكومي لليبيا عدد كبير من الخبراء والمستشارين الذين كانوا يتركون أثراً كبيراً على نشاط الهيئات الحكومية دون أن يثيروا انتباه الأوساط الاجتماعية الليبية. وبسبب من تخلّف الاقتصاد الليبي كانت الفئة العليا الحاكمة في البلاد وثيقة الارتباط بانجلترا ولم تكن قادرة على التخلي عن المساعدات بسبب الانفاق على الجهاز الحكومي المتضخم. كما أن الجيوش الانجليزية المتواجدة فوق التراب الليبي ما كانت إلا لتترك أثرها على سياسة حكومة البلاد.

وفي الوقت نفسه أخذ دور الأمريكيين في الحياة الاقتصادية للبلاد يتزايد بصورة مضطردة إذ كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدم إلى ليبيا المساعدة المالية والاقتصادية في أحجام أكبر من أحجام المساعدة الانجليزية.

فخلال سنة 1958 قدمت انجلترا 3,3 مليون جنيه استرليني، بينما قدمت الولايات المتحدة 8,9 مليون دولار (344، تاريخ 1959/2/15))، وأدى ذلك بصورة محتومة إلى أن بدأ الأمريكيون يتغلغلون في تلك الفروع من الإدارة الحكومية التي كانت وقفاً على الانجليز في السابق. فمثلاً، إذا كان تدريب الجيش والشرطة الليبيين في السابق قصراً على الانجليز، فإن الأمريكيين أخذوا يضعون أيديهم شيئاً فشيئاً على ذلك الفرع.

وهكذا فإن السنوات الأولى من حياة الحكومة الليبية الفتية أكدت حيوية التعاليم اللينينية عن الأمبريالية التي تعتبر سيطرة الرأسمال المالي واحداً من الملامح المميّزة لها. فبنتيجة تغلغل رأس المال الانجليزي والأمريكي في الفروع

الرئيسية من اقتصاد البلاد (وقبل كل شيء في صناعة استخراج النفط) تحولت ليبيا إلى مصدر للمواد الأولية تابع للدول الأمبريالية وإلى سوق لتصريف المنتوجات الصناعية والزراعية للاحتكارات الغربية.

لقد أشير في الوثيقة الأساسية لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية (سنة 1969) إلى أن الأمبرياليين يكبلون الدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال بالمعاهدات الاقتصادية والأحلاف العسكرية والسياسية التي تنتقص من سيادتها وتستغل هذه الدول بطريق اخراج رأس المال والشروط غير المتكافئة للتجارة والتحكم في الأسعار ودورة العملة وعن طريق القروض ومختلف أنماط ما يسمى بـ «المساعدات» والضغط على المنظمات المالية العالمية (110، ص 278 - 288). وأن جميع أشكال سياسة الاستعمار الجديد وأساليبه التي أشير إليها في هذه الوثيقة قد تجلّت بصورة مكثفة فيما يخص ليبيا، الأمر الذي ساعد على تحققه إلى حد بعيد ذلك الظرف وهو أن جيوش الدول الغربية كانت موجودة في البلاد في مرحلة فرض تلك الاتفاقيات والمعاهدات الظالمة عليها. يضاف إلى هذا أن نقل السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة كان قد تمّ في وقت كان الموظفون الإنجليز والفرنسيون ما يزالون على رأس أعمالهم في المصالح والمؤسسات السابقة بينما لعب مدراؤهم ـ الليبيون في حالات غير نادرة دور العمالة المكشوفة أو المستترة للدول الأمبريالية. وقد تحول موظفو الإدارتين الإنجليزية والفرنسية السابقون إلى مستشارين لليبيين. فمن الناحية العملية لم يجر غير تبديل الطاولات وتغيير الواجهة واللاّفتات. أما الوضع فبقي على ما كان عليه في السابق ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت لما فيه صالحها قرارات الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة والتي اتخذت تحت ضغط هذه الدول وبمساعدة آلة التصويت، أما تلك البنود التي لم ترق في أعين الدول الغربية من بين قرارات منظمة الأمم المتحدة فقد فرّغت من محتواها أو تمّ تشويهها بواسطة جهاز الإدارتين الإنجليزية والفرنسية في عين المكان.

وبعد توقيع الاتفاقيات والمعاهدات مع الحكومة المؤقتة تحصلت الولايات

المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا على الأسس الحقوقية في المطالبة بعقد اتفاقيات دائمة بعد اعلان استقلال ليبيا. وعلى هذا فإن الدولة الليبية أصبحت تابعة منذ الأيام الأولى لوجودها. وكان اعلان «الاستقلال» يحمل طابعاً شكلياً.

إن معاهدة الصداقة والتعاون مع انجلترا والإتفاقية الليبية ـ الأمريكية واللتين عزّزتا بمجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية الأخرى قد رسّخت السيادة السياسية والاقتصادية والعسكرية لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشرات السنين. وكانت جميع هذه المعاهدات والإتفاقيات ترمي إلى تعويق تصفية البناءات الاجتماعية المتخلفة وعرقلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتطور حركة التحرر الوطنية فيها وإلى الحفاظ بهذه الطريقة على مواقع الدول الأمبريالية. وكان ترسيخ تواجد القواعد الإنجليزية والأمريكية من الناحية القانونية فوق أراضي ليبيا مساعداً على جرّها إلى حلف شمال الأطلسي الذي اكتسب عن هذه الطريقة رأس جسر استراتيجياً هاماً.

التطورات البنيوية في حياة ليبيا الاجتماعية ـ الاقتصادية 1952 - 1969

دور صناعة استخراج النفط في التطوير المقبل للعلاقات السلعية ـ النقدية

حدثت تغيّرات جديّة في حياة ليبيا الاقتصادية بداية من منتصف الخمسينات فقد اكتشفت في البلاد مخزونات كبيرة من النفط، وتتألف مرحلة تطوير صناعة النفط في ليبيا من مرحلتين:

المرحلة الأولى (1955 - 1960) التنقيب، الضخ التجريبي وتحديد المخزونات الصناعية للنفط والاعداد المكثف لاستثمار المصادر المكتشفة وتنظيم تصدير النفط. وفي أبريل سنة 1961 كانت تعمل في البلاد 25 شركة ذات امتياز (15 أمريكية، أربع ألمانية غربية، اثنتان فرنسيتان، اثنتان ايطاليتان، واحدة انجليزية وواحدة هولندية). وكانت مساحة المنطقة التي منحت فيها الامتيازات تعادل 1275 ألف كيلومتر مربع(72%من مساحة ليبيا).

المرحلة الثانية (1961 - 1969) وتتميز بالتزايد السريع لاستخراج و تصدير النفط بالإضافة إلى إقامة أنابيب النفط والموانىء النفطية وطرق المواصلات وغير ذلك من الإنشاءات المساعدة. فمنذ سنة 1961 وحتى 1968 تم بناء خمسة موانىء نفطية: مرسي البريقة (سنة 1961) ـ ويستخدم من قبل «شركة أسو ستاندرد ليبيا»

(فرع ستاندارت أويل ك أو نيوجيرسي»)، السدرة (سنة 1962) ـ وقد بناه اتحـاد «أوازيـس أويـل كـوربـوريشـن» الـذي يضـم الشـركـات الأمـريكيـة النفطية «أميرادا»، «كونتيننتال أويل كومباني» و «ماراتون، رأس لانوف (سنة 1965) ـ ويستخدم من قبل «آموسيز»، واتحاد «موبيل أويل ك غيلزينبيرغ» الذي يضم فروع شركة «سوكوني موبيل أويل» الأمريكية وشركة غيلزينبيرغ بنزين الألمانية الغربية، مرسى البريقة (سنة 1967) ـ وكان يخدم شركة «بريتيش بيتروليوم»[1] الإنجليزية وشركة «نيلسون بانكير ـ هانت «الأمريكية المستقلة»، اللتين كانتا تستثمران معاً مصدر سرير الذي أقيم فيه خط نفطي بطول 515 كيلو متر. والزويتينة (سنة 1968) ـ وكان يخدم نقل النفط لشركة «أوكسيدنتيال بيترليوم» الأمريكية المستقلة من أغنى مصادر النفط في العالم.

وإذا كان قد صدّر 676 ألف طن سنة 1961 فقد كان التصدير يعادل سنة 1968 - 128 مليون طن، وفي سنة 1969 (عام القضاء على الملكية) 151,7 مليون طن من النفط[2].

وقد أشارت مجلة وورد بيترليوم في معرض حديثها عن تزايد استخراج النفط إلى أن انتاج النفط الخام قد تزايد في ليبيا خلال سنيّ 1961 - 1969، بنسبة تفوق ما حدث لدى أية دولة أخرى خلال مجموع تاريخ الصناعة النفطي بطوله (1967,355 العدد 4). وبين 1958 و 1968 مدّت شركات النفط الأجنبية خمسة مجمعات خطوط نفطية مجموع أطوالها 2557 كيلومتر وبين 1956 و 1967 تم حفر 2231 بئر نفطي كان من بينها 1135 واحداً محتمل الغزارة النفطية. وبالإضافة

---

(1) أمّم فرع «بريتش بيترليوم» في ليبيا عام 1973.

(2) الشركات التي كانت تقوم باستخراج النفط سنة 1969 هي: «اسو ستاندارد أويل» ـ 35,9 مليون طن، «أوازيس أويل كوربوريشن» ـ 37,9 مليون طن، «أوكسيدنتال بيترليوم» ـ 29,3 مليون، «أموسيز» التي كانت تضم شركتين أمريكيتين هما («كاليفورنيا ايسياتيك» و «تكساسو أوفيرسيز بيترليوم» ـ عضوي الكارتل النفطي (العالمي) ـ 14,7 مليون طن، «بريتيش بيترليوم» و «نيلسون بانكير ـ هانت» 15,4 مليون، «موبيل أويل ك غيلزنبيرغ» ـ 12,7 مليون و «فيليبس بيترليوم» ـ 2,8 مليون طن.

لذلك حفرت الشركات 2932 بئراً للماء و 129 بئراً للدراسات الجيولوجية وأقامت شركة «أسو» في مرسي البريقة مصنعاً للتكرير بانتاجية 8 آلاف برميل يومياً. كما أقيم أكبر مصنع في العالم لتمييع الغاز بكلفة 85 مليون دولار وأقامت شركة «أوكسيدنتال» مصنعاً آخر مماثلاً في الزويتينة.

تحقق ذلك الاتساع الهائل في كافة الأعمال الممكنة في ليبيا لهدف واحد هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح وفي أقصر فترة ممكنة عن طريق الاستثمار الاستنزافي للمصادر النفطية. وتعترف صحيفة «نيويورك تايمز» بأن الشركات النفطية الأمريكية كانت تتحصل كل عام من امتيازاتها الليبية على مرابح تبلغ أرقاماً لا تحصى من ملايين الدولارات (338 تاريخ 1970/1/18).

كانت صناعة استخراج النفط كفرع من فروع الاقتصاد في ليبيا تتكون منفصلة عن الاقتصاد التقليدي إلى حد كبير. ولم يكن النفط المستخرج يكرر تقريباً في البلاد فكان مصنعا التكرير الصغيران يغطيان احتياجات شركات النفط. وقد كتبت «النشرة الاقتصادية الدورية لمصرف ليبيا» سنة 1968 في معرض وصفها لصناعة تكرير النفط» ما يلي: «إن الصناعة النفطية التي هي فرع متطور اقتصادياً تمثل قطاعاً أجنبياً لا يتسق مع الاقتصاد الليبي العام. فهي تتطور بصورة مستقلة جنباً إلى جنب مع الفروع التقليدية للزراعة والصناعة وهي ملك لرأس المال الأجنبي ومن الطبيعي أنها (أي الاحتكارات الأجنبية ـ المؤلف) تجني المرابح الأساسية ـ م» (307، تاريخ 1968 العدد 3).

وإذا كانت صناعة استخراج النفط والصناعة المصنعية تشكل نمطاً رأسمالياً، فإن رسوبات الأنماط العشائرية والاقطاعية للاقتصاد كانت هي السائدة في الزراعة. وكانت هذه الأنماط تتعايش فيما بينها وتتطور ضمن شروط العلاقات السلعية ـ النقدية المتبادلة والمتزايدة. بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي والإداري ـ السياسي من جانب الدولة، بل وكانت تتم عمليات التأثير والتداخل المتبادلين بين الأنماط وبينما كانت الأنماط العشائرية والجماعية تتفسّخ كان النمط الرأسمالي يتطور بصورة حثيثة» فنقل الرأسمال في تلك البلاد التي يوجه إليها يترك أثراً على

تطور الرأسمالية، بالتسريع بها بصورة شديدة» على حد تعبير ف. أ. ليتني. (11 ص 362).

إلاّ أن التطور المندفع لصناعة استخراج النفط في الستينيات لم يغير من البنية الاستعمارية للاقتصاد الليبي. بل على العكس استبدل التخصص الزراعي الوحيد الجانب في البلاد بتخصص وحيد الجانب في المواد الأولية والذي كان النفط يلعب فيه دور المادة الوحيدة.

وعلى هذا، فإن التطور المتسارع للعلاقات الرأسمالية في ليبيا عند تخوم الخمسينيات والستينيات قد بدأ لا بقوة التطور الطبيعي للقوى المنتجة في البلاد وخروجها إلى الساح العالمي بل نتيجة جرّها إلى فلك السوق العالمية عن طريق الاحتكارات الأجنبية. وأفصح دليل على تطور النمط الرأسمالي كان التطور الملموس للعلاقات السلعية النقدية.

فعند حصول ليبيا على استقلالها (عام 1951) كانت التجارة الداخلية، والخارجية أيضاً، في الحضيض. فالنمطان، العشائري والاقطاعي السائدان في البلاد، (وخاصة في الزراعة) لم يكونا بطبيعتهما قادرين على تأمين امكانات كبيرة للإدخار والمساعدة على تطور القوى الانتاجية وتطوير التجارة. أما اقتصاديات البدو وأنصاف البدو والفلاحين فكانت تحمل في ظروف الأنماط ما قبل الرأسمالية طابعاً استهلاكياً في الأساس وكان الانتاج في العادة يقوم على أساس لا يتبدل. فالوتائر الضعيفة للادخار افترضت وجود الوتائر الضعيفة لتطور الانتاجية المتدنية للعمل وبالتالي المستوى المتدني للدخول، وبالنظر إلى مثل هذا الوضع، فإن المقدرة الشرائية للبدو والفلاحين (وخاصة في برقة وفزان) كانت متدنية كما بقي سكان المدن إلى هذا الحد أو ذلك مرتبطين بالزراعة (184، ص 127).

أما العائق الجدي في سبيل تطور التجارة الداخلية، فكان سياسة الدول الغربية التي كانت تعمل على العزل الاقتصادي للأقطار المنفصلة من ليبيا. وكانت مثل هذه السياسة تطبق من قبل الإدارتين العسكريتين الإنجليزية والفرنسية على مرّ

تسع سنوات (1943 ـ 1951) كما أن الشكل الفيدرالي للبناء الحكومي الذي فرض على ليبيا لم يكن مساعداً على إقامة السوق الداخلية الموحدة. إلاّ أن الدول الأمبريالية نفسها بدأت تحس بالصعوبات التي ولدتها الفيدرالية وذلك بتطور صناعة استخراج النفط. فقد كانت تعوّق نشاط الشركات النفطية وتقيم في وجهها العراقيل الإدارية وهو الذي كان يؤدّي إلى تضييع الوقت وإلى المصاريف الإضافية. وقد تمّ أخيراً التخلّص من الفيدرالية سنة 1963 وبعد ذلك أخذت عملية تشكيل السوق الوطنية المشتركة تتسارع بصورة ملموسة.

ولم يكن حجم التجارة الخارجية، وخاصة التصدير، كبيراً حتى الستينيات. فبالنسبة لصادرات ليبيا التي كانت المنتوجات الزراعية تشكل أساسها كانت الذبذبات الكبيرة في تعبيرها العيني أو القيمي من الأمور المميزة. فكان التصدير ينحدر بصورة فاجعة في سنوات الجدب. فقد كانت الصادرات تقدر سنة 1952 بـ 4,5 مليون دينار ليبي، وفي 1955 بـ 4,6 مليون وفي 1960 بـ 3 مليون دينار ليبي.

وكانت الواردات تلعب دوراً كبيراً في التجارة الخارجية، إلاّ أن المستهلك الأساسي للمواد المستوردة لم يكن أهل البلاد، بل المواطنون الإنجليز والأمريكيون العاملون في الشركات والمؤسسات والمصالح الأجنبية وما شاكلها وكانت السلع الغذائية تلعب دوراً كبيراً في الواردات وكان توريدها يزيد كثيراً عن استيراد الآليات والمعدات (في سنة 1956 لم يكن استيراد الآليات والمعدات يزيد عن 20% بين الواردات) (184، ص 131).

خلال السنوات العشر الأولى من عمر ليبيا المستقلة (1951 - 1961) زادت وارداتها أكثر من خمسة أضعاف، بينما واصلت الصادرات بقاءها عند نفس المستوى وأدّى مثل ذلك الوضع إلى تزايد حاد في عجز ميزان التجارة الخارجية الذي وصل سنة 1960 إلى 75 مليون دينار ليبي (184، ص 130). وكان ذلك العجز يغطي إلى حد ما على حد حساب المساعدات والديون الخارجية. وكان تطور الواردات يفسر بـ «الانفجار النفطي» الذي بدأ بعد اكتشاف النفط في ليبيا عام 1955.

وفي سنة 1956 بدأ يظهر اتجاه جديد في التجارة الخارجية، فبنتيجة تصدير النفط بدأ يتكون ميزان تجاري فعّال، فكان رصيده سنة 1963 يعادل 19,5 مليون دينار ليبي ووصل سنة 1968 إلى 439,6 مليون دينار ليبي (95، ص 135) وصار من مميزات التجارة الخارجية الليبية التقلص التدريجي في الصادرات التقليدية. فصادرات الانتاج الزراعي كانت عام 1957 تعادل 5,4 مليون دينار، وصارت 3,7 مليون عام 1960، و 1,7 مليون عام 1965، و 0,9 مليون دينار عام 1963 (184، ص 131).

أما الطلب الذي كانت تفرضه صناعة استخراج النفط على المعدات والآليات فكان يغطي بصورة كاملة تقريباً على حساب الواردات. وكانت بنية الواردات وقائمة أسمائها في ليبيا سنة 1962 تشكلان اللوحة التالية:

في المجموع العام للواردات والذي كان يعادل 73,4 مليون دينار ليبي كانت الآليات والمعدات ووسائل المواصلات تمثل 40,1٪، المواد الصناعية 26,7، المواد الغذائية والمواشي الحية 10,4، المواد الكيماوية 6,9، مواد أخرى 15,9٪ (184، ص 46) وقد ارتفع المجموع العام للواردات من 1955 حتى 1968 من 14,3 مليون حتى 230,2 مليون دينار ليبي (64، ص256).

وفي نهاية الستينيات كانت الآليات والمعدات وقطع الغيار تشغل المركز الأساسي في البنية السلعية للواردات الليبية. ففي سنة 1968 شحنت إلى البلاد آليات ومعدات بقيمة 63,2 مليون دينار ليبي. وقد دفع من هذه القيمة 15,4 مليون دينار ليبي لشراء الأنابيب الحديدية والفولاذية التي استخدمت من أجل مد أنابيب النفط وسد احتياجات المرافق العامة والسكنية. واشتري بقيمة 14,8 مليون واشترى 14,5 ألف سيارة صغيرة و 3810 شاحنات وهي بصفة رئيسية للشركات والأفراد. وبلغت تكلفة ما تمّ استيراده من مولدات ومعدات خاصة بالطاقة مخصصة للشركات الأجنبية ولأصحاب مشاريع تصنيع المنتوجات الزراعية قيمة 12,7 مليون دينار ليبي. وتم استيراد آلات بولدوزر وغيرها من الحفارات

لاحتياجات بناء الطرق بقيمة 4,4 مليون دينار ليبي. أما القيمة المتبقية 15,9 مليون دينار ليبي فصرفت لشراء قطع التبديل للآليات والمعدات. (64 ص 261 - 263).

أما المرتبة الثانية في واردات ليبيا فكانت تشغلها المواد المصنعة (الورق والمصنوعات الورقية، صفائح المعدن الحديدية وغير الحديدية، الأقمشة، المنسوجات، الاسمنت، الزجاج، وغير ذلك). ومن الأمور ذات الدلالة بالنسبة لهذه المجموعة من المواد التزايد المضطرد في حجم استيرادها: من 13,3 مليون دينار ليبي سنة 1960 إلى 32,9 مليون دينار سنة 1966. وكان سبب التوريد الكبير للاسمنت والصفائح المعدنية الحديدية إلى هذه البلاد هو الطلب المتزايد على مواد البناء بمناسبة الاتساع الكبير في البناء السكني وشق الطرقات.

أما استيراد المواد الغذائية فزاد من 6,6 مليون دينار ليبي سنة 1960 حتى 28,4 مليون دينار سنة 1968 (63، ص 261 - 262) أما التزايد المتواصل لاستيراد المواد الغذائية فكان مشروطاً بالانفصام المتعاظم بين تزايد الطلب عليها وبين انتاجها في البلاد.

ومن الأمور التي تركت أثرها على تزايد الاستيراد لم يكن فقط زيادة القدرة الشرائية لسكان ليبيا، بل وتنفيذ الخطة الحكومية لتطوير الاقتصاد (الخطة الخمسية الأولى 1963 - 1968).

ومن أجل تشجيع التوظيفات المالية في الزراعة والصناعة اتخذ قرار بالغاء الضرائب الجمركية على الآليات الزراعية وعلى المعدات الخاصة بإقامة فروع جديدة للصناعة. كما سمح للشركات النفطية، بناء على اتفاق مع الحكومة، بإدخال المعدات النفطية معفاة من الضرائب. كما وضعت ضرائب طفيفة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك الواسع وقطع الغيار وضرائب مرتفعة إلى حد ما على الكماليات.

كان التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في ليبيا يعكس اتساع علاقاتها التجارية وارتباطها الاقتصادي بالدول الغربية. فإذا كانت ليبيا خلال 58/1957 تبيع

منتوجاتها في 18 دولة، فإنها صارت تبيعها في 63/1962 في أكثر من (25) دولة، وفي سنة 1969 كان ما يزيد عن 80 دولة تدخل بضائعها إلى ليبيا أما أكثر المتنافسين في السوق الليبية فكان ايطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية. وفي سنة 1967 كانت حصة إيطاليا 28,7٪ من واردات ليبيا، والولايات المتحدة الأمريكية 12,6٪، انجلترا 10,9٪ وجمهورية ألمانيا الاتحادية 7,8٪ وكانت حصة الدول الرأسمالية الثماني: إيطاليا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، فرنسا، هولندا، بلجيكا، انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان 80٪ من مجموع الواردات الليبية. (64، ص 275 - 288).

وقد بدّل النفط بنيوية الصادرات والواردات الليبية من جذورها، فإذا كانت الصادرات حتى سنة 1961 تعتمد بمعدّل 100٪ على منتوجات الزراعة، فإن حصّة الزراعة انحدرت سنة 1966 حتى 0,3٪ (كان مجموع الصادرات سنة 1966 يعادل 352 مليون دينار ليبي، بينما كانت صادرات المنتوج الزراعي فيها 1,3 مليون دينار ليبي). وقد ارتفع نصيب النفط من الصادرات في ليبيا حتى 99,7٪. وتشير معطيات الجدول رقم (2) إلى تبدلات البناء السلعي والصادرات الليبية.

ويلاحظ بعض الارتفاع في أثمان الجلود ونفايات المعادن وذلك بسبب تعاظم حجم المواشي والمواد المعدنية التي تم ادخالها إلى البلاد.

الصادرات الليبيّة(*)

بآلاف الدنانير الليبية

أسماء السلع	سنة 1960	سنة 1965	سنة 1966
النفط	—	280326	351007
السلع التقليدية بما في ذلك:			
الجلود	377	377	478
الفستق	851	437	287
الحلفاء	144	165	14
الصوف غير المندوف	129	137	59
نفايات المعادن	178	208	318
الحمضيات	232	144	88
	211	101	11
زيت الزيتون	326	—	—
سلع أخرى بما في ذلك إعادة تصديرها	663	113	45
المجموع	**3111**	**282008**	**352338**

(*) (15,1969 ,47 ,112 - 1967, 77)

وعلى هذا، فإذا كانت الصادرات الليبية تتكون قبل بداية استخراج النفط وبصورة كلية من المواد الأولية النباتية والحيوانية، فإنّها صارت في نهاية الستينيات تقتصر على النفط بصورة مطلقة تقريباً. وهذا ما جعل ليبيا تابعة تبعية كاملة لحالة السوق الرأسمالية العالمية للنفط وربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما أن تزايد العائدات النفطية والتي صارت ليبيا تتسلّمها بالنقد الحر أدّى إلى زيادة التوسع التجاري للدول الرأسمالية المتطورة. ونتيجة لذلك صارت السوق الليبية ميدان صراع تنافسي حاد للإحتكارات وللشركات الدولية لعدد من الدول الرأسمالية.

كما أن اكتشاف المخزونات الكبرى من النفط والاعدادات لاستثمار المناطق النفطية وضعت ليبيا أمام ضرورة اقامة نظام حديث للمواصلات وسبل الاتصال وذلك خلال أضيق وقت ممكن. أما التطور المندفع للمواصلات فأملته أولاً ضرورات الشركات النفطية، وثانياً الخطط الاستراتيجية العسكرية للأمبريالية الإنجليزية ـ الأمريكية. وكانت اقامة نظام المواصلات عملاً عظيم الفائدة بالنسبة للرأسمال الأجنبي نظراً لرخص الأيدي العاملة وحصول الشركات الأجنبية على مجموعة من الامتيازات والتسهيلات من الحكومة الليبية.

وقد ذهب شطر كبير من أموال الميزانية، والمخصصة للتطوير الاقتصادي للبلاد إلى بناء الطرق والموانىء أو اعادة انشائها. فخلال الخطة الخمسية الأولى خصص لهذه الغاية 27,5 مليون دينار ليبي (من مجموع المصاريف العامة التي تعادل 169,7 مليون دينار) (48، ص 14). وعلى هذا فإن جميع المصاريف الخاصة بإقامة الأساس ألقيت على كاهل الحكومة الليبية.

وأعير اهتمام خاص لإعادة بناء ميناء طرابلس بالإضافة إلى توسيع وترميم الطريق الساحلي (بطول 1751 كيلومتر) فمن خلال ميناء طرابلس وعبر ذلك الطريق كانت توجه معدات الصناعة النفطية. إلاّ أن دور وأهمية ميناء طرابلس الذي كان يمر من خلاله 80% من واردات البلاد وصادراتها قد ضعفا إلى حد ما

بعد أن تمّ بناء خمسة موانىء نفطية هي: مرسى البريقة، السدرة، مرسى حريقة، رأس لانوف والزويتينة. وكانت مداخيل النفط تسمح بتخصيص 57 مليون دينار ليبي لإعادة بناء الطريق الساحلي (والتي أنجزت سنة 1969) وتحويله إلى طريق من الدرجة الأولى. كما أضيفت الصبغة العصرية على طريق بنغازي ـ البيضاء وبدىء بشق طريق طرابلس ـ غدامس. وفي سنة 1965 انتهى من بناء الطريق المعبد طبرق ـ الجغبوب (320 كيلومتر على طول الحدود الليبية ـ المصرية). وقد أخذت احتياجات البلاد (وخاصة منها صناعة استخراج النفط) بعين الاعتبار أثناء بناء طريق مصراته ـ سبها للسيارات (620 كليومتر) والذي ربط دواخل البلاد مع الخط الساحلي الأساسي.

ووفقاً لذلك تزايد عدد السيارات في ليبيا. فقد زاد عدد الشاحنات من 3702 (تبلغ حمولتها العامة 11685 طن) سنة 1956 إلى 34547 بحمولة (172561 طن) سنة 1968، أي بحوالي عشرة أضعاف بينما ارتفعت الحمولة 15 ضعفاً. وزاد عدد السيارات الخاصة في تلك الفترة من 7837 إلى 73579 سيارة (173، ص 27، 47، ص 309).

وقد تم تطور المواصلات في ليبيا بوتائر أشد سرعة بما كانت عليه في عدد من الدول الأفريقية ولعبت المداخيل النفطية دوراً كبيراً في ذلك.

وبفضل المداخيل المتعاظمة من النفط تطور نظام المصارف المصرفية، وكانت مهمتها في الأساس تغطية استخراج النفط وما ينجم عن ذلك من عمليات تجارية مالية. ولكن بما أن عوائد النفط صارت المصدر الأساسي لمداخيل الحكومة فقد ظهرت ضرورة إعادة توزيع هذه المداخيل بواسطة القروض.

وحتى سنة 1963 كان نظام القروض في ليبيا مرتبطاً أوثق الارتباط بالمصارف الأجنبية. فبين المصارف العشرة العاملة في البلاد كان ثمانية فروع لمصارف أجنبية: 2 انجليزية (بركليس بانك)، و «بريتيش بانك أوف ميدل ايست» و 3 ايطالية: «بانكو دي نابولي» و «بانكو دي روما»، و «بانكو دي سيشيليا»،

وفرنسي: «سوسييتي دي بانك»، وأردني «البنك العربي»، ومصري «بنك مصر» ولم يكن هناك إلاّ مصرفان ليبيان: الوطني والزراعي.

وبناء على التحول الجذري في الوضع المالي قامت الحكومة الليبية سنة 1963 باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدعيم النظام النقدي ـ المصرفي. وانطلاقاً من قانون المصارف الصادر في 1 أبريل سنة 1963 حول المصرف الوطني الذي تأسس عام 1955 [1] إلى مصرف ليبيا المركزي وأعطي له الحق المطلق في الإصدار النقدي، الذي كان يمكن أن يتحقق داخل شرط كفالة النقود الورقية بنسبة 25٪ بالذهب و 10٪ بالأوراق الحكومية الثمينة والموجودات الأجنبية في عملات أجنبية قابلة للتحويل[2]، وقد عهد إلى المصرف بمهام تنسيق تداول العملة في البلاد ودعم استقرار الجنيه الليبي وتنظيم حجم التمويل المصرفي ومهام الرقابة النقدية ورقابة نشاط المصارف الأجنبية.

وبغية الإشراف على نشاط المصارف التجارية الأجنبية قام المصرف المركزي بوضع الحدّ الأعظم المسموح به من مستوى النسب على الدفع لقاء الودائع والاستسلام لقاء السلف المعطاة كما حدد معدل احتياطيات المصارف التجارية في حساباتها وحسابات المصرف الوطني. وقد حددت هذه الأخيرة باحتياطي لا يقلّ عن 5% ولا يزيد عن 20% من قيمة الايداعات المؤقتة وايداعات التوفير ولا تقلّ عن 10% ولا تزيد عن 40% من قيمة الودائع حتى الطلب. وفي سنة 1967 كانت قيمة الموجودات وتعهدات المصارف الأجنبية تعادل 131,7 مليون دينار ليبي. وكان على المصرف التجاري الأجنبي طبقاً لقانون سنة 1963 أن يحصل على رخصة وزارة المالية من أجل الحق في ممارسة نشاطه في البلاد. وقد وضع في الاعتبار أن لا يقل رأس مال مثل ذلك المصرف (العامل في ليبيا) عن

---

(1) في البداية كان مجموع العاملين في المصرف، باستثناء المدير، من الإنجليز، إلاّ أنه بعد مرور خمسة أعوام صار 90٪ من العاملين ليبيين (1967,328، العدد / ص 19).

(2) نقل حق اصدار النقد الوطني إلى المصرف الوطني بدءاً من 1 أبريل 1956 (وقبل ذلك كان اصدار البنكنوت يتم من قبل اللجنة النقدية في لندن).

250 ألف دينار ليبي، أما بقية المصارف فكان عليها أن تكون مالكة رأس مال في حدود لا تقلّ عن 1 مليون دينار ليبي. وتحدد أيضاً أن يكون 51٪ من رأس مال المصرف ملكاً لليبيين وأن يكون 50٪ من رأس مال المصرف دوّاراً في العمليات التي تجري في ليبيا (95، ص 77,134,127، ص 109 - 113).

كما أن ملحق قانون المصارف والذي اتخذ في نوفمبر سنة 1963 ألزم جميع المصارف التجارية بالقيام بعملية «التلييب» التي كانت تتجه إلى استجلاب الرساميل الليبية في حدود لا تقل عن 51%من الموجودات. وانطلاقاً من ذلك استحدث «مصرف شمال أفريقيا» مكان «بريتيش بانك أوف ميدل ايست» وكان 51% من أسهم الرأسمال الأساسي لذلك المصرف ملكية ليبية. وحتى سنة 1967 كان مصرفا «بانكو دي سيشيلي» و «مصر» قد قاما أيضاً بـ «التلييب» وعلى أساس الأول استحدث «مصرف الصحاري» (51% من رأسماله كان عائداً لليبيين، 29% للأمريكان و 20% للإيطاليين). وعلى أساس الثاني ظهر «مصرف النهضة». أما بقية المصارف فقد أمسكت عن «التلييب» تحت ذرائع مختلفة[1].

وقد أظهرت التجربة أنه على الرغم من تركيز 51٪ من رأس المال في أيادي الليبيين ومن أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة كانت ليبية، فإن المصارف بعد «التلييب» واظبت على كونها فروعاً للمصارف الأجنبية. والقضية أن من كانوا

---

(1) وضعت ثورة سبتمبر 1969 حداً نهائياً لسيطرة المصارف الأجنبية. ففي نوفمبر سنة 1969 عمدت فروع أربعة من المصارف التجارية الأجنبية الكبرى إلى «التلييب». فكانت حصة الدولة تمثل 51٪ من رأسمالها الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك بدّلت أسماؤها فـ «بيركليس بانك» أصبح «مصرف الجمهورية» و «بانكو دي روما» أصبح «مصرف الأمة» و «بانكو دي نابولي» أصبح «مصرف الاستقلال» و «آراب بانك» أصبح «مصرف العروبة» وفي ديسمبر سنة 1970 أممت الأسهم الأجنبية في المصارف التجارية في ليبيا وحددت أحجام أسهم المواطنين الليبيين. وتفرع عن مصرف ليبيا المركزي قسم تجاري تشكل منه ومن «مصرف الاستقلال» و «العروبة» المصرف التجاري الوطني. وبعد إعادة تنظيم المصارف كان عدد المصارف التجارية في الجمهورية العربية الليبية خمسة، هي: المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية ومصرف الأمة» و «مصرف النهضة» و «مصرف الصحاري» (307، ص 171 - 1972).

يديرونها بقوا في الحقيقة من الأجانب الذين كانوا يختارون المدير التنفيذي على هواهم. وقد أشارت النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي على أن السياسة المالية والعمليات المالية لمختلف المصارف كانت تتحقق لصالح الأجانب تحت ستار الواجهة الليبية. (307، ص 173).

كانت أحجام النقود المتداولة تتزايد بصورة مستمرة. وكان ذلك مشروطاً في الدرجة الأولى بتزايد العائدات النفطية وبتعاظم مداخيل الدولة من تحصيل المكوس الجمركية والضرائب. وقد تجمعت مقادير كبيرة من الأموال في أيدي الحكومة والفئة الميسورة من السكان. وفي وقت واحد مع تزايد كمية النقود الورقية تزايدت وبكيفية ملحوظة كمية الشيكات غير النقدية. كما أن طرق الدفوعات زادت سرعة بفضل قبول الكمبيالات. غير أنه وبسبب الإهمال الحاد للإنتاج الزراعي والصناعي ومجالات الخدمات لم تعد احتياجات البلاد تشبع بصورة تامة وعلى هذا فإن نمو طرق الدفوعات تضاعف بصورة أسرع من كمية السلع وحجم الخدمات في السوق الداخلية. ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار وغلت الحياة. فإذا كانت هناك 5 ملايين دينار ليبي في أيدي الأهالي سنة 1956، فإنها ارتفعت إلى 8,9 مليون دينار سنة 1959 كما أن الايداعات في المصارف زادت من 8,8 مليون دينار ليبي سنة 1959 إلى 29,5 مليون دينار في حزيران (يونيه) سنة 1965 وزادت كمية النقد المتداولة بين 1952 حتى 1966 من 3710 مليون ليبي إلى 45680 مليون دينار ليبي (305, 1965 العدد 9).

وقد عرضت مقادير الاعتمادات والأهداف التي فتحت من أجلها من قبل مصارف ليبيا (باستثناء المصرف الزراعي) في الجدول (3).

مقادير اعتمادات المصارف الليبية[1]

	حزيران (يونية 1966)		حزيران (يونية) 1967	
	بآلاف الدنانير الليبية	٪	بآلاف الدنانير الليبية	٪
التجارة	15072	35,9	20309	38,1
البناء	6689	16,0	10306	19,3
المواصلات	5260	12,5	5964	11,2
الصناعة	3009	7,2	4013	7,5
الزراعة	785	1,9	1046	2,0
الخدمات الاجتماعية	628	1,5	1607	3,0
مجالات أخرى	10482	25,0	10085	18,9
المجموع	**41925**	**100,0**	**53340**	**100,0**

وكان من مهام المصرف الزراعي الذي أنشىء سنة 1951 تقديم المساعدات إلى المزارعين عن طريق تقديم القروض الطويلة، المتوسطة أو القصيرة الأجل. وكان على المصرف أيضاً أن يشتري من المزارعين وبأسعار محددة محاصيل الزيتون والفستق واللوز وأن يستورد الجرارات والمعدات الزراعية والأسمدة والمحركات والمضخات وغير ذلك من الآليات والمعدات الضرورية للزراعة وأن يوزعها بين المزارعين.

(1) (307 ,1967 الشهر 8 العدد 4).

وكانت سلف المصرف الزراعي تذهب في الدرجة الأولى إلى الاقطاعيين والمزارعين الميسورين، أما الفقراء فكان عليهم، كسابق عهدهم أن يلجأوا إلى خدمات المرابين الذين كانوا يتقاضون منهم فوائد تصل إلى 30٪ وتزيد عن ذلك. ومنذ سنة 1957 وحتى يناير 1969 قدم المصرف الزراعي قروضاً بقيمة تقارب 19,3 مليون دولار ليبي (منها 46,3٪ قروضاً قصيرة بلا أجل و 28,8٪ متوسطة الأجل و 24,9٪ طويلة الأجل)[1].

وفي نهاية سنة 1965 خفضت نسبة الفائدة على الاستفادة من قروض المصرف الزراعي (من 6,5 إلى 4,5 بالنسبة للقروض القصيرة الأجل ومن 6,5 إلى 3 للمتوسطة الأجل وحتى 2 بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، أما نسبة الفائدة بالنسبة لقروض الجمعيات التعاونية فخفضت إلى 1 (بالمائة) وفي شهر أغسطس سنة 1966 ألغيت على القروض بصفة كلية. وقد نظمت حملة دعاية واسعة لهذه العملية بين الجماهير الواسعة من الأهالي ووجهت الأنظار بصفة خاصة نحو تعلق ليبيا بقوانين الإسلام الذي يحرم عموماً التعامل بالربا.

وعلى هذا أصبح المصرف الزراعي الهيئة الأساسية التي تتولى توزيع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة بين الإقطاعيين والأغنياء من الفلاحين. وبتزايد العوائد النفطية صارت أحجام القروض تتعاظم وتطول مدتها. كما أن إلغاء الفائدة على القروض التي لم يكن استخدامها مشمولاً بأية رقابة لم يكن

---

(1) كان القسم الأساسي من القروض القصيرة الأجل هو ما يسمى بالقروض الموسمية التي تدفع بانتظار الموسم القادم. وفي سنة 1967 كان 45٪ من هذه القروض من نصيب طرابلس و 37٪ لبرقة و 9٪ لفزان. أما القروض المتوسطة الأجل (لمدة 5 - 10 سنوات) فكانت تدفع في الأساس لشراء الآليات والمعدات الزراعية وكان 68٪ من قيمة هذه القروض التي تلقاها المزارعون في سنة 1960 من نصيب طرابلس و 21٪ لبرقة و 11٪ لفزان. أما القروض الطويلة الأجل (لمدة 15 سنة): فكانت تعطى لشراء الأراضي من أجل مزارع جديدة وإقامة مزارع جديدة وتحسينها وللجمعيات التعاونية الزراعية للحصول على المعدات الزراعية الضخمة.

منطلقاً من تصورات دينية معينة، بل وقبل كل شيء من ضرورات تدعيم النظام الملكي وتجميد العلاقات الإقطاعية والحفاظ على التنظيم القبلي. أما مصالح الزراعة فقد أزيحت في الحقيقة إلى المرتبة الثانية.

وفي سبتمبر سنة 1965 بدأ نشاط المصرف الصناعي الليبي («اندوستريال اند رويال ستيت بانك») وكان الملك وحكومته مضطرين إلى افتتاح هذا المصرف (رأس المال (10) ملايين دينار ليبي) تحت ضغط البرجوازية الليبية (والمتوسطة منها بالدرجة الأولى) التي كانت ذات مصلحة في تطوير العلاقات الإنتاجية في البلاد وتنظيم استيراد البضائع الأجنبية، وبالإضافة إلى القروض المخصصة للتطوير الصناعي كان المصرف الصناعي يقدم سلفاً لبناء المساكن. وكان يموّل ما أسمي بـ«مشروع ادريس» الذي كان موجّهاً إلى بناء المساكن في المدن والقرى في غضون عشر سنوات. وكانت المخصصات لذلك في حدود 400 مليون دينار ليبي. إلا أن المهمة الأساسية لذلك المخطط لم تكن تنحصر في القضاء على أزمة المساكن في البلاد، بل في إثراء الفئات الإقطاعية والدينية العليا ـ أركان الملكية في البلاد ـ إذ كان الاقطاعيون وزعماء القبائل وكبار رجال الدين يبيعون للدولة الأراضي المقفرة غير الصالحة للزراعة لبناء المساكن فوقها، وكانوا يتحصلون من ذلك على ثروات طائلة. وعلى هذا فإن المصرف الصناعي كان أداة لإعادة توزيع مداخيل الحكومة من النفط ليس فقط بين ممثلي البرجوازية، بل وبين رجال الإقطاع. فكان المصرف يقدم قروضاً قصيرة الأجل لمدة سبع سنوات أو متوسطة الأجل ـ حتى 15 سنة، أو طويلة الأجل حتى 20 سنة ـ.

وفي سنة 1966 دفع المصرف الصناعي 5036 قرضاً بقيمة 909783 دينار ليبي من بينها 36 قرضاً لبناء وتوسيع المؤسسات الصناعية (من بينها ثمان مؤسسات غذائية وثمان لإنتاج مواد البناء وسبعة لتصنيع الأخشاب)، و 5 آلاف قرض لبناء المساكن (77، ص 124).

وبصورة عامة، فإن النظام النقدي ـ المصرفي في البلاد كان يعيش مرحلة

التكوّن. وقد ضربت قوانين سنة 1963 التي فرضت سياسة «التلييب» مواقع المصارف الأجنبية، فضاق مجال نشاطها إلى حد ما. وفي الوقت نفسه لم تكن الشبكة المصرفية قد بسطت فروعها بصورة كافية بعد: ففي سنة 1969 لم تكن البلاد تضم غير 19 فرعاً للمصارف الوطنية (77، ص 109) وعلى الرغم من أن الودائع في المصارف كانت تتزايد، فإن أحجام الأموال المستفادة منها لم تكن كبيرة. وكانت الرساميل العامة في المصارف دليلاً على المستوى المتدني نسبياً للادخار.

وعلى نحو ما كانت عليه الحال في الفقرات الأخرى من جهاز الدولة، كان الفساد والرشوة مزدهرين في النظام النقدي المصرفي. وفي 6 نوفمبر سنة 1961 وجهت «تهمة الفساد إلى إدارة المصرف الزراعي» التي وضعت في أيدي السماسرة والوسطاء قسماً كبيراً من القروض للقيام بعدد من المشاريع لقاء الرشاوى. وانتهى الأمر، مثلما كان متوقعاً، بمجرد التنحية عن منصب الإدارة: لم يكن يتخذ أي إجراء للحدّ من الحالة الاجتماعية التي كانت مسيطرة على الجهاز الحكومي بأسره.

وتتحدث المعطيات الخاصة بالإنتاج الوطني الإجمالي عن التطورات البنيوية والنوعية في اقتصاد البلاد. ففي سنة 1958، وقبيل البدء بالاستخراج الصناعي للنفط من قبل الشركات النفطية، كان مجموع الانتاج الوطني الإجمالي يعادل 52 مليون دينار ليبي (76، ص 29) وكانت حصة الإنتاج الزراعي منه 26٪ والصناعات التمويلية 20٪ والخدمات الاجتماعية والتجارة 50٪ (61، ص 30) أما في سنة 1967 فقد كان مجموع الإنتاج الإجمالي يعادل 594 مليون دينار ليبي أي أنه تزايد بمقدار 12 ضعفاً تقريباً. وقد تقلصت حصة الفروع الأساسية من الاقتصاد بصورة ملحوظة فهبطت حصة الزراعة إلى 3,1٪ والصناعة التحويلية إلى 2,6 والخدمات والتجارة إلى 34,2٪ وارتفعت حصة الصناعة النفطية من الصفر إلى 60,1٪ سنة 1967.

إن مقارنة التطورات في بناء الإنتاج الإجمالي الوطني (المعبّر عنه بالأسعار

الثابتة) وفي ديناميكيته تظهر أن صناعة استخراج النفط المتمركزة في أيادي الاحتكارات النفطية الأجنبية هي التي حققت أكبر وتائر التطور في وقت كانت تتقلص فيه الزراعة والصناعة التحويلية. ويشير تحليل الإنتاج الإجمالي للزراعة (في الحساب النقدي) إلى تقلّص الإنتاج الزراعي بمقدار 33,2% خلال خمس سنوات فقط (كان سنة 1963 يعادل 27,8 مليون دينار ليبي، فصار سنة 1967 يعادل 18,5 مليون دينار) وكان السبب الأساسي في المستوى المتدني للإنتاج الزراعي يكمن في تخلف العلاقات الإنتاجية التي كانت تكبل القوى الإنتاجية بقيودها. فنظام العلاقات ما قبل الرأسمالية نصف الإقطاعية والتي كانت سائدة في ليبيا في بداية القرن العشرين والتي جمدتها السنون الثلاثون من استبداد الأمبريالية الايطالية لم تتعرض إلا لقليل من التغيرات خلال الفترة التي تلت اعلان الاستقلال في البلاد.

تشكّل سوق اليد العاملة

نتيجة بناء المؤسسات الرأسمالية الأجنبية والوطنية في ليبيا والتي كانت تبدي طلباً على اليد العاملة، راحت تتنامى أعداد السكان التجار ـ الصناعيين وتعاظمت آفاق استخدام العمل المأجور. وفي البلاد ذات المستوى البالغ التدني من التطور الاقتصادي البالغ التدنّي وذات البنية الاستعمارية للاقتصاد تم تشكّل سوق العمل على حساب البدو والفلاحين الذين كانوا يشكلون في بداية الخمسينيات 80 ٪ من سكان البلاد مثلما كان ذلك على حساب الحرفيين الذين أفلسوا.

وكان الايطاليون قد وضعوا البداية للهجرات المؤقتة والدائمة لسكان ليبيا. فقد أجبر الكثير من الفلاحين والبدو على النزوح من أفضل الأراضي وحرموا من المراعي. فكان عليهم أن يغادروا المناطق الزراعية وينتقلوا إلى أراض، أقل خصوبة أو أن يتجهوا إلى المدن بغية البحث عن عمل. إلا أن الغالبية بقيت في المناطق الريفية، إذ كانت تنعدم كل الفرص من أجل الحصول على لقمة العيش في المدينة. وكان المطرودون من أراضيهم يضاعفون من أعداد السكان الذين كانوا، وبغير ذلك، يمثلون «فيضاً» وفير العدد من السكان.

وما كانت مشكلة «التكثف» الزراعي والتشغيل لتحلّ بصورة إيجابية في عهود الإدارتين الإنجليزية والفرنسية لأن انجلترا وفرنسا كانتا ترميان إلى الإبقاء على الأنماط ما قبل الرأسمالية في ليبيا. فالقسم الأعظم من الأراضي التي انتزعت من الإيطاليين لم يعطوه إلى أصحابه السابقين بل إلى الاقطاعيين وممثلي الفئة

العليا الدينية ـ العشائرية. وزاد التكثف الزراعي من الوضع السيء للفلاح والذي كان متردياً وبدون ذلك. وكان «التضخم» السكاني مساعداً على هبوط المستوى المعيشي العام[1].

وقد أشارت صحيفة «الرائد» في 15 سبتمبر سنة 1956 إلى أن مستوى حياة 90٪ من سكان ليبيا يقل بثلاث مرات عن متوسط مستوى الحياة في مصر. وتشير معطيات العالم الإنجليزي د. لاندبيرت إلى أن متوسط الجراية اليومية لليبيين كانت لا تزيد إلا قليلاً عن نصف الجراية اللازمة للحفاظ على الجسم الإنساني في حالة طبيعية. وأشار العالم الإنجليزي د. غانتر إلى «أن السكان في فزان لا يتناولون وسطياً إلا 800 كالوري (وحدة حرارية) في اليوم وهو ما يعني الجوع الفيزيولوجي» (163، ص 175) وكتب عالم انجليزي آخر هو هيكينز في تقريره إلى منظمة الأمم المتحدة أن النسبة العالية للوفيات في ليبيا تفسّر بالتغذية السيئة. وتشير معطياته لسنة 1952 إلى أن نسبة الولادات كانت تعادل 52 لكل ألف من السكان وإن الوفيات تمثل 42 بالألف. أما الوفيات بين الأطفال وفي عمر الرضاعة بصفة خاصة فكانت تزيد بضعة أضعاف عن نسبة الوفيات في الأعمار الأخرى للأهالي. (44، ص 10 ,31). وتشير معطيات د. لاندبيرغ إلى أنه من بين كل ألف من السكان في ليبيا كان 300 يموتون في السنة الأولى من العمر وذلك بسبب التغذية السيئة والأمراض[2].

ولم يكن الفلاحون المحرومون من الأراضي الوحيدين الذين قضي عليهم بالحياة نصف المجاعية وبالذبول، بل وقسم كبير من الفلاحين أصحاب المساحات الصغيرة من الأرض.

---

(1) وفقاً لما جاء في التقرير السنوي الثاني لمندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا لسنة 1951 فإن الخاصية المميزة لليبيا كانت الدخل الأقل مستوى بالنسبة لكل فرد من السكان مما هو أدنى من أي مستوى آخر في بلدان الشرق الأوسط. (31، ص 60).

(2) عند نشر هذه المعطيات أخذت صحيفة «الرائد» تطالب بكل شدّة بالتخلص من الوضع المجاعي للسكان مؤكدة على أن النسبة الكبيرة في الوفيات بين الأطفال تهدد الشعب الليبي بالانقراض ـ م». (369، تاريخ 1975/5/17).

كان شغل عمال الأراضي المحرومين من الأراضي يرتبط بعدة عوامل. فخلال الأعمال الموسمية كان الشرط الأكبر من الأجراء يحصل على عمل أما في الفترات الواقعة بين البذار والحصاد فكان عشرات الآلاف من الفلاحين يجوبون البلاد بحثاً عن عمل بالمصادفة. وكان طابع الإنتاج في بعض فروع الصناعة التحويلية (مثل الطابع الموسمي لانتاج زيت الزيتون وعصير الطماطم وتعليبها) مساعداً على التنقل الذي كان شائعاً في ليبيا. وكانت سنوات جدب المحصول مهلكة بصفة خاصة بالنسبة للسكان الزراعيين الذين كانوا يحصلون على أعمالهم في هذه الفروع.

وكان سكان فزان الزراعيون في وضع بالغ التدنّي، إذ كانت زراعة الأرض وتربية المواشي المصدر الوحيد للعيش. وكان هروب الفزانيين المفلسين والجياع يتخذ طابعاً خاصاً. فمنذ سنة 1954 وحتى 1956 تقلص عدد السكان بنسبة 20٪ تقريباً. وقد كتبت صحيفة «الرائد» في 14 يونيه سنة 1956أن «النازحين من فزان يجوبون طرابلس وبرقة بل وحتى تونس بحثاً عن مورد للعيش. أما المساعدة الزهيدة التي قدمتها، أو بالأحرى، حاولت الحكومة أن تقدّمها لسكان فزان فلا يمكنها من إيقاف هذا الفيض من الفلاحين العاطلين عن العمل» أما المساعدة التي قدمتها الحكومة لسكان فزان سنة 1956 فكانت لا تتجاوز الدينار الليبي الواحد لكل أسرة فلاحية ـ م (369، تاريخ 56/7/14) أما بخصوص ما يسمى بالمساعدة العينية فكان نصيب الشخص الواحد منها من 2 إلى 4 كيلوغرام من القمح يضاف إلى هذا أن ثلث السكان كان محروماً من هذه الصدقة الزهيدة.

وقبل بداية «الانفجار النفطي» كان الدافع لنزوح السكان الزراعيين من دواخل البلاد نحو المناطق الساحلية هو البناء العسكري (إقامة قواعد الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا العسكرية) فقد تم تشغيل آلاف الليبيين وعلى مدى بضعة سنوات في إقامة قاعدة ويلس ـ فيلد العسكرية الجوية. وكان الأمر نفسه بالنسبة لبناء القواعد الانجليزية. إلا أن آماد ذلك البناء تقلصت سنة 1957 بمناسبة قرار حكومة انجلترا بتخفيض عدد جيوشها في ليبيا. ونتيجة لذلك أوقفت القيادة

الانجليزية بناء عدد من المشاريع وفسخت عدداً كبيراً من العقود مع مؤسسات البناء. ونتيجة لذلك بقي آلاف الليبيين دون عمل (وخاصة في برقة).

إن الحفاظ على النظم التقليدية للاستغلال والتكثف الزراعي كانا شرطين للهجرة المتزايدة للسكان الزراعيين إلى المدن. فبين الخمسينيات والستينيات كان «الانفجار النفطي» دافعاً هاماً للهجرة والانتعاش العام للحياة الاقتصادية بمناسبة ذلك. فإذا كان «الفائض» من السكان الزراعيين لم يجد قبل ذلك متنفساً في صورة الصناعة في المدن فإن الشركات النفطية الأجنبية والمؤسسات القائمة على خدمتها صارت، ببداية العمليات النفطية، بحاجة إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة. وبسهولة صار الفلاحون يتخلون عن قطع الأراضي التي استأجروها لأن الدخل الهزيل الذي كان يأتيهم منها كان أقل من الدخول التي كان بمقدورهم أن يحصلوا عليها في المدينة أو في المؤسسات النفطية. وقد أشار المشتركون في المؤتمر الذي عقد عام 1969 في طرابلس لدراسة المشاكل الزراعية إلى أن «المداخيل الزراعية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنافس المداخيل من التجارة أو البناء أو المرتبات الوظيفية ـ م» (369، تاريخ 1966/7/6).

وفي إجابته على سؤال يتعلق بأسباب الهجرة الجماعية للسكان الزراعيين إلى المدن كتب الصحفي الليبي علي محمد التركي بعد زيارة قام بها لمناطق طرابلس الغربية (مزدة وغريان ويفرن، ونالوت): «إن سبب الهجرة الجماعية للسكان من أراضيهم هو حالة الفقر التي يشكون منها. فهم يغادرون أماكنهم بحثاً عن الخبز والحياة الأفضل. فليس في هذه المناطق معلمون ولا أطباء ولا مستشفيات ولا مدارس ولا مساكن ولا عمل. بل إن الماء نفسه يباع بالنقود. وهكذا لم يبق في القرى والمدن الصغيرة غير الشيوخ والمرضى والأطفال. أما السكان القادرون على العمل فذهبوا إلى آبار النفط. ولا توجد حتى مجرد إشارة إلى تطوير الصناعة في هذه المناطق. ويمكن لجميع هذه المدن والقرى أن تتحول في المستقبل إلى مناطق مقفرة من الحياة. وقد ملّ سكانها من كتابة العرائض التي

لم تعد تثير أية مشاعر كما تعبوا من الوعود التي بذلت لهم ـ م». (369، تاريخ 1965/8/21).

إن التكثف الزراعي في ليبيا كان شكلاً للتكثف النسبي الذي ولدته أسباب اجتماعية وطابع العلاقات الإنتاجية. فحدّة مشكلة الأرض وقلة مساحة الأراضي بالنسبة للسكان كانت تفسر باحتكار الإقطاعي للأرض وبتخلف صور ملكية الأرض ووجود الرسوبات نصف الاقطاعية وبنتائج نشاط المستعمرين رأس المال الأجنبي. فبينما كانت طبقات الكادحين تشكو من قلة مساحات الأراضي كانت مساحات شاسعة من أراضي البلاد غير مزروعة. وكان فقر الفلاحين المدقع لا يسمح لهم بزيادة الإنتاج في أراضيهم ولا بكراء الأراضي، فكيف باستصلاح الأراضي البكر التي كانت تتطلب توظيفات مالية كبرى.

وتنعكس في الجدول رقم 4 التحولات في البنيوية السكانية للبلاد خلال عشر سنوات (بين تعدادين).

النسبة المئوية لسكان ليبيا*

إحصاء سنة 1954

المنطقة	الحضر	البدو	أنصاف الحضر	عدد السكان
طرابلس	80	6	14	738338
برقة	56	12	32	391236
فزّان	92	2	6	59315
المجموع	**74**	**8**	**18**	**108889**

إحصاء سنة 1964

المنطقة	الحضر	البدو	أنصاف الحضر	وضع غير محدد	عدد السكان
طرابلس	86,7	9,6	6,5	1,2	29219
برقة	63,8	17,6	16,8	1,9	51469
فزان	92,2	3,2	3,8	0,4	78714
المجموع	**78,1**	**11,4**	**9,1**	**1,4**	**559399**

(279، صفحة 38).

** ارتفاع نسبة البدو في المجموع العام للسكان تفسره الأخطاء التي وقعت في الإحصاء الأول للبدو وأنصاف البدو والذي لم يجرِ إعداده بصورة دقيقة.

تشير معطيات الجدول رقم (4) إلى أن نسبة السكان الحضرقد زادت بين سنة 1954 وسنة 1964 بنسبة 4,1٪ كما تشير المعطيات الرسمية إلى أن 11,6٪ ألف نسمة من السكان في المتوسط كانوا ينزحون كل سنة من المناطق الريفية إلى المدن خلال هذه المدة.

كانت هجرة السكان تتعاظم بصورة مستمرة. ولم تجر احصائيات بعد سنة 1964 إلا أن اخباريات كانت تظهر في الصحافة الليبية لتشير إلى أن السكان العاملين في حقل الزراعة كانوا في سنة 1968 يشكلون 504 آلاف نسمة (27,3٪) من سكان البلاد الذين كانوا 1,8 مليون نسمة (376، تاريخ 18 فبراير 1969)، فإذا سمحنا لأنفسنا بالقول بأن المعطيات المطروحة في الصحافة الليبية حول السكان المشتغلين بالزراعة مفتوحة إلى حد كبير جداً، فإن الاتجاه العام نحو تقليص هذا القسم من السكان يبقى في الستينيات أمراً لا يقبل المناقشة تؤكد ذلك المعطيات المنشورة في الدورية الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة والتي تقول إن تلك الفئة

المشار إليها من السكان كانت بين سنتي 1961 - 1967 تتناقص بمعدل 1٪ سنوياً (76، ص 29).

في سنة 1964 كان في ليبيا ما يقارب الـ 120 ألفاً من الحرفيين (حوالي 80٪ من المجموع العام للمشتغلين في حقل الإنتاج الصناعي) (344 بتاريخ 1966/7/10) وأدى توسع الرأسمال الأجنبي إلى انقراض ملموس للانتاج الحرفي فقد ضمرت، ثم تلاشت فروع بكاملها، تلك الفروع التي لم تكن قادرة على منافسة البضائع الأجنبية التي أخذت تغرق البلاد، وهو الأمر الذي ساعدت عليه «سياسة الأبواب المفتوحة» التي كانت تمارسها الحكومة. فصار اعتماد الحرفيين والصناع على تلك الفروع الإنتاجية التي كانت لهذه أو تلك من الأسباب محمية من المنافسة الأجنبية، أو كانت تتعرّض لها بنسبة قليلة. ومن تلك الفروع كان انتاج مواد الاستهلاك الواسع، الوثيقة الإرتباط بالبيئة المحلية وبتقاليد الأهالي وعاداتهم ومشاريعهم وأذواقهم بالإضافة إلى المصنوعات التي كان انتاجها يتطلب مهارة الصنّاع المتوارثة جيلاً بعد جيل (كصناعة السجاد والحلى الذهبية وما شابهها). ولكن منافسة البضائع الأجنبية أخذت تعرّف بنفسها حتى في هذا الميدان. وقد كتبت «الليبيان ميل» سنة 1969 في هذا الصدد: «حتى السراويل التقليدية الليبية وأغطية الرأس والصداري وغيرها من البضائع الوطنية صارت تصنع الآن في اليابان وتورّد إلى ليبيا» (327، تاريخ 1969/6/1).

وعلى هذا، راحت الفروع التقليدية من الصناعات الحرفية الليبية تدمّر بصورة تدريجية ـ بعضها بنسبة كبيرة والأخرى بنسبة أصغر ـ ولم تكن المنافسة الأجنبية هي فقط ما ساعد على تدمير تلك الفروع، بل ومنافسة الصناعة المصنعية الوطنية أيضاً. وكان على الحرفيين المفلسين، وقد حرموا من وسائل الانتاج أن يبيعوا جهدهم العمالي من أجل أن يتحصلوا على ما يعيشون منه.

وقد كانت العملية البطيئة الوحيدة الجانب للتطور الرأسمالي في ليبيا معوّقاً لتكوين الطبقة العاملة. فصناعة استخراج النفط وصناعة تكريره الصغيرة لم تكونا قادرتين على امتصاص جميع المزارعين المهاجرين والحرفيين المفلسين. ونتيجة

لذلك تشكل جيش احتياطي كبير للعمل وحسب تصريح رئيس الوزراء حسين مازق كانت هناك 25 ألف أسرة فلاحية مركزة في ضواحي طرابلس وبنغازي فقط سنة 1965. وتتأكد البطالة في البلاد بالإحصاء الصناعي لسنة 1965 والذي ذكر أن ليبيا كانت تضم 34 ألف عاطل عن العمل (344، بتاريخ 1966/5/1).

التفاوتُ الاجتماعي في الزراعة

على الرغم من أن قسماً كبيراً من الدخل القومي صار، بعد اكتشاف النفط، تكوّنه صناعة استخراج النفط، فإن الزراعة بقيت كسابق عهدها المصدر الرئيسي للرزق بالنسبة للغالبية الساحقة من السكان. وقد حدد إحصاء سنة 1960 السكان الزراعيين للبلاد بـ 855 ألف نسمة وهو ما كان يمثل 71,6٪ من المجموع العام للسكان (1,2 مليون).

أما مجموع المساحة التي كانت مخصصة سنة 1960 للزراعة، فكانت 3889 ألف هكتار، منها 2265 ألف هتكار من الأراضي المزروعة، أما الباقي فخصص للبساتين والمروج والمراعي. ومن مجموع الأراضي المزروعة[1] لم يكن يستغل إلا 988 ألف هتكار أو 46٪ من الأرض. أما بقية الأرض فكانت تترك مراحاً (35، ص 84) وكانت الأراضي المستغلة تتوزع وفق ما يلي: في طرابلس (688 ألف هكتار، 69,6٪)، في برقة 295 ألف هكتار (29,9٪) وفي فزان 5 آلاف هكتار (0.5٪).

وكان 945 ألف هكتار (سنة 1963) أي 95,6٪ من مجموع الأراضي المزروعة (988 ألف هكتار) يستغل لزراعة الحبوب وكان ثلاثة أرباع هذه المساحة يخصص لزراعة الشعير وربع للقمح. وكانت انتاجية الحبوب متدنية جداً بالإضافة

(1) 1498 ألف هكتار (66٪) في طرابلس، 739 ألف هكتار (30٪) في برقة و 28 ألف هكتار 01٪) في فزان 25، ص 42 - 41).

إلى أنها كانت تتعرّض لتقلبات حادة بسبب الجفاف الدوري، ويشكل متوسط انتاجية الشعير في الأراضي المزروعة يشكل 1,57 هكتار، أما في الأراض المروية فكان 6,66 كنتال/ هكتار. (35، ص 96) أما في أراضي القبائل فكانت انتاجية الشعير أدنى من ذلك (إذ لم يكونوا يتحصلون من الأراضي المروية إلاّ على 3,36 كنتال/ هكتار) وكان متوسط انتاج القمح في الأراضي البعل يعادل 1.45 كنتال/ هكتار، وفي الأراضي المروية 7,67 كنتال/ هكتار وفي أراضي القبائل المروية 4,59 كنتال/ هكتار. ولما كان لا يروي غير 1٪ من مجموع الأراضي المخصصة للشعير والقمح، فإن انتاجية الحبوب من هذه الأراضي كانت تمثل من 3,6 حتى 5 بالمائة من مجموع الانتاج.

ونقدم فيما يلي معطيات المجموع الإجمالي للحبوب بآلاف الكنتالات (64، ص 90 - 88).

الزراعة	1958	1960	1966	1967	1968
القمح	263,9	334,9	577,8	622,2	547,5
الشعير	612,2	1167,9	990,6	1099,6	985,2
التمور	430,0	316,9	557,8	547,4	500,0
الفول السوداني	10,0	74,3	119,7	132,6	116,9
الزيتون	326,7	929,2	ـــــ	1366,1	1401,0
اللوز	ـــــ	29,0	28,0	26,0	17,0
الحمضيات	ـــــ	68,0	144,0	152,0	211,0

وكان حوالي الـ 45٪ من المجموع العام للمنتوج الزراعي (في التعبير القيمي) تمثله الفواكه، فالحبوب 33٪، فالخضار 13٪ فالفول السوداني 9٪، فالتنباك وما إلى ذلك (337، تاريخ 1969/12/25).

وكان تزايد انتاج أمثال تلك المزروعات التصديرية كالفول السوداني والحمضيات دليلاً على تطور الزراعة التجارية. وللأسف فإن المعطيات المذكورة

لا تشير إلى أي حد كانت الزراعة التجارية تشمل القطاع التقليدي أي الليبي خلافاً للقطاع التجاري الأوروبي.

أما تربية المواشي - والتي تمثل واحداً من القطاعات الأساسية في الزراعة في ليبيا والتي كانت تعطي 50٪ من مجموع قيمة الحجم العام للمنتوج الزراعي - فكانت تتطور ببطء شديد، بل ولوحظ في بعض السنوات بعض التقلص في الانتاج وسبب المصاعب كامن في أن تربية المواشي كانت تتم كالسابق وفق أساليب التوسع الأفقي (باستثناء المزارع الحكومية التجريبية التي كان عددها محدوداً).

وتشير المعطيات التالية إلى أعداد رؤوس الماشية في ليبيا (بآلاف الرؤوس)، (64، ص 91 - 92).

	1958	1960	1965	1966	1967	1968
الأبقار	111	111,4	108,6	110,0	116,2	122,0
الإبل	177	255,0	286,4	274,8	255,8	235,4
الماعز	1436	1255,0	1461,0	1505,2	1627,7	1709,0
الأغنام	1334	1196,0	1338,7	1347,2	1405,0	1405,0

وحتى بداية استغلال المصادر النفطية في ليبيا كان المنتوج الزراعي المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي، ذلك أن الصادرات كانت تقتصر بصورة كلية تقريباً على المواد الزراعية الخام أو نصف المصنعة. وبين سنتي 1963 و 66 هبطت صادرات الفستق بمعدل ثلاث مرات تقريباً (من 6,2 ألف إلى 2,3 ألف طن) والحلفاء أكثر من 4 مرات (من 5,4 ألف طن إلى 1,2 ألف طن) والصوف بمعدل مرتين (من 0,6 ألف إلى 0,3 ألف طن) وتوقف تقريباً تصدير بذر الخروع (من 5,3 ألف إلى 0,2 ألف طن) وفي سنة 1968 صدّرت ليبيا من المنتوج

ألف دينار ليبي فقط) وفي هذا الوقت كانت صادرات الانتاج الزراعي لا تشكل إلا 15٪ من المجموع العام للصادرات (230,2 مليون دينار ليبي) وفي سنة 1969 كان يستورد أكثر من نصف المواد المستهلكة في البلاد.

وكان انعدام الكمية الضرورية من المياه يشكل عائقاً جدياً في سبيل تطوير الزراعة وتربية الماشية. فكميات الأمطار التي كانت تنزل أساساً في أوقات الشتاء لم تكن بأي شكل من الأشكال كافية. إذ أن التربة الغضارية والرملية تتطلب رياً صناعياً مستمراً. وفي سنة 1960 لم تكن تروى غير مساحة 120,6 ألف هكتار (12,2٪ من الأراضي المزروعة) منها 105,1 ألف هكتار في طرابلس و 11,1 ألف هكتار في برقة و 4,4 ألف هكتار في فزان. وكانت تستعمل الآبار والينابيع والخزانات والصهاريج من أجل الري. وفي سنة 1960 كان في طرابلس 53689 بئراً ، 1884 عيناً و 35411 صهريجاً وكان ما يقابل ذلك في برقة ,6067 ,843 23928، وفي فزان 10265، 250 و 14 وبواسطة المضخّات كانت تروى في طرابلس 78,4 ألف هكتار (74,6٪) وبواسطة النظام التقليدي للريّ («الدلو» ـ رفع القرب الجلدية بواسطة الحيوانات) ـ 1850 هكتار (16,9٪) أما بقية المساحة وهي 8,9 ألف هكتار (23,9٪)، 7,5 ألف هكتار (67,8٪) و 0,91٪ هكتار 08,3٪) وفي فزان 1,03 ألف هكتار (29٪) و 2,6 ألف هكتار(8,5٪) فكانت تروى بطريقة يدوية، وكان ما يطابق ذلك في برقة يروى: 2,7 ألف هكتار (59,4٪)، و 0,5 ألف هكتار (6٪ 11٪).

وكانت النسبة المرتفعة من الأراضي المروية بواسطة المضخّات في طرابلس مشروطة بوجود الملكية الأجنبية للأرض. فالمستعمرون الإيطاليون والشركات الأجنبية كانوا عموماً يقيمون نظام الزراعة البستنية ذات الطابع الرأسمالي مع استخدام التقنية العصرية. ففي سنة 1960 كان في طرابلس ما يزيد عن 1880 جراراً ذا عجلات و 315 جراراً مجنزراً و 364 درّاسة ثابتة و 889 درّاسة تدار بطريق الخيل و 108 آلة بذر و 509 شاحنات وكان ما يقابل ذلك في برقة 119 ,62 ,33 ,133 ,24 و 83، وفي فزان: 40 ,91 ,73 ، 39 ,3

و 7 (35، ص 75)[1]

ونتيجة للتجهيزات التقنية الضعيفة الزراعية، كان 21,1٪ من الأراضي الزراعية يشتغل بطريقة يدوية (في فزان 53٪) وكان القسم الأعظم من المساحة (73,7٪) يشتغل باليد مع استخدام جزئي للتقنية، أما الباقي فبالطريقة اليدوية مع استخدام الدواب (5,2٪).

وكانت الأراضي المزروعة في ليبيا دوماً فقيرة جداً: إذ كان ينقصها الآزوت والفوسفور، ولذلك كانت بحاجة إلى الأسمدة. وكانت الأسمدة الكيماوية تستعمل على نطاق واسع في طرابلس (48,3 ألف هكتار)، أما في برقة وفزان فكانت لا تستخدم إلاّ في الإطار التجريبي. وفي سنة 1954 استوردت ليبيا حوالي 7 آلاف طن متري من الأسمدة (بقيمة 136,2 ألف جنيه استرليني)، وفي سنة 1960 9,5 ألف طن متري (208,7 ألف جنيه استرليني). وكانت النية متجهة إلى زيادة استيراد الأسمدة في المستقبل فكانت: 1962: 17,1 ألف طن متري (366,6 ألف جنيه استرليني) وفي سنة 1966: 23,3 ألف طن متري (1966، 307، العدد 5).

كان الاعتماد الضعيف على التقنية في الزراعة واحداً من الأسباب الرئيسية في الانتاجية الشديدة التدنّي للعمل وفي الأساليب البدائية لاستغلال الأراضي المزروعة. وكان ذلك سبباً في الإنتاج المتدني للزراعات الأساسية. بيد أن السبب الرئيسي مع كل ذلك في بقاء انتاج الزراعات الغذائية والمواد الأولية على مستوى واحد وخلال سنوات كثيرة وفي أن المساحة المستغلة عامة لم تكن تستخدم بكاملها كان وجود النظم العشائرية والاقطاعية وامتناع الأوساط الاقطاعية ـ الملكية عن تطبيق التحولات الزراعية الجذرية وقد كتب ف. أ. لينين: «كان

(1) كانت التقنية الضعيفة للزراعة تقابل بمصاريف زهيدة من أجل استيراد الآلات الزراعية. ففي سنة 1954 صرف لشراء الآليات الزراعية 58,2 ألف دينار ليبي وفي سنة 1960 - 194,1 ألف دينار وبارتفاع المداخيل النفطية صار استيراد الآليات يتعاظم بسرعة. ففي سنة 1964 صرف ما يزيد عن 1,4 مليون دينار ليبي لشراء الآليات الزراعية.

يمكن للوحدات الزراعية إزاء الأساليب القديمة للإنتاج أن توجد قروناً بكاملها دون أن تتغير، لا من ناحية طابعها ولا من ناحية حجمها. . .» (5، ص 57).

وقد اجترحت العلاقات العشائرية والاقطاعية خلال مرحلة الاستعمار الإيطالي. فقسّم الاقتصاد الليبي إلى قطاعين: القطاع التقليدي الذي حافظت فيه على نفسها، ليس فقط العلاقات ما قبل الرأسمالية، بل ورسوبات العلاقات الاقطاعية بالإضافة إلى النمط المعاصر الذي جاء به الإيطاليون. أما أساس القطاع الآخر الذي كان ينشط وفقاً لقوانين الاقتصاد السلعي ـ النقدي فكان ملكية المستعمرين والشركات الأجنبية. وكانت العلاقات السلعية بين القطاعين ضعيفة جداً، فكان كل منهما يمثل نظاماً اجتماعياً ـ اقتصادياً مستقلاً. وخلال حكم الإدارتين الإنجليزية والفرنسية في ليبيا انتزعت ملكية الأرض في برقة وفزان كلية من أيادي الإيطاليين وأعطيت للفئة الاقطاعية ـ الدينية العليا. أما بالنسبة لطرابلس فإن القسم الأعظم من أفضل الأراضي المزروعة (ما يزيد عن 200 ألف هكتار) بقي في أيادي المستعمرين الإيطاليين والشركات الأجنبية وكان هؤلاء ينتجون قسماً كبيراً من المنتوج السلعي الزراعي (وهو قسم كبير لا يتكافأ مع وزنهم النوعي في عدد السكان المزارعين العاملين في المساحة المزروعة) بما في ذلك السلع المصدّرة. وكان المستعمرون الإيطاليون والشركات الأجنبية القائمون على زراعة البساتين، الوسطاء الأصليين للعلاقات الانتاجية الرأسمالية في الاقتصاد وكانوا بشكل ما النموذج الذي كان أصحاب المشاريع الليبيون يوجهون زراعتهم باتجاهه.

كان نظام الملكية الكبيرة والاستغلال الصغير للأرض المسيطرين في الاقتصاد في ليبيا. ويشير الاحصاء الزراعي لسنة 1960 والذي قامت به منظمة التغذية والزراعة (فاو) في منظمة الأمم المتحدة بالاشتراك مع وزارة الزراعة الليبية إلى أن ليبيا كانت تضم 145,5 ألف ملكية تتراوح بين 0,5 هكتار و 200 هكتار. وكان المجموع العام لمساحات هذه الأراضي يعادل 3869 ألف هكتار وكان ثلث هذه الأراضي (1368 ألف هكتار) يعود إلى أراضي القبائل وكانت في واقع الحال

ملكاً للزعماء والشيوخ. كما كان 8 آلاف من كبار الملاك (6٪ من المجموع العام لملاّك الأرض) والذين كانت ملكية كل واحد منهم تزيد عن 100 هكتار يملكون 1806 هكتارات (47٪) (35، ص 59).

وكان الجمهور الأساسي من الفلاّحين (الذين يملك أحدهم وسطياً 1,7 هكتار) يضمون 50 ألف أسرة تملك 81 ألف هكتار فقط. وكان لدى 6 آلاف من الفلاحين قطع لا تزيد مساحة احداها عن 0,5 هكتار وكان هناك عدد مماثل من الفلاّحين الذين لا يملكون أية قطعة. وكانت 11 ألف أسرة فلاحية تستغل الأرض عن طريق استئجارها.

كان كبار الملاّك وقسم من متوسطيهم لا يقومون بالعمل الزراعي بصفة عامة، بل كانوا يؤجرون القطع الزراعية الصغيرة للفلاّحين. فكان التأجير يمثل الشكل الغالب في استغلال الأرض[1] وكان أكثر نمط من التأجير هو القائم على أساس الكراء العيني وأقله ما كان قائماً على أساس التأجير بالنقود.

وقد مكن التكثف الزراعي الملاّك الكبار والمتوسطين من الحفاظ على أشد أشكال التأجير ظلماً ومن الامتناع عن توظيف الرساميل الإضافية في التقنية أو تطبيق الأساليب العصرية في الزراعة. فكان الاقطاعيون الليبيون ووجهاء القبائل يفضلون على ذلك انفاق القروض التي يستلمونها والأموال التي يجمعونها من المستأجرين على لهوهم وعلى شراء الكماليات وما أشبه ذلك.

كان النمط الأساسي للتأجير العيني هو المحاصصة (خمس المحصول). فكان هناك نظام طريف للمحاصصة بالنسبة للفلاّح المدقع الفقر، كان الاقطاعي على أساسها يقدم للفلاح الأرض والبذار والأدوات الضرورية خلال وقت العمل ويستلم الفلاح نظير عمله جزءاً لا يذكر من المحصول (67، ص 25).

---

(1) أشار الاقتصادي الليبي علي نور الدين العنيزي إلى «أن ليبيا تشكو من التفتيت الشديد لملكية الأرض أكثر من شكواها من ملكيتها الاقطاعية. فغالبية الملكيات هي أقل من الأحجام المثلى الصالحة للاستغلال الفعّال للأرض(1967, 328، العدد 6).

وكانت دخول صغار الملاّك قليلة جداً. وقد حسب اقتصادي يوغسلافي أن الفلاّح كان يحصل سنة 1960 على 5,95 دينار ليبي لقاء كل هكتار من الأرض المزروعة وعلى هذا، فإن الدخل السنوي للفلاّح صاحب القطعة المتوسطة من الأرض 1,7 هكتار كان يعادل 10,1 دينار ليبي، (35، ص 83).

ولم يكن في ليبيا تشريع ينظم شروط عمل العمال والأجراء الزراعيين. وإن متوسط أجر الأجير في بيارات البرتقال لم يكن، كقاعدة عامة، ليتجاوز 2,5 دينار ليبي في الشهر.

كانت شروط التأجير الجائر: تؤدي إلى تكبيل الفلاح بالديون (وخاصة في سنوات الجدب) وكان ذلك يشكل تربة صالحة لنمو الربا في المناطق الريفية فكان الفلاّحون مضطرين إلى اللجوء للسلف من التجّار والمرابين بنسب مرتفعة (30٪) وأكثر. وكان دارجاً في القرية الليبية اعطاء السلف حتى الموسم التالي وغالباً ما كلفت الأثمان التي تدفع لهذه المحاصيل الزراعية أو تلك أقل بكثير من الأثمان المدفوعة في الصرف. وبعد أن يغرق الفلاح في الديون كان يجد نفسه مضطراً إلى البقاء في أرض الاقطاعي من أجل أن يفيها إلا أن الأجير غالباً ما كان يقوم في الستينيات بالتخلي عن الأرض والنزوح إلى المدينة بحثاً عن العمل من أجل أن يضمن رزقه ويفي ديونه.

وكانت اقتصاديات الرحّل وأنصاف الرحل تعاني من مصاعب أشد. وقد أشار الاقتصادي اليوغسلافي إلى أن «الإنتاجية الزراعية في أراضي القبائل كانت متدنية جداً وإن الأراضي المستغلة بالطرق التقليدية لا يمكن أن تضمن المستوى الحياتي المطلوب للقبائل الرحل» (35، ص 205).

كانت أراضي القبائل في طرابلس تحتل 984,2 ألف هكتار (32٪ من مجموع الأراضي الزراعية). وكانت في برقة 382,3 ألف هكتار (47٪) وفي فزان 1,5 ألف هكتار (3٪) وكان بين أراضي القبائل مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة لمختلف الزراعات، إلاّ أن الزراعة لم تكن تولى العناية الكافية وبدلاً من ذلك

كانت المساحات الشاسعة من الأراضي الواقعة في منطقة الأمطار الكافية والصالحة للمزروعات، تستعمل كمراع، وقد أدّى ذلك بمجموعه إلى «أن مداخيل البدو ضئيلة جداً وهم يشاركون مشاركة ضعيفة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد» (35، ص 205) .

وكانت الوتائر البطيئة لتطور الإنتاج الزراعي تضطر الحكومة إلى اللجوء إلى بعض التدابير لكي تضمن بشكل ما استقرار الوضع في هذا الميدان. وكان مما يقلق الأوساط الحاكمة في ليبيا بشكل خاص هو تفسّخ المجتمع التقليدي في القرية، ذلك التفسّخ الذي كان يتم في شروط عملية التحول إلى صبغة المدن ونمو الفئات الاجتماعية المدنية الوسيطة. وأدّت هجرة قسم من السكان الريفيين القادرين على العمل إلى المدن إلى اضعاف مواقع الفئة العليا الاقطاعية والأسرية العشائرية في البلاد. ولهذا كانت الجهود الأساسية للحكومة موجهة نحو دعم الأوساط الاقطاعية التي كانت تمثل عماد النظام الملكي المطلق. وتجسّد هذا الدعم قبل كل شيء في إعادة توزيع دخول الدولة عن طريق القروض.

وقد أشار خبراء البنك الدولي للتعمير والتطوير والذين درسوا الاقتصاد الليبي عام 1959إلى «أن كبار المزارعين يمكنهم أن يحصلوا على السلف من المصارف التجارية. وفي سنة 1958 كان أكثر من عشر مجموع القروض (1015) ألف دينار ليبي مخصصاً للقطاع الزراعي، إلاّ أن المصدر الوحيد للحصول على القروض بالنسبة للمزارع الصغير هو التاجر المحلي الذي يشتري منه بين الفينة والفينة المواد الاستهلاكية والبذور والأدوات الزراعية وما أشبه ذلك، والذي يبيع له قسماً من المحصول. وعادة ما يدفع المزارع الصغير أكثر بصورة ملموسة من قيمة السلع التي يشتريها كما أنه يبيع منتوجه بأسعار أقل» (45، ص 132)، وكان هذا الوضع في التسليف سبباً أدّى بالكثيرين من المزارعين إلى الضمور ومكّن الكثيرين من التجّار والمرابين من الاثراء.

أما بالنسبة لتدعيم مواقع الاقطاعيين والفلاّحين الميسورين فقد خصصت بصورة خاصة القروض طويلة الأجل التي كانت تقدم لتمويل بناء مزارع جديدة أو

تحسين القديمة منها. ففي سنة 1966 مثلاً خصص المصرف الزراعي 2,4 مليون دينار ليبي للقروض الطويلة الأجل. وكانت السلف بحجم 10 آلاف دينار ليبي تعطى لمدة 15 سنة (بحساب 2٪ سنوياً) إلا أن القروض الطويلة الأجل لم تذهب بمجموعها إلى إقامة المزارع، فوجود التكثف الزراعي الهائل في البلاد من الناحية النسبية كان يضعف من اهتمام ملاّك الأرض بإقامة المشاريع الزراعية بمبادرة خاصة. فمن خلال استغلال الوضع الذي لا مخرج منه بالنسبة للفلاّحين كان هؤلاء الملاّك يقومون بشراء الأراضي ويكتفون بالإيجارات التي كانوا يتحصلون عليها دون أن يقوموا بأية مصروفات اضافية في حقيقة الحال. وكان بعض رجال الأعمال يستغلون القروض لشراء الأراضي وبناء الفيلات التي كانوا يقومون بعد ذلك ببيعها بربح كبير.

وبداية من سنة 1961 وسعياً وراء تخليص المزارعين من الخسائر في فترات القحط صارت الدولة منظم الأسعار بالنسبة للمواد الزراعية الأساسية: القمح، الشعير، زيت الزيتون، الفستق، اللوز، إلخ... وضمنت شراء كل الفائض منها مهما كان حجمه بأسعار تشجيعيّة كانت عموماً أعلى من الأسعار العالمية. ومن أجل هذا الهدف شكلت اللجنة الوطنية للحبوب والزيتون. وكان من مهام هذه اللجنة تطبيق سياسة الأسعار على المنتوجات الزراعية. ففي سنوات الاقبال كانت اللجنة تشتري الفائض من القمح والزيتون وتطرحها في السوق خلال سنيّ القحط من أجل الحيلولة دون ارتفاع الأسعار، وقد طبقت مثل هذه السياسة على الفستق واللوز. أما بالنسبة للطماطم فقد كان مطبقاً في ليبيا نظام ابرام العقود بين المنتجين وأصحاب مصانع التعليب وهو ما كان يبعث في نفوس المزارعين الثقة في تصريف الإنتاج ويساعد على التوسع في انتاج الطماطم. وكان تنظيم الأسعار بالنسبة للمنتوج الزراعي شكلاً خاصاً من أشكال اعادة توزيع المداخيل الحكومية من النفط لصالح رجال الاقطاع والميسورين من الفلاّحين.

فقد أخذت الحكومة على عاتقها وبصورة كلية جميع المصاريف المرتبطة بحفر الآبار الجديدة وتجهيزها بالآليات وترميم الآبار المخصصة للري ولسقي

المواشي في تلك المناطق التي كانت تعاني من نقص حاد في الماء، أما في المناطق الأخرى، فكانت تحصل أثماناً زهيدة من أصحاب المزارع.

وكما سلفت الإشارة، فإن جميع تلك الإجراءات من قبل الحكومة كانت موجهة لصالح كبار ملاّك الأرض وكانت تضاعف من تعميق الهوة بين السكان المزارعين، فقد وضعت الحكومة أمامها مشكلة لا يمكن حلها وهي: تحقيق الارتفاع بالإنتاج الزراعي دون القيام بأية اصلاحات اجتماعية جذرية. ولهذا فإن أمثال تلك الإجراءات كانت ذات آثار ضئيلة وما كانت قادرة على الحدّ من نزوح السكان الزراعيين.

وقد كتبت صحيفة «فاينينشال تايمز» الإنجليزية في معرض وصفها لحالة الاقتصاد في ليبيا سنة 1968 «مما يثير الخوف أن حالة الزراعة لا تتحسن. . . على الرغم من المخصصات الإضافية، والقروض دون الفوائد، والتي يقدمها المصرف الليبي الوطني من أجل اقامة المزارع الجديدة والتوسع الهائل في ملاكات ومخططات التنظيم الوطني الخاصة بالتكثيف الزراعي) 321، تاريخ 1968/3/5).

وقد نظمت في ليبيا سنة 1965 الهيئة الوطنية للتكثيف الزراعي وكان من بين مهامها نقل سكان القرى الصغيرة إلى الأراضي التي استصلحتها الهيئة وإقامة «تجمعات اقتصادية فوق تلك الأراضي وتحقيق الارتفاع بالإنتاج الزراعي وكان من مهامها أيضاً مساعدة الفلاّحين في ميدان تصريف منتوجهم. وكان من أوجه نشاط الهيئة وقبل كل شيء تركيز الإهتمام على تحويل السكان الرحل وأنصاف الرحل إلى الحياة المستقرة. وارتؤى من أجل ذلك اعطاء القطع المستصلحة من الأرض للأفراد وقطع المراعي للقبائل. وكان المفروض أن يطبق ذلك الاجراء قبل كل شيء في المناطق الصالحة للزراعة المستقرة بنسبة أمطار تعادل 250 مم وأكثر وذات المياه الجوفية الكافية للري. وكانت الهيئة تخطط لاستصلاح 10 آلاف هكتار من الأراضي البكر في برقة (منطقة الجبل الأخضر) وإقامة 700 مزرعة فوقها، (321، تاريخ 1968/5/5). وقد خصصت الدولة مقادير كبيرة من المال من أجل تنفيذ ذلك.

وتبيّن أن نقل البدو عملية صعبة. فالبدو الرحل وأنصاف الرحل والذين تمّ نقلهم إلى المزارع الجديدة أو إلى المزارع المستعادة والتي كانت في السابق للإيطاليين، كانوا يتأقلمون بصعوبة في المناطق الجديدة. وكانوا في كثير من الحالات يهجرونها بسبب ضعف استعدادهم للعمل الزراعي. بيد أنهم لم يكونوا يعودون إلى المناطق السابقة حيث كانوا يسكنون، بل كانوا في العادة يهاجرون إلى المدن. وهكذا نجم عن ذلك أن الهيئة الوطنية للتكثيف الزراعي كانت تساعد ـ على غير إرادة منها ـ في نزوح السكان الزراعيين إلى المدن[1].

وإلى جانب ذلك قامت الحكومة بمحاولات تحقيق رفع المستوى الزراعي عن طريق تطوير الحركة التعاونية مع الحفاظ على الأشكال الاقطاعية من ملكية الأرض. ففي سنة 1956 سنّ قانون لتنظيم التعاونيات الزراعية. وبناء على ذلك القانون صارت تنظم التعاونيات للتسليف والتوفير وتعاونيات البيع والشراء وتعاونيات القروض وتعاونيات الاستصلاح المشترك للأرض. وكانت التعاونيات المختلطة الاختصاصات أكثرها انتشاراً. وكانت الجمعيات التعاونية تهدف إلى الانتقال التدريجي بالإنتاج الزراعي إلى الأساس الرأسمالي. فبتوحيدها للفئات المختلفة من السكان المزارعين كانت تخدم عملية تشديد استغلال الفلاّحين المدقعين ولم تحل مشاكل الفلاّحين أصحاب القطع الصغيرة من الأرض. ولمّا كانت عضوية الانتساب إلى التعاونيات لاتحقّ إلاّ للفلاّحين الذين يملكون قطعهم الخاصة من الأرض وكانت السلف تشترط رهن الأرض أو المحصول، فإن الفلاّحين ما كانوا قادرين على الدخول في هذه التعاونيات. وعلاوة على ذلك فإن التعاونيات كثيراً ما كانت تصبح أداة في أيدي الرأسمال التجاري المرابي.

نمت الحركة التعاونية نمواً بطيئاً في بداية عهدها لأن الحكومة لم تقدم لها دعماً ملموساً. وحتى نوفمبر سنة 1959 كانت قد تكونت 33 تعاونية زراعية تضم حوالي 6 آلاف شخص. وكان رأسمالها يقدر بـ 21 ألف دينار ليبي. وبتطور

---

(1) حلّت الهيئة للتكثيف الزراعي سنة 1970 ونقلت مهامها إلى وزارة الزراعة.

صناعة استخراج النفط ونمو المداخيل الحكومية ضاعفت الحكومة من مخصصات التعاونيات ووسعت من تمويل شراء التقنية الزراعية وبدأت بإقامة المؤسسات لتحويل المواد الأولية الزراعية. فإذا كان المزارعون الأفراد يتلقون عهدة لشراء الآليات الزراعية في حدود 25٪ من قيمتها، فإن التعاونيات كانت تتلقى 50٪ من تلك القيمة. وعلاوة على ذلك كانت الحكومة تغطي 5٪ من انفاق التعاونيات على الأسمدة المعدنية والمبيدات الكيماوية للآفات الزراعية والحصول على الأعلاف المركزة. وأعطيت التعاونيات الامتياز في توزيع القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل من أجل شراء الأدوات الأساسية للإنتاج. وبالإضافة إلى قروض المصرف الصناعي فإن التعاونيات كانت تتلقّى قروضاً من وزارة الزراعة.

وفي أغسطس سنة 1967 كان في ليبيا 79 تعاونية (منها 40 في طرابلس و 31 في برقة و 8 في فزان) وكانت تضم حوالي الـ 12,5 ألف عضو ووصل مجموع رأسمال التعاونيات 65,7 ألف دينار ليبي. ومن المجموع العام للتعاونيات كانت 13 منها فقط تعاونية انتاجية. (94، ص 118).

قامت وزارة الزراعة سنة 1966 بتقديم 50٪ من تمويلات 35 تعاونية زراعية اشترت من الوزارة، وعلى حساب قروض المصرف الزراعي الطويلة الأمد 136 جراراً (منها 54 مجنزراً) و 46 حصادة وعدداً من الآليات الأخرى. كما قدمت أيضاً الفنيين والميكانيكيين إلى التعاونيات من أجل تسيير الآليات وصيانتها وأخذت على عاتقها تحمل ما ينجم عن ذلك من مصاريف. وقامت التعاونيات بدورها بتأجير الفلاّحين ـ الأعضاء فيها، الآليات المشتراة بأسعار مخفضة (أي بتخفيض 50٪) وفي سنة 1965 أجر المزارعون 96 جراراً و 75 حصادة استعملت لحراثة 32 ألف هكتار من الأرض وحصاد 23 ألف هكتار من القمح.

بيد أن الحركة التعاونية لم تحقق التطور الكافي بسبب الرسوبات الاقطاعية القوية في العلاقات الزراعية (وخاصة في برقة).

وكان من القضايا التي أولتها الحكومة عنايتها، قضية إعداد الاخصائيين من

أجل الزراعة. وفي سنة 1967، وبمساعدة الفاو اتخذت في ليبيا الإجراءات لتأهيل التقنيين الزراعيين. فنظمت ثلاثة أنواع من الدورات: لمدة ثلاث أشهر من أجل التقنية الزراعية، ولأربعة أسابيع لتصريف المنتوج الزراعي، ولخمسة أسابيع لأجل الاحصاء الزراعي. وفي الوقت نفسه أعدت الفاو دراسة شاملة للمصادر الطبيعية للبلاد (وخاصة المياه الجوفية) بالإضافة إلى دراسة التربة.

وكان الكثير من مبادرات الحكومة يتجه إلى إضفاء الصبغة الرأسمالية على الزراعة. وقد سلفت الإشارة إلى أن أول الأنماط الزراعية ذات الطابع الرأسمالي كان قد تشكل في ليبيا خلال فترة الاحتلال الإيطالي. وبقي بعضه (وخاصة في طرابلس) محافظاً على نفسه خلال حكم الإدارة العسكرية البريطانية وكان يعطى الجزء الأكبر من المنتوج الزراعي. وقد نظمت المعاهدة الليبية الإيطالية لسنة 1956 الوجود القانوني للمنتجين الزراعيين في طرابلس. فالتزمت الحكومة الإيطالية بتمويل تطوير المزارع الإيطالية حتى سنة 1960 لتنتقل بعد ذلك إلى الملكية الفردية للمقيمين الإيطاليين وتعفى من الضرائب على مدى 25 سنة، وخلال أربع سنوات من توقيع تلك المعاهدة كانت تلك المزارع تمول من منظمات إيطالية: «لابروڤيدينتسيا دي سيكورتا» و «كونسورتسيو اغواربوديلا تريبوليتانيا» التي كانت تمول المزارع بالمواد الزراعية. وكان مجموع المزارع العائدة للمواطنين الإيطاليين في طرابلس يعادل 1,4 ألف مزرعة تعادل مساحتها العامة 200 ألف هكتار (أي ثلث مجموع الأراضي المزروعة في طرابلس) وكانت في الأساس هي أفضل الأراضي.

ولكي تحدّ الحكومة من توظيفات رأس المال الإيطالي حاولت تقليص أحجام الملكيات الإيطالية للأرض. فبداية من سنة 1960 صار المصرف الزراعي يقدم لليبيين سلفاً طويلة الأجل من أجل شراء الأرض من الإيطاليين. وفي سنة 1961 كان مجموع ما دفع من أجل ذلك يساوي مليون دينار ليبي وقد زادت هذه القيمة في السنوات التالية. ومع كل ذلك فإن عملية شراء الأراضي من الإيطاليين كانت تسير بصورة متناهية في البطء. ففي سنة 1968 كان مجموع ما اشترى من

الإيطاليين 309 مزارع فقط (تعادل مساحتها العامة 21,5 ألف هكتار).

واصطدمت الحكومة خلال محاولتها في إعادة الأراضي لليبيين بمقاومة عنيدة من قبل الشخصيات والاحتكارات الإيطالية. وخلال المفاوضات التي أجريت في يناير سنة 1969 بين حكومتي ليبيا وإيطاليا حول الملكية الإيطالية للأرض في البلاد لم يتوصل الجانب الليبي إلى أية نتائج ملموسة وإن كان الإيطاليون قد وافقوا على تمويل مزارعهم وحولوا عن طريق «بانكو دي روما» مليون دينار ليبي لهذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك قدموا للحكومة الليبية مبلغ 400 ألف دينار ليبي هبة في سبيل تطوير الزراعة، إلاّ أنهم رفضوا بصورة قاطعة تلبية طلب الحكومة الليبية بنقل المزارع الإيطالية بصورة كاملة إلى ملكية الدولة. (348، تاريخ 1969/1/26).

ولم يتم الانتهاء من التركة الاستعمارية في ليبيا ـ وهي الملكية الإيطالية للأرض ـ إلا بعد القضاء على النظام الملكي[1].

ومما ساعد، وبصورة ملموسة، على انتقال الزراعة إلى الطريق الرأسمال للتطور سياسة تقديم القروض الطويلة الأجل لشراء المزارع أو شراء الأراضي لإقامة المزارع. إلاّ أن ذلك أدّى إلى غلاء الأراضي بصورة سريعة وهو ما جر وراءه عمليات المضاربة بالأرض. وكان من نتيجة ذلك أن الأراضي الخصيبة (وخاصة بالقرب من المناطق السكنية الكبرى) تركزت في أيادي التجار ورجال الأعمال. وكان غالبيتهم يتربّص بانتظار الفرصة من أجل بيعها بأغلى الأسعار. ونتج عن هذا كلّه أن الأراضي التي كان الخصيب منها قليلاً ودون ذلك، تعرّضت للاهمال أو استغل جزء منها فقط ولم توظف فيها رؤوس الأموال

(1) وفقاً للقرار المتعلق «باستعادة الشعب لأملاكه التي اغتصبت أيام الحكم الإيطالي» والصادر في 21 يوليو سنة 1970، تم تأميم الأملاك التي كانت في حوزة الإيطاليين ودون تعويض. وانتقلت إلى أيدي الليبيين كافة الأملاك العقارية غير المنقولة بما في ذلك 369 مزرعة (تعادل مساحتها العام 38,8 ألف هكتار) و 211 ألف هكتار من الأراضي البور. (366، تاريخ 1970/7/22) ووضع التأميم حداً نهائياً للامتيازات التي كان يتمتع بها المزارعون الإيطاليون على أساس المعاهدة الليبية ـ الإيطالية لسنة 1956.

أو تتخذ أية اجراءات للحفاظ على تربتها. وكثيراً ما كان يقضي على الأراضي الخصبة، فقد قطع كثير من البساتين في ضواحي طرابلس وغيرها من المدن بغية إقامة الفيلات فوق تلك الأراضي من أجل تأجيرها. وكثيراً ما كانت تقام المستودعات والمخازن في الخصيب من الأراضي.

إن اجراءات الحكومة الملكية في ليبيا في ميدان الزراعة والتي كانت متجهة إلى غرس العلاقات الرأسمالية ونشرها في القرية ونحو تحويل زراعة الاقطاع إلى زراعة رأسمالية وإقامة طبقة من الفلاحين الأثرياء أي إلى حلّ المشكلة الزراعية لصالح طبقة رجال الاقطاع، على الرغم من أنها كانت قليلة الأثر إلا أنّها أعطت بعض النتائج. فالاستخدام الأوسع للآليات الزراعية العصرية (الجرارات والحصادات) وللأسمدة كان في نهاية الستينيات مساعداً على الانتقال من صيغ التوسع الأفقي للزراعة إلى صيغ الزراعة المكثفة فاستخدام الآليات والأسمدة عوّض إلى حدّ ما عن تقلّص اليد العاملة في القرية وكان شرطاً لبعض الزيادة في إنتاجية الزراعة. إلا أن تلك الزيادة لم تكن على أساس تكثيف الانتاج الزراعي بقدر ما كانت على حساب التوسع في المساحات المزروعة.

وأدى الوضع المترتب في نهاية الستينيات في الزراعة إلى تحطيم انغلاق المناطق المنفصلة وإلى تكوّن السوق الليبية الوطنية العامة.

وعلى هذا، فإن عمليات معقدة ومتناقضة صارت تتكون في الزراعة الليبية حيث كانت تسيطر مختلف الأنماط الاقتصادية. فاستثمار الرأسمال الأجنبي في الصناعة النفطية المتسارعة التطور ترك أثره على تطور اتجاهين متناقضين في الاقتصاد. فمن جهة كانت الدول الغربية تحاول تكريس العلاقات ما قبل الرأسمالية (وخاصة في الزراعة)، ومن جهة أخرى كانت تغرس نظام الملكية الخاصة وتساعد على تطوير العلاقات السلعية ـ النقدية الرأسمالية بهدف الاستغلال المنظم للثروات الطبيعية للبلاد. ولم تكن العلاقة المتبادلة بين هذين الاتجاهين واحدة في مختلف فروع الاقتصاد. فالاتجاه الأول كان هو الطاغي في الزراعة حيث أن الدول الغربية كانت تمارس سياسة تدعيم أسس النظام الملكي.

وقد سارت عملية تحطيم علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية في ليبيا وإبدالها بعلاقات رأسمالية في الطريق الأكثر شقاءً بالنسبة للفلاحين وببطء وتردد وعبر إفلاس المزارع الفلاحية الصغيرة وترافقت بالحرمان والآلام بالنسبة للغالبية الساحقة من السكان الكادحين.

وعلى نفس الشاكلة من التعقيد والتناقض، كانت السياسة الزراعية للحكومة. فقد كان محكوماً على جميع مخططاتها ومنذ البداية، إذ لم يكن بالفشل، فبنسبة ضئيلة جداً من النجاح.

وكان كل تعقد القضية ينحصر في أن الملك وحكومته عند اتخاذهما الاجراءات الرامية إلى النقل التدريجي للزراعة إلى الطريق الرأسمالي للتطور كانا يطمحان في الوقت نفسه وبأي ثمن إلى المحافظة على القاعدة الاقتصادية للنظام الملكي ـ وهو الشكل الإقطاعي لملكية الأرض ـ والتكريس بهذه الطريقة للعلاقات الاقطاعية في الزراعة. ومما يذكر هنا أن مصالح الفئة الاقطاعية ـ الدينية في ليبيا كانت تتطابق مع مخططات الدول الغربية. فالدول الغربية من خلال نظرتها إلى ليبيا على أنها سوق تصريف لمنتوجاتها الزراعية لم تكن تهتم على الإطلاق بتطوير الاقتصاد. العديد الجوانب لاقتصاد ليبيا وكانت تحاول بشتى الوسائل إحباط المخططات التي كانت تضعها الحكومة. أما الأوساط الحاكمة التي كانت مرتبطة بالسادة الغربيين، فكثيراً ما كانت تلقي السلاح أمامهم، وهكذا قدر للكثير من المشاريع أن تبقى حبراً على ورق[1].

---

(1) بعد القضاء على الملكية اتخذ مجلس قيادة الثورة في ليبيا الاجراءات الرامية إلى تبديل الوضع في الزراعة. ففي 20 يوليو سنة 1970 شكلت لجنة تطبيق الإصلاح الزراعي واستثمار الأراضي البور، وأممت أراضي وأملاك الطليان وغيرهم من الشخصيات التي جردت من الجنسية الليبية. فقد وضعت جميع أراضي الأسرة المالكة وكبار الموظفين تحت إشراف الدولة وإدارتها. وبنتيجة ذلك تركز في أيدي الدولة ما يزيد عن 35٪ من مجموع الأراضي الخصبة.

نشوء البورجوازية الليبية

خلال الستينيات وبمناسبة استغلال الثروات النفطية وانتعاش الحياة الاقتصادية في ليبيا، سارعت، وبصورة ملموسة، عملية تكوّن البورجوازية المحلية وخاصة منها السلعية ـ النقدية الوثيقة الارتباط برأس المال الأجنبي. فقد صارت الشركات النفطية الأجنبية تستقطب رأس المال المحلي في الفروع التي تقوم بخدمة الصناعة النفطية بالإضافة إلى فرع التجارة وذلك لكي توسع من دعامتها الاجتماعية عن طريق تشكيل البورجوازية الوطنية التي تربط مصيرها بصورة وثيقة بمصير الأعمال النفطية. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعطاء الشركات الليبية (التي كان رأس المال الأجنبي يلعب دوراً أساسياً فيها) تعهدات مريحة كان واحداً من أساليب شراء الفئة الحاكمة العليا في البلاد.

كانت الشركات النفطية منذ أول نشاطاتها في ليبيا تعتمد على خدمات المتعهدين المحليين في تجنيد القوى العاملة وشحن النقليات إلى دواخل البلاد. وكانت أعداد المتعهدين تزداد بتزايد تطور صناعة استخراج النفط. فقد تم نقل وترتيب القسم الأكبر من الأنابيب المعدنية وغيرها من المعدات النفطية بين الخمسينيات والستينيات عن طريق متعهدين محليين. كما أن هؤلاء كانوا يشاركون في بناء الطرق والمرافىء النفطية والبيوت السكنية لعمال النفط والموانىء. إلا أن أكبر توسع توصل إليه المتعهدون كان في توريد المواد الغذائية وغيرها من السلع إلى الشركات النفطية.

وسرعان ما كان الليبيون الذين أبرموا صفقات مع الشركات النفطية الأمريكية يتوصلون إلى تجميع الرساميل وبالتالي إلى توسيع نشاطهم في التجارة وفي غيرها من صور التعهدات، يساعد على ذلك الاتفاقات الكبرى للشركات النفطية الأجنبية في ليبيا (بآلاف الدنانير الليبية).

	1964	1965	1966
أجور العمال والموظفين	4385	4698	6234
المواصلات	26450	30299	24472
مواد وقطع تبديل	10105	12542	10319
شراء مواد غذائية	504	268	472
مصاريف أخرى	4660	2300	7052
المجموع	**46104**	**50110**	**48549**

وعلى هذا، فإن مصروفات الشركات النفطية داخل البلاد كانت تقدّر بحوالي 50 مليون دينار ليبي وكان القسم الأعظم من الأموال التي تنفقها تلك الشركات يقع في أيادي المتعهدين. وإلى أمثال هؤلاء المتعهدين كانت تنتمي تلك الشركات التي كانت عائدة، بصورة مباشرة أو عن طريق الوسطاء، لرئيس الوزراء السابق بن حليم ووزير النفط آنذاك فؤاد الكعبازي وإلى محمد دخيل الذي كان شخصية نقابية ثم تحول ليصبح رجل أعمال وإلى المقاول محمد أنقا وسواهم.

وتبعاً لتكدّس الرساميل واكتساب الخبرة التجارية، صار المقاولون يأخذون تعهدات أكثر تعقيداً، فقد أخذت إحدى الشركات الليبية بالاشتراك مع شركة يابانية لتجميع مستودع للنفط في البريقة.

وكان الكثير من الشركات الليبية في واقعه شركات مختلطة. فشركة «نيشينال ديفيلوبمنت كومباني» والتي كان محمد دخيل يرأسها من الناحية

الشكلية كانت في الحقيقة شركة أمريكية ـ ليبية. ومثلها كانت «محمد أنقا أورغانيزيشين». وكان 51٪ من رأسمال شركة «ليبيكو» الليبية للإنشاءات والأعمال الهندسية يعود إلى بن حليم و 49٪ إلى شركة «براون روت» الأمريكية. ولكي تتمكن شركة «آسيل» الايطالية للتوزيع من الحصول على ترخيص بالعمل في ليبيا وتتمكن من منافسة الشركات الضخمة لتوزيع المشتقات النفطية («اسو»، «شيل»، وسواهما) قامت ببيع 51٪ من أسهمها لكبار موظفي الحكومة وكبار التجار والمقاولين (بمن في ذلك عريقيب رئيس مجلس النواب ورجل الأعمال الكبير بن ساسي) فليس عجيباً بعد هذا أن تقوم حكومة ليبيا بتقديم الدعم المستمر لهذه الشركة خلال معركة التنافس الطويلة المتفاقمة.

وفي كثير من الحالات لم تكن كلمة الوطنية تطلق على الشركات إلا من الناحية الشكلية إذ أنها أقيمت برساميل الأجانب. فقد كان هؤلاء ينفذون أعمال التعهدات والتجارة بالامتيازات الأكثر جدوى والمخصصة لليبيين فقط. فكان الأجانب يتقاضون جميع الأرباح ويفرزون منها نسبة ضئيلة (من 2 إلى 10 بالمائة) لصاحب الشركة الأسمي. وفي العادة كان يقوم بدور المالك واحد من كبار رجال الإقطاع، أو عضو برلماني أو موظف في جهاز الدولة.

وكانت الطلبيات الحكومية التي تطرح عن طريق المناقصة لبناء المشاريع المدنية والصناعية واحداً من المصادر الهامة للتركيز السريع للرساميل. فبناء على القرار رقم (5) خصص 70٪ من أرباح الشركات النفطية لتطوير الاقتصاد وكانت القيمة الأولى من المخصصات لتنفيذ مشاريع للتطوير في إطار الخطة الخمسية الأولى (1967 - 1968، 1963 - 1964) تعادل 169 مليون دينار ليبي. وأخذت هذه الكمية بالتزايد بصورة مطّردة بتزايد المداخيل حتى وصلت إلى 331 مليون دينار ليبي (60، ص 12).

وبسبب المستوى المتدني لتطور الانتاج الصناعي الوطني كان معظم المواد (وخاصة منها الآليات والتجهيزات) يشترى من قبل ليبيا بواسطة «المناقصات المحلية» والعطاءات. وكان حق المشاركة فيها مقصوراً على

الليبيين. ولهذا كان على الشركات الأجنبية ـ مقدّمة العروض أن تلجأ إلى خدمات العملاء والوسطاء الذين كانوا يشاركون في الصفقات. ففي الحالات التي كانت تجري فيها المناقصات من أجل تقديم البضائع التي تصنع في ليبيا (كالنسيج وبعض المواد الغذائية والمواد الزراعية الأولية ومواد البناء) بهدف تشجيع الصناعة المحلية كانت الأفضلية تعطى لعروض الشركات المحلية المعنية (حتى ولو كانت أسعارها تزيد بنسبة 20٪ على أسعار البضائع الأجنبية المولد).

ويشير تقويم إدارة البحوث في مصرف ليبيا إلى أنه خلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى قدمت عروض عن طريق المناقصات من أجل البناء وتقديم السلع بقيمة إجمالية قدرها 120 مليون دينار ليبي. وقد صرف ثلث هذه القيمة تقريباً لشراء قطع التبديل ومواد البناء والآليات.

وتحولت العطاءات في ليبيا إلى معلف حقيقي للشركات الأجنبية، فقد صارت مصدر أرباح بالنسبة لوسطائها الليبيين، الذين كانوا يفشون الأخباريات السرية لقاء الرشاوى ويساعدون بمختلف الوسائل على إرساء العقود على هذه أو تلك من التجمعات والشركات وهو ما يتنافى مع قوانين إجراء المناقصات. وكانت العقود، كقاعدة عامة، ترسو بالدرجة الأولى على الشركات الوثيقة الارتباط بالجهاز الحكومي. فمن خلال استغلال عدم أهلية الأوساط الحاكمة وقبولها الرشاوى قامت الشركات الأجنبية بتحويل المناقصات إلى عمليات وهمية. وكانت المناقصات تثري حلقة صغيرة من الأشخاص. وانطلاقاً من ذلك كانت قيمة العروض أو البضائع المطروحة ترفع إلى حدّ كبير. وقد كتبت صحيفة «سيرينايكل ويكلي نيوز»: «أن الكثير من شركات أوروبا الغربية يحدّد قيمة مشاريعه انطلاقاً من المداخيل المطّردة الارتفاع في البلاد، فهي ترى أنه ما دام الدخل مرتفعاً فإن بإمكانها أن تحقق منه الأرباح الوفيرة» (325، تاريخ 1967/5/20). ومن أمثلة ذلك الحادثة المرتبطة بعرض المرحلة الأولى من بناء المساكن وفقاً لما يسمى بـ «مشروع ادريس».

في البداية أعلن عن العرض سنة 1966 أمام الشركات الأجنبية وخاصة

الإيطالية من بينها وتم التوصل عن طريق بعض الشخصيات الحكومية المأجورة إلى تقليص عدد المشاركين في المناقصة واستغلال ذلك في سبيل طرح العروض الملائمة لهذه الشخصيات. ومثلما كان متوقعاً فقد فازت الشركات الإيطالية بالمناقصة، غير أنه كان واضحاً أن هذه الشركات «بذلت الكثير من الجهود» في الصراع ضد المنافسين الإنجليز والأمريكان».

وهكذا، وفي الأوساط الليبية لرجال الأعمال والتي لم يتسنّ لها أن تثري من هذه المناقصة أخذت تنتشر الشائعات القائلة بأن الحكومة الليبية اقترفت خطأ كبيراً بسماحها للمحتلين الطلاينة السابقين بالتغلغل في الاقتصاد الليبي بطريقة سلمية. فشكلت لجنة حكومية خاصة من أجل تجاوز الفضيحة التي أوشكت أن تنفجر. وبعد دراسة المناقصة وملاحظة أن الأسعار كانت قد رفعت بصورة ملموسة ألغتها. وبعد طرح مناقصة جديدة تمكنت الحكومة من توفير 10 ملايين دينار ليبي والتوصل إلى شروط أفضل في تحقيق المشاريع. (377، تاريخ 1967/5/15).

وبدءاً من سنة 1963 أخذت عملية تكدّس الرأسمال في ليبيا تسير بخطى سريعة. فإذا كان يعادل سنة 1963 مقدار 31,0 مليون دينار ليبي فقد صار سنة 1967 يعادل 140,7 مليون. ومثل هذه الوتيرة تعدّ مرتفعة جداً بالنسبة لبلد نام. وفي الوقت نفسه كان الصناعة الوطنية تنمو بخطى بطيئة.

فخلال سنة 1956 سجلت في ليبيا 3121 مؤسسة يعمل في 86٪ منها ما يقل عن خمسة عمال وكان نصيبها يزيد عن 50٪ من مجموع العمال (45، ص 317). وفي سنة 1964 بلغ المجموع 8243 مؤسسة يعمل فيها 46 ألف شخص وكان 85٪ من هذه المؤسسات حرفياً أو ورشات صناعية يصل عدد عمالها حتى الخمسة أشخاص، وكان 11٪ منها (أي 911 مؤسسة) يضم عمالاً يتراوح عددهم بين 25 و 500، وكانت المؤسسات الأخيرة هذه تشغّل 6662 عاملاً، (75، ص 93).

كان التطور الكمي للمؤسسات يترافق بتزايد طرح المنتوج الصناعي الذي

ارتفعت قيمته من 6 ملايين دينار ليبي سنة 1958 حتى 31,4 مليون دينار سنة 1967، غير أن حصة الصناعة التحويلية في الإجمالي العام للإنتاج الوطني هبطت أمام تطور صناعة استخراج النفط. فبين 1962، و 1967، تقلّصت من 5,9 إلى 2,2٪.

كانت فروع الصناعات الغذائية والتبغ والنسيج والكيماويات تلعب الدور الأساسي في الصناعة التحويلية في ليبيا. وفي سنة 1968 كان هناك 38 مؤسسة للتصنيع الغذائي (1,5 ألف عامل) وحققت صناعة البناء تطوراً ملموساً خلال سني الانفجار النفطي: فقد كان انتاجها سنة 1958 يعادل 3,4٪ من إجمالي إنتاج البلاد وفي سنة 1967 صار يعادل 8,9٪ (75، ص 106).

وحسبما أشارت الأرقام التي أوردناها سابقاً كان التطور الأساسي للمؤسسات الصناعية يتم على حساب الورشات الحرفية والصناعية. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت المصانع العصرية في البلاد في نهاية الستينيات. ففي سنة 1965 أقيم مصنع لانتاج أجهزة التبريد وكان يعود لمصطفى الشيباني وهو أكبر تاجر في البلاد. أما رجل الأعمال الليبي (محمد بن ساسي) فقد وظف رأسماله في ترميم وتوسيع مصنع التعليب. وخلال هذه السنوات أقام رجال الأعمال المحليون في طرابلس مصانع النسيج والمكرونة ومصنعاً للمشروبات غير الكحولية وغير ذلك. وقد كان مصنع النسيج في طرابلس مثلاً يضم 70 عاملاً ومستخدماً وكانت فيه أحدث الآليات.

وصار من الأمور المميزة للتطور الصناعي في ليبيا المساهمة المشتركة للرأسمال الفردي والحكومي في بناء المؤسسات. ففي يونيه سنة 1969 بدىء ببناء مصنع الاسمنت في الخمس (351 طناً في اليوم) وكان يعود لشركة الإسمنت الوطنية. وكان مجموع عماله 145 عاملاً وخمسة من المهندسين، وكان 88٪ من رأسماله للدولة و 12٪ للقطاع الخاص.

وفي نهاية الستينيات بدأ رجال الأعمال الليبيون يوظفون الأموال للتنقيب

عن المعادن واستخراجها (باستثناء النفط والغاز) وفي سنة 1969 وقعت وزارة الصناعة عدداً من العقود بهذا الخصوص مع ممثلي الرأسمال الوطني. فأعطيت شركة «بن بركة ك» عقداً لاستخراج وتصنيع الأتربة الصوانية (في منطقة طرابلس) المخصصة لمصنع الزجاج الذي كان مخططاً إقامته. كما وقع عقد مع شركة «مديوحي ديكي وكْ» لتصنيع المرمر في منطقة ترهونة.

وقد فتح قانون سنة 1956 الخاص بتطوير الصناعة الوطنية والرامي إلى تشجيعها آفاقاً مغرية، لكن تلك الآفاق لم تعتبر عملية حتى اكتشاف مخزونات النفط في البلاد لأن الرأسمال الوطني كان ضئيلاً.

وتلا ذلك قانون سنة 1958 الخاص باستثمار الرأسمال الأجنبي. وكان هذا القانون يطرح كثيراً من الامتيازات: فقد أعفى المستثمرون الأجانب من ضرائب الدخل وغيرها من الضرائب الجمركية (لمدد مختلفة حتى العشر سنوات) وكان لهم الحق في اخراج مرابحهم خارج البلاد وكان مسموحاً للمستخدمين الأجانب المشتغلين في تنفيذ المشاريع عن طريق استخدام الرساميل الأجنبية بتحويل مرتباتهم إلى عملات أجنبية وايداعها في المصارف الأجنبية. وكان يمكن لحصة الرأسمال الأجنبي في الشركات المحلية أن يبلغ 51%. وكانت المهمة الرئيسية لهذا القانون تتجه إلى استجلاب الرساميل لتطوير اقتصاد البلاد. (78، ص 21). ولم تكن المساعدة الأجنبية المتلقاة قادرة بالطبع على أن تلعب دور التوظيفات المالية الدائمة.

ومنذ مرحلة حكم الإدارة الإنجليزية بدأت بعض الشركات الايطالية بقبول رجال الأعمال المحليين كمساهمين وأخذت تسجل أملاكاً ورساميل بأسماء أشخاص وهميّين. ونتيجة لذلك برز بعض ممثلي الأسر الليبية ذات النفوذ (المنتصر، المشيرقي، ميزران، خربيش، عثمان القرة مانلي، والسويحلي) كشخصيات مسؤولة وأعضاء شرف في الشركات الايطالية ـ الليبية المختلطة. ومما ساعد على إقامة مثل هذه الشركات التسويف في الحل النهائي لموضوع الملكية الايطالية في طرابلس حتى 1957 عندما قنن نشاط الشركات الايطالية في

البلاد. وقام رجال الأعمال الايطاليون، من خلال اعتمادهم على الليبيين أصحاب المراكز العليا في جهاز الدولة والمساهمين في الوقت نفسه في الشركات المختلطة بوضع أيديهم على كل الصناعات التحويلية التي كانت المزارع الايطالية تقدم لها المنتوجات الزراعية الأولية. فصناعة التبغ (ومجموع عمالها 1,2 ألف شخص) كانت تعود بكاملها للطليان. وفي الحقيقة فإن 81٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في ليبيا كان حتى سنة 1970 في أيدي المتعهدين الطليان وكان الطليان يشكلون 37٪ من مجموع العمال الفنيين. (334 ,1972، العدد 1).

وفي سنة 1958 اتخذ في البرلمان الليبي قانون خاص بالوكالات الأجنبية وكان يهدف إلى «تلييب» المؤسسات الأجنبية ويرى أنه يمكن للشركات والوكالات الأجنبية أن تقوم في البلاد ولكن بشرط ألا يزيد الرأسمال الأجنبي فيها عن 49٪ وقد ذكرت صحيفة «الرائد»: «إن هذا القانون خطوة هامة في طريق تصفية احتكارات بعض الأوساط المحددة في الاقتصاد الليبي وهو يمكّن الأوساط الوطنية من توسيع نشاطها ـ م». (369، تاريخ 1959/5/10).

أما النقص الملموس في ذلك القانون كما أشارت الأوساط الاجتماعية الليبية فهو أنه لم يكن ذا مفعول رجعي بمعنى أن مفعوله لم يكن يسري على الشركات والوكالات التي كانت قائمة.

وكان مجلس تطوير ليبيا الاقتصادي والذي أنشىء سنة 1960 هيئة مركزية لتخطيط وتنفيذ المخططات الاقتصادية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك أنشئت وزارة للصناعة سنة 1961. كما استحدثت سنة 1961 هيئة التطوير الاقتصادي وذلك لإيجاد مصادر التمويل وتقديم المساعدة التقنية والتسيير الإداري العام. ونقلت مهامها سنة 1965 إلى المصرف الصناعي (77، ص 127). وكان مثل هذا التطور السريع في نمو معاهدة الإدارة الاقتصادية ممكناً بفضل الحصول على العائدات النفطية الكبيرة.

وقد ساعد على تطوير الاقتصاد الصناعي في البلاد التوظيفات الكبيرة التي

خصصت لذلك في الخطة الخمسية (كان مزمعاً في البداية تخصيص 6,9 مليون دينار ليبي ثم رفعت إلى 16,9 مليون) لكن الحكومة اضطرت تحت ضغط الدول الغربية إلى الامتناع عن التوظيفات المالية الكبيرة في قطاع الدولة.

وفي سنة 1968 لم يكن قطاع الدولة في الصناعة ممثلاً إلا ببضعة مؤسسات (بمصنعين للنسيج ومطبعة ومصنعين للأغذية ومصنع لإنتاج الجبس ومصنع للمرطبات ومصنع مساعد لانتاج المصنوعات اليدوية الجلدية). وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تقدم كل الدعم للرأسمال الخاص. ففي سنة 1965 اتخذ قانون لإعطاء الرخص من أجل المؤسسات الصناعية الجديدة وتسجيل القديمة. وفي وقت واحد مع ذلك أعطيت اللجنة الاستشارية الحكومية للاستيراد والتصدير الحق في البحث بصورة إيجابية في موضوع فرض الضرائب الوقائية من أجل تشجيع الفروع الجديدة من الصناعة.

وتجسد دعم الحكومة للرأسمال الخاص في تقديم القروض الطويلة الأمد لرجال الأعمال الليبيين عن طريق المصرف الصناعي. ففي سنة 1968 مثلاً، قدم المصرف 71 سلفة بقيمة إجمالية هي 1483 ألف دينار ليبي، وكان 60٪ من هذه القيمة مخصصاً لشراء الآليات والمعدات و 30 للمواد الأولية الصناعية و 5٪ لإقامة المباني الصناعية (394، تاريخ 1969/1/4).

وبالإضافة إلى ذلك أعفت الحكومة المتعهدين من دفع الضرائب والمكوس الجمركية عند استيراد الآليات الصناعية.

وكانت الدولة إلى جانب دعمها «العمل الحر» تساعد بشتى الوسائل التوظيفات الرأسمالية الأجنبية في اقتصاد البلاد. وقد نص القانون الجديد حول توظيفات الرساميل (سنة 1968) على إعفاء المستثمرين الأجانب من دفع الضرائب في غضون خمس سنوات. وكان يحق لهم خلال هذه الفترة ودون دفع مكوس جمركية أن يدخلوا إلى البلاد المعدات والمواد الأولية لمؤسساتهم بالإضافة إلى اخراج أرباحهم ورساميلهم إلى خارج البلاد عند الضرورة.

ونظراً للضيق النسبي للسوق المحلية واستحالة إقامة المؤسسات الرابحة في الظروف الراهنة، تلك المؤسسات التي يمكن أن تقدّم المنتوج القادر على منافسة المنتوج المستورد إلى ليبيا من البلدان الغربية، فقد أحجم رجال الأعمال الليبيون عن توظيف رساميلهم في ميدان الإنتاج المادي[1]. وهكذا لم تعط الاجراءات التشجيعية من جانب الحكومة إلا القليل. وكان رجال الأعمال المحليون يفضلون استملاك العقارات غير المنقولة والعمل في البناء أو العمل في جو التجارة الداخلية أو الخدمات أو المواصلات.

وأصبحت التجارة ميدان صراع تنافسي عنيف. فلم تتصادم فقط في هذا المجال المصالح التجارية للأجانب والليبيين بل استيقظت على الفور المنافسة بين الليبيين أنفسهم على المواقع القيادية في السوق الوطنية.

فبعد حصول ليبيا على استقلالها غمرت البلاد أعداد كبيرة من رجال الأعمال الأجانب الذين أذكوا نشاطاً كبيراً وخاصة في ميدان التجارة. وكان القسم الأعظم من تجارة السلع الصناعية بالجملة والمفرّق في المدن الكبرى متركزاً في أيدي الشركات الأجنبية، وتشير معطيات الصحافة الليبية إلى أن 90٪ من المخازن في طرابلس كان في أيدي الأجانب بما في ذلك 56٪ في أيدي الايطاليين (370، تاريخ 1966/3/2، 367، تاريخ 1966/9/1) وإن القانون الخاص بالوكالات يحمي رجال الأعمال الليبيين إلى حد ما، ما دام قد اشترط وجوب أن تتضمن الشركات

---

(1) من الأمور المميزة في هذا الخصوص ما قاله أحد رجال الأعمال الليبيين والذي نشر في صحيفة «الرائد» عدد 7 أغسطس سنة 1955. فقد أكد ذلك الرجل على: «أن الأغنياء من التجار ما يزالون يطبقون أساليب التجارة التي كانت سائدة في عهد السيطرة التركية والايطالية وعهد الإدارة الانجليزية في طرابلس وبرقة وهي إخفاء رساميلهم في المطامير لكي لا يراها أحد. فالرأسمال الوطني يبدو الآن خائفاً ومتحسباً للمنافسة وهو يتركز بصورة كاملة تقريباً وهو في أحسن الأحوال مجمد في البيوت والفيلات. وفي الوقت نفسه لا تلاقي المشاريع الصناعية أي اهتمام من طرف أصحاب الرساميل الخاصة على الرغم من تشجيع الدولة في تطوير الصناعة. وهناك تجار قلائل أخذوا يغيرون عاداتهم ويعطون للرأسمال الوطني أشكالاً جديدة ـ م».

التجارية الأجنبية رأسمالاً ليبياً حده الأدنى 51٪ ومن أجل تأمين العدل في توزيع الوكالات التجارية حصرها القانون في عشر وكالات لكل شركة. وبعد اتخاذ ذلك القانون «تلييبْ» غالبية الشركات الأجنبية. إلا أن ذلك لم ينفذ إلا بصورة شكلية (304 ,1967، العدد 2) وقد اقتنت الشركات «ذلك الشريك الليبي النائم الذي ما كان يساهم في الشركة برأسماله ولا بمعلوماته ولا بخبرته، بل كان يؤجر اسمه مقابل بضع مئات من الدنانير كل سنة ـ م».

ومن الناحية العملية لم يطبق القانون بخصوص عدد الوكالات (فقد كان هناك بين 20 - 30 وكالة لكل واحدة من الشركات العشر العاملة في ليبيا) وبالكاد كان الربع فقط من مجموع الواردات الليبية يمر عبر أيدي رجال الأعمال الليبيين. وفي سنة 1967 كان 299 من رجال الأعمال عملاء تجاريين لـ (1185 شركة أجنبية) كان عدد الليبيين من بينهم 41 فقط، أما الباقون ـ فأجانب ـ ومما يذكر أن الليبيين كانوا يمثلون 82 شركة أجنبية فقط) (396، تاريخ 1967/6/19).

ولم يؤدّ النمو المتسارع للتجارة إلى إثراء رجال الأعمال الأجانب فحسب بل والليبيين أيضاً. وقد رغب الكثيرون منهم عن الاكتفاء بدور «الشريك النائم» بل أصرّ على إعادة النظر في الوضع لصالحه في ميدان التجارة. ولكن الليبيين اصطدموا في هذه القضية أيضاً بمقاومة جادّة من طرف الأجانب المدعمين من مختلف أعضاء الحكومة في القصر.

وأدت رغبة البورجوازية التجارية الليبية في الحصول على أكبر قدر من المرابح إلى خرق الحظر على التجارة مع البلدان الاشتراكية. فبدأ رجال الأعمال الليبيون التجارة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى (بما في ذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية كوريا الشعبية اللتين لم تكن ليبيا تقيم معهما علاقات دبلوماسية) وكان ذلك يمثل إلى حدّ ما متنفّساً للبورجوازية التجارية الوطنية التي كانت قد بدأت بتشديد قواها.

وقد أرغم الصراع المستعر على السوق الليبية الحكومة الليبية على اتخاذ

الاجراءات الكفيلة بتدعيم الرقابة على الشركات الأجنبية العاملة في البلاد. ففي سنة 1967 أشار مصرف ليبيا الوطني على المصارف التجارية بالحد من تقديم الاعتمادات للأجانب والشركات الأجنبية، فالاعتماد يجب أن لا يتجاوز 200٪ من المجموع العام للرأسمال وغير ذلك من ممتلكات الشخص الأجنبي أو الشركة الأجنبية شريطة أن يكونا مشتغلين في الصناعة أو في الزراعة أو في تنفيذ مشاريع الدولة. أما إذا كان الشخص الأجنبي أو الشركة الأجنبية مشتغلاً بالتجارة فلا يجب أن يتجاوز الاعتماد 100٪ كما وضعت القيود على ضمانات المصرف التي تقدم من أجل السلعة المشتراة «وترمي هذه الاجراءات إلى المساعدة على تقليص تدفق الشركات الأجنبية التي تنحصر اهتماماتها قبل كلّ شيء في امتصاص أكبر قدر من المرابح. وقد استخدمت من أجل ذلك شروط التمويل الملائمة التي كانت دارجة في السابق والتي لم تكن تطالب الشركات الأجنبية بتوفر الرساميل الكبيرة. وبعد الحصول على الأرباح كانت الشركات تقوم بإخراجها كاملة من البلاد». (315، تاريخ 1962/5/28) إلا أن اجراءات الحكومة لم تبدل شيئاً من حقيقة المشكلة: فقد بقي ميدان التجارة محصوراً في أساسه في أيدي الأجانب.

واشتعلت المعركة على صفحات الجرائد الليبية وفي داخل البرلمان نفسه في سبيل إعادة النظر في القانون المتعلق بالوكالات. وكانت هذه المعركة تهدف إلى إعطاء الصفة التشريعية لنقل حق العمل في الاستيراد إلى الشركات العائدة بكاملها إلى الليبيين. وقد تطرقت صحيفة «الرائد» للأسباب التي دفعت إلى اتخاذ القانون الخاص بالوكالات، فكتبت في 7 مارس سنة 1967 ما نصه:

«إن المرحلة الاقتصادية التي نعيشها تتطلب منا أن ننظم التجارة تنظيماً جديداً يسمح لنا بتحقيق النتائج الحقيقية لا الاسمية في ميدان التجارة. إن هذا العهد بناء بالنسبة لكادراتنا الاقتصادية يسمح لها بتحقيق الحصانة في التجارة. وفي السنوات الأخيرة شهدت بلادنا هجوماً وجشعاً من طرف الشركات الأجنبية التي تمثل بالنسبة لها خطراً واضحاً. وقد ظهرت هذه الشركات في ظروف لم يكن الليبي فيها يملك التجربة أو رأس المال الذي يوظفه في الميدان التجاري وقد

استغلت هذه الشركات اتساع السوق وفقدان القدرة على المزاحمة من طرف العناصر الوطنية فسطت على الوكالات التجارية وقامت بمنافساتها في أدقّ أنواع التجارة. أما كون بعض الشركات الأجنبية يقوم باستغلال بشع لليبيين فإنه يدفعنا إلى إعادة النظر في القانون الخاص بالوكالات التجارية ـ م».

وأخذ ضغط البورجوازية الوطنية على الحكومة يتزايد بصورة مستمرة. ونتيجة لذلك وضع في الجلسة البرلمانية (في ديسمبر سنة 1966 ـ مارس سنة 1967) مشروع قانون جديد خاص بالوكالات التجارية، لكن الحكومة لم تكن متعجلة إلى تصديق ذلك القانون بل كانت تماطل بكل الوسائل في عرضه على المناقشة في البرلمان. وكان الدبلوماسيون الأجانب يوهمون بكلّ حماس أعضاء الحكومة ورجال الأعمال المحليين بعدم جدوى التعجيل في ذلك القرار لأن الليبيين غير مهيّئين بما فيه الكفاية للقيام بمهام الوكلاء التجاريين.

وأخيراً انتهت الدورة البرلمانية دون أن يتخذ القانون.

وقد استعرضت أزمة الشرق الأوسط بكل وضوح، ارتباط الاقتصاد الليبي بالتجارة الخارجية. إذ بدأ اختفاء بعض المواد بسبب الذعر المفتعل والتأخير المقصود للسلع الغذائية في المستودعات. وكان ذلك ممّا مكّن أنصار القانون الجديد من تصعيد الحملة الداعية إلى إعادة تنظيم التجارة. وخلال «حرب الأيام الستة» وبعدها راحت العناصر ذات الاتجاه الوطني تطالب بتوجيه التجارة الخارجية نحو الدول الاشتراكية ووضع حدّ نهائي لارتباط البلاد بالدول الغربية التي كانت تدعم العدوان الإسرائيلي.

واضطرت الأوساط الحاكمة في ليبيا، وقد ألفت نفسها في موقف حرج، إلى اتخاذ القانون الجديد الخاص بالوكالات، وكانت تأمل أن تصل بذلك إلى تلبية مطاليب البورجوازية الوطنية وصرف أنظار المواطنين عن مثل تلك المشاكل الملحّة مثل تصفية القواعد الأجنبية والنضال ضد آثار العدوان الإسرائيلي وغير ذلك. فقد كانت مواد القانون الجديد تسري على الشركات العاملة في التجارة

الداخلية والخارجية. وقضى القانون الجديد بأن يكون رأسمال الشركات التي تقوم بدور العملاء والسماسرة والوسطاء التجاريين ليبياً بصورة كاملة وخلال كامل فترة نشاط الشركة. (369، تاريخ 1967/7/28)[1].

وفي ديسمبر سنة 1966 كانت قد سجّلت 422 وكالة ليبية كانت 300 منها تعتبر ليبية في السابق إلا أن مشاركة الليبيين فيها لم تكن تتعدى 10٪ من رأس المال. وكانت هذه الوكالات تمثل في البلاد 1,5 ألف شركة أجنبية. وصارت الرخص تعطى بالدرجة الأولى للشركات الوطنية ولذلك كانت العقود تبرم من قبل الشركات الليبية مباشرة مع المساهمين.

وتشير محاولات البورجوازية الوطنية في إقامة منظمتها الخاصة إلى قوتها المتعاظمة. ففي مارس سنة 1967 أنشئت الجمعية الليبية لأرباب العمل وكان محمد دخيل رئيس اللجنة التنفيذية فيها. وقد صرّح وزير العمل والأشغال العامة بأن على الجمعية أن تعمل على «تدعيم العلاقات بين أرباب العمل بما فيه صالح رفع مستوى اقتصاد البلاد وتطويره وحمايته». وبدأت الجمعية الليبية لأرباب العمل نشاطها بالتعرف على المؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية. ونظمت في سبيل هذه الغاية رحلات لرجال الأعمال الليبيين إلى بلدان آسيا وأوروبا[2].

وكانت البورجوازية الليبية تطمح، من خلال تدعيم مواقعها الاقتصادية، إلى تعزيز نفوذها في البرلمان والحكومة. ففي مرحلة الحكم الملكي في ليبيا جرت عملية مكثفة للتزويج بين الفئة الاقطاعية العليا والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى وبين موظفي جهاز الدولة. وتلك الصفوة العليا التي تشكلت صارت الدعامة المأمولة للبناء الملكي. فقد احتفظت بالملامح التقليدية الخاصة برجال

---

(1) خضعت قوانين الوكالات للإضافات والتبديل بعد القضاء على النظام الملكي في 1 سبتمبر عام 1969. ففي ذلك التاريخ حظر القانون القيام بالنشاط التجاري على الوكالات والشركات إذا لم يكن رؤساؤها مواطنين ليبيين أو إذا لم تكن عائدة لليبيين.

(2) مما تجدر إليه بهذا الخصوص الزيارة التي قام بها رجال الأعمال في ليبيا إلى الهند واليابان ويوغوسلافيا حيث قاموا بالتعرف على نشاط رجال الأعمال وعلى سوق اليد العاملة وحيث أجريت محاولات اقامة العلاقات الثنائية بين بلادهم وبين هذه البلدان.

الاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية ـ وهي النفسية التجارية والمرابية لكنها اكتسبت أيضاً ملامح صارت أصيلة بالنسبة لها وهي: التوفيقية وخيانة المصالح الوطنية والروح الطفيلية والابتعاد عن النشاط الإنتاجي.

خلال 19 سنة من الحكم الملكي تشكلت طبقة ملموسة من الوسطاء الذين تحولوا إلى كارثة حقيقية على البلاد. وما كان لمثل هذه الطبقة أن تظهر إلا في دولة سرى فيها الفساد.. فقد تغلغلت الوساطة إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وتكدّست عن طريقها ثروة هائلة. وكان الوسطاء أشد العناصر طفيلية في المجتمع الليبي[1].

وخلافاً لرجال الاقطاع المتبرجزين وللكومبرادور كانت البورجوازية الوطنية الوسطى والقليلة العدد تطمح إلى الحدّ من سيطرة رأس المال الأجنبي في البلاد وإلى أن تصبح صاحبة السوق الوطنية. ولهذا السبب بالذات كان جزء من البروجوازية الوسطى يناصر حركة التحرر الوطنية للشعب الليبي.

(1) بلغ من شدة خطر الوساطات على البلاد درجة أنها قد حظرت بقرار من أول قرارات الجمهورية وسرى الحظر في الدرجة الأولى على الوساطة الخاصة باستئجار اليد العاملة.

وضع الجماهير الكادحة والحركة النقابية

كان التطور الضعيف للصناعة سبباً في ضعف مستوى التشغيل وكان بالتالي معوقاً لتشكّل الطبقة العمالية.

كان القسم الأساسي من القوة العاملة يعمل قبل اكتشاف النفط في الصناعة التحويلية. وكان أكبر عدد من العمال يستخدم في الموانىء وفي مواصلات السكك الحديدية، وبناء القواعد الإنجليزية والأمريكية. ففي سنة 1958 كان ما يقارب الـ 23 ألف إنسان يعملون بالأجر من بينهم 13 ألفاً في الصناعة التحويلية و 3,7 آلاف في صناعة التعدين و 5,3 في البناء وألف في مرافق المدينة. وكان العاطلون عن العمل يشكلون نسبة عالية. وكان عددهم يتناقص عادة خلال فترة تصنيع المحاصيل الزراعية والقيام بأعمال الشحن والتفريغ في الموانىء.

ويرتبط نمو البروليتاريا الليبية باكتشاف واستثمار النفط وبما تلا ذلك من انتعاش في كافة مرافق الحياة الاقتصادية في البلاد. وكان مجموع الطبقة العاملة سنة 1967 يعادل 46 ألفاً.

أما مستوى تركز الطبقة العاملة في المؤسسات فلم يكن كبيراً على الاطلاق. ففي سنة 1967 كان الـ 46 ألف عامل متوزعين على 8243 مؤسسة صناعية (من بينها 7 آلاف مؤسسة حرفية وورشة يبلغ عدد العاملين فيها حتى الخمسة أشخاص. ولم يكن عدد العمال يتراوح بين 25 و 500. إلاّ في 171 مؤسسة وكان المجموع العام للعاملين في هذه المؤسسات يعادل 6662 شخصاً. 341، تاريخ (1967/5/19). أما المراكز الأساسية لتركز الطبقة العمالية فكانت

طرابلس وبنغازي ومصراته ومرسى البريقة.

إن تنوع البروليتاريا وتوزعها في مختلف المؤسسات الصغيرة والأصغر والعدد الكبير من العمال المؤقتين والموسميين والمحافظة على العلاقات القوية مع القرية وما شابه ذلك قد خلق غير قليل من المصاعب في سبيل تشكل الطبقة العاملة وتكتلها في ليبيا. وهكذا فإن الطبقة العاملة لم تلعب دوراً فعالاً في الحياة السياسية في ليبيا بفعل تفتتها وعدم تنظيمها. فالوضع السياسي والاقتصادي للطبقة العاملة (على الرغم من نموها العددي)، لم يتغير تقريباً بعد حصول البلاد على الاستقلال(1).

كان الاستغلال الرأسمالي المباشر يكتمل في ليبيا بأشكال مختلفة من الظلم نصف الاقطاعي. فاكتراء اليد العاملة عن طريق الوسطاء ـ المتعهدين كان يلاقي انتشاراً واسعاً وخاصة في مجال صناعة استخراج النفط. ففي العادة كان العمال يوجهون إلى المراكز النفطية عن طريق زعماء القبائل لقاء مكافأة محددة. وكان العمال الذين جرى التعاقد عليهم بهذه الطريقة يتعرضون للاستغلال من جانب الشركات النفطية ومن جانب الاقطاعيين ـ الشيوخ الذين كان على العمال ـ البدو أن يقدموا لهم جزءاً من أجورهم وأن يحملوا إليهم الهدايا.

وكانت الحزازات القومية تؤجج بصورة مفتعلة في المؤسسات النفطية. فقد جرت العادة على أن يزيد أجر العامل الأمريكي والايطالي والإنجليزي عدة أضعاف على أجر العامل الليبي الذي يحمل نفس المؤهل. وقد أشارت صحيفة «الزمان» بتاريخ 20 نوفمبر سنة 1957 في معرض حديثها عن التفرقة العنصرية في معسكرات العمال، أن العمال كانوا يصنفون فئات ثلاثاً:

---

(1) جاء في رسالة عامل نشرت في صحيفة «الطليعة» ما يلي:
«إن وضعنا الجديد لا يختلف عن الماضي بشيء وإذا حدثت بعض التبدلات فهي سطحية فقط بالإضافة إلى ما صار يوجه لنا من اهانات أكثر وقد ظهرت روح الانحلال بين العمال وظهر نظام جديد للحذاقة في التحايل ووضع الشروط من جانب أرباب العمل. إن العامل الليبي يحسّ بالنقص وبأنه في الدرجة الثانية في ظروف ترسخ الرأسمال الأجنبي ـ م» 376، تاريخ 1966/1/6).

الأمريكيين، الإيطاليين والليبيين. وكانت تبذل مقادير مختلفة للإنفاق على هذه الفئـات الثـلاث واطعـامهـا. وتشيـر هـذه الصحيفـة إلـى أن العمـال الليبييـن كانوا «يعيشون كالحيوانات» في ظروف غير صحية وكانوا يتلقون كمية تافهة من الطعام وأجوراً زهيدة بالمقارنة مع الفئتين الأخريين. ولم يتغير ذلك الوضع بعد عشر سنوات أيضاً فقد كتبت «الرائد» أن عمالنا في الصحراء يعيشون في ظروف قاسية ويعانون من العنصرية الواضحة عندما يدور الحديث عن التصرف معهم. فالليبي يعدّ في أرضه إنساناً من الدرجة الثانية ـ م». (369، تاريخ 1966/9/17). كما أشارت صحيفة «الأولمبياد» في معرض تعليقها على علاقة رب العمل الأجنبي بالعمال الليبيين، إلى أن «الليبي ـ عبد» من وجهة النظر هذه (363، تاريخ 1966/10/24). وأشارت صحيفة «الطليعة»: «إن بعض أرباب العمل الأجانب ما يزالون يعيشون كما في العهد الفاشي ـ م». (376، تاريخ 1966/7/12). وفي سنة 1957، وبناء على «قانون الحد الأدنى من الأجور» والذي كان معمولاً به في البلاد، كان يخصص للعامل الليبي أجر يعادل 6 دنانير ليبية في الشهر، بينما كان العمال والمستخدمون الأجانب يتقاضون بين 60 - 150 ديناراً ليبياً. (380، تاريخ 1957/11/19).

كانت سياسة التفرقة العنصرية تثير سخط الكادحين الليبيين الذين لم يكونوا، بسبب تشتتهم وعدم تنظيمهم قادرين على الوقوف في سبيل حماية حقوقهم. فكانت المعارضة البرلمانية وحدها، ومن خلال رغبتها في إقامة المصاعب في وجه الحكومة، تؤيد بين الفينة والفينة مصالح العمال والمستخدمين الليبيين العاملين في الشركات الأجنبية. ففي يونيه سنة 1957 نظر مجلس الشيوخ الليبي في شكوى العاملين في شركة «اسو» النفطية من المعاملة السيئة التي يلقونها من طرف إدارة الشركة التي لجأت إلى الأساليب العنصرية وحاولت أن تستبدل الليبيين بالأجانب (على الرغم من أن عدد المستخدمين الليبيين في الشركات كان وبدون ذلك أقل من 15%). (377، تاريخ 1957/6/4). ولم تخرج مناقشة مثل هذه المواضيع في البرلمان عن إطار المناقشات العامة أما من الناحية الفعلية فكان

كل شيء يبقى على حاله.

وقد أعطى «قانون التوظيفات المالية الأجنبية» (بتاريخ 30 يناير سنة 1958) امتيازات كبرى للشركات الأجنبية، إذ سمح لها باستخدام الاخصائيين الأجانب في مؤسساتها داخل ليبيا دون أي رقابة. وبنتيجة ذلك لم يعرض على الليبيين غير العمل العضلي المرهق والمتدني الأجر. ووفقاً للملحق (الصادر سنة 1957) لقانون النفط لسنة 1955 كان يحق لليبيين من الناحية الشكلية أن يشغلوا 75٪ من الوظائف إلا أنه كان منتظراً أن ينفذ ذلك القرار بعد عشر سنوات عندما كان متوقعاً ظهور الكادرات الوطنية المتخصصة في ليبيا. وتحت ذريعة المستوى الثقافي المنخفض لدى الليبيين كان رجال الأعمال الأجانب يكثّرون من استخدام الاخصائيّين والعمال الأجانب في مؤسساتهم، ولم يكونوا يلزمون أنفسهم بالتزامات تأمين العمل للأهالي. ففي سنة 1965، مثلاً، أدخل إلى ليبيا 5 آلاف من العمال الأجانب.

كان هذا هو السبب الذي جعل قضية تحصيل الثقافة التقنية ورفع مستوى التخصص واحدة من أهم قضايا الطبقة العاملة في ليبيا. واتخذت هذه القضية فعالية خاصة بمناسبة تطور الاقتصاد الوطني وتزايد الطلب على اليد العاملة الفنية والتدفق الكبير لسكان الأرياف على المدن.

ومنذ بداية سنة 1966، راح كثير من الصحف يكتب عن ضرورة تركيز أشد الاهتمام على التثقيف التخصصي ـ التقني. بيد أن ذلك الموضوع لم يولَ غير قليل من الاهتمام على الرغم من وعود الحكومة. ففي سنة 1965 لم يصرف سوى 32 ألف دينار ليبي من أجل التعليم المهني ـ التقني. أما السبب الرئيسي في مثل هذا الوضع فكان يكمن في طبيعة النظام الملكي نفسه بالإضافة إلى عدم رغبة أرباب العمل الليبيين في انفاق الأموال على تعليم العمال. أما بالنسبة للشركات النفطية الأجنبية، فعلى الرغم من أن القوانين الليبية كانت تنوط بها مثل هذه المهمة، فإنّها لم تكن تخضع لهذه القوانين إلاّ من الناحية الشكلية وللأغراض الدعائية. ففي 1965 - 1966 مثلاً افتتحت شركة «سو» في مرسى البريقة مدرسة

مهنية ـ تقنية. وقامت شركات أخرى بإيفاد عدد ضئيل جداً من الليبيين للدراسة في الخارج على حسابها.

كان التخصص المتدني للجمهور الرئيسي من الطبقة العاملة سبباً في المستوى المتدني جداً للأجور بالنسبة لغالبية العمال. وكان «الإنفجار النفطي» أبعد ما يكون عن تحسين الوضع المادي الصعب للكادحين. بل على العكس فقد كان التطور العددي للطبقة العاملة يواكب بتدنّ تال في مستواها الحياتي. فقد ارتفعت في البلاد أسعار المواد الغذائية والخدمات السكنية وما شابه ذلك بينما بقيت الأجور على مستواها السابق في ما خلا بعض الاستثناءات.

وكان من أسباب ارتفاع غلاء المعيشة بالخصوص أنه بسبب ازدياد استغلال النفط (بدءاً من سنة 1959) اتجه إلى البلاد عدد كبير من الاختصاصيين في النفط ممن كانوا يتقاضون مرتبات ضخمة من 150 وحتى ألف دينار ليبي. ولهذا لم يكونوا يقترون على أنفسهم، فكانوا يدفعون أجوراً مرتفعة للمنازل وثمناً مرتفعاً للمواد الغذائية، الأمر الذي حتّم ارتفاع الأسعار والإيجارات، وكان احتواء البلاد على عدد كبير من الأجانب الأكثر ثراء من الأهالي سبباً لا يقل أهمية في ارتفاع تكاليف المعيشة. فحسب احصائيّات سنة 1964 كان يعيش في طرابلس وحدها وبصورة مستمرة 37,5 ألف أجنبي في حين كان مجموع سكان المدينة 210,5 ألف نسمة (184، ص 81). وكان مجموع عدد السكان بمن فيهم المقيمون بصورة مؤقتة يزيد في سنة 1974 عن 50 ألف نسمة، أي ما يعادل ربع سكان طرابلس. وكان يدخل في عداد ذلك العسكريون والعاملون في الشركات الأجنبية ورجال النفط والعاملون في السفارات وغيرهم. ولم يكن مثل ذلك التدفق من الأجانب إلا ليترك أثره بالطبع على الوضع الاقتصادي للبلاد وعلى مستوى تكاليف المعيشة بالدرجة الأولى.

وقد ترك انعدام وجود قانون حول فائض الأرباح أثره على تزايد الأسعار. فقد كان عدد من الشركات يتقاضى على سلعه 50 بالمائة وأكثر كربح صاف. كما أن انعدام التشريع الخاص بمراقبة الأسعار والإيجارات كان باعثاً على ارتفاع

تكاليف الحياة. فقد كان التجار والباعة وكبار التجار يرفعون الأسعار على هواهم سعياً وراء الأرباح. ولم تكن أي زيادة في أجور الليبيين لتغطي الارتفاع في الأسعار، كما أن السياسة الضرائبية للحكومة الليبية كانت تساعد على الغلاء (فقد بقي النظام الصارم الخاص بالضرائب الجمركية معدوماً فترة طويلة في البلاد) كما أن الغلاء المتزايد في تلك الدول التي كانت ليبيا تقيم معها أوثق الصلات التجارية الفعّالة (وبالدرجة الأولى إيطاليا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية) ترك أثره الكبير على الغلاء في البلاد.

وقد أشارت صحيفة «سيرينايكا ويكلي نيوز» في معرض حديثها عن الارتفاع الحاد للأسعار إلى أنه حتى تلك المواد الغذائية كالقمح والخضار والفواكه واللحم لم تعد في الواقع مستطاعة بالنسبة للجماهير الكادحة القليلة الدخل. (315، تاريخ 1966/9/18). وقد بلغ ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الشعبي الواسع حداً من الضخامة جعل مجلس الشيوخ الليبي مضطراً إلى الاعتراف بتلك الحقيقة. فقد أشير في الرد التقليدي لمجلس الشيوخ على خطاب العرش الملكي بالخصوص إلى أن مجلس الشيوخ «يأمل ببذل أقصى الجهود من أجل وضع حد للغلاء الذي اجتاح أسواق البلاد في الفترة الأخيرة فتزايد الغلاء يترك أثره على ذوي الدخل المحدود ويجعلهم في وضع لم يعرفوه في السابق ـ م». (377، تاريخ 1967/5/7).

لقد أثار التطور العاصف لصناعة استخراج النفط أزمة حادة في المعيشة. ففي سنة 1965 كان من بين الـ 332 ألف أسرة 51,8٪ يعيشون في منازل قديمة من الطراز العربي، وفي الأكواخ، وكان 19,4٪ يعيشون في خيم البدو و 21,2٪ في أكواخ الصفيح، و 3,7٪ في المغائر. ولم يكن غير جزء صغير من السكان (10,3 ألف أسرة) يعيش في الفيلات أو في شقق ذات مرافق صحية. (344، تاريخ 1966/5/1). وكان السكان العاملون أول المتضررين من ارتفاع أجور المساكن وخاصة منهم العمّال الذين كانوا محرومين حتى من امكانية استئجار غرفة واحدة على الأقل لكل أسرة من أسرهم. فمن 1956 وحتى 1966 ارتفعت أجور المساكن

بنسبة عشرة أضعاف (ففي سنة 1955 كان إيجار شقة من غرفة أو غرفتين لا يزيد عن 5 دنانير ليبية، فأصبح في سنة 1966 من 40 - 50 ديناراً. (369، تاريخ 1966/10/2). أما أجور العمال والمستخدمين المحليين فبقيت باستثناء بعض الحالات، على حالها (وسطياً بين 15 - 30 ديناراً ليبياً). هذا بينما كانت مرتبات الأمريكيين العاملين في الشركات النفطية تتراوح بين 400 - 1000 دينار ليبي. (344، تاريخ 1963/4/1). وكانت مرتبات الموظفين الحكوميين تتراوح بين , 120 180 ديناراً. وقد أسمت صحيفة «الرائد» أزمة السكن مأساة حقيقية. (369، تاريخ 1966/9/30). وفي 22 أكتوبر سنة 1966 كتبت الصحيفة: «إن أسعار المساكن في ليبيا قد تجاوزت المعدل العالمي، فأصبحت أعلى مما هي عليه في باريس ونيويورك».

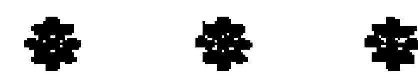
وبقيت أزمة السكن دون حل حتى الإطاحة بالنظام الملكي وقبيل الإطاحة بالحكم في سنة 1969 كتبت صحيفة «ليبيان ميل» حول بعض اجراءات الحكومة ما يلي: «إن الحكومة تستحق الثناء على الخطوات التي قامت بها في مجال تخفيض أسعار الأجهزة التليفزيونية، إلاّ أن هناك مشكلة أشد الحاحاً وتستحق اهتماماً أكبر وتمثل أهمية بالغة بالنسبة لرفاه الشعب. فبإمكان الإنسان أن يعيش دون جهاز تليفزيوني ولكن من المستحيل أن يحيا حياة طبيعية دون أن يكون له سقف فوق رأسه. وإن الكثيرين مضطرون الآن لإخلاء مساكنهم لأن مالكيها أنذروهم بأن الإيجارات سترتفع في أقرب وقت وفي حدود غير معقولة وبنسبة 100٪ في بعض الحالات. إن من الضروري الحد من جشع هؤلاء الملاك بتطبيق جد صارم. . . إن أجور المباني التي توجد فيها المخازن قد ارتفعت أيضاً ونتيجة لذلك يتوجب على المستهلكين البائسين أن يدفعوا هذه المصاريف من جيوبهم. . . وبينما تصبح تكاليف الحياة في طرابلس واحدة من أعلى التكاليف في العالم، فإن أي زيادة مقبلة في الأسعار ستنوخ بثقلها على كاهل الشعب (327، تاريخ 1969/5/4).

لقد أدّى «التفجّر النفطي» إلى تضخيم الدينار الليبي الذي فقد حتى سنة 1967 نصف قدرته الشرائية تقريباً. وبالمقارنة مع سنة 1957 تضاعفت كمية النقود

المطروحة في التداول خمس مرات[1]. هذا بينما لم تتضاعف كمية البضائع واعداد الخدمات المقدمة إلى السكان إلا مرتين. (307 ,1967، العدد 2المجلد 1) وقد ذكرت صحيفة «ليبيان ميل» في مقال «المشكلة الصعبة ـ التضخم»: يلاحظ اتجاه سريع ومطّرد نحو التضخم ومن هذا تنبثق نتيجة لا مفر منها ـ ارتفاع الأسعار. فقد ارتفعت كلفة الحياة عدة أضعاف دفعة واحدة. وهذه العملية تواصل تفاقمها وليس هناك أي أمل في أن يتوقف هذا التزايد» (327، تاريخ 1961/6/15).

أفضت شروط الحياة الصعبة إلى تزايد الاستياء لدى طبقات السكان في البلاد. فقد أشارت صحيفة «الطليعة» بتاريخ 6 ديسمبر سنة 1966 إلى أن «الصراع المستمر بين رب العمل الذي يملك كل شيء وبين العمال الذين يعيشون في الأكواخ وبيوت الصفيح والذين لا يملكون أي شيء تتفاقم يوماً بعد يوم. ويتزايد وقوف العمال في وجه الشركات الأجنبية التي تطبق سياسة التفرقة العنصرية في الأجور وتتجاهل العادات والأعراف المحلية ـ م».

وكانت الأوساط الحاكمة في ليبيا تدرك جيداً ما يحدق بها من خطر في حال انفجار السخط من جانب العمال ولذلك نحو تقديم بعض التنازلات في قضايا الأجور والحركة النقابية.



تشكلت الحركة العمالية في ليبيا وتطورت كجزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية التحررية العامة المعادية للأمبريالية. وفي الوقت نفسه وبسبب التجزئة المصطنعة للبلاد إلى ثلاث مقاطعات، فإن مما كانت تتميز به الحركة العمالية بعض الانعزالية وانعدام الوحدة. فليس غريباً بعدهذا أن تبدأ الحركة النقابية بالتطور في كل مقاطعة بصورة مستقلة.

(1) في سنة 1953 أصدرت نقود ليبية ـ 3,5 مليون دينار ليبي. وفي بداية «الانفجار النفطي» سنة 1959 ارتفعت هذه الكمية حتى 10 مليون دينار وفي يونيه ـ اغسطس سنة 1969 كان في التداول مبلغ 76 مليون دينار ليبي (327، تاريخ 1969/6/15).

ظهرت النقابة في طرابلس لأول مرة خلال مرحلة حكم الإدارة العسكرية الإنكليزية. ففي سنة 1947 أنشئت نقابة عمال النقل. وفي سنة 1950 تشكل اتحاد عمال طرابلس الذي نظمه المحامي الإيطالي اينريكو تشيبيلي. وكان هذا الاتحاد يضم 16 نقابة تشمل عمال الموانىء، سواقي الأجرة، عمال الفنادق ومن شاكلهم. وكان حوالي 70% من أعضاء الاتحاد من العمال الإيطاليين، وصار عموده الفقري من عمال الميكانيكا وعمال الموانىء.

وقد تشكل اتحاد عمال طرابلس خلال مرحلة مد الحركة التحررية الوطنية التي شارك فيها العمال مشاركة فعّالة. فقد كان غالبية العمال أعضاء في أحزاب سياسية 90٪ في المؤتمر الوطني الطرابلسي و 10% في الكتلة الوطنية الحرة) وتحت اشراف اتحاد عمال طرابلس نظم في صيف سنة 1950 اضراب كبير لعمال الموانىء في طرابلس أيّده عمال المهن الأخرى. وبدأ الاضراب بتقديم طلب من أجل رفع الأجور، ثم تحول إلى مظاهرة احتجاج سياسية ضد نظام الاحتلال. وقد بيّنت المظاهرة قوة الطبقة العاملة وتلاحمها فأرغمت الإدارة البريطانية على أن تصدر في أبريل من عام 1950 «قانون العمل» (رقم 5). وبناء على ذلك القانون حدّد يوم العمل ب ثماني ساعات كما حدد أسبوع العمل بثماني وأربعين ساعة. وحدّد القانون شروط عمل الأشخاص العاملين وفق عقود عمل وسمح بصورة رسمية بنشاط النقابات.

وفي سنة 1951 انضم اتحاد عمال طرابلس إلى اتحاد النقابات العالمي. وكان ترسخ مواقع اتحاد عمال طرابلس وتزايد هيبته على الصعيد العالمي سبباً في الخشية الجديّة من جانب السلطات الإنجليزية. وفي نوفمبر سنة 1951 جرى أبعاد اينريكو تشيبيلي وغيره من الشخصيات النقابية الإيطالية التقدمية إلى خارج البلاد. (186، ص 28).

وقد اتخذت الحكومة المؤقتة في ليبيا من جانبها كل الإجراءات الرامية إلى أضعاف اتحاد عمال طرابلس. وهكذا، وبمساعدة الحكومة أنشىء اتحاد العمال

الليبيين الذي كان يضم مجموعة النقابات الحرّة ثم اجتذب إليه النقابات التي كانت داخلة في اتحاد عمال طرابلس. وهكذا، وفي نهاية سنة 1951 انضم اتحاد العمال الليبيين إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وقد بدّل اسمه سنة 1952، فصار الاتحاد العام للعمال الليبيين. وكان اتحاد عمال طرابلس لا يتعرض فقط لملاحقات الحكومة، بل ولهجمات الاتحاد العام للعمال الليبيين. واتهم بتحوله إلى منظمة سياسية ثم تمّت تصفيته في نهاية المطاف.

وكان الاتحاد العام للعمال الليبيين في واقع الحال منظمة حكومية تتمتع بمساعدات الدولة. وكانت النقابات الداخلة فيه تتقدم في الأساس بمطاليب اقتصادية (كرفع مستويات الأجور وتحديد يوم العمل وما أشبه ذلك) ويدعو إلى تسوية النزاعات بين العمال وأرباب العمل بالطرق السلمية. وكان نشاطه خاضعا لدائرة العمل والضمان الاجتماعي في طرابلس.

وفي سنة 1952 قبل الاتحاد العام للعمال الليبيين في المنظمة الدولية للشغل وأصبح سنة 1955 عضواً في اتحاد نقابات العمال العرب. وقد انتخب سالم شيته الأمين العام للإتحاد العام للعمال الليبيين نائباً لرئيس اتحاد النقابات العمال العرب وذلك في المؤتمر الأول لاتحاد النقابات المنعقد في دمشق. وكانت للاتحاد العام للعمال الليبيين صحيفته الخاصة «الطليعة» وكان سالم شيته صاحبها ورئيس تحريرها وكانت تتلقّى المساعدات من قبل الحكومة.

كانت النقابات أقل عدداً في برقة كما كان عدد أعضائها قليلاً. وقد جرت أول محاولة لتشكيل نقابة هناك سنة 1945 إلا أن الإدارة البريطانية حالت دون ذلك. (186، ص 39). ولم تبدأ الحركة النقابية الفعّالة في برقة إلا سنة 1945 وذلك بعد وضع قانون العمل. أما أول منظم للنقابة فكان رجب نيهوم الذي أنشأ اتحاد عمال الموانىء سنة 1952. وبين 1952 - 1953 أنشئت ثلاث نقابات أيضاً ثم أسست الهيئة العامة للنقابات في برقة والتي كانت تضم 2 آلاف شخص. وفي

سنتي 1955 و 1957 نظمت أول اضراباتها التي جرت تحت شعارات اقتصادية. (186، ص 39). وكانت النقابات تحصر مهماتها في رفع المستوى التأهيلي والثقافي للعمال وفي حماية حقوقهم وتسوية النزاعات بين أرباب العمل والعمال بالطرق السلمية.

وقد تزايد عدد العمال في برقة نتيجة «الانفجار النفطي» فزاد عدد النقابات أيضاً. واستبدلت الهيئة العامة لنقابات برقة باتحاد نقابات برقة الذي كان يضم 15 نقابة. (186، ص 39) وكان يرأسها رجب نيهوم نفسه.

كان الهدف الرئيسي للحركة النقابية في ليبيا منذ أول نشوئها هو إقامة الاتحاد العمالي الموحّد الكفيل بتوحيد نشاط جميع النقابات وتوجيهه. وبلغ الاتجاه إلى توحيد الحركة العمالية في بداية 1958 حداً من القوة جعل غالبية النقابات في طرابلس تتكتل حول الاتحاد العام للعمال الليبيين وفي برقة حول اتحاد نقابات برقة. وعلى الرغم من أن الحركة النقابية في طرابلس وبرقة كانت مفصولة بصورة مفتعلة، فإنها كانت تتطور باتجاه واحد. وقد توصل عمال برقة وطرابلس في نضالهم المشترك إلى «قانون العمل» الجديد الذي تم اتخاذه في مارس سنة 1958.

ووفقاً للمادة 21 من ذلك القانون ما كان يجوز ليوم العمل أن يتجاوز الثماني ساعات والـ 48 ساعة في الأسبوع. يضاف إلى هذا أنه ما كان يجوز تشغيل المراهق أكثر من 5 ساعات في اليوم والمرأة أكثر من 48 ساعة في الأسبوع. كما نص القانون على حق العمال (المحدود في الواقع) في الاضراب. وكانت المادة 57 تحظر القيام بالاضراب ما لم يقم العمال بإخطار أرباب العمل بقرارهم في ذلك قبل أسبوع على الأقل (وقبل أسبوعين في مؤسسات الخدمات العامة) من بداية الاضراب.

ولم تكن الطبقة العاملة في ليبيا تناضل فقط من أجل حقوقها بل وكانت تقف في الصفوف الأولى من حركة التحرر المناهضة للأمبريالية. ففي سنة 1956

قام الاتحاد العام للعمال الليبيين يطلب من العمال بمقاطعة سفن وطائرات الدول المشتركة في العدوان الثلاثي على مصر وذلك رداً على مقاطعة باخرة «كليوباترة» المصرية في ميناء نيويورك. وفي سنة 1961 نظم الاتحاد مقاطعة للبضائع الفرنسية في الموانىء والمطارات الليبية رمزاً لدعم النضال التحرري الوطني للشعب الجزائري. كما وقف إلى جانب المنظمات النقابية للدول الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) في ادانته للعدوان الفرنسي في الجزائر.

وقد بذلت الدول الغربية (وبالدرجة الأولى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية) كل جهودها من أجل شق الحركة النقابية في ليبيا وبالتالي اضعافها. بيد أن التنافس بين هذه الدول كان حائلاً دون اتخاذ تكتيك موحد بالنسبة للحركة العمالية الليبية. وكان الاتحاد الدولي للنقابات الحرة المنفذ المباشر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الحركة العمالية، وقد كتبت صحيفة «الليبي» في معرض تقويمها لنشاط ذلك الاتحاد قائلة: إن الاتحاد يقع تحت ـ رعاية أمريكا التي توجه نشاطه بصورة لا تتعارض مع مصالح الاحتكارات الأمريكية والمنظمات الأمريكية المرتبطة بها وإن مساعدة هذه المنظمة للدول الأخرى تنحصر في اعطاء «بعض الدولارات» وعدد من الأغطية والمعلبات ـ لا أكثر ـ م». (383، تاريخ 1959/1/15).

وفي يوليو سنة 1957 وخلال جلسة اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للنقابات الحرة حيث كان يشارك مندوبو اتحاد نقابات العمال العرب (ومن بينهم سالم شيته) حدّدت مهام الاتحاد الدولي للنقابات الحرّة التي كانت تدعو بالخصوص إلى خوض المعركة في سبيل فصل الحركة النقابية عن الحركة التحررية الوطنية. وكان القرار الذي اتخذ بتشكيل اتحاد نقابات عمال شمال أفريقيا الذي يضم ليبيا وتونس والمغرب، يرمي إلى فصل الحركة العمالية لهذه البلدان بصورة نهائية عن اتحاد نقابات العمال العرب. إلاّ أن عمال الأقطار العربية كشفوا حقيقة مقررات اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للنقابات الحرة وأحبطوا تطبيقها وفي الوقت نفسه وقف سالم شيته الأمين العام للاتحاد العام للعمال الليبيين بصورة حازمة مدافعاً

عن هذه المقررات. وراح يمارس في مختلف المؤتمرات النقابية وخلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً نهجاً يرمي إلى فصل الاتحاد العام للعمال الليبيين عن اتحاد نقابات العمال العرب ويحاول بالحاح تشكيل اتحاد نقابات عمال شمال أفريقيا متطلعاً بذلك إلى شق وحدة عمال الأقطار العربية ونضالهم المناهض للأمبريالية.

كان سالم شيته على حد قول صحيفة «الليبي» مرتبطاً أشدّ الارتباط بالاحتكارات الأمريكية. (383، تاريخ 1959/10/1) وكان يوجه كل اهتماماته خلال نشاطاته النقابية نحو استقطاب نقابات البلاد إلى الاتحاد الذي يرأسه. وكان يحاول بسط سيطرته على اتحاد نقابات برقة، فلما تعذر عليه ذلك راح يعمل بكل الوسائل على شق اتحاد نقابات برقة وهو ما حدث سنة 1959. فمن أجل شل نشاط رجب نيهوم الذي كان يتصدى لمناورات سالم شيته والذي رفض الوقوف مع الاتحاد العام للعمال الليبيين قام إبراهيم حماد وهو صنيعة سالم شيته ورئيس نقابة الخبازين بتشكيل اتحاد منافس لنقابات برقة انضمت إليه 10 نقابات كانت تضم 2,7 ألف شخص. (186، ص 42). بيد أن نقابات تضم 4,6 ألف شخص بقيت وفية لرجب نيهوم.

وراح سالم شيته، من خلال كونه عضواً في اللجنة التشريعية بطرابلس، يحاول بكل الوسائل الحيلولة دون تشكيل نقابات جديدة في طرابلس ودون تسجيلها إذا لم تكن داخلة في الاتحاد العام للعمال الليبيين. وكان يدعو بشدة إلى الوسائل السلمية في حلّ المشاكل بين العمال وأرباب العمل ويرفض رفضاً قاطعاً دور الإضرابات ومعناها. وهكذا كفّ الاتحاد العام للعمال الليبيين عن تحقيق الشعبية لدى النقابات الليبية في نهاية المطاف. وخلال سنة 1959 انفصلت عنه نقابات عمال الموانىء وعمال النفط وعمال الأفران وعمال المطاحن.

وقد فضح اتحاد نقابات برقة نشاط الاتحاد العام للعمال الليبيين بصورة دقيقة. ففي فبراير سنة 1969 نشر في صحيفة «العمل» نداء اتحاد نقابات برقة إلى عموم عمال ليبيا وقدم فيه تقويم للنشاط التخريبي لسالم شيته، رئيس الاتحاد

العام للعمال الليبيين، وأشير فيه بالخصوص إلى «أن الخلاف الحالي في الحركة العمالية في ليبيا ليس خلافاً ذا طابع شخصي بل هو خلاف بين كافة العمال الليبيين وبين عميل الأمبريالية الذي يقوم بحياكة المؤامرات ضد العمال ومصالحهم».

وانطلاقاً من الوضع المتكون في الحركة العمالية في البلاد اتخذ اتحاد نقابات برقة القرار التالي:

«دعم قيادة الاتحاد في نضالها ضد سالم شيته وأنصاره، تدعيم وحدة الطبقة العاملة في برقة والوقوف صفاً واحداً مع العمال الواعين في طرابلس ضد أعداء القضية المشتركة، إدانة النوايا السيئة والحملة الكاذبة التي تشنها جريدة «الطليعة»، الرفض القاطع لفكرة تشكيل اتحاد نقابات عمال شمال أفريقيا وهو ما يعدّ مؤامرة موجهة ضد وحدة العمال العرب ـ م».

ونتيجة للصراع الدائب لعمال ليبيا انفضح الوجه الحقيقي لسالم شيته وصاروا يطلقون على الاتحاد العالم للعمال الليبيين اسم النقابة «الصفراء».

ونقيضاً للاتحاد العام للعمال الليبيين أنشىء في سبتمبر سنة 1959 الاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين. وأشير في الإخبارية الخاصة بتشكيله إلى أنه يقوم بهدف حماية حقوق العمال والمستخدمين من كافة «الأعداء والمتآمرين». وقد ضم هذا الاتحاد سبع نقابات (عمال النفط، عمال الأفران، عمال المصارف، عمال مصنع المكرونة، النجارين، عمال الخدمات الليبية ـ الأمريكية، المصالح المشتركة). ووضع الاتحاد الليبي نصب عينيه القيام في أقرب وقت بتشكيل اتحاد العمال الليبيين والذي لن تكون له أية علاقة بالاتحاد العام للعمال الليبيين.

أدى تشكيل الاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين وخروج عدد من النقابات من الاتحاد العام للعمال الليبيين والصدام مع اتحاد نقابات برقة إلى وضع الاتحاد العام للعمال الليبيين على مشارف الكارثة. وفي الوقت نفسه فإن آفاق تشكيل الاتحاد العام للعمال الليبيين دون مشاركة سالم شيته لم تكن تروق للحماة

النقابيين الأمركيين ولا للأوساط الليبية الحاكمة فليس عجباً بعد هذا أن يشيروا على سالم شيته بأن يسبق الاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين ويقوم بنفسه بتشكيل الاتحاد العام.

ولكي يحول سالم شيته دون الافلاس الكامل للاتحاد العام للعمال الليبيين ويحافظ على المركز القيادي في الحركة العمالية، قام بمساعدة «أصدقائه» الغربيين من الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بعقد مؤتمر لأنصاره في أكتوبر سنة 1959 ولم يحضره غير 16 مندوباً من برقة برئاسة إبراهيم حماد. ومع كل هذا فقد تمكن سالم شيته من إعلان تشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين. وحدّد في المؤتمر ميثاق تلك المنظمة واختيرت الهيئة الرئاسية لها. وقد شكل ذلك الاتحاد بمباركة الأوساط الحاكمة في البلاد وهو ما يؤكده تبادل البرقيات بين قيادة المؤتمر والديوان الملكي. (376، تاريخ 3 ,1959/2/17).

صرح اتحاد نقابات برقة بـ «أن الاتحاد الذي شكله سالم شيته عمل غير شرعي ولا يتجاوب مع مصالح العمال الليبيين. إن الاتحاد الليبي الحقيقي للنقابات يجب أن يقوم على أساس آخر صحيح ـ م» وقد علقت صحيفة «الليبي» على تشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين بقولها في 5 نوفمبر سنة 1959: «قام سالم شيته أمام مواجهة انهيار سمعة اتحاده وانسحاب عدد من كبار النقابيين منه بمحاولات محمومة لكي ينقذ سمعته ومواقفه في الحركة العمالية الليبية، فاستمال إليه الكتّاب المأجورين والعناصر التي تقوم بخدمة الأمبرياليين والرجعية من أجل أن ينقذ سفينته الغارقة وأعلن عن قيام الاتحاد متضمناً نقابات برقة... إن هذه المهزلة ليست إلا محاولة لإنقاذ ماء وجهه وفي الوقت نفسه شق وحدة نقابات طرابلس وبرقة. لكن هذه المحاولة القذرة محكوم عليها بالفشل. ـ م».

وعلى هذا حدث في الحركة العمالية عند نهاية عام 1959 عندما بدأ النمو المتسارع للطبقة العاملة، أن اشتد النضال في سبيل إنشاء المنظمة النقابية الموحدة القادرة على قيادة الحركة العمالية والدفاع عن حقوق العمال. أما محاولة سالم شيته في توحيد نقابات البلاد تحت إشراف اتحاد حكومي فقد فضحت بصورة

كاملة. وهذا ما يشير إلى نمو الوعي السياسي الذاتي لدى العمال الليبيين. فعندما كانت الحركة العمالية لا تزال سيئة التنظيم وعندما كان يحدث الانشقاق في صفوفها كان يتاح للحكومة أن تقوم بالمناورات وأن تحافظ إلى حدّ ما على استقرار الوضع السياسي الداخلي. أما الاجراءات المتفرقة الرامية إلى الدفاع عن مصالح العمال والتي كانت تتخذها قيادة النقابات (بل وسالم شيته نفسه الذي يخشى فقدان ثقة العمال) فكانت في الغالب لا تحقق أهدافها.

وفي سنة 1961 تضاعفت فعالية الحركة العمالية في ليبيا بصورة ملموسة فقد كان الإضراب العام لعمال قاعدة الملاحة العسكرية الجوية تظاهرة كبرى قام بها العمال من أجل الدفاع عن حقوقهم، إذ كان ما يزيد عن 1,5 ألف من الليبيين يشتغلون في أعمال المساعدة والخدمات هناك وكانت الغالبية الساحقة منهم أعضاء نقابة العمال والمستخدمين في القاعدة. وبقيت الإدارة الأمريكية للقاعدة فترة طويلة ترفض الاعتراف بتلك النقابة والنظر في أية شكوى للعمل مهما كانت وكانت تتجاهل تشريع العمل الليبي. وفي بداية عام 1961 وبعد توجهات عديدة قامت بها رئاسة النقابة إلى الحكومة واتخاذ عدد من الخطوات السياسية المماثلة إزاء سفير الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بنقابة العمال والمستخدمين الليبيين. وخلال الجلسة النقابية التي انعقدت في أبريل سنة 1961 نظمت المطاليب التالية إلى ادارة القاعدة:

تطبيق القوانين الحكومية على العمال والمستخدمين الليبيين بداية من 18 فبراير سنة 1960 والقاضية برفع الأجور بنسبة 15% - 20.

إنشاء مجلس تحكيم خاص للنظر في المشاكل العمالية.

إعطاء العمال إجازات مدفوعة الأجر،

تطبيق أسس «قانون العمل»،

إعادة العمال المسرحين بصورة تعسفية».

ورداً على رفض الأمريكان تلبية المطاليب التي تقدم بها الليبيون، أعلن

الإضراب في 18 أبريل سنة 1961 الذي شلّ كثيراً من أعمال الخدمات المساعدة في القاعدة. وكان الإضراب منظماً بصورة لا بأس بها. فقد كانت مجموعات خاصة من العمال تشرف على النظام في القاعدة ولم يحدث خلال كل الإضراب أي صدام جدّي بين الليبيين وبين العسكريين الأمريكيين.

واضطر صمود المضربين الإدارة الأمريكية إلى تقديم التنازلات. وانتهى الإضراب في الـ 27 من أبريل عندما أبدت الإدارة الأمريكية موافقتها على إبرام اتفاقية جماعية مع نقابة العمال والمستخدمين. وتوصل العمال الليبيون إلى جعل السلطات الأمريكية تعترف بحقهم في إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها 18 يوم عمل وفي الخدمات الطبية المجانية وتنظيم لجنة تحكيم للفصل في القضايا العمالية وشكاوى العمال. وبالإضافة إلى ذلك تعهد الأمريكيون بالالتزام بمقررات «قانون العمل» وبالبدء منذ 27 أبريل سنة 1961 م برفع أجور العمال الليبيين بنسبة 2 - 15٪ ودفعها أيضاً لقاء الأيام التي لا تعتبر من الناحية الرسمية أيام عمل في ليبيا يضاف إلى هذا إعادة عاملين مسرّحين إلى العمل.

وقد ربطت الصحافة الليبية بين الإضراب في قاعدة الملاحة وبين النضال العام للعمال من أجل حقوقهم. فقد كتبت صحيفة «الطليعة» في مقالها الافتتاحي في 2 مايو سنة 1961 أنه بينما يحتفل عمال العالم بأسره بعيد أول مايو يحتفل العامل الليبي بتحقيق أول انتصاراته وهو النهاية المظفرة للإضراب في قاعدة الملاحة. وقد حظي المضربون بتأييد الشعب بأسره. فأعلن عمال ميناء طرابلس خلال الإضراب أنهم سيقاطعون البواخر الأمريكية تضامناً مع زملائهم ونتيجة لذلك غادرت الميناء ست بواخر أمريكية دون تفريغ. وكان للمضربين عدد كبير من المساعدين المتطوعين من بين الأهالي الذين كانوا يعيشون قريباً من القاعدة.

ولم تكن الأوساط الرسمية الليبية معارضة لوضع الأمريكيين أمام بعض المصاعب. يضاف إلى هذا أن الحكومة كانت تخشى أن تفضح نفسها في أعين الشعب إذا ما وقفت مدافعة عن الطرف الأمريكي. ولذلك أمسكت عن التدخل.

أما النقص الحاد في الإضراب فكان اكتفاؤه بالمطاليب الاقتصادية فقط. وكان هذا النقص وليد الموقف الخطأ لقيادة الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين التي كانت تؤكّد بكل إصرار على وجوب أن يقتصر العمال في مطاليبهم على الجوانب الاقتصادية وألاّ يتدخلوا في الحياة السياسية للبلاد.

وبعد الإضراب الذي انتهى بنجاح في القاعدة الأمريكية العسكرية ـ الجوية ـ راحت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين تطالب الحكومة برفع أجور كافة العمال ذوي الأجور المنخفضة في ليبيا. إلا أن الحكومة التي سبق لها أن رفعت متوسط الأجر اليومي من 36 إلى 42 قرشاً، رفضت الانصياع لذلك المطلب فكان على قيادة الاتحاد العام أن تصرّح بأنها ستعلن الإضراب العام ما لم تنفذ تلك المطاليب.

حتى ذلك الخلاف مع الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين لم تكن نشاطات النقابات تتعارض مع سياسة الدولة. إذ كان صراعها في سبيل رفع الأجور يمسّ في الأساس مصالح الشركات الأجنبية. أما في هذه المرة فإن النقابات الداخلة في الاتحاد العام وقفت من الناحية الواقعية ضد سياسة الحكومة. ومما زاد الموضوع تأزّماً أن قيادة الاتحاد العام بدأت بالإعداد للإضراب فصارت تنظم الاجتماعات في بعض النقابات وتلقّت السلطات وأصحاب المؤسسات إخطارات مسبقة بالإضراب كما شكلت لجنة الإضراب.

وقررت الحكومة أن تستفيد من الانشقاق في الحركة النقابية وأن تنزل نقمتها بسالم شيته الخارج عن الطاعة واضعة في الاعتبار أن حماته الأجانب كانوا قد أظهروا بروداً نحوه بعد الإضراب الذي قام به في القاعدة العسكرية الجوية في الملاحة.

ولقطع الطريق أمام حركة الإضراب صدر أمر بإلقاء القبض على قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين. كما أعلن الاتحاد نفسه غير شرعي وأغلقت الصحيفة الناطقة باسمه («الطليعة»). وبضغط من الحكومة أعلنت كبرى النقابات

الداخلة في الاتحاد انفصالها عنه. وفي الوقت نفسه حلّ اتحاد نقابات برقة الذي كان يرأسه إبراهيم حماد.

وبعد اتخاذ الاجراءات البوليسية ضد الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين أتاحت الحكومة في الوقت نفسه إمكانية النشر في الصحافة الليبية الرسمية لرجب نيهوم وغيره من شخصيات اتحاد برقة والاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين والتي كانت في الواقع خارجة على الوضع القانوني. لكن تلك المناورة لم تتمكن من مصالحة الحكومة مع النقابات.

ولم يكن هناك أي تناقض في سياسة الحكومة الليبية التي غيّرت علاقتها بالاتحادات النقابية بهذه الصورة الحادة. فقد كانت الأوساط الحاكمة تقف بصورة دائمة ضد توحد النقابات وكانت تشجع التنافس فيما بينها.

ومع كل هذا فإن حسابات الحكومة في أن يحجم «أصدقاء» سالم شيته الغربيون عن مساعدته في اللحظة الحرجة لم تتحقق. فقد شنت في الغرب حملة للدفاع عن الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين وعن سالم شيته بصفته الشخصية، وكان الاتحاد الدولي للنقابات الحرة البادىء فيها. وهكذا سرعان ما أطلق سراح غالبية الشخصيات النقابية التي كانت رهن الاعتقال، وبدأ محاكمة رئيس الاتحاد العام سالم شيته في بداية ديسمبر سنة 1961 ووجهت إليه تهمة صرف نقود الاتحاد (ولم تقدم السلطات على إلصاق تهمة الإعداد للإضراب العام به بصورة مباشرة) وبفعل الضغط الموجه من الخارج حكم عليه بالسجن لفترة زهيدة وسرعان ما أخلي سبيله.

وقد استغلت الحكومة ذلك التراجع المؤقت في الحركة النقابية لمهاجمة حقوق العمال. ولكي تضمن الحكومة الليبية حماية نفسها في المستقبل من أية تصرفات غير مرغوب فيها من جانب النقابات أعادت النظر سنة 1962 في عدد من بنود «قانون العمل» فعدّلت بعض حقوق النقابات وواجباتها بالإضافة إلى الشروط التي يسمح فيها بإعلان الإضراب. وهذا ما وضع الحركة النقابية في الواقع تحت الإشراف الكامل للهيئات الحكومية. كما أضيف إلى «قانون العمل» أيضاً مادة

جديدة تنص على أن مواده لا تطبق على عمال ومستخدمي الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات ولا على عمال المنشآت العامة. وبهذا يكون قد أخرج من تحت سيطرة «قانون العمل» 75٪ من العمال الليبيين. وبناء على ذلك القانون تحدّدت حقوق الإضراب بمجموعة من الشروط التي جعلت تحقيقه ضرباً من المستحيل. وركز الاهتمام بصفة خاصة في القانون على عقوبات الأشخاص الذين يخرجون على قوانين الإضراب.

كان «قانون العمل» لسنة 1962 يحمي بالدرجة الأولى مصالح أرباب العمل والشركات الأجنبية. وأبلغ دليل على ذلك تلك المادة التي تخوّل رب العمل الحق في تسريح العمال حسبما يريد. وانطلاقاً من استخدام ذلك القانون بدأت الشركات الأجنبية بتسريح العمال الليبيين متذرعة بانعدام الخبرة الكافية لديهم.

كما وضعت شروط أشد قسوةً على إنشاء النقابات والاتحادات النقابية في المناطق فلم يكن يسمح بتشكيل المنظمات النقابية إلا في حال توفر ما لا يقلّ عن 50 عاملاً في المؤسسة. وبهذه الطريقة حرم جميع الحرفيين وعمال المؤسسات الصغيرة من الليبيين إمكانية تشكيل نقاباتهم.

كما اشترط توفر حدّ أدنى من المنظمات النقابية للسماح بتنظيم اتحاد للنقابات في المناطق. وطبقاً للقانون لم يكن مسموحاً إلا باتحاد عام واحد للنقابات لجميع الليبيين. وفي جميع الحالات لم يكن مسموحاً بنشاط المنظمات والاتحادات النقابية إلا بعد تسجيلها الرسمي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

لقد كانت السلطات الحاكمة في ليبيا تحاول بوضع «قانون العمل» الجديد الحدّ من تزايد نشاط الجماهير الكادحة.

وعلى هذا فإنّ الحركة النقابية في ليبيا قد عاشت أزمتها بداية من سبتمبر سنة 1961 عندما جرى اعتقال الشخصيات النقابية. ولم يسمح للنقابات الداخلة في الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين بالعودة إلى ممارسة نشاطها إلا في يوليه

سنة 1963. وكان أحد الأسباب التي حدت بالحكومة إلى القيام بذلك تطلّع السلطات الليبية إلى استمالة النقابات نحو تنفيذ الخطة الخمسية الأولى التي اتخذت عام 1963.

ففي سنة 1963 أعيد تنظيم الاتحاد العام لنقابات العمال الليبيين وصار يسمى الاتحاد الوطني لنقابات العمال واختير سالم شيته ليكون أمينه العام. وتشير معطيات إدارة هذا الاتحاد إلى أنه كان يضم 15 نقابة تعدّ 20 ألف إنسان. وفي الجلسة الأولى للاتحاد الوطني تقرر توجيه رسالة ولاء باسم الملك. وعلى نحو ما كان الأمر في السابق راحت صحيفة «الطليعة» تنشر المقالات والتعليقات مطالبة برفع أجور النقابات المتدنية الأجر من العمال. ولم تتقدم إدارة الاتحاد أبعد من ذلك إلا في حالات استثنائية نادرة. ففي سنة 1965 لم تؤازر القيادة إضراب عمال التنظيفات مما جعل نقابتهم في طرابلس تتخذ قرارها بالخروج من الاتحاد. كما كان الاتحاد يلتزم جانب الحياد في الحالات التي تمسّ فيها حركة الإضراب مصالح الحكومة، فإذا كانت القضية لا تمسّ الحكومة كانت القيادة تتصرف إزاءها بشيء من الحزم. ففي سنة 1964 مثلاً آزرت إضراب العمال الليبيين في قاعدة الملاحة الأمريكية وانتهى الإضراب بالنجاح.

وعلى الرغم من أن ليبيا أصبحت عام 1963 دولة وحدوية، فإن الحركة النقابية في البلاد بقيت مجزأة وكان الاتحاد الوطني لنقابات العمال في الحقيقة الاتحاد النقابي الوحيد الذي يصرح بنشاطه بصورة رسمية من قبل الحكومة. أما بقية المنظمات النقابية (كالاتحاد الليبي لنقابات العمال والمستخدمين في طرابلس واتحاد نقابات برقة بالإضافة إلى بعض الاتحادات الحرة) فكان نشاطها نصف رسمي.

ونظراً لتزايد أعداد العمال وتعاظم دور الطبقة العاملة في الحياة السياسية للبلاد صارت قضية توحيد النقابات أشد إلحاحاً. وكان حلّ النظام الاتحادي أيضاً سبباً في وجود هذه الضرورة. وقد جرت بضع محاولات للتوحيد، إلا أن المفاوضات بين رؤساء النقابات كانت عديمة الجدوى بالنظر للظروف التالية:

فبعض الرؤساء النقابيين كانوا يطمحون إلى الحفاظ على الدور القيادي في النقابات وكانوا يعانون من الكراهية المتبادلة فيما بينهم (وخاصة سالم شيته ورجب نيهوم) وكان قسم كبير من التنظيمات النقابية مرتبطاً بطبيعة عمله بالشركات الأجنبية، التي لم تكن تشجع النشاط النقابي، كما برزت عواقب التطور «المستقل» للأجزاء المتفرقة المختلفة من ليبيا والسيطرة الأجنبية الطويلة الأمد في البلاد. كما لعبت دوراً ملموساً سياسة الدولة التي كانت موجهة نحو شق الحركة النقابية وإضعافها.

وهكذا، كان على الحركة النقابية في ليبيا أن تزيح العديد من العقبات القائمة في وجه اتحاد الصفوف النقابية. وكانت المشكلة تزداد تعقيداً لأن بعض التنظيمات النقابية كان مرؤوساً من قبل أشخاص موسرين (من أرباب العمل أو أصحاب الورشات الكبيرة أو من الموظفين الحكوميين أو من كبار المستخدمين في الشركات النفطية وغيرها من الشركات الأجنبية[1]. فمن الطبيعي جداً ألا يكون أمثال هؤلاء من القادة النقابيين قادرين على الدفاع وبصورة صحيحة عن مصالح العامل البسيط وألا يكونوا مهتمين اهتماماً صحيحاً بتدعيم الحركة العمالية.

ونظراً للأسباب المذكورة أعلاه بقيت نقابات ليبيا حتى القضاء على الملكية عام 1969 دون توحيد. وحتى سنة 1967، وخلال «حرب الأيام الستة» لم تتصرف التنظيمات النقابية جبهة واحدة. فأكبر الاتحادات النقابية وهو الاتحاد الوطني للنقابات الذي اكتفى بنشر بيان أدان فيه العدوان على الأقطار العربية ودعا العمال إلى تنشيط تطوّعهم في صفوف المدافعين عن «الوطن وقضية جميع الشعوب العربية» (376، تاريخ 1967/6/6) وكانت الفرق الناشطة من العمال الليبيين (الذين توحدهم نقابة عمال ومستخدمي الشركات النفطية ونقابة عمال الموانىء) الوحيدة

---

(1) فرئيس نقابة عمال الأفران (مدينة بنغازي) كان يملك مخبزه الخاص الذي كان يعمل فيه سبعة عمال. وكان رئيس نقابة النجارين وعمال الأخشاب يملك ورشاً لتصليح صناديق السيارات.

التي أظهرت وعيها السياسي الرفيع. فالإضرابات التي قامت بها هاتان النقابتان أدت إلى وقف استخراج وتصدير النفط لمدة شهر كامل (بدءاً من 7 يونيه، وذلك ردّاً على دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الإسرائيلي[1].

فليس من المستبعد بعد هذا أن يعتقل زعماء نقابة عمال ومستخدمي الشركات النفطية في أغسطس من سنة 1967. وقد كتبت «الفانينشال تايمز»: «وقد تصرف رئيس الوزراء في ذلك الوقت بحزم وبلا تردد قدم للمحاكمة الزعماء النقابيين الذين رفضوا إعادة تصدير النفط المخصص للدول «الصديقة». (321، تاريخ 1968/3/5).

لقد أثبتت أحداث سنة 1967 أنه على الرغم من أن الطبقة العاملة في ليبيا كانت ما تزال ضعيفة جداً سواء من الناحية السياسية أم من الناحية التنظيمية فإنها كانت تقف في الصفوف الأولى من جبهة النضال في سبيل الاستقلال الحقيقي للبلاد وتصفية السيطرة الأجنبية وإضفاء الروح الديموقراطية على الحياة السياسية. وقد كتبت صحيفة «الطليعة» مشيرة إلى ذلك بقولها: «كانت الطبقة العاملة في طليعة النضال المسلح والنضال السياسي من أجل الاستقلال وهي تبقى في هذه المرحلة في طليعة النضال ضد التخلف وفي سبيل بعث الاقتصاد الوطني ـ م» (376، تاريخ 1966/11/22).

وكان نضال الطبقة العاملة في ظروف القمع البوليسي والرقابة الحكومية المشدّدة وانشقاق الحركة النقابية يحمل طابعاً اقتصادياً. وما كان غير ذلك منتظراً من نقابات «حكومية» مثل أنموذج الاتحاد الوطني لنقابات العمال والذي كان رئيسه ينظر إلى النظام الملكي على أنه «أحد النظم الاجتماعية التقدمية» (376،

---

(1) يفسر نشاط نقابة عمال ومستخدمي الشركات النفطية إلى حدّ ما ما يكون أعضائها قد قاموا عند بداية العدوان الإسرائيلي بتبديل انتخاب قيادتها المتبرجزة وشكلوا مجموعة من اللجان من بينها لجنة تنسيق كان من مهامها تنفيذ المهام التي أناطها الاجتماع العام بالنقابة وتنسيق العمل مع اللجان الأخرى ـ لجنة جميع التبرعات ولجنة الدعاية ولجنة النشر. وكانت لجنة التنسيق تضم عضوين عن كل شركة تعمل في الحقل البترولي. (243، ص 230).

تاريخ 1968/3/9). وقد غادر وفد الاتحاد الوطني لنقابات العمال جلسة اتحاد نقابات العمال العرب بتاريخ 25 مايو سنة 1968 احتجاجاً على شعار النضال ضد الرجعية العربية. (368، تاريخ 1968/6/2) إلا أن الاتحاد الوطني لنقابات العمال كان بعيداً عن التعبير عن اهتمامات ومطامح العمال الليبيين. فمن حساب العوائد النفطية الكبرى كانت الحكومة تقوم بصورة مكشوفة بشراء مختلف القادة النقابيين وتعمل على إثرائهم ودفعهم إلى مناصب الدولة. يضاف إلى هذا أن العمالة البوليسية كانت تغرس في النقابات. بيد أن الأحداث أظهرت أن النظام الملكي لم يكن ينجح دوماً في حشر النقابات داخل الأطر المحددة، فكثيراً ما كان الأعضاء الاعتياديون في النقابات يرغمون قيادتهم على إعلان الإضرابات ويعرضون عن انتخاب أولئك القادة الذين يرفضون الانصياع لمطاليبهم، كما حدث مثلاً بالنسبة لقيادة نقابة عمال النفط.

توسع الشركات النفطية الأجنبيّة

كان نشاط الشركات النفطية في ليبيا وشروط اتفاقيات الامتياز معها ينسق على أساس «قانون النفط» رقم 25 بتاريخ 21 أبريل سنة 1955 وتعديلاته بتاريخ 3 يوليو سنة 1961 و 16 يوليو سنة 1963. فمن خلال استغلال الوضع السياسي الصعب للبلاد استطاعت الاحتكارات أن تكبل الليبيين بشروط اتفاقيات احتفظت هذه الاحتكارات بموجبها بحصة الأسد في النفط. فطبقاً لقانون 1955 كان نظام حسم المخصصات ومقدار الحسميات على الأسعار التصديرية للنفط مرتبطاً تمام الارتباط بالاحتكارات. وكان ذاك ما يتيح لها فرصة التملّص من إعطاء الليبيين حصتهم الكاملة من العوائد.

فشركتا («اسوّ» و «أوسيز») التابعتان للكارتل النفطي الدولي كانتا تدفعان للحكومة الليبية الأرباح على أساس ثمن التصدير 2,16 - 2,18 دولار للبرميل الواحد من النفط الخام. أما الشركات الأمريكية «المستقلة» («بان أميريكان»، «كونتيننتال»، «ماراتون»، «أميرادا» و «فيليبس بتروليوم») فكانت تصدر النفط الليبي وفق تخفيضات ملموسة. فشركة «كونتيننتال» كانت تصدره بسعر 1,31 دولار للبرميل الواحد و «أميرادا» بـ 1,45 دولار، و «ماراتون» بـ 1,53 دولار، بينما كان السعر المحدد للبرميل هو 2,23 دولار. وكانت الأسعار التشجيعية تسمح للشركات «المستقلة» بمنافسة الاحتكارات النفطية الداخلية في الكارتل بنجاح.

وفي نهاية الحساب كان الليبيون يتقاضون 90 سنتيماً على البرميل من النفط من الشركات الأعضاء في الكارتل و 30 سنتيماً فقط من الشركات المستقلة، وكانت الشركات الأولى (وخاصة «اسّو» كبيرة الاهتمام في أن توضع

الشركات «المستقلة» في شروط تصديرية متكافئة معها لكي تقلّل بذلك من قدراتها على المزاحمة. (كان 90% من النفط الليبي تقريباً يوجه إلى أوروبا، ولم يكن اقتحام الشركات «المستقلة» السوق العالمية بالشيء الذي يروق للكارتل النفطي العالمي). ومن أجل هذه الغاية راح أعضاء الكارتل يقومون بالضغط على الحكومة الليبية.

وقد أثار التزايد السريع لاستخراج النفط في ليبيا والشروط الممتازة التي كانت تعطى للشركات «المستقلة» قلق الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) فكانت سياسة الحكومة الليبية معوقاً في سبيل صراع هذه الدول مع الاحتكارات النفطية من أجل مضاعفة الدخول من النفط إذ أن تدفق النفط الليبي الرخيص الثمن كان يشكل تهديداً بانخفاض مقبل للأسعار في السوق العالمية. ومن خلال الدعوة إلى تطبيق سياسة نفطية موحّدة راحت منظمة الأوبيك تبذل جهودها لإقناع الحكومة الليبية بإعادة النظر في تشريعها النفطي وفقاً لتوصيات الأوبيك التي طبقتها كل من العراق والكويت والعربية السعودية وقطر.

وفي سنة 1965 وبعد أن اكتسبت البلاد القاعدة المالية المتينة أخذ الاستياء من السياسة غير البنّاءة للحكومة في علاقاتها المتبادلة مع الشركات الأجنبية يظهر بصورة أكثر تردّداً في الأوساط الاجتماعية الليبية وبصورة أشد إلحاحاً صارت تطرح مطاليب زيادة مداخيل الدولة واستثمار المصادر النفطية.

ولم يكن هناك رأي موحّد في الأوساط الحكومية الليبية حول السياسة المقبلة في ميدان النفط. فالخلافات الأساسية كانت تدور حول مواد القانون رقم 25 والذي كان ينص على أن تبديلات في ما اتفق عليه من حقوق للشركات يمكن أن تتحقق بموافقة الأخيرة. وقد دعا رجل الأعمال بن حليم (والذي سنّ القانون خلال كونه رئيساً للوزراء) ومجموعة من الشخصيات الأخرى، الحكومة إلى الشروع بالمفاوضات مع الشركات. (305 ,1965 العدد 1 ص 23) . ووقف آخرون يدعون إلى اتخاذ إجراءات حازمة من مواقع الدولة المستقلة.

وفي 15 سبتمبر سنة 1965 شكلت لجنة حكومية للتفاوض مع الشركات

النفطية. أما الأساس الذي اعتمدته لنشاطها فكان الصيغة التي اتخذت في المؤتمر السابع للأوبيك (جاكرتا سنة 1964) والتي تنص على أنه لا يجوز اعتبار المخصصات سلفة تدخلها الشركات في حساب 50% من الحسميات على مداخيل هذه الشركات يضاف إلى هذا أن قيمة الحسم من سعر النفط المصدّر يجب أن تتحدد بـ 6,5 - 7,5 من ثمن البرميل الواحد.

وخلال المفاوضات التمهيدية التي جرت بين اللجنة وشركات الكارتل النفطي الدولي تم التوصل إلى موافقة هذه الأخيرة (باستثناء «جالف أويل كورويوريشن») على الاعتراف بالصيغة المذكورة. وكان تأييد الحكومة الليبية من جانب «إسّو» خطوة تكتيكية قامت بها هذه الشركة بهدف إضعاف مواقف المتنافسين. أما الشركات المستقلة فقد رفضت رفضاً قاطعاً قبول التغييرات الموافقة على القرار رقم 25.

وفي سبتمبر سنة 1965 تم الإعلان الرسمي عن إعداد مشروع قانون جديد حول النفط. وفي 20 نوفمبر تم توقيع المرسوم الخاص بتعديلات القانون رقم 25. وهكذا أدخل في ليبيا نظام حساب المخصصات ونسبة الحسم على السعر التصديري والتي أوصت بها الأوبيك.

وعبرت الشركات «المستقلة» («كونتيننتال»، «ماراتون»، «نيلسون بانكير هانت»، «بان أميركان» و «فيليبس بيتروليوم») عن عدم موافقتها على الشروط الجديدة. أما سبب استيائها فكان الخفض الواقعي لقدرتها التنافسية في الصراع مع الكارتل النفطي العالمي. وقد حاولت هذه الشركات «المستقلة» «تجميد» القانون الجديد. وبعد أن فشلت في شراء رئيس الوزراء حسين مازق بدأت بمهاجمته. لكن آمالها في استقالة حسين مازق باءت بالفشل (305 ، 1966 العدد 1، ص 3 - 7). وعند ذلك توجه ممثلو الشركات «المستقلة» إلى السفير الأمريكي بطلب الدفاع عنها إلا أن ذلك آثر الامتناع عن التدخل المباشر. (305 ، 1966 العدد 1، ص 3- 6) .

وازداد الموقف تأزماً بسبب تأييد بعض ممثلي الأوساط الحاكمة في ليبيا «المستقلة» فالصراع على السلطة بين رئيس الوزراء حسين مازق ورئيس الإدارة الملكية محمود المنتصر ألقى بالأخير في معسكر المناوئين لتعديل القانون رقم 25 ودفع به إلى طريق الدسائس[1].

ومع كل ذلك صادق البرلمان الليبي على تعديلات «قانون النفط» رقم 25 في 7 ديسمبر سنة 1965. وقد قدمت الأوبيك دعمها لليبيا. فخلال المؤتمر الذي انعقد في فيينا (ديسمبر سنة 1965) اتخذ قرار تعهدت فيه دول الأوبيك بألاّ تمنح امتيازات نفطية جديدة لتلك الشركات التي لن تخضع لقرار حكومة ليبيا.

ولما كان مرسوم 20 نوفمبر سنة 1965 لا ينص على عقوبات محددة بالنسبة للشركات التي ترفض الخضوع له فقد تمت الدعوة إلى جلسة طارئة للبرلمان في بداية يناير من سنة 1966 واتخذت الجلسة قانون العقوبات بحق الشركات صاحبة الامتياز والتي ترفض الانصياع وكانت مسألة العقوبات ملحّة إلى درجة أن الجلسة الطارئة عقدت خلال أيام عيد رمضان. وفي وزارة النفط تم توقيع اتفاقيات امتياز جديدة مع الشركات النفطية وتشير حسابات الاقتصاديين إلى أن ليبيا تمكنت نتيجة لذلك من الحصول على 40 مليون دينار ليبي إضافي في السنة.

وإلى جانب إعداد التعديلات على «قانون النفط» جرى تدارس قضية الامتيازات في المناطق الجديدة. وأعلنت المناقصة من 31 مايو حتى 31 يوليه سنة 1965 فقدمت 48 شركة أجنبية عروضها ومن بينها 24 من الشركات العاملة في البلاد (كانت «بريتيش بيتروليوم» هي الوحيدة التي لم تشترك في المناقصة) غير أن النظر في العروض المحددة تأجل لأنه كان قد فرغ للتو من تعديلات القانون رقم 25.

وفي ذلك الوقت كان الصراع التنافسي قد وصل حدوداً لم تعهد من قبل.

---

(1) من الضروري الإشارة إلى أن مصالح الكثيرين من أقارب محمود المنتصر كانت مرتبطة بالشركات «المستقلة».

فقد سلكت الشركات كل سبيل من أجل الحصول على امتيازات مربحة. ووصل الأمر إلى درجة أن رئيس الوزارة حسين مازق كان مضطراً إلى التصريح في البرلمان بأن الحكومة لن تقدم أي امتيازات لتلك الشركات التي تلجأ إلى خدمات الوسطاء (315، ص 7 - 65)[1].

وخلال دراسة العروض المقدمة من قبل الشركات احتدم الجدال في الأوساط الحاكمة: هل يقتصر في اعطاء الامتيازات على الشركات العاملة في البلاد أم تعطى لشركات جديدة. وكانت وجهة النظر الأولى تعبر في الحقيقة عن مصالح الأمريكيين والثانية عن وجهة نظر الإنجليز. وقد تشكل في الأوساط الحاكمة معسكران.

أما حسين مازق وعدد من أعضاء الحكومة بالإضافة إلى مدير مصرف ليبيا المركزي وبعض الشخصيات الأخرى فكانوا يؤيدون سياسة «الأبواب المفتوحة» وتوسيع عدد الشركات. فكان السماح للشركات الأجنبية الجديدة يستجيب، بنظرهم، للمصالح الاقتصادية والسياسية للبلاد، وقد أشير بصفة خاصة إلى مخاطر جعل الصناعة النفطية وقفاً على حلقة ضيقة من الشركات الأجنبية. وخلف هذه الفكرة كانت تستتر تخوفات الإنجليز ومؤيديهم من الموظفين الليبيين بسبب النفوذ المتعاظم لشركات «اسو» و «أوازيس» وغيرهما من الشركات الأمريكية الكبرى على الحياة السياسية في البلاد فشركة «اسو» وقد شغلت المركز الأول في استخراج النفط صارت تضاعف نشاطها في الميادين الأخرى من الاقتصاد الليبي. فقد أقامت مصنعاً لتكرير النفط (0,4 مليون طن في اليوم) وبدأت بإقامة مصنع لتمييع الغاز وأخذت بحفر آبار المياه على أساس عقود مع الحكومة وتسلّمت تعهدات لزراعة الغابات وتشجير الصحراء في عدد من المناطق. وكان لـ «إسّو» و «أوازيس» شرطتهما الخاصة وقامتا بالترتيبات اللاّزمة لضمان مواقع ثابتة في

(1) بهذا الصدد كتبت صحيفة «سيرينايكا ويكلي نيوز» أنه قد تشكلت في البلاد طبقة من وسطاء الشركات الأجنبية كان يدخل في عدادها شخصيات ذات مناصب عالية كانت بنشاطها تلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الوطنية.

حال تغير نظام الحكم في البلاد.

وكان الإنجليز والأوساط المحلية الموالية لهم يحاولون، من خلال اثباتهم للأفضليات الاقتصادية التي تقدمها الامتيازات المعطاة للشركات «المستقلة» أن يبرهنوا على أن الشركات القديمة يمكن أن تتحفظ على المخزونات المكتشفة من النفط وهو ما يؤدّي إلى الابطاء في وتائر استخراجه وكانوا يصرحون بأن توزيع الامتيازات بين الشركات السابقة يمكن أن يؤدّي إلى احتكارها لاستخراج النفط وهو ما يؤدّي إلى وضع أسعار النفط على هواها.

ضد هذه الحجج كان يقف رجال الأعمال والموظفون الليبيون الذين أثروا على حساب التعاون مع الشركات الأجنبية (بن حليم، محمد نقا، عثمان الصيد، محمد دخيل وسواهم) وكانوا يدعمون اعتراضاتهم بثبات مواقف الشركات السابقة في السوق النفطية العالمية وبقوتها من الناحية التقنية والمالية وبدرايتها بليبيا وسوى ذلك. (305, 1966 العدد 2، ص 45).

وتتضح حدة الصراع الذي كان دائراً بين الأوساط الحاكمة في البلاد من تصريح الديوان الملكي الذي جاء فيه أن الملك «لم يعط أية توصيات باعطاء الامتيازات لأية شركة بعينها. وبالإضافة إلى هذا كان جلالته يعتبر أن الترخيص بالحفر يجب أن يعطى للشركات التي تعتبر شروطها مفيدة للبلاد» (348، تاريخ 1966/3/6).

نشر قرار الحكومة الليبية الخاص بالامتيازات في فبراير من سنة 1966. فأعطيت الامتيازات لـ 14 شركة جديدة (ست أمريكية، ثلاث سويسرية، اثنتان ألمانيتان غربيتان، واحدة إيطالية، واحدة فرنسية وواحدة اسبانية). أما بالنسبة للشركات القديمة فقد نالت الامتياز من بينها خمس شركات أمريكية، ثلاث شركات المانية غربية، واحدة فرنسية وشركة «شيل» الإنجليزية ـ الهولندية. (344، تاريخ 1966/2/27). أما شركة «اسو» التي كانت تأمل بالحصول على شروط أفضل وشركة «أميرادا» فقد حرمتا حق الامتياز. وسحبت

شركتا «كونتيننتال» و «ماراتون» عرضيهما (نظراً لنظراتهما السلبية إلى تعديل «قانون النفط»). كما سحبت شركة «غالف أويل كوربوريشين» عرضها.

ومن الأمور المثيرة للفضول أن شركة «بولكول» الليبية (وفيها جزء كبير من الرأسمال الأمريكي) لم تحصل على امتياز. وبهذه الشركة كانت ترتبط مصالح بن حليم الذي اعتبر رفض «بولكول» تجاهلاً من جانب الدولة للمصالح الوطنية في الصناعة النفطية.

وفي نهاية المطاف فازت الشركات الالمانية الغربية والشركات الأمريكية «غير المستقلة». أما الإيثار الذي خصّت به الشركات الالمانية الغربية فقد فسّر بأنها تعهدت بتصريف النفط الليبي في جمهورية المانيا الإتحادية. وكان يمكن الركون إلى هذه التعهدات إذ أن «يوتيون راينيشي» و «شلوفين كيميك» كانتا في الواقع شركتين حكوميتين. وعلى هذا فلم يحدث تدعيم للمواقع الاقتصادية لشركات الكارتل النفطي العالمي. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس شركة «إسو» في ليبيا أمام أعضاء الشركة عدّ قرار الحكومة الليبية «تحدياً» وانذاراً للشركة ودعا إلى العمل بصورة أكثر جدوى من أجل الحفاظ على القدرة على المنافسة (344، تاريخ 1969/4/17).

وفي المقال الافتتاحي لمجلة «أراب أويل ريفيو» الذي انتقد سياسة الحكومة جرى تقديم قرار مجلس الوزراء الليبي على أنه «غامض لا يدرك كنهه» (305, 1966العدد 3، ص 16). وتحت عنوان «دعوا هذا سراً» أشير إلى أن سبعة من أصحاب الامتيازات الجدد لم يجيبوا بعد على استفسارات الحكومة المتعلقة بالنفط، لأن بعضهم لم يعثروا بعد على الزبائن المناسبين الذين بإمكانهم «شراء» الامتيازات التي تمّ الحصول عليها مجدداً (305, 1966 العدد 3، ص 45) وكان من بين هذه «ليبيا ديزيرت» و «ليبيا تيكساكو»، وخلف الشركة الأولى كان يستتر وزير النفط الكعبازي ووراء الشركة الأخرى مصالح وزير العمل والأشغال

العامة العقبي[1].

وبالإضافة إلى شركتي «ليون» و «ميركوري» فإن الشركات التي سلفت الإشارة إليها قد فقدت في مايو من سنة 1968 حقوق الامتياز بسبب عدم احترامها للمعاهدات الخاصة بالامتيازات. وخرقاً للقانون الخاص بنظام اعطاء الامتيازات قام الليبيون باعطائها لعدد من الشركات التي لم تقم ما يكفي من التحويلات المالية والإمكانات التقنية وليس عندها أسواق للتصريف.

وإذا كانت نهاية سنة 1965 قد اتسمت بالصراع الحاد الذي خاضته الحكومة الليبية مع الشركات الأمريكية «المستقلة» ففي بداية سنة 1966 تفاقمت تناقضاتها مع الشركات الداخلة في إطار الكارتل النفطي العالي.

فعلى أثر تعديل «قانون النفط» الذي صار ينظر إليه على أنه انتصار قومي أخذت الأوساط التقدمية في البلاد تطالب باستعمال أكثر عقلانية للمصادر النفطية لما فيه صالح اقتصاد البلاد (كإقامة الصناعة البيتروكيماوية والاشراف على العمليات المالية للشركات النفطية والحل النهائي لموضوع مصنع تكرير النفط في مرسي البريقة وما إلى ذلك). (389، تاريخ 1966/1/9).

واضطرت الحكومة الليبية إلى القيام ببعض الخطوات لتحقيق الاشراف على نشاط الشركات. فانشئت مراكز الجمارك ومراكز الهجرة في المرافىء النفطية (مرسى البريقة، رأس لانوف، السدرة وغيرها) إلاّ أن هذه الإجراءات لم تكن فعالة بما فيه الكفاية.

وفي سنة 1967 كان على الحكومة أن تواجه الهجوم المنظم من جانب الكارتل النفطي العالمي والرامي إلى ضرب مبدأ التحديد بصورة مشتركة لأسعار النفط المصدر. وقد خرج الحوار عن إطار تسوية موضوع الأسعار وصار يتعلق

(1) أكّدت هاتان الشركتان موافقتهما على التعديلات على «قانون النفط». وبالإضافة إلى ذلك التزمتا بتعهدات اضافية. فشركة «ليبيا ديزيرت» عرضت على الحكومة الليبية 25٪ من المشاركة العملية في حال اكتشاف مخزونات تجارية من النفط. ولكن عند توقيع العقود حاول المالكون الصوريون لهاتين الشركتين التملّص من التزاماتهم.

بالأساس الذي كانت تقوم عليه علاقات الليبيين بالشركات النفطية وكان احتجاج هذه الأخيرة محاولة سافرة لإملاء شروطها الخاصة.

ففي نهاية شهر 4 أغسطس من سنة 1966 أعلنت شركة «موبيل أويل» من جانب واحد عن تحديد سعر برميل النفط بـ 2,1 دولار وأعقبتها شركة «غيلزينبيرغ» الالمانية الغربية. وفي شهر نوفمبر من سنة 1966 قامت شركتا «تيكساكو أوفيرسيز» و «كاليفورنيا أزياتيكا» الأمريكيتان (وهما عضوا كونسورسيوم «أموزبس») بتخفيض سائل للأسعار. وفي يناير من سنة 1967 أعلنت «بريتيش بيتروليوم» أيضاً عن تحديد سعر برميل النفط من مصدر السرير للنفط بـ 2,1 دولار، فأقامت الحكومة الليبية شكوى ضد هذه الشركات.

وبلغت حدة الموضوع درجة أن أصبحت العلاقات مع الشركات النفطية واحدة من القضايا الأساسية في جلسة البرلمان الليبي في فبراير سنة 1967. وقد عبر كثير من النواب عن اهتمامهم بالوضع وراحوا يطالبون بالإشراف المنظم على نشاط الشركات. وقد وجه للحكومة استجواب حول الإجراءات التي تتخذ بهذا الخصوص، إلاّ أنه أتيح لأعضاء الحكومة أن يحوّلوا النقاش الخاص بالنفط إلى مناقشة للقضايا اليومية.

حتى بدء الجلسة كانت الحكومة تحاول التوصل إلى مخرج من الوضع القائم يقوم على أساس التنازلات. فعرضت على شركة «موبيل أويل» سعر 2,15 دولار للبرميل، إلاّ أن الشركة رفضت العرض مثلما رفضته أيضاً شركة «أموسيز» ففيما وراء العروض التنازلية كانت الشركات تشتم رائحة ضعف الليبيين. وعلى ذلك فإنها كانت تطمح إلى أن تؤمن لنفسها المواقع بالنسبة للمستقبل. وذلك لأن دول الأوبيك كانت في ذلك الوقت تناقش إمكانية تصفية التنزيلات.

وقد أجبر العدوان الاسرائيلي سنة 1967 الأوساط الليبية الحاكمة على التزام موقف التضامن مع الأقطار العربية. وفي الوقت نفسه كان الحفاظ على العلاقات الودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا يمثل مسألة ذات أهمية حيوية

بالنسبة لهذه الأوساط. وانكشف ذلك الموقف المزدوج للأوساط الحاكمة الليبية في أجلى صوره في إيقاف ضخ النفط إلى جميع البلدان (طبقاً لمقررات مؤتمر بغداد لوزراء النفط في الدول العربية). فبوضع الأصدقاء و «الأعداء» في شروط واحدة كانت الحكومة الليبية تأمل تجنّب تعقيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا.

وإذا كانت الأوساط الحاكمة الليبية قبل ذلك لم تتخيل إلاّ بصورة نظرية العواقب الممكنة لإيقاف تصدير النفط لأي سبب من الأسباب فإنها صدمت به الآن على الصعيد العملي. ولما وجدت نفسها على مشارف الكارثة الاقتصادية قررت بداية من 1 يوليه سنة 1967 أن تعيد تصدير النفط على الرغم من الإحتجاجات الجماعية في البلاد.

ولما كانت حكومة ليبيا تضع في حسبانها أن الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا قد تعرّضتا لسقطة اعتبارية ملموسة في العالم العربي فقد ضاعفت من ضغطها على الشركات مطالبة برفع أسعار النفط وبإلغاء التنزيلات. وكان هذا المطلب مبرّراً بكون أسعار النفط ارتفعت في سوق ألمانيا الإتحادية بمناسبة اغلاق قناة السويس، هذا بينما لم تزد أسعار نقل النفط الليبي. وبالاستفادة من دعم الأوبيك التي اتخذت قرارها بإلغاء التنزيلات بدءاً من 1 يناير سنة 1968 استطاع الليبيون أن يتوصلوا إلى الغاء التنزيلات بداية من 1 يوليه سنة 1967 (أي من تاريخ اعادة الضخ الجزئي للنفط من جانب ليبيا).

وفي المعاهدة المتعلقة بإلغاء التنزيلات أشير إلى أن هذا الإجراء مؤقت وأنه سيتواصل حتى حلّ أزمة الشرق الأوسط، أما الحق في تحديد موعد انتهاء الأزمة فترك للشركات المصدرة. فقدرت هذه الشركات أن الأزمة السياسية يمكن أن تستمر طويلاً ولهذا وضعت في الحسبان حل مشكلة نقل النفط عن طريق «الناقلات الضخمة» متجاوزة قناة السويس. ومن الجدير بالانتباه أن الكارتل النفطي العالمي كان البادىء بإلغاء التنزيلات فالشركات النفطية الضخمة لم تتحمل في الحقيقة أية خسائر وكانت مضطرة إلى أن تقتسم مع الليبيين حصة

من فائض الأرباح التي بدأت بتحصيلها بمناسبة اغلاق قناة السويس. ومهما يكن من أمر، فإن ليبيا صارت تتقاضى عوائد أكبر من النفط أما الكارتل النفطي العالمي فكان يأمل في أن يتوصل، بموافقته على التنازل، إلى التضييق على الشركات «المستقلة». ولم يكن أمام الشركات «المستقلة» ازاء الوضع القائم إلاّ أن تنهج نهج الكارتل النفطي العالمي وذلك لتتفادى التعقيدات الجدية في علاقاتها المتبادلة مع الليبيين.

وبهدف تأمين أساس أكثر متانة لتمويل مخططات التطوير الاقتصادي، راحت الحكومة الليبية وعلى مدى سنة 1968 تحاول رفع الأسعار المحددة للنفط. وقد نوقش ذلك الموضوع مناقشة واسعة في الصحافة، وشكلت اللجان الحكومية العديدة من أجل دراسته لكن ذلك لم يتقدم إلى مدى يتجاوز الأحاديث الكلامية.

وأخيراً تم التوصل إلى تفاهم متبادل بين الاحتكارات الأمريكية والأوساط الحاكمة الليبية. فالمظاهرات المعادية للأمبريالية التي قامت في يونيه ـ يوليه سنة 1967 والتصرفات الفعّالة لنقابات عمّال النفط أثارت خشية احتكارات الولايات المتحدة الأمريكية من امكانية فقدان توظيفاتها المالية في ليبيا. وفي الوقت نفسه زادت هذه التظاهرات من شكوك الأوساط الحاكمة في ثبات مواقفها. وبعد أن رأت الصفوة المحلية ما يحدّق بحياتها الرغدة من مخاطر وأدركت استحالة الركون إلى قواها الخاصة، فضلت السير في طريق التآمر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ظل الصراع قائماً مدة ثلاث سنوات تقريباً بين مختلف التكتلات في الأوساط الحاكمة حول موضوع الشركة الليبية الوطنية النفطية («ليبيتكو») فقد كان تشكيل هذه الشركة يضع في الاعتبار تعزيز دور الدولة في الصناعة النفطية ومضاعفة مداخيلها من النفط. وقد أعيد النظر مرّات عديدة في مشروع تشكيل «ليبيتكو» هذا وانتهي من وضعه في نهاية سنة 1967 إلاّ أن تنفيذه تأجل من جديد بضغط من العناصر الموالية لأمريكا. فقد أكد هؤلاء أن هذه الخطوة سابقة

لأوانها بسبب انعدام الكادرات الوطنية المتخصصة وتعقّد الحالة في السوق النفطية العالمية.

تركت الدروس المستقاة في سنة 1967 أثرها على تطوير الاتجاهات الواقعية في البلاد. فقد أمسى واضحاً بالنسبة للكثيرين أن سياسة عقد اتفاقيات الامتياز مع الشركات الأجنبية لا بدّ وأن تؤدي بالحكومة إلى حال من السلبية والتبعية. وأخذت موجة السخط تتزايد في البلاد نتيجة لتعاون الأوساط الحاكمة مع أعوان العدوان الاسرائيلي.

وفي أبريل سنة 1968 سن قانون خاص بتشكيل «ليبيتكو» وخوّل المرسوم هذه الشركة حقوقاً غير محدودة في التنقيب والبحث في المناطق التي لم تؤجر للشركات الأجنبية بالإضافة إلى المناطق التي أعادتها الشركات وفقاً لـ «قانون النفط» رقم 25. وصارت الامتيازات الجديدة لا تمنح للشركات الأجنبية إلا بشرط نشاطها المشترك مع «ليبيتكو». وكان من حق الشركة أن تبرم، بتأييد من الحكومة، الاتفاقيات الثنائية مع الشركات الأجنبية حول الاستغلال المشترك للمصادر العائدة لهذه الشركة وأن تشتغل في ترويج الحصة العائدة للحكومة الليبية من النفط الخام والتي تمثّل الشكل العيني من العائدات. وأشير في القانون إلى أنه لا يحق لـ «ليبيتكو» ابرام المعاهدات مع الشركات الأجنبية إلا بشرط أن تحمل هذه المعاهدات إلى ليبيا من العائدات ما يزيد عما هو منصوص عليه في «قانون النفط» رقم 25.

وبعد فترة وجيزة من إنشائها قامت شركة «ليبيتكو» بابرام معاهدة مع شركة النفط الفرنسية الحكومية «انتربريز دي ريشيرش أي داكتيغيتي بيتروليير» وفرعها المسمى «سوسايتي ناسيونال دي بيترول داكيتين» بهدف إقامة تعاون للتنقيب والاستثمار في ثلاث مناطق (مساحتها العامة 30 ألف كم مربع) وحدّدت حصة «ليبيتكو» في هذا التجمع بـ 25٪ إلى حين يصل استخراج النفط إلى 10 ملايين طن في السنة وكان من المفروض بعد ذلك أن تصل الحصة إلى 50٪ (عندما تصل الكمية إلى 27,5 مليون طن في السنة) وتعهد الفرنسيون بتأمين تسويق

حصة «ليبيتكو» من النفط وتقديم الدفوعات في وقت واحد مع المراحل المختلفة من استخراج النفط (في حدود 6,5 مليون دولار) وبدفع مخصصات (في حدود 15٪) من استخراج النفط، واجراء البحوث في ميدان اقامة المؤسسات الصناعية والمساهمة في إنشاء معهد النفط وإعداد الكادرات الوطنية. وكان من المفترض أن يؤدّي ذلك بمجموعة إلى إيصال حصة ليبيا من العوائد النفطية إلى 80٪ حسب تقديرات وزارة النفط.

وكان الاتفاق مع شركة «انتربريز دي ريشيرش أي داكتيفيتي بيترولبير» ومع سوسايتي ناسيونال دي بيترول داكيتين» يعني مرحلة الانتقال إلى ابرام العقود الأولية لاستغلال المصادر النفطية في البلاد.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الاتفاقية الليبية ـ الفرنسية على أنها ضغط على الشركات الخاصة بهدف اجبارها على القيام بتنازلات مقبلة. أما بالنسبة للأوساط الحاكمة في البلاد فكانت «ليبيتكو» تفاحة الشقاق الحقيقية إذ كانت صلاحياتها الواسعة تطرح امكانيات الاثراء الشخصي على حساب عقد الصفقات مع الشركات الأجنبية.

وفي سنة 1969 تعرّض تشريع التعاون لبعض التغييرات. فمنذ ذلك التاريخ لم تعد الشركات النفطية الحكومية فقط بل والشركات النفطية الخاصة أيضاً قادرة على ابرام العقود. وحتى ذلك الحين كان (ليبيتكو) قد عقدت معاهدات مماثلة مع اتحاد شركات «ايني» الإيطالية الحكومية ومع شركتي «ايشلدند أويل» و «تشابّاكا أويل» الأمريكيتين ومع شركة «سرتيكا شيل» (وهي فرع لـ «رويال داتش شيل»)[1].

---

(1) تبدل وضع «ليبيتكو» ومهامها بعد القضاء على النظام الملكي. فقد تحولت بقرار 15 مارس سنة 1970 إلى التعاونية الليبية الوطنية للنفط («لينوكو») التي كان عليها أن تطبق سياسة مجلس قيادة الثورة الرامية إلى تقليص نشاط الشركات النفطية الأجنبية في البلاد وتقوية وتطوير القطاع الوطني في الصناعة النفطية (بما في ذلك استخراج النفط والغاز والمشتقات النفطية وتسويقها).

كانت منظمة الأوبيك تترك أثرها المستمر على تكوين السياسة النفطية للحكومة الليبية. وقد أصبحت ليبيا عضواً فيها سنة 1967، فليس غريباً لهذا السبب أن الليبيين كانوا يقدّمون مطاليب تبديل شروط المعاهدة مع الشركات الأجنبية بعد أن تكون تلك المطاليب قد وجدت انعكاسها في معاهدات الدول النفطية الأخرى.

نضال الشعب الليبي
ضدّ الاستبداد الأجنبي والنظام الملكي

سرّع تطور صناعة استخراج النفط من تصفية الصنيعة الفيدرالية للنظام الحكومي في ليبيا، تلك الصنيعة التي فرضتها الدول الغربية وخاصة انجلترا.

فمظاهر الاقليمية المحلية والتوزع على أساس المناطق والتي لا مندوحة منها في شروط الفيدرالية المصطنعة كان معوقاً لعملية تكوّن الروح الجماعية الليبيـة وكـانـت تحـول دون تكـون الشكـل المحـدد لهيئـات السلطـة والإدارة الحكوميتين، فخلال عمل الهيئات المركزية والجهوية كانت تظهر الخلافات الجدية ويلاحظ التضارب في الآراء والمنافسات وكثيراً ما كانت السلطات الفيدرالية والجهوية تناقش الصلاحية في هذه القضية أو تلك، وهو ما كان يولد الكثير من المصاعب في عمل ميكانيكة الدولة ويفضي إلى ازدواجية لا مبرر لها وكان يشكل تربة صالحة لتقوية ميول الانجذاب نحو المركز في المناطق ويضع الوحدة الوطنية والترابية لليبيا تحت الخطر. وكانت مصاريف الانفاق على جهاز الحكومة المتضخم تنوخ بعبئها الثقيل على ميزانية الدولة التي كانت حتى سنة 1963 في عجز مستمر.

وبقرار من البرلمان ألغى النظام الاتحادي في 25 أبريل سنة 1963 وأعلنت ليبيا دولة موحّدة (مملكة ليبيا) وعوضاً عن المقاطعات الثلاث ذات الحكم الذاتي قسمت البلاد إلى عشر مناطق ادارية.

كانت تصفية النظام الفيدرالي الذي يمثل واحداً من أكبر المعوّقات في طريق توحيد جهود الفصائل المختلفة من القوى الوطنية في النضال ضد الاستبداد الأجنبي، تستجيب ومصالح الجماهير الشعبية العريضة. وبعد الغائه كتبت صحيفة «الرائد» معبّرة عن نظرة القوى الوطنية إلى الاتحاد، فقالت: «إن مرحلة نظام الحكم الاتحادي في ليبيا تسببت لها في كثير من الضرر وأساءت لهيبتها على الصعيد الدولي. وكان أهم الجوانب السلبية للنظام الإتحادي هو أنه لم يكن يعتمد على الشعب وقد تجاهل وجود المنظمات الشعبية وكان مقطوع الصلة بالشبيبة والعمال وهكذا. م» (369، تاريخ 1963/3/30).

كانت سياسة الفصل بين المقاطعات بالصورة المصطنعة تعوّق تطور العلاقات الاقتصادية فيما بينها وتحول دون توسيع التبادل السلعي والأسفار فيما بينها[1]. وهذا هو السبب الذي جعل الرأسمال الوطني مهتماً بتصفية النظام الفيدرالي. كما أن الشركات الأجنبية والنفطية بوجه خاص اصطدمت أيضاً بمصاعب جدية في حل العديد من الموضوعات المتعلقة بقضايا استخراج النفط، إذ كان عليها في الواقع أن تتعامل مع أربع حكومات: الحكومة الإتحادية وثلاث حكومات محلية. وكان للتوزيع المعقد الاختصاصات بين هذه الحكومات يساعد على ازدهار البيروقراطية ويضع امكانات واسعة لكل نوع من أنواع سوء الاستغلال. كما أن عدم تركز السلطة أحال جهاز الإدارة المكتبي للتضخم في ليبيا إلى حجر عثرة في سبيل تطور صناعة استخراج النفط. وقد أشارت صحيفة «الرائد» في معرض وصفها لذلك الجهاز إلى «أن جهاز الإدارة كان أداة في أيدي الفئة الحاكمة لتحقيق غاياتها المغرضة واثرائها الشخصي. وقد سرى فيه الفساد والإنحلال واهمال مصالح الجماهير الكادحة ـ م» (369، تاريخ 1963/3/30). فلم يكن على الشركات النفطية والشركات التي تقدم لها الخدمات

---

(1) تحت ذريعة حماية الصناعة والزراعة المحليتين من المزاحمة الأجنبية وبهدف ضمان أمن المقاطعات أيضاً أقيمت نقطة مرور بين طرابلس وبرقة (عند خط الشريط الساحلي بالقرب من قنطرة «ماربل ارتش»).

أن تقتصر فقط على إنفاق المبالغ الطائلة من أجل رشوة موظفي الحكومات الأربع فقط، بل واهدار الوقت لإعداد مختلف الوثائق. وهذا ما جعل الشركات النفطية معنيّة من الناحية العملية بتصفية النظام الفيدرالي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الصراع لتصفية النظام الفيدرالي فرّخ تناقضات أنجلو ـ أمريكية حادة، ذلك أن الفيدرالية كانت أكثر ملاءمة لانجلترا لأنها تحول إلى حد ما دون تغلغل الاحتكارات الأمريكية التي كانت تتطلع إلى الحصول على مواقع رئيسية في البلاد.

وأدّى التطور العاصف لصناعة استخراج النفط إلى أن أصبحت ليبيا منذ سنة 1963 دون حاجة للمساعدة المالية من الدول الغربية. ففي ذلك العام سجلت لأول مرّة في تاريخ استقلالها رصيداً تجارياً إيجابياً. (كانت الواردات 85,3 مليون دينار ليبي والصادرات 1335 مليون دينار). وقد كتبت صحيفة «صاندي غيبلي»: «تخلصت ليبيا من الخوف من الضغط المالي المستعمل من أجل المآرب السياسية. . وليست بحاجة إلى المساعدة المالية» (344 تاريخ 1964/12/22).

وبمناسبة ازدياد المداخيل الحكومية، فإن الأجور التي كانت تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا نظير استخدام الأراضي الليبية من أجل القواعد العسكرية (كانت سنة 1963: 6,8 مليون دينار ليبي) فقدت معناها الأول إذ أن نسبة هذه المساعدة في الميزانية انحدرت من 50٪ (خلال أول سني الاستقلال) إلى 11٪ وهذا ما أعطى صحيفة «الميدان» الليبية امكانية أن تصرح بأنه «لم يعد من المعقول الآن تأجير الأراضي الليبية من أجل الأغراض العسكرية ـ م» (389، تاريخ 1964/8/15). وعلى هذا فإن العوامل التي كان تجبر على ابرام المعاهدات وعلى توضّع هذه القواعد الأجنبية في البلاد قد استهلكت نفسها.

هذا بينما لم تضعف أهمية القواعد العسكرية في ليبيا شأناً بالنسبة لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بل وزادت بصورة ملموسة. فبالإضافة إلى الدور العسكري ـ الاستراتيجي، صارت هذه القواعد تلعب أكثر فأكثر دور المحامي عن

مصالح الشركات الأجنبية.

كانت معاهدات ليبيا العسكرية مع انجلترا (سنة 1953) ومع الولايات المتحدة الأمريكية (سنة 1954) تساعد على تدعيم مواقع رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الليبي وتركت أثراً ملموساً على انتهاج الحكومة الليبية الملكية نهج السياسة الداخلية الرجعية. وصارت هذه المعاهدات حجر عثرة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية في البلاد وكانت تتناقض تناقضاً جوهرياً مع مصالحها الوطنية. فإرتباط ليبيا بالسياسة الخارجية لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية أوصلها إلى السلبية شبه المطلقة في الشؤون الدولية وهو ما أدّى بها إلى العزلة في نهاية المطاف. بهذا الخصوص كان ينظر إلى تصفية القواعد العسكرية في ليبيا «كتحرر سياسي يؤدّي إلى التحرر في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ـ م»(367، تاريخ 1964/8/20). وهذا ما جعل مختلف القوى الاجتماعية في البلاد (المثقفين التقدميين، الطلاب، الطبقة العاملة الفنية المتطورة، قسم كبير من البورجوازية الوطنية، العناصر ذات الميول الوطنية من الفئة الاقطاعية القبلية العليا والبورجوازية الصغيرة في المدينة والقرية) تلتف حول مطلب تصفية القواعد وإجلاء الجيوش الأجنبية. وكانت هذه المطاليب تحمل في البداية طابعاً فردياً وعرضياً فأصبحت في سنة 1963 أكثر إلحاحاً وانتظاماً واتخذت طابعاً وطنياً شاملاً سنة 1964.

أما البلاط الملكي وأعيان الاقطاع بالإضافة إلى أوساط البورجوازية الكومبرادورية التي أثرى أعضاؤها من جرّاء التعاون مع الاحتكارات الغربية فكانوا جميعاً يظهرون مقاومة مستميتة ضد أية خطط ترمي إلى إحداث أية تبديلات في المعاهدات العسكرية. وعلى الرغم من تبدل الحالة الاقتصادية فإن الأوساط الحاكمة في ليبيا ظلت تقف مؤيدة لوجهة النظر القائلة بأن القواعد العسكرية الإنجليزية والأمريكية، نوع من ضمان أمن البلاد ورسوخ أقدام الملكية. أما على الصعيد الدولي فكانت الحكومة الليبية مضطرة إلى القيام بالمناورات، حتى أنها وضعت توقيعاتها (كعضو في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الطاقة الذرية وجامعة

الدول العربية) على الوثائق الداعية إلى تصفية القواعد الأجنبية واجلاء الجيوش. وكان هذا التكتيك من جانب الأوساط الحاكمة والمتعلق بموضوع القواعد يتناقض بصورة أكبر ليس فقط مع مطلب الشعب الليبي بل ومع المقررات الدولية بهذا الخصوص وقد كتبت صحيفة «الرائد»: «إن مسألة القواعد ـ هي اللعنة التي تلاحقنا في كل مكان. فقد لاحقتنا في المؤتمرين الأول والثاني لرؤساء الدول الأفريقية، وما تزال تلاحقنا دون هوادة في جميع مؤتمرات السلام والتضامن ـ م» (369، تاريخ 1964/8, 7/133).

وسرعان ما تفاقم الصراع في سبيل تصفية القواعد العسكرية. وفي نهاية سنة 1963 وجه نواب البرلمان الليبي رسالة إلى الحكومة يطالبون فيها بتصفية تلك القواعد، وقد وقّع نصف أعضاء البرلمان تقريباً على تلك الرسالة. ووقفت الصحافة الدورية (صحيفتا «العمل» و «جورنيلي دي تريبولي»... وغيرهما) إلى جانبهم. (انظر 379، تاريخ 1963/7/1، 372، تاريخ 1963/8/3,).

وبمناسبة اطلاق النار في بنغازي على مظاهرة للطلاب الذين خرجوا (في يناير سنة 1964) تأييداً للشعب الفلسطيني ومؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة قام وفد من ممثلي الأوساط الاجتماعية ومجموعة من أعضاء البرلمان بزيارة الملك والحكومة وطالبوا بتسوية الوضع في البلاد وبتصفية القواعد الأجنبية وقد انصب سخط الشعب الليبي على مسلك السلطات البوليسية في بنغازي في المظاهرات التي انطلقت في أكبر مدن البلاد متخذة طابع الاحتجاج ضد النظام الملكي. وصدر العدد الأول من صحيفة «الشعب» الجديدة بتاريخ 7 فبراير سنة 1964 تحت شعار يعبر عن مطالبة شعب ليبيا بتصفية القواعد العسكرية في البلاد. وطرح المقال الافتتاحي موضوع أبطال المعاهدة الانجليزية ـ الليبية، وأكد خلال ذلك على أن ليبيا بنتيجة أمثال تلك المعاهدات «صارت ضحية ضغط اقتصادي سياسي».

وقد أحدث خطاب جمال عبد الناصر، رئيس جمهورية مصر، الذي ألقاه في ملتقى عقد في جامعة القاهرة (بمناسبة يوم الوحدة 22 فبراير سنة 1964) أثراً

كبيراً في نفوس جميع طبقات المجتمع الليبي. وفيه تمنى عبد الناصر لليبيا أن تصفي القواعد التي تشكل خطراً عليها نفسها وعلى غيرها من الأقطار العربية (362، تاريخ 1964/2/23) واستقبلت القوى الوطنية في ليبيا هذه الرغبة بكثير من الحماس فحاولت الحكومة الليبية تهدئة الأوساط الاجتماعية. وفي اليوم التالي على الفور نشر بيان الحكومة الذي يؤكد الوفاء للتعاون العربي العام كما أكدت الحكومة بأنها لا تنتوي تمديد المعاهدات العسكرية أو تجديدها مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية (377، تاريخ 1964/2/24) وكان ذاك أول تصريح رسمي يتعلق بالقواعد العسكرية ويوجه ضد مصالح الدول الغربية. ولذلك لقي صدى طيباً داخل ليبيا نفسها وداخل غيرها من الأقطار العربية. وأخذت القوى الوطنية في البلاد، وقد شجعها نجاحها الأول، بالمطالبة بأن يقوم رئيس الدولة بالإعلان بكل وضوح بأنه «يوقع باسم ليبيا قرار إلغاء المعاهدات». (انظر 373، تاريخ 1964/2/28).

وألفت الحكومة الليبية نفسها عاجزة عن التصدي لضغط الأوساط الاجتماعية التقدمية. وازداد الموقف تأزماً بعد قيام 12 من أعضاء البرلمان في مستهل شهر مارس سنة 1964 بتقديم مشروع إلى مجلس النواب حول اتخاذ القرارات العاجلة بفسخ المعاهدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا. وقد خرجت مظاهرات الطلاب والشبيبة العمالية في مظاهرات عمّت جميع أنحاء البلاد (9، 5 و 16 مارس) تأييداً لذلك المشروع. واضطرت الدولة، إزاء هذه الظروف، إلى أن تؤكد في مجلس النواب على تصريحها المعلن بتاريخ 23 فبراير وأعلنت بأن الاستعدادات تجري لإجراء المفاوضات مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

وزاد الضغط على الحكومة، فأكد مفتاح عريقيب، رئيس مجلس النواب، في خطاب أمام رئيس الدولة على أن الظروف المالية لليبيا تسمح بالامتناع العاجل عن المساعدة الأجنبية ثم بفسخ المعاهدات المتعلقة بالقواعد العسكرية. وفي هذا الاتجاه كان حديث نواب مصراتة حتى أنهم قدموا مشاريع قوانين حول فسخ

المعاهدات وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية. وقد درست لجنة الشؤون الخارجية والدفاع مشاريع القوانين هذه وتم التوصل إلى اتفاقية قائمة على التنازلات بين أعضاء البرلمان والحكومة.

إذ أصرت الحكومة على إجراء مفاوضات تمهيدية حول التصفية الشاملة للقواعد العسكرية لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وإجلاء كافة القوات المسلحة لهاتين الدولتين. وفي الوقت نفسه لم تخف إمكانية فسخ المعاهدة من جانب واحد أما أعضاء البرلمان فطالبوا الحكومة بأن تطلعهم على مجرى المفاوضات وتخبرهم بنتائجها في فترة لا تزيد عن شهرين من موعد انتهاء الجلسة الحالية للبرلمان (أي حتى سبتمبر) أما قرار مجلس النواب المتعلق بهذا الخصوص، والذي اتخذ في 16 مارس سنة 1964 فقد اختتم بالعبارات التالية:

«وفي حال عدم وصولنا إلى تحقيق أهدافنا الوطنية عن طريق المفاوضات يصادق المجلس على قرارات فسخ المعاهدة مع انجلترا والاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ م». (376، تاريخ 1964/3/17).

واضطرت الأوساط الحاكمة إلى تغيير مواقفها فيما يخص القواعد. وقد تركت مقررات مجلس القمة للدول العربية المنعقد في القاهرة أثراً كبيراً على تطور الأحداث في ليبيا. فتسوية الخلافات على أساس الاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الوحدة الترابية هيأت جواً مناسباً لليبيا في موضوع تصفية القواعد العسكرية. فبدراسة الوضع الدولي الذي تغير والتوازن الجديد للقوى على الصعيد الدولي وجدت الأوساط الحاكمة الليبية أنه لم يعد بإمكانها الاستمرار في مواجهة شعبها والرأي العام الدولي.

والحق أن القضايا في ليبيا خرجت عن نطاق رقابة النظام الملكي. فبادر الملك، بإشارة من الإنجليز، إلى التصريح لممثلي السلطة السياسية والاقتصادية بنيته في أن يسقط عن نفسه صلاحيات رئيس الدولة متذرعاً بكبر سنّه وضعف صحته. وكان تصريح الملك بقراره بالتنازل عن العرش مناورة سياسية جديدة إذ

كان على معرفة جيدة بجوانب الضعف في البرلمان الليبي وحركة التحرر الوطنية. وفضلاً عن ذلك فإن ادريس لم يكن يشك في أنه سيحظى بتأييد الفئة الإقطاعية والدينية العليا بالإضافة إلى الأوساط الاحتكارية في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان على حق. إذ تراجعت الشخصيات السياسية في البلاد خوفاً من عواقب تنازل الملك عن العرش وخلال 20 - 21 مارس سنة 1964 بذلوا كل ما في وسعهم لـ «اقناع الملك بالبقاء في منصبه». وفي ليل الـ 21 من مارس صدر البيان الحكومي الذي جاء فيه أن الملك «يهب نفسه لما فيه صالح الأمة حتى نهاية حياته» وكان هذا يعني بأن قرار البرلمان القاضي بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية قد تحول إلى قطعة من الورق.

وقد نظرت صحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ 26 نوفمبر سنة 1964 إلى قصة التنازل عن العرش على أنها محاولة للوقوف في وجه القوى الداعية إلى تصفية القواعد الأمريكية في ليبيا. وأكدت الصحيفة على أن قضية القواعد مرتبطة، أكثر من أي وقت مضى، بالملكية، ذلك «أن سلطة ادريس الاقطاعية على الليبيين ستضعف بخروج الأجانب. . .» وخلّف ذلك المقال أثراً بالغ السوء على الحكومة الليبية إلى درجة أن سفير ليبيا في الولايات المتحدة الأمريكية وجه رسالة خاصة إلى صحيفة «واشنطن بوست» جاء فيها أن صاحب المقال ارتكب أخطاء فاحشة في عدد كبير من القضايا وأنه بسبب ذلك يقوم بالاستنتاجات المغلوطة (352، تاريخ 1965/12/5).

ومع كل ذلك نجحت مناورة الملك إذ تراجعت الحكومة عن وعودها وتأكيداتها، وراحت تحاول تضليل الرأي العام حول الأهداف الحقيقية التي يزمع التوصل إليها خلال المفاوضات التي بدأت في مارس ـ أبريل من سنة 1964 مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. ولما كان الجانبان يحاولان كسب الوقت انتظاراً لانخفاض حدّة الوضع المتأزم في البلاد، فإن المفاوضات اتخذت سمة التسويف والتطاول.

ولما كانت انجلترا تعتمد على تأييد الأوساط الحاكمة راحت تمارس سياسة

مرنة في مرحلة المفاوضات. فباستعراض استعدادها للتراجع والقيام بتصفية قواعدها كانت تؤمن لنفسها الشروط الملائمة لتحقيق خططها المقبلة في ليبيا. ولما كانت تدرك جيداً أن الامتناع عن المفاوضات يمكن أن يدمّر مواقعها ليس فقط داخل ليبيا، بل وداخل الأقطار العربية الأخرى فإنها قررت أن تتصرف وفقاً للمبدأ القائل: «التنازل عن القليل من أجل الحفاظ على الأهم».

كما أن الموافقة المبدئية التي قدّمها الإنجليز خلال المفاوضات والخاصة بإجلاء جيوشهم وقواعدهم العسكرية عن الأراضي الليبية كانت تفسّر أيضاً بمصاعب ذات طابع مالي سببها المصاريف الهائلة للإنفاق على القوات المسلحة في مختلف مناطق الكرة الأرضية. يضاف إلى هذا أن إجلاء الجيوش عن طرابلس لم يكن يمسّ المصالح الاستراتيجية لانجلترا فقد كان الحفاظ على القواعد في برقة حيث تواجد الامتيازات النفطية الإنجليزية أمراً أكثر أهمية بالنسبة لها. فهناك (في العدم) كانت توجد أهم نقطة تبديل لطيران النقل العسكري الإنجليزي من مناطق الشرق الأدنى إلى أعماق أفريقيا. وعلى أساس هذه التصورات كان يقوم تكتيك الإنجليز خلال المفاوضات ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها المفاوضات مع الحكومة الليبية ليس بقصد الموافقة على تصفية قاعدة ويلس ـ فيلد، بل من أجل أن تكسب الوقت عن طريق بعض التنازلات الطفيفة والمماطلات ولكي لا تعطى الفرصة لإضعاف مواقعها في البلاد. وكان القرار الحاسم للولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بقاعدة ويلس ـ فيلد وبشبكة المطارات وميادين تجريب الأسلحة المساعدة لها فوق الأراضي الليبية يفسّر، حسبما كانت تشير الصحافة الأمريكية، بأن ويلس ـ فيلد كانت أكبر قاعدة للناتو تستخدم لإعداد طواقم الطيارين وإرسال الجيوش إلى المناطق «المضطربة» في أفريقيا والشرق الأدنى (360، تاريخ 1964/3/11, 352، تاريخ 1964/3/12). ولم تكن قضية الدفاع عن التوظيفات المالية للاحتكارات النفطية تقل أهمية عن ذلك.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت منذ سنة 1963 بمناورة خاصة بهدف اضعاف الحركة الرامية إلى تصفية القواعد الأجنبية. فحاولت أن تلعب

بورقة تسليم ليبيا في إطار تقديم المساعدة في ميدان بناء القوات العسكرية الجوية طائرتي تدريب قاذفتين وطائرة نقل وأخرى للاستكشاف. وبهذه المناسبة أفرد في قاعدة ويلس ـ فيلد قسم خاص رفع فوقه العلم الليبي. وصرّح سفير الولايات المتحدة الأمريكية خلال حفل تسليم الطائرات بأن القاعدة الجوية منذ اليوم «ستستخدم بصورة مشتركة. (324، تاريخ 1963/8/23). وقد أيدت الحكومة الليبية ذلك الإجراء على الرغم من أنه كان يعني تنازلاً زهيداً ولم يستقبل بحماس خاص من جانب الليبيين. وفي نهاية المطاف فإنّ هذه المناورة التي أجريت بالاشتراك مع الدبلوماسية الأمريكية لم تحقق هدفها. فقد عادت الأوساط الاجتماعية سنة 1964 مجدّداً إلى المطالبة بتصفية القواعد العسكرية للدول الأجنبية وإجلاء جيوشها عن الأراضي الليبية. ولم تسفر محاولات الأمريكيين باقناع الليبيين بضرورة الحفاظ على القاعدة بحجة الدفاع عن البلاد عن أية نتيجة إيجابية.

وقد اتضح من خلال تبادل الآراء بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنتوي إجلاء جيوشها من ليبيا. وكتبت صحيفة «الميدان» بتاريخ 15 أغسطس سنة 1964 بهذا الخصوص: «إن الأمريكيين لا يرغبون بتحقيق المطلب الليبي ويرفضون الموافقة على مبدأ سحب قواتهم ويحاولون إقامة العراقيل في طريق المفاوضات ـ م». وأثار ذلك الموقف من جانب الأمريكيين سخطاً شديداً في ليبيا. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرّت على عنادها حتى وبعد أن أعطت انجلترا موافقتها المبدئية على تصفية قواعدها العسكرية وإجلاء جيوشها.

وخلال أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية في القاهرة أدلى حسين مازق، وزير خارجية ليبيا (رئيس الوزارة منذ 1965) بتصريح للصحافة الأجنبية جاء فيه أنه ما دامت المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق تقدّماً ملموساً فإن الجانب الليبي قد أطلع الجانب الأمريكي على أنه «من الأفضل تصفية قاعدة ويلس ـ فيلد على أساس تفاهم متبادل لكي لا تضطر الحكومة للجوء إلى البرلمان ومن ثم اصدار قرار من جانب واحد عن إنهاء صلاحية الاتفاقية. ومثل

هذا القرار من جانب البرلمان يجرد وجود القوات المسلحة الأمريكية في ليبيا من أي أساس شرعي ويضع الولايات المتحدة الأمريكية في وضع الدولة المحتلة ـ م» (369، تاريخ 1964/8/3) ولكن على الرغم من ذلك التصريح فإن مكتب الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بقي مصراً على قراره. وتعرض الموقف العنيد للولايات المتحدة الأمريكية لانتقاد العديد من الصحف الليبية، فكتبت صحيفة «الحرية» بصفة خاصة: «إذا ما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تبديل موقفها يجب علينا أن نعيد النظر في سياستنا نحو هذه الدولة ـ م» (367، تاريخ 1964/8/13).

وأخيراً اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها من هذه القضية. فنشر مكتب الدولة في 23 اغسطس سنة 1964 تصريحاً جاء فيه أنه: «قد أشير من طرفنا خلال المفاوضات بأننا نقبل مبدأ سحب ويلس ـ فيلد، أما الموعد المحدد لتصفية القاعدة فلم تجر مناقشته» (344، تاريخ 1964/9/23). وصرّح ممثل مكتب الدولة للمراسلين الصحفيين في واشنطن بقوله: «إن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت خلال مفاوضاتها مع ليبيا على سحب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة ويلس ـ فيلد من ناحية المبدأ. وفي الوقت نفسه فإننا أكدنا كالسابق المغزى الكبير للنشاط الرامي إلى إعداد القوى الجوية والذي نقوم به في ويلس ـ فيلد وعلى الصعوبة والتكاليف والمشاق المتعلقة بنقل هذا النشاط إلى مكان آخر. وإننا ندرس مختلف آفاق مثل هذه الخطوة وإن نتائج الدراسة ستمكننا في سنة 1965 من إحاطة الليبيين علماً بالموعد الذي يمكن لقواتنا فيه أن تسحب من قاعدة ويلس ـ فيلد» (352، تاريخ 1964/8/23).

وعلى هذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد التجأت إلى المبدأ الاستعماري المجرّب وهو «الخروج من أجل البقاء» ومما لا يخلو من طرافة أن نذكر بهذا الصدد قول نيوسوم، السفير الأمريكي في ليبيا، والذي أدلى به سنة 1970 في اللجنة الفرعية الخاصة بقضايا معاهدات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الأمن والالتزامات خارج الحدود. لقد صرّح بأن موافقة الولايات

المتحدة الأمريكية على سحب قاعدة ويلس - فيلد قد مكّنت الملك ادريس والحكومة الليبية من إيجاد الذريعة التي أتاحت لهما فيما بعد السماح للأمريكيين باستخدام هذه القاعدة فيما بعد. وأكد نيوسوم آنذاك أن الحكومة الليبية لم تكن تطمح إلى الوصول بهذه المفاوضات إلى حدّها النهائي.

وفي نهاية سنة 1964 شكلت لجنتان مشتركتان من ممثلي ليبيا، من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا من جهة أخرى وذلك لدراسة الموضوعات العملية المتعلقة بتصفية القواعد العسكرية وسحب الجيوش.

وعلى هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كانتا تطمحان إلى غاية واحدة في ليبيا إلا أن تكتيك كل منهما كان مغايراً. وقد حاولت الحكومة الليبية أن تكسب من ذلك إلى حدّ ما وقد لمست موالاة الحكومة الإنجليزية، فحاولت بذلك أن تضغط على مواقع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية، بالإضافة إلى الدول التقدمية في آسيا وأفريقيا تقدّم الدعم المتواصل لجهود الشعب الليبي في الوصول إلى تصفية القواعد الأجنبية وإجلاء الجيوش الأجنبية. وكانت الحكومة السوفييتية وحكومات الدول الاشتراكية تدين أية محاولة تتجه إلى الحفاظ على القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا وترى في ذلك خطراً ليس فقط على استقلال ليبيا بل وعلى السلام في منطقة الشمال الأفريقي والشرقين الأدنى والأوسط.

وقد نصت الرسالة التي وجهتها الحكومة السوفياتية بتاريخ 19 يوليه سنة 1964 إلى المشاركين في مؤتمر أديس - أبابا لرؤساء الدول الأفريقية على أن الحكومة السوفياتية تنظر بتفهّم إلى مطامح الدول الأفريقية في وضع حدّ لاحتلال القارة الأفريقية وفي اجلاء القواعد العسكرية الأجنبية. وأشير في تلك الرسالة أيضاً إلى أن الاتحاد السوفياتي كان وما يزال يؤيد تلك الخطوات التي يراها رؤساء الدول الأفريقية ممكنة من أجل التعجيل بإخراج الجيوش الأجنبية من أفريقيا ومن الدول المجاورة للقارة الأفريقية. (302، بتاريخ 1964/7/20).

وبفضل النضال المتعاظم للشعب الليبي ضد القواعد العسكرية ودعم ذلك النضال من جانب القوى التقدمية. كانت الأوساط الحاكمة في ليبيا تؤكد، سواء في داخل البلاد، أم في المؤتمرات الدولية، على أن المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ستعطي نتائج إيجابية. وكانت في الوقت نفسه تستعد للبطش بالقوى الوطنية داخل البلاد. فسنّت مجموعة من القوانين التي تحدّ من الحريات الشخصية للمواطنين (وخاصة «قانون التجمعات والتظاهرات» الذي نشر في بداية شهر أغسطس سنة 1964 وكان ينص على أنه لا يمكن القيام بالتجمعات أو المظاهرات إلا بموافقة الشرطة وإلا فإن القائمين بها أو المنظمين لها سيتعرّضون للسجن) (394، تاريخ 1964/9/2). وكانت الحكومة الليبية تسعى إلى منع الخطابات العلنيّة لأعضاء البرلمان ضد الدول الغربية. ولم تكن في واقع الحال مستعدة لأن تحيط البرلمان علماً بعد مرور شهرين بسير المفاوضات مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي ذلك اليوم الذي استلمت فيه موافقة هاتين الدولتين على إجراء المفاوضات، وانطلاقاً من مبدأ تصفية القواعد العسكرية الأجنبية تم الاعلان عن حلّ البرلمان «غير الصالح» بحجة اتهامه بأنه كان ضالعاً في محاولة «تنازل» الملك كما تم إيقاف الصحف التقدمية «الشعب» و «البلاغ» و «اليوم» عن الصدور واتهم أصحابها بتجريح القوانين ومعارضة تصرفات السلطات البوليسية والمطالبة باخراج الجيوش الأجنبية من ليبيا.

وشرعت الحكومة بإعدادات شاملة لانتخابات برلمانية جديدة. وما كان تكتّل القوى الوطنية في البلاد في الحملة السابقة للانتخابات إلا ليثير قلق الديوان الملكي والحكومة اللذين كانا يوجسان خشية على مصير النظام الملكي. فاتخذا كلّ الإجراءات الممكنة للحيلولة دون انتخاب الشخصيات ذات الآراء التقدمية في البرلمان وألقيت مسؤولية اجراء الانتخابات بكاملها على عاتق وزارة الداخلية.

أعلن محمد البشتي، وزير الخارجية السابق (والذي اتهم في عداد الـ 108 من موظفي النظام الملكي البارزين بالعمل على نشر الفساد في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في تزوير الانتخابات في 1952 - 1965) أثناء

محاكمته سنة 1971 في طرابلس بأن محمود المنتصر أعطاه 60 ألف دينار ليسلمها إلى المرشحين الذين ترضى عنهم الحكومة وأن ديفيس الانجليزي، مستشار رئيس الوزراء قد أوعز بأن يعطى لكل مرشح 4 آلاف دينار ليبي من أجل الإعداد لحملة الانتخابات. وقد أصدر إبراهيم بن شعبان، نائب رئيس الوزراء، أثناء سفر محمود المنتصر إلى انجلترا، أمره باعتقال المرشحين غير المرغوب فيهم وهذا ما تم تنفيذه.

أما المتهم الآخر، عبد الحميد بن درنة، الذي كان يشغل منصب المدير العام للشرطة خلال الانتخابات فقد اعترف بأن «الانتخابات وفقاً لتقارير الشرطة السرية كانت مزورة 100%) (366، تاريخ 1971/10/10).

أما الأشخاص غير المرغوب فيهم بالنسبة للفئة العليا فكانوا يعتقلون تحت مختلف الذرائع وذلك للحيلولة دون تسجيل أسمائهم في سجلات التصويت، الأمر الذي أدى إلى حرمانهم من أن ينتخبوا. ففي الـ 26 من سبتمبر سنة 1946 اعتقل 24 مرشحاً (من بينهم أشخاص كانوا قد تقدموا بمشاريع قوانين تصفية القواعد العسكرية وإجلاء القواعد الأجنبية: علي مصطفى المصراتي، بشيخ محمود صبحي، بشير المغربي وآخرون). وتحت ضغط الشرطة امتنع 21 مرشحاً عن الاشتراك في الانتخابات، وقد سقط 43 مرشحاً من معارضي سياسة الحكومة نتيجة لتزوير الانتخابات. (243، ص 203).

لقد مكّنت الآليّة المستخدمة في الانتخابات ليس فقط من التخلّص من الأعضاء غير المرغوب فيهم بالنسبة للعرش بل ومن انتخاب المرشحين المؤيدين له بصورة مطلقة.

وكانت نتائج الانتخابات دليلاً على أن الشركات النفطية الأمريكية كانت تشارك مشاركة فعالة في الحياة السياسية للبلاد، فدخول البرلمان من قبل أمثال هؤلاء التجار الكبار بالمقاييس الليبية كمحمد دخيل، محمد شيباني، علي فوزي السراج، ومحمد بن عثمان الصيد، وغيرهم ممن كدّسوا ثرواتهم بفضل العلاقات

الوثيقة مع الشركات النفطية الأمريكية لم يتم دون مساعدة هذه الشركات.

وقد أثار الاستبداد الذي جرت ممارسته خلال مرحلة الانتخابات والنتائج التي ترتبت عليه استياء جميع طبقات السكان في البلاد. ومن أجل تهدئة الرأي العام اتخذ قرار بتطهير الحكومة من أولئك الأشخاص الذين كانوا مسؤولين بالدرجة الأولى عن إجراء الانتخابات: (إبراهيم بن شعبان، وزير الأشغال العامة، محمود البشتي، وزير الداخلية وسالم بالخوجة وزير العدل) إلا أن تلك التغييرات لم تأت بجديد في واقع الحال.

وفي 18 اكتوبر سنة 1964 نظم الوطنيون الليبيون مظاهرة احتجاج. واتجه المندوبون المفوضون من قبل المتظاهرين في 30 سيارة إلى طبرق لكي يقدموا عريضة إلى الملك فقطعت الشرطة عليهم الطريق في سرت لكن المتظاهرين رغم ذلك واصلوا طريقهم حتى بنغازي حيث انضم إليهم ممثلو الأوساط الاجتماعية في برقة. وهكذا انطلق الجميع من بنغازي في 50 سيارة. فأوقفتهم قوات الأمن في شحات. وبنتيجة المحادثات التي دارت بين بوشلاّح قائد قوى الأمن وبين أعضاء الوفد: علي مصطفى المصراتي، محمود صبحي ومصطفى بن عامر تم الاتفاق على أن يحضر إليهم رئيس الديوان الملكي، فلما حضر قدمت إليه مذكرة الاحتجاج التي طالب المتظاهرون فيها بالأمور التالية:

(1) حل مجلس النواب لأنه لا يمثل الشعب.

(2) إعادة الانتخابات في جو كله حرية.

(3) محاكمة رجال البوليس الذين اعتدوا على كرامة الشعب.» (243، ص 206).

وعند العودة إلى بنغازي عقد المندوبون جلسة اتخذوا فيها قراراً بالمشاركة الفعالة في الانتخابات مهما كانت شروط إجرائها وذلك من أجل تعرية الوجه الحقيقي لأنصار النظام القائم.

وازداد الوضع تأزماً في البلاد في بداية 1965. فتبرّم الكادحين من الوضع

المادي المتردي تنامى ليتخذ صيغ الإضرابات. كما زادت حركة الشبيبة الطلابية والعمالية نشاطاً وأصبح يوم 13 يناير عندما أطلقت النار على مظاهرة طلابية في بنغازي، يوم احتجاج تقليدي ضد الاستبداد البوليسي في البلاد. وبمناسبة الذكرى الأولى لمرور سنة على البطش الدموي بالشبيبة قام طلاب المدارس المهنية المتخصصة في صبراتة والأبيار وفي عدد من المعاهد التعليمية في المدن الأخرى، وعلى الرغم من حظر الحكومة، بتنظيم المظاهرات في ذكرى زملائهم الشهداء. وكان المتظاهرون يطالبون بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية وحلّ مجلس النواب وتشكيل الاتحاد الديمقراطي للطلاب والمتعلمين ودخول اتحاد طلبة ليبيا في الاتحاد الطلابي العربي. وانتهت المظاهرات بالاشتباك مع الشرطة وقوات الأمن. فجرح عدد من الأشخاص، وقررت الحكومة إغلاق مدارس الأبيار وصبراتة من أجل فرض «النظام» واعتقل عدد كبير من الطلاب فأعلن تلاميذ جميع المدارس الإعدادية الإضراب احتجاجاً على ذلك وتضامن معهم طلاب الجامعة الليبية والدارسون خارج البلاد.

وأصبح إضراب الطلاب وتلاميذ المدارس عاماً وشاملاً وأصرّ المضربون على تلبية مطاليبهم ولكي تتوصل الحكومة إلى تهدئة الأوضاع في البلاد أعطت موافقتها على تشكيل مجلس طلابي أدخل في عضويته ممثلان عن الشبيبة الطلابية. إلا أن الطلاب راحوا يؤكدون على أن يعطى لهم حق تشكيل منظمتهم على أساس ديمقراطي ولما كانت الحكومة تخشى أن يتحوّل المجلس الطلابي إلى منظمة سياسية عمدت، بتاريخ 15 فبراير سنة 1965 إلى تشكيل المجلس الأعلى للطلاب بإشراف وزارة العمل والأشغال العامة وأدخلت في عضويته عدداً منهم. غير أن هذه المناورة من جانب الحكومة لم تنجح أيضاً وراحت حركة الطلاب تزداد عنفاً. ولأول مرة في تاريخ ليبيا شاركت الفتيات في الإضراب.

لقي الإضراب الطلابي الذي اتصل بين 13 فبراير وحتى 1 أبريل سنة 1965 تعاطفاً عاماً وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية اضطرت الحكومة إلى الإفراج عن الطلاب المعتقلين ثم إلى إعادة فتح المدارس في صبراتة والأبيار وفي الوقت نفسه

استؤنفت الدراسة في جميع المدارس والمعاهد التعليمية العليا في البلاد.

ومن أجل قطع الطريق على وحدة القوى المعارضة المشتتة والتوصل في الوقت نفسه إلى تهدئة الأوساط الاجتماعية قام الملك بتاريخ 13 فبراير سنة 1965 (لأول مرة في تاريخ ليبيا المستقلة) بإصدار مرسوم بحلّ البرلمان بعد ثلاثة أشهر من وجوده.

وحدّد 8 مايو سنة 1965 موعداً للانتخابات الدورية في البرلمان وأجريت في عهد حكومة حسين مازق الجديدة التي لم تكن من الناحية الواقعية تختلف بشيء عن الحكومة السابقة بكونها معبّرة عن مصالح الأوساط الاقطاعية ورجال الدين والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى.

وكانت الحكومة الجديدة تحاول منذ أول خطواتها أن ترسخ أسس النظام الملكي وظهر وجهها الحقيقي خلال الانتخابات البرلمانية التي كانت مزورة أيضاً ولكن بفارق واحد هو أن العمليات البوليسية الفظة استبدلت خلال هذه الانتخابات بأشكال أكثر دقة من الغش (كصناديق الاقتراع ذات القعر المزدوج وما شابه ذلك). وبنتيجة الانتخابات لم ينجح أي مرشح كان يتمتع بثقة الشعب. وعلى هذا فقد خسرت القوى الوطنية في الانتخابات فعمت الاضطرابات البلاد من جديد. وبدأت المظاهرات الجماعية وإضرابات العمال والهجمات على مراكز الشرطة والمباني الحكومية وغير ذلك. واستخدمت الحكومة إجراءات قاسية في ضرب هذه التظاهرات العفوية واعتقلت مئات الناس (243، ص 208).

وفي شروط الوضع السياسي الداخلي المعقد صارت مفاوضات الليبيين مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بتصفية القواعد العسكرية تجري بصورة بطيئة. فإذا كان خطاب العرش الذي ألقي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان الليبي بتاريخ 22 مايو سنة 1965 قد نص على «أن الحكومة لا تزال تجري المفاوضات بصورة مرضية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا حول موضوع تصفية القواعد العسكرية، فإن تلك المفاوضات لم تذكر على

الإطلاق في خطاب العرش الذي ألقي بتاريخ 7 ديسمبر سنة 1965.

وأخيراً وفي شهر مايو سنة 1965 م تم التوصل إلى اتفاق حول الإجلاء التدريجي للجيوش الانجليزية. أما المرحلة الأولى (وكان يجب أن تنجز سنة 1966) فكانت تفترض إجلاء القوات الانجليزية من طرابلس ووضع الثكنات تحت تصرف الحكومة الليبية، والثانية سحب الحاميات الانجليزية من بنغازي وطبرق، والثالثة تصفية القواعد الجوية العسكرية في العدم وسحب وحدات القوات الجوية العسكرية لانجلترا من مطاري ادريس الأول (قرب طرابلس) وبنينة (قرب بنغازي) ولم تحدد مواعيد إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة. وهكذا استطاع الانجليز في الواقع التوصل إلى حق الحفاظ على حامياتهم وقواعدهم في ليبيا إلى فترة غير محدودة.

خلال أيام عمل اللجنة الانجليزية ـ الليبية المشتركة (14 مايو سنة 1965) حدثت انفجارات قوية في الآبار الداخلة في الامتياز رقم 65 العائد لكونسورسيوم «بريتيش بيتروليوم» ولشركة «بانكير هانت» الأمريكية. وقد كتبت صحيفة «سيرينايكا ويكلي نيوز» في تعليق لها على هذا الحادث: «إن هذا العمل التخريبي الأرعن الذي من شأنه إظهار البلاد في ضوء الفوضى والاضطراب لا يخدم إلا المصالح الأمبريالية» (315، تاريخ 1965/5/23). وقد حاول الإنجليز استغلال ذلك الحادث ضد مصر فنشروا على نطاق واسع شائعات تزعم بأن ذلك التخريب قام به «عملاء» مصريون. وكان الانجليز يبررون عدم ملاءمة التوقيت بالنسبة لسحب جيوشهم من برقة وعدم رغبتهم في ذلك باهتزاز الوضع الداخلي في ليبيا وإمكانية التدخل المسلح من جانب مصر في حال ظهور حالة الطوارىء فضلاً عن ضرورات حماية مصالح الشركات النفطية في برقة. وكانت مبررات الانجليز تنسّق بصورة واضحة ومصالح الأوساط الحاكمة في ليبيا. ولعلّ ذلك بالذات كان السبب في أن الجانب الليبي لم يكن يقف معارضاً لإرجاء مناقشة المواعيد الخاصة بإتمام المرحلتين الثانية والثالثة لإجلاء القوات الإنجليزية إلى حين استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد.

وبناء على الاتفاق كانت جميع الوحدات البرية من بين القوات الانجليزية قد سحبت من منطقة طر ابلس حتى تاريخ 31 مارس سنة 1966. وفي نوفمبر سنة 1966 سحب الانجليز أيضاً قواتهم العسكرية الجوية من مطار ادريس الأول ووضعوا مباني المطار في أيدي الليبيين.

وأحيطت نتائج المفاوضات المتعلقة بسحب القوات الإنجليزية من طرابلس بحملة دعاية واسعة في الصحافة. وقد نظمت هذه الحملة في الصحافة بغية صرف أنظار الأوساط الشعبية عن حقيقة كون الموضوع الخاص بالقواعد والحاميات الانجليزية في برقة قد بقي مفتوحاً.

وبترك موضوع إجلاء القوات والقواعد الانجليزية عن برقة قائماً دون حل، قامت الأوساط الحاكمة في ليبيا بإفهام الانجليز بأنها غير معنيّة بالتعجيل في الأحداث وعلاوة على ذلك بدأت تتكون، خلال مجرى المفاوضات، إمكانية عقد صفقة بين الطرفين تتعلق بقاعدة العدم العسكرية الجوية التي كان يمكن لانجلترا أن تستخدمها مستقبلاً في أهدافها الاستراتيجية.

وبينما انتهت المفاوضات مع انجلترا إلى نتائج عملية محددة فإن المفاوضات مع الجانب الأمريكي (منذ نهاية سنة 1964 وحتى يوليه سنة 1965) لم يطرأ عليها أي تقدم. فقد كانت اللجنة التقنية الليبية ـ الأمريكية المشتركة تناقش في الأساس مواضيع ثانوية (مثال ذلك وضع الليبيين الذين يعملون في قاعدة ويلس ـ فيلد بالأجرة). ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى إعطاء موافقة مبدئية على إخلاء القاعدة فإنها انتقلت إلى مختلف الطرق الملتوية من أجل إطالة أمد المفاوضات.

ووسعت الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان ضغطها من استخدام الارتباط الاقتصادي لهؤلاء بالشركات النفطية. وعلى نحو ما كان الانجليز يفعلون راح الأمريكيون يتذرعون بضرورات حماية مصالح هذه الشركات مستخدمين كأنموذج على ذلك انفجار ثلاثة خزانات للنفط تعود لشركة «اسو» في ميناء مرسى

البريقة (بتاريخ 22 يوليه سنة 1965) وحاول الأمريكيون بدورهم تصوير ذلك الانفجار على أنه من صنع أيدي «العملاء» المصريين. وبنتيجة المفاوضات الطويلة الأمد أعطى الليبيون موافقتهم على عدم العودة مجدّداً إلى طرح قضية قاعدة ويلس ـ فيلد حتى انتهاء موعد المعاهدة الأمريكية ـ الليبية أي حتى نهاية سنة 1970.

ولم يطرح موضوع القواعد بعد ذلك على بساط المناقشة على مدى سنة 1966 والنصف الأول من سنة 1967 وحتى بداية العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.

لم تكن الأقطار العربية قبيل أزمة الشرق الأوسط إلا لتحسب حساب الخطر الذي كانت تشكله قواعد الأمبرياليين العسكرية الأجنبية في حال ظهور صراع مسلّح مع اسرائيل. وقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً ينص على أن أيّ هجوم على دولة عربية يعدّ هجوماً على جميع الدول العربية. وشنت حملة واسعة بين المواطنين الليبيين ضد القواعد الأجنبية.

ولما كانت الحكومة الليبية على علم بإصرار الشعب الليبي على الوقوف إلى جانب شعب مصر وسوريا وكانت تدرك أن التسويف المقبل في تحديد الموقف من أزمة الشرق الأوسط سيثير موجة أكبر من سخط الجماهير الشعبية اضطرت إلى اعلان موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي المتفاقم. فجاء في بيان وزارة الخارجية (22 مايو سنة 1967) أن ليبيا تعتبر أي عدوان على أي واحدة من الدول العربية عدواناً على ليبيا نفسها (377، تاريخ 1967/5/33) لكن لا محدوديّة هذا التصريح لم ترض الأوساط الاجتماعية التقدمية في ليبيا ولا الدول العربية الأخرى. وكان الشعب الليبي يطالب الحكومة والبرلمان باتخاذ المواقف الحاسمة وتقديم المساعدة الشاملة لمصر وسوريا وغيرهما من الدول العربية والتصفية العاجلة للقواعد العسكرية الأجنبية. وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية صرحت حكومة ليبيا في 29 مايو بأنها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية ضد أية دولة عربية (369، تاريخ 1967/5/30) بيد أن الأحداث التالية برهنت على أن تصريحات

الحكومة الليبية لم تكن إلا اعلانية فقط.

لم تكن أمثال هذه التصريحات موضع ثقة عند الوطنيين، فقد كانوا يذكرون شهري اغسطس ونوفمبر من سنة 1956 عندما صدر أيضاً بيان يؤكد أن الحكومة لن تسمح باستخدام القواعد الأجنبية في ليبيا ضد مصر، بينما كانت المطارات المتوضّعة على التراب الليبي تستخدم بحرية من قبل الطائرات الانجليزية التي تقصف المدن بقنابلها وتقوم باسقاط الجنود والذخائر.

وقبيل العدوان الإسرائيلي شملت البلاد بأسرها موجة من التجمعات ونظمت المظاهرات والملتقيات في بنغازي وطرابلس والخمس ومصراتة وغريان والزاوية. ولم تعرف ليبيا في تاريخها نظيراً لتلك التظاهرة الشعبية، فالمظاهرات لم تتوقف يوماً واحداً. وكان المشاركون فيها يطالبون بتصفية القواعد العسكرية واجلاء القوات الأجنبية وتوقف عمال الموانىء النفطية عن العمل وكانت نشاطاتهم تحت شعار «النفط الليبي ليس لدول الناتو» أما ضخ النفط في الناقلات فقد توقف من الناحية العملية. وفي الثاني من يونيه سنة 1967 انتظم ملتقى شعبي عند ضريح عمر المختار في بنغازي وخلاله تم طرح المطاليب التالية:

- «جلاء القوات الأمريكية والبريطانية فوراً عن ليبيا.

- يطالب الشعب الحكومة أن تعلن رسمياً أن البترول الليبي يتوقف ضخه إلى أي جهة في حال قيام أمريكا وبريطانيا بأي عدوان على العرب أو تقديم أية مساعدة حربية لاسرائيل.

- يطالب الشعب الحكومة بأن توجه طلائع من الجيش الليبي لتحتل مكانها بين أشقائها على حدود فلسطين في مواجهة العدو». (243، ص 213).

وفي اليوم نفسه انتظمت مظاهرة معادية للأمبريالية أمام مبنى سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في طرابلس. وقد أظهرت تلك المظاهرة أنه لا يوجد أي قاسم مشترك بين الخط السياسي للحكومة الليبية وبين مطاليب الجماهير الشعبية وقد شلت إدارة البلاد في الواقع. ولما كانت الحكومة تخشى

الغضبة الشعبية أمرت قوات الأمن بعدم اتخاذ اجراءات حاسمة ضد السكان.

وفي 5 يونيه سنة 1967 ومنذ بداية العدوان الاسرائيلي راح المتظاهرون في طرابلس وبنغازي يمطرون السفارتين الأمريكية والإنجليزية بالحجارة كما أحرقوا سيارات السفارتين. وتعرضت قاعة المطالعة في مركز الاعلام الإنجليزي لأضرار جدية. واتخذت تظاهرات الجماهير الشعبية أعنف صورها في بنغازي حيث هوجمت القنصليتان الأمريكية والإنجليزية وأحرق جزء منهما بالإضافة إلى مهاجمة مركزي الاعلام، وقام المتظاهرون باحراق العلم الأمريكي ورفعوا مكانه العلم المصري فوق مبنى القنصلية. ولم تستطع كتائب الشرطة المكثفة أن تفرق المتظاهرين إلاّ بمشقة كبرى.

وفي اليوم التالي هوجمت المتاجر والمخازن العائدة للأجانب. وكانت هذه التصرّفات نتيجة دعاية الأوساط الرجعية الليبية. إذ كان المعنى الكامن في ذلك التخريب هو محاولة صرف أنظار الجماهير الشعبية عن المتهمين الرئيسيين في العدوان الاسرائيلي والدافعين إليه، وإضعاف الحركة المعادية للأمبريالية وللملكية في البلاد. وقد مكّن ذلك التخريب الدعاية البورجوازية من تصوير صراع الشعب الليبي ضد التسلط الأجنبي في صورة مشوهة واظهار الليبيين على أنهم نهابون ومخربون. ووصل الأمر إلى حد أن الإنجليزي جونسون، رئيس تحرير جريدة «صنداي غيبلي» الذي كان يدبّج أشنع الطعون ضد الليبيين قد أخرج من البلاد وأغلقت صحيفته.

وبمناسبة العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية أعلن النفير العام في ليبيا. ونشر في الوقت نفسه قرار ينص على منع أية مظاهرة أو ملتقى، وأعلنت حالة الطوارىء.

وفي 5 يونيه قامت الحكومة بتصريحها الدوري القائل بأن «ليبيا التي تعتبر نفسها في حالة حرب مع القوات الاسرائيلية تستنفر جميع قواها من أجل آداء المهام التي يمليها عليها الواجب. وليبيا تنظر إلى الحرب مع اسرائيل على أنها

معركة جميع العرب ولا يوجد هناك مسلم مؤمن بدينه أو عربي مخلص لعروبته يقف بعيداً عن هذه المعركة ـ م» (377، تاريخ 1967/6/6).

كان الأمر قد صدر منذ 1 يونيه لبعض فصائل الجيش الليبي بأن تتمركز على الحدود الشرقية وأن تبدأ، عند أول إشارة من الملك، عملياتها العسكرية إلى جانب الجيوش العربية الأخرى في حال وقوع هجوم من جانب المعتدين. وفي 7 يونيه أعلنت الإذاعة الليبية عن اشتراك وحدات من الجيش الليبي في الدفاع عن قناة السويس. إلاّ أن ذلك لم يكن مطابقاً للواقع. فلم تكن الغاية من الخبر إلاّ تهدئة الرأي العام بصورة ما. أما في الواقع فكان الأمر قد صدر إلى الفصائل التي وصلت إلى الحدود الليبية ـ المصرية بالعودة إلى نقاط تمركزها الأولى.

أما بالنسبة لتدريب المتطوعين الذين أعلن بصورة رسمية عن اختيارهم حتى وقبل حرب «الأيام الستة» فإن تسجيلهم تمّ بصورة بطيئة جداً وبعيدة عن التنظيم. وقد سجل في ثلاث مدن فقط (طرابلس، بنغازي والزاوية) أكثر من 5 آلاف متطوع. ووجه هؤلاء إلى المعسكرات حيث راحوا يشغلونهم بكل شيء اللهم إلاّ الاستعداد الحربي. وهكذا لم يلبثوا أن عادوا إلى منازلهم.

كان خليفة موسى، وزير النفط، قد صرّح منذ 1 يونيه بأن ليبيا ستتخذ كافة الإجراءات لتعويق تصدير النفط إلى تلك البلدان التي تدعم اسرائيل أو تشارك في العدوان إلى جانبها. لكن لم تتخذ في ذلك الوقت أية خطوات محدّدة في ذلك الإتجاه. وفي 8 يونيه فقط اتخذت الحكومة قرارها بإيقاف استخراج النفط وحظر تصديره من جميع الموانىء الليبية. (369، تاريخ 1967/6/8). لكن ذلك القرار كان قد طبق بتاريخ رجعي ذلك أن العمال كانوا قد أوقفوا تعبئة الناقلات منذ الثاني من يونيه. وفضلاً عن ذلك كان حظر تصدير النفط إلى جميع البلدان دون استثناء وبذلك تكون السلطات الليبية قد وضعت أصدقاءها ـ البلدان العربية ـ في صف واحد مع المساعدين على العدوان.

كانت الأنباء الواردة من القاهرة ودمشق وعمان تترك أثراً كبيراً على تكوين

الرأي العام لليبيين. فبلاغات القيادة العسكرية من مصر والأردن المتضمنة استخدام الاسرائيليين للطائرات الأمريكية من قاعدة ويلس ـ فيلد جرحت بصورة عميقة المشاعر الوطنية لليبيين، إذ كان ذلك يعني في الواقع خيانة بلادهم لمصالح العرب. وهذا ما جعل تصفية القواعد العسكرية لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من البلاد مطلباً رئيسياً خلال مسيرة نضال الشعب الليبي في هذه المرحلة. وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية ألحّ عدد من نواب البرلمان على عقد دورة طارئة كانوا ينوون خلالها أن يطرحوا الموضوع المتعلق بالتصفية العاجلة للقواعد العسكرية الأجنبية.

كانت الفئة العليا الحاكمة في البلاد تضع في حسابها أن تهمة استخدام القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا ضد الأقطار العربية تمس النظام القائم بالدرجة الأولى. وكانت لا تزال ماثلة في الأذهان أحداث سنة 1964 عندما كان البرلمان مركز الصراع من أجل تصفية القواعد الأجنبية وكيف قام الملك بإعلان تنازله عن العرش سعياً منه إلى انقاذ ذلك العرش المضطرب. ولذلك لجأت الأوساط الحاكمة إلى المناورات بغية تضليل الرأي العام. فوعد بعقد دورة طارئة للبرلمان لكن ذلك لم ينفذ. وأخذت الحكومة تحاول استعراض اخلاصها «للسياسة العربية» وتحاول إيهام الشعب الليبي وشعوب الأقطار العربية الأخرى بأن ليبيا تقف ثابتة في سبيل الذود عن مصالح العرب وتنهج سياسة تصفية القواعد العسكرية الأجنبية فوق أراضيها.

وفي 8 يونيه وعندما تكشّف مسار الحرب العربية ـ الاسرائيلية صرّحت الحكومة الليبية بأنه قد تمّ التوصّل فيما بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق حول تشكيل لجنة عسكرية ليبية لمراقبة كافة مسارات وعمليات الطائرات الأمريكية. كما أعلن عن تأكيد رسمي قدمته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استخدام قاعدة ويلس ـ فيلد ضد العرب. غير أن تلك التأكيدات الحكومية كانت موجهة بدورها لخداع الجماهير الشعبية حيث أن تلك اللجنة المشكلة من الضباط الليبيين لم تكن مزودة بالمعدات التقنية اللاّزمة.

وبتزايد المشاعر المناهضة للأمبريالية في البلاد كان الشك بتصريحات الفئة الحاكمة العليا يزداد تأصلاً. حتى أن السكان المستفزّين في الزاوية وزوارة وغيرهما من المراكز القريبة المأهولة بالسكان قرروا القيام بزحف على طرابلس بغية الهجوم على قاعدة ويلس ـ فيلد. وفي 9 يونيه وصلوا إلى مشارف طرابلس يركبون الحافلات والشاحنات والسيارات الصغيرة ويحملون معهم المتفجرات والمواد الملتهبة ويتسلحون بكل ما وقع في أيديهم إلا أن قلة منهم كانت تحمل الأسلحة النارية. وكانت الشرطة قد أخطرت مسبقاً بالهجوم المبيّت فقطعت الطريق على الحملة، وسقط جرحى من الجانبين المشتبكين وأحرق عدد كبير من سيارات الشرطة، ومع كل ذلك سيطرت الشرطة على الموقف ولم تعرف طرابلس بالحادث إلاّ بعد انهائه.

وكان من أعمال الليبيين الحاسمة المعادية للأمبريالية أن زرعت الهلع، ليس فقط في الأوساط الحاكمة، بل وفي نفوس الأمريكيين والإنجليز الموجودين في البلاد. وأخذت اذاعة ويلس ـ فيلد تحاول تهدئة الشعب وتذيع بداية من 7 يونيه وعلى مجرى بضعة أيام وباللغة العربية تصريح جونسون، رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قال فيه بحياد الولايات الأمريكية وعدم مشاركتها في أزمة الشرق الأوسط وبالإضافة إلى هذا شل نشاط القاعدة الأمريكية وتوقفت طلعات الطيران التدريبية. كما أن جميع أسر العسكريين والشخصيات المدنية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا نقلت إلى أراضي القواعد لتشحن بعد ذلك من ليبيا بصورة تدريجية. ولاذ دبلوماسيو الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدون في ليبيا بقاعدة ويلس ـ فيلد التي اتخذت قيادتها مجموعة من الترتيبات لتشديد الحماية عليها خوفاً من هجوم السكان.

وقد أدّى مدّ النضال المعادي للأمبريالية إلى التلاحم السريع بين المنظمات السرية ذات الاتجاه الديموقراطي والوطني وتشكيل لجنة المقاومة الشعبية. واتضح سبب ظهور اللجنة في منشورها الأول الذي جاء فيه: «في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة بينما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بصورة مكشوفة

ضد العرب بمساعدة اسرائيل بالعتاد والمال، في هذه اللحظة تتردد الحكومة الليبية في اتخاذ الموقف الذي تمليه عليها الحرب المقدسة السافرة، وبعد أن انتظر الشعب طويلاً ظهر من بين صفوفه لجنة المقاومة الشعبية التي تمثل جميع فئات السكان: العمال والتجار والفلاّحين والموظفين والمحامين والأطباء ورجال الأعمال والطلاب ومن شاكلهم ـ م» (243، ص 219).

وقد طرحت لجنة المقاومة الشعبية المطالب التالية:

«الغاء المعاهدات والاتفاقيات مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وسحب قواتهما من البلاد دون ابطاء.

الوقف العاجل لتصدير النفط.

تشكيل لجان المقاومة الشعبية من أجل تجنيد المواطنين وتوزيع السلاح عليهم وتدريبهم عليه من أجل استخدامه في جميع الحالات. (243، ص 220).

قدمت هذه المطاليب إلى حسين مازق، رئيس الوزراء وأبلغ بأن أي تلكؤ من طرف الحكومة سينظر إليه كخيانة للمصالح الوطنية وأن لجنة المقاومة الشعبية ستقوم في تلك الحالة بتنفيذ هذه المطاليب بنفسها. وهكذا كان حسين مازق مضطراً إلى قبول هذه المطاليب لكنه لم يسارع إلى تنفيذها.

راحت لجنة المقاومة الشعبية تضاعف من نشاطاتها، ففي المنشور الثاني دعت عمال ومستخدمي الموانىء والمطارات إلى اعلان المقاطعة والامتناع عن خدمة البواخر والطائرات التي تعود للولايات المتحدة وانجلترا. وبمبادرة من هذه اللجنة شددت وبصورة ملحوظة الحملة ضد القواعد العسكرية الأجنبية في البلاد، وبعد الهزيمة أمام اسرائيل في الحرب أخذت لجنة المقاومة الشعبية التي صارت تحمل اسم الجبهة الشعبية للعمل الوطني تطالب بقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وانجلترا وبتأميم فروع شركة «اسو»، «شيل» و «ميتشيل كوتس».

وبدأت الطبقة العمالية الفنية في ليبيا (عمال النفط، وعمال الموانىء) تلعب

دوراً ملموساً في الصفوف الأمامية للنضال المحتوم المعادي للأمبريالية، فبمبادرة من عمال ومستخدمي الشركات النفطية أبدلت القيادة في نقابة عمال النفط وانتخب مجلس جديد (22 شخصاً) برئاسة محمود المغربي (دكتوراه في القانون ومستخدم في شركة «أسو») وذلك بتاريخ 7 يونيه سنة 1967. وبقيادة المجلس الجديد نظمت النقابة بين 8و 15 يونيه اضراباً ترك أثراً قوياً على قرار الحكومة بإيقاف ضخ النفط من ليبيا وعدم العودة إلى ضخّه عندما طالب الديوان الملكي الحكومة بذلك بعد فترة قصيرة. فقد كانت نقابة عمال النفط قوية العزم على التوصل إلى تنفيذ الإلتزامات التي اتخذها مؤتمر وزراء النفط في بغداد. وكانت النقابة تنسق عملها في ذلك الإتجاه مع المؤتمر الشعبي (وهو ما صار يسمى بـ التجمع الشعبي للعمل الوطني بدءاً من 12 يونيه سنة 1967) (30، ص 223).

كان الجهاز القيادي للمؤتمر الشعبي مكوّناً من 60 شخصاً (من بينهم محمد حاجي، محمود صبحي، علي عريس، وعلي مصطفى المصراتي) وكان بعض أعضاء القيادة يدخلون في لجان مختلفة (كاللجنة العليا للتنسيق، لجنة التنظيم، لجنة النشر والدعاية، واللجنة المالية وغير ذلك). وقد جاء في الخطاب الموجه إلى وزير الداخلية ما يلي: «تطبيقاً لأحكام الدستور وممارسة العمل الديمقراطي خدمة لمصالح الشعب وتحقيقاً للتعبئة العامة في سبيل نصرة العرب، نفيدكم بأننا قررنا انشاء جماعة للعمل العام تأخذ شكل تنظيم وطني محدّد الأهداف أطلق عليه اسم التجمع الشعبي للعمل الوطني» (243، ص 221).

أدّى عدم الرغبة في تحمل مسؤولية الهزيمة إلى أن شجر الخلاف بين أعضاء الحكومة وأعلن بعض الوزراء استقالتهم فسهّل ذلك امكانية التأثير على بقية أعضاء الحكومة. وفي 12 يونيه وعندما انكشفت تفاصيل تآمر الغرب مع اسرائيل وجه المؤتمر الشعبي إلى رئيس الوزراء برقية أصر فيها على الاسراع في تنفيذ المطاليب التالية:

ـ «القيام فوراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولتين المعتديتين الباغيتين (الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا)، سحب جميع الأرصدة الليبية

من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونقلها إلى بنوك دول صديقة.

ـ تنفيذ التزام ليبيا بمؤتمر وزراء البترول العرب بتاريخ 5 يونيه 1967 ووقف ضخ البترول عن جميع الموانىء ووضعها جميعاً تحت رقابة القوات الليبية المسلحة.

ـ وضع جميع الشركات الأمريكية والبريطانية تحت اشراف الدولة المباشر حفاظاً على الاقتصاد الوطني ومنعاً لاستعمال ثرواتنا من أن تكون سلاحاً ضد العرب (243، ص 222).

وفي 15 يونيه سنة 1967 طالبت الحكومة الليبية حكومتي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بتصفية قواعدهما العسكرية في أسرع وقت. وقد جاء في تصريح حسين مازق، رئيس الوزراء، أن الدولة قد قامت بهذه الخطوة في اطار تحقيق المطامح الوطنية وتنفيذ الوعود المبذولة للشعب بإنجاز المرحلة الأولى من اجلاء القوات الأجنبية عن التراب الليبي. كما أشير فيه أيضاً إلى أن الحكومة الليبية ممتلئة عزماً على التوصل إلى تحقيق الهدف المطروح (377، تاريخ 1976/7/16).

وكانت المشاعر المعادية للاستعمار في البلاد قد حققت مداً واسعاً عند اعلان هذا التصريح من قبل الحكومة. فقد راح الشعب الليبي يطالب بأسره بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية وبالإجلاء العاجل للجيوش الأجنبية وتحت ضغط الأوساط الاجتماعية كان على الدولة أن تخصص أيضاً 20 مليون دينار ليبي لمساعدة مصر.

وعلى هذا فإن موقف الحكومة الليبية تعرض لبعض التغيّرات فيما يتعلّق بتلك القضايا الجذرية كتصفية القواعد العسكرية واجلاء الجيوش الأجنبية وإيقاف ضخ النفط. إلاّ أن تلك التغيرات لم تلحق ضرراً ملموساً بمصالح الدول الغربية. كان المسلك غير الثابت الذي سلكته الحكومة الليبية مشروطاً بطبيعتها الطبقية وبارتباطها بمعاهدات مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نهاية يونيه سنة 1967 حدث انحدار في الحركة العفوية المناهضة للأمبريالية في ليبيا. فالهزيمة في الحرب ضد المعتدي الاسرائيلي ولدت شعوراً بخيبة الأمل وفقداناً لآفاق النضال. وقد استغل الديوان الملكي ذلك الهدوء الذي حدث فبدأ هجمته على القوى الوطنية في البلاد. إلاّ أن الحكومة السابقة لم تكن قادرة على القيام بهذه المهمة لأنها كانت قد ربطت نفسها بكثير من الوعود والتأكيدات. فأنيطت بعبد القادر البدري الذي صار رئيساً للوزارة بدءاً من 1 يوليو سنة 1967 مهمة البطش بالمعارضة.

بدأ رئيس الوزراء الجديد نشاطه بإعادة ضخ النفط (بتاريخ 2 يوليو) إلى فرنسا واسبانيا وتركيا واليونان وايطاليا وعدد من الدول الأخرى. وقد وقف عمال الموانىء في طرابلس وبنغازي وقفة حازمة ضد تصدير النفط إلى دول الناتو إذ كانوا يدركون أنه يمكن لأي دولة تحصل على النفط من بينها أن تعيد ارساله إلى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعلنت نقابة عمال ومستخدمي الشركات النفطية اضراباً عاماً لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على ذلك. وجاء في بيان اللجنة (البلاغ رقم 1) الذي دعا العمال إلى وقف استخراج النفط «إن الشعب الليبي لن يكون نصيراً للأمبريالية في يوم من الأيام» وقد سار اضراب عمال النفط بصورة ناجحة وتواصل على مدى النصف الأول من شهر يوليه بطوله. إلاّ أنه جرى بتاريخ 5 يوليه من سنة1967 اعتقال ثلاثة أعضاء من قيادة نقابة عمال النفط (من بينهم الدكتور محمود المغربي) واثنين من أعضاء المؤتمر الشعبي. كما قامت السلطات الليبية باعتقالات جماعية للشخصيات النقابية، أما نقابة عمال النفط فحلّت.

ورداً على الإجراءات القمعية بادر الأعضاء القياديون في نقابة عمال النفط والذين بقوا طليقي السراح إلى توجيه نداء إلى العمال دعوهم فيه إلى مواصلة النضال حتى تتحقق مطاليبهم ويطلق سراح اخوانهم المعتقلين. كما جاء في ذلك النداء أيضاً أن نقابات العمال والمحامين والاتحادات النسائية ونقابات الأطباء وأطباء الأسنان في الأقطار العربية قد وجهت احتجاجاتها إلى الحكومة الليبية على

الإجراءات القمعية.

بيد أن الإجراءات القمعية لم تتوقف بل وتضاعفت حدتها. فبأمر من رئيس الوزراء قامت قوات الأمن بمهاجمة العديد من المنظمات الوطنية وزج في السجن بالأعضاء الأكثر نشاطاً في المؤتمر الشعبي ونقابة عمال النفط ووصفت مطاليبهم وأعمالهم بأنها مؤامرة ضد النظام. وكان واضحاً أن الحكومة تتعجل في أمورها. ففي 8 اغسطس بدأت محاكمة الأعضاء الفاعلين في الحركة الشعبية، فحكم على محمود المغربي بالسجن لمدة أربع سنوات، وفي الـ 15 من اغسطس جرد من الجنسية الليبية بمرسوم ملكي. كما حكم على بقية زعماء نقابة عمال النفط بمدد مختلفة من السجن.

كانت مصالح الأوساط الحاكمة في ليبيا وحماتها الأنغلو أمريكان تتطابق في نظرتها إلى قضايا ضمان الوضع الداخلي السياسي المستقر في البلاد. ولهذا فإن مجرى ونتائج المفاوضات التي كان مزمعاً اجراؤها في 1 اغسطس مع انجلترا وفي 10 اغسطس سنة 1967 مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد حلت بصورة مسبقة. وبمناسبة مؤتمر قمة الدول العربية الذي كان ينتظر انعقاده في الخرطوم والذي كان من مواضيعه قضية تصفية القواعد العسكرية الأجنبية من أراضي الدول العربية، فقد استحدثت الأوساط الحاكمة في ليبيا ظاهرية نشاط دبلوماسي مكثّف يرمي إلى التعجيل بالمفاوضات مع حكومتي الولايات المتحدة وانجلترا. وكان من الضروري بالنسبة للحكومة الليبية أن تمتلك البراهين المحدّدة على نيّتها الجادة في الوصول إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وأن تمتلك في الوقت نفسه المقدرة على استخدام هذه البراهين للإعلان بأن ليس في وسع ليبيا تأييد اقتراحات بعض الأقطار العربية القائلة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية (329، تاريخ 1967/8/4).

بدأت المفاوضات مع الإنجليز بتاريخ 1 اغسطس سنة 1967 وفي اليوم التالي فقط أعلن عن التوصل إلى اتفاقية تقضي بانسحاب القوات الإنجليزية من بنغازي في غضون الأشهر الستة القادمة. إلاّ أن البيان الإنجليزي لم يشر إلى ما إذا

كانت الجيوش ستنسحب من كامل برقة أم من منطقة بنغازي فقط. وفضلاً عن ذلك لم يتضمن أية كلمة تشير إلى تصفية القاعدة الجوية من العدم. إلاّ أن المقال الذي نشر في 3 اغسطس في صحيفة «سيرينايكا ويكلي نيوز» كان الوحيد الذي أشار إلى أن الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها تمس منطقة بنغازي فقط.

فالمفاوضات مع الإنجليز أفضت من الناحية الواقعية إلى حل قضايا تقنية فقط إذ أن موضوع سحب الجيوش من منطقة بنغازي كان قد تم الاتفاق عليه في مايو سنة 1965 ولم تحدد في هذه المرة غير مواعيد المرحلة الثانية. بل إن موضوع تصفية قاعدة العدم وسحب الجيوش من منطقة طبرق لم يطرح حتى على بساط المناقشة، وعلى هذا يكون الديوان الملكي قد استعرض مرة ثانية نيته في الابقاء على الجيوش الإنجليزية في هذه المنطقة.

وخلال المفاوضات الأمريكية ـ الليبية (من 10 إلى 17اغسطس) احتل الأمريكيون موقعاً قوياً إذ صرحوا بأن تصفية قاعدة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية أمر مستحيل بسبب الوضع الدولي المتوتر في الشرق الأدنى وبالتأكيد على أن القاعدة تساوي 100 مليون دولار وأن بناء قاعدة مثيلة في مكان آخر يتطلب عدة سنوات، أفهمت الولايات المتحدة الأمريكية الجانب الليبي بأنها يمكن أن تناقش معه موضوع التعويضات. يضاف إلى هذا أن الأمريكيين ألمحوا بصورة لا تدع مجالاً للتأويل بأن تصفية قاعدة ويلس ـ فيلد الجوية سيؤدي إلى تردي علاقات ليبيا ليس فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية بل ومع الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو.

واتخذ خلال المفاوضات قرار بتشكيل لجنة ليبية دائمة في قاعدة ويلس ـ فيلد الجوية برئاسة لواء قوى الأمن، ودخل في اللجنة ضابطان من القوى العسكرية الجوية الليبية وكانت مهمة هذه اللجنة أن تجري جرداً بالذخائر والمواد والطائرات والمكاتب والمباني الموجودة في القاعدة وتعد تقريراً شاملاً بنتائج نشاطها لتقدمه إلى الوفد الليبي الذي يقوم بالمفاوضات. وعلاوة على ذلك كان عليها أن تشرف على نشاط القاعدة خلال المفاوضات. وعندما يلوح أي تهديد

لأمن أي واحدة من الدول العربية كان على اللجنة أن تتوصل، بالتعاون مع قيادة القاعدة، إلى اتخاذ اجراءات يتم تنسيقها بين حكومتي ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ايقاف نشاطها بصورة كاملة (377، تاريخ 1967/8/18). ويتضح من كل ما ذكر أن قضية الاجلاء العاجل لقاعدة ويلس ـ فيلد كانت من الناحية العملية قد سحبت من جدول الأعمال[1].

إن موافقة الإنجليز على سحب قواتهم من منطقة بنغازي وموافقة الأمريكان على تشكيل اللجنة الليبية الدائمة في قاعدة ويلس ـ فيلد مكّنتا وفد ليبيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم من تصوير الموضوع على أنه توصل من طرف الحكومة الليبية إلى نجاحات ملموسة في مضمار تصفية القواعد العسكرية الأجنبية. وقال رئيس الوزارة عبد القادر البدري في ردّه على سؤال مراسل صحيفة «الحياة»: «تم التوصل خلال المفاوضات حول تصفية القواعد إلى نتائج ملموسة في الحدود التي رسمتها الحكومة الليبية. وفي يوم الخميس القادم (31 اغسطس ـ المؤلف) ستعاد المفاوضات مع الجانب الأمريكي لدراسة النقاط الهامة المتعلقة بتصفية القاعدة الأمريكية ـ م» (377، تاريخ 1967/8/24)، وكان هذا الرد موجهاً لتهدئة الرأي العام. أما في الواقع فإن المفاوضات اختتمت بتاريخ 17 اغسطس ولم تجدد بعد ذلك.

كانت نتائج المفاوضات الخاصة بتصفية القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا دليلاً على انتصار القوى الأمبريالية وهيمنة الرجعية المحلية. وقد أحس الملك والمقربون إليه بصورة لم يسبق لها مثيل باضطراب النظام القائم الذي لم يعد قادراً على الاستمرار دون مساعدة الدول الأمبريالية ودعمها. فهدف المفاوضات لم يكن في الواقع تصفية القواعد العسكرية بل تضليل الرأي العام في الأقطار العربية والقضاء على التحركات الشعبية في نهاية المطاف.

---

(1) في بداية سبتمبر سنة 1967 جرت في قاعدة ويلس ـ فيلد إعادة التدريب العسكري للطاقم الصيفي لطيران الولايات المتحدة التكتيكي في أوروبا.

وقد استطاع رئيس الوزراء، عبد القادر البدري من خلال دفاعه عن مصالح الأوساط الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية أن يبطش وخلال فترة قصيرة بالقوى الوطنية، وبعد أن فرض «النظام» في البلاد قرر الملك أن يظهر نفسه موالياً للاصلاحات «الأمبريالية».

ففي 26 اكتوبر من سنة 1967 قبل ادريس الأول استقالة عبد القادر البدري تحت ذريعة وضعه الصحي وعهد إلى عبد الحميد البكوش بتشكيل حكومة جديدة يفترض فيها أن تمثل البورجوازية الطرابلسية في الأساس.

ومن أجل ترسيخ قاعدة اجتماعية في البلاد قررت الحكومة أن تقدّم، بداية من أبريل سنة 1968 تسهيلات مالية للموظفين والعاملين في قوات الأمن ورجال الجيش في صورة معونات مالية في حدود 31 مليون دينار ليبي في العام[1]. (369، تاريخ 1968/3/11) كما زيدت أحجام القروض والاعتمادات المقدمة إلى الفلاحين الميسورين ورجال الاقطاع. وقد زاد حجم المساعدات الخاصة بالضمان الاجتماعي وخفضت اشتراكات العمال وأرباب العمل والمخصصة لهذه الغاية. (378، تاريخ 1968/9/18).

وفي عهد حكومة عبد الحميد بكوش برزت الميول نحو تقريب الأوساط الحاكمة بالدول الغربية بصورة أكثر وضوحاً، فكان ينظر إلى الحماية من جانب هذه الدول على أنها الضمانة الرئيسية للحفاظ على النظام الملكي.

ومن أجل التغطية بصورة ما على خيانة المصالح الوطنية استنبط ادريس الأول وحكومته قراراً جديداً بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية: فاشترط لتصفيتها تشكيل القوات المسلحة في ليبيا. وقد ورد ذلك على الخصوص في خطاب العرش (نوفمبر سنة 1967) الذي عبر فيه الملك عن أمله في إقامة قوة عسكرية دفاعية في أقرب فرصة «لتحلّ محل القوات غير الليبية» (377، تاريخ

---

(1) قررت الحكومة أن تكون المعونات المالية من أجل المسكن في حدود 45 - 80٪ من المرتب الشهري وتقرر أن يكون الحد لأدنى 35 ديناراً ليبياً وأن يكون الحد الأقصى 100 دينار ليبي.

1967/10/21). وكانت هذه السياسة تعني في الواقع الاعتراف بأن القواعد الأجنبية لـم تنتقـص مـن سيـادة البـلاد. فليـس مـن الأمـور العـرضيّـة أن تكتـب صحيفة «فاينينشينال تايمز» في 5 مارس سنة 1968 حول موضوع القواعد الأجنبية في ليبيا: «يتكون انطباع بأن الكثيرين من الليبيين يؤثرون عدم تغير الوضع» وكانت سياسة النظام الملكي بخصوص الدول الغربية وعلى الخصوص انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على أن ليبيا على حدّ تعبير صحيفة «الرائد» «كانت مجرد محميـة أنجلـو ـ أمـريكيـة مـا دامـت تـابعـة لشـركـة «ستـانـدرد أويـل ـ النفطيـة والبنتاغون ـ م» (369، تاريخ 1969/9/6).

كان الاتجاه الرجعي السافر واحداً من الملامح المميزة بالنسبة للسياسة الداخلية لحكومة عبد الحميد بكوش التي كانت تطبق سياسة الترشيد الأيديولوجي المكثف للسكان بهدف اضعاف التأثير الثوري للدول العربية التقدمية وقطع ليبيا عن العالم العربي وصارت تشتد بصورة أقوى أصوات مختلف الشخصيات الحكومية المنادية بتدعيم الاتحاد مع الغرب وبأن على ليبيا المتخلفة أن تتصل بالحضارة وأن ذلك غير ممكن ـ برأيهم ـ إلا بمساعدة الغرب حيث أن الدول العربية تشكو من النقص نفسه، وهو التخلف المزمن.

وكانت طبقة المثقفين المتعاظمة المنبثقة من أوساط الشبيبة الليبية التي كانت تتزايد فيها الأقطار التقدمية تمثل شاغلاً خاصاً بالنسبة لحكومة عبد الحميد بكوش. فأخذت تطبق على الشبيبة سياسة «العصا والجزرة» فمن جهة كان الليبيون الشبان يعيّنون في المناصب الكبرى في جهاز الدولة وتعطى لهم المرتبات الضخمة ومن جهة أخرى كانت الحكومة تطبق عليهم إجراءاتها القمعية.

وفي يناير، فبراير سنة 1968 نظمت الحكومة محاكمة علنية لـ 106 من الليبيين المتهمين بالنشاط التخريبي والإرهاب خلال السنوات السبع الأخيرة. وكان بين المتهمين طلاب من الجامعة الليبية وتلامذة من مدارس طرابلس وبنغازي وأعضاء نقابة عمال ومستخدمي الشركات النفطية، جميع المشاركين الناشطين في فرع منظمة «حركة القوميين العرب».

وكانت مجموعة من الشباب أنشأت في طرابلس سنة 1960 منظمة غير شرعية ينطلق نشاطها من شعار: «حرية، اشتراكية، وحدة، إعادة فلسطين». وكان أعضاء هذه المنظمة قد أقاموا الروابط مع منظمات أخرى مماثلة في الدول العربية. وسرعان ما دخلت هذه المنظمة كفرع من «حركة التقدميين العرب» ومركزها بيروت وخلال سبع سنوات وصل عدد أعضاء الفرع الليبي إلى بضع مئات. وخلال اجتماعات هذه المنظمة كانت تناقش، وبصورة موسعة، قضايا حركة التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا (وخاصة في الشرق الأوسط) وتطرح المناقشات الخاصة بالوضع السياسي والاقتصادي في الدول العربية. وكان من واجبات أعضاء المنظمة اتقان استعمال السلاح ومعرفة التعامل مع المتفجرات وكانوا يملكون الأسلحة ويعدون العدة لعمليات تخريب ضد القواعد العسكرية الأمريكية والانجليزية. (317، تاريخ 1968/2/10). وكان اتحاد طلبة ليبيا يعمل بصورة سرية بإشراف الفرع الليبي لحركة القوميين العرب وكان أعضاء هذه المنظمة يقيمون العلاقات مع المستخدمين الشبان في مختلف المنظمات والمؤسسات الحكومية داعين إلى أفكار القومية العربية. إلا أن فرع القوميين العرب الذي كان متلوّناً في تكوينه الاجتماعي وضعيف التنظيم، انقسم على نفسه بعد فترة قصيرة. وفي ديسمبر سنة 1966 تلاشى بصورة نهائية. وكان التشتت الفكري بين أعضاء هذه المنظمة وانعدام المسلك الموحد لديهم واحداً من أهم أسباب تلك الظاهرة. (378، تاريخ 1968/2/5). وخلال العدوان الإسرائيلي راح أعضاء الفرع الليبي يتصرفون بصورة مستقلة خارج إطار حركة القوميين العرب. إلا أن مطلب تصفية القواعد العسكرية وتحرير فلسطين كان يوحد بينهم جميعاً.

وخلال المحاكمة قام الدفاع بالكشف عن الأسباب غير القانونية في اجراء التحقيق وإن بعض المتهمين قد أحضروا إلى قاعة المحكمة لمجرد قراءتهم الأدبيات الماركسية. وصرّح المحامي محمد عبد السلام نافع قائلاً أنه ما دام فرع ليبيا لحركة القوميين العرب قد انتهى سنة 1966 فإن محاكمته «أشبه بقتل إنسان ميت» (317، تاريخ 1968/2/7).

كانت محاكمة الأعضاء الـ 106 في حركة القوميين العرب ردّة فعل من جانب الأوساط الحاكمة في ليبيا ضد الأعمال المناهضة للأمبريالية في البلاد في صيف سنة 1967. وكان الهدف الأساسي لتلك المحاكمة لا يقتصر على تسديد ضربة إلى المعارضة بين الشبيبة بل ويتجه إلى إثارة الخوف في نفوس الوطنيين الخارجين من الوسط العمالي ومن البورجوازية الوسطى والصغيرة. وقد حكم على المتهمين بمدد متفاوتة من السجن. وكان هناك أجانب أيضاً بين من حكم عليهم غيابياً بالسجن لمدة ست سنوات مع دفع غرامة (كمحسن إبراهيم رئيس تحرير صحيفة «الحرية» وجورج حبش، رئيس إحدى منظمات المقاومة الفلسطينية وغيرهما).

حطم البطش بأعضاء منظمة حركة القوميين العرب هيبة حكومة عبد الحميد بكوش يضاف إلى هذا أن نهجها السياسي الخارجي الموجه إلى فصل ليبيا عن الأقطار العربية وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا أثار معارضات في كل مكان. فوجد الملك مخرجاً من الوضع القائم في تبديل جديد للحكومة.

وفي سبتمبر سنة 1968 قام ادريس بتعيين ونيس القذافي رئيساً للوزارة وكان منتظراً منه برأي الأوساط الحاكمة أن يرضي القوى اليمينية واليسارية. وقد استخدمت الحكومة الجديدة كافة الوسائل الممكنة لتقضي على عدم ثقة الشعب بالنظام فبدأت حملة من الإطراءات المفرطة للإنجازات التي قامت بها ليبيا في كل الميادين. ولم تجر الإشارة خلال ذلك إلى بقاء الكثير من المقررات والقوانين في الأساس دون تنفيذ. أما المطلب الوطني الرئيسي «تصفية القواعد العسكرية وإجلاء القواعد الأجنبية» فقد ألقى به في عالم النسيان. وراح استبداد الأجانب في البلاد يتزايد بصورة مطردة.

وأدت أزمة الشرق الأوسط إلى تفاقم التناقضات في المجتميع الليبي. فأحداث يونيه، يوليه سنة 1967 كشفت عن كل ما في البناء الاجتماعي من تفسخ

وأظهرت للعيان أن أسس النظام الاقطاعي ـ الملكي قد حطمت وأن البورجوازية الصغيرة والوسطى والطبقة العاملة قد دخلت ساح الحياة السياسية بصورة حاسمة. ففي شروط التحول الرأسمالي للمجتمع نتيجة للتطور العاصف لصناعة استخراج النفط تعاظمت استحالة الحفاظ على الملكية بما تتضمنه من صلاحيات غير محدودة للملك في ميدان السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى امتيازات الإقطاعيين والشيوخ.

كما إن أحداث سنة 1967 أثبتت أنه لا الإرهاب السياسي ولا حظر الأحزاب السياسية ولا الرقابة ولا وجود القواعد العسكرية الأجنبية بقادر من تلقاء نفسه على ضمان ثبوتية النظام الملكي. ومن بين الأقطار العربية التي لم تتعرض للعدوان الإسرائيلي كانت ليبيا تعاني من الوضع الأشد تعقيداً وتوتراً حيث فرّخت حرب «الأيام الستة» أزمة حكومية. فلم يقم أحد (حتى الشرطة) بتنفيذ الأوامر والقرارات. وجرّد الحماة الأنجلو ـ أمريكان للنظام الملكي من فعاليتهم بفعل الضغط الشديد عليهم من جانب الأوساط الاجتماعية العالمية. واضطرت الحكومة بعد أن فقدت إشرافها على الجماهير إلى إجراء مفاوضات مع المؤتمر الشعبي ونقابة عمال النفط. وقد استعرضت قوات الأمن ضعف قدراتها. ومن أجل القضاء على ذلك الوضع في البلاد شكلت في سبتمبر من سنة 1967 الإدارة المركزية لأمن الدولة (في وزارة الداخلية) وعهد إليها بتنسيق نشاط جميع فصائل أمن الدولة في البلاد. وعزز تسليح هذه الفصائل بالمدرّعات والطائرات العمودية والأسلحة الحديثة وغير ذلك.

إن الخاصية التاريخية لتطور ليبيا كدولة مستعمرة ونصف إقطاعية وعدم اكتمال عملية تشكل الطبقات أفرزا فئات البورجوازية الصغيرة وبخاصة فئة المثقفين العسكريين، الضباط، لتلعب الدور الحاسم في الحياة الاجتماعية ـ السياسية.

وقد عجلت حرب «الأيام الستة» من ظهور ممثلي الجيش على الصعيد السياسي إذ أن مشاعرهم القومية قد جرحت لأن الحكومة الملكية لم تسمح

للجيش بالمشاركة في التصدي للهجوم الإسرائيلي على الرغم من الإعلان الرسمي في 5 يونيه لـ «حالة الحرب الدفاعية مع اسرائيل». (377، تاريخ 1967/6/6) فقد استخدمت وحدات الجيش الليبي في يونيه ـ يوليو، سنة 1967 لحماية السفارتين وغيرهما من المراكز العائدة للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا[1]. وضاعف ذلك من استياء العسكريين، الأمر الذي أدى إلى الإعلان السافر عن المعارضة لسياسة الحكومة الملكية.

واحتجاجاً على وجود القاعدة الأمريكية فوق تراب البلاد وعلى دورها في حرب «الأيام الستة» قامت القوات العسكرية الجوية الليبية بالانتقال من قاعدة ويلس ـ فيلد إلى مطار ادريس الأول دون إذن من وزير الدفاع. وكان من وجوه الاحتجاج على سياسة النظام الملكي عبور وحدة عسكرية (بتعداد أربعة ضباط شبان و 15 جندياً) الحدود الليبية المصرية وانضمامها إلى القوات العسكرية الضاربة[2]. وقد طالبت السلطات الليبية الحكومة المصرية بتسليم الجنود والضباط الليبيين وردّ على ذلك بالرفض (243، ص 216).

وانتشرت موجة الاستياء بصورة أكثر انفساحاً بين الضباط الشبان الذين

---

(1) كانت القوات المسلحة الليبية تمثل جيشاً قليل العدد سيىء التجهيز وضعيف الاستعداد لخوض الحرب الحديثة. ولم يكن يضم في صفوفه سوى 7 - 19 آلاف مقاتل. وكانت القوات البرية مسلحة بنماذج قديمة من المدفعية الانجليزية والدبابات وأسلحة المشاة. أما القوات العسكرية الجوية، فبعض طائرات التدريب الأمريكية من طراز «ت ـ 33». وكانت القوات العسكرية البحرية تضم أربعاً من زوارق الحراسة. وفي الوقت نفسه كانت قوات الأمن والشرطة ـ وهي العماد الرئيس للنظام الملكي ـ تزيد في تعدادها عن ضعف عدد الجيش تقريباً. وبسبب انعدام ثقة الحكومة بالجيش بادرت إلى تخزين الذخائر بالنسبة لمختلف أصناف الأسلحة في مستودعات مختلفة. ولما كانت الأوساط الحاكمة الليبية تعرف نقاط الضعف في قواها المسلحة راحت تحاول بكل الوسائل تجنّب الاشتراك المباشر في الصراع المسلّح خلال العدوان الإسرائيلي.

(2) في يونيه 1967 جرى تحقيق حول هؤلاء الأشخاص بتهمة «الفرار» و «تضييع الذخيرة الحربية» بالإضافة إلى الهجوم على أشخاص من رتبة أعلى من الضباط (364، تاريخ 1967/9/12).

تشرف على تدريبهم بعثات عسكرية من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد طعن الكبرياء الوطني للضباط الشبان بسبب ارتباط مصيرهم بالمخططين والمستشارين الأجانب. واتخذ الاحتجاج على ذلك صوراً مختلفة، إلا أنه كان ينتهي بتجاهل توجيهات الأجانب. أما أشد ألوان مظاهر استياء الضباط الشبان فكان انطلاق اثنين من الطيارين (مفتاح شريف وفتحي بن طاهر) بطائرة إلى الجزائر بتاريخ 8 أكتوبر سنة 1967 وبعد فترة من الزمن قرر هذان الطياران العودة إلى الوطن لمواصلة الصراع ضد النظام الرجعي إلا أنهما اعتقلا فور وصولهما. وقد صرح فتحي بن طاهر خلال التحقيق بأنه دخل الطيران لأجل أن يؤدي واجبه في سبيل الوطن ويخدم قضية الوحدة العربية. لكن المستشارين الأجانب كانوا يحولون دون ذلك فلم يكونوا مهتمين بإعداد الطيارين ذوي التدريب العالي ولكي يؤكد كلامه أشار إلى أنه لم يسبق له خلال السنوات الأربع أن قام بعملية تدريب واحدة على الرمي أو عملية التعاون مع المدفعية المضادة في وقت القتال. (243، ص 218) وقد حكمت المحكمة على الطيار بست سنوات من السجن وفرضت رقابة مشددة على عناصر القوات العسكرية الجوية.

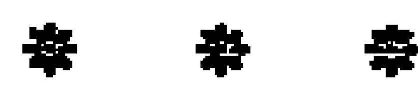
وكان العسكريون أيضاً ساخطين من جراء توقيع المعاهدة مع انجلترا في أبريل سنة 1968 حول إقامة نظام مضاد للصواريخ في ليبيا والذي كان في الحق متجهاً لحماية مصالح الدول الأمبريالية. وكان على الإنجليز وفقاً لهذه الاتفاقية أن يزودوا ليبيا بصواريخ من طراز «أرض - جو» وغير ذلك من الذخائر العسكرية بقيمة 100 مليون دينار ليبي (329، تاريخ 1968/7/2) وعلى حساب الميزانية الحكومية الليبية كان على الخبراء العسكريين الانجليز أن يقيموا ساحات الانطلاق والتجهيزات الخاصة بالصواريخ.

كانت الأوساط الحاكمة في ليبيا وهي تخصص المقادير الهائلة من الأموال لإقامة النظام المضاد للصواريخ تنطلق من تصوّرها بأن تلك المعاهدة ستساعد على تثبيت النظام، فموضوع تصفية القواعد العسكرية كان قد رفع من جدول الأعمال لأنها صارت جزءاً صميماً من النظام المضاد للصواريخ. وكان أساطين

الناتو يخططون لإقامة أكبر نظام مضاد للصواريخ وللدفاع البحري في الشمال الأفريقي. وكان المنتظر منه أن «يحمي» ثلث الساحل الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط.

وكان الضباط الليبيون يرون أن الجيش الليبي ما دام جزءاً من القوات المسلحة العربية فمن الضروري لتنسيق أعماله مع الجيوش الأخرى أن يسلّح قبل كلّ شيء بالمدفعية والدبابات والطائرات وما إلى ذلك. وقد عقدت مع الضباط دوريات توعية في شهري مايو ويونيه من سنة 1968 بهدف تبديل قناعاتهم. وبذلت الوعود في الوقت نفسه بأن الحكومة ستقوم في أقرب وقت بطلب أحدث الأسلحة من أجل الجيش البري. إلا أن القليل من آمن بذلك فقد تبين أن رئيس الوزارة قبض عمولة في حدود 3 ملايين دينار ليبي لقاء الصفقة المعقودة مع الانجليز لشراء التجهيزات للنظام المضاد للصواريخ (243، ص 247).

كما تجلّت عدم رغبة الحكومة في تدعيم القوات المسلحة في البلاد بتلكؤها في تطبيق «قانون الخدمة الإلزامية» الذي كان البرلمان قد صادق عليه سنة 1967. وكان السبب في التأخير هو تخوف السلطات الحاكمة من أن يتزايد الجيش عدداً من بين الأشخاص ذوي الميول المناهضة للأمبريالية. وفي سنة 1968 أصدر وزير الدفاع أمره بتشكيل لجان التجنيد (315، تاريخ 1968/8/4).



تمكنت الأوساط الحاكمة في نهاية سنة 1967 من وقف تطور الأزمة السياسية ومن شل نشاط الجماهير ولكن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على أسباب الأزمة. فرفض حلّ القضايا ذات الطابع الوطني العام في ضوء المد التحرري الوطني المتعاظم في العالم العربي لم يزد على أن ضاعف من تكثيف المواد المتفجرة بين الجماهير الشعبية في ليبيا. فالاشتداد المتزايد للقوى الوطنية في عدد من الدول العربية وتعاظم حركة المقاومة الفلسطينية، وإعلان جمهورية اليمن الجنوبي والانقلاب الحكومي في السودان (25 مايو سنة 1969)، كل تلك

العوامل ما كانت إلا لتترك تأثيرها الجدي على الوضع السياسي الداخلي في ليبيا. ومن الأمور التي اتخذت معنى كبيراً أيضاً أن الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية كان يعقد عزمه الأكيد على «تأييد النضال العادل للشعوب العربية ضد سياسة العدوان الأمبريالية في الشرق الأوسط، ومن أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي سبيل الحرية والتقدم الاجتماعي». (299، تاريخ 70/12/4).

أما الجانب الصميمي في الأزمة السياسية التي بدأت سنة 1968 فكانت الأزمة الحكومية التي حدثت نتيجة لعدم رغبة الملكية في إحداث أي تبديلات اجتماعية، اقتصادية أو حكومية (15، ص 69 - 70) فمنذ 1 يونيه وحتى سبتمبر 1968 تبدلت ثلاث حكومات والإدارة الملكية التي كانت غارقة في الفساد وفي نهب خزينة الدولة لم تكن قادرة على التصرف بصورة طبيعية. وفي مايو سنة 1969 انتهت صلاحيات مجلس النواب الخامس، إلا أن الملك قام بخرق الدستور فألغى اجراء الانتخابات سنة 1969 وأجلها إلى سنة 1970 بهدف كسب الوقت وتجنب العواقب السلبية التي تجرّها عليه حملة ما قبل الانتخابات. وهكذا بقيت البلاد من الناحية العملية دون برلمان بداية من مايو سنة 1969.

وبمناسبة تقدم الملك ادريس الأول في السن (ولد سنة 1890) تضاعف الصراع على السلطة بين تكتلات البلاط وكانت واحدة من الدول الأمبريالية تقف خلف كل واحدة من هذه التكتلات. أما الفئة العليا الحاكمة في ليبيا فلم تكن أبداً متماسكة ووحيدة النوع. وكانت التجمعات المختلفة المتصارعة على السلطة تترك تأثيراً كبيراً على الملك يتسق وطبيعة كل مجموعة. وفي الوقت نفسه فإن الحزازات فيما بينها كانت تهدأ بصورة مؤقتة عند تقرير مجموعة من القضايا. ويمكننا أن نحدّد الاثنين الأكثر تماسكاً من بين هذه التكتلات على مدى العديد من السنين.

كانت أسرة الشلحي تترأس واحداً من هذين التكتلين. وكان رئيسه إبراهيم الشلحي وزيراً للقصر والمستشار الخاص للملك على مدى 30 عاماً وقد قتل في سنة 1954 خلال انقلاب فاشل في القصر، واحتل ابنه الأكبر البوصيري الشلحي

مـركـزه، فلمـا قتـل فـي حـادث سيـارة تـرأس ذلـك التكتـل الشقيقـان: عمـر الشلحي (مستشار الملك وأمين سره الخاص) وعبد العزيز الشلحي (عقيد في الجيش الليبي، عين سنة 1968 نائباً لرئيس الأركان ورئيساً للجنة إعادة تنظيم الجيش). وكان الأخوان الشلحي يتمتعان بثقة لا حدود لها من جانب الملك، الأمر الذي كان يسمح لهما بالتدخل في أعمال جهاز الدولة. وكان أعضاء هذا التكتل يؤيدون الرأي القائل بأن أفضل نظام يمكن أن يتم بعد وفاة ادريس الأول هو النظام الجمهوري الذي سيمكن أحد الشقيقين من شغل منصب رئيس الجمهورية وكانت انجلترا توجه أعمال هذا التكتل بمهارة.

أما التكتل الآخر فكان يمثل في الأساس البورجوازية التجارية لطرابلس، ويتركز حول الأمير حسن الرضا، ولي العهد. وكان الأمريكان المؤيدون له، قد نصحوا الملك أن يقوم أثناء حياته بنقل العرش إلى ولي العهد ليكون نشاط حسن الرضا كملك معتمداً، على الأقل في مرحلته الأولى، على هيبة ادريس ودعمه. إلا أن القوى المؤيدة لانجلترا عارضت ذلك بكل حزم.

وتسببت الأزمة السياسية التي بدأت سنة 1967 بتعميق الصراع بين الكتلتين، وفي الوقت نفسه كانت الدول الأجنبية الواقفة خلف كل منهما تدفع صنائعها إلى الاستيلاء على السلطة فبدأ العقيد عبد العزيز الشلحي يهيىء للانقلاب الحكومي ولم يكن ذلك دون دعم من الانجليز (238، تاريخ 1976/2/6).

وعلى هذا تشكل في ليبيا سنة 1969 وضع ثوري لم تعد «الفئات العليا» إزاءه قادرة على الحكم كالسابق كما لم تعد «الفئات الدنيا» راغبة في الحياة كالسابق (15، ص 69 - 70) وفي سلسة النظام الملكي تكونت في نهاية الستينيات حلقة ضعيفة هي الملك ادريس «هذا بينما لا تتمكن متانة جميع الحلقات الأخرى في السلسلة من إنقاذ الموقف» (12، ص 201) وطرح موضوع الإطاحة بالنظام الملكي كواحد من قضايا الساعة.

وفي ظروف ليبيا حيث لم تكن حركة التحرر الوطني منظمة بشكل كاف،

وحيث كان النظام الملكي يخنق كل مظهر من مظاهر الاستياء الجماهيري مهما ضؤل، كان الجيش القوة المتكتلة القادرة على الوقوف بصورة ناجحة ضد النظام الملكي. ولم يكن السؤال ينحصر إلا في شيء واحد، ما هو الدور الذي سيلعبه الجيش في حياة البلاد السياسية ـ أدور تقدمي أم رجعي؟.

كان هناك صراع عنيف على النفوذ في الجيش يدور بين القادة والكبار من ضباط الجيش المنحدرين في الأساس من الأوساط الاقطاعية من جهة وبين صغار الضباط المنحدرين من الأوساط الاجتماعية الوسطى من جهة أخرى. وكانت القيادة وكبار ضباط الجيش الليبي ممن تلقوا تدريبهم العسكري وبالتالي تهيئتهم الأيديولوجية في الغرب يمثلون الجزء المحافظ والرجعي من الضباط. أمّا صغار الضباط فكانوا في الأساس ذوي اتجاهات وطنية. وصار الكثيرون منهم، بعد أن سافروا إلى الخارج حيث تعرفوا على الأفكار التقدمية وعلى أحدث انجازات العلم والتقنية يحسون إحساساً مضاعفاً بتخلّف بلادهم ويدركون ضرورة تبديل النظام السياسي والقضاء على الملكية المناصرة للأمبريالية التي لم تقم فقط بتحويل البلاد إلى تابع اقتصادي وعسكري للناتو، بل وقضت على الشعب الليبي بالمذلّة الوطنية واللامساواة السياسية.

ومنذ بداية الستينيات تولّدت في الجيش الليبي منظمة الضباط الوحدويين الاشتراكيين الأحرار وكان «الضباط الأحرار» المصريون وجبهة التحرير الوطني الجزائرية مصدر إلهام بالنسبة لأعضائها. وفي بادىء الأمر كان ميدان نشاط «الضباط الأحرار» مقصوراً على القوات البرية ثم أخذوا يوسعون نشاطهم بالتدريج في القوات العسكرية الجوية والبحرية. كما أخذوا يقيمون الاتصالات مع العناصر الوطنية في الوسط المدني وخاصة مع الشبيبة الطلابية. وقد دخل بعض الطلاب دون تردد في الكلية العسكرية وفي الخدمة العسكرية من أجل العمل بنشاط في صفوف «الضباط الأحرار»[1]. وفي سنة 1964 شكلت اللجنة المركزية

---

(1) كان تنظيم الجيش، كما سلفت الإشارة، يقوم على التطوع وكانت الكليات العسكرية التي يقبل في هذه الأشخاص الذي أتمّوا الدراسة المتوسطة تعدّ كادرات الضباط الشبان.

لمنظمة الضباط الأحرار وكانت تضم العسكريين فقط. وكان محظوراً على «الضباط الأحرار» اللعب بالورق، شرب الخمر، وحضور الملاهي، مثلما كان عليهم المواظبة على أداء الفرائض الدينية. وكانت من مهامهم التخصص في فرع محدد من فروع العلم (394، تاريخ 1969/9/16).

ولم يكن لدى أعضاء منظمة «الضباط الأحرار» خبرة في النشاط السياسي أو الاجتماعي أو برنامج محدد للإجراءات الاجتماعية أو قناعات أيديولوجية متكاملة. غير أن المهام التي وضعوها نصب أعينهم (القضاء على النظام الملكي، اجتثاث التخلف المزمن من جذوره، الخلاص من الهيمنة العسكرية ـ السياسية والاقتصادية للأمبريالية، تحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة لجماهير الشعب العريضة، النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية وفي سبيل تأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي)، وشعاراتهم الأساسية (الحرية، الوحدة، الاشتراكية)، لقيت صدى واسعاً لدى العناصر الديموقراطية في الشعب الليبي بغض النظر عن القناعات والرؤى السياسية لهذه العناصر. وفي الوقت نفسه لم يكن جميع الضباط ذوي الاتجاهات الوطنية يؤيدون دعوة «الضباط الأحرار» إلى العمل المسلح ضد النظام الملكي. وكان الضباط المترددون يدعمون حججهم في لا جدوى ذلك العمل بالاستناد على وجود القوات المسلحة الأجنبية في البلاد وبترسخ التقاليد القبلية بالإضافة إلى القابلية الحركية لدى قوات الأمن الجيدة التسليح (348، تاريخ 1961/11/1).

وفي مارس من سنة 1969 كانت الاستعدادات للاستيلاء على السلطة من قبل اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين ـ الاشتراكيين الأحرار قد انتهت[1]. ووضع مخطط دقيق للعمل مع احتساب مختلف الإمكانيات بما في ذلك التدخل الأجنبي. إلا أن شيئاً ما تسرّب إلى مسامع السلطات الليبية ولكي تحول القيادة دون قيام الضباط باستخدام المصفحات والدبابات بادرت إلى تخزينها وأصدرت

(1) كان عدد أعضاء منظمة الضباط الوحدويين ـ الاشتراكيين الأحرار قد بلغ آنذاك 70 - 80 ضابطاً.

على الفور أمراً باعتقال ملازم أول قوات الاتصال معمر القذافي[1]، الذي كان واحداً من أوفر أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين ـ الاشتراكيين الأحرار نشاطاً. وكان بفعل طبيعة مهامّه (تفقد وحدات الاتصال اللاسلكي) يملك الحق في التجوال بين طرابلس وبرقة دون أن يثير بذلك الشبهات لدى المخابرات السرية أو لدى الشرطة الملكية. وفي اللحظة الأخيرة أرجأت القيادة أمرها بالاعتقال خشية وقوف الضباط دفاعاً عن معمر القذافي (243، ص 254). ولكي يتم التوصل إلى تفريق صفوف الضباط الشبّان اتخذ قرار بإيفاد مجموعة تتكون من 45 ضابطاً للدراسة في الخارج وكان على المجموعة الأولى من هؤلاء الضباط أن تغادر في 1 سبتمبر سنة 1969، أما الثانية وفي عدادها معمر القذافي فكان عليها أن تسافر بعد ذلك بوقت قصير.

وقد اتخذت اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين ـ الاشتراكيين الأحرار، والتي تسنّى لها أن تكشف نوايا كبار الضباط بالاستيلاء على السلطة في 5 (سبتمبر) اجراءاتها بالحيلولة دون المؤامرة الرجعية على الشعب الليبي إذ أنها لو تحققت لأصبح عمر الشلحي رئيساً للجمهورية في البلاد وعبدالله عابد السنوسي نائباً لرئيس الجمهورية، والبكوش رئيساً للوزارة وعبد العزيز الشلحي قائداً للقوات المسلحة.

وفي 1 سبتمبر عام 1969 قامت منظمة الضباط الوحدويين ـ الاشتراكيين الأحرار، بدعم من الجيش الليبي بالإطاحة بالملكية وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية. وكان وصول «الضباط الأحرار» إلى السلطة مفاجأة ليس فقط بالنسبة للملك ادريس الأول الذي كان آنذاك يستجمّ في اليونان، بل وبالنسبة لاستخبارات الدول الغربية.

---

(1) ولد معمر القذافي عام 1942 في سرت لأب بدوي وتلقى تعليماً دينياً، أما تعليمه الابتدائي والمتوسط فتلقاه في سرت وسبها ومصراته. ولم يكن معمر القذافي، حتى في سنوات المدرسة، يرضى بالأوضاع القائمة في بلاده، فنفي من سبها بتهمة الإعداد لإضراب الطلاب فكان عليه أن ينهي المدرسة في مصراتة. دخل الكلية العسكرية عام 1963 وبعد إنهائها سافر إلى انجلترا لمدة نصف سنة لإتمام تدريبه العسكري.

انتقلت السلطة كاملة في الجمهورية العربية الليبية إلى مجلس قيادة الثورة[1] وهو الاسم الذي اتخذته اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين ـ الاشتراكيين الأحرار بعد الإطاحة بالنظام. وقد ذكرت صحيفة «اليوم» في معرض حديثها عن السرعة التي تم بها الانقلاب الحكومي فقالت: «استغل الضباط فرصة غياب الملك فتصرفوا بشجاعة وحزم. ومما لا شك فيه أن دوراً كبيراً قد لعبه الدعم الذي لقيته الثورة منذ أول قيامها من جانب الشعب. ويكفي دليلاً على ذلك أن قرار منع التجول لم يسر أكثر من يومين بل وقد رفع في بعض المدن بعد ساعتين ـ م» (394 تاريخ 1969/10/9).

وساعد على القضاء على نظام الحكم في ليبيا الوضع الدولي الملائم الذي كوّنته نجاحات الاشتراكية العالمية والمعارك المتواصلة لبروليتاريا الدول الرأسمالية المتطورة بالإضافة إلى تطور حركة التحرر الوطنية.

إن المخططات العدوانية العسكرية الانجليزية ـ الأمريكية لم تتحقق، وقد حال دون التدخل السافر للدول الأمبريالية في الشؤن الداخلية لليبيا ـ وهو ما دعا إليه الملك ادريس بإرساله عمر الشلحي إلى انجلترا لتلك الغاية (299، تاريخ 69/9/4, 394 تاريخ 1969/9/5)، وجود قطع الأسطول البحري الحربي السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط واستعداد القوات المسلحة في البلدان العربية الشقيقة المتحررة لتقديم دعمها إلى الجمهورية العربية الليبيبة في أي وقت (396، تاريخ 1969/9/9) ولا بدّ من الإشارة إلى أن التدخل المسلح الذي من شأنه أن يؤدّي إلى وقف آبار النفط وأنابيب النفط وإلى ايقاف ضخ النفط الليبي لم يكن على الإطلاق مما يروق للاحتكارات النفطية العالمية التي كانت تخشى على توظيفاتها المالية في الصناعة النفطية في ليبيا، ولم تكن خشيتها دون أساس.

كان الانقلاب الحكومي في ليبيا يمثل في حقيقة الحال ثورة وطنية تحررية وضعت حجر الأساس لمرحلة جديدة من تطور البلاد.

---

(1) أصبح معمر القذافي رئيساً لمجلس قيادة الثورة وفي 8 سبتمبر منح رتبة عقيد وأصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية (369، تاريخ 1969/9/9).

وكان من أهم نتائج ثورة سبتمبر إزاحة السلطة الارستقراطية الاقطاعية ـ القبلية التي كانت معتمد الدول الأمبريالية وانتقال السلطة إلى الفئات الاجتماعية المتوسطة التي كانت تطالب بالتغيرات الاجتماعية. إن الثورة التي كانت رائدة تحولات جذرية في صميم الطبيعة الطبقية للسلطة أوجدت الظروف الملائمة للتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية وتطوير تكوّن الحكم الوطني في ليبيا.

وتتمثل خاصيّة هذه الثورة في أن العوامل الذاتية التي ساعدت على انضاج الوضع الثوري لم تكن، عند قيام الانقلاب الحكومي، قد بلغت مستوى كافياً من الاكتمال. فالقضاء على الملكية تمّ على أيدي العسكريين ـ «الضباط الأحرار» ـ دون المشاركة المباشرة من قبل الجماهير الشعبية وهو ما حدّد بصورة مسبقة وإلى حدّ كبير نواحي الضعف في النشاط التحويلي للدولة بعد الانقلاب.

كان توجّه الثورة المعادي للملكية وللأقطاع وللأمبريالية ضمان نجاحها. فالقضاء على الملكيّة مكّن من الشروع في الحل المحدّد لقضية تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وإجلاء الجيوش الأجنبية عن التراب الليبي. ومن خلال التعبير عن مصالح الشعب الليبي المقتنع أعمق اقتناع بأن «إجلاء الجيوش الأجنبية هو الشرط الأساسي لحرية ليبيا». وبدأ مجلس قيادة الثورة في ديسمبر سنة 1969 مفاوضاته مع حكومتي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حول تصفية القواعد الانجليزية ـ القاعدة العسكرية الجوية في العدم والعسكرية ـ البحرية في طبرق، بالإضافة إلى قاعدة ويلس ـ فيلد العسكرية الجوية الأمريكية في طرابلس (369، تاريخ 10/17 و 1969/12/9).

استهلت المفاوضات الانجليزية ـ الليبية التي دارت بين 8 و 13 ديسمبر سنة 1969 بنجاح كامل بالنسبة للجمهورية العربية الليبية. فكان على القوات العسكرية الانجليزية أن تجلو عن البلاد حتى تاريخ 31 مارس سنة 1970 لكن الرايات الليبية رفعت فوق القواعد الانجليزية السابقة في 28 (مارس).

كما أن المفاوضات الأمريكية ـ الليبية التي بدأت في 16 يناير سنة 1969

توجت بانتصار الجانب الليبي. فكان على الولايات المتحدة أن تخلي قاعدة ويلس ـ فيلد حتى 30 يونيه سنة 1970 ولكن في 11 يونيه كان الملاك العسكري في القاعدة قد أجلي بكامله ورفرفت فوقها الراية الليبية.

وكان إلغاء الاتفاقية مع انجلترا والتي تتضمن إنشاء نظام مضاد للصواريخ خطوة هامة لمجلس قيادة الثورة.

إن إجلاء الجيوش الأجنبية وتصفية القواعد العسكرية، واللذين كانتا نتيجة لنضال طويل خاضه الشعب الليبي قد أبعدا خطر إمكانية استخدامها جميعاً من قبل الرجعية الداخلية والخارجية ضد النظام الجمهوري في البلاد وقد ورد في برقية التهنئة التي وجّهها القادة السوفيات إلى مجلس قيادة الثورة بمناسبة انتهاء اجلاء الجيوش الأجنبية والإخلاء النهائي للقواعد العسكرية عن التراب الليبي تعبيراً عن الارتياح لأن «النضال البطولي للشعب الليبي ضد السيطرة الأجنبية وفي سبيل تدعيم الاستقلال الوطني قد تكلل بالانتصار العظيم» (302، تاريخ 1970/6/21).

وقد تركت الثورة في ليبيا أثراً كبيراً على الوضع في منطقة الشمال الأفريقي والشرق الأوسط، فنتيجة لهذه الثورة قضي على النظام الملكي الذي كان واحداً من الأحلاف المعتمدة للأمبرياليين في العالم العربي وهكذا فإن الأوساط الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وعسكرية حلف الناتو قد هزمت هزيمة ملموسة في هذه المنطقة.

إن تحطيم قلعة جديدة من قلاع الأمبريالية في الشرق العربي قد أكد صحة التقويم الذي أعطي في المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية لدور حركة التحرر العربية التي «تترك أثراً إيجابياً على مجموع الحركة المناهضة للأمبريالية وللاستعمار الجديد في الشرق الأوسط وأفريقيا. إن صراع الشعوب العربية ضد الأمبريالية والعدوان الإسرائيلي، جزء لا يتجزأ من الصراع الشامل بين قوى التحرر والاشتراكية في العالم كله من جهة وبين الأمبريالية العالمية من جهة أخرى» (110، ص 311).

المصادر والأدبيات المعتمدة

أ ـ مؤلفو الماركسية ـ اللينينية(*)

1ـ ماركس ك. وانجلز ف. السياسة البريطانية، دزائيلي.
المهاجرم، مادزيني في لندن ـ تركيا، المجلد 9.

2ـ انجلز ف. دور العنف في التاريخ، المجلد 21.

3ـ انجلز ف. السياسة الخارجية للقيصرية الروسية، المجلد 22.

4ـ انجلز ف. نحو تاريخ المسيحية الأولى، المجلد 22.

5ـ لينين ف. أ. تطور الرأسمالية في روسيا، المجلد 3.

6ـ لينين ف. أ. خطتا الاشتراكية ـ الديمقراطية في الثورة الديموقراطية المجلد 11.

7ـ لينين ف. أ. نهاية حرب إيطاليا مع تركيا، المجلد 22.

8ـ لينين ف. أ. أوروبا المتخلفة وآسيا المتقدمة، المجلد 23.

9ـ لينين ف. أ. نهضة آسيا، المجلد 23.

10ـ لينين ف. أ. الأمبريالية والاشتراكية في إيطاليا، المجلد 27.

11ـ لينين ف. أ. الأمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية، المجلد 27.

12ـ لينين ف. أ. قوة السلسلة تتحدد بقوة أهم حلقة رئيسية فيها، المجلد 32.

13ـ لينين ف. أ. تقرير في المؤتمر الروسي العام الثاني للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1919. المجلد 39.

14ـ لينين ف. أ. أطروحات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، المجلد 41.

15ـ لينين ف. أ. مرض الطفولية «اليسارية» في الشيوعية، المجلد 41.

16ـ لينين ف. أ. المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية، المجلد 44.

* تعتمد مؤلفات ك. ماركس وف. انجلز على الطبعة الثانية أما مؤلفات ف. أ. لينين فعلى المؤلفات الكاملة.

2 ـ مواد من الأرشيف

أ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا.

17ـ مواد «الفاتيكان» لسنوات 1904-1913.

18ـ مواد «ديوان الوزير» لسنوات 1905-1913.

19ـ مواد الأرشيف السياسي لسنوات 1908, 1911, 1912.

20ـ مواد السفارة في القسطنطينية لسنوات 1911-1912.

ب ـ أرشيف السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي.

21ـ مواد 441ص 10.

22ـ مواد 441ص 21.

23ـ مواد 441ص 32.

3 ـ المصادر.

24ـ اخباريات متعلقة بالمنظمات السياسية المختلفة في المستعمرات الإيطالية السابقة تعتمد على تقرير لجنة التحقيق التابعة للدول الأربع تاريخ 22 كانون الثاني (يناير) سنة 1949.

25ـ الأمم المتحدة. الهيئة العامة. الدورة الثالثة. مذكرة حول قضية ليبيا، مقدمة من وفد هيئة تحرير ليبيا.

26ـ الأمم المتحدة. الهيئة العامة. التقارير الرسمية للدورة الرابعة، اللجنة الأولى، نيويورك 1949.

27ـ الأمم المتحدة. الهيئة العامة، الدورة الرابعة، قضية مصير المستعمرات الإيطالية السابقة. تقرير اللجنة الأولى.

28ـ الأمم المتحدة، الهيئة العامة، التقارير الرسمية للدورة الخامسة (الجلسات العامة)، نيويورك، 1950.

29ـ الأمم المتحدة، الهيئة العامة، الدورة الخامسة، تقرير الحكومة الفرنسية السنوي للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة حول إدارة فزان، باريس، 1950.

30 ـ الأمم المتحدة، التقرير السنوي لمندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا. الهيئة العامة، التقارير الرسمية، الدورة الخامسة، الملحق رقم 15، ليك سكسيس، نيويورك، 1950.

31 ـ الأمم المتحدة، التقرير السنوي الثاني لمندوب منظمة الأمم المتحدة في ليبيا، الهيئة العامة، التقارير الرسمية، الدورة السادسة، الملحق رقم 17/5 (1949) باريس، 1951.

32 ـ الأمم المتحدة، الهيئة العامة، الدورة السادسة، ليبيا ـ مشكلة التخفيفات العسكرية ديسمبر، 1951.

33 ـ الأمم المتحدة، الهيئة العامة، الدورة السادسة، تقرير حكومة فرنسا السنوي للهيئة العامة للأمم المتحدة حول إدارة فزان. باريس، 1951.

34 ـ الأمم المتحدة، الهيئة العامة، الدورة السادسة، التقرير السنوي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية حول إدارة برقة وطرابلس خلال فترة 1951، A/2000 سنة 1951

35. Agriculture in Libya and a plan for its Development, Tripoli, 1965 — 1967.
36. Agricultural Setting in Libya 1963 — 1968. Survey of the Activity of the National Organization of Agricultural Setting since its Early Start until Now, Tripolir, 1968.
37. Agricultural Statistics, Tripoli, 1964..
38. Appendices to Volume III of Report of the Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, 1949.
39. British Documents on the Origins of the War 1898 — 1914, Vol. VIII — IX.
39. British Documents on the Origins of the War 1898 — 1914, Vol. VIII — IX Pt 1, N° 1159 164, 211, 2221 — 222, 231, 237, 239, 240, 242, 243, London, 1932.
40. Chatham House Memoranda. Libya. A Brief Political and Economic Survey, Oxford University Press, 1952.
41. Department of Agriculture, Survey of Land Ressources in Tripolitania, Tripoli, 1951.
42. Documents diplomatique français 1871 — 1914, Paris, 1929 — 1937.
43. Documents officiels de la troisième session de l'Assemblée Générale, deuxième partie, Première Commission, New York, 1949.
44. The Economic and Social Development of Libya, New York, 1952.
45. The Economic Development of Libya. Report of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development, Baltimore, 1960.
46. Employment in the Petroleum Minning. Industry in Libya, Tripoli, 1964.
47. External Trade Statistics, Tripoli, 1964 — 1969.
48. Five Year Economic and Social Develoopment Plan 1963 — 1968. Kingdom of Libya, Tripoli, 1963.
49. Four Power Commission. Report of the Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, Vol. III. Report on Libya, 1948.
50. General Economic Appraisal of Libya, Tripoli, 1951.
51. General Population Census 1954. Report and Tables, Tripoli, 1959.
52. General Population Census 1964, Tripoli, 1966.
53. Great Britain Foreign Office. Historical Section N° 127, London, 1920.
54. Great Britain Treaties. Agreement between the United Nations and Food and Agriculture Organisation of United Nations and the United Kingdoom as Adminstering Power of the Territories of Cyrenaica and Tripolitania Regarding Technical Assistance to Cyrenaica and Tripolitania, Lake Success, 15 December 1950, London, 1951.

55. Great Britain Treaties. Basic Agreement between the United Nations FAO and the Government of the United Kingdom for the Provision of Technical Assistance for Cyrenaica and Tripolitania, Lake Success 5 December 1950, London , 1951.

56. Great Britain Treaties. Exchange of Notes between United Kindom and Libya Postponing the Review of the Treaty of Friendship Alliance, the Military Agreement and Financial Agreement Signed at Benghasi on July 29, 1953. Tripoli, February, 1963, Washington, 1963.

57. Great Britain. Treaty of Friendship and Alliance between in Respect of the United Kindom and Libya (with Military and Financial Agreements and Exchange of Notes), London, 1953.

58. Great Britain Treaties. Temporary Financial Agreement between the Government of the United Kingddom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Libya, Tripoli, 13 December 1951, London, 1952.

59. House of Commons Debates, Vol. 466, 1949, cols. 2128 — 2129.

60. Libya as Market for Manufactures Products from Developing Countries, International Trade Centre UNCTAD / GATT, Geneva, 1969.

61. Libya,,, A Brief Political and Economic Survey, London, 1956.

62. Libya, Economic and Commercial Conditions in Libya, London, 1952.

63. Libya, Ministry of Finance, Budget Estimate, Tripoli, 1966.

64. Libyan Arab Republic. Statistical Abstract, Tripoli, 1968.

65. Libyan Petroleum Law, N° 25 of 1955, Tripoli, 1965.

66. The Middle East and North Africa 1970 — 1971. A Survey and Reference Book Europa Publications, London, 1970.

67. Notes et Etudes Documentaires N° 3740 - 3741, November 1970. La République Arabe Libyenne, Paris, 1970.

68. Preliminary Report Benghazimaster Plan, Benghazi, 1966.

69. Proceedings of the Council of the Arab League, Second Session, 1945.

70. Proceedings of the Council of the Arab League, Fourth Extraordinary Session, 1946.

71. Report of the Annual Survey of Petroleum Mining Industry 1967, Tripoli, 1968.

72. Report of the Annual Survey of yetroleum Mining Industry 1966, Tripoli, 1967.

73. Report of the Annual Survey of Large Manufacturing Establishments 1965, Tripoli, 1966.

74. Report of the Industrial Census, 1964, Tripoli, 1965.

75. Statistical Abstract of Libya, Tripoli, 1968.

76. Statistical Yearbook UNO 1968, 1969.

77. Tripoli International Fair 27 February — 20 March 1967. Official Catalogue, Tripoli, 1967.

78. Tripoli International Fair 6 March — 26 March 1969. Official Catalogue, Tripoli, 1969.

79. United Nations. General Assembly. Firts Committee, Summary Record of the Two Hundred and Fortieth Meeting Held at Lake Success, New York, 9 April 1949.

80. United Nations. General Assembly. First Committee. Third Session, Pt II, Summary Record of the Two Hundred and Sixty-Fourth Meeting Held at Lake Success, New York, 9 May 1949.

81. United Nations. General Assembly, Report to the United Nations on the British Administration of Cyrenaica and Tripolitania, A/1390, London 1950.

82. United Nations. Supplementary Report to the Second Annual Report of the United Nations, Commissioner General Assembly, Sixth Session, Suplement N° 124 (A/1949), Paris, 1952.

83. United Nations Technical Assistance Mission in Libya. An Account of Current Work in Libya, by the United Nations, International Labour Organization, United Nations Educational,

Scientific and Cultural Organization, World Health Organisation, International Telecommunication Union, Tripoli, 1960.

84. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 3/05. Economic Assistance to Libya. Agreement between the United States of America and Libya... Entered into Force September 1954, Washington, 1955.

85. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 4577. Economic Assistance to Libya. Agreement between the United States of America and Libya, Signed of Tripoli June 30, 1960, Washington, 1960.

86. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 3602. Economic Development. Agreement between the United States of America and Libya, Signed at Tripoli June 27, 1956, Washington, 1965.

87. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 3857. Military Assistance Agreement between the United States of America and Libya, Signed at Tripoli. June 30, 1957, Washington, 1957.

88. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 4620. Mutual Defence Assistance. Understanding between the United States of America and Libya, Signed at Tripoli November 3, 1960, Washington, 1960.

89. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 4554. Defence Operations in Libya. Understanding between the United States of America and Libya, Signed at Tripoli June 30, 1960, Washington, 1961.

90. U.S. Treaties and Other International Acts. Series 2524, Technical Cooperation Agreement between the United States of America and Libya... Entered into Force January 21, 1952, Washington, 1953.

4 ـ مراجع عامة:

91ـ أفير بوخ ر. أ. إيطاليا في الحربين العالميتين الأولى والثانية. م. 1946.

92ـ «العرب في النضال من أجل الاستقلال» ـ م. 1951.

93ـ أرشاروني ن. أ. ليبيا م. 1965.

94ـ أرشاروني ن. أ. الرأسمال الأجنبي في ليبيا (1911-1967)، م. 1970.

95ـ بوديانسكي ف. ل. وشاغال ف. أ. ليبيا المعاصرة (دليل) م. 1965.

96ـ بونداريفسكي غ. ل. الصراع من أجل طرابلس وبرقة ـ «الاستعمار بالأمس واليوم»، م. 1964.

97ـ بورتنيكوف أ. ف. أهمية طرابلس، سان بطرسبرج، 1912.

98ـ السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، 1947، الجزء الأول، م. 1952.

99ـ «لقاء مع أفريقيا»، م، 1964.

101ـ ايفانيتكسي م. ن. الطريق نحو الاستقلال، من تاريخ حل قضية المستعمرات الإيطالية السابقة (1945-1950)، كييف ـ 1962.

102ـ «الصراع الأمبريالي على أفريقيا وحركة تحرر الشعوب» م، 1953.

103ـ لازاريف م. س. انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، م، 1960.

104ـ لاندار. غ. عند عرب أفريقيا. م. 1968.

105ـ ليفين ز. أ. تطور التيارات الأساسية في الفكر الإجتماعي السياسي في سوريا ومصر. م. 1972.

106ـ ليفين. الإعداد للحرب في المشرق العربي. م. 1937.

107ـ ماسلوف ي. أ. ليبيا، الاقتصاد والتجارة والخارجية، م، 1965.

108ـ ماسي أ. الإسلام. دراسات تاريخية، م، 1962.

109ـ السياسة الدولية للعصر الحديث في المعاهدات والمذكرات والبيانات، الجزء الثاني، م، 1926

110ـ المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية. وثائق ومواد، م، 1969.

111ـ الحرب العالمية الأولى 1914-1918، م، 1968.

112ـ الأحزاب السياسية في أفريقيا، م، 1970.

113ـ بروشين ن. أ. ليبيا ـ «التعليم وإعداد الكادرات الوطنية في دول الشرق»، م، 1970.

114ـ الطبقة العمالية الأفريقية، م، 1966.

115ـ سولودوفنيكوف ف. غ. أفريقيا تختار طريقها، القضايا والآفاق الإجتماعية ـ السياسية، م، 1970.

116ـ ستاروشينكو غ. ب. الأمة والدولة في الأقطار المحررة، م، 1967.

117ـ تولياتي، بالميرو. حول مهام الأممية الشيوعية بمناسبة استعدادات الأمبرياليين لحرب عالمية جديدة، م، 1935.

118ـ ثلاثون سنة من حياة ونضال الحزب الشيوعي الايطالي، مجموعة مقالات ووثائق، م، 1953.

119ـ تولبانوف س. أ. دراسات في الاقتصاد السياسي للدول النامية، م، 1969.

120ـ تياغونيتكوف. ل. قضايا الثورات الوطنية التحررية المعاصرة، م، 1969.

121ـ تسيستوف أ. أ. في تونس وليبيا، م، 1966.

122ـ ياخيموفتش ز. ب. الحرب الإيطالية ـ التركية، 1911-1912، م، 1967.

123 Abbott G.F. The Holly War in Tripoli, London, 1912.

124. Abdelkafi. Weddings in Tripolitania, Tripoli, 1965.

125. Acquaviva Savina. Il problema libico e il senussismo, Toscana, 1933.

126. Alco G. Turchi, senussi e italiani in Libia, Bengasi, 1930.

127. Antonius G. The Arab Awakenning, London, 1947.
128. The Arab League. The Libyan Question, Cairo, 1959.
129. Askew W. Europe and Italy's Acquisition of Libya 1911 — 1912, Durham, 1913.
130. Assan G. La Libia e il mondo Arabo, Roma, 1959.
131. Barclay T. The Turco-Italian War and its Problems, London, 1912.
132. Berlardinelli. A. La Ghibla, Tripoli, 1935.
133. Briggs L. C. Tribes of the Sahara, London, 1960.
134. British Interests in the Mediterranean and Middle East, London — New York — Toronto, 1958.
135. Brunialti A. Algeria, Tunisia, Tripolitania, Milano, 1881.
136. Cachia A. Libya under the Second Ottoman Occupation (1835 — 1911), Tripoli, 1945.
137. Canevari E. La Vie el-Ichuan Senussits della Tripolitania, Rome 1917.
138. Chemali I. Gli abitanti della Tripolitania, Tripoli, 1916.
139. Cicerone C. La terza colonia italiana, Roma,
140. Colucci M. Il regime della proprieta fondiaria nell' Africa Italiana, vol. I, Libya, Bologna, 1942.
141. Coro F. Settantesei anni di dominazione turca in Libia, Roma, 1937.
142. Corradini E. Sopra le vie del nuovo impero, Roma, 1936.
143. Cumming D. C. British Stewardship of the Italian Colonies, — "International Affairs", London, 1953.
144. De Agostini E. Le popolazioni della Tripolitania, Tripoli, 1917.
145. De Agostini E. Le popolazioni della Cirenaica, Bengasi, 1920 — 1923.
146. Della Cella P. Narrative of an Expedition from Tripoli in Barbary to the Western Frontier of Egypt in 1817, London, 1822.
147. De Mathuisienly H. A. Travers la Tripolitain, Paris, 1903.
148. Denham D. and others, Narrative of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa in Years 1822 — 1824, London, 1826.
149. Duncean P. S. Libya a Market for U.S. Products, Washington, 1926.
150. Duveyrier H. Le Cofrerie musulmane de Sidi Mohammed ben Ali-es-Senousi, Paris, 1886.
151. Enver Pasha. Um Tripolis, Berlin, 1923.
152. Epton N. Oasis Kingdom, the Libyan Story, London, 1952.
153. Evans-Pritchard E. E. The Place of the Sanusia Order in the History of Islam, Tripoli, 1943.
154. Evans-Pritchard E. E. The Sanusi Of Cyrenaica, Oxford, 1949.
155. Falls J. C. Three Years in the Libyan Dessert, London, 1913.
156. Forbes R. The Secret of the Sahara, Kufra, New York, 1921.
157. Furlong Ch. W. The Gateway to the Sahara, New York, 1914.
158. Garian P. und B. Libya, Land der Zukunft in Allahs Garten, Düsseldorft — Wien, 1956.
159. Chisleri A. La Libia nella storia e nei viaggiatori dai Tempi omerici all'occupazione Italiano, Torino, 1940.
160. Giglio C. La confraternita senussita, Milano, 1932.
161. Graziani R. Verso il Fezzan, Tripoli, 1930.
162. Gray J. C., Silverman L. The Fate of Italy's Colonies, London, 1948.
163. Gunter J. Inside Africa, London, 1955.

164. Gwatkin W. K. Prisoners of the Red Desert, London, 1915.
165. Heseltine N. From Libyan Sands to Chad, London, 1945.
166. Hollis C. Italy in Africa, Hamilton, London, 1924.
167. Holmboe K. Desert Encounter, London, 1936.
168. Hurewitz J. C. Middle East Politics, The Military Dimension, New York — Washington — London, 1971.
169. Keith A. Children of Allah, london, 1966.
170. Khadduri M. Modern Libya, Baltimore, 1963.
171. Khalidi I. R. Constitutional Development in Libya, Beirut, 1956.
172. Kimche J. Seven Fallen Pillars. The Middle East 1915 — 1950, London, 1960.
173. Kubbah A. A. Libya: Its Oil Industry and Economic System, Baghdad, 1964.
174. Lapworth C. Tripoli and Young Italy, London, 1912.
175. Lagg H. J. Libya: Economic and General Conditions in Libya, London, 1957.
176. Malnezzi A, L'Italia e L'Islam in Libia, Milano, 1913.
177. Maltese P. La terra promessa, Roma, 1964.
179. Mc Gullagh F. Italy's War for a Desert, London, 1912.
179. Meriano F. La question di Giarabub , Bologna, 1925.
180. Ministro della Guerra Stato Maggiore Centrale-Uffico Storico. Compagna di Libia, vol. II, Roma, 1923.
181. La Missione franchetti in Tripolitania (il Gebel), Firenze — Milano, 1914.
182. Moore M. Fourth Shore. Italy's Mass Colonization of Libya, London, 1940.
183. Murabet M. Tripolitania, the Country and its People, Tripoli, 1952.
184. Murabet M. , Facts about Libya, Tripoli, 1964.
185. Nadolny R. Mein Beutrag, Wiesbaden, 1955.
186. Norman J. Labour and Politics in Libya and Arab Africa, New York, 1963.
187. Nutting A. I Saw for Myself, London, 1958.
188. Oster A. The Arabs in Tripoli, London, 1912.
189. Pallani L. G. The Action of Italian Government in Favour of the Libyan Agriculture, Florence, 1945.
190. Panetta E. Cirenaica sconoscieta, Sansani, 1912.
191. Phillipp L. M. In the Desert, London, 1905.
192. Pionieri Italiani Libia. Relazioni dei Delegati 1880 — 1890, Milano, 1912.
193. Religious Educations in Libya, Tripoli, 1966.
194. Rennelle of Rodd, British Military Administration of Occupied Territories in Africa during the Years 1941 — 1947, London, 1948.
195. Remond G. Aux camps Turco-Arabs, Paris, 1913.
196. Rinn L. Marabouts et Khouan, Algère, 1884.
197. Rivlin B., The United Nations and Italian Colonies, New York, 1950.
198. Rizzetto A. A.. I commerci di Tripoli, Rome, 1883.
199. Rohlfs G. Kufra, Reise von Tripolis nach der Oase Kufra, Leipzig, 1891.
200. Savarese E. Le terre della Cirenaica, Bengasi, 1926 — 1928.
201. Seonschz N. Travels in North Africa, Philadelphia, 1927.

202. Serra F. Italia e Senussia, Milano — Roma, 1933.
203. State and Society in Independent North Africa, vol., I, Washington, 1966.
204. Trimingham J. S. Islam in West Africa, Oxford, 1959.
205. Villard H. S. Libya: The New Arab Kingdom of North Africa, Cornell University Press, 1956.
2ㅁ6. Vischer H. Across the Sahara from Tripoli to Bornu, London, 1910.
207. Wandell W. Rivers to the Sea, Wiesbaden, 1966.
208. Ward P. Touring Libya, London, 1966.
209. White Book, Cairo, 1949.
210. White A. S. From Sphinx to Oracle through the Libyan Desert to the Oasis of Jupiter Ammon. London, 1893.
211. Wodbert R. C The Future of the Italian Colonial Empire, New York, 1944.
212. Wroght J. Libya, London, 1969.
212. Wright J. Libya, London, 1969.
213. Ziadeh N. A, Sanusiyah, a Study of a Revivalist Movement in Islam, Leiden, 1958.

214ـ أحمد محمد، الطريق إلى الإسلام، بيروت، 1964.
215ـ اسماعيل عمر علي، انهيار حكم الأسرة القرمانلية 1795-1835، بيروت، 1966.
216ـ الأشهب محمد الطيب، المهدي السنوسي، طرابلس، 1953.
217ـ الأشهب محمد الطيب، برقة العربية أمس واليوم، القاهرة، 1947.
218ـ الأشهب محمد الطيب، السنوسي الكبير، القاهرة.
219ـ الأشهب محمد الطيب، ادريس السنوسي، القاهرة، 1957.
220ـ إمام عبد الله، الشارع الطويل لليبيا، القاهرة، 1969.
221ـ الباروني أبو القاسم سعيد يحيى، حياة سليمان باشا.
222ـ الباروني زعيمة سليمان، صفحات خالدة من الجهاد، القاهرة، 1964.
223ـ بازامة محمد مصطفى، ليبيا، طرابلس ليبيا، 1965.
224ـ بازامة محمد مصطفى، العدوان، طرابلس ليبيا، 1965.
225ـ بازامة محمد مصطفى، ليبيا هذا الإسم في جذوة تاريخية، طرابلس، 1965.
226ـ البراوي راشد، ليبيا المؤامرة البريطانية، القاهرة، 1953.
227ـ بعيو مصطفى، دراسات في لوبيا، الاسكندرية، 1953.
228ـ بعيو مصطفى، المختار في مراجع تاريخ ليبيا، الجزء الأول، بنغازي ليبيا، 1965.
229ـ البكر محمد نور، ليبيا الإيطالية رقيها عمرانياً واجتماعياً وثقافياً، القاهرة، 1931.
230ـ بهنبهي سعد، خفايا القضية الليبية، القاهرة، 1958.
231ـ تاريخ ليبيا العربية والعالم الإسلامي الجزء، المملكة الليبية المتحدة.

232ـ تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية، القاهرة، 1951.
233ـ تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات الإيطالية السابقة، المجلد الثالث عن ليبيا في خمسة أجزاء جامعة الدول العربية الإدارة السياسية، 1949.
234ـ التونسي محمد بن عثمان الحشائشي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، بيروت، 1965.
235ـ جوهر حسن محمد، ليبيا، القاهرة، 1960.
236ـ حاضر العالم الإسلامي، تأليف لوتروب ستردارد الأميريكي، ترجمة نويهض وفيه فصول وتعليقات الخ، بقلم الأمير شكيب أرسلان، القاهرة، 1352.
237ـ الحداد محمد علي، حاضر طرابلس الغرب، 1935.
238ـ حسن ابراهيم، انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، القاهرة، 1923.
239ـ حسين أحمد محمد، في صحراء ليبيا، القاهرة، 1926.
240ـ خشيم علي فهمي، نصوص ليبيا، طرابلس، 1967.
241ـ الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، القاهرة.
242ـ حقي ممدوح، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها، القاهرة، 1962.
243ـ حكيم سامي، هذه ليبيا، القاهرة، 1970.
244ـ حكيم سامي، حقيقة ليبيا، القاهرة، 1968.
245ـ حكيم سامي، استقلال ليبيا، 1965.
246ـ حكيم سامي، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، القاهرة، 1964.
247ـ الخطيب أنور، الأصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت.
248ـ الدجاني أحمد صدقي، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، بيروت، 1967
249ـ رشدي راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، القاهرة، 1953.
250ـ رمزي أحمد، فزان بين يدي الأتراك والإيطاليين والفرنسيين، القاهرة، 1949.
251ـ الزاوي الطاهر أحمد، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، القاهرة، 1954.
252ـ الزاوي الطاهر أحمد، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، مصر مطبعة الفجالة الجديدة، 1950.
253ـ الزاوي الطاهر أحمد، أعلام ليبيا، طرابلس ليبيا، 1961.
254ـ الزاوي الطاهر أحمد، عمر المختار، طرابلس ليبيا، 1970.
255ـ الزائدي محمد رجب، ليبيا المجاهدة، بنغازي.
256ـ زيادة نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي حتى الاستقلال، القاهرة، 1957.

257ـ زيادة نقولا ، برقة الدولة العربية الثامنة ، بيروت ، 1950 .
258ـ زيادة نقولا ، ليبيا في العصور الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1966 .
259ـ زواوة عبد العزيز الشنواني ، مصطفى حمدي ، صور من تطور المجتمع الليبي ، بنغازي ، 1967 .
260ـ السامي إبراهيم زكي ، فظائع الحروب أو منظر الحرب في طرابلس الغرب ، القاهرة .
261ـ السعداوي بشير ، فظائع الاستعمار الايطالي الفاشيستي في طرابلس برقة ، القاهرة جمعية الدفاع ، طرابلس وبرقة .
262ـ سعيد أمين ، الدولة العربية المتحدة ، الجزء الثالث .
263ـ سيالة محمد فريد ، نحو غد مشرق ، طرابلس الغرب ليبيا ، 1958 .
264ـ شكري فؤاد ، السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربي ، 1948 .
265ـ شكري فؤاد ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها ، الجزء الأول ، المجلد الأول .
266ـ شكري فؤاد ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها ، الجزء الأول ، المجلد الثاني .
267ـ شلبي محمود ، عمر المختار المثل الخالد للنضال العربي ، طرابلس ، ليبيا ، 1957 .
268ـ شلبي محمود ، عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي ، القاهرة 1957 .
269ـ الشنيطي محمود ، قضية ليبيا ، القاهرة 1951 .
270ـ الشيفي محمود علي ، طرابلس الغرب وبرقة في براثن الاستعمار الإيطالي ، القاهرة ، 1940 .
271ـ صالح محمد حلمي ، المذكرات الحلمية عن الحرب الطرابلسية .
272ـ الطهر عبد الجليل ، البدو والعشائر في البلاد العربية ، القاهرة ، 1954 .
273ـ عاشوراسي أحمد ، الجريمة ، بنغازي ، 1967 .
274ـ العام التاسع والعشرون للجهاد الليبي ذكرى أكتوبر المشؤوم ، القاهرة ، 1941 .
275ـ عباس إحسان ، تاريخ ليبيا ، بنغازي ليبيا ، 1967 .
276ـ عبد القادر خديجة ، المرأة والريف في ليبيا ، طرابلس ليبيا ، 1961 .
277ـ العيساوي أحمد المختار ، كتاب رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار ، القاهرة ، 1936 .
278ـ فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشيستي في طرابلس وبرقة .
279ـ الفنيشي أحمد علي ، المجتمع الليبي مشكلاته ، طرابلس ، 1967 .
280ـ القاضي محمود ، النظام القضائي ، الحركة التشريعية في ليبيا ، معهد الدراسات العربية العالية .
281ـ قصة القواعد الأجنبية في ليبيا ، الجمهورية العربية الليبية .
282ـ الكتاب الأبيض في وحدة طرابلس وبرقة ، نشرته اللجنة الطرابلسية القاهرة ، 1949 .
283ـ المجيري علي عامر ، من كفاح ليبيا ، القاهرة .

284ـ محمد بن علي السنوسي في ذكراه المئوية، طرابلس، 1956 .
285ـ محمد علي يحيى، الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة الثانية الإباضية في ليبيا، القاهرة، 1964 .
286ـ محمود سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، طرابلس الغرب، 1962 .
287ـ المسألة الليبية تقرير مقدم من الأمين العام .
288ـ مسعود محمد، تاريخ ليبيا العام، طرابلس، 1951 .
289ـ المصراتي علي مصطفى، معدون البطل الشهيد .
290ـ المصراتي علي مصطفى، الصلات بين ليبيا وتركيا التاريخية الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، 1967 .
291ـ المصري محمد إبراهم لطفي، تاريخ حرب طرابلس، القاهرة، 1946 .
292ـ المنتصر خليفة، ليبيا قبل المحنة وبعدها، طرابلس ليبيا، 1963 .
293ـ المنتصر خليفة، ذكريات لا تنسى، بيروت، 1970 .
294ـ مناع محمد عبد الرازق، ثورة الفاتح من سبتمبر طرابلس، 1970 .
295ـ الميار عبد الحفيظ، الثورة والشباب، طرابلس ليبيا، 1970 .
296ـ نبيل مصطفى، ليبيا الثورة، القاهرة، 1969 .
297ـ يحيى جلال، العالم العربي الحديث، القاهرة، 1966 .

5 ـ الدوريّات

298ـ «زارويبجوم»، (ما وراء الحدود) .
299ـ «ازفستيا» (الأخبار) .
300ـ «موسكوفسكي بولشيفيك» (البولشيفيك الموسكوفي) .
301ـ «نوفويه فريميه» (العهد الجديد) .
302ـ «برافدا» (الحقيقة) .
303 «روسكويه فيدموستي» (الأخبار الروسية) .

304. "African Economist".
305. "Arab Oil Review".
306. "Baltimore Sun".
307. "Bank of Libya".
308. "Bargain".
309. "Bourse egyptiènne"

310. "Bulletin of Libyan Information Agency."
311. "Christian Science Monitor".
312. "Corriere della Nazione".
313. "Corriere del Lundedi".
314. "Cumhuriyet".
315. "Cyrenaica Weekly News".
316. "The Daily Compass".
317. "The Daily News".
318. "The Daily Telegraph and Morning Post".
319. "The Economist".
320. "Eastern".
321. "The Financial Times".
322. "Foreign Commerce Weekly".
323. "Giornale d'Italia".
324. "Giornale di tripoli".
325. "The Libyan Economic and Business Review".
326. "The Libyan Economist".
327. "The Libyan Mail".
328. "The Libyan Review".
329. "The Libyan Times".
330. "Manchester Guardian".
331. "Messaggiero".
332. "Le Monde".
333. "Mondo Operaio".
334. "The New Middle East".
335. "The New York Herald Tribune".
336. "The New York Post".
337. The New York Times Magazine".
338. "The New York Times".
339. "Newsweek".
340. "L'Ora".
341. "Observer".
342. "Paese".
343. "Il Popolo".
344. "Sunday Ghibli".
345. "The Times".
346. "The Tribue".
347. "Tribune de Nations".
348. "Tripoli Mirror".
349. "Unita".
350. "United States News and World Reports".
351. "Voce dell'Africa".
352. "Washington Post".
353. Weekly News".
354. "World Affairs".
355. "Worl Petroleum".
356 "World Reports"
357 "World Today"
358 . اخبار اليوم .
359 . آخر ساعة .
360 . الاذاعة .
361 . الأساس .
362 . الاهرام .
363 . الاولمبياد .
364 . برقة الجديدة .
365 . البلاغ .
366 . الثورة .
367 . الحرية .
368 . الحقيقة .
369 . الرائد .
370 . الرقيب .
371 . الرواد .
372 . الزمان .
373 . الشعب .
374 . الصباح .
375 . صوت الامة .
376 . الطليعة .
377 . الغرب .
378 . العلم .
379 . العمل .
380 . فزان .
381 . الكتلة .
382 . اللواء .
383 . الليبي .
384 . اقتصاد ليبيا .
385 . ليبيا الحديثة .
386 . المرأة .
387 . المصري .
388 . المنار .
389 . الميدان .
390 . النفط العربي .
391 . الهدف .
392 . الهدى الاسلامي .
393 . الوطن .
394 . اليوم .

الفهرس

تاريخ ليبيا

من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969

كيف، ولماذا تنازل العثمانيون عن ليبيا لإيطاليا؟

وكيف حولوها الى ورقة للمساهمة، حتى يسهل اللعب بها دون أي اهتمام بالمصالح الليبية؟ وكيف وُظف المال «المتمثل» «في بانكو دي روما» في تجريد المواطنين من أراضيهم باعطائهم قروضاً صعبة التحقيق في ظل البطالة المستشرية، والحروب القائمة.

حاول المؤلف ان يطلع على دائرة موسعة من المراجع والمصادر من «عربية وروسية وايطالية وانجليزية وفرنسية والمانية وتركية» تشمل الوثائق التاريخية والكتب والدوريات والصحف وآراء المؤرخين المتعلقة بصورة مباشرة او غير مباشرة بالتاريخ الليبي.

يتناول الكتاب المرحلة الأهم في تاريخ ليبيا الحديث منذ أن إنسحبت منها الجيوش التركية لتسلمها للإيطاليين وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر المجيدة عام 1969 . وقد امضى المؤلف الروسي نيكولاي ايليتش بروشين عشر سنوات من عمره في ليبيا حتى جمع مادة كتاب وإستعان على ذلك بخبرات الكبار من المفكرين والعلماء الليبيين ومعارفهم، فقدم كتاباً فريداً من نوعه لا نبالغ إذا قلنا انه الكتاب الاول في المكتبة العربية حول تاريخ ليبيا المعاصر، حدد المؤلف فيه المراحل الأساسية في تاريخ البلاد وصور أهم الأحداث والشخصيات والعوامل التي تركت أثرها في توجيه المسيرة التاريخية.





اوتوستراد شاتيلا - الطيونة، شارع هادي نصر الله - بناية فرحات وحجيج طابق 5
خليوي : 03/933989 - هاتف وفاكس 00961/1/542778

توزيع : دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية - زاوية الدهماني - السوق الأخضر
هاتف : 3338571 - 4449903 - 00218.21/4448750 فاكس : 00218.21/4442758
ص . ب : 13498 طرابلس - الجماهيرية العظمى


ISBN 9959 29-026 3
9799959290266